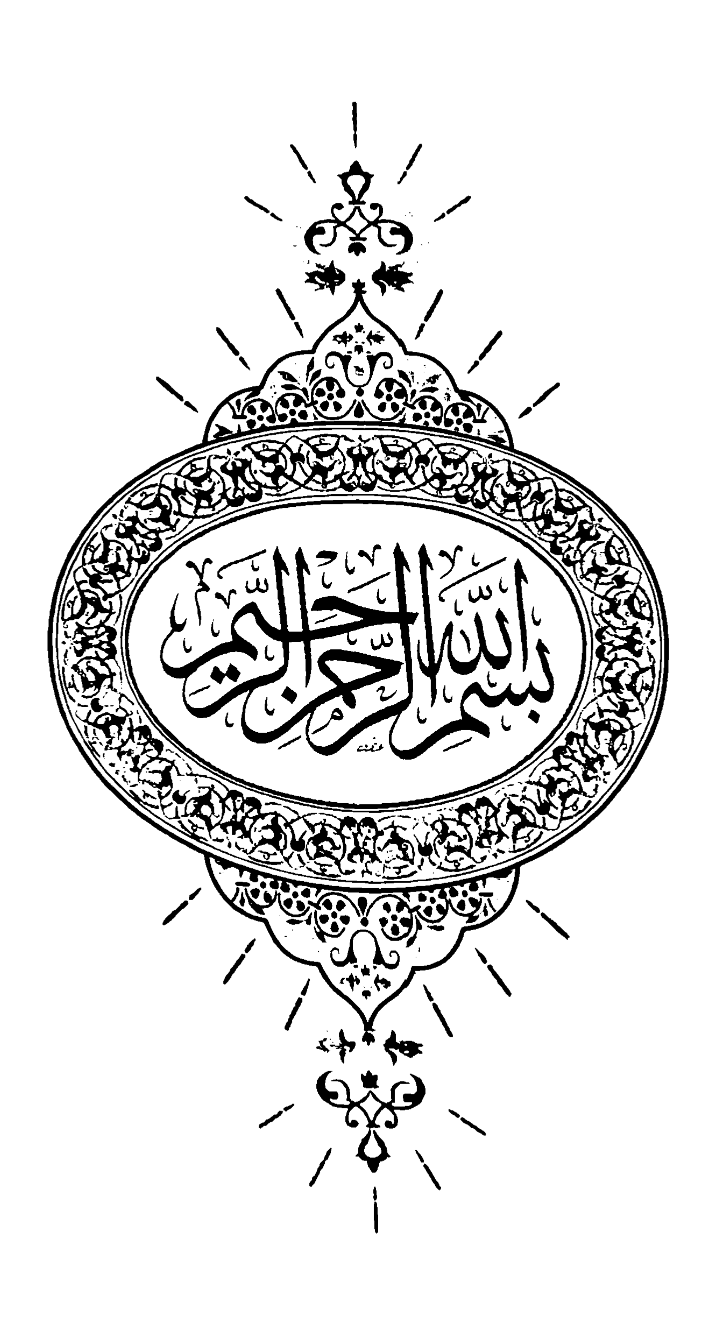
مَنَارُ الهُدَى

عَلَى مُجِيبِ النِّدَا

عَلَى قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى

(٢)


بسم الله الرحمن الرحيم

مَنَارُ الهُدَى

عَلَى مُجِيبِ النِّدَا

عَلَى قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى

المُلَقَّب بـ:

مَوارِدِ الهُدَى لِأَرْبَابِ الصَّدَى

عَلَى مُجِيبِ النِّدَا إِلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى

جمع وتأليف

الشيخ العلامة المحقق

مُحَمَّدٍ الأَمِين بن عَبْدِ اللهِ بن يُوسُف بن حَسَن الأُرَمِيِّ

العَلَوِيّ الأَثْيُوبِيّ الهَرَرِيّ الكَرِّيّ البُوَيْطِيّ

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها - غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

(١٣٤٨ - ١٤٤٢هـ)

الجُزْءُ الثَّانِي

دار المنهاج

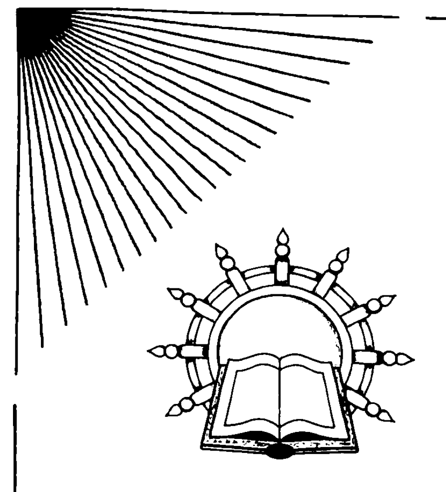
دار طوق النجاة



دار المنهاج

المملكة العربية السعودية ـ جدة

هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ ـ فاكس ٦٣٢٠٣٩٢





دار طوق النجاة

لبنان ـ بيروت ـ فاكس: ٧٨٦٢٣٠

ص. ب: ٥٥٧٤/ ١٣/ بيروت

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢٢م



الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 76 - 5

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

الجزء الثاني من « حاشية مجيب الندا على قطر الندى وبل الصدى » ، المسماة بـ :

« منار الهدىٰ علىٰ مجيب الندا »

الملقبة بـ :

« موارد الهدىٰ لأرباب الصدىٰ »

ألفه العبيد المجهول ، سمي : محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الهرري ، الأرمي جنساً ، العلوي قبيلةً ، الغولي فخذاً ، الكري مولداً ، المايي نزولاً ، الأثيوبي دولة ، الهرري إقليماً ، السعودي إقامة ، المكي بلدة ، الزاهري منزلاً .

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولأولاده ولأهاليه ولذريته ، ولجميع المسلمين والمسلمات ، الأحياء منهم والأموات ، آمين آمين ، يا رب العالمين ، والحمد لله رب العالمين .

ولبعضهم :

العلم أنفع للنفس من ماله ... المال منتفد والعلم باق

ولربما كان الثرىٰ سبب الردىٰ ... والعلم من سبل المهالك واق

❁ ❁ ❁

وللآخر :

الجهل بالمرء سوء قد يورطه ... والعلم إن ناله نور علىٰ نور

وحكمة من حكيم أنت تعلمها ... خير وأفضل من جمع الدنانير

❁ ❁ ❁

قال المغيرة بن حبناء رحمه الله تعالىٰ :

خذ من أخيك العفو واغفر ذنوبه ... ولا تك في كل الأمور تعاتبه

فـإنـك لـن تـلـقـىٰ أخـاك مـهـذبـاً ... وأي امرئ ينجو من العيب صاحبه
أخوك الذي لا ينقض النأي عهده ... ولا عند صرف الدهر يزورُّ جانبه
وليس الذي يلقاك في البشر والرضا ... وإن غبت عنه لسعتك عقاربه

❁ ❁ ❁

وما أحسن قول من قال :

والنفس من أنفس شيء خلقا ... فكن عليها ما حييت منفقا
ولا تسلط جاهلاً عليها ... فقد يسوق حتفها إليها

❁ ❁ ❁

وما أحسن قول أبي نواس رحمه الله :

يا رب إن عظمت ذنوبي كثرة ... فلقد علمت بأن عفوك أعظم
إن كان لا يرجوك إلا محسن ... فمن الذي يدعو ويرجو المجرم
ما لي إليك وسيلة إلا الرجا ... وجميل عفوك ثم إني مسلم

❁ ❁ ❁

تاريخ البداية : يوم الأحد (١٤٣٧/٢/٢٤هـ)

أوله : (فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه)

❋ ❋ ❋

١٩ ـ خطبة الكتاب

نحمدك يا فريد الذات ، ويا عظيم الصفات ، ويا بديع الأفعال ، ويا من لا مضارعة ولا مشابهة بينه وبين غيره في الأعمال ، أنت الرافع المرفوع عن سمات النقص والحدوث ، العلي الأعلىٰ علىٰ عرشه العظيم ، المستوي استواء يليق به في الدارين ، سبحانك لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت علىٰ نفسك ، وأشهد أن لا إلـٰه إلا أنت ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، شهادة شاهدة لي يوم لقائك .

وأصلي وأسلم علىٰ محمد أفضل خلقك ، وأفضل من خصصته بروح قدسك ، وعلىٰ آله السادات الطاهرين ، وعلىٰ أصحابه الهداة المهتدين المجاهدين معه صلى الله عليه وسلم ، بعوامل الجزم والبين ، الناصبين لدينه بنواصب الفرق والفرقان ، لا سيما الخلفاء الراشدين ، وعلىٰ أتباعهم وأتباع أتباعهم إلىٰ يوم الدين .

أما بعد : فلما فرغت من الجزء الأول في تسويد هـٰذه التعليقة المفيدة . . تفرغت لبداية الجزء الثاني منها بعون الله الذي أعانني علىٰ بدايتها ، وأسأله سبحانه وتعالى التوفيق ، والهداية لي إلىٰ أقوم الطريق ، خالصاً مخلصاً لوجهه الكريم ، راجياً منه الجزاء الحسن ، الموصل لي إلىٰ أعلىٰ عليين ، نازلاً جواره صلى الله عليه وسلم ، جاعلاً لي من أصحاب الوجوه المسفرة ، الضاحكة المستبشرة ، آمين آمين ، يا رب العالمين ، بمنك وكرمك وجودك ، يا أكرم الأكرمين ، ويا أجود الأجودين ، مشتكياً إليه سبحانه بما قاله بعضهم :

إلـٰهي لست للفردوس أهلاً ... ولا أقوىٰ علىٰ نار الجحيم

فهب لي توبة واغفر ذنوبي ... فإنك غافر الذنب العظيم

وبأسانيدي المتصلة إلى المصنف وإلى الشارح أقول : قالا :

(فصلٌ)

في الكلامِ على الفعلِ المُضارِعِ باعتبارِ رفعِهِ ونصبِهِ وجزمِهِ

(يُرْفَعُ) الفعلُ (المُضارِعُ) إذا سَلِمَ مِنْ نُونَيِ التَّوكيدِ . . . .

---

٢٠ ـ (فصل)

(في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه)

أي : هـٰذا الكلام الآتي (**فصل**) موضوع (**في الكلام علىٰ**) أحكام (**الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه**) لا باعتبار علاماته ؛ فإنه قد مر في أول الكتاب ، ولا باعتبار كونه ثلاثياً أو رباعياً أو غيرهما ؛ فإنه من مباحث الصرفيين ، فقال المصنف : (**يرفع الفعل المضارع**) .

قدم الرفع علىٰ أخويه النصب والجزم ؛ لطروئهما عليه . انتهىٰ « كردي » .

فإن قلت : قضية صنيعه حيث قال في المنصوب : (ينصب بكذا) وفي المجزوم : (يجزم بكذا) ، ولم يقل هنا : (يرفع المضارع بتجرده أو بحلوله محل الاسم) مثلاً . . أن الرافع ليس هو التجرد .

قلت : لعل وجه عدوله عن ذٰلك ؛ ليكون كلامه جارياً علىٰ كل المذاهب مع ما فيه من الإيماء إلىٰ ما اختاره ؛ من أن رافعه التجرد علىٰ ما في « الأوضح » لأن تعليق الحكم علىٰ وصف يشعر بعلية ذٰلك الوصف في ذٰلك الحكم . انتهىٰ « عليمي » .

الفعل المضارع المرفوع

أي : يرفع المضارع بإجماع النحاة (**إذا سلم**) ذٰلك المضارع (**من نوني التوكيد**) الثقيلة والخفيفة المباشرتين به ، فإن فصلتا عنه . . فالفعل معرب معها ، ولم يقيد

والإناثِ ، وكانَ معَ ذٰلكَ (خالياً مِنْ ناصبٍ) ينصبُهُ ، (وجازمٍ) يجزمُهُ (نحوُ : يقومُ) بإجماعٍ مِنَ النُّحاةِ ، . . . .

المصنف بذٰلك ؛ اكتفاء بما أسلفه في أول الكتاب ، أو أراد بيان رفعه ولو محلاً (و) من دخول نون جماعة (**الإناث**) عليه ، ولا تكون إلا متصلة ؛ لأنها فاعل (و) الحال أنه قد (**كان**) ذٰلك المضارع (**مع ذٰلك**) أي : مع سلامته من إحدى النونين (**خالياً**) أي : مجرداً (**من ناصب ينصبه ، وجازم يجزمه**) .

قوله : (**وكان مع ذٰلك خالياً**) أشار به : إلىٰ أن (خالياً) خبر لـ (كان) محذوفة ، وفيه : أنه من غير الأشهر ، **والأولىٰ** : جعله حالاً من (المضارع) انتهىٰ « عليمي » ، مثال رفعه : (**نحو : يقوم**) زيد .

وقوله : (**بإجماع من النحاة**) متعلق بقوله : (يرفع) أي : يرفع المضارع بالشروط المذكورة لفظاً أو تقديراً أو محلاً .

وقدم الرفع علىٰ غيره ؛ لأنه أقوى الحركات ، والأنسب بتوقفه علىٰ معرفة الناصب والجازم : تأخيره عن الناصب والجازم .

واحترز بقوله : (ينصبه) و(يجزمه) من الناصب والجازم المهملين ؛ نحو : (من البسيط)

أن تقرأان . . . .

و : (من البسيط)

. . . . لم يوفون . . . .

والمصنف لم يحتج للتقييد ؛ لأن الوصف حقيقة في المتلبس بالفعل .

قوله : (**إذا سلم من نوني التوكيد**) مطلقاً ؛ ثقيلة كانت أو خفيفة ، المباشرة به ؛ أي : المتصلة به ؛ أي : التالية بلا وجود فاصل بينه وبين النون ؛ من ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة .

. . . .

وبني المضارع معها ـ أي : مع نون التوكيد المباشرة به ـ على الفتح ؛ لضعف شبهه بالاسم باتصال ما هو من خواص الفعل به .

وإنما حرك معها ولم يبنَ على السكون مع أن الأصل في المبني : أن يبنىٰ على السكون ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة ولم تكن ضمة ولا كسرة ؛ للخفة مع ثقل الفعل بالتركيب .

مثال الثقيلة : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾[1] ، والخفيفة : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[2] .

واحترزنا بقيد (المباشرة) عن غير المباشرة لفظاً أو تقديراً .

مثال غير المباشرة لفظاً : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[3] ، أصله : (ولا تتبعانن) ، والنون الأولىٰ : محذوفة للجازم ، والثانية المشددة : نون التوكيد الثقيلة ، مبني على الفتح ، والألف : ضمير للمثنى المذكر في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة بحسب ما في القرآن ؛ هٰذا مثال الفصل بينهما بألف الاثنين .

ومثال الفصل بينهما بواو الجماعة : قوله تعالىٰ : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[4] ، أصله : (لتبلوونن) بواوين ؛ الأولىٰ : مضمومة هي لام الفعل ، والثانية : ساكنة ضمير جمع المذكر نائب فاعل ، **فتقول في إعرابه** : اللام : موطئة للقسم مبنية على الفتح ، و(تبلون) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع وعلامة رفعه ثبات النون المحذوفة ؛ لتوالي الأمثال ، فهي مقدرة الثبوت ؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت ؛ لأنها علامة الرفع ،

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٣٢) .

(٢) سورة يوسف ﷺ : (٣٢) .

(٣) سورة يونس ﷺ : (٨٩) .

(٤) سورة آل عمران : (١٨٦) .

. . . .

أصله : (تبلوونن) بواوين ؛ أولاهما : لام الكلمة ، والثانية : ضمير الجمع ، وثلاث نونات ، استثقلت الضمة على الواو الأولىٰ ، ثم حذفت الواو الأولىٰ ؛ لالتقائها مع واو الجماعة ، ثم حذفت نون الرفع ؛ لتوالي الأمثال ، ثم حركت واو الجمع بحركة مجانسة لها ، وهي الضمة ؛ فراراً من التقاء الساكنين مع نون التوكيد ، ونون التوكيد : حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح .

ومثال الفصل بينهما ياء المؤنثة المخاطبة : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[1] ، الفاء : بحسب ما في القرآن مبني على الفتح ، و(إما) : حرف شرط جازم مبني بسكون على النون المدغمة في ميم (ما) ، و(ما) : زائدة ، زيدت لتأكيد معنى الكلام ، مبنية على السكون ، و(ترين) : فعل مضارع مجزوم بـ (إن) الشرطية ، وعلامة جزمه حذف النون ، أصله : (ترأيين) نقلت حركة الهمزة ، ثم حذفت الهمزة فصار : (تريين) بفتح الراء وكسر الياء الأولىٰ وسكون الثانية ، ثم إما أن تقول : حذفت الهمزة فصار : (تريين) بفتح الراء وكسر الياء الأولىٰ وسكون الثانية ثم دخل الجازم ؛ وهو (إن) الشرطية المتصلة بـ (ما) الزائدة ، فحذفت نون الرفع للجازم فصار : (فإما تري) بسكون الياء المفتوح ما قبلها ، ثم أكد بالنون فالتقىٰ ساكنان : ياء المخاطبة ونون التوكيد ، وتعذر حذف أحدهما ، فحركت الياء بحركة مجانسة لها ؛ وهي الكسرة ، فصار : (فإما ترين) انتهىٰ « تصريح » .

وأما غير المباشرة تقديراً . . فنحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾[2] ؛ بضم الدال ، أصله قبل التوكيد والنهي : (يصدونك) حذفت النون للجازم ؛ وهو (لا) النافية ، فصار : (يصدوك) ، ثم أكد بالثقيلة فالتقىٰ ساكنان ، حذفت الواو ؛ لدلالة الضمة عليها ، فصار : (لا يصدنك) ، فنون التوكيد وإن باشرت الفعل

---

(١) سورة مريم : (٢٦) .

(٢) سورة القصص : (٨٧) .

. . . .

لفظاً . . إلا أنها لم تباشره في الأصل ؛ لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديراً .

والضابط : أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة ؛ فإنه إذا أكد بالنون . . فإنه يبنىٰ على الفتح ، وإن كان يرفع بثبات النون ؛ فإنه إن أكد بالنون . . يبقىٰ علىٰ إعرابه لفظاً أو تقديراً ؛ لوجود الفاصل لفظاً أو تقديراً .

وقد تبين مما قررنا : أن الإعراب التقديري في قوله تعالىٰ : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[1] خاصة ، بخلاف قوله : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[2] و﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[3] ؛ فإنه فيهما لفظي ، كما قد علمت . انتهىٰ « تصريح » .

ومثال نون الإناث : قوله : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾[4] ، والفعل معها مبني على السكون **على الأصح** ، ولا تكون إلا متصلة بالفعل ؛ لأنها فاعل .

وإنما بني المضارع معها ؛ لضعف شبهه بالاسم حينئذ ؛ لأن هـٰذه النون لا تتصل إلا بالفعل ، فلما اتصلت به . . رد إلىٰ ما هو الأصل في الأفعال ؛ وهو البناء .

وبني معها على السكون ؛ لأن هو الأصل في البناء ، وحملاً على الماضي المتصل بها في نحو : (الهندات ضربن) .

والحاصل مما قررنا : أن المضارع إنما بني مع النونين ـ نون التوكيد ونون الإناث ـ لمعارضتهما سبب إعرابه ؛ وهو شبهه بالاسم ، لكونهما من خواص الأفعال فرجع إلىٰ أصله الذي هو البناء ، وإنما لم يبنَ مع (لم) و(قد) والتنفيس وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضاً ؛ لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ، ولا كذٰلك ما ذكر .

---

(١) سورة آل عمران : (١٨٦) .

(٢) سورة مريم : (٢٦) .

(٣) سورة يونس ﷺ : (٨٩) .

(٤) سورة البقرة : (٢٣٣) .

. . . .

نعم ؛ ياء الفاعلة كالجزء ، لٰكنها حشو لا آخر ؛ إذ بعدها نون الرفع ، فلم تقوَ كالنون ، **فتدبر** .

فإن قلت : البناء أصل في الأفعال ، فلا يحتاج إلىٰ علة .

أجيب : بأن إعرابه صار كالأصل ؛ لقوة شبهه بالاسم ، فاستحق السؤال عن علة خروجه عن الفرع الذي صار له كالأصل .

وبني علىٰ حركة مع نون التوكيد ؛ فراراً من التقاء الساكنين مع نون التوكيد ، وكانت الحركة فتحة ؛ للخفة مع ثقل البناء ، **وقيل** : إنما بني الفعل مع نون التوكيد على الفتح دون السكون ؛ لأنه معها كالمركب تركيب (خمسة عشر) ، ولهٰذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة . . لم يحكم ببنائه ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء . انتهىٰ من « المطالب السنية » .

قوله : (**ويرفع المضارع إذا خلا من النونين وعن الناصب والجازم بإجماع النحاة**) فرفعه حينئذ مجمع عليه ، **لا خلاف في رفعه ، وإنما اختلفوا في رافعه** .

أما رافعه . . فهو تجرده من الناصب والجازم ؛ كما عليه الكوفيون ، أو حلوله محل الاسم ؛ كما عليه البصريون ، أو مضارعته بالاسم ؛ كما عليه ثعلب ، أو أحرف المضارعة ؛ كما عليه الكسائي ، **والأول أصح** وإن كان مذهب الكوفيين . انتهىٰ « أبو النجا » ، لدوران الرفع مع التجرد وجوداً وعدماً ، والدوران من مسالك العلة ، ولا يرد أن التجرد عدمي ، فلا يكون علة للرفع الوجودي ؛ **لأن معنى التجرد** : الإتيان بالمضارع علىٰ أول أحواله ، وهٰذا ليس بعدمي ، ولو سلم . . فهو عدم مقيد ، والممتنع كونه علة للوجودي هو العدم المطلق ، أفاده الخضري ؛ كما سيأتي في كلام الشارح قريباً .

وأمّا قولُ عليّ بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ :

مُـحَـمَّـدُ تَـفْـدِ نَـفْـسَـكَ كُـلُّ نَـفْـسٍ ....

. . فالجازمُ فيهِ مُقدَّرٌ ؛ أي : لِتَفْدِ .

قوله : (وأما قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه) (من الوافر)

(محمد تفدِ نفسك كل نفس) إذا ما خفت من شيء تبالا

جواب عما يرد علىٰ قول المصنف ؛ من أنه يرفع المضارع حتىٰ يدخل عليه ناصب أو جازم ، ففي هـٰذا البيت جزم بلا جازم حيث قال : (محمد تفد) فإن (تفد) مجزوم بحذف حرف العلة ، والحال أنه ما دخل عليه جازم .

. . (فـ) الجواب عنه : أن (الجازم فيه) أي : في قوله : (تفد) محذوف لضرورة النظم (مقدر) تقديره : (أي : لتفد) نفسك كل نفس من نفوس المؤمنين ، فهو مجزوم بلام الأمر المحذوفة ؛ لضرورة النظم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها .

قال العليمي : (« محمد » : منادىً مفرد علم مبني على الضم ، حذف منه حرف النداء ، « تفد » بفتح التاء وسكون الفاء وكسر الدال : من « فدىٰ يفدي » كـ « رمىٰ يرمي » مجزوم بلام الأمر المقدرة ؛ أي : لتفد ، « نفسك » : مفعول به مقدم علىٰ فاعله ، و« كل » : فاعل مرفوع ، وهو مضاف ، « نفس » : مضاف إليه مجرور ، « إذا ما خفت من أمر » أي : من شيء من العدو ، و« التبال » : كالوبال وزناً ومعنىً ؛ أي : هلاكاً ، أبدلت واوه تاءً ؛ كما في « تجاه » و« تراث » ، وقال العيني : **التبال** : الفساد ، **وقيل** : الحقد أو العداوة) .

وفي « الكردي » : **التبال** ـ بمثناة فوق فموحدة ؛ كسحاب ـ : الهلاك . انتهىٰ .

فالجازم مقدر ، فلا يرد علىٰ قول المصنف : (إن المضارع يرفع إذا خلا عن

وقولُ بعضِهِم :

فَـاَلْـيَـوْمَ أَشْـرَبْ غَـيْـرَ مُـسْـتَـحْـقِـبِ ....

الناصب والجازم) **لأن المراد** : إذا خلا منهما لفظاً أو تقديراً ، و(تفد) لم يخلُ من الجازم تقديراً . انتهىٰ منه .

وقيل : (تفدىٰ) مرفوع على الإخبار ، لا على الإنشاء ، والياء حذفت منه تخفيفاً ، وظاهره : مجزوم بلا جازم .

وقائل هٰذا البيت : علي رضي الله عنه ؛ علىٰ ما قاله الشارح ، **وقيل** : للأعشىٰ ؛ علىٰ ما قاله في « خزانة الأدب » .

(و) كذا لا يرد (قول بعضهم) أي : بعض الشعراء ؛ وهو امرؤ القيس نقضاً علىٰ قول المصنف : (يرفع المضارع إذا خلا من ناصب وجازم) : (من السريع)

(**فاليوم أشرب غير مستحقب**) إثـمـاً مـن الله ولا واغـل

قضيته : أنه مجزوم مع خلوه من جازم وناصب ؛ حيث سكن (أشرب) وهو مضارع مرفوع .

والذي قاله المصنف وغيره : أنه مرفوع ، ولٰكن حذفت منه الضمة للضرورة ، **وللعلماء فيه ثلاثة أقوال** :

١ ـ الجواز مطلقاً ؛ كما عن ابن مالك .

٢ ـ والمنع مطلقاً ؛ كما عند المبرد .

٣ ـ والجواز في الشعر خاصة ؛ كما عند الجمهور . انتهىٰ « همع الهوامع » .

اللغة : (**مستحقب**) أصله : من يجمع حاجاته في الحقيبة ، ثم أصبح بمعنىٰ : غير مكتسب ، **والواغل** : من يشارك الناس في شرابهم بدون دعوتهم ؛ كالطفيلي .

. . فضرورةٌ .

ورافعُهُ : تجرُّدُهُ مِنَ النَّاصبِ والجازمِ عندَ الفرَّاءِ ومُوافِقيهِ ؛ وهوَ الأصحُّ ، وما قيلَ : مِنْ أنَّ التَّجرُّدَ أمرٌ عدميٌّ ، والرَّفعَ وجوديٌّ ، . . . .

قال الكردي : قوله : (**وقول بعضهم**) هو امرؤ القيس : (**اليوم أشرب**) . . . إلىٰ آخره تمامه : (من السريع)

. . . . إثـــمـــاً مـــن الله ولا واغـــل

الواغل ـ بالمعجمة ـ : هو الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعىٰ ، ويقال : استحقبه واحتقبه : إذا ادخره ؛ كأنه جعله في حقيبته ، يقول : اليوم أشرب الخمر غير مستحقب إثماً من الله ؛ لعدم إيمانه بالبعث .

(ولا واغل) : وسوغ عطف (واغل) علىٰ (مستحقب) لتضمينه الإثم معنى الكل والثقل ، يقال : وغل الرجل من باب (وعد) أي : دخل على القوم في شرابهم فشرب معهم من غير أن يدعىٰ إليه ، والواغل في الشراب مثل الوارش في الطعام ، والوارش كالواغل ؛ وزناً ومعنىً . انتهىٰ « مختار » .

قوله : (**فضرورة**) أي : فلا نقض به على المصنف .

(**ورافعه**) أي : رافع المضارع ـ كما ذكرناه في حلنا آنفاً ـ اختلف النحاة فيه علىٰ أربعة أقوال :

الأول منها : (**تجرده من الناصب والجازم عند الفراء وموافقيه**) من حذاق الكوفيين ، والأخفش من البصريين ، وهو اختيار المصنف في « التوضيح » و« الجامع » وابن مالك ؛ كما قال الشارح (**وهو**) أي : كون رافعه التجرد هو (**الأصح**) أي : المرجح عند الجماهير ، أيد ذٰلك القول : بأن رفعه يدور مع ذٰلك التجرد وجوداً وعدماً ، والدوران يشعر بالعلية . انتهىٰ « ياسين » .

(**وما قيل من أن التجرد**) عن الناصب والجازم (**أمر عدمي ، والرفع وجودي ،**

والعدميُّ لا يكونُ علَّةً للوجوديّ . . ممنوعٌ ، بل هوَ الإتيانُ بالمُضارِعِ علىٰ أوَّلِ أحوالِهِ ، وهـٰذا ليسَ بعدميٍّ ، ولو سُلِّمَ . . فلا نُسَلِّمُ أنَّهُ لا يعملُ في الوجوديِّ ، بل يعملُ ؛ لأنَّهُ هنا علامةٌ ، لا مؤثِّرٌ .

وقيلَ : رافعُهُ : حلولُهُ محلَّ الاسمِ ، . . . .

والعدمي لا يكون علة للوجود . . ممنوع) أي : مردود ، (**بل هو**) أي : التجرد (**الإتيان بالمضارع علىٰ أول أحواله**) أي : مجرداً من الإعراب ، (**وهـٰذا**) أي : الإتيان به علىٰ أول أحواله (**ليس بعدمي**) قال الكردي : (قوله : « من أن التجرد أمر عدمي » أي : لأنه عبارة عن عدم الناصب والجازم .

قوله : « فممنوع » أي : فادعاء أن التجرد أمر عدمي ممنوع .

قوله : « بل هو الإتيان . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : ليس التجرد أمراً عدمياً حتىٰ يرد ذٰلك ، بل هو كما قال ابن مالك : « الإتيان بالمضارع علىٰ أول أحواله ، مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره » .

وهـٰذا معنىٰ قول بعضهم : هو كونه خالياً من ناصب وجازم ، لا عدم الناصب والجازم) .

قوله : (**ولو سلم**) هـٰذا من باب التنزل للخصم ؛ أي : ولو سلمنا أنه عدمي . . (**فلا نسلم أنه لا يعمل في الوجودي ، بل يعمل**) في الوجودي (**لأنه**) أي : لأن التجرد (**هنا**) أي : في مبحث رفع المضارع (**علامة**) علىٰ رفع المضارع (**لا مؤثر**) في إيجاد الرفع حقيقة ، بل المؤثر في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب ، فلا يرد : أن الرضي صرح بأن عوامل النحو عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ؛ ولهـٰذا منعوا من اجتماع عاملين علىٰ معمول واحد . انتهىٰ « عليمي » .

والثاني من الأقوال الأربعة : ما ذكره بقوله : (**وقيل : رافعه**) أي : رافع المضارع (**حلوله محل الاسم**) وهـٰذا مذهب البصريين غير الأخفش والزجاج ، سواء وقع ذٰلك

. . . .

المضارع موقع اسم مرفوع ؛ كما في نحو : (زيد يضرب) ، أو مجرور ؛ كما في نحو : (مررت برجل يضرب) ، أو منصوب ؛ كما في نحو : (رأيت رجلاً يضرب) لأنه ارتفع ؛ لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم ، لا من حيث هو مرفوع ، وإنما ارتفع لحلوله محل الاسم ؛ لأنه يكون إذن كالاسم ، فأعطي أسبق إعرابه وأقواه ؛ وهو الرفع . انتهىٰ « عليمي » .

وفي « التصريح » : ومعنىٰ (حلوله محل الاسم) على القول الثاني ؛ أي : إذا كان خبراً أو صفةً أو حالاً ؛ لأن الأصل في هٰذه الثلاثة : الاسم ، فحيث وقع المضارع فيها . . استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها ؛ كذا قال البصريون .

واعترض هٰذا المذهب : بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم محله ؛ كـ (هلا تفعل كذا ؟) ، و(ستفعل كذا) ، و(جعلت أفعل كذا) ، و(رأيت الذي تفعل) لاختصاص حرفي التحضيض والتنفيس بالفعل ، ولاختصاص الصلة وخبر أفعال الشروع بالجمل .

وأجيب عنه : بأن المراد : وقوعه موقعه في الجملة ؛ أي : في بعض المواضع لا في كلها .

وأيضاً : فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذٰلك فلم يغير ؛ إذ العامل لا يغير إلا بعمل عامل آخر . انتهىٰ « رفع الحجاب » نقلاً عن « التصريح » .

والثالث من تلك الأقوال : مضارعته ؛ أي : مشابهة المضارع بالاسم ؛ كما عليه تغلب .

ورد هٰذا المذهب : بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلىٰ عامل يقتضيه .

والرابع منها : أن رافعه أحرف المضارعة ؛ كما عليه الكسائي .

وقيلَ غيرُ ذٰلكَ ، وإنَّما رُجِّحَ عاملُ النَّصبِ والجزمِ علىٰ عاملِ الرَّفعِ إذا دخلَ على الفعلِ ؛ لكونِهِ قويّاً ، إذ هوَ عاملٌ لفظيٌّ ، وعاملُ الرَّفعِ معنويٌّ .

ورد هـٰذا المذهب : بأن جزء الشيء لا يعمل فيه ؛ كـ (أل) التعريف ، وبأنه يلزم أن يكون مرفوعاً أبداً .

ورد : بأن عامل النصب والجزم أقوىٰ من أحرف المضارعة ، فعزله عن عمله .

قال أبو حيان : (ولا فائدة لهـٰذا الخلاف ، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي) ، وهـٰذين الأخيرين من المذاهب أرادهما الشارح بقوله : (**وقيل غير ذٰلك**) أي : وقيل : إن رافعه غير ذٰلك المذكور من القولين الأولين ، (**وإنما رجح عامل النصب والجزم علىٰ عامل الرفع إذا دخل**) كل من عامل النصب والجزم (**على الفعل ؛ لكونه**) أي : لكون كل منهما (**قوياً**) علىٰ عامل الرفع (**إذ هو**) أي : إذ كل من عامل النصب والجزم (**عامل لفظي ، وعامل الرفع معنوي**) واللفظي أقوىٰ من المعنوي ، فيه قصور بالنسبة لقول الكسائي : (إن العامل أحرف المضارعة) لأنها ليست من العامل المعنوي ، فلو اقتصر علىٰ قوله : (لكونه قوياً) . . كان أولىٰ .

قوله : (**وإنما رجح . . .**) إلىٰ آخره هـٰذا جواب عن سؤال مقدر تقديره : فشا من قولهم : (العامل في رفع المضارع هو التجرد) ، **وصورته** : أنا إذا قلنا في قولنا : (يضرب زيد) : إن (يضرب) مرفوع بالتجرد . . فما بالنا إذا أوردنا علىٰ هـٰذا العامل عامل الجزم أو النصب ؛ فقلنا : (لم يضرب) و(لن يضرب) . . رجحناه علىٰ عامل الرفع الذي هو التجرد ، فجزمنا في الأول ، أو نصبنا في الثاني ، وهلا رفعه عامل الرفع ؟!

فأجاب عنه الشارح : بأن كل واحد من الجازم والناصب عامل لفظي ، وعامل الرفع معنوي ، ولا شك أن اللفظي أقوىٰ .

❋ ❋ ❋

(ويُنصَبُ) المُضارِعُ بحرفٍ واحدٍ مِنْ أربعةٍ ، بدأَ منها (بلن) لملازمتِها النَّصبَ ؛ وهيَ : حرفُ نفيٍ ، ....

٢١ ـ مبحث نواصب المضارع

ثم شرع المصنف في نواصب المضارع فقال : (**وينصب المضارع**) لفظاً أو تقديراً ، أو محلاً مطلقاً ؛ أي : سواء كان فعله ثلاثياً أو غيره (**بحرف واحد من أربعة**) نواصب (**بدأ منها بـ « لن » لملازمتها النصب**) أي : في الأكثر المشهور ولغة الجمهور ، وإلا . . فقد حكى الكسائي : أن الجزم بها لغة لبعض العرب ؛ كما قاله ابن مالك ، وخرج عليه ما وقع في « صحيح البخاري » من قول الملك في النوم لعبد الله بن عمر : (لن ترعَ) بحذف الألف ، بخلاف الثلاثة الباقية ؛ فإنها غير ملازمة للنصب ، كما هو قضية كلام الشارح .

وفيه : أنه قيد فيما يأتي (كي) بكونها مصدرية ، وهي لا تكون إلا ناصبة ، **فالأولىٰ** : تقديمها لمشاركتها (لن) في ذٰلك ، وتميزها بالاتفاق علىٰ بساطتها ، بخلاف (لن) **فقيل** : بأنها مركبة .

وخرج بقوله : (وينصب المضارع) : الفعل الماضي ؛ فإن الناصب لا ينصبه ، لا لفظاً ؛ وهو ظاهر كسائر المبنيات ، ولا محلاً ، صرح به المصنف في « المغني » في نحو : (أعجبني أن قمت) خلافاً لمن توهم ذٰلك ، **فاعلمه** .

وأما الجزم . . فيقبله محلاً في نحو : (إن جئتني . . أكرمتك) ، وأما المضارع . . فينصبه لفظاً وتقديراً في نحو : (لن أضرب) و(لن أخشىٰ) ، ومحلاً في نحو : (لن تضربن يا زيد) .

وأما الجزم . . فلا يقبله إلا في فعل النسوة في نحو : (الهندات لم يضربن) و(لم تضربن) انتهىٰ « كردي » .

(**وهي**) أي : كلمة لن (**حرف نفي**) أي : موضوعة للدلالة على انتفاء الحدث

ونصبٍ ، واستقبالٍ ، ولا دلالةَ لها علىٰ تأبيدِ النَّفيِ ، ولا تأكيدِهِ ، خلافاً للزَّمخشريِّ في ذٰلكَ ، قالَ في « المُفصَّلِ » : (هيَ لتأكيدِ نفيِ المُستَقبَلِ) ، وفي « الأُنْمُوذَجِ » : (لنفيِ المُستَقبَلِ على التَّأبيدِ) .

ومحلُّ الخلافِ في أنَّها هل تقتضي التَّأبيدَ أم لا : فيما إذا أُطلِقَ النَّفيُ . . . .

في الزمان المستقبل ، **فالمراد بالنفي** : المعنى الحاصل بالمصدر ؛ وهو الانتفاء ، أو هو مصدر المبني للمفعول .

(**ونصب**) ولا يخفىٰ أن النصب ليس معنىً لها ، بل حكم من أحكامها ، وليس المراد : أن كلاً من هٰذه الثلاثة داخل في معناها كما قد يتوهم من هٰذه العبارة .

(**واستقبال**) أي : يخص المضارع المحتمل للماضي والاستقبال بالاستقبال . انتهىٰ « كردي » .

(**ولا دلالة لها**) أي : لـ (لن) الناصبة للمضارع (**علىٰ تأبيد النفي**) وعدم انقطاعه (**ولا**) علىٰ (**تأكيده**) أي : تأكيد النفي ، وعطفه على (التأبيد) من عطف العام على الخاص حال كون ذٰلك النفي المفهوم من قوله : (ولا دلالة . . .) إلىٰ آخره .

(**خلافاً**) أي : مخالفاً (لـ) مذهب (**الزمخشري في ذٰلك**) أي : في المذكور من الأمرين من تأبيد النفي وتأكيده . انتهىٰ « كردي » .

حيث (**قال**) الزمخشري (**في « المفصل »**) اسم كتاب له : (**هي لتأكيد نفي المستقبل**) أراد بالتأكيد : ما يشمل التأبيد الذي هو نهاية التأكيد ، ولا ينبغي أن يحمل علىٰ تأكيد لا يشمل التأبيد ، (**وفي « الأنموذج »**) اسم كتاب له أيضاً ؛ أي : في بعض نسخ « الأنموذج » : هي ؛ أي : لن (**لنفي المستقبل على التأبيد**) وفي بعض نسخه : (لنفي المستقبل على التأكيد) .

(**ومحل الخلاف**) بين الزمخشري وغيره : (**في أنها**) أي : في أن لن (**هل تقتضي التأبيد**) في النفي (**أم لا**) تقتضيه ؟ كائن (**فيما إذا أطلق النفي**) عن

أو قُيِّدَ بالتَّأبيدِ ، أمَّا إذا قُيِّدَ بغيرِهِ ؛ نحوُ : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ . . فلا خلافَ بينهُم في أنَّها لا تفيدُهُ .

التقييد بالتأبيد (**أو قيد**) النفي المفهوم منها (**بالتأبيد ، أما إذا قيد**) النفي المفهوم منها (**بغيره**) أي : بغير التأبيد (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾)[1] فيه تقييد نفي التكليم باليوم الحاضر . . (**فلا خلاف بينهم**) أي : بين الزمخشري وبين الجمهور (**في أنها**) أي : في أن لن (**لا تفيده**) أي : لا تفيد التأبيد .

قال شيخنا الغنيمي : (لم يظهر لي وجه هـٰذا الكلام ؛ إذ الخلاف بين الزمخشري وغيره إنما هو في موضوع « لن » لغة ، فالزمخشري فهم من اللغة : أن معناها الحقيقي هو التأبيد ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا ﴾[2] ، وفي قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُ ﴾[3] .

فإذا استعملت في غيره ؛ أي : في غير التأبيد ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ . . كانت من باب المجاز .

وغير الزمخشري فهم أنها موضوعة لمطلق النفي ، فاستعمالها في هـٰذه الآية المذكورة ؛ يعني قوله : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ ونحوها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[4] . . من استعمال الشيء في ماصدقاته ، فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنىٰ « لن » في اللغة حقيقة ، فلا يحسن تقييد محل الخلاف أصلاً بما ذكره ، إلا أن يثبت عن الزمخشري أنه يقول : إن لها في حالة الإطلاق وضعاً ، وفي حالة التقييد وضعاً آخر ، فيتجه تقييد الخلاف حينئذ ، لـٰكن

---

(١) سورة مريم : (٢٦) .

(٢) سورة الحج : (٧٣) .

(٣) سورة الحج : (٤٧) .

(٤) سورة طه : (٩١) .

فقد ظهرَ أنَّ مَنْ ردَّ على الزَّمخشريِّ في قولِهِ بتأبيدِ النَّفيِ بهٰذهِ الآيةِ وشبهِها ؛ ممَّا قُيِّدَ فيهِ مَنْفِيُّها بغيرِ التَّأبيدِ . . ليسَ علىٰ تحقيقٍ في المسألةِ ، ورُدَّ ما ذهبَ إليهِ الزَّمخشريُّ : بأنَّهُ لا دليلَ عليهِ .

لم نره عن الزمخشري ، والظاهر خلافه ؛ فراراً من دعوى الاشتراك في الحرف) انتهىٰ « عليمي » .

(فقد ظهر) مما ذكرنا : (أن من رد على الزمخشري في قوله) أي : في قول الزمخشري (بـ) إفادة لن (تأبيد النفي بهٰذه الآية) يعني قوله : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[1] (وشبهها) كقوله : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[2] ، (مما قيد) الله (فيه) أي : في تركيب قيد الله فيه بنفيها ؛ أي : بنفي لن (منفيها بغير التأبيد) متعلق بـ (قيد) . . (ليس) ذٰلك الراد (علىٰ تحقيق) وتدقيق (في) هٰذه (المسألة) وهي مسألة إفادة (لن) التأبيد في نفي منفيها ، وجملة (ليس) خبر (أن) في قوله : (فقد ظهر : أن من رد على الزمخشري) ، **والتحقيق** : إثبات المسألة بأدلتها .

(ورد) ذٰلك الراد أيضاً (ما ذهب إليه الزمخشري) من إفادة التأبيد : (بأنه) أي : بأن الزمخشري (لا دليل) له (عليه) أي : علىٰ ما ذهب من إفادة (لن) التأبيد .

وممن رد عليه ـ أي : على الزمخشري ـ : ابن هشام في « مغني اللبيب » حيث قال فيه : (ولو كانت « لن » للتأبيد . . لم يقيد منفيها بـ « اليوم » في قوله : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ ، ولكان ذكر الأبد في قوله : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾[3] تكراراً ، والأصل عدم التكرار) .

---

(١) سورة مريم : (٢٦) .

(٢) سورة طه : (٩١) .

(٣) سورة البقرة : (٩٥) .

قالَ ابنُ مالكٍ : والحاملُ لهُ علىٰ أنَّ (لن) لتأبيدِ النَّفيِ . . اعتقادُهُ الباطلُ ؛ مِنْ أنَّ اللهَ تعالىٰ لا يُرىٰ في الآخرةِ ، جعلنا اللهُ مِنْ أهلِ الرُّؤيةِ .

وأمَّا استفادةُ التَّأبيدِ في نحوِ : ﴿ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا ﴾ ، ونحوِ : ﴿ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ . . فمِنْ خارجٍ ؛ . . . .

وممن رد عليه ـ أي : على الزمخشري ـ أيضاً : مكي بن أبي طالب في « حاشية الأوضح » .

(**قال ابن مالك**) في بعض كتبه : (**والحامل له**) أي : للزمخشري (**علىٰ أن « لن » لتأبيد النفي : اعتقاده**) أي : اعتقاد الزمخشري (**الباطل ؛** من **أن الله تعالىٰ لا يُرىٰ في الآخرة ، جعلنا الله** من **أهل الرؤية**) له تعالىٰ .

قوله : (**اعتقاده الباطل . . .**) إلىٰ آخره نظر فيه بعضهم : بأن الاعتقادات لا دخل لها في الأوضاع اللغوية ؛ إذ هو ثقة في النقل .

هـٰذا ؛ وقد يقال : المنفي على التأبيد هو الرؤية علىٰ وجه اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئي في محل ، أو نحو ذٰلك مما يستحيل . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**اعتقاده الباطل**) لأن الزمخشري يعتبر من شيوخ المعتزلة ؛ وهم : فرقة إسلامية تخالف أهل السنة والجماعة في مسائل اعتقادية متعددة ؛ منها : مسألة رؤية الله تعالىٰ في الآخرة ، حيث أنكروها ، وأوَّلوا ما ورد فيها من أحاديث صحيحة تُثبِت رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة ؛ كرؤية القمر ليلة البدر .

قوله : (**وأما استفادة التأبيد في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا ﴾[1] ، **ونحو** : ﴿ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُ ﴾)[2] ، فليست استفادة التأبيد حاصلة من هاتين الآيتين منطوقاً ومفهوماً . . (**ف**) إنه مستفاد (**من**) أمر (**خارج**) هاتين الآيتين ، وتلك

---

(١) سورة الحج : (٧٣) .

(٢) سورة الحج : (٤٧) .

كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ ، وكونُ (أبداً) فيهِ للتَّأكيدِ - كما قيلَ - خلافُ الظَّاهرِ .

الاستفادة الخارجية (**كما**) أي : كالاستفادة الحاصلة (**في**) منطوق (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾)[1] .

قال الكردي : (قوله : « فمن خارج » وذٰلك أن كلامه في الآية الأولىٰ في عدم خلق المخلوق شيئاً ؛ كعدم خلق الأصنام التي يعبدونها شيئاً من المخلوق ، وفي الآية الثانية في عدم إخلاف الله تعالىٰ وعده ؛ لأن إخلاف الوعد محال عليه تعالىٰ ؛ لأنه من سمات النقص ، وذٰلك الخارج الذي يستفاد منه التأبيد ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ .

فيستفاد منه : عدم رؤية عينهم الموت من خارج ؛ وهو خوفهم بما قدمت أيديهم من تحريف التوراة ، وتفسير كلام الله تعالىٰ بما في غير موضعه ، وغير ذٰلك) .

(**وكون « أبداً » فيه للتأكيد**) أي : لتأكيد النفي المفهوم من لن (**كما**) قد (**قيل**) ذٰلك ؛ أي : كونه للتأكيد ؛ أي : لتأكيد النفي المفهوم من (لن) ، وذٰلك القائل هو مكي بن أبي طالب .

وقوله : (**خلاف الظاهر**) خبر لـ (كون) المذكور قبله ؛ كما قد علمت مما مر ، إلا أنه عبر بقوله : (للتكرير) .

ولفظ المكي في « حاشية الأوضح » : (لو كانت « لن » للتأبيد . . كان ذكر الأبد في : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ تكراراً) انتهىٰ .

قال الشمني : (ولقائل أن يقول : ليس هـٰذا تكراراً باللفظ ؛ وهو ظاهر ، ولا

---

(١) سورة البقرة : (٩٥) .

وهل تأتي للدُّعاءِ أم لا ؟ فيهِ خلافٌ ، اختارَ في « المُغنِي » الأوَّلَ ، قالَ فيهِ : وتأتي (لن) للدُّعاءِ ، وفاقاً لجماعةٍ ، والحجَّةُ في قولِهِ :

لَــنْ تَــزَالُــوا كَــذَٰلِــكُــمْ ثُــمَّ لَا زِلْـتُ لَـكُـمْ خَـالِـداً خُـلُـودَ ٱلْـجِـبَـالِ

بالمرادف ؛ لأن « أبداً » لا يرادف « لن » لأن الاسم لا يرادف الحرف ، ولأن التأبيد نفس معنىٰ أبداً وجزء معنىٰ « لن » ، وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة علىٰ ما يفهم بالتضمن) .

وله هنا فائدة ؛ وهي : رفع ما يتوهم من أن « لن » لمجرد النفي ؛ بناء على استبعاد نفي تمني الموت منهم علىٰ جهة التأبيد .

وقوله : (**خلاف الظاهر**) لأن الظاهر : التأسيس ؛ لأنه الأصل ، فلا يعدل عنه إلا لمانع .

ولقائل أن يقول : (وهل تأتي) لن وتستعمل (للدعاء أم لا) تأتي له ؛ أي : لكون اللفظ الذي بعدها للدعاء ؟ وليس المراد : أنها موضوعة للدعاء ، وليس في كلامه ما يدل على اختصاصها بهٰذا المعنىٰ .

واعترض عليه : بأن هٰذا ليس خاصاً بها ، بل جميع أدوات النفي كذٰلك ؛ نحو : (لا زلت منصوراً على الأعداء) علىٰ أن دعواه العموم غير صحيحة ، فلم يأتِ لذٰلك غير (لا) انتهىٰ « عليمي » .

(فيه) أي : في جواب هٰذا الاستفهام (خلاف) بين النحاة ، (اختار) المصنف (في « المغني ») القول (الأول) وهو إتيانه للدعاء (قال فيه : وتأتي « لن » للدعاء ، وفاقاً لجماعة) منهم : ابن عصفور وابن السراج .

(والحجة) أي : الدليل (في) إتيانها للدعاء (قوله) : أي : قول الأعشىٰ : (من الخفيف)

(لــن تــزالــوا كــذٰلــكــم ثــم لا زلـت لـكـم خـالـداً خـلـود الـجـبـال)

لـٰكنَّهُ صرَّحَ في « الشَّرحِ » وفي « الأوضحِ » بخلافِهِ ، والأصحُّ : أنَّها بسيطةٌ علىٰ وضعِها الأصليِّ ، . . . .

وموضع الشاهد : قوله : (لن تزالوا) وهي تفيد الدعاء ؛ بدليل : عطفه شاعر علىٰ هـٰذه الجملة ؛ أي : قوله فيما بعد : (ثم لا زلت) وهو يفيد الدعاء أيضاً ؛ كما هو ظاهر من البيت .

قوله : (**والحجة في قوله : لن تزالوا . . .**) إلىٰ آخره ؛ لأن المعطوف بـ (ثم) في البيت دعاء لا خبر ، وعطف الإنشاء على الخبر الإنشائي هو اللائق للمناسبة وإن لم يعين كون المعطوف عليه دعاء ، والمسألة ظنية ، فاندفع ما للدماميني من الاعتراض .

(**لـٰكنه**) أي : لـٰكن المصنف ؛ يعني : ابن هشام (**صرح في « الشرح »**) أي : في « شرح القطر » (**وفي « الأوضح »**) أي : « أوضح المسالك » (**بخلافه**) أي : بخلاف كون الأول هو الأصح ، وإنما كون الثاني الأصح ؛ وهو عدم إتيان (لن) للدعاء .

(**والأصح : أنها**) أي : أن لن (**بسيطة**) لا مركبة ، لأن الأصل عدم التركيب ، وإنما يصار إليه لدليل ظاهر ، ولا دليل هنا علىٰ كونها مركبة .

واستدل سيبويه علىٰ بساطتها : بجواز تقديم معمول معمولها ؛ نحو : (زيداً لن أضرب) ، وظاهر أن الكلام في غير الفاعل ، ومنه : التمييز .

وذهب الخليل إلىٰ أنها مركبة من (لا) و(أن) ، **ورده في « التسهيل »** : بجواز تقديم معمول مدخولها عليها ؛ نحو : (زيداً لن أضرب) أي : وذٰلك لا يجوز في (أن) .

ويجاب عنه : بأن لا مانع أن تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنىً وعملاً ؛ إذ هو وضع مستأنف .

فـ (لن) : بسيطة (**علىٰ وضعها الأصلي**) وقال الفراء : (أصلها : « لا » النافية فأبدلت الألف نوناً) ، **ورد** : بأن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله مُعملاً ، وبأن

ولا يُفصَلُ بينها وبينَ معمولِها إلَّا في ضرورةٍ ؛ كقولِهِ :

لـــمَّـــا رَأَيْــتُ أَبَــا يَــزِيــدَ مُــقَــاتِــلَا أَدَعَ ٱلْـقِـتَـالَ وَأَشْـهَـدَ ٱلْـهَـيْـجَـاءَ

المعهود في كلامهم : إبدال النون ألفاً ؛ كما في : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[1] لا العكس ، (ولا يفصل) أي : والأصح : أنها لا يفصل (بينها وبين معمولها) لأنها محمولة علىٰ (سيفعل) ولذٰلك لم يجز : (لن تفعل ، ولا تضرب زيداً) بنصب (تضرب) لأن الواو كالعامل ، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ (لا) كما لا يقال : (أن لا تضرب زيداً) هٰذا مذهب البصريين وهشام .

وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل ، والفراء بالأول والظن والشرط . انتهىٰ « عليمي » .

أي : لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها (إلا في ضرورة) الشعر (كقوله) أي : كقول الشاعر ، قائله مجهول : (من الكامل)

(لــمــا رأيــت أبــا يــزيــد مــقــاتــلا أدعَ الــقــتــال وأشــهــدَ الــهــيــجــاء)

أصله : (لن ما) أدغمت النون في الميم للتقارب ، ووصلا خطأً للإلغاز ، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين .

والإلغاز فيه بأن يقال : أين جواب (لما) ؟ وبم انتصب (أدع) ؟ وجوابه علم مما مر آنفاً .

وقوله : (أدع) منصوب (بلن) المدغم نونها في (ما) ، وفصل بينها وبين معمولها بـ (ما) الظرفية وصلتها للضرورة ، فإن (أدع) عامل في (ما) وصلتها ، والتقدير : لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً ، وحينئذ : كيف يجتمع قوله : (لن أدع) مع قوله : (لن أشهد الهيجاء) ؟

وجوابه : أن (أشهد) بالنصب ليس عطفاً علىٰ (أدع) ، بل منصوب بـ (أن)

---

(١) سورة العلق : (١٥) .

(و) أَتْبَعَها (بـ « كيِ » المصدريَّةِ) لِمُشارَكتِها لها في العملِ مِنْ غيرِ شرطٍ ، . . . . .

مضمرة بعد حرف العطف ، و(أن) والفعل عطف على (القتال) أي : لن أدعَ القتالَ وشهودَ الهيجاء ؛ علىٰ حد قول ميسون زوجة معاوية بن أبي سفيان : (من الوافر)

ولبس عباءة وتقر عيني | أحب إلي من لبس الشفوف

انتهىٰ « عليمي » .

وفي « الكردي » : وتقدير البيت : لن أدعَ القتالَ وشهودَ الهيجاء ما رأيت أبا يزيد معاوية بن أبي سفيان مقاتلاً .

فـ (لما) في هٰذا البيت : مركبة من (لن) الناصبة و(ما) المصدرية الظرفية ، أدغمت النون في الميم ووصلتا خطاً للإلغاز ، و(أدع) : منصوب بـ (لن) ، وفصل بينهما بما ذكر للضرورة ، و(أشهد) : منصوب بـ (أن) مضمرة بعد واو المعية معطوف على القتال ؛ كما في قول ميسون : (من الوافر)

ولبس عباءة وتقر عيني | . . . .

كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ .

قوله : (**وأتبعها**) معطوف علىٰ قوله : (بدأ منها بـ « لن ») أي : أتبع لن (**بـ « كي » المصدرية**) أي : وجعل (كي) المصدرية تابعة لـ (لن) في الذكر ؛ يعني : (كي) التي بمعنىٰ : (أن) المصدرية .

وعبارة الكردي : قوله : (**وأتبعها بـ « كي »**) عطف علىٰ قوله : (بدأ منها بـ « لن ») أي : جعل (لن) متبوعة بعطف (كي) عليها .

وإنما بدأ بـ (لن) لملازمتها النصب ، وإنما جعل (كي) المصدرية تابعة للن (**لمشاركتها**) أي : لمشاركة كي (**لها**) أي : للن (**في العمل**) أي : في عمل النصب (**من غير شرط**) شيء من الشروط في (كي) المصدرية ، بخلاف (أن) و(إذن) كما سيأتي ، وسميت (كي) مصدرية ؛ لتأويلها ما بعدها بالمصدر .

وعلامةُ المصدريَّةِ : تقدُّم اللَّام عليها (نحوُ : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾) . . . .

(**وعلامة المصدرية : تقدم اللام عليها**) لفظاً أو تقديراً ، قال الكردي : (قوله : « وعلامة المصدرية . . . » إلىٰ آخره ذهب سيبويه والجمهور إلىٰ كون « كي » مصدرية عند وجود اللام قبلها ، وذهب البصريون إلى النصب بها مطلقاً ؛ تقدمها اللام أم لا ، ورأىٰ قوم أنها جارة مطلقاً ؛ وهو مذهب الأخفش) انتهىٰ منه .

مثال تقدم اللام عليها لفظاً : (**نحو** : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا) عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [1] ؛ أي : لئلا تحزنوا علىٰ ما فاتكم من الغنيمة .

فـ (تأسوا) : فعل مضارع منصوب بـ (كي) المصدرية ، وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، و(الواو) : ضمير الجمع في محل الرفع فاعل ، والجملة الفعلية : صلة (كي) المصدرية ، و(كي) مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام ، والتقدير : لعدم أساكم .

وفي « المصباح » : يقال : أسىٰ أساً من باب (تعب) : إذا حزن ، فهو أسي ؛ أي : حزين . انتهىٰ .

وبه تعرف : أن قول بعضهم : (التقدير : لعدم تأسيكم) فيه اشتباه ؛ لأن تأسيت به واتسيت بمعنى : اقتديت ، وليس المعنىٰ في الآية علىٰ ذٰلك كما لا يخفى . انتهىٰ « عليمي » .

وفي « الحمدون » : قوله تعالىٰ : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ أصله : (تأسيون) لأنه من (أسي) علىٰ وزن (رضي) مأخوذ من الأسىٰ ؛ وهو الحزن .

فتقول : تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فصار : (تأساون) ، فالتقىٰ ساكنان الألف والواو فحذفت الألف ، ثم دخل الناصب فحذف النون .

---

(١) سورة الحديد : (٢٣) .

إذ لا يجوزُ حينئذٍ كونُها جارَّةً ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يُباشِرُ مثلَهُ ، والتَّقييدُ بـ (المصدريَّةِ) مُخرِجٌ لـ (كيِ) التَّعليليَّةِ الجارَّةِ ، وعلامتُها : ظهورُ (أنِ) المفتوحةِ بعدَها ؛ نحوُ : (جئتُكَ كي أن تكرمَني) ، . . . .

وكيفية سبك المصدر منه : أي : (لعدم إساءتكم) فـ (عدم) هو معنىٰ (لا) ، و(المصدر) هو (إساءتكم) . انتهىٰ « حمدون على الألفية » .

وإنما مثلنا لـ (كي) المصدرية بهٰذه الآية الكريمة (إذ لا يجوز حينئذ) أي : حين إذ تقدمها اللام (كونها) أي : كون كي (جارة ؛ لأن حرف الجر لا يباشر) ولا يلي جاراً (مثله) أي : مماثلاً له في عمل الجر وإن اختلفا لفظاً .

ومثال تقدم اللام عليها تقديراً : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ ﴾[1] .

(والتقييدُ) أي : وتقييد المصنف كي (بالمصدرية مخرجٌ لـ « كي » التعليلية الجارة) فإن النصب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعدها عند البصريين ، ولا تظهر إلا ضرورة ، ويجوز عند الكوفيين .

(وعلامتها) أي : علامة (كي) الجارة : (ظهور « أن » المفتوحة) الهمزة (بعدها) أي : بعد (كي) الجارة عند الكوفيين ؛ أي : مع عدم اللام قبلها ؛ لما سيأتي بقول الشارح : (فإن ظهرتا معاً . . .) إلىٰ آخره .

مثال (كي) الجارة : (نحو) قولك : (جئتك كي أن تكرمني) .

قال أبو حيان : (**والمحفوظ** : إظهار « أن » بعد « كي » الموصولة بـ « ما » كقول جميل بثينة : (من الطويل)

فقالت : أكل الناس أصبحت مانحاً ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا ؟!

ولا يحفظ من كلامهم : جئت كي أن تكرمني) انتهىٰ .

---

(١) سورة الحشر : (٧) .

والـلَّامِ ؛ نحوُ : (جئتُكَ كي لتكرِمَني) إذ لا يجوزُ حينئذٍ جعلُها مصدريَّةً ؛ أمَّا في الأوَّلِ . . فلوجودِ (أنِ) المصدريَّةِ بعدَها ، والحرفُ المصدريُّ لا يُباشِرُ مثلَهُ ، وأمَّا في الثَّاني . . فلئلَّا يلزمَ الفصلُ بينَ الحرفِ . . . .

مثال (كي) الجارة : (جئتك كي أقرأ العلم) ، **وإعرابه** : (**جئتك**) : فعل وفاعل ومفعول ، و(كي) : حرف جر وتعليل مبني على السكون ، و(أقرأ) : فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً عند البصريين بعد (كي) الجارة ، وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنا ، و(العلم) : مفعول به منصوب ، وجملة (أقرأ) : صلة (أن) المضمرة ، و(أن) مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ (كي) التعليلية ، تقديره : جئتك لقراءتي العلم ، والجار والمجرور متعلقان بـ (جئتك) .

(و) ظهور (**اللام**) بعدها (**نحو : جئتك كي لتكرمني**) ولـٰكن مجيء (كي) قبل اللام نادر . انتهىٰ .

وإنما قلنا : (كي) حينئذ جارة (**إذ لا يجوز حينئذ**) أي : حين إذ ظهرت (أن) أو (اللام) بعدها (**جعلها**) أي : جعل كي (**مصدرية ؛ أما**) عدم جواز جعلها مصدرية (**في الأول**) أي : فيما إذا ظهرت (أن) بعدها . . (**فلوجود « أن » المصدرية بعدها و**) القاعدة : أن (**الحرف المصدري لا يباشر**) ولا يلي (**مثله**) أي : حرفاً مصدرياً مماثلاً له في المعنىٰ ؛ أي : مع إمكان الاحتراز عنه ؛ بدليل ما يأتي . انتهىٰ « ياسين » .

قال في « الكردي » : قوله : (**لا يباشر مثله**) يعني : لغير التأكيد ؛ كقوله : (من الوافر)

فـلا والله لا يـلـفـىٰ لـمـا بـي ... ولا لِـلـمـا بـهـم أبـداً دواء

(**وأما في الثاني**) وهي ما إذا ظهرت (اللام) بعد (كي) أي : وأما عدم جواز جعل (كي) مصدرية . . فلما ذكره الشارح بقوله : (**فلئلا يلزم الفصل بين الحرف**

المصدريّ وصلتِهِ باللَّامِ ، فإنْ لَمْ تظهرِ اللَّامُ قبلَها ولا (أن) بعدَها ؛ نحوُ : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ ، أو ظهرَتا معاً ؛ كقولِهِ :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

المصدري وصلته باللام) ودعوىٰ زيادة (كي) مردودة : بأنه لم تعهد زيادتها في غير هٰذا الموضع ، فيحمل هٰذا عليه .

(**فإن لم تظهر اللام قبلها**) أي : قبل كي (**ولا**) ظهرت (« **أن** » **بعدها**) أي : بعد كي (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً) بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ (١) .

(**أو ظهرتا**) أي : ظهرت (أن) المصدرية بعدها ؛ أي : بعد (كي) ، وظهرت اللام قبلها جميعاً ؛ أي : ظهرتا كلاهما (**معاً** ؛ **كقوله**) أي : كقول الشاعر بيتاً ، وهو مجهول : (من الطويل)

(أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنّاً ببيداء بلقع)

اللغة : **الشن** : القربة البالية القديمة ، **والبيداء** : الصحراء ، **والبلقع** : المقفرة البعيدة .

قال العليمي : (يقال : طار به ـ أي : بالشيء ـ : إذا ذهب به سريعاً ، و« تتركها » بالنصب : عطف علىٰ « تطير » .

والشن ـ بفتح الشين المعجمة وتشديد النون ـ : القربة الخلقة ، مفعول ثان لـ « تترك » ، **وقيل** : حال من مفعوله ، **والبيداء** : الأرض القفراء التي تبيد ؛ أي : تهلك من يدخل فيها ، **والبلقع** : الأرض التي لا شيء فيها .

وموضع الشاهد : « لكيما أن تطير » حيث ظهرت اللام الجارة ، و« أن » المصدرية مع « كي » ، فيجوز حينئذ : اعتبار « كي » جارة تعليلية مؤكدة للام الجر السابقة عليها ، ويجوز اعتبارها مصدرية ناصبة مؤكدة بـ « أن » المصدرية التالية لها) .

---

(١) سورة الحشر : (٧) .

. . جازَ الأمرانِ ـ أي : كونُها مصدريَّةً ، وكونُها جارَّةً ـ والثَّاني أرجحُ عندَ بعضِهِم ؛ بالنِّسبةِ لظهورِهِما معاً ، . . . .

قوله : (جاز الأمران) جواب الشرط في المسألتين ؛ أما جواز الأمرين في الأول . . فظاهر ، ولا محذور فيه ، فإن جعلت (كي) مصدرية . . قدرت اللام قبلها ، وإن جعلتها تعليلية . . قدرت (أن) بعدها عند البصريين .

قال أبو حيان : (وانبنىٰ علىٰ هٰذا فرع ؛ وهو : أنه إن قدرناها الجارة . . فلا يجوز دخولها علىٰ « لا » ، وإن قدرناها الناصبة . . جاز) .

وأما جواز الأمرين في الثانية . . فيلزمه ارتكاب أحد محذورين : إما دخول حرف مصدري علىٰ مثله ، وإما دخول حرف جر علىٰ مثله ، لٰكن اغتفر ذٰلك ؛ لعدم إمكان الاحتراز منه كما علم مما مر .

فإن جعلت (كي) مصدرية . . فـ (أن) مؤكدة لمعنى السبك ، أو جعلتها تعليلية . . فهي مؤكدة للام قبلها .

أي : جاز الأمران (أي : كونها) أي : كون كي (مصدرية) ناصبة و(أن) مؤكدة لها ، (وكونها) أي : كون كي (جارة) مؤكدة لمعنى اللام و(أن) مصدرية ناصبة .

(والثاني) أي : كون (كي) جارة مؤكدة لمعنى اللام و(أن) مصدرية ناصبة (أرجح عند بعضهم) أي : عند بعض النحاة (بالنسبة لظهورهما) أي : لظهور اللام وظهور أن (معاً) .

وإنما ترجح كون (أن) ناصبة في هٰذه الحالة ؛ لأنها أم الباب ، فاعتنىٰ بشأنها ، ولأن ما كان أصلاً ـ أي : أم الباب ـ لا ينبغي أن يجعل تأكيداً لغيره ، ولأن (أن) وليت الفعل . . فكانت أحق بالعمل فيه ؛ لمجاورتها له ، بخلاف البعيد ، قاله المصنف في بعض الحواشي ، ولأن توكيد الجار بجار أسهل من توكيد حرف مصدري بمثله .

وقد تكونُ مختصرةً مِنْ (كيفَ) كقولِهِ :

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَىٰ سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ   قَتْلَاكُمْ وَلَظَى ٱلْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ ؟!

أي : كيفَ تجنحونَ ؟!

وسكت المصنف عن الترجيح في المسألة الأولىٰ ؛ وهي مسألة عدم ظهور اللام ولا (أن) .

ونقل في « التصريح » عن المصنف في (باب حروف الجر) : أن **الأولىٰ** : أن تكون (كي) مصدرية ناصبة بتقدير اللام قبلها ؛ لأن تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور (أن) بعدها ، والحمل على الغالب عند التردد أولى . انتهىٰ « عليمي » .

وقيد المصنف (كي) بـ (المصدرية) لإخراج (كي) المختصرة من (كيف) أيضاً ؛ كما قال الشارح هنا : (**وقد تكون**) كي (**مختصرة من** « **كيف** » **كقوله**) ، قال في « الجنى الداني » : (قائله مجهول) : (من البسيط)

(كي تجنحون إلىٰ سلم وما ثُئِرت   قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم ؟!)

ومحل الشاهد : (كي) وهو اختصار لـ (كيف) فحذفت الفاء ، ومثله قول بعضهم : (سو أفعل) يريد : (سوف أفعل) .

قوله : كي تجنحون (**أي : كيف تجنحون ؟!**) أي : تميلون إلىٰ سلم وصلح ، **والسلم** ـ بكسر أوله وفتحه مع سكون ثانيه ـ : الصلح .

(وما ثئرت) بالبناء للمجهول ؛ من ثئرت القتيل : قتلت قاتله ، و(لظىٰ) : مبتدأ ، وجملة (تضطرم) : خبره ، وهي مع مبتدئه حال .

وعبارة الكردي : قوله : (**كي تجنحون . . .**) البيت ، معنىٰ (**تجنحون**) : تميلون ، و(**كي**) : مختصر (كيف) في محل النصب حال من واو (تجنحون) ، **والسلم** ـ بالكسر ويفتح ـ : الصلح ، يذكر ويؤنث .

ومعنىٰ (**وما ثئرت قتلاكم**) بالبناء للمفعول : ما أخذ بثأرهم .

وأَتَىٰ (بإِذنْ) قبلَ (أن) لطولِ الكلامِ عليها ؛ وهيَ : حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ؛ فإذا قلْتَ لمَنْ قالَ : (أزورُكَ غداً) : (إذنْ أكرمَكَ) . . فقد أجبتَهُ ، . . . .

والدليل علىٰ أن (كي) فيه أصلها : (كيف) لفظيٌّ ؛ وهو رفع (تجنحون) ، ومعنويٌّ ؛ لأن المعنىٰ على الاستفهام . **انتهىٰ** منه .

(**وأتى**) المصنف (**بإذن**) وهو حرف جواب من حيث اللفظ ، وجزاء من حيث المعنىٰ (**قبل**) إتيانه بـ (**أن**) المصدرية مع أنها أحق بالتقديم قبل غيرها ؛ لأنها أم النواصب وأصلها ، وأخرها عما قبلها (**لطول الكلام عليها**) أي : علىٰ (أن) المصدرية .

قال العليمي : (**فيه** : أن هٰذا التعليل إنما يناسب أن يكون علة لتأخير « أن » لا لما ذكره ، وقد يقال : إنه علة له باعتبار ما تضمنه من تأخير « أن ») انتهىٰ .

(**وهي**) أي : إذن (**حرف جواب وجزاء**) أي : معناها الجواب والجزاء ، ومعنىٰ **كونها جواباً** : أنها لا تقع إلا في كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر ؛ إما تحقيقاً وإما تقديراً ، فلا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضي الجواب ؛ لا لفظاً ولا تقديراً ، **والجواب في الحقيقة** : هو الجملة التي وقعت فيها (إذن) ، لا (إذن) وحدها .

ومعنىٰ كونها جزاء : أن مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر ؛ كما قاله الدماميني رداً علىٰ ما تردد فيه المصنف في « حواشي التسهيل » انتهىٰ « **عليمي** » .

(**فإذا قلت لمن قال**) لك : (**أزورك غداً** : **إذن أكرمك**) مقول لقوله : (قلت) ، ومحل (أكرمك) فيه رفع بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : إذاً إكرامي لك حاصل .

وجملة قوله : (**فقد أجبته**) جواب (إذا) الشرطية .

وجعلتَ إكرامَكَ جزاءَ زيارتِهِ .

ومجيئُها لهُما هوَ نصُّ سيبويهِ ، واختُلِفَ فيهِ ؛ فحملَهُ الشَّلَوْبِينُ علىٰ ظاهرِهِ وقالَ : إنَّها لهُما في كلِّ موضعٍ ، وتكلَّفَ تخريجَ ما خَفِيَ فيهِ ذٰلكَ ، وحملَهُ الفارسيُّ على الغالبِ ، وقد تَتمحَّضُ عندَهُ للجوابِ ؛ فإذا قلتَ لمَنْ قالَ : (أُحِبُّك) : . . . .

وقوله : (**وجعلت إكرامك جزاء زيارته**) معطوف علىٰ جملة الجواب ؛ يعني قوله : (فقد أجبته) .

(**ومجيئها**) أي : مجيء إذن (**لهما**) أي : للجواب والجزاء (**هو نص سيبويه ، واختلف فيه**) أي : اختلف النحاة في تفسير نص سيبويه ، (**فحمله**) أي : فحمل نص سيبويه (**الشَّلَوبينُ**) وتركه (**علىٰ ظاهره**) ولم يؤوله (**وقال**) الشَّلَوبين : (**إنها**) أي : إن إذن (**لهما**) أي : للجواب لفظاً وللجزاء معنىً (**في كل موضع**) وباب من أبواب النحاة ، وجملة (قال) : معطوفة علىٰ جملة قوله : (فحمله) **عطف** تفسير ، (**وتكلف**) الشَّلَوبين ؛ أي : كلف نفسه علىٰ (**تخريج ما**) أي : علىٰ تخريج تركيب (**خفي فيه**) أي : في ذٰلك التركيب (**ذٰلك**) أي : كونها للجواب والجزاء ، واجتهد حتىٰ حملها علىٰ معنيها : الجواب والجزاء ، حتىٰ قال الشَّلَوبين في تفسير المثال الآتي ؛ وهو قوله : (فإذا قلت لمن قال : **أحبك** : **إذن أصدقك**) أي قال في تفسيره ؛ أي : إن قلت ذٰلك ؛ أي : إني أحبك حقيقة وصدقاً لا مداهنة فيه ؛ أي : أحبك محبة صادقة . . فجعل محبته جزاء لمحبته ؛ وجوابه جواباً لكلامه .

(**وحمله**) أي : حمل نص سيبويه أبو علي (**الفارسي**) أي : حمل كونها للجواب والجزاء جميعاً (**على الغالب**) أي : علىٰ أغلب أحوالها وفي أكثر كلامهم ، لا في كل موضع ، (**وقد تتمحض**) وتتخلص وتتجرد إذاً (**عنده**) أي : عند الفارسي (**للجواب**) اللفظي ، ولا تدل على الجزاء المعنوي .

وقد مثل الفارسي لتمحضها للجواب بقوله : (**فإذا قلت لمن قال**) لك : (**أحبك**)

(إذنْ أُصدِّقُكَ) . . فقد أجبتَهُ ، ولا يُتصوَّرُ هنا الجزاءُ ، والأصحُّ : أنَّها حرفٌ ، . . . . . .

أي : أنا الآن متصف بمحبتي لك : **(إذن أصدقك)** أو أظنك صادقاً . . **(فقد أجبته)** ومدخول (إذن) فيه مرفوع ؛ لانتفاء استقباله المشروط في نصبها . انتهىٰ « ياسين » ، **(ولا يتصور هنا)** أي : في هٰذا المثال **(الجزاء)** أي : المجازاة للقائل في المعنىٰ ؛ لضرورة أن التصديق أو ظن الصدق مثلاً واقع في الحال ، ولا يصلح أن يكون جزاء لذٰلك الفعل ؛ إذ الشرط والجزاء ـ كما قال الرضي ـ إما في المستقبل ، أو في الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال . انتهىٰ منه .

فائدة

واختلف النحاة في كتابة (إذن) علىٰ أربعة مذاهب :

الأول : بالألف (إذاً) كما في المصاحف ؛ وهو رأي الجمهور .

والثاني : بالنون (إذن) كما عند المازني والمبرد .

والثالث : (بالنون) إذا عملت النصب ، وبالألف إذا لم تعمل ، وعليه الفراء .

والرابع : عكس الثالث ؛ عند الفراء وابن خروف . انتهىٰ من « الصبان » .

❁ ❁ ❁

(والأصح : أنها) أي : أن إذن **(حرف)** وهو مذهب الجمهور ، وزعم بعض الكوفيين أنها اسم بسيط ، أصلها : (إذا) ، **والمعنىٰ** : إذا جئتني . . أكرمك ، فحذف ما تضاف هي إليه ، وعوض عنه التنوين . انتهىٰ « كردي » .

وزاد العليمي : برفع (أكرمك) ، ثم حذفت الجملة التي أضيفت إليها (إذا) ، وعوض عنها التنوين ؛ كما في (حينئذ) ، وأضمرت (أن) فانتصب الفعل الواقع صدراً للجملة الجوابية ، ولعل المفرد المؤول بـ (أن) عنده فاعل ؛ أي : (إذا جئتني . . وقع إكرامك) لا مبتدأ خبره محذوف ؛ أي : حاصل ، وإلا . . وجبت الفاء الرابطة

وعليهِ فالأصحُّ : أنَّها بسيطةٌ ، وأنَّها النَّاصبةُ بنفسِها ، وكانَ القياسُ إلغاءَها ؛ لعدمِ اختصاصِها ، . . . .

الواجبة مع الجملة الاسمية ؛ كما لو قلت : إذا جئتني . . فإكرامك حاصل . انتهىٰ منه .

(وعليه) أي : وعلىٰ هٰذا الأصح القائل : إنها حرف **(فالأصح : أنها بسيطة)** أي : لا مركبة من (إذ) و(أن) ثم خففت الهمزة ؛ أي : همزة (أن) ، ونقلت حركتها إلى الذال الساكنة قبلها ، وحذفت الهمزة ، خلافاً للخليل في أحد قوليه .

(و) الأصح أيضاً : **(أنها)** أي : أن (إذن) هي **(الناصبة بنفسها)** أي : لا بـ (أن) مضمرة بعدها ، خلافاً للخليل في أحد قوليه ؛ أي : فيما رواه عنه جماعة ؛ منهم : الفارسي ، ولما جرت عليه عادتهم ؛ من أن يقولوا : ناصب بـ (أن) مضمرة بعدها وإن كان كلاماً غير محقق ؛ لأن الذي أضمرت (أن) بعده ليس هو الناصب ، وإنما الناصب (أن) مضمرة . . صرحوا بقولهم : (بنفسها) دفعاً لهٰذا الإيهام . انتهىٰ « عليمي » .

(وكان القياس) أي : قياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال **(إلغاءها)** أي جعلها ملغية عن العمل **(لعدم اختصاصها)** بنوع من أنواع الكلام .

قال المصنف ـ يعني : ابن هشام في بعض تعاليقه ـ : (ووجه الضعف اللاحق لـ « إذن » : أنها غير مختصة ، كذا قال الناظم ـ يعني : ابن مالك ـ ولا أعرفه لغيره ، وكأنه نظر إلىٰ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ولن تفلحوا إذاً أبداً ﴾[1] ، فرأىٰ لفظة « إذن » دخلت على الاسم ، فحكم بعدم الاختصاص ، وفيه نظر) انتهىٰ ، ومن خطه نقلت . انتهىٰ « عليمي » .

فائدة

قوله فيما مضىٰ : (وحمله الشَّلَوبين) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي

---

(١) سورة الكهف : (٢٠) .

ولٰكنْ أعملوها ؛ حملاً لها علىٰ (ظنَّ) لأنَّها مثلُها في جوازِ تقدُّمِها على الجملةِ ، وتأخُّرِها عنها ، وتوسُّطِها بينَ جزأَيها ؛ كما حُمِلَتْ (ما) علىٰ (ليسَ) وإن كانَتْ غيرَ مختصَّةٍ .

وشرطُ إعمالِها ثلاثةُ أمورٍ :

الأزدي الأندلسي ، المعروف بـ (الشلوبيني) ، وأورده بعض المؤرخين بدون ياء ؛ أي : (الشلوبين) ، ونسبته إلىٰ (حصن شلوبينة) في الأندلس ، وقد ولد بإشبيلية سنة (٥٦٢ هـ) ، وتوفي بها سنة (٦٤٥ هـ) ، من تلامذته : ابن عصفور وابن مالك . انتهىٰ « سير أعلام النبلاء » .

وقوله : (**حمله الفارسي**) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي ، المشهور بأبي علي الفارسي ، إمام مشهور في اللغة والنحو ، توفي ببغداد سنة (٣٧٧ هـ) ، وله مصنفات كثيرة . انتهىٰ « بغية الوعاة » .

❁ ❁ ❁

(و) إن كان القياس إلغاءها (**لٰكن أعملوها**) أي : أعمل النحاة (إذن) في نصب المضارع (**حملاً**) أي : قياساً (**لها**) أي : لإذاً (**علىٰ** « **ظن** ») الناصبة لمفعولين (**لأنها**) أي : لأن (إذاً) الجوابية (**مثلها**) أي : مثل (ظن) الناسخة المتعدية إلىٰ مفعولين (**في جواز تقدمها على الجملة**) نحو : إذن أكرمك (**وتأخرها عنها**) نحو : أنا أكرمك إذن (و) جواز (**توسطها بين جزأيها**) أي : بين جزأي الجملة ؛ نحو : أنا إذن أكرمك (**كما حملت** « **ما** ») الحجازية (**علىٰ** « **ليس** ») أي : حملت هنا (إذن) علىٰ (ظن) في إعمالها في المضارع ؛ حملاً كحمل ما الحجازية علىٰ (ليس) في عملها عمل ليس (**وإن كانت**) ما الحجازية (**غير مختصة**) بنوع من أنواع الكلام ؛ لأنها يقال فيها : (ما قام زيد) ، و : (ما زيد قائماً) حملاً للنظير على النظير .

(**وشرط**) جواز (**إعمالها ثلاثة أمور**) ، أما إلغاؤها مع استيفاء الشروط . . فلغة

الأَوَّلُ : أن تكونَ (مصدَّرةً) في أوَّلِ الكلامِ ، فإن وقعَتْ حشواً فيهِ ؛ بأن كانَ ما بعدَها مُعتمِداً علىٰ ما قبلَها . . أُهمِلَتْ ، قالَ الرَّضيُّ : (وذٰلكَ في ثلاثةِ مواضعَ :

الأَوَّلُ : أن يكونَ ما بعدَها خبراً لِمَا قبلَها ؛ نحوُ : « أنا إذنْ أكرمَكَ ، وإنِّي إذاً أكرمَكَ » .

الثَّاني : أن يكونَ جزاءً للشَّرطِ الَّذي قبلَها ؛ نحوُ : « إن تأتني . . إذنْ أكرمَكَ » .

الثَّالثُ : أن يكونَ جواباً للقسمِ الَّذي قبلَها ؛ نحوُ : « واللهِ إذنْ ؛ لأخرجنَّ » ، وقولِهِ :

حكاها عيسى بن عمرو عن العرب ، وتلقاها البصريون بالقبول ، إلا أنها نادرة جداً ؛ ولذٰلك أنكرها الكسائي والفراء :

(**الأول**) من الشروط الثلاثة : (**أن تكون**) إذن (**مصدَّرة**) أي : واقعة (**في أوَّل**) أي : صدر (**الكلام**) المجاب بها ؛ أي : في أول الكلام الذي وقع جواباً لكلام مذكور قبلها ؛ لتكون في أشرف مواضعها (**فإن وقعت حشواً فيه**) أي : في الكلام (**بأن كان ما بعدها معتمداً علىٰ ما قبلها . . أهملت**) لضعفها بسبب وقوعها حشواً ، (**قال الرضي : وذٰلك**) أي : إهمالها واقع (**في ثلاثة مواضع**) :

(**الأول : أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها**) أي : في الأصل ، أو في الحال ؛ كما أشار إليهما الشارح بتمثيله بالمثالين في قوله : (**نحو : أنا إذن أكرمك ، وإني إذن أكرمك**) .

(**الثاني : أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها**) أي : صناعة لا معنىً (**نحو : إن تأتني . . إذن أكرمك**) ، فلا يرد : (إذن أكرمك) جواباً لمن قال : (أزورك غداً) جزاء لشرط مقدر تقديره : (إن تزرني غداً . . إذن أكرمك) لأنه إنما هو جواب لشرط مقدر من حيث المعنىٰ ، ومثل ذٰلك لا يخرجها عن الصدارة ، ولا يبطل عملها ، فإن المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنىً .

(**الثالث : أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها ؛ نحو : « والله إذن لأخرجن » ، و**) نحو (**قوله**) أي : قول كثير عزة ؛ بضم الكاف مصغراً ، و(عزة) بفتح العين المهملة ،

و(كثير) مضاف إلىٰ (عزة) من إضافة المحب إلىٰ محبوبته ؛ لما بينهما من علقة المحبة .

قال كثير بن عبد الرحمٰن في قصيدته المشهورة : (من الطويل)

(لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها)

وقائله : كثير ـ بالتصغير ـ ابن عبد الرحمٰن بن الأسود بن عويمر الخزاعي ، أحد عشاق العرب المشهورين بالشعر .

وعزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزىٰ محبوبته ، وله معها حكايات ونوادر وأمور مشهورة ، وأكثر شعره فيها ، وكان يدخل علىٰ عبد الملك بن مروان الأموي وينشده شعراً ، وكان عبد العزيز بن مروان ـ الذي ذكره في هٰذا البيت ـ شقيق عبد الملك بن مروان الأموي ، وأبو عمر بن عبد العزيز أعدل أمراء بني أمية .

واللام في قوله : (لئن عاد لي) أي : أعاد لي عبد العزيز بن مروان الأموي . . موطئة لمجيء الجواب للقسم السابق في البيت قبله ؛ وهو :

حلفت برب الراقصات إلىٰ منىً تقول الفيافي نصها وذميلها

والضمير في (بمثلها) و(منها) يعود للمقالة الأولىٰ من عبد العزيز ؛ وذٰلك : أن كُثيِّراً مدح عبد العزيز بن مروان الأموي أبا عمر بن عبد العزيز ، المعروف بالعدل في خلافته ؛ كما مر آنفاً بقصيدة ، فأعجب عبد العزيز بها ؛ أي : بتلك القصيدة ، فقال عبد العزيز لكُثيِّر الشاعر : تمنَّ علي ؛ أي : اطلب مني ما شئت من حوائجك . . أعطك ، فقال كُثيِّر : أطلب منك أن أكون كاتباً لك ، فلم يجبه عبد العزيز إلىٰ ذٰلك ؛ أي : إلىٰ جعله كاتباً له ، وأعطاه جائزة كثيرة علىٰ مدحه ، كذا قال غير واحد من القصاص ، ولٰكنه لا يناسب قوله في هٰذه القصيدة : (من الطويل)

عجبت لتركي خطة المجد بعدما بدا لي من عبد العزيز قبولها

ولا يقعُ المُضارِعُ بعدَها في غيرِ هٰذهِ المواضعِ الثَّلاثةِ مُعتمِداً . . . .

فإنه يدل : أن كُثيِّراً لم يرضَ مع إجابة عبد العزيز إلىٰ جعله كاتباً له .

قوله : (إذن لا أقيلها) من الإقالة ؛ أي : لا أرد عليه تلك الإجابة ، بل أقبلها وأكون كاتباً له ، وجملة (إذن لا أقيلها) : جواب القسم السابق ؛ يعني : قوله : (حلفت برب الراقصات) ، وجواب الشرط ؛ يعني قوله : (لئن عاد لي عبد العزيز . . .) إلىٰ آخره . . محذوفٌ تقديره : إذاً لا أقيلها ، وجعل في « المغني » الجملة جواب الشرط ، وجواب القسم محذوفاً ، وهو مخالف للقاعدة المشهورة : (أنه إذا توالىٰ شرط وقسم . . فالجواب للأسبق) ، لٰكن ما قاله جائز أيضاً ، ولم يجزم الجواب ؛ لأن الشرط ماض . انتهىٰ « ياسين » .

ومعنى البيت الأول : أي : أقسمت برب النوق ، و(**الراقصات**) أي : المتحركات أعناقها ؛ لسرعة سيرها إلىٰ منىً لرمي ركابها الجمار ، و(**تقول**) أي : تقطع ، و(**الفيافي**) : جمع فيء ؛ وهو : الظل بعد الزوال ، و(**نصها**) أي : سيرها السريع ، و(**ذميلها**) أي : سيرها المعتاد .

وفي هٰذا البيت يقسم كُثيِّر بن عبد الرحمٰن بأنه لن يرد الوظيفة التي كلفه بها عبد العزيز إن أعاد عرضها علي ؛ وهي كونه كاتب الوالي .

اللغة : **الرقص** : ضرب من الخبب في العدو ، **والمقصود هنا** : الإبل التي تسير في الحج ، و(**تقول الفيافي**) أي : تقطع الصحاري بسيرها ، **والنص والذميل** : ضربان من العدو . انظر « خزانة الأدب » .

ومحل الشاهد : (إذن لا أقيلها) حيث جاء الفعل مرفوعاً بعد (إذن) لأنه جاء جواباً للقسم المذكور في البيت السابق ؛ وهو :

حلفت برب الراقصات إلىٰ منىً   تقول الفيافي نصها وذميلها

(**ولا يقع المضارع بعدها**) أي : بعد إذن (**في غير هٰذه المواضع الثلاثة معتمداً**

علىٰ ما قبلَها بالاستقراءِ ، بل تقعُ متوسِّطةً في غيرِها ؛ نحوُ : (يقتلُ إذنْ زيدٌ عمراً ، وليسَ الرَّجلُ إذنْ زيداً) انتهىٰ .

نعم ؛ إن تقدَّمَها واوٌ أو فاءٌ . . جازَ النَّصبُ بها علىٰ قلَّةٍ .

علىٰ ما قبلها) أي : علىٰ ما قبل إذن (**بالاستقراء**) الناقص ؛ وهو : تتبع أقل الجزئيات ليستدل بها على الكليات ، وهـٰذا صادق بألا يقع المضارع بعدها أصلاً ، وبأن يقع غير معتمد علىٰ ما قبلها ، (**بل تقع**) إذن (**متوسطة**) بين جزأي الجملة (**في غيرها**) أي : في غير هـٰذه المواضع الثلاثة (**نحو** : « **يقتل إذن زيد عمراً** » ، و« **ليس الرجل إذن زيداً** » **انتهىٰ**) كلام الرضي .

وعبارة الكردي : قوله : (**لئن عاد لي عبد العزيز**) قاله كُثيِّر عزة ، وقوله : (**لا أقيلها**) جواب للقسم السابق المدلول عليه بلام (لئن عاد لي) ، وليس جزاء (لئن) حتىٰ تكون من الموضع الثاني ، خلافاً لما وقع للقاضي زكريا رحمه الله تعالىٰ في « حاشية ابن الناظم » لأن الشرط والقسم إذا تواليا . . جعل الجواب للسابق منهما ؛ وهو هنا : القسم ، وقدروا جواب الأخير منهما ؛ وهو الشرط .

وقوله في البيت : (**بمثلها**) أي : بمثل مقالته الأولىٰ ، كان عبد العزيز المرواني طلب من كُثيِّر أن يلازم ويصير كاتباً له فأبىٰ كُثيِّر عن ذٰلك ، ثم ندم علىٰ ذٰلك وتمنىٰ أن يقول له مرة ثانية ، فقال ذٰلك ؛ كذا قالوا . انتهىٰ منه .

وقوله : (**نعم**) استدراك علىٰ قوله : (فإن وقعت حشواً أهملت) إذن (**إن تقدمها**) أي : تقدم إذن (**واو أو فاء**) .

قال العليمي : (أطلق السيوطي وغيره العاطف ولم يقيدوه بالواو والفاء ، وجوز بعضهم بجواز الفصل بين « أو » المضمرة « أن » بعدها وجوباً ، وبين المنصوب بـ « إذن » نحو : لألزمنك أو إذن تقضيني حقي) انتهىٰ منه .

(**جاز النصب بها**) أي : بإذن (**علىٰ قلة**) في كلامهم ؛ أي : وجاز الرفع والجزم

. . . .

إن اقتضاه الحال ، وإنما اقتصر الشارح على النصب ؛ لأن الكلام فيه ، أي : في النصب .

قال في « المغني » : (**والتحقيق** : أنه إذا قيل : « إن تزرني . . أزرك » و« إذن أحسن إليك » فإن قدرت العطف على الجواب . . جزمت وبطل عمل إذن ؛ لوقوعها حشواً ، أو على الجملتين معاً . . جاز الرفع والنصب ؛ لتقدم العاطف ، **وقيل** : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أول) انتهىٰ .

ووجه جواز الأمرين عند تقدم العاطف : النظر إلىٰ أمرين :

ـ فمن حيث إن (إذن) في أول جملة مستقلة . . هو متصدر ، فينتصب الفعل .

ـ ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها ؛ بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض . . هو متوسط ، فيرتفع ؛ لفقد الشرط ، ومثل ذٰلك : (زيد يقوم) ، و(إذن أحسن إليه) إن عطفت على الفعلية . . رفعت قولاً واحداً ، أو على الاسمية . . جاز الرفع والنصب باعتبارين ؛ كما صرح به في « المغني » أيضاً . انتهىٰ منه .

قول الشارح : (**جاز النصب بها**) ، وبه قرأ ابن مسعود : (وإذن لا يلبثوا) وأبي بن كعب : (فإذن لا يأتوا) انتهىٰ « كردي » .

ترجمة كُثيِّر

هو كُثيِّر ـ بالتصغير ـ ابن عبد الرحمٰن بن الأسود بن عويمر بن مخلد بن سعيد بن سبيع بن خثعمة بن سعد بن مليح بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو مزيقياء بن عامر ماء السماء بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد ، وبقية النسب معروفة .

وربيعة بن حارثة هو لحي ، وابنه عمرو بن لحي هو الذي رآه النبي صلى الله عليه

وسلم في النار ، وهو أول من سيب السوائب وبحر البحيرة ، وغير دين إبراهيم عليه السلام ، ودعا العرب إلىٰ عبادة الأصنام .

وهٰذا لحي وأخوه أفصى ابنا حارثة هما : خزاعة ، ومنهما تفرقت القبائل ، وإنما قيل لهما : خزاعة ؛ لأنهم انقطعوا عن الأزد لما تفرقت الأزد من اليمن أيام سيل العرم ، وأقاموا بمكة ، وسار الآخرون إلى المدينة والشام وعمان ، وهو صاحب عزة ، وهي محبوبته .

ترجمة عزة

وهي بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزى بن حاجب بن غفار بن مليل بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان .

ولكُثيِّر معها حكايات كثيرة ، ونوادر وأمور مشهورة ، وأكثر شعره فيها .

ترجمة عبد العزيز

هو ابن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ، أبو الأصبغ المدني ، أمير مصر ، والد عمر بن عبد العزيز الخليفة المشهور الذي هو أعدل أمراء بني أمية ، كان أبوه مروان استخلفه في مصر ، فلم يزل بها إلىٰ أن توفي في جمادى الآخرة سنة (٨٦ هـ) ست وثمانين هجرية .

❊ ❊ ❊

قوله : (**الشرط الثاني**) من شروط عمل (إذن) وهو معطوف علىٰ قوله الأول : (أن تكون مصدرة) .

(**وإليه أشار بقوله : وهو ـ أي : المضارع الذي يليها ـ مستقبل**) قال الكردي :

فإن كانَ حالاً . . أُهملَتْ ؛ كما إذا كانَ إنسانٌ يُحدِّثُك . . فقلتَ له : (إذنْ أُصدِّقُكَ) لأنَّ نواصبَ الفعلِ تُخلِّصُهُ للاستقبالِ ، فلا تَعْمَلُ في الحالِ ؛ للتَّدافُعِ ، وما أوهمَ خلافَ ذٰلكَ . . فضرورةٌ ، . . . .

(**الصواب** : إسقاط الواو من قوله : « وإليه » لئلا يبقى المبتدأ ـ وهو قوله : « الشرط الثاني » ـ بلا خبر ، علىٰ أن **الأولى** : الأمر الثاني ؛ لأن قوله فيما سبق : « الأول » أي : الأمر الأول ، إلا أن كون الأمور الثلاثة شرطاً واحداً خفف الحظر في ذٰلك) انتهىٰ منه .

وجملة قوله : (وهو مستقبل) حال من اسم (تكون) في قوله : (الأول : أن تكون مصدرة) أي : والحال أن المضارع الذي يليها ؛ أي : يلي (إذن) . . مستقبل .

وفي « الكردي » : لأن نواصب الفعل كجوازمه في كون الفعل بعدها مستقبلاً .

قال العليمي : (انظر استقباليته بالنظر إلىٰ ما قبلها ؛ كما إذا قال شخص : « جاءني زيد أمس » ، فقلت : « وإذن أكرمه » ، وكان الإكرام وقع عقب مجيئه في الأمس والتكلم بذٰلك . . وقع حالاً ، وحرره) انتهىٰ منه .

(**فإن كان**) المضارع بعدها (**حالاً . . أهملت ؛ كما إذا كان إنسان يحدثك . . فقلت له : « إذن أصدقك » لأن نواصب الفعل تخلصه للاستقبال ، فلا تعمل في الحال ؛ للتدافع**) بين الحال الذي هو معنى الفعل ، وبين الاستقبال الذي هو مدلول الناصب ؛ أي : بين الدلالة على الاستقبال والحال .

(**وما أوهم خلاف ذٰلك**) قال العليمي : (كان ينبغي أن يذكر هٰذا الكلام قبل الشرط الثاني ؛ فإنه مذكور في كلامهم بعد الشرط الأول) ، **والمعنىٰ** : وما أوهم خلاف ذٰلك ؛ أي : خلاف اشتراط كون (إذن) مصدرة في أول الكلام ؛ بأن أوهم بأنه لا يشترط في (إذن) أن تكون مصدرة في أول الكلام . . (**ف**) هو محمول علىٰ (**ضرورة**) الشعر ؛ كقول الراجز ، ولم أرَ من نسبه إلىٰ قائله :

لا تتركني فيهم شطيرا ... إني إذن أهلك أو أطيرا

أو مُؤوَّلٌ .

الشَّرطُ الثَّالثُ ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ : (مُتَّصِلٌ) ذٰلكَ المُضارِعُ بها (أو مُنفصِلٌ) عنها ؛

بنصب (أهلك) بـ (إذن) مع أنها وقعت في حشو الكلام ولم تكن مصدرة ، فأعملوها مع عدم تصدرها ؛ حملاً لعدم تصدرها علىٰ ضرورة النظم .

(**أو مؤول**) علىٰ أن خبر (إن) محذوف تقديره : إني لا أستطيع ذٰلك ، وتكون جملة (إذن) مستأنفة . انتهىٰ من « رفع الحجاب » .

وعبارة العليمي : بنصب (أهلك) بـ (إذن) مع أنها وقعت حشواً بين اسم (إن) وخبرها ، فهو إما ضروري ، أو مؤول علىٰ حذف خبر (إن) تقديره : أي : إني لا أستطيع ذٰلك ، أو نحوه ، ثم استأنف ما بعده بالنصب ؛ لتحقق شرطه . انتهىٰ منه .

(**الشرط الثالث**) من شروط إعمال إذن (**وإليه أشار بقوله**) وفي هٰذا الموضع ما ذكرناه في قوله : (الشرط الثاني) من الاعتراض . انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**متصل**) خبر ثان لـ (هو) ، والجملة حال من اسم (تكون) من قوله : (أن تكون مصدرة) ، والتقدير : والشرط الثالث في (إذن) : أن تكون مصدرة حالة كون (**ذٰلك المضارع**) متصلاً (**بها**) أي بـ (إذن) كما سبق مثاله ، (**أو**) هو (**منفصل** ؛ **عنها**) أي : حالة كون ذٰلك المضارع منفصلاً عنها ؛ إما بقسم . . . إلىٰ آخره .

فائدة

(إذن) : كلمة موضوعة للدلالة على الجواب والجزاء ، **والفرق بين الجواب والجزاء** : أن الجواب في اللفظ ، والجزاء في المعنىٰ .

❊ ❊ ❊

وإنما اشترط كونها مصدرة في أول الكلام المجاب به ـ أي : وقوعها في أول الكلام الذي يجاب به ما قبلها ـ لتكون في أشرف المواضع ؛ كقولك : (إذن أكرمك)

إمَّا (بقسمٍ) ، أو بـ (لا) النَّافيةِ ؛ كما في « المُغنِي » « والشُّذورِ » .

وأشارَ إلىٰ مثالي الاتِّصالِ والانفصالِ بالقسمِ بقولِهِ : (نحوُ : إذنْ أكرمَكَ) .

(و) :

(إذاً وَٱللهِ نَــرْمِــيَــهِــمْ بِــحَــرْبٍ) ....

لمن قال لك : (أزورك غداً) فإن أخرت عنه . . ألغيت ؛ نحو : (أكرمك إذن) ، وكذا إن توسطت ؛ نحو : (أنا إذن أكرمك) ، وما ورد من الإعمال مع التوسط . . فضرورة ؛ نحو قوله : (من الرجز)

.... (إنــي إذاً أهــلــك أو أطــيــرا)

بنصب (أهلك) بـ (إذن) مع وقوعها في حشو الكلام ، فهو إما ضرورة شعر ، أو مؤول ؛ كما مر آنفاً ، وإنما اشترط كون الفعل بعدها مستقبلاً ؛ لأن من شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال ، فلا تدخل على الماضي والحال ، فلو كان حالاً . . لم تعمل ، وإنما اشترط كون الفعل متصلاً بها ؛ لئلا تضعف عن العمل بالفصل ، ولـٰكن لا يضر الفصل بالقسم ؛ كما ذكره المصنف بقوله : أو منفصل عنها (**إما بقسم**) سواء كان وحده (**أو بـ** « **لا** ») أي : مع لا (**النافية ؛ كما في** « **المغني** » و« **الشذور** ») فلا يضر الفصل بقسم ؛ لأنه مؤكد للكلام ففصله كلا فصل ، (**وأشار**) المصنف (**إلىٰ مثالي الاتصال والانفصال بالقسم**) أما الاتصال . . فـ (**بقوله : نحو : إذن أكرمك**) لمن قال لك : (أزورك غداً) ، (**و**) أشار إلىٰ مثال الفصل بالقسم وحده بقول الشاعر : (من الوافر)

(**إذن والله نــرمــيــهــم بــحــرب**) يشيب الطفل من قبل المشيب

والبيت لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالىٰ عنه ، وقد ورد في « **ديوان حسان بن ثابت** » ، و« **مغني اللبيب** » ، و« **شرح شذور الذهب** » ، و« **شرح الأشموني** » .

قوله : (**يشيب**) بضم الياء : من (أشاب) الرباعي ، و(**الطفل**) : الولد الصغير ،

علىٰ طريقِ اللَّفِ والنَّشرِ المُرتَّبِ .

ومثالُ الانفصالِ بـ (لا) النَّافيةِ ؛ نحوُ : (إذنْ لا أفعلَ) ، واغتُفِرَ الفصلُ بالقسمِ ؛ لأنَّهُ زائدٌ ؛ جيءَ بهِ للتَّأكيدِ ، فلا يمنعُ النَّصبَ ؛ كما لا يمنعُ ....

والمراد به هنا : من لم يبلغ أوان الشيب ، و(**المشيب**) بفتح الميم : زمن الشيب . انتهىٰ « سجاعي » .

حالة كون ما ذكر من المثالين راجعاً إلىٰ كل من الاتصال والانفصال (**علىٰ طريق اللف والنشر المرتب**) ، **واللف لغة** : الجمع ، **والنشر لغة** : التفريق ، **وهما اصطلاحاً** : ذكر متعدد أولاً تفصيلاً أو إجمالاً ، ثم ذكر ما لكل واحد من ذٰلك المتعدد ثانياً من غير تعيين أن هٰذا لذاك ؛ ثقةً بفهم السامع ، ومن غير رده إلىٰ كل واحد من المتعدد ما هو له في النشر ، وذكر المتعدد أولاً يسمىٰ : (لفاً) ، وذكر ما لكل واحد من التعدد ثانياً يسمىٰ : (نشراً) .

كأن وجه تسمية الأول باللف : أنه طوىٰ فيه حكمه ؛ لأنه اشتمل عليه من غير تصريح ، ثم لما صرح به في الثاني . . نشر ما كان مطوياً في الأول فسمي : (نشراً) انتهىٰ من « الفلك المشحون » نقلاً عن « م خ » .

وإن كان النشر علىٰ ترتيب اللف . . يسمىٰ : (مرتباً) ، وإن كان علىٰ خلاف ترتيبه . . يسمىٰ : (مشوشاً) انتهىٰ منه .

وإنما جاز الفصل بـ (لا) النافية ؛ لأن النافي كالجزء من المنفي ، سواء كانت (لا) بدون قسم ؛ كما ذكره الشارح بقوله : (**ومثال الانفصال بـ « لا » النافية**) فقط : (**نحو : إذن لا أفعل**) أو : (إذن لا أهينك) ، أو كانت (لا) مع القسم ؛ كقولك : (إذاً والله لا أهينك) جواباً لمن قال لك : (آتيك غداً) .

ثم علل الشارح بقوله : (**واغتفر الفصل بالقسم ؛ لأنه زائد**) على الكلام (**جيء به للتأكيد**) أي : لتأكيد معنى الكلام (**فلا يمنع النصب**) بإذن (**كما لا يمنع**)

الجرَّ في قولِهِم : (إنَّ الشَّاةَ لتجترُّ ؛ فتسمعُ صوتَ ـ واللهِ ـ ربِّها) ، وبـ (لا) النَّافيةِ ؛ لأنَّ النَّافيَ كالجزءِ مِنَ المنفيِّ ، فكأنَّهُ لا فاصلَ ، واغتفرَ ابنُ بابَشاذٍ الفصلَ بالنِّداءِ ، وابنُ عصفورٍ الفَصْلَ بالظَّرفِ وشبهِهِ ، . . . .

هو ؛ أي : (الـ) قسم ؛ أي : الفصل به بين المضاف والمضاف إليه (جر) أي : جر ما قبله لما بعده إذا فصل بينهما (في) نحو (قولهم) أي : قول العرب ، سمعه أبو عبيد من العرب . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » ، و« شرح الكافية الشافية » لابن الحاجب .

(**إن الشاة**) ونحوها ؛ كالبقر والإبل (**لتجتر**) أي : لتمضغ ما في كرشها مما رعته النهار بعد رده إلىٰ فمها في الليل ، (**فتسمع**) أي : الشاة (**صوت ـ والله ـ ربها**) أي : صوت مالكها ، فلا يمنعها الاجترار من سماع صوت مالكها ، فوقوع القسم بين المضاف والمضاف إليه لا يمنع المضاف من جر المضاف إليه ؛ لأن الفصل به بينهما كلا فصل .

(**و**) اغتفر الفصل أيضاً (**بـ « لا » النافية ؛ لأن النافي كالجزء من المنفي ، فكأنه**) أي : فكأن النافي الواقع بين (إذن) والمضارع (**لا فاصل**) فكأن وجوده بينهما كعدمه ؛ لكونه كالجزء من المنفي (**واغتفر ابن بابشاذ الفصل**) بين إذن والمضارع (**بالنداء**) والدعاء ؛ نحو : (إذن يا عبد الله أكرمك) ، وزاد أبو حيان ؛ نقلاً عن ابن بابشاذ : الفصل بينهما بالدعاء ؛ نحو : (**إذن ـ يغفر الله لك ـ يدخلك الجنة**) ، و(**إذن ـ عافاك الله ـ أكرمك**) .

(**و**) اغتفر (**ابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه**) **والمراد بشبهه** : الجار والمجرور ؛ نحو : (**إذن يوم الجمعة**) ، أو (**في الدار أكرمك**) .

وأما الفصل بمفعول الفعل ؛ نحو : (إذن زيداً أكرم) . . **فالأرجح عند الكسائي** : النصب ، **وعند هشام بن معاوية الضرير الكوفي** : الرفع ؛ لضعف عملها بوجود الفاصل ، وكان القياس بطلان العمل ، فلا أقل من أن يكون مرجوحاً ، وتقدم عن الكسائي : بطلان العمل في الفصل بين (كي) و(الفعل) بمعموله ، ويمكن

وإلىٰ ذٰلكَ أشارَ بعضُهُم حيثُ قالَ ـ وفيهِ أيضاً ذِكْرُ الشُّروطِ الثَّلاثةِ ـ :

أَعْــــمِـــلْ (إِذنْ) إِذَا أَتَـــتْـــكَ أَوَّلَا ... وَسُـقْـتَ فِـعْـلاً بَـعْـدَهَـا مُـسْـتَـقْـبَـلَا

وَٱحْـذَرْ إِذَا أَعْـمَـلْـتَـهَـا أَنَ تُـفْـصَـلَا ... إِلَّا بِــحَــلْــفٍ أَوْ نِــدَاءٍ أَوْ بِــ (لَا)

وَٱفْـصِـلْ بِـظَـرْفٍ أَوْ بِـمَـجْـرُورٍ عَـلَـىٰ ... رَأْيِ ٱبْـنِ عُـصْـفُـورٍ رَئِـيـسِ ٱلـنُّـبَـلَا

الفرق بشدة اقتضاء (كي) المصدرية الاتصال بالفعل ؛ لأنهما اسم واحد .

قال أبو حيان : (**والصحيح** : أنه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه) ، **وقيل في توجيهه** : فإنه جزء من الجملة ، فلا يقوىٰ (إذن) معه على العمل فيما بعدها ، وانظر : هل صورة المسألة أن يكون الظرف معمولاً لفعل (إذن) أي : ولو كان معمولاً لمعمولها ؟ في « الرضي » ما يقتضي الأول ، **فليراجع** . انتهىٰ « عليمي » .

واغتفر أبو حيان الفصل بالقسم والظرف والجار والمجرور والنداء ، ومثل لها على الترتيب : (إذن والله أكرمك) ، و(إذن يوم الجمعة أجيئك) ، و(إذن في الشدائد تجدني) ، و(إذن يا زيد أكرمك) انظر « المقرب » ، و« النكت الحسان » ، و« المغني » ، و« شرح التصريح » .

(**وإلىٰ ذٰلك**) المذكور من جواز الفصل بين (إذن) والفعل بالقسم وما بعده (**أشار بعضهم**) أي : بعض النحاة ، ولم أرَ من ذكر اسم البعض (**حيث قال**) ذٰلك البعض ، ونظم الأبيات الآتية من بحر الرجز (وفيه) أي : وفي ذٰلك النظم الذي أشار به إلىٰ ما ذكر من الفواصل التي يجوز الفصل بها بين (إذن) والفعل (**أيضاً**) أي : كما أشار به إلى الفواصل (**ذكر الشروط الثلاثة**) المعتبرة في جواز إعمال (إذن) في الفعل ، فقال ذٰلك البعض في نظم ذٰلك :

(أعــمــل « إذن » إذا أتــتــك أولا ... وسقت فعلاً بعدها مستقبلا

واحـذر إذا أعـمـلـتـهـا أن تـفـصـلا ... إلا بـحـلـف أو نـداء أو بـ « لا »

وافـصـل بـظـرف أو بـمـجـرور علىٰ ... رأي ابـن عـصـفـور رئـيـس الـنـبـلا)

. . . .

وذيل هٰذه الأبيات الثلاثة بعضهم بهٰذا البيت :

وإن تــجــئ بــحــرف عــطــف أولا فــأحــســن الــوجــهــيــن ألا تــعــمــلا

انتهىٰ من « السجاعي على القطر » ، ولعل هٰذا الناظم هو هو ، والله أعلم .

قوله : (**إلا بحلف**) أي : إلا بيمين ، **والحلف** ـ بفتح الحاء المهملة أو كسرها مع سكون اللام فيهما مخفف (حلف) بكسر اللام ـ : اليمين .

قوله : (وإن تجئ) أي : جئت أيها النحوي (بحرف عطف) وهو خصوص الواو والفاء ؛ كما في « الخضري » ، و(**أولاً**) أي : في أول الكلام ؛ يعني : قبل (إذن) كقولك : (إن تزرني . . أزرك) ، و(إذن أحسن إليك) ، أو (فإذن أحسن إليك) .

يعني : أن (إذن) إذا وقع بعد عاطف . . جاز في الفعل بعدها الرفع على الإهمال والنصب على الإعمال ؛ كقولك لمن قال لك : (أزورك غداً) : (إذن أكرمك) أو : (فإذن أكرمك) .

والتحقيق : أنها إن عطفت علىٰ ما له محل . . ألغيت ، وإلا . . جاز الأمران .

فإذا قيل : (إن تزرني . . أزرك) ، و(إذن أحسن إليك) إن قدر العطف على الجواب . . ألغيت وجوباً ؛ لوقوعها حشواً ، وجزم الفعل بعدها ، أو عطفت على الجملة الشرطية بتمامها . . جاز النصب بها ؛ باعتبار تصدرها في جملتها ، والرفع علىٰ أن ما بعد الواو من تمام ما قبلها ؛ لربطها بينهما ، **وهو الأرجح** ؛ كما أشار إليه الناظم ، لعدم تصدرها ظاهراً ، **وقيل** : يتعين النصب ؛ لأن العطف على الأول أولىٰ ، أو لأنه مستأنف ، ومثل ذٰلك : (زيد يقوم) ، و(إذن أحسن إليك) إن عطفت على الفعلية . . يتعين الرفع ، أو على الاسمية . . فالوجهان . انتهىٰ « خضري » .

وفي « رفع الحجاب » : **واعلم** : أنه إذا كان مع (إذن) حرف عطف . . لم تعمل

. . . .

إلا علىٰ قلة ، قال تعالىٰ : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1] بالإهمال ، وقرئ شاذاً : (وإذاً لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً) بالإعمال . انتهىٰ « أبو النجا » .

قال الفاسي : (قرأ بذٰلك عبد الله بن مسعود ، وقرأ السبعة : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ بإثبات النون ؛ علىٰ أن « إذن » مهملة) .

ووجه إعمالها : عدم الاعتداد بالعاطف ؛ فهو في صدر الكلام .

ووجه الرفع : الاعتداد بالعاطف ، فكأنها لم تقع في الصدر ، وكلام ابن مالك في « الألفية » يقتضي مساواة الرفع للنصب ، بل حيث قدم النصب . . يقتضي أنه أرجح ؛ حيث قال فيها : (من الرجز)

أو قبله اليمين وانصب وارفعا … إذا (إذن) من بعد عطف وقعا

وهو رأي الحريري ، وهٰذا مبني علىٰ قول أبي الفتح : (إن القراءة الشاذة تكون أقوىٰ في العربية من المتواترة) ، والجمهور علىٰ خلاف ما قال ، وحينئذ : فالرفع **أرجح** ؛ لاتفاق السبعة عليه في الآية المذكورة ، وهم لا يجتمعون علىٰ وجه مرجوح ، وأطلق ابن مالك في العاطف ، وخصه ابن الحاجب بالواو ، وابن مالك في « شرح العمدة » بالفاء والواو . انتهىٰ منه نقلاً عن حمدون .

ترجمة ابن بابشاذ

اسمه : طاهر بن أحمد بن بابشاذ ـ بالشين والذال المعجمتين ، **معناه** : الفرح والسرور ، والظاهر : أن باءه الثانية مفتوحة كالأولىٰ ؛ علىٰ ما هو قاعدة المركبات المزجية . انتهىٰ من « ياسين » ـ ابن داوود بن سليمان بن إبراهيم ، أبو الحسن المصري ، أحد الأئمة في هٰذا الشأن ، والأعلام في فنون العربية وفصاحة اللسان ،

---

(١) سورة الإسراء : (٧٦) .

(و) يُنصَبُ المُضارِعُ أيضاً (بـ « أنِ » المصدريَّةِ) أيِ : المُنسبِكَةِ معَ مدخولِها بالمَصدَرِ ، . . . .

مات في اليوم الثالث من شهر رجب سنة تسع وستين ، **وقيل** : أربع وخمسين وأربع مئة ، وله مؤلفات كثيرة . راجع « بغية الوعاة » انتهىٰ منه .

ترجمة ابن عصفور

اسمه : علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن عصفور ، النحوي الحضرمي الإشبيلي ، ولد سنة سبع وتسعين وخمس مئة (٥٩٧ هـ) ، وتوفي في سنة (٦٦٢ هـ) انتهىٰ من كتاب « الحدود » .

❁ ❁ ❁

(**وينصب المضارع أيضاً**) أي : كما نصب بالعوامل السابقة (**بـ « أن » المصدرية** أي : **المنسبكة**) أي : المؤولة (**مع مدخولها بالمصدر**) ولهٰذا لا يتقدم معمول منصوبها عليها ، خلافاً للفراء .

قال في « التسهيل » : (ولا حجة له فيما استشهد به ؛ أي : من نحو قوله : « كان جزائي بالعصا أن أجلد » لندوره ، أو لإمكان تقدير عامله مضمراً له) انتهىٰ .

ففيه : أن التقدير : (كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد) فحذف الأول ، وأبقى الثاني مضمراً له .

ومنهم من جوز ذٰلك في الظرف وشبهه بخلاف غيرهما ؛ نحو : (أردت زيداً أن أضرب) فلا يجوز قولاً واحداً . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (أن كلمة « مع » في قوله : « مع مدخولها » تدل على المتبوعية والأصالة ؛ ألا ترىٰ أنهم يقولون : « جاء الوزير مع السلطان » لا : « جاء السلطان مع الوزير » ، فلا توهم العبارة أن المنسبك هو « أن » وحدها ، خلافاً لمن وهم فيه ، بل

وهيَ أُمُّ البابِ ؛ لعملِها (ظاهرةً ؛ نحوُ) : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ (أَن يَغۡفِرَ لِى ﴾) ، ومُضمَرَةً ؛ كما سيأتي ، والتَّقييدُ بـ (المصدريَّةِ) مُخرِجٌ للمُفسِّرَةِ والزَّائدةِ ؛ فالأُولىٰ : هيَ المسبوقةُ بجملةٍ فيها معنى القولِ دونَ حروفِهِ ، . . . .

تفيد : أن المنسبك هو المجموع ، والأصل ما بعدها ؛ وهو الموافق للواقع) انتهىٰ « عليمي » .

(**وهي**) أي : (أن) المصدرية (**أم الباب**) أي : أم باب النواصب وأصلها ، وإنما كانت أصلاً لها (**لعملها ظاهرة**) أي : ملفوظة ، وذٰلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى) خَطِيٓـَٔتِى ﴾ [1] ، (و) لعملها (**مضمرة**) أي : محذوفة (**كما سيأتي**) مثالها في كلام المصنف ؛ نحو قولها : (من الوافر)

ولـبـس عـبـاءة وتـقـر عـيـنـي . . . .

(**والتقييد**) أي : وتقييد المصنف أن (**بالمصدرية . . مخرج للمفسرة والزائدة**) قال العليمي : (إخراجه به لما ذكر لا ينافي إخراجه لغيره أيضاً ؛ فإنه مخرج لـ « أن » الاسمية ، فإنها تأتي ضميراً للمتكلم في قول بعض العرب : « أن فعلت » ، وضميراً للمخاطب والمخاطبة في نحو : أنت وأنت . . . إلىٰ آخره) .

(**فالأولىٰ**) أي : المفسرة ، ضابطها : (**هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه**) ، خرج بقوله : (المسبوقة بجملة) : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [2] ، فـ (آخر) : مبتدأ ، و(دعواهم) : مضاف إليه ، و(أن) : مخففة من الثقيلة ، وهي عاملة في ضمير شأن مقدر ، وجملة (الحمد لله) من المبتدأ والخبر : خبر (أن) المخففة ، وهي وخبرها خبر (آخر دعواهم) .

وخرج أيضاً بقوله : (فيها معنى القول) نحو : (قلت له : أن افعل) لوجود حرف

---

(١) سورة الشعراء : (٨٢) .

(٢) سورة يونس ﷺ : (١٠) .

المُتأخِّرَةُ عنها جملةٌ ، ولَمْ تقترنْ بجارٍ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ .

القول ، فلا يقال : لعدم وجوده في كلامهم ، وبتقدير وجوده لا تتعين (أن) فيه للتفسير ؛ لجواز أن تكون زائدة .

وخرج بقوله : (**المتأخرة عنها جملة**) : نحو (ذكرت عسجداً ؛ أن : ذهباً) لعدم تأخر الجملة ، بل يجب الإتيان بـ (أي) ، أو ترك حرف التفسير .

وخرج بقوله أيضاً : (**ولم تقترن بجارٍ**) : نحو : (كتبت إليه : بأن افعل) ، و(كتبت إليه : أن افعل) إذا قدرت معها الجار ؛ وهو الباء . . فهي مصدرية في الموضعين ؛ لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول .

مثال تلك المفسرة : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾)[1] وجملة (أن اصنع) جملة مفسرة لـ (أوحينا) ، فلا محل لها من الإعراب ، لٰكن قال المصنف : إنها مفسرة للفعل ، وخالف غيره فقال : إنها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور .

قال الكافيجي : (**والظاهر** : أن الإيحاء متعلق بها ها هنا تعلق مفعولية ، فتكون منصوبة المحل) انتهىٰ ، **فتأمله** . انتهىٰ كلام العليمي .

وعبارة الكردي : قوله : (**هي المسبوقة بجملة**) احتراز عن نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2] ؛ لأن (أن) فيها مخففة من الثقيلة ، خلافاً لمن وهم أنها مفسرة .

قوله : (**فيها معنى القول**) احترازاً عما ليس كذٰلك ؛ نحو : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى ﴾[3] ؛ لأن الوحي فيه مجرد إلهام ليس فيه معنى القول ، فهي فيه مصدرية ؛ وفاقاً للرازي ، وخلافاً للزمخشري .

---

(١) سورة المؤمنون : (٢٧) .

(٢) سورة يونس ﷺ : (١٠) .

(٣) سورة النحل : (٦٨) .

والثَّانيةُ : قالَ في « أوضحِهِ » : هيَ التَّاليةُ لـ (لمَّا) نحوُ : ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ ، والواقعةُ بينَ الكافِ ومجرورِها ؛ كقولِهِ :

. . . . كَـأَنْ ظَـبْـيَـةٍ تَـعْـطُـو إِلَـىٰ وَارِقِ ٱلـسَّـلَـمِ

وقوله : (**دون حروفه**) احترازاً عن نحو : (قلت له : أن افعل) ، فليست فيه مفسرة بل هي مصدرية ؛ كما أوضحته في « شرح نظمي لحروف المعاني » ، ومنهم من ذهب إلىٰ أنها قد تكون مفسرة بعد القول إذا كان القول مراداً به الأمر .

قوله : (**المتأخرة عنها جملة**) أي : متأخرة عن (أن) ، فلا يقال : (ذكرت عسجداً ؛ أن : ذهباً) لعدم تأخر الجملة ، بل يجب الإتيان بـ (أي) ، أو ترك حرف التفسير ؛ أي : تقديره .

وقوله : (**ولم تقترن بجارٍ**) احتراز من نحو : (أمرته : بأن افعل) فهي مصدرية لا مفسرة .

قوله : (**نحو** : ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾)[1] فإن (أن) فيه مفسرة ؛ لاستجماعها الشروط المذكورة ، والوحي فيها بمعنى القول ؛ لأن الموحىٰ إليه فيها ـ وهو نوح عليه السلام ـ يصلح للخطاب ، بخلاف النحل في الآية السابقة ؛ فلذا قالوا : (إن الوحي فيها مجرد إلهام) انتهىٰ « كردي » .

(**والثانية**) : وهي الزائدة : (**قال**) المصنف (**في « أوضحه » : هي التالية لـ « لما » نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾)[2] .

أ (**و الواقعة بين الكاف ومجرورها ؛ كقوله**) : (من الطويل)

. . . . (**كأن ظبيةٍ تعطو إلىٰ وارق السلم**)

---

(١) سورة المؤمنون : (٢٧) .

(٢) سورة يوسف ﷺ : (٩٦) .

أو بينَ القسمِ و(لو) كقولِهِ :

فَـأُقْـسِـمُ أَنْ لَـوِ ٱلْـتَـقَـيْـنَـا وَأَنْـتُـمُ   لَـكَـانَ لَـكُـمْ يَـوْمٌ مِـنَ ٱلـشَّـرِّ مُـظْـلِـمُ

هٰذا عجز بيت لأرقم بن علياء اليشكري ، صدره :

ويـومـاً تـوافـيـنـا بـوجـه مـقـسـم   ....

اللغة : (**تعطو**) أي : تتناول ، و(**السلم**) : شجر العضاه ، **والمقسم** ـ بضم الميم وفتح القاف والسين المشددة ، علىٰ صيغة اسم المفعول ـ : الجميل .

وموضع الشاهد : (كأن ظبية) حيث جُرَّت (ظبية) بالكاف في (كأن) باعتبار أن (أن) زائدة بين الجار والمجرور ؛ علىٰ رواية جر (ظبية) ، وباقي الكلام في البيت يأتي في (كأن) المخففة إن شاء الله تعالىٰ .

ولفظ العليمي : والبيت لأرقم اليشكري ، و(**تعطو**) : تتطاول إلى الشجر لتتناول منه الورق ، **والوارق** : اسم فاعل من : ورق الشجر يرق ، مثل أورق ؛ أي : صار ذا ورق ، و(**السلم**) بفتحتين : نوع من شجر البوادي يؤكل ثمره في الأرميا (غرا) .

والشاهد في : (كأن ظبية) بجر (ظبية) ، و(أن) زائدة بين الجار والمجرور .

وروي : نصب (ظبية) علىٰ أنها اسم (كأن) المخففة من (كأن) المشددة .

وروي : رفعها أيضاً ؛ علىٰ أنها مهملة ، أو عاملة في ضمير محذوف ؛ أي : كأنها ظبية ؛ أي : كأن وجه المحبوبة وجه ظبية تمد عنقها إلى السلم الوارق لتأكل من ورقها . انتهىٰ منه بزيادة ، ففي (ظبية) ثلاثة أوجه من الإعراب .

(**أو**) الواقعة (**بين القسم** و« **لو** ») الشرطية ؛ سواء أكان فعل القسم مذكوراً (**كقوله**) أي : كقول المسيب بن علي بيتاً يخاطب بني عامر :   (من الطويل)

(فـأقـسـم أن لـو الـتـقـيـنـا وأنـتـم   لـكـان لـكـم يـوم مـن الـشـر مـظـلـم)

فالشاهد : (فأقسم أن لو) حيث زيدت (أن) بين فعل القسم و(لو) الشرطية .

زادَ في « المُغنِي » : والواقعةُ بعدَ (إذا) كقولِهِ :

فَــأَمْــهَــلَــهُ حَــتَّــىٰ إِذَا أَنْ كَــأَنَّــهُ   مُـعَـاطِـي يَـدٍ فِـي لُـجَّـةِ ٱلْـمَـاءِ غَـامِـرُ

وقوله : (لكان . . .) إلىٰ آخره جواب القسم ؛ علىٰ ما هو القاعدة المعروفة : من أنه إذا توالىٰ شرط وقسم ، وليس هناك إلا جواب واحد . . فهو للسابق منهما ، ولا فرق في ذٰلك بين الشرط الامتناعي وغيره عند جماعة .

واضطرب كلام ابن مالك في « التسهيل » في الشرط الامتناعي ، فدل كلامه في (الجوازم) : علىٰ أن جواب القسم أغنىٰ عنه جواب (لو) ، وفي (باب القسم) : أن الجواب لـ (لو) ، وأنها مع جوابها جواب القسم . انتهىٰ « عليمي » ، أم متروكاً ؛ كقوله : (من الوافر)

أمــا والله أن لــو كــنــت حــراً   ومــا بــالــحــر أنــت ولا الــعــتــيــق

أي : أقسم بالله لو كنت حراً .

(**زاد**) المصنف (**في « المغني »** : و) أن (**الواقعة بعد « إذا »**) قال الكردي : (قوله : « والواقعة بعد إذا » مفعول لـ « زاد » على الحكاية) .

(**كقوله**) أي : كقول أوس بن حجر بيتاً ، وهو يصف فيه صيداً أو رجلاً غريقاً : (من الطويل)

(فــأمــهــلــه حــتــىٰ إذا أن كــأنــه   معــاطي يد في لجة الماء غامر)

والشاهد في قوله : (إذا أن كأنه) حيث زيدت (أن) بعد (إذا) .

قال العليمي : (قوله : « معاطي » اسم فاعل من : عاطىٰ يعاطي معاطاةً ، **والمعاطاة** : المناولة ، **واللجة** ـ بضم اللام وبالجيم ـ : معظم الماء ، و« **غامر** » : اسم فاعل بمعنى المفعول ؛ كـ ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[1] ، من غمره الماء : إذا غطاه ، و« معاطي » : خبر

---

(١) سورة الحاقة : (٢١) .

ومحلُّ النَّصبِ بـ (أنِ) المصدريَّةِ (ما لَمْ تُسبَقْ بعِلْمِ) أي : بلفظٍ دالٍّ على اليقينِ وإن لَمْ يكنْ بلفظِ العلمِ ؛ . . . .

« كأن » ، و« في لجة » متعلق « بغامر » ، و« غامر » : صفة لـ « معاطي » .

والمعنىٰ : أنه ترك هٰذا الرجل وتمهل في إنقاذه مما كان فيه إلىٰ أن وصل إلىٰ حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناوله لمن ينقذه ، وهٰذه حالة الغريق) انتهىٰ منه .

(**ومحل**) جواز (**النصب**) أي : نصب المضارع (**بـ « أن » المصدرية**) الثنائية وضعاً ؛ أي : محل وجوب النصب بها ، وهو مبتدأ خبره محذوف هو متعلق (ما) المصدرية الظرفية في قوله : (**ما لم تسبق بعلم**) أي : ومحل وجوب نصب المضارع بها ، وثبوته حاصل مدة عدم سبقها بعلم ، أي : حاصل كل وقت من أوقات ذكرها مدة عدم سبقها بعلم (**أي : بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن**) دلالته على اليقين (**بلفظ العلم**) أي : بمادة العلم ؛ بأن كان ذٰلك بلفظ : (رأىٰ ، وتحقق ، وتيقن ، وتبين) ، و(ظن) مستعملاً في العلم واليقين .

وخرج بتفسير (العلم) بما ذكر : ما إذا أُوِّل العلم بغيره ؛ أي : بغير ما ذكر من اليقين ؛ كالظن الذي هو بمعنىٰ : إدراك الطرفين على السواء ؛ وهو الشك ، أو بمعنىٰ : إدراك الطرف الراجح ؛ وهو الظن الحقيقي ، أو إدراك الطرف المرجوح ؛ وهو الوهم ، فإن أُوِّل العلم بغير اليقين ؛ كأن أُوِّل بأحد الإدراكات المذكورة آنفاً . . فإنه يجوز وقوع الناصبة للمضارع بعده ؛ أي : بعد غير العلم واليقين ؛ ولذٰلك أجاز سيبويه : (ما علمت إلا أن تقوم) بالنصب ؛ لأنه بمعنىٰ : ما ظننت .

قال سيبويه : (لأنه كلام خرج مخرج الإشارة ، فجرىٰ مجرىٰ قولك : أشير عليك أن تقوم ، وكذا بأن كان العلم بمعنى : الظن ؛ كقراءة بعضهم : « أفلا يرون ألا يرجعَ إليهم » بالنصب) انتهىٰ « عليمي » .

فإنْ سُبقَتْ به . . أُهمِلَتْ ، وتُسمَّىٰ حينئذٍ : مخفَّفةً مِنَ الثَّقيلةِ (نحوُ : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾) ، . . . .

(فإن سبقت) أي : فإن سبقت (أن) المصدرية ؛ أي : ما علىٰ صورة (أن) المصدرية الثنائية ، ولكنها في الأصل والوضع ثلاثية ؛ لكونها مخففة ، (به) أي : بعلم ؛ أي : بما يدل علىٰ علم ويقين وإن كان علىٰ غير لفظ علم ؛ كـ (تيقن ، ورأىٰ) . . (أهملت) أي : منعت عن عملها عمل (أن) المصدرية الثنائية الناصبة للمضارع ؛ لأنها ليست بـ (أن) المصدرية الثنائية الوضع ؛ لأنها ثلاثية الوضع ، ولكنها خففت بحذف إحدىٰ نونيها .

(و) لا تسمىٰ مصدرية التي هي ثنائية الوضع ، بل (تسمىٰ حينئذ) أي : حين إذ كانت ثلاثية الوضع مشددة : (مخففة من الثقيلة) ناسخة الابتداء ، تعمل عمل (إن) المشددة المكسورة من نصب الاسم ورفع الخبر ، فلا تسمىٰ حينئذ : مصدرية ثنائية الوضع وإن كانت علىٰ صورتها في اللفظ ؛ أي : ليست تلك المخففة الواقعة بعد العلم هي الناصبة للمضارع ؛ لامتناع اجتماع الناصبة للمضارع مع العلم ؛ لكون الناصبة للمضارع للرجاء والطمع الدالين علىٰ أن ما بعدها غير معلوم التحقق ، وكون العلم دالاً علىٰ أن ما بعدها معلوم التحقق والثبوت .

قال الكردي : (وقول المصنف : « ما لم تسبق بعلم » يوهم أنها حينئذ تسمىٰ أيضاً : مصدرية ، مع كونها لا تنصب المضارع ، وليس كذلك ، بل تسمىٰ هي حينئذ : مخففة من الثقيلة ؛ كما يذكره الشارح ، وعبارته في « الأوضح » و« الجامع » خالية عن هاذا الوهم) انتهىٰ منه .

مثال المخففة المسبوقة بعلم : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ) مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾ [1] .

---

(١) سورة المزمل : (٢٠) .

﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾ .

ومثال المخففة المسبوقة بالرؤية بمعنى : العلم : نحو قوله تعالىٰ : (﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ) إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾[1] ، ومعنىٰ قوله : (أهملت) أي : لم تعمل النصب في المضارع ، ولو عبر به . . كان أولىٰ ؛ إذ هي لم تهمل بالكلية ، بل تعمل عمل (إن) المشددة ، واسمها ضمير شأن محذوف غالباً في المثالين ، والجملة التي بعدها خبرها ، والظاهر : أن الضمير في قوله : (ما لم تسبق) يرجع إلىٰ (أن) المصدرية لا بقيد الناصبة للمضارع ؛ فإن تلك ثنائية الوضع ، والمسبوقة بعلم ثلاثية الوضع ؛ لأنها مخففة ، كذا حرره شيخنا العلامة الغنيمي .

وبهـٰذا يندفع : أن كلامه يوهم أنها بعد العلم هي (أن) الناصبة للمضارع وأهملت ، وليس كذٰلك ، وإنما هي المخففة من الثقيلة ، وإنما أهملت بالنسبة إلىٰ نصبها المضارع ؛ لأن الناصبة للمضارع إنما تدخل علىٰ ما ليس بمستقر وثابت ؛ لأن بابها أن تدخل للاستقبال ، فلذٰلك لا تقع بعد أفعال التحقق واليقين ، بخلاف المخففة فإنها تقتضي تأكيد الشيء وتحققه وثبوته وإن لم يكن بلفظ العلم ؛ كالمثال الثاني من الآيتين .

ومثله : قول الشاعر : (من الطويل)

فإذا مت فادفني إلىٰ جنب كرمة ... يروي عظامي بعد موتي عروقها
ولا تدفنني بالفلاة فإنني ... أخاف إذا ما مت أن أذوقها

والشاهد في قوله : (فإني أخاف) لأنه بمعنىٰ : أتيقن وأعلم عند الموت .

ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ ﴾[2] ؛ أي : أفلم يعلموا . انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة طه : (٨٩) .

(٢) سورة الرعد : (٣١) .

(فإن سُبِقَتْ بظنٍّ) أي : بلفظٍ دالٍّ عليهِ وإن لَمْ يكنْ بلفظِ الظَّنِّ . . (فوجهانِ) : الرَّفعُ والنَّصبُ (نحوُ : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾) . . . .

قوله : (**فإن سبقت به**) أي : بالعلم . . أهملت ، إنما إهمالها بالنظر إلىٰ عملها في الفعل فلا تنصبه ؛ نحو : (من الخفيف)

علـــمــوا أن يــؤمــلــون فــجــادوا . . . .

ونحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾[1] ، وإلا . . فهي عاملة عمل (إن) المشددة ؛ لأنها حينئذ مخففة من الثقيلة ؛ كما ذكره الشارح ، واسمها : ضمير الشأن ، غالباً محذوف وجوباً ؛ كما سيأتي في (باب « إن » المكسورة المشددة) ، وأجاز الفراء وتبعه ابن الأنباري وقوعَها بعد العلم غير المؤول ؛ نحو : (علمت أن تخرج) بالنصب .

قوله : (﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ ﴾)[2] ؛ أي : بالرفع ؛ علىٰ قراءة الجمهور ، وقرئ في الشواذ بالنصب .

(**فإن سبقت**) لفظة (أن) الثنائية لفظاً أو وضعاً (**بظن ؛ أي : بلفظ دال عليه**) أي : على الظن ولم يكن هناك فاصل غير (لا) ، فإن كان هناك فاصل غير (لا) نحو : (خلت أن ستكون فتنة) ، أو (خلت أن لن تقوم) . . لم يجز النصب بها ؛ لوجود الفاصل وتعين المخففة حينئذ (**وإن لم يكن**) ذٰلك الظن (**بلفظ الظن**) كأن كان بلفظ العلم مثلاً ، لٰكن استعمل في معنى الظن الغالب القريب من العلم ، أو جرىٰ مجرى الإشارة ؛ كما علم مما مر . انتهىٰ « عليمي » ، ويدل علىٰ جواز ذٰلك : قول طرفة بن العبد : (من الطويل)

وأعــلــم عــلــمــاً لــيــس بــالــظــن إنــه إذا ذل مــولى الــمــرء فــهــو ذلــيــل

. . (**فوجهان**) جائزان : (**الرفع والنصب ؛ نحو** : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾)[3] في

---

(١) سورة المزمل : (٢٠) .

(٢) سورة طٰه : (٨٩) .

(٣) سورة المائدة : (٧١) .

قُرِئَ بالرَّفعِ ؛ إجراءً للظَّنِّ مَجْرَى العلمِ ، وبالنَّصبِ ؛ إجراءً له علىٰ أصلِهِ مِنْ غيرِ تأويلٍ ؛ وهوَ أرجحُ ، ولهٰذا أجمعوا عليهِ في : ﴿ الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ ، ومِنَ العربِ مَنْ يجزمُ بـ (أن) كقولِهِ :

إِذَا مَـا غَـدَوْنَـا قَـالَ وِلْـدَانُ أَهْـلِـنَـا : تَـعَـالَوْا إِلَىٰ أَنْ يَـأْتِنَـا ٱلصَّـيْـدُ نَـحْـطِبِ

المضارع المذكور بعدها الرفع علىٰ إهمالها ، والنصب علىٰ إعمالها (**قرئ بالرفع**) أي : برفع (تكون) ، قرأ به : أبو عمرو وحمزة والكسائي (**إجراء للظن مجرى العلم**) لتأويله به ؛ بأن يحمل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة ، فيلائم (أن) المخففة الدالة على التحقيق ، (و) قرئ تكون (**بالنصب ؛ إجراء له**) أي : للظن (**علىٰ أصله**) أي : علىٰ معناه الأصلي ؛ الذي هو التردد (**من غير تأويل**) له بالعلم ، قرأ بالنصب غير الثلاثة المذكورة آنفاً .

قوله : (**إجراء له علىٰ أصله**) أي : إبقاء له علىٰ ما هو الأصل فيه ؛ وهو مباينته للعلم ، فقوله : (من غير تأويل) كالمفسر لما قبله . انتهىٰ « كردي » .

(**وهو**) أي : النصب (**أرجح**) من الرفع في القياس ؛ لأنه الأصل والأكثر في كلامهم ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل أرجحيته (**أجمعوا**) أي : أجمع القراء السبعة (**عليه**) أي : على النصب (**في**) قوله تعالىٰ في سورة (العنكبوت) : (﴿ الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾)[1] بحذف النون في قوله : (أن يتركوا) علامة للنصب ، (**ومن**) قبائل (**العرب من يجزم**) المضارع (**بـ « أن »**) المصدرية ، قال في « المغني » : (نقله اللحياني عن بعض بني صباح من الضبة) ، مثاله : (**كقوله**) أي : كقول امرئ القيس : (من الطويل)

(**إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا : تعالوا إلىٰ أن يأتنا الصيد نحطب**)

والشاهد في : (يأتنا) حيث عملت (أن) الجزم في (يأت) ، وجوزه بعض

---

(١) سورة العنكبوت : (١ ـ ٢) .

ومنهُم مَنْ أهملَها ؛ حملاً علىٰ (ما) أختِها ؛ أيِ : المصدريَّةِ ؛ كقولِهِ :

أَنْ تَقْرَأَانِ عَلَىٰ أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا   مِنِّي ٱلسَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا

الكوفيين ، خلافاً للجمهور ، ويروىٰ : (إلىٰ أن يأتي الصيد) ، وحينئذ فلا شاهد ، و(**غدونا**) : بكرنا ، و(**نحطب**) : بكسر الطاء المهملة مضارع (حطب) ، من باب (ضرب) : إذا جمع الحطب .

وفي « الكردي » : البيت لامرئ القيس من قصيدة مطلعها :

خليلي عُوجَا بي علىٰ أم جندب   لنقضي حاجات الفؤاد المعذب

يقول : إذا ذهبنا غدوة النهار إلى الصيد . . قال غلمان أهلنا ؛ ثقة بصيدنا مما عودناهم : تعالوا نجمع الحطب إلىٰ أن يأتينا الصيد .

والشاهد في : (أن يأتنا) حيث جزم (يأتنا) بـ (أن) المصدرية . انتهىٰ منه .

(ومنهم) أي : ومن بعض العرب (من أهملها) أي : من أبطل عمل (أن) المصدرية (حملاً) لها (علىٰ « ما » أختها) أي : نظيرتها (أي) يعني : ما (المصدرية) هٰذا مذهب البصريين ، والكوفيون يرون (أن) في ذٰلك مخففة من الثقيلة ، وأنها اتصلت بالفعل شذوذاً بجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي ، وظاهر كلامه : اختصاص الإهمال بها ، وعليه فيقال : لِمَ اختصت بهٰذا الحكم دون (كي) مع أنها مصدرية أيضاً ؟ **تأمل** ، وقد يقال : إنها اختصت بذٰلك ؛ لأنها أم الباب وإن كان الحكم عدمياً .

مثال ذٰلك : (كقوله) والبيت بلا نسبة إلىٰ قائله ؛ كما في « الخصائص » و« شرح التسهيل » و« مغني اللبيب » و« خزانة الأدب » :   (من البسيط)

(أن تقرأان علىٰ أسماء ويحكما   مني السلام وألا تشعرا أحدا)

وقبله هٰذان البيتان :

يا صاحبيَّ فدت نفسي نفوسكما   وحيثما كنتما لقيتما رشدا

أن تحملا حاجة لي خف محملها   تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

كما أُعْمِلَتْ (ما) المصدريَّةُ قليلاً حملاً عليها ؛ نحوُ ما رُوِيَ في الحديثِ : « كَمَا تَكُونُوا . . يُوَلَّىٰ عَلَيْكُمْ » .

والشاهد فيه : (أن تقرأان) حيث أهمل (أن) ، وارتفع الفعل بعده ، و(أن) مع مدخولها في محل نصب بدل من (حاجة) في البيت قبله ، أو بدل من (تحملا) ، وإما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلىٰ (حاجة) أي : هي أن تقرأان .

قال المصنف في « المغني » : (**والشاهد في** : « أن » الأولىٰ ؛ يعني : « **أن تقرأان** » ، وليست مخففة من الثقيلة ؛ بدليل : « أن » المعطوفة عليها) .

واعترض : بأنه لا مانع من عطف (أن) الناصبة وصلتها علىٰ (أن) المخففة وصلتها ؛ إذ هو عطف مصدر علىٰ مصدر ، (**كما أعملت** « **ما** » **المصدرية**) إعمالاً (**قليلاً**) في كلامهم (**حملاً**) لها ؛ أي : لـ (ما) المصدرية (**عليها**) أي : علىٰ (أن) المصدرية ، وذٰلك (**نحو ما روي في الحديث**) أي : من حديث أبي بكرة رضي الله تعالىٰ عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (« **كما تكونوا** . . **يولىٰ عليكم** ») فـ (تكونوا) منصوبة بـ (ما) المصدرية بحذف النون ؛ حملاً لها علىٰ (أن) المصدرية أختها ، فهو من باب التقارض ، وهٰذا قليل ، والأول أكثر ، والحديث ضعيف . انظر « فيض القدير على الجامع الصغير » للمناوي .

❋ ❋ ❋

(ومُضمَرَةً) وإضمارُها ؛ إمَّا جوازاً أو وجوباً ، أمَّا (جوازاً) . . ففي موضعَينِ :

أحدُهُما : (بعدَ عاطفٍ) وهوَ هنا : الواوُ ، أوِ الفاءُ ، أو (ثُمَّ) ، أو (أو) ، (مسبوقٍ) ذٰلكَ العاطفُ (باسمٍ خالصٍ) مِنْ تأويلِهِ بالفعلِ .

---

٢٢ ـ مبحث إضمار (أن) المصدرية

وقوله : (ومضمرة) معطوف على قوله : (ظاهرة) في قوله : (وينصب المضارع بـ « أن » المصدرية حالة كونها ظاهرة) أي : ملفوظة أو مضمرة ؛ أي : غير ملفوظة .

(**وإضمارها** ؛ **إما**) يكون (**جوازاً**) أي : جائزاً ؛ وهو ما يجوز إظهارها فيه ، (**أو**) يكون إضمارها (**وجوباً**) أي : واجباً ؛ وهو ما لا يجوز إظهارها فيه .

مواضع إضمار (أن) المصدرية جوازاً

(**أما**) إضمارها إضماراً (**جوازاً**) أي : إضماراً جائزاً . . (**ف**) يكون (**في موضعين**) من كلام العرب (**أحدهما**) أي : أحد الموضعين اللذين يجوز فيهما إضمارها (**بعد عاطف** ؛ **وهو**) أي : ذٰلك العاطف الذي يجوز إضمارها بعده (**هنا**) أي : في هٰذا الموضع ـ وإلا . . فحروف العطف أكثر من ذٰلك ـ أربعة : (**الواو أو الفاء أو** « **ثم** » **أو** « **أو** ») وإنما قلنا هنا : (أربعة) لأنه لم يسمع النصب بها إلا مع هٰذه الأربعة ، قال أبو حيان : (ولا يجوز إضمارها جوازاً في غير هٰذه الأربعة) .

قال الكردي : (**المراد بالعاطف هنا** : هٰذه الأربعة ، وإلا . . فحروف العطف أكثر من ذٰلك) ، (**مسبوق ذٰلك العاطف باسم خالص من تأويله بالفعل**) بأن لم يقصد به معنى الفعل ، بخلاف ما إذا قصد به ذٰلك ؛ كما في قولك : (الطائر فيغضب زيد الذباب) برفع (يغضب) لأن الطائر لوقوعه صلة (أل) الموصولة بمعنى : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ؛ كما سيأتي قريباً ، سواء كان ذٰلك الاسم الخالص مصدراً ؛ كما مثل المصنف ، أو غير مصدر ؛ كقوله : (من الطويل)

ولـــولا رجـــال مـــن رزامٍ أعـــزةٌ وآل ســبـيـع أو أســوءَك عــلـقـمـا

مثالُهُ بعدَ الواوِ : (نحوُ) قولِ ميسونَ زوجِ معاويةَ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ :

(ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي)   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ ٱلشُّفُوفِ

أي : إساءتي إياك يا علقمة بنصب (أسوءك) عاطفة علىٰ (رجال) ، و(علقما) : منادىً مرخم (علقمة) انتهىٰ « خضري » ، ومثله : (لولا زيد ويحسن إلي . . لهلكت) .

فـ (أسوءك) : معطوف علىٰ (رجال) وهو ليس في تأويل الفعل ، وإنما أضمرت (أن) بعد اسم خالص ؛ لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم . انتهىٰ « كردي » .

(مثاله) أي : مثال عطف الفعل على اسم خالص (**بعد الواو : نحو قول ميسون زوج معاوية**) بن أبي سفيان الأموي (**رضي الله تعالىٰ عنه**) ، وهو اسم امرأة لمعاوية ، وولده يزيد منها ، قال الملاوي : (وهو الذي قال فيه عليه السلام حين رأىٰ معاوية حاملاً لولده علىٰ رقبته : « رجل من أهل الجنة يحمل رجلاً من أهل النار » ، وهو الذي تسبب في قتل سيدنا الحسين بن علي رضي الله تعالىٰ عنهما) :   (من الوافر)

(ولبس عباءة وتقر عيني   أحب إلي من لبس الشفوف)

إلىٰ آخر الأبيات الآتية ، وقالت ذٰلك لما تزوجها معاوية ونقلها من البادية إلى الحاضرة ، فأبغضته لكبر سنه ، فكانت تكثر الحنين إلىٰ أهلها ، فسمعها يوماً تنشد هٰذه الأبيات ، فقال : (ما رضيت حتىٰ جعلتني علجاً ؟!) ، ثم طلقها .

والصحيح : (ولبس) بالواو ؛ لأن الجملة معطوفة علىٰ جملة المبتدأ والخبر المذكورة قبلها .

وفي بعض النسخ : (للبس) باللام ؛ وهو الذي رأيته في « كتاب سيبويه » أعني : باللام ؛ وهو تحريف من النساخ لا يصح . انتهىٰ من « الفاسي » .

والصواب : (ولبس) بالواو ؛ كما مر آنفاً ، والبيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، وهي أعرابية ، تزوج بها معاوية ، ثم طلقها ؛ لشدة حنينها وتعلقها بأهلها ورفضها لمعيشة معاوية .

فـ (تَقَرَّ) : منصوبٌ بـ (أن) مُضمَرةً جوازاً بعدَ عاطفٍ ؛ وهوَ الواوُ ، و(أن) والفعلُ في تأويلِ مَصدَرٍ مرفوعٍ بالعطفِ علىٰ (لُبسُ) . . . .

(من لبس الشفوف) بضم اللام من (لبس) وضم الشين من (الشفوف) جمع شف ـ بالفتح والكسر ـ : الثوب الرقيق الذي يحكي لون ما تحته ولا يحجب عن إدراك ما وراءه ، **والشاهد في البيت** : (تقر) حيث نصب الفعل بـ (أن) مضمرة جوازاً بعد الواو ، (فـ « تقر » منصوب بـ « أن » **مضمرة جوازاً بعد عاطف**) على اسم خالص (وهو) أي : ذٰلك العاطف (الواو) .

قوله : (**منصوب بـ « أن » ويجوز رفعه**) تنزيلاً له منزلة المصدر ؛ نحو : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) كذا قاله المحشي تبعاً للعيني وغيره .

وقال المصنف في « الحواشي » : (لا يجوز الرفع ؛ لأن المعنىٰ يفسد به ، إذ يصير المعنىٰ : ولبس عباءة أحب إلي من لبس الشفوف ، ثم يقول : « وتقر عيني » ، وليس المراد ذٰلك وأن لبس العباءة مطلقاً أحب إلي من لبس الشفوف ، **بل المراد** : أن اجتماع هٰذين الشيئين أحب ، والواو لعطف المصدر المنسبك على الاسم المتقدم ، وفيها معنىٰ « مع » ، فقد رأيت الرفع يخل بالمقصود ، والنصب لازم ، نبه عليه عبد القاهر الجرجاني) انتهىٰ .

والظاهر : أن هٰذا لا يخالف ما قاله العيني والمحشي ؛ لأنهما لم يجيزا الرفع على الاستئناف ، بل علىٰ أن يكون الفعل معطوفاً على المبتدأ قبله ؛ لتنزيله منزلة المصدر ، و(أحب) : خبراً عنهما ؛ لأنه (أفعل) تفضيل مجرد من (أل) والإضافة ، وهٰذا يؤدي معنى النصب كما لا يخفىٰ ، **فتأمل** .

وفي « المختار » : **العباءة وكذا العباية** : ضرب من الأكسية ، والجمع : العباءات . انتهىٰ .

(**و« أن » والفعل**) في قوله : وتقر (**في تأويل مصدر مرفوع بالعطف علىٰ « لبس »**

الخالصِ مِنَ التَّأويلِ بالفعلِ ، والتَّقديرُ : ولُبسُ عباءةٍ وقرَّةُ عيني ، ورُبَّما وقعَ في بعضِ النُّسخِ : (لَلُبْسُ) باللَّامِ مكانَ الواوِ العاطفةِ علىٰ قولِها قبلَهُ :

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ ٱلْأَرْيَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

وهوَ تحريفٌ ؛ نبَّهَ عليهِ المُصنِّفُ في « شرحِ بانَتْ سعادُ » .

الخالص من التأويل بالفعل ، والتقدير : ولبس عباءة وقرة عيني) يعني : أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بـ (أن) ، ويجوز حينئذ : إظهارها وإضمارها ، وكان حقه أن يذكر هٰذه المسألة عند ذكر لام (كي) لأنها مثلها في جواز الإظهار والإضمار . انتهىٰ « مكودي على الألفية » .

(**وربما وقع في بعض النسخ : « للبس » باللام مكان الواو العاطفة علىٰ قولها**) أي : علىٰ قول ميسون (**قبله**) أي : قبيل هٰذا البيت :

(**لبيت تخفق الأرياح فيه أحب إلي من قصر منيف**)

(**وهو**) أي : قوله : (للبس) باللام (**تحريف**) أي : تغيير العبارة عن الصواب ، (**نبه عليه**) أي : علىٰ كون هٰذا تحريفاً (**المصنف**) أي : ابن هشام الأنصاري (**في « شرح بانت سعاد »**) الذي وضعه عليها .

قوله : (**تخفق الأرياح فيه**) وفي بعض النسخ : (تخفق الأرواح فيه) بالواو : جمع ريح ، وأصل ريح : (روح) فقلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثم ردت إلى الواو في (أرواح) لزوال مقتضي إعلالها ، وأما جمع (عيد) علىٰ (أعياد) مع أنه من العود . . فللفرق بينه وبين (أعواد) جمع (عود) .

وقال الحريري في « درة الغواص » : ومما يعضد أن جمع (ريح) علىٰ (أرواح) ما روي : أن ميسون بنت بحدل لما اتصلت بمعاوية رضي الله عنه ونقلها من البدو إلى الشام . . كانت تكثر الحنين إلىٰ أناسها ، والتذكر لسقط رأسها ، فاستمع عليها ذات يوم وهي تنشد هٰذا الشعر :

. . . .

لبيت تخفق الأرواح فيه ... أحب إلي من قصر منيف

ولبس عباءة وتقر عيني ... أحب إلي من لبس الشفوف

وأكل كسيرة في كسر بيتي ... أحب إلي من أكل الرغيف

وأصوات الرياح بكل فج ... أحب إلي من نقر الدفوف

وكلب ينبح الطراق دوني ... أحب إلي من قط ألوف

وبكر يتبع الأظعان صعب ... أحب إلي من بغل زفوف

وخرق من بني عمي نحيف ... أحب إلي من علج عنيف

وبقي منها :

خشونة عيشة في البيت أشهىٰ ... إلىٰ نفسي من العيش الطريف

فما أبغي سوىٰ وطني بديلاً ... وحسبي ذاك من وطن شريف

قائلها : ميسون ـ بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة آخره نون ، علىٰ وزن مفعول ـ بنت بحدل بفتح الموحدة وسكون المهملة ففتح مهملة بعدها لام ، الكلبية ، أم يزيد بن معاوية ، تزوجها معاوية ، ونقلها من البدو إلى الشام ، ثم تسرىٰ عليها ، فضاقت نفسها واستولى الهم عليها وحنت إلىٰ أوطانها ، فلامها معاوية رضي الله عنه علىٰ ذٰلك ، فقال لها : (أنت في ملك عظيم ، وما تدرين قدره ، وكنت قبل اليوم في العباءة) ، فقالت قصيدة في هٰذا المعنىٰ منها هٰذه الأبيات ، فطلقها وألحقها بأهلها ، قال في « حاشية المغني » : (**الخرق** : السخي من الرجال) ، وفي نسخة : (من عجل عليف) .

فقال معاوية رضي الله تعالىٰ عنه : (ما رضيت حتىٰ جعلتني عجلاً ؟!) .

و(**الأرواح**) : بالواو جمع ريح ، **والمنيف** : العالي ، **والعباءة** ـ بالمد ـ : نوع

ومثالُهُ بعدَ الفاءِ قولُ الشَّاعرِ :

لَـوْلَا تَـوَقُّـعُ مُـعْـتَـرٍّ فَـأُرْضِـيَـهُ ....

معروف من الأكسية ؛ لما مر ، و(**الشفوف**) : بضم الشين لا بفتحها جمع شف بفتحها وكسرها ؛ وهو الثوب الرقيق كما مر ، **وكسر البيت** ـ بكسر الكاف- : شقة الخباء التي تلي الأرض ، من حيث يكسر جانباه .

والفج : الطريق الواسع ، و(**الدفوف**) بضم الدال : جمع دف بضمها وفتحها ؛ وهو الآلة التي يضرب بها ، **والخرق** ـ بكسر الخاء المعجمة ـ : السخي ، **والنحيف** : الهزيل ، **والعلج** : الرجل من كفار العجم ، **والعنيف** : الذي لا رفق فيه ، **والعجل** : ولد البقرة الذكر ، **والعليف** ـ بفتح أوله ـ : الذي يعلف ولا يرسل للرعي ، وقد ثبت البيت الذي ذكره المصنف في بعض النسخ بـ (الواو) عطفاً علىٰ قوله : (لبيت) ، **وهو الصواب** ، وفي بعضها بـ (اللام) ، **وليس بصحيح** ؛ كما نبه عليه المصنف في « شرح بانت سعاد » انتهىٰ « سجاعي » .

(**ومثاله**) أي : مثال إضمار أن (**بعد الفاء : قول الشاعر**) البيت مجهول القائل ، وذكر المصنف صدره فقال : (من البسيط)

(**لـولا تـوقـع مـعـتـر فـأرضـيـه**) ....

وعجزه :

.... **مـا كـنـت أوثـر إتـرابـاً عـلـىٰ تـرب**

والمعتر ـ بالمهملة والمثناة فوق ـ : المعترض للمعروف والسائل تعريضاً لا تصريحاً ، و(**أوثر**) أي : أختار ، **والإتراب** ـ بكسر الهمزة ـ : من أترب الرجل : إذا استغنىٰ بعد فقره ، والترب ؛ كالكتف ، ويقال فيه : ترب ـ بكسر فسكون ـ وتربك : من ولد سنة ولادتك .

كان هـٰذا الشاعر قد اغترب ونال ثروةً في اغترابه ، فلامته أتراب وطنه وأصحابه

وبعدَ (ثُمَّ) قولُهُ :

إِنِّـي وَقَـتْـلِـي سُـلَـيْـكـاً ثُـمَّ أَعْـقِـلَـهُ ....

على اغترابه ومهاجرته لهم ، فقال معتذراً : لولا أني أتوقع بأن يأتيني معتر طامع في معروفي ، فأعطيه فأرضيه به . . ما كنت أوثر الغنىٰ في الغربة علىٰ مصاحبة لداتي من أهل وطني .

وما قلته في تفسير البيت أوضح مما في « التصريح » .

والشاهد فيه : نصب (أرضيه) بـ (أن) مضمرة جوازاً بعد (الفاء) ، وهو في تأويل مصدر معطوف علىٰ (توقع) ، والتقدير : لولا توقع معتر فإرضائي إياه . . ما كنت أوثر . . . إلىٰ آخره ، و(توقع) : اسم خالص ليس في تأويل الفعل . انتهىٰ « كردي » .

و(لولا) : كلمة دالة على امتناع الجواب ؛ لوجود الشرط .

(و) مثال إضمار (أن) المصدرية (**بعد** « ثم ») العاطفة على اسم خالص : (**قوله**) : أي : قول الشاعر : (من البسيط)

(**إني وقتلي سليكاً ثم أعقله**) كـالـثـور يـضـرب لـمـا عـافـت الـبـقـر

البيت قاله : أنس بن مدركة الخثعمي ، وسببه : أن رجلاً اسمه : سليك ـ كزبير ـ ابن سليكة ؛ كسفينة مرَّ بامرأة من خثعم ، فوجدها وحدها وهي في غاية الحسن والجمال ، فركبها وفعل معها الفاحشة قهراً ، فبلغ ذٰلك أنساً ، فأدركه فقتله ودفع ديته وقال :

إنـي وقـتـلـي سـلـيـكـاً ثـم أعـقـلـه ....

إلىٰ آخره ، **والمراد بالثور** : ثور البقر ؛ وهو الذكر منها ، والأنثىٰ يقال لها : ثورة ، ويجمع علىٰ (ثيران) ، و(أثوار) ، و(ثيرة) كعنبة .

يعني : إني أضر نفسي وأنفع غيري ؛ لأني قتلت سليكاً ثم دفعت ديته ؛ كذكر البقر يضرب ليرد الماء إذا عافته إناثه وامتنعت من شربه ، فترده بالتبعية له ، وأما

وبعدَ (أو) قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ بالنَّصبِ في قراءةِ غيرِ نافعٍ ؛ عطفاً علىٰ ﴿ وَحْيًا ﴾ .

هي . . فلا تضرب ؛ لأنها ذات لبن ، فوجه **الشبه** : أن كلاً حصل له ضرر لأجل نفع غيره ، وأما المرأة . . فلم يقتلها ؛ لأنها مقهورة .

والشاهد فيه : نصب (أعقله) بـ (أن) مضمرة جوازاً ؛ لوقوعه بعد (ثم) العاطفة على اسم خالص ليس في تأويل الفعل ؛ وهو (قتلي) ، والتقدير : إني وقتلي سليكاً ثم عقلي ديته ـ أي : إعطائي إياه ديته ـ كالثور يضرب .

وإنما سميت الدية عقلاً ؛ لأن الإبل تعقل بفناء ولي القتيل ، ثم كثر الاستعمال حتىٰ أطلق العقل على الدية ؛ إبلاً كانت أو نقداً .

(و) مثال إضمار (أن) المصدرية (**بعد « أو »**) العاطفة على اسم خالص : (**قوله تعالىٰ** : ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ **بالنصب في قراءة غير نافع ؛ عطفاً علىٰ** ﴿ وَحْيًا ﴾) أي : لا علىٰ (أن يكلمه الله) من قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا ﴾ إذ لا وجه لعطفه علىٰ (يكلمه) ، والآية من سورة (الشورىٰ) وهي بتمامها : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾[1] ، هٰكذا قرأ الجمهور .

وقرأ نافع : ﴿ أَوْ يُرْسِلُ ﴾ بالرفع علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (أو هو يرسل) على الاستئناف .

والشاهد : في قراءة من نصب (يرسل) بـ (أن) مضمرة ؛ لعطفه علىٰ (وحياً) وهو اسم خالص من تأويله بالفعل ؛ لأنه مصدر جامد .

والذي قرأ بالنصب غيرُ نافع وابن عامر من باقي القراء السبعة ، والتقدير : إلا وحياً أو إرسالاً لرسول ، و(وحياً) ليس في تأويل الفعل .

---

(١) سورة الشورىٰ : (٥١) .

وخرجَ بقولِهِ : (خالصٍ) غيرُهُ ، فلا ينصبُ الفعلَ المعطوفَ عليهِ ؛ كقولِهِم : (الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ) برفعِ (يغضبُ) وجوباً ؛ لأنَّ الاسمَ المعطوفَ عليهِ مؤوَّلٌ بالفعلِ ؛ لوقوعِهِ صلةً لـ (أل) أيِ : الَّذي يطيرُ .

(و) الثَّاني : (بعدَ اللَّامِ) الجارَّةِ ، سواءٌ كانَتْ للتَّعليلِ ؛ كما (في نحوِ) : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ (لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ) مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ ، . . . .

وأما نافع وابن عامر . . فقرأا برفع (يرسل) بتقدير : هو ؛ أي : هو يرسل رسولاً . انتهىٰ من « المطالب » .

(**وخرج بقوله**) : على اسم (**خالص : غيره**) أي : غير الخالص ؛ وهو الذي في تأويل الفعل ، (**فلا ينصب الفعل المعطوف عليه ؛ كقولهم**) أي : كقول العرب : (« **الطائر فيغضب زيد الذباب** » **برفع** « **يغضب** » **وجوباً ؛ لأن الاسم المعطوف عليه**) وهو الطائر (**مؤول بالفعل ؛ لوقوعه صلة لـ** « **أل** ») الموصولة تقديره (**أي : الذي يطير**) لأنه اسم فاعل وقع صلة لـ (أل) ، فـ (أل) فيه : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ ، ولـٰكن نقل إعرابها إلىٰ ما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف ، و(يغضب زيد) : جملة معطوفة علىٰ صلة (أل) ، ولعطفها بالفاء لم تحتج إلىٰ رابط ، و(الذباب) : خبر المبتدأ .

قال في « التصريح » : (ولعطفها بالفاء السببية لم يحتج إلىٰ رابط ، وصح عطف الفعل على الاسم ؛ لأن الاسم في تأويل الفعل ؛ كما عرفت) .

(**و**) القسم (**الثاني**) وهو معطوف علىٰ قوله : (أحدهما : ما تضمر « أن » فيه جوازاً بعد عاطف) .

وهو ؛ أي : القسم الثاني : أن تضمر (أن) المصدرية (**بعد اللام الجارة**) جوازاً (**سواء كانت**) تلك اللام (**للتعليل**) وهي التي كان ما بعدها علة لما قبلها (**كما في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾)[1] ،

---

(١) سورة الفتح : (١ ـ ٢) .

أم للعاقبةِ المُسمَّاةِ بلامِ الصَّيرورةِ ولامِ المآلِ ؛ وهيَ الَّتي يكونُ ما بعدَها نقيضاً لمُقتضَىٰ ما قبلَها ؛ نحوُ : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، فالتقاطُهُم إنَّما كانَ لرأفتِهِم عليهِ ؛ لِمَا ألقى اللهُ عليهِ مِنَ المحبةِ ، فلا يراهُ أحدٌ إلَّا أحبَّهُ ؛ فقصدوا أن يصيرَ قرَّةَ عينٍ لهُم ، فآلَ بهِمُ الأمرُ إلىٰ أن صارَ لهُم عدوّاً وحَزَناً ، أم للتَّأكيدِ ؛ وهيَ الآتيةُ بعدَ فعلٍ مُتعَدٍّ ؛ نحوُ : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ....

وهٰذه اللام علة لاجتماع الأمور الأربعة المذكورة في هٰذه الآية للنبي صلى الله عليه وسلم ، وذٰلك حين فتح الله تعالىٰ له مكة المكرمة . انتهىٰ « عليمي » ، (أم) كانت تلك اللام (**للعاقبة**) أي : لبيان عاقبة ما قبلها ومآله (**المسماة**) تلك اللام (**بلام الصيرورة**) أي : بلام وضعت لبيان تحول ما قبلها عن حالته الأولىٰ إلىٰ حالة أخرىٰ ، (و) المسماة أيضاً بـ (**لام المآل**) أي : بلام وضعت لبيان مآل ما قبلها ، فهو بمعنىٰ ما قبله (**وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً**) وضداً (**لمقتضىٰ ما قبلها**) أي : لمفهوم ما قبلها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾)[1] ؛ لأن موسىٰ عليه السلام تحول عن حالة كونه قرة عين لهم إلىٰ كونه عدواً وحزناً لهم ؛ كما قال الشارح : (**فالتقاطهم**) أولاً (**إنما كان لرأفتهم**) وشفقتهم (**عليه**) أي : علىٰ موسىٰ (**لما ألقى الله**) سبحانه (**عليه**) أي : علىٰ موسىٰ (**من المحبة**) أي : من محبة الناس له ، (**فلا يراه أحد إلا أحبه**) أي : أحب موسىٰ (**فقصدوا**) أي : قصد آل فرعون بالتقاطه (**أن يصير**) موسىٰ (**قرة عين لهم ، فآل**) ورجع (**بهم الأمر**) أي : أمر التقاطه (**إلىٰ أن صار لهم**) موسىٰ (**عدواً وحزناً**) ، فعطفها علىٰ ما قبلها من عطف المرادف .

(**أم**) كانت تلك اللام (**للتأكيد**) وهي الزائدة ، وأدخلها بعضهم في لام التعليل ؛ كما في « ياسين » ، وهي : الواقعة بعد فعل متعد وما بعدها معموله ؛ كما قال الشارح : (**وهي الآتية بعد فعل متعد ؛ نحو** : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾)[2] .

---

(١) سورة القصص : (٨) .

(٢) سورة الأنعام : (٧١) .

فـ (أن) مضمرةٌ جوازاً ، (إلّا) إذا اقترنَ الفعلُ بعدَها بـ (لا) سواءٌ كانَتْ مُؤَكِّدَةً ؛ كالَّتِي (في نَحْوِ : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾) أم نافيةً ؛ نحوُ : (﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ ﴾ . . فتَظْهَرُ) أن . . . .

قال الفاسي : (**واعلم** : أن لام الجر التي يقع المضارع بعدها أربعة أقسام :

أحدها : لام « كي » نحو : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾[1] .

والثانية : لام المآل ، وتسمىٰ : لام العاقبة ، ولام الصيرورة ؛ وهي : التي يكون ما بعدها نقيضاً لما قبلها ؛ نحو : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[2] ، فالتقاطه إنما كان ؛ ليكون شقيقاً لهم ، فآل الآمر إلىٰ أن صار عدواً لهم وحزناً .

الثالثة : اللام الزائدة ؛ وهي : الواقعة بعد فعل متعد وما بعدها معموله ؛ نحو : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾[3] .

الرابعة : لام الجحود ، لـٰكن هـٰذه الرابعة يجب إضمار « أن » بعدها ، ولا وجه لتخصيصها بلام « كي ») .

(فـ « **أن** » **مضمرة**) بعد هـٰذه اللامات (**جوازاً**) أي : إضماراً جائزاً (**إلا إذا اقترن الفعل**) المذكور (**بعدها**) أي : بعد اللام (**بـ « لا »** ، **سواء كانت**) لا (**مؤكدة**) أي : مسوقة لتأكيد الحكم المفهوم من الكلام ، أو تأكيد تعدية العامل المتعدي بنفسه ، وتسمىٰ : زائدة في غير القرآن ، وصلة فيه (**كالتي**) ذكرت (**في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[4] ، **أم**) كانت لا (**نافية**) لما بعدها ؛ كالتي ذكرت في (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ) عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ ﴾[5] ، (**فتظهر « أن »**)

---

(١) سورة النحل : (٤٤) .

(٢) سورة القصص : (٨) .

(٣) سورة الأحزاب : (٣٣) .

(٤) سورة الحديد : (٢٩) .

(٥) سورة النساء : (١٦٥) .

وجوباً (لا غيرُ) كراهةَ اجتماعِ لامَينِ .

(و) إلَّا في (نحوِ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾) مِمَّا هُوَ مسبوقٌ بكَونٍ ماضٍ ولو معنىً ، منفيٍّ بـ (ما) أو (لَمْ) فقطْ ، . . . .

المصدرية في هٰذه الحالة ؛ أي : في حالة اقتران الفعل المذكور بعدها بـ « لا » مطلقاً ؛ إظهاراً (وجوباً) أي : واجباً (لا غير) أي : لا إظهاراً جائزاً .

وقوله : (**كراهة اجتماع لامين**) علة لقوله : (فتظهر) أي : فتظهر (أن) المصدرية في هٰذه الحالة ؛ فراراً من كراهية اجتماع وتوالي لامين ، لثقل التلفظ بهما على اللسان ، ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل إلا بـ (لا) ، وإنما ساغ ذٰلك ؛ لأن اللام حرف جر ، و(لا) قد يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام ؛ كـ (جئت بلا زاد) ، ويجب إدغام نون (أن) المصدرية في لام (لا) مؤكدة كانت (لا) كما في المثال الأول في المتن ، أو نافية ؛ كما في المثال الثاني فيه .

مواضع إضمار (أن) المصدرية وجوباً

(**وإلا**) إذا كان الفعل المقرون باللام مسبوقاً بكون منفي بـ (ما) أو بـ (لم) كما (**في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[1] ، (**مما هو مسبوق بكون ماض**) لفظاً ومعنىً ؛ كالمثال المذكور ، أو ماض (**ولو**) كان مضيه (**معنىً**) لا لفظاً ؛ نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[2] ؛ لأن (لم) تقلب معناه إلى المضي ، (**منفي**) ذٰلك الكون (**بـ « ما »**) فقط فيما إذا كان ماضياً لفظاً ومعنىً دون غيرها من أدوات النفي ؛ كـ (إن) النافية ، فلا يقال : إن كان الزيدان ليذهبا (**أو**) منفي بـ (**« لم » فقط**) فيما إذا كان الكون ماضياً معنىً دون باقي أدوات النفي ، مما

---

(١) سورة الأنفال : (٣٣) .

(٢) سورة النساء : (١٣٧) .

مُسنَدٍ إلىٰ ما أُسنِدَ إليهِ الفعلُ المقرونُ باللَّامِ ؛ كما في « المُغنِي » . . (فتُضمَرُ) وجوباً (لا غيرُ) . . . .

يدخل على المضارع ؛ كـ (لن) و(ما) ، فلا يقال : (لن يكون زيداً ليذهب) ، و(ما كان ليذهب أخوه) .

وخرج بتقييده بـ (فقط) : (لن) لأنها تختص بالمستقبل ، ولا كذٰلك (ما) و(لم) إذ نفي غير المستقبل بـ (لن) قليل ، ولا كذٰلك (لما) لأنها وإن نفت الماضي . . لٰكنها تدل على اتصال نفيه بالحال ، بخلاف (لم) .

وأما (إن) النافية . . ففيها خلاف قوي ، واستدل المرادي علىٰ وقوع لام الجحود بعد المنفي بها بقراءة غير الكسائي قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ ﴾[1] ، ونظر فيه « المغني » ، واستظهر أنها لام (كي) و(إن) شرطية . انتهىٰ « عليمي » .

قال في « الكردي » : (**وظاهر عبارة « التسهيل »** : عدم اشتراط الشرطين الأخيرين ، **ويرده** : حمل كثيرين قراءة : ﴿ وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ ﴾ بكسر اللام ونصب « تزول » مع انتفاء الشرطين جميعاً) .

(مسند) ذٰلك الكون (**إلىٰ ما أسند إليه الفعل المقرون باللام ؛ كما**) هٰذا القيد الأخير مذكور (**في « المغني »**) أي : « مغني اللبيب » ، فلو لم يكن مسنداً علىٰ ذٰلك الوجه . . لم تكن اللام لام الجحود ؛ نحو : (ما كان زيد ليذهب عمرو) ، ويجوز ذٰلك في لام (كي) نحو : (قام زيد ليذهب عمرو) .

قوله : (**فتضمر**) أن (**وجوباً لا غير**) الإضمار جائزاً ، **وعلل وجوب إضمارها** : بأن (ما كان زيد ليفعل) نفي (كان زيد سيفعل) أو (سوف يفعل) ، والموجب ليس معه (أن) لا ظاهرة ولا مقدرة ، فأرادوا المطابقة لفظاً بينهما ، فكما لا يجمع

---

(١) سورة إبراهيم ﷺ : (٤٦) .

وتُسمَّىٰ هٰذهِ اللَّامُ : لامَ الجحودِ ؛ مِنْ تسميةِ العامِّ بالخاصِّ .

بين (أن) والسين و(سوف) . . لا يجمع بين (أن) واللام .

وأجاز بعض النحويين حذف اللام وإظهار (أن) نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾[1] ؛ أي : ليفترىٰ .

وأجيب عنه : بأنه لا حجة في الآية ؛ لأن (أن) وما بعدها في تأويل مصدر ، والقرآن أيضاً مصدر ، فأخبر عن مصدر بمصدر ، وهو بمعنى : المفترىٰ ، وإلا . . فالقرآن هنا بمعنى : المقروء ، فلا داعي لتقدير اللام .

(**وتسمىٰ هٰذه اللام**) المسبوقة بكون منفي بـ (ما) أو بـ (لم) : (**لام الجحود**) لملازمتها الجحد ؛ أي : النفي حالة كون تسميتها بذٰلك ؛ أي : بلام الجحود (**من تسمية العام**) الذي هو مطلق النفي والإنكار (**بالخاص**) أي : باسم الخاص الذي هو إنكار ما علم ونفيه .

وإنما قلنا من تسمية العام بالخاص ؛ **إذ الجحد في لغة العرب** : إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار ، **والنفي** : سواء عرفته أولاً أم لا تعرفه ، وبهٰذا التعليل اندفع قول ابن النحاس : (**الصواب** : تسميتها بلام النفي) انتهىٰ من « المطالب » نقلاً عن ياسين .

وأجاب عنه ابن القاسم : بأن النحويين صار عرفهم : أن الجحد مطلق النفي ، والاصطلاح لا يعترض عليه باللغة . انتهىٰ « ص » .

وأشار بعضهم إلىٰ تعريف هٰذه اللام نظماً بقوله : (من الرجز)

وكل لام بعد (ما كانا) أو (لم يكن) فبالجحود بانا

انتهىٰ « حمدون » .

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٣٧) .

واختُلِفَ في الفعلِ الواقعِ بعدَها : فذهبَ الكوفيُّ إلىٰ أنَّهُ خبرُ (كانَ) واللَّامُ للتَّوكيدِ ، وجرىٰ عليهِ ابنُ مالكٍ . . . .

(**واختلف**) النحاة (**في الفعل الواقع بعدها**) أي : بعد هٰذه اللام ، (**فذهب**) الفريق (**الكوفي إلىٰ أنه**) أي : إلىٰ أن الفعل الواقع بعدها (**خبر « كان »**) المذكورة قبلها ، أو خبر (يكن) المذكورة قبلها ، تقول ذٰلك مع اللام ؛ كما تقول : (ما كان زيد يقوم) ، فالنفي مسلط على المنصوب ، (**واللام**) في الفعل الواقع بعدها (**للتوكيد**) أي : لتوكيد معنى الكلام الواقع بعدها .

ومعنىٰ قوله : (**واللام للتوكيد**) أي : زائدة ، فلا تتعلق بشيء ؛ لأن الزائد لو كان جاراً ومجروراً . . لا يتعلق بشيء ، فكيف وهي عندهم غير جارة ، بل هي ناصبة بنفسها عندهم ؟!

ووجه التوكيد فيها عندهم : أن أصل (ما كان ليفعل) : (ما كان يفعل) ، ثم أدخلت اللام زائدة ؛ لتقوية النفي ، كما أدخلت الباء في (ما زيد بقائم) ، فهي عندهم حرف زائد مؤكد ناصب بنفسه .

واعترض قولهم : بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

وأجيب : بأنهم لا يسلمون هٰذه الكلية .

وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي في قولك : (ما كان محمد طعامك ليأكل) ، فإنه لا يجوز علىٰ رأي البصري ؛ لأن ما في حيز (أن) لا يعمل فيما قبلها ، ويجوز علىٰ رأي الكوفي ؛ لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها ، ويشهد للكوفيين قولهم : (من الطويل)

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن   مقالتها ما كنت حياً لأسمعا

انتهىٰ « عليمي » .

(**وجرىٰ عليه**) أي : علىٰ كون الفعل خبر (كان) ، وكون اللام للتوكيد (**ابن مالك**

في « التَّسهيلِ » لٰكنَّهُ يقولُ بوجوبِ إضمارِ (أن) تبعاً للبصريِّ ، فهوَ قولٌ مُركَّبٌ مِنْ قولَينِ .

وذهبَ البصريُّ إلىٰ أنَّ خبرَ (كانَ) محذوفٌ ، وأنَّ هٰذهِ اللَّامَ مُتعلِّقَةٌ بذٰلكَ الخبرِ المحذوفِ ، وأنَّ الفعلَ ليسَ بخبرٍ ، بلِ المَصدَرُ المُنسبِكُ مِنْ (أن) المُضمَرةِ والفعلِ المنصوبِ بها ـ على الأصحِّ ـ في موضعِ جرٍّ ، والتَّقديرُ في نحوِ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ : ما كانَ اللهُ مُريداً . . . .

في « التسهيل » ، **لٰكنه يقول بوجوب إضمار « أن » تبعاً للبصري ، فهو**) أي : قول ابن مالك (**قول مركب من قولين**) فإنه وافق الكوفي في كون الفعل خبر (كان) واللام للتوكيد ، ووافق البصري في وجوب إضمار (أن) .

(**وذهب البصري إلىٰ أن خبر « كان » محذوف ، وأن هٰذه اللام متعلقة بذٰلك الخبر المحذوف**) وجوباً (**وأن الفعل ليس بخبر**) لـ (كان) أو (لم يكن) ، (**بل**) الخبر : (**المصدر المنسبك من « أن » المضمرة والفعل المنصوب بها على الأصح**) والتقدير : ما كان الله مريداً لتعذيبهم ، ولم يكن الله مريداً لغفرانهم ، وعبارته في « الفواكه » : و(أن) والفعل المنصوب بها في تأويل مصدر مجرور باللام ، واللام متعلقة بمحذوف هو خبر (كان) ، أو خبر (يكن) تقديره : وما كان الله مريداً لتعذيبهم ، ولم يكن الله مريداً لغفرانهم . انتهىٰ من « المطالب » .

وفي « رفع الحجاب » : والصحيح في خبر هٰذا الكون الواقع بعد هٰذه اللام : أنه محذوف ، وهٰذه اللام جارة متعلقة بذٰلك الخبر المحذوف ، فالمصدر المنسبك من (أن) المصدرية والفعل المنصوب بها مجرور بهٰذه اللام ، والتقدير : ما كان الله مريداً لتعذيبهم ، ولم يكن الله مريداً لغفرانهم ؛ وهٰذا مذهب البصريين ، (**في موضع جر**) باللام (**والتقدير في نحو** : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[1] : **ما كان الله مريداً**

---

(١) سورة الأنفال : (٣٣) .

لتعذيبِهِم ، ويُقدَّرُ في كلِّ موضعٍ ما يليقُ بهِ علىٰ حسبِ سِياقِ الكلامِ .

والدَّليلُ علىٰ هٰذا التَّقديرِ : أنَّهُ قد جاءَ مُصرَّحاً بهِ في بعضِ كلامِ العربِ ، قالَ :

سَـمَـوْتَ وَلَـمْ تَـكُـنْ أَهْـلاً لِـتَـسْـمُـو ....

فصرَّحَ بالخبرِ الذَّي هوَ قولُهُ : (أهلاً) معَ وجودِ اللَّامِ والفعلِ بعدَها .

وفي كلامِهِ استعمالُ (لا غيرُ) ، وقد صرَّحَ في « المُغنِي » : بأنَّ قولَهُم : (لا غيرُ)

لتعذيبهم ، ويقدر في كل موضع ما يليق به) أي : بذٰلك الموضع (**علىٰ حسب سياق الكلام**) أي : باعتبار الكلام المسوق هناك ، وتقول في المثال الثاني : لم يكن الله مريداً لغفرانهم ، **وسياق الكلام** : هو سابق الكلام ولاحقه .

(**والدليل علىٰ هٰذا التقدير**) أي : علىٰ أن خبر هٰذا الكون مقدر : (**أنه**) أي : أن خبر هٰذا الكون (**قد جاء مصرحاً به**) أي : ملفوظاً به (**في بعض كلام العرب**) **الأولىٰ أن يقول** : (في كلام بعض العرب) ليكون ضمير (قال) الآتي راجعاً لمذكور ؛ أي : قال ذٰلك البعض حالة كونه يهجو رجلاً منهم . انتهىٰ « كردي » .

(**قال**) يهجو رجلاً : (من الوافر)

(**سموت ولم تكن أهلاً لتسمو**) ولٰـكـنَّ الـمـضـيـع قـد يـصـاب

والبيت مجهول القائل ، وقد أورد في « الجنى الداني » و« لسان العرب » و« شرح التصريح » وغيرها ، والشاهد فيه ظاهر .

(**فصرح**) ذٰلك البعض (**بالخبر الذي هو قوله** : « **أهلاً** » **مع وجود اللام**) أي : لام الجحود (**و**) وجود (**الفعل بعدها**) أي : بعد اللام ، وهل للكوفيين أن يقولوا : إن ذٰلك ضرورة ، أو شاذ ، أو أنهم لا يدعون أن الفعل خبر إلا حيث لم يوجد خبر ؟ **فحرره** . انتهىٰ « عليمي » .

(**وفي كلامه**) أي : في كلام المصنف ؛ يعني قوله : فتظهر (أن) وجوباً لا غير (**استعمال** « **لا غير** » ، **وقد صرح في** « **المغني** » : **بأن قولهم** : « **لا غير** »

لحنٌ ، وفي « الشُّذورِ » : بأنَّهُ لَمْ تتكلمْ بهِ العربُ ، وقد مرَّ ما فيهِ .

وأمَّا إضمارُ (أن) وجوباً . . ففي خمسةِ مواضعَ : أحدُها : هٰذا ، والثَّاني : أشارَ إليهِ بقولِهِ : (كإضمارِها) أي : أن وجوباً (بعدَ حتَّى) الجارَّةِ نظماً ونثراً ، ومجرورُها إن كانَ اسماً صريحاً . . فهيَ فيهِ بمعنىٰ (إلىٰ) نحوُ : ﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ ، . . . .

لحن) أي : خطأ ، (و) صرح (في « **الشذور** » : **بأنه**) أي : بأن الشأن والحال (**لم تتكلم به العرب ، وقد مر ما فيه**) في (مبحث المبني على الضم) بقولنا : (**تنبيه** : ألحق بهٰذه الظروف في البناء والإعراب لفظة « غير » الواقعة بعد « لا » أو « ليس » . . .) فراجعه . انتهىٰ كاتبه .

(**وأما إضمار « أن » وجوباً . . ف**) حاصل (**في خمسة مواضع**) ، مثَّل لذٰلك في « التوضيح » وأقره شارحه ، ولم يذكر من الإضمار الواجب إضمار (أن) بعد (كي) التعليلية ؛ نحو : (جئت كي أقرأ العلم) : (**أحدها**) : أي : أحد تلك المواضع الخمسة (**هٰذا**) الموضع الذي ذكرناه ؛ وهو الإضمار بعد لام الجحود المذكورة آنفاً ، (و) الموضع (**الثاني**) من الخمسة : هو ما (**أشار إليه بقوله : كإضمارها ؛ أي**) إضمار (« **أن** » **وجوباً بعد** « **حتى** » **الجارة**) أي : تضمر (أن) بعد لام الجحود إضماراً كإضمارها بعد (حتى) الجارة في الوجوب (**نظماً ونثراً**) كما سيأتي أمثلتهما ، وقوله : (**نظماً ونثراً**) قيد لإضمارها بعد (حتىٰ) .

قال العلوي في « شرح الجامع » : (لا يجوز إظهارها ؛ أي : بعد « حتىٰ » في شعر ولا نثر) .

(**ومجرورها**) أي : مجرور حتىٰ (**إن كان اسماً صريحاً . . فهي**) أي : فحتىٰ (**فيه**) **أي : في ذٰلك الموضع** (**بمعنىٰ « إلى »**) الجارة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾)[١] ؛ أي : إلىٰ مطلع الفجر ، والجار والمجرور متعلق بـ (سلام) ،

---

(١) سورة القدر : (٥) .

وإن كانَ مؤوَّلاً مِنْ (أن) والفعلِ . . فتارةً تكونُ بمعنىٰ (إلىٰ) وذٰلكَ إذا كانَ ما بعدَها غايةً لِمَا قبلَها ؛ نحوُ : (لأسيرنَّ حتَّىٰ تَطلُعَ الشَّمسُ) ، وتارةً تكونُ بمعنىٰ (كي) ، وذٰلكَ إذا كانَ ما قبلَها علةً لِمَا بعدَها ؛ نحوُ : (أسلمْ حتَّىٰ تدخلَ الجنَّةَ) ، . . . .

ويجوز أن يتعلق بـ (تنزل) ، وجملة (سلام هي) ليست أجنبية ؛ لأنها متصلة بالكلام ومسددة له ؛ فلذا فصلت بين العامل والمعمول ، أو هي في موضع الحال من الضمير في (تنزل) ، و(هي) : مبتدأ ، و(سلام) : خبره ، قدم عليه ؛ للتخصيص ، أو (حتىٰ مطلع الفجر) : خبر ؛ لأنه لما اختصت ليلة القدر من بين الليالي بفضائل كانت مظنة لتغاير حالها لحال سائرها . . فأخبر عنها بأنها علىٰ حال غيرها ، فحصلت الفائدة ، ويجوز أن ترتفع (هي) على الفاعلية بـ (سلام) لكونه مصدراً ؛ كما تقول : ضرب زيد . انتهىٰ من « العليمي » .

(**وإن كان**) الاسم بعدها (**مؤولاً من « أن » والفعل . . فتارة تكون**) حتىٰ (**بمعنىٰ « إلىٰ » وذٰلك**) أي : كونه مؤولاً من (أن) والفعل (**إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ؛ نحو**) قولك : (**لأسيرن حتىٰ تطلع الشمس**) أي : إلىٰ أن تطلع الشمس ، وظاهره : أنه لا يصح في هٰذا المثال أن تكون (حتىٰ) فيه بمعنىٰ (كي) لأن السير لا يكون سبباً لطلوع الشمس .

(**وتارة تكون**) حتىٰ (**بمعنىٰ « كي » وذٰلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها**) أي : مفضياً إلى المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزماً له ؛ وذٰلك بألا يصلح المصدر قبلها إلى الامتداد إلىٰ ما بعدها ، ولا يصلح ما بعدها دليلاً على امتداد ذٰلك الأمر الممتد وانقطاعه عنده .

نعم ؛ إن أريد بالإسلام المذكور فيما بعد الثبات عليه واستمراره في الدنيا . . يكون الدخول منتهاه ، و(حتىٰ) حينئذ للغاية .

ومثال ذٰلك : (**نحو**) قولك : (**أسلم حتىٰ تدخل الجنة**) أي : دم على الإسلام إلىٰ

وتحتملُهُما ؛ نحوُ : ﴿ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾ ، هٰذا مذهبُ الجمهورِ .

وأَثْبتَ ابنُ مالكٍ لها معنىً ثالثاً ؛ وهوَ : أن تكونَ بمعنىٰ (إلَّا أن) ، واستظهرَهُ المُصنِّفُ في قولِهِ :

لَيْسَ ٱلْعَطَاءُ مِنَ ٱلْفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّىٰ تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

دخولك الجنة ، فالأمر سبب الإسلام ، والإسلام سبب دخول الجنة . انتهىٰ « ياسين » .

(**وتحتملهما**) أي : وتحتمل (حتىٰ) معنىٰ (إلىٰ) ، ومعنىٰ (كي) في (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾)[1] فـ (حتىٰ) : حرف جر ، و(أن) والفعل : في محل جر بها متعلق بـ (قاتلوا) إما تعلق الغاية ؛ أي : إلىٰ أن تفيء ؛ **وهو الظاهر المناسب لسياق الآية** ، وإما تعلق التعليل ؛ أي : كي تفيء ، فيكون للتعليل ، و(**هٰذا**) التفصيل المذكور (**مذهب الجمهور ، وأثبت ابن مالك لها**) أي : لحتىٰ (**معنىً ثالثاً ؛ وهو**) أي : ذٰلك المعنى الثالث : (**أن تكون**) حتىٰ (**بمعنىٰ** : « **إلَّا أن** ») كذا في النسخ ، **والصواب** : حذف (أن) لأن (حتىٰ) بمعنىٰ (إلَّا) الاستثنائية استثناء منقطعاً ؛ كما ذكر ابن مالك وابن هشام الخضراوي ، و(أن) مضمرة بعدها .

وقال الدماميني : (وسواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً) ، وجعل الاستثناء في : (والله ؛ لا أفعل إلا أن تفعل) متصلاً مفرغاً بالنسبة إلى الظرف ؛ إذ المعنىٰ : لا أفعل وقتاً من الأوقات إلا وقت فعلك ، وفي البيت الآتي منقطعاً ؛ كما ستعرفه ، ولا يضر كونها جارة مع أنها بمعنىٰ (إلا) لأن عمل الجر يثبت مع إفادة الاستثناء ؛ كـ (حاشا ، وخلا) عند الجر بهما . انتهىٰ « **عليمي** » .

(**واستظهره**) أي : وعدَّ (**المصنف**) كون (حتىٰ) بمعنىٰ (إلا) الاستثنائية ظاهراً جلياً (**في قوله**) متعلق بـ (استظهر) أي : في قول المقنع الكندي : (من الكامل)

(**ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتىٰ تجود وما لديك قليل**)

---

(١) سورة الحجرات : (٩) .

معَ أنَّ احتمالَ الغايةِ مُتأتٍّ ، وكذا التَّعليلُ ، والأصحُّ : أنَّ النَّصبَ بعدَها بـ (أن) مُضمَرَةٍ . . . .

والشاهد في قوله : (حتىٰ تجود) حيث تحتمل معنىٰ (إلَّا أن) كما ذهب إليه ابن مالك ، وتحتمل معنىٰ (إلى) الغائية ، وأما كونها بمعنى التعليل . . فهو غير ظاهر هنا ، خلافاً لما ذكره الشارح حيث قال : (**مع أن احتمال الغاية متأت**) أي : ممكن ، (**وكذا التعليل**) تحتمل له .

قوله : (**ليس العطاء**) العطاء هنا : اسم مصدر بمعنى : الإعطاء ؛ وهو المراد هنا ، وقد يجيء بمعنى : العطية ، اسم (ليس) ، و(من الفضول) متعلق بـ (العطاء) ، و(**الفضول**) : جمع فضل ؛ وهو الزيادة ، **والمراد** : زيادات المال ؛ وهي ما لا يحتاج إليه منه ، و(سماحة) : خبر (ليس) ، **والسماحة** : الجود ، و(أن) والفعل : اسم تأويلاً في محل جر بـ (حتىٰ) متعلق بـ (ليس) ، **والمعنىٰ** : أن إعطاءك من زيادات مالك لا يعد سماحة إلا أن تعطىٰ في حال قلة المال ، (**والأصح : أن النصب**) أي : نصب الفعل (**بعدها**) أي : بعد حتىٰ (**بـ « أن » مضمرة**) وجوباً ؛ أي : إلا أن تعطي في حالة قلة المال ، والاستثناء علىٰ هـٰذا منقطع .

والواو في قوله : (وما لديك) للحال ، و(ما) : مبتدأ موصولة أو موصوفة ، و(لديك) : صلته أو صفته ، و(قليل) : خبر (ما) ، والجملة : حال من مفعول (تجود) المحذوف ؛ أي : حتىٰ تجود بشيء حال كونه قليلاً عندك ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول والفاعل ، أو من الفاعل .

وزعم بعضهم : أن (حتىٰ تجود) : بدل من (سماحة) في محل نصب ، أو مستثنىً منها ، ورد : بأنه خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها .

قوله : (**مع أن احتمال الغاية متأت** . . .) إلىٰ آخره هـٰذا لا ينافي استظهار

لا بها ؛ لأَنَّهُ قد ثَبَتَ جرُّها للأسماءِ ، فوجبَ نسبةُ العملِ هنا لـ (أن) لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ عواملَ الأسماءِ لا تكونُ عواملَ في الأفعالِ ؛ لأَنَّ ذٰلكَ ينفي الاختصاصَ ، . . . .

المصنف ما سبق ؛ لأنه احتمال مرجوح ، وإنما ينافي الاستظهار الاحتمال إذا كان راجحاً . انتهىٰ منه .

قوله : (**وأن النصب بعدها بـ « أن » مضمرة**) أي : خلافاً للكوفيين ؛ ذهبوا إلىٰ أن نصب الفعل بعدها بها ، لا بـ (أن) ، وإن ظهرت بعدها (أن) أي : شذوذاً . . فهي عندهم مؤكدة لـ (حتىٰ) ، **قيل** : **ويدل علىٰ صحة مذهب البصريين** : ظهور (أن) في المعطوف علىٰ مدخولها في قوله : (من البسيط)

حتىٰ يكون عزيزاً في نفوسهم ... أو أن يبين جميعاً وهو مختار

وقد يجاب عنه عند الكوفيين : بأن أصله : حتىٰ أن يكون عزيزاً ، أو حتىٰ أن يبين ، و(أن) في المعطوفات زائدة علىٰ رأيهم ، إلا أن الشاعر حذفها من الأول ، وإنها لم تكفِ ؛ أي : حتىٰ عن (أن) انتهىٰ « كردي » .

(**لا بها**) أي : لا بـ (حتىٰ) نفسها ؛ سواء كانت جارة بإضمار (إلىٰ) كما ذهب إليه الكسائي ، عكس مذهب البصريين ، أم جارة بنفسها ؛ كما ذهب إليه بعض الكوفيين ، لشبهها بـ (إلىٰ) .

وإنما قلنا : لا بها (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**قد ثبت جرها**) أي : جر حتىٰ (**للأسماء ، فوجب نسبة العمل هنا**) أي : في نواصب الأفعال (**لـ « أن »**) المصدرية المضمرة (**لما تقرر**) وثبت عندهم (**من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأن ذٰلك**) أي : لأن كون عوامل الأسماء عوامل في الأفعال (**ينفي الاختصاص**) أي : اختصاص كل نوع من أنواع العوامل بنوع من أنواع الكلام .

قوله : (**لا تكون عوامل الأفعال**) أي : من جهة واحدة ، فلا يرد : (أي رجل تضرب . . أضرب) فإن الجهة ـ أي : جهة العمل في (أي) ـ مختلفة ؛ فإنَّ جزمها

وإنَّما لَمْ تكنْ مثلَ (كي) جارَّةً وناصبةً بنفسِها ، قالَ أبو حيَّانَ : لأنَّ النَّصبَ بـ (كي) أكثرُ مِنَ الجرِّ ، ولَمْ يمكنْ تأويلُ الجرِّ ، فحُكِمَ بهِ ، و(حتَّىٰ) ثَبَتَ جرُّ الأسماءِ بها ، وأمكنَ حملُ ما انتصبَ بعدَها علىٰ ذٰلكَ بما قدَّمنا ؛ مِنَ الإضمارِ ، والاشتراكُ خلافُ الأصلِ ، ....

الفعل من جهة تضمنها معنى الشرط ، وجرها لـ (رجل) من جهة الإضافة مع اتحاد المعنىٰ ، فلا ترد اللام ؛ لأن الجازمة طلبية ، بخلاف الجارة ، وتقدم قريباً في لام الجحود : أن الكوفي لا يرىٰ كلية هـٰذه القاعدة ، (**وإنما لم تكن**) حتىٰ (**مثل « كي » جارة وناصبة بنفسها ؛ قال أبو حيان**) تقدمت ترجمته قريباً ، فلا عود ولا إعادة :

(**لأن النصب بـ « كي » أكثر من الجر**) بها ، (**ولم يمكن تأويل الجر**) فيها علىٰ إضمار الجار ، (**فحكم به**) أي : بالجر بها ، فكانت ناصبة جارة (**و« حتىٰ » ثبت جر الأسماء بها ، وأمكن حمل ما انتصب بعدها علىٰ ذٰلك**) أي : علىٰ إضمار أن (**بما قدمنا**) أي : بسبب ما قدمنا (**من**) جواز (**الإضمار**) بـ (أن) بعد (حتىٰ) .

قوله : (**والاشتراك خلاف الأصل**) كأنه جواب عن سؤال مقدر تقديره : أن الأصل عدم الإضمار ، وهلا كانت ناصبة بنفسها ، فتكون مشتركة بين الأسماء والأفعال ؟

فأجاب : بأن الاشتراك خلاف الأصل . انتهىٰ « ياسين » .

وفي « الكردي » : قوله : (**لأن النصب بـ « كي » أكثر من الجر بها**) وذٰلك لأن قولهم : (جئتك كي تكرمني) أكثر من قولهم : (جئتك كي لتكرمني) ومن قولهم : (جئتك كي أن تكرمني) ، بل ظهور (أن) بعدها نادر ، أو ضرورة ؛ كما مر ، و(كي) في الأول مصدرية ناصبة للفعل ، وفي الأخيرين تعليلية جارة ، والفعل معها منصوب بـ (أن) ، وأما (جئتك كي تكرمني) . . فمجردة من اللام ، ومن (أن) .

و :   (من الطويل)

أردت لكيما أن تطير بقربتي ....

. . . .

مقرون بهما ؛ فذٰلك محتمل للناصبة والجارة ؛ كما مر ، فقد تبين وجه أكثرية النصب بـ (كي) .

قوله : (**ولا يمكن تأويل الجر**) في (كي) حتىٰ نحمله على الأكثر ؛ وذٰلك بأن نجعلها في المثالين الأخيرين المذكورين مصدرية ؛ لامتناع ذٰلك ، لما ذكره الشارح .

قوله : (**فحكم به**) أي : بالجر لـ (كي) فإذا امتنع فيها حمل الأقل على الأكثر . . فامتناع العكس بالأولىٰ ؛ لأنه خلاف العادة ، فثبت الحكم بالنصب والجر لـ (كي) نفسها .

قوله : (« **وحتىٰ** » **ثبت جر الأسماء بها**) كما في : ﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[1] ، ولا التفات إلىٰ قول من قال : (إن الجر بعدها بـ « إلىٰ » محذوفة ، وإن التقدير : حتىٰ تنتهي إلىٰ مطلع الفجر) لأن حذف الجار وإبقاء عمله ؛ كما في قوله : (من الطويل)

. . . . أشارت كليب . . . .

أي : (إلىٰ كليب) في غاية الندور ، فكيف يحكم باطراده بعد (حتىٰ) ؟!

قوله : (**وأمكن حمل ما انتصب بعدها**) أي : أمكن أن تحمل حال انتصاب الفعل بعدها ؛ كما في : ﴿ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴾[2] علىٰ حال الجر بها ، فنجعلها في الحالين جارة ؛ وذٰلك بما قررناه : من إضمار (أن) بعدها ، وجعل (أن) وصلتها في موضع الجر بـ (حتىٰ) ، فالتقدير في الآية : حتىٰ رجوع موسىٰ إلينا ؛ أي : إلىٰ رجوعه .

قوله : (**والاشتراك**) أي : اشتراك عاملين في العمل ؛ بأن يعمل كل منهما نظير ما يعمله الآخر .

---

(١) سورة القدر : (٥) .

(٢) سورة طه : (٩١) .

ولأنَّها بمعنىً واحدٍ في الفعلِ والاسمِ ، بخلافِ (كي) فإنَّها سُبِكَتْ في الفعلِ وخلَّصتْهُ للاستقبالِ .

ولا يُنصَبُ المُضارِعُ بـ (أن) بعدَها إلَّا (إذا كانَ مُستقبَلاً) بالنَّظرِ إلىٰ ما قبلَها ،

قوله : (**ولأنها**) أي : ولأن (حتىٰ) في الحالين (**بمعنىً واحد**) أي : (**في**) حال دخولها على (**الفعل** ، **و**) في حال دخولها على (**الاسم**) بمعنىً واحد ؛ يعني : تكون في الحالين بمعنىٰ (إلى) الجارة . انتهىٰ من « الكردي » .

قوله : (**بمعنىً واحد**) تعليل ثانٍ يستفاد منه الفرق ، **وحاصله** : أنه لم يمكن أن تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم ؛ لأن معناها مع الأسماء غير معناها مع الأفعال ، فلم يلزم : أن عوامل الأسماء تكون عوامل الأفعال . انتهىٰ « عليمي » .

(**بخلاف « كي » فإنها**) أي : فإن كي (**سبكت في الفعل**) وأولت لفظه إلى المصدر (**وخلصته**) أي : خلصت معناه من احتمال الحال وجعلته (**للاستقبال**) أي : خاصاً بالاستقبال بعدما كان محتملاً لهما ، (**ولا ينصب المضارع بـ « أن » بعدها**) أي : بعد حتىٰ (**إلا إذا كان**) المضارع (**مستقبلاً بالنظر إلىٰ ما قبلها**) أي : إلىٰ ما قبل (حتىٰ) لأن نصبه بإضمار (أن) وهي تخلص الفعل للاستقبال . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**إلا أن كان مستقبلاً**) كلمة (إلا) من كلام الشارح ، فصارت (أن) بعدها مفتوحة الهمزة مصدرية بعد أن كانت في كلام الماتن مكسورة شرطية ، ومثل هٰذا التغيير سائغ للشراح .

وإنما قلنا : (صارت « أن » بعدها مفتوحة الهمزة) لأن المستثنىٰ لا بد أن يكون مفرداً ، وجملة الشرط لا تقبل الإفراد ، والاستثناء فيه مفرغ من أعم معاميل العامل ، والتقدير : لا ينصب المضارع بـ (أن) بعدها علىٰ حال من الأحوال أو وقت من الأوقات إلا حال كونه أو وقت كونه مستقبلاً .

. . . .

فالمستثنىٰ فيه : إما حال ، أو ظرف ، وعلىٰ كل : يجب فتح (أن) لما ذكرنا ، مع (أن) الحالية تنافي (إن) الشرطية ؛ لأنها أداة استقبال ، ولذا خطَّؤوا من قال : (أن سيهديني) في قوله : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾[1] . . حال .

ومن هـٰذا الباب جميع ما ورد في القرآن ؛ سواء تلا (أن) ماض أو مضارع ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ ﴾[3] ، قال أبو حيان : (ولم يكن أصلها « إن » الشرطية ، فتحت لدخول « إلا » عليها ، خلافاً للفراء) انتهىٰ .

وهـٰذا من أبي حيان تصريح بأن فتح (أن) بعد (إلا) مما لا خلاف فيه ، إنما الخلاف فيها : هل كانت في الأصل (إن) الشرطية ثم فتحت ، أم لا ؟

فالقول بجواز الكسر فيها وهم ؛ كما وقع للدماميني فيما يشعر فيه كلامه حيث قال في « شرح التسهيل » في كلام ابن مالك في (باب القسم) : (لا يتقدم علىٰ جواب قسم معموله ، إلا إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً) : (وأما لفظه . . لا يخفىٰ أن هـٰذا الاستثناء الواقع في كلام المصنف مفرغ ، وأن الجملة الواقعة بعد « إلا » حال مع أنها مصدرة بأداة استقبال ، **فتأمله** .

هـٰذا إن كانت الرواية بكسر الهمزة من « إن » ، وإلا . . فيجوز أن يكون بفتح الهمزة ، والتفريغ حينئذ في الظرف ؛ أي : إلا وقت كونه ظرفاً ، وهو واضح) انتهىٰ .

ومما يقطع النزاع ، ويعيّن وجوب فتحها في ذٰلك : أنها لم تجئ بعد (إلا) داخلة على المضارع إلا وهمزته مفتوحة ؛ نحو : ﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ ﴾ ،

---

(١) سورة الصافات : (٩٩) .

(٢) سورة التوبة : (٧٤) .

(٣) سورة البروج : (٨) .

سواءٌ كانَ مُستقبَلاً أيضاً بالنَّظرِ إلىٰ زمانِ التَّكلُّمِ (نحوُ) : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ (حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾) ، أم لا ؛ نحوُ : ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ بالنَّصبِ في غيرِ قراءةِ نافعٍ ؛

﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً ﴾[1] ، ﴿ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ﴾[2] ، ﴿ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً ﴾[3] ، فإذا امتنع نحو : (إلا إن يكن) مثلاً . . امتنع (إلا إن كان) بالكسر علىٰ أنها لم تجئ مع الماضي في موقع من مواقعها في القرآن إلا مفتوحة ؛ نحو : ﴿ وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ ﴾[4] ، ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا ﴾[5] ، ﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾[6] . . . إلىٰ غير ذٰلك ، **فاعرفه** . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**سواء كان مستقبلاً أيضاً بالنظر إلىٰ زمان التكلم**) إلا أنه حينئذ يجب النصب ؛ كما سيأتي ، وليس المراد بزمن التكلم هنا : زمن القص علينا ، بل هو زمن التكلم المحكي عنهم . انتهىٰ « ياسين » .

(**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[7] ، **أم لا**) يكون مستقبلاً بالنظر إلىٰ زمان التكلم ، **والمراد به هنا** : زمان قص الله ذٰلك علينا . انتهىٰ « عليمي » .

إلا أنه يجوز الرفع والنصب هنا ؛ كما سيأتي (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾)[8] حالة كونه مقروءاً (**بالنصب**) أي : بنصب يقول (**في غير قراءة نافع**) من الجمهور ، وأما نافع . . فقرأه بالرفع .

---

(١) سورة البقرة : (٢٨٢) .

(٢) سورة البقرة : (٢٦٧) .

(٣) سورة الأنعام : (١٤٥) .

(٤) سورة التوبة : (٧٤) .

(٥) سورة الأعراف : (١٢٦) .

(٦) سورة الإسراء : (٥٩) .

(٧) سورة طه : (٩١) .

(٨) سورة البقرة : (٢١٤) .

فإنَّ قولَ الرَّسولِ وإن كانَ ماضياً بالنَّظرِ إلىٰ زمانِ التَّكلُّمِ . . مُستقبَلٌ بالنَّظرِ إلىٰ زلزالِهِم ، وقد تظهرُ (أن) معَ المعطوفِ علىٰ منصوبِها ؛ . . . .

قال في « التوضيح » : (لأنه مؤول بالحال ؛ أي : بحالة قول الرسول والذين آمنوا معه ذٰلك ؛ أي : يقولون حينئذ) انتهىٰ .

(**فإن قول الرسول**) أي : رسولهم (**وإن كان ماضياً بالنظر إلىٰ زمان التكلم**) أي : زمان قص ذٰلك علينا معاشرَ الأمة . . (**مستقبل بالنظر إلىٰ زلزالهم**) الماضي الذي أخبر الله عنه علينا الآن معاشرَ الأمة المحمدية .

ومعنىٰ (**زلزلوا**) أي : أزعجوا ، و(**زلزالاً شديداً**) أي : إزعاجاً شديداً مشبهاً بزلزلة الأرض ؛ لما أصابهم من الأهوال . انتهىٰ « ياسين » .

قال في « التصريح » : (وللحال المؤول تفسير آخر ؛ وهو : أن يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعاً في هٰذا الزمان الحاضر ، فعبر بالمضارع المرفوع .

وفائدة **تأويل الحال** : تصوير تلك الحال العجيبة ، واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ؛ ليتعجب منها) انتهىٰ .

ومن **ذٰلك** : قوله تعالىٰ لهم : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ ﴾ [1] ، فعلم أن حكاية الحال الماضية إنما تكون في أمر له شأن .

وإنما وجب رفع الفعل بعد (حتىٰ) عند إرادة الحال حقيقة ؛ كما في نحو : (مرض زيد حتىٰ لا يرجونه) أي : الآن ، أو مجازاً ؛ كما في قراءة نافع : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ ﴾ [2] ؛ لأن نصبه يؤدي إلىٰ تقدير (أن) وهي للاستقبال ، والحال ينافي الاستقبال . انتهىٰ من « الكردي » .

(**وقد تظهر « أن »**) المصدرية (**مع**) الفعل (**المعطوف علىٰ منصوبها**) أي : علىٰ

---

(١) سورة البقرة : (٩١) .

(٢) سورة البقرة : (٢١٤) .

كقولِهِ :

حَتَّىٰ يَكُونَ عَزِيزاً مِنْ نُفُوسِهِمُ ... أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهْوَ مُخْتَارُ

قالَ أبو حيَّانَ : وفي هٰذا دليلٌ علىٰ دعوى البصريّينَ ؛ مِنْ أنَّ (أن) مُضمَرةٌ بعدَ (حتَّىٰ) ، ولذٰلكَ ظهرَتْ في المعطوفِ ؛ لأنَّ الثَّواني تحتملُ ما لا يحتملُهُ الأوائلُ .

منصوب حتىٰ (كقوله) أي : كقول يزيد بن حمار السكوني ؛ وهو قوله : (من البسيط)

(حتىٰ يكون عزيزاً من نفوسهم ... أو أن يبين جميعاً وهو مختار)

والبيت مذكور في « ديوان المرزوقي » ، و« معجم الشعراء » ، وفي « مغني اللبيب » ، و« همع الهوامع » .

والشاهد فيه : قوله : (أو أن يبين) حيث عطف الفعل المنصوب بـ (أن) الظاهرة على الفعل المنصوب بعد (حتىٰ) وهو (يكون) .

وقبل هٰذا البيت قوله :

ومن تكرمهم في المَحْلِ أنهم ... لا يعلم الجار منهم أنه جار

وقوله : (**حتىٰ**) متعلق بالمعنى الذي دل عليه قوله : (لا يعلم الجار منهم أنه جار) أي : يعاملونه هٰذه المعاملة إلىٰ أن يكون عزيزاً بمثابة واحد من أنفسهم ، أو يختار مفارقتهم .

وقوله : (**أن يبين جميعاً**) أي : يفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختاراً لذٰلك غير مضطر . انتهىٰ « عليمي » .

(**قال أبو حيان**) في بعض كتبه : (**وفي هٰذا**) البيت (**دليل علىٰ دعوى البصريين**) أي : علىٰ مذهبهم (**من أنَّ « أن »**) المصدرية (**مضمرة بعد « حتىٰ » ولذٰلك**) أي : ولأجل كونها مضمرة بعد حتىٰ (**ظهرت**) أن المصدرية (**في**) الفعل (**المعطوف**) علىٰ منصوب حتىٰ (**لأن الثواني**) والتوابع (**تحتمل**) ويغتفر فيها (**ما لا يحتمله الأوائل**) أي : ما لا يغتفر في الأوائل والمتبوعات .

والتَّقييدُ بـ (الجارَّةِ) مُخرِجٌ للعاطفةِ ؛ وهيَ : الَّتي تعطفُ بعضاً علىٰ كلٍّ ؛ كما سيأتي ، والابتدائيَّةِ ؛ وهيَ : الدَّاخلةُ علىٰ جملةٍ مضمونُها غايةٌ لشيءٍ قبلَها ؛ كقولِهِ :

فَمَا زَالَتِ ٱلْقَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا　　بِدِجْلَةَ حَتَّىٰ مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

قوله : (**وفي هٰذا دليل** . . .) إلىٰ آخره ، وقد أشرنا إلى الجواب عن ذٰلك عند الكوفيين ؛ أي : عندما ذكرنا هٰذا البيت في الشرح بقولنا هناك : (وقد يجاب عنه عند الكوفيين : بأن أصله : حتىٰ أن يكون عزيزاً . . .) إلىٰ آخره .

قوله : (**لأن الثواني** . . .) إلىٰ آخره علة لقوله : (ولذٰلك ظهرت) ، ومن ذٰلك : قولهم (رب شاة وسخلتها) ، فإنه جائز مع امتناع : (رب سخلتها) لأن مجرور (رب) لا يكون إلا نكرة .

(**والتقييد**) أي : تقييد المصنف حتىٰ (**بالجارة**) فيما سبق (**مخرج للعاطفة**) أي : بـ (حتى) العاطفة (**وهي**) أي : حتى العاطفة : هي (**التي تعطف بعضاً علىٰ كل ؛ كما سيأتي**) مثالها في (باب العطف) نحو : (أكلت السمكة حتىٰ رأسها) بالنصب .

(و) مخرج أيضاً لحتى (**الابتدائية ؛ وهي**) أي : الابتدائية : هي (**الداخلة علىٰ جملة مضمونها**) أي : معناها (**غاية**) أي : آخر (**لشيء**) مذكور (**قبلها**) أي : الداخلة علىٰ جملة اسمية كانت أو فعلية مضارعية ؛ كما مثل لهما الشارح ، أو ماضوية ؛ نحو : ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾ [1] .

مثال الداخلة علىٰ جملة اسمية : (**كقوله**) أي : كقول جرير في « ديوانه » :　　(من الطويل)

(فما زالت القتلىٰ تمج دماءها　　بدجلة حتىٰ ماء دجلة أشكل)

والأشكل : الذي فيه بياض وحمرة مختلطان ، ويقال : مج الماء ونحوه يمجه :

---

(1) سورة الأعراف : (٩٥) .

وقولِهِم : (شربَتِ الإبلُ حتَّىٰ يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنَهُ) ، ولا يكونُ الفعلُ الَّذي بعدَها إلَّا حالاً أو مُؤوَّلاً بهِ ، . . . .

إذا لفظه ، **والشاهد فيه** : (حتىٰ ماء دجلة) حيث جاءت فيه (حتى) ابتدائية ، وما بعدها (ماء) وهو مبتدأ ، و(أشكل) خبره .

والمراد بـ (حتى) الابتدائية : هي التي تبتدأ الجمل ؛ أي : تستأنف بعدها ، لا التي يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها ؛ لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها مضارع ؛ كما يعلم من كلام الشارح ، ولكون ما بعدها جملة لفظاً ومعنىً امتنع كونها حرف جر ؛ لأنه لا يدخل إلا على المفردات أو ما في تأويلها ؛ خلافاً للزجاج وابن درستويه حيث زعما أنها جارة ، وأن الجملة في محل جر بها .

ومما يبطل ما زعماه : أنهم إذا أوقعوا (إن) بعدها . . كسروا همزتها . انتهىٰ « عليمي » .

(و) كـ (قولهم : شربت الإبل) كلها الماء (حتىٰ يجيء البعير) وفحلها حالة كونه (يجر بطنه) على الأرض ، كناية عن كبر بطنه .

وقوله : (**شربت الإبل**) مثال لوقوع الجملة المضارعية بعدها ، (ولا يكون الفعل الذي) يذكر (بعدها) أي : بعد (حتى) الابتدائية (إلا حالاً) أي : إلا فعلاً دالاً على الزمن الحال ؛ وهو الزمن الذي بين الماضي والمستقبل ، (أو) إلا فعلاً ماضياً (مؤولاً به) أي : بالحال .

قال ابن هشام الخضراوي : (وعلامة كونه حالاً أو مؤولاً به : صلاحية جعل الفاء في موضع « حتى ») انتهىٰ « كردي » .

ترجمة ابن هشام الخضراوي

اسمه : محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، العلامة النحوي ، أبو عبد الله

بخلافِ الجارَّةِ ، فإنَّهُ يتعيَّنُ أن يكونَ مُستقبَلاً ؛ كما تقدَّمَ .

وقد عُلِمَ مِنْ كلامِهِ : أنَّ الاستقبالَ . . . .

الأنصاري الخزرجي الأندلسي الخضراوي ، من أهل الجزيرة الخضراء ، كان رأساً في العربية عاكفاً على التعليم ، أخذها من ابن خروف والشلوبين ، له تصانيف ، ولد سنة خمس وسبعين وخمس مئة (٥٧٥ هـ) ، مات بتونس ليلة الأحد ، رابع عشر جمادى الآخرة ، سنة ست وأربعين وست مئة (٦٤٦ هـ) انتهىٰ « بغية الوعاة » .

❁ ❁ ❁

قال المصنف ابن هشام الأنصاري : (إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً ، وتارة يكون تقديراً ، فالأول ؛ كقولك : « سرت حتىٰ أدخلها » إذا قلت ذٰلك وأنت في حالة الدخول ، والثاني ؛ كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولٰكنك أردت حكاية الحال) ، (**بخلاف الجارة ، فإنه**) أي : فإن الشأن والحال (**يتعين**) ويشترط (**أن يكون**) الفعل الذي بعدها (**مستقبلاً ؛ كما تقدم**) في كلام المصنف بقوله : ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [(١)] ؛ أي : يتعين كون الفعل مستقبلاً كما ذكرنا آنفاً ؛ من أن النصب بعدها بإضمار (أن) ، وهي تخلص الفعل للاستقبال ، لٰكن حيث كان الأمر كذٰلك . . فهلا شرطوا أن يكون مستقبلاً في كل ما ينصب بعده بإضمار (أن) ؟ وما سبب الخصوصية لـ (حتى) الجارة ؟ **فليتأمل** . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : يشترط أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ؛ أي : بأحد معنييه السابق الحقيقي والمجازي ؛ وذٰلك لأنها لا تكون جارة إلا ويقدر بعدها (أن) المصدرية ، و(أن) المصدرية من أدوات الاستقبال .

(**وقد علم من كلامه**) أي : من من كلام المصنف فيما سبق آنفاً : (**أن الاستقبال**

---

(١) سورة طه : (٩١) .

شرطٌ في وجوبِ النَّصبِ ؛ فإنِ انتفىٰ . . وجبَ الرَّفعُ ، لـٰكنْ يجبُ معَ ذٰلكَ : أن يكونَ الفعلُ بعدَها مُسبَّباً عمَّا قبلَها ، فضلةً ؛ . . . .

شرط في وجوب النصب) بها حيث قال : (ولا ينصب المضارع بعدها ، إلا إن كان مستقبلاً . . .) إلىٰ آخره .

قوله : (**شرط في صحة النصب**) **المراد بالصحة هنا** : ما هو شامل للوجوب ؛ وهو إذا كان الاستقبال حقيقياً ، والجواز ؛ وهو فيما إذا كان الاستقبال مجازياً .

وفي بعض النسخ : (شرط في وجوب النصب) وهو غلط من النساخ ، والصواب ما قلناه . انتهىٰ « كردي » .

(**فإن انتفى**) الاستقبال بمعنييه جميعاً . . (**وجب الرفع**) أي : رفع المضارع الذي وقع بعده .

قال العليمي : (**ظاهر كلام المصنف بل صريحه** : أن الفعل الحالي لا يكون إلا مرفوعاً ، وأنه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتىٰ ينتصب ، ويوافقه كلام الدماميني حيث قال : وتلخيص مسألة « حتىٰ » بأسهل طريق : أن يقال : إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه . . جاز فيه الرفع والنصب ؛ نحو : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾[1] ، وإلا ؛ فإن كان حاضراً . . فالرفع ، أو مستقبلاً . . فالنصب . انتهىٰ .

يعني : بالنسبة إلىٰ زمن التكلم ؛ فإنه هو الذي يجب نصبه كما صرح به في « المغني » ، وأما إن كان استقباله بالنظر إلىٰ ما قبلها . . فالوجهان) انتهىٰ من « عليمي » .

(**لـٰكن يجب مع ذٰلك**) أي : مع كون الفعل مستقبلاً (**أن يكون الفعل بعدها مُسبَّباً عما قبلها**) أي : عما قبل (حتىٰ) حالة كون ما بعدها (**فضلة**) لا عمدة لا يستغني ما قبلها عنه .

---

(١) سورة البقرة : (٢١٤) .

نحوُ : (مرضَ زيدٌ حتَّىٰ لا يرجونَهُ) .

مثال كون ما بعدها فضلة : (**نحو**) قولهم : (**مرض زيد حتىٰ**) إنهم ؛ أي : إن أقاربه (**لا يرجونه**) أي : لا يرجون شفاءه ؛ لشدة مرضه .

فقوله : (**لا يرجونه**) حال ؛ لأنه في قوة قولك : فهو الآن لا يرجون شفاءه ، ومسبب عما قبلها ؛ لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة ؛ لأن الكلام تمَّ قبله بالجملة الفعلية .

ويحتمل أنه مثال للحال التأويلي ؛ علىٰ معنىٰ : أنه بحيث لم يرجوه في الماضي ، والتعبير بالمضارع ؛ كأنك قلت : (حتىٰ قلنا : لا يرجونه) انتهىٰ منه .

وقوله : (**لـٰكن يجب مع ذٰلك أن يكون الفعل بعدها مسبباً عما قبلها فضلة**) لأنه لما بطل الإيصال اللفظي بينهما لمانع . . وجب الاتصال المعنوي ؛ جبراً لما فات ، ولتتحقق الغاية التي هي مدلولها ؛ نحو : (أيهم سار حتىٰ يدخلها) لأن الاستفهام عن السائر ، لا عن السير ؛ فإنه محقق .

وأما : (قلما سرت حتىٰ أدخلها) فإن أردت نفي السير ؛ وهو الأغلب في كلامهم . . وجب النصب ، وإن أردت الحكم بوقوع سير قليل . . جاز الرفع علىٰ ضعف ، فراجع « الرضي » .

ولو لم يكن الفعل مسبباً عما قبلها ؛ نحو : (لأسيرن حتىٰ تطلع الشمس) ، و(ما سرت إلى البلد حتىٰ أدخلها) ، و(هل سرت حتىٰ تدخلها ؟) . . وجب النصب ؛ إذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير في الأول ، ودخول البلد لا يتسبب عن عدم السير في الثاني ، وأما الثالث . . فلأن السير لم يتحقق وجوده ، فلو رفع . . لزم أن يكون مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه ، وما قبلها سبباً له ، وذٰلك لا يصلح ؛ لأن ما قبلها غير سبب ، فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب ، أو الشك فيه . انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**فضلة**) بفتح الفاء ؛ بأن يكون الكلام تاماً بدونه مفيداً .

(و) الموضعُ الثَّالثُ ممَّا يجبُ فيهِ إضمارُ (أن) أشارَ إليهِ بقولِهِ : (بعدَ « أوِ ») العاطفةِ الصَّالحِ في موضِعها (إلىٰ) أو (إلَّا) ، . . . .

قوله : (**مرض زيد حتىٰ لا يرجونه**) مثال لما اجتمع فيه انتفاء الاستقبال ، **فإن المراد** : إنهم لا يرجونه الآن ، وكون الفعل بعدها مسبباً عما قبلها ؛ لانعدام رجائهم له ؛ لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وكونه فضلة ؛ وذٰلك لأن مرض زيد كلام تام مفيد .

فقوله : (**حتىٰ إنهم لا يرجونه**) فضلة بالنسبة إلىٰ أصل الكلام ، فمتى انتفت السببية أو الفضلية . . وجب النصب ؛ نحو : (لأسيرن حتىٰ تطلع الشمس) إذ السير ليس سبباً لطلوع الشمس ، ونحو : (سيري حتىٰ أدخلها) ، فـ (سيري) : مبتدأ ، و(حتىٰ أدخلها) بالنصب : خبره ، ولو رفع . . لصار المبتدأ بلا خبر .

(**والموضع الثالث مما يجب فيه إضمار « أن » أشار إليه**) المصنف (**بقوله**) : وتضمر (أن) وجوباً (**بعد** « أو » **العاطفة الصالح في موضعها** « إلىٰ » أو « إلا ») هٰذه العبارة أجود من قول بعضهم : (التي بمعنىٰ « إلىٰ » أو « إلا ») كما وقع في بعض نسخ المتن ؛ لأنه يوهم أن (أو) ترادف الحرفين ، وليس كذٰلك ، بل هي العاطفة ، **وأحسن منه** : قول « الخلاصة » : (من الرجز)

. . . . إذا يصلح في موضعها « حتىٰ » أو « إلا » . . . . . .

لأن لـ (حتىٰ) معنيين كلاهما يصح هنا : الأول : الغاية ؛ مثل : (إلىٰ) ، والثاني : التعليل ؛ مثل : (كي) ، فشمل كلامه نحو : (لأرضين الله أو يغفر لي) ، ولا يناسب هنا معنىٰ (إلىٰ) ولا معنىٰ (إلا) لأنه يوهم انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران ، فيتعين التعليل ، وتتعين الغاية في : (لأنتظرنه أو يجيء) ، والاستثناء في : (لأقتلن الكافر أو يسلم) ، ويصلح للتقديرات الثلاث : (لألزمنك أو تقضيني حقي) .

وخرج بقوله : (الصالح . . .) إلىٰ آخره : التي لا يصلح في موضعها واحدة منهما ، فإن الفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة جوازاً ؛ كما تقدم في (مبحث الحروف

فالأوَّلُ : (نحوُ) قولِكَ : (لألزمنَّكَ أو تقضيَني حقِّي) أي : إلىٰ أن تقضيَني حقِّي ، وكقولِكَ :

لَأَسْتَسْهِلَنَّ ٱلصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ ٱلْمُنَىٰ ‏ فَمَا ٱنْقَادَتِ ٱلْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

(و) الثَّاني : (نحوُ) قولِهِ :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ‏ (كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا)

أي : إلَّا أن تستقيمَ ، والفعلُ في هٰذهِ الأمثلةِ ونحوِها مؤوَّلٌ بمَصدَرٍ . . . .

الأربعة العاطفة على اسم خالص) ، لٰكن يرد عليه الصالح في موضعها (كي) كما قد عرفت في مبحث (كي) .

(فـ) مثال المعنى (الأول) من المعنيين اللذين ذكرناهما لـ (أو) : (نحو قولك : « لألزمنك أو تقضيني حقي » أي : إلىٰ أن تقضيني حقي) وديني .

(وكقولك) الأولىٰ أن يقال : (وكقوله) بضمير الغائب ؛ كما في بعض النسخ ؛ أي : وكقول الشاعر : (من الطويل)

(لأستسهلن الصعب أو أدرك المنىٰ ‏ فما انقادت الآمال إلا لصابر)

البيت مجهول القائل ، والشاهد فيه : (أو أدرك المنىٰ) حيث نصب المضارع بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد (أو) العاطفة التي وقعت موقع (إلىٰ) .

(و) مثال المعنى (الثاني) من المعنيين المذكورين لـ (أو) : (نحو قوله) أي : قول الشاعر : (من الوافر)

(وكنت إذا غمزت قناة قوم ‏ كسرت كعوبها أو تستقيما)

البيت لزياد الأعجم في « ديوانه » ، والشاهد فيه : (أو تستقيما) حيث نصب المضارع بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد (أو) العاطفة التي وقعت موقع إلا (أي : إلا أن تستقيم ، والفعل في هٰذه الأمثلة) الثلاثة (ونحوها) كقولك في مثال الغاية : (لأنتظرنه أو يجيء) ، وفي مثال الاستثناء : لأقتلن الكافر أو يسلم (مؤول بمصدر

معطوفٍ علىٰ مَصدَرٍ مُنسبِكٍ مِنَ الفعلِ المُتقدِّمِ ؛ أي : لَيكونَنَّ لزومٌ منِّي أو قضاءٌ منكَ ، وليكونَنَّ كسرٌ منِّي لكُعُوبِها ، أوِ استقامةٌ منها .

(و) أشارَ إلى الرَّابعِ والخامسِ بقولِهِ : (بعدَ فاءِ السَّببيَّةِ) . . . .

معطوف علىٰ مصدر منسبك) من غير سابك لإصلاح المعنىٰ (**من الفعل المتقدم**) أي : المذكور من قبل (أو) العاطفة .

وليس المراد بالفعل المتقدم : الفعل الاصطلاحي ، **بل المراد به** : ما يشمل الجار والمجرور مما يؤول منه المصدر . انتهىٰ « ياسين » .

والتقدير في المثال الأول : (**أي : ليكونن لزوم مني ، أو قضاء منك**) لديني .

وفي المثال الثاني : ليكونن مني استسهال الأمور الصعبة ، أو إدراك المنىٰ .

وفي المثال الثالث : (**وليكونن كسر مني لكعوبها ، أو استقامة منها**) .

وفي « الكردي » : (**وليكونن كسر مني**) كان الأولىٰ أن يقول هنا : (يكون) بدل (ليكونن) ، بل هو الصواب ؛ لأنه تقدير لقوله : (كسرت . . .) إلىٰ آخره ؛ وهو خبر لـ (كان) في قوله : (وكنت إذا غمزت) ، وخبر (كان) لا يقع جواباً لقسم .

فائدة

والفرق بين (أو) التي بمعنىٰ (إلىٰ) بالتخفيف ، والتي بمعنىٰ (إلا) بالتشديد : أن الأُولىٰ : ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً ، والثانية : ينقضي ما قبلها دفعة واحدة . انتهىٰ من « الفتوحات القيومية على الآجرومية » .

❊ ❊ ❊

(**وأشار**) المصنف (**إلى الرابع**) أي : إلىٰ رابع الحروف الخمسة التي تضمر (**أن**) بعدها وجوباً (**و**) إلى (**الخامس**) أي : إلى الخامس منها (**بقوله**) : وتضمر (**أن**) المصدرية وجوباً (**بعد فاء السببية**) من إضافة الدال إلى المدلول ، ومن

وهيَ : الَّتي قُصِدَ بها الجزاءُ (أو واوِ المعيَّةِ) وهيَ : المُفيدَةُ معنىٰ (معَ) حالَ كونِهِما (مسبوقَينِ بنفيٍ محضٍ) أي : خالصٍ مِنْ معنى الإثباتِ ، فخرجَ : نحوُ قولِهِ : (ألمْ تأتنا فنكرمُكَ ، وما تزالُ تأتينا فتحدثُنا ، وما تأتينا إلَّا فتحدثُنا) ، . . . .

إضافة الموصوف إلى الصفة ، (وهي) الفاء (**التي قصد بها**) السببية ؛ أي : التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها ؛ لأن العدول عن العطف إلى النصب للتنصيص على السببية ، حتىٰ يدل تغيير اللفظ علىٰ تغيير المعنىٰ ، فإذا لم تقصد السببية . . لا يحتاج إلى الدلالة عليها . انتهىٰ « ياسين » ، أو التي قصد بها (**الجزاء**) أي : كون ما بعدها جزاء لما قبلها ، وأشار إلى الخامس بقوله : (**أو**) تضمر (أن) المصدرية وجوباً بعد (**واو المعية** ؛ **وهي**) الواو (**المفيدة معنىٰ** « **مع** ») أي : التي قصد بها مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد (**حال كونهما**) أي : كون كل من الفاء والواو (**مسبوقين بنفي محض** ؛ **أي** : **خالص من معنى الإثبات**) .

(**فخرج**) بقيد (محض) : (**نحو قوله** : **ألم تأتنا فنكرمك ؟!**) برفع ما بعد الفاء وكذا ما بعده مما كان الاستفهام فيه للتقرير ؛ **إذ المعنىٰ** : أن الإتيان منك والإكرام منا واقعان ، فلا نفي فيه ، وكذا قوله : (**وما تزال تأتينا فتحدثنا**) بالرفع مما كان النفي فيه متلو نفي آخر ؛ **إذ المعنىٰ** : ما زال إتيانك إيانا فتحديثك إيانا ، ومثله : النفي المنتقض بـ (إلا) نحو : (**وما تأتينا إلا فتحدثنا**) بالرفع أيضاً ؛ **إذ المعنىٰ** : لم يكن إتيانك إيانا إلا فتحديثك إيانا . انتهىٰ « كردي » بزيادة .

قوله : (**فخرج نحو** : **ألم تأتنا فنكرمك** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : من كل نفي دخل عليه أداة استفهام وأريد به التقرير ، لا الاستفهام الحقيقي ؛ فإن الاستفهام التقريري لا يجاب ؛ ولهـٰذا لم ينصب جوابه في قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[1] ، وهـٰذا ما في « التوضيح » ، لـٰكن صرح بعضهم

---

(١) سورة الحج : (٦٣) .

في هٰذا جواز النصب ، بل والجزم أيضاً ، ويوافقه : أنهم ـ أي : أن النحاة ـ استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله : (من الوافر)

ألـم أكُ جـاركـم ويـكـون بـيـنـي وبـيـنـكـم الـمـودة والإخـاء ؟!

بنصب (يكون) ، ولا شك أن المراد بالاستفهام فيه : التقريري ، ومثله : قوله تعالىٰ : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾[1] .

ووجهه : أن هٰذا الاستفهام له لفظ وهو غير الإيجاب ، ومعنىً وهو الإيجاب ، فيجوز أن يراعىٰ لفظه فينصب ، وأن يراعىٰ معناه فلا ينصب .

قوله : (**وما تزال تأتينا فتحدثنا**) فإنه من الإيجاب ، وكذا ما يجري مجراه في الاستعمال ؛ نحو : (قلما تلقاني فأكرمك) .

قوله : (**وما تأتينا إلا فتحدثنا**) مما انتقض النفي فيه بـ (إلا) قبل الفعل ، بخلاف المنتقض بـ (إلا) بعده ؛ نحو : (ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار) كما سيأتي في كلام الشارح ، فيجوز فيه : الرفع والنصب ، خلافاً لابن مالك وولده ؛ حيث أوجبا الرفع .

قوله : (**أو طلب بالفعل**) بالجر معطوف علىٰ قوله : (بنفي محض) أي : حالة كون كل من الفاء أو الواو مسبوقين بطلب الفعل ، سواء كان وحده ؛ نحو : (ائتني . . فأكرمك) ، أو مع أداة : ليأتني زيد . . فأكرمه ، (**لا**) بـ (**غير**) الفعل ، وفيه : أن الاستفهام الذي هو نوع من أنواع الطلب : منه ما يكون بالحرف ؛ نحو : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ . . . ﴾ الآية[2] ، وبالاسم ؛ نحو : (متىٰ يأتينا زيد . . فأحسن إليه) و(أين زيد . . فنزوره) ولذٰلك ترك المصنف تقييد الطلب بصيغة الفعل في بعض كتبه ؛ كـ « التوضيح » و« الجامع » انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة الحج : (٤٦) .

(٢) سورة الأعراف : (٥٣) .

لأصالتِهِ في ذٰلكَ ، فخرجَ : الطَّلبُ بلفظِ الخبرِ ؛ نحوُ : (حسبُكَ فينامُ النَّاسُ) ، وبالمَصدَرِ ؛ نحوُ : (سقياً فيرويكَ) ، . . . .

وقال العليمي : (قوله : « أو طلب بالفعل » لا يخفىٰ أنه ليس المراد بالطلب بالفعل : الطلب بصيغة الفعل ؛ لأن بعض أنواع الطلب ليس بصيغته) كما ذكره الكردي آنفاً .

قوله : (**لا غير**) أي : لا الطلب بغير الفعل داخلاً في الطلب المذكور هنا كما يوهمه كلامه ، وإنما قيدته بالفعل (**لأصالته**) أي : لأصالة الفعل (**في ذٰلك**) أي : في الدلالة على الطلب ؛ فإنهم وضعوا له فعل الأمر .

(**فخرج**) بقولنا : (أو طلب بالفعل لا غير) : (**الطلب بلفظ الخبر**) وكذا إذا كان فعل الأمر مقدراً ؛ نحو قولهم : (الأسد الأسد فتنجو من شره) لأنه منصوب على التحذير بفعل أمر محذوف وجوباً تقديره : احذر الأسد ، ومثال ذٰلك ؛ أي : مثال الطلب الحاصل بصيغة الخبر : (**نحو : حسبك**) الحديث (**فينام الناس**) .

قال العليمي : (الجمهور علىٰ أن ضمة « حسب » ضمة إعراب ، وأنه مبتدأ خبره محذوف ؛ أي : حسبك السكوت ، وذٰلك الخبر لا يظهر ؛ لأنه واجب الحذف ، لجريانه مجرى المثل ، **وقيل** : إنه مبتدأ لا خبر له ؛ لأنه في معنىٰ ما لا يخبر عنه ؛ وهو « **اكتف** » ، **وقيل** : إن الضمة ضمة بناء ؛ لأنه اسم سمي به الفعل ، وبني على الضم ؛ جبراً لما فاته من الإعراب ، لأنه كان معرباً ، وأجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر) انتهىٰ « عليمي » .

(**و**) خرج أيضاً : الطلب (**بالمصدر**) أي : بلفظه (**نحو**) قولهم : (**سقياً فيرويك**) الله ؛ أي : اطلب سقياً وشراباً واشربه . . يرويك الله ؛ أي : يزيل عنك العطش .

قال المصنف في تعليقه : (**الحق** : أن المصدر الصريح إذا كان للطلب . . ينصب ما بعده ؛ نحو : سعياً فنزورك) .

وباسمِ الفعلِ ؛ نحوُ : (صهْ فنكرمُكَ) فلا يجوزُ النَّصبُ بعدَ شيءٍ منها ، وخرجَ بقيدِ السَّببيَّةِ والمعيَّةِ : العاطفتانِ علىٰ صريحِ الفعلِ ، والمستأنفتانِ .

(و) خرج أيضاً : الطلب (**باسم الفعل ؛ نحو : صه فنكرمك**) أي : اسكت عن الكلام ، هٰذا قول الجمهور ؛ لأن اسم الفعل لا يدل علىٰ مصدر متصيد يعطف عليه ؛ لكونه غير مشتق ، وخالفهم الكسائي ـ اسمه : علي بن حمزة ـ وأجاز النصب بعد اسم الفعل مطلقاً ؛ أي : سواء كان من لفظ الفعل ؛ كـ (نزال ، ودراك) ، أو لا ؛ كـ (صه ، ومه) .

وفصل ابن جني ـ اسمه : عثمان بن جني الموصلي النحوي ـ وابن عصفور فأجازا النصب بعده إذا كان من لفظ الفعل ؛ نحو : (نزال فنحدثك) ، أو كان فيه معنى الفعل ؛ نحو : (صه فنكرمك) .

(**فلا يجوز النصب**) أي : نصب الفعل عند الجمهور (**بعد شيء منها**) أي : من هٰذه المحترزات المذكورة ، خلافاً للكسائي في ذٰلك كله .

واعلم : أن قراءة ابن عامر : ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ ﴾[(١)] بنصب (يكون) ليس لوقوعه بعد الفاء السببية في جواب الأمر ؛ إذ ليس بجواب له من حيث المعنىٰ ، إذ لا معنىٰ لقولك : قلت لزيد اضرب فيضرب ، بل إنما النصب فيها ؛ لكونه شبيهاً بجواب الأمر من حيث إنه جاء بعد الأمر ، قاله الرضي . انتهىٰ « كردي » .

(**وخرج بقيد السببية**) في الفاء (و) قيد (**المعية**) في الواو : الفاء والواو (**العاطفتان علىٰ صريح الفعل**) فإن الفاء حينئذ لمجرد العطف من غير سببية ؛ نحو : (ما تأتينا فتحدثنا) فيجب الرفع ؛ أي : فما تحدثنا ، وكذا الواو حينئذ لمجرد العطف من غير معية ؛ نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إذا جزمت (تشرب) .

(و) خرجت أيضاً : الفاء والواو (**المستأنفتان**) فإن الفاء حينئذ لمجرد السببية ،

---

(١) سورة البقرة : (١١٧) .

وشَمِلَ قولُهُ : (بنفيٍ محضٍ) : النَّفيَ بالحرفِ (نحوُ : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾) ، و(ما تأتينا فتحدثَنا إلَّا في الدَّارِ) ، وبالفعلِ ؛ نحوُ : (ليسَ زيدٌ حاضراً فيكلمَكَ) ، . . .

لا للعطف ؛ نحو : (ما تأتيني فأكرمك) بمعنىٰ : فأنا أكرمك ؛ لكونك لم تأتني ، وذٰلك إذا كنت كارهاً لإتيانه ، والواو لمجرد الاستئناف ، لا للعطف ؛ نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إن رفعت (تشرب) .

وعبارة الكردي : قوله : (**العاطفتان علىٰ صريح الفعل**) وذٰلك إذا لم تشعرا بسببية ولا معية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[1] ، و(لا تكرم زيداً ، ولا تهينن عمراً) بعطف (يعتذرون) و(تهينن عمراً) بالرفع علىٰ (يؤذن) و(يكرم) .

(**وشمل قوله : « بنفي محض » : النفي بالحرف ؛ نحو :** ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾)[2] علىٰ معنىٰ : لا يقضىٰ فكيف يموتون ، لا علىٰ معنىٰ : لا يقضىٰ عليهم ميتين ، بل غير ميتين ؛ إذ يمتنع أن يقضىٰ عليهم ولا يموتون ؛ أي : لا يكن قضاء عليهم فموتهم ، وإنما قدروا هٰذا التقدير فيه وفيما يأتي ؛ لأن (أن) المضمرة تجعل ما بعدها في حكم المصدر ، فيكون مفرداً ، فيجب أن يكون المعطوف عليه ـ وهو ما قبل الفاء ـ في تأويل المفرد ؛ لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الإعراب .

وقوله : (**وما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار**) أي : ما يكون منك إتيان وحديث لنا في غير الدار ، وفي التمثيل به إشارة إلىٰ عدم الاعتبار بانتقاض النفي بعد الفعل ، كما لا اعتداد بنعت المصدر بعد إعماله ؛ نحو : (عجبت من ضربك زيداً الشديد) انتهىٰ « كردي » .

(**و**) شمل أيضاً قوله : (بنفي محض) : النفي (**بالفعل ؛ نحو : ليس زيد حاضراً فيكلمك**) .

---

(١) سورة المرسلات : (٣٦) .

(٢) سورة فاطر : (٣٦) .

وبالاسمِ ؛ نحوُ : (أنتَ غيرُ آتٍ فتحدثَنا) ، والنَّفيَ معَ الواوِ كذٰلكَ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ ﴾ (﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾) ، وقسِ الباقي .

قال ياسين : (هل يشترط في ذٰلك ألا يكون الخبر جامداً ؛ كما سيأتي في الاستفهام ، أم لا ؟ **تأمل**) .

(و) شمل قوله : (بنفي محض) : النفي (**بالاسم ؛ نحو : أنت غير آت فتحدثنا**) بالنصب ؛ نظراً إلىٰ أن (غير) قائم مقام النفي في المعنىٰ ، وهٰذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك ، والأكثرون على المنع ؛ نظراً إلىٰ أنه لا يجري مجراه في الاستعمال ، بخلاف نحو : (قلما تلقاني فتكرمني) بالنصب ، وكذا : (قل رجل) و(أقل رجل) لأن هٰذه الكلمات تجري مجرى النفي في الاستعمال ؛ لأن العرب استعملوها في النفي ، (**والنفي مع الواو**) أي : واو المعية كائن (**كذٰلك**) أي : كالنفي مع الفاء السببية في شموله النفي بالحرف والنفي بالفعل والنفي بالاسم .

مثال النفي بالحرف مع الواو : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾)[1] ؛ بنصب (يعلم) لوقوعه بعد واو المعية .

ومثال النفي بالفعل مع الواو : نحو : (زيد ليس حاضراً عندك ويكلمك) بنصب (يكلم) لوقوعه بعد واو المعية .

ومثال النفي بالاسم مع الواو : نحو : (أنت غير آت وتحدثنا) بنصب (تحدثنا) لوقوعه بعد واو المعية .

وأشار المصنف إلىٰ هٰذه الأمثلة التي ذكرناها بقوله : (**وقس الباقي**) من أمثلة الواو ؛ وهو النفي بالفعل والنفي بالاسم علىٰ ما ذكرته ، والنفي بالحرف مع الواو ذكره بقوله : ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ .

---

(١) سورة آل عمران : (١٤٢) .

وشَمِلَ قولُهُ : (أو طلبٍ بالفعلِ) الأمرَ ، والنَّهيَ ، والدُّعاءَ ، والاستفهامَ ، والعرضَ ، والتَّمنِّي ، . . . .

قوله : (**ولما يعلم** . . .) إلىٰ آخره ، قال في « شرح الشذور » : (**والمعنىٰ** ـ والله أعلم ـ : أنكم تجاهدون لا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة ، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذٰلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر علىٰ ما يصيبكم فيه ، فيعلم الله حينئذ ذٰلك واقعاً منكم ، والواو في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَمَّا ﴾ (١) واو الحال ، والتقدير : بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هٰذه الحالة) انتهى . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(وشمل قوله : **أو طلب بالفعل**) لا غير : (**الأمر**) وهو الطلب من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ؛ مثاله : (أقبل . . فأحسن إليك) ، أو (وأحسن إليك) .

(**والنهي**) وهو طلب الكف والترك من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ؛ مثاله : (لا تضرب زيداً . . فيغضب) ، أو (ويغضب) ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) .

(**والدعاء**) وهو طلب الفعل من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ؛ مثاله : (رب وفقني . . فأعمل صالحاً) ، أو (وأعمل صالحاً) .

(**والاستفهام**) أي : السؤال ؛ وهو طلب فهم الشيء ؛ مثاله : (هل زيد في الدار فأذهب إليه ؟) ، أو (وأذهب إليه ؟) .

(**والعرض**) وهو الطلب برفق ولين ؛ مثاله : (ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً ؟) ، أو (وتصيب خيراً ؟) .

(**والتمني**) وهو طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه عسر ؛ مثاله : (ليت لي مالاً فأحج منه) ، أو (وأحج منه) .

---

(١) سورة آل عمران : (١٤٢) .

(٢) سورة طه : (٨١) .

والتَّحضيضَ ، فهٰذهِ سبعةٌ ، معَ النَّفيِ المُتقدِّمِ تصيرُ ثمانيةَ أشياءَ ؛ وهيَ المُعبَّرُ عنها بـ (الأجوبةِ الثَّمانيةِ) ، وزادَ الفرَّاءُ : التَّرجي ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ ؛ لثبوتِ ذٰلكَ سماعاً ، فتصيرُ علىٰ هٰذا تسعةً ، وقد جمعَها بعضُهُم في بيتٍ مُفرَدٍ ؛ وهوَ :

مُرْ ، وَٱنْهَ ، وَٱدْعُ ، وَسَلْ ، وَٱعْرِضْ ، لِحَضِّهِمُ　　　تَمَنَّ ، وَٱرْجُ ، كَذَاكَ ٱلنَّفْيُ قَدْ كَمُلَا

(**والتحضيض**) وهو الطلب بحث وإزعاج ، ودخوله علىٰ مستقبل حث على الفعل وطلب له ، وعلى الماضي توبيخ علىٰ ترك الفعل ، **وأدواته خمسة** : (ألا) بالتخفيف ، و(ألا) بالتشديد ، و(هلا) بالتشديد ، و(لولا) ، و(لوما) ، مثاله : (هلا أكرمت زيداً فيشكرك ؟) ، أو (ويشكرك ؟) .

(**فهٰذه**) الأقسام المذكورة على التوالي (**سبعة**) مضمومة (**مع النفي المتقدم**) قبلها ، فـ (**تصير**) أي : فيصير مجموعها (**ثمانية أشياء ؛ وهي**) أي : هٰذه الثمانية هي (**المعبر عنها**) عندهم (**بالأجوبة الثمانية**) ففي عبارته تجوز ، **والأصل** : المعبر عن أجوبتها بالأجوبة الثمانية ، أو المعبر عنها بذي الأجوبة الثمانية .

(**وزاد الفراء**) ومن وافقه علىٰ هٰذه الثمانية التي ذكرناها : (**الترجي**) وهو طلب أمر مستقرب الحصول ؛ مثاله : (لعلي أراجع الشيخ فيفهمني المسألة) ، أو (ويفهمني المسألة) ، (**واختاره**) أي : واختار زيادته (**ابن مالك ؛ لثبوت ذٰلك**) أي : زيادة الترجي على الثمانية (**سماعاً**) أي : في الكلام المسموع عن فصحاء العرب ، (**فتصير**) جملة الأجوبة (**علىٰ هٰذا**) أي : مع هٰذا الترجي (**تسعة ، وقد جمعها**) أي : وقد جمع تلك التسعة (**بعضهم**) أي : بعض النحاة (**في بيت مفرد**) أي : واحد (**وهو**) أي : ذٰلك البيت الذي جمعها فيه علىٰ طريق الرمز هو قوله :

(**مر ، وانه ، وادع ، وسل ، واعرض ، لحضهم　　　تمن ، وارج ، كذاك النفي قد كملا**)

مثالُ النَّصبِ بعدَ الفاءِ والواوِ في جوابِ **الأمرِ** : قولُ الشَّاعرِ :

يَـا نَـاقُ سِـيـرِي عَـنَـقـاً فَـسِـيـحَـا إِلَـىٰ سُـلَـيْـمَـانَ فَـنَـسْـتَـرِيـحَـا

وقولُهُ :

فَـقُـلْـتُ ٱدْعِـي وَأَدْعُـو إِنَّ أَنْـدَىٰ لِـصَـوتٍ أَنْ يُـنَـادِيَ دَاعِـيَـانِ

(مثال النصب بعد الفاء والواو) الواقعتين **(في جواب الأمر : قول الشاعر) :** (من الرجز)

(يا ناق سيري عنقاً فسيحا إلىٰ سليمان فنستريحا)

البيت لأبي النجم العجلي .

اللغة : **العنق** : ضرب من السير ، و(**ناق**) : مرخم ناقة ، و(**فسيحاً**) : واسعاً ، و(**سليمان**) : هو سليمان بن عبد الملك بن مروان الأموي .

والشاهد في قوله : (فنستريحا) حيث جاء الفعل المضارع المنصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً ، الواقعة في جواب الأمر (سيري) ، والألف في (نستريحا) للإشباع ، كذا قيل ، قلت : **الأقرب** : جعلها للتثنية ، والضمير عائد له ولناقته ، أي : أستريح أنا وأنت . انتهىٰ « سجاعي » .

(و) أيضاً من مثال النصب بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر : **(قوله)** أي : قول **الأعشىٰ :** (من الوافر)

(فقلت : ادعي وأدعو إن أندىٰ لصوت أن ينادي داعيان)

والبيت قاله الأعشىٰ ، أو الحطيئة ، أو ربيعة ، أو دثار ؛ على الخلاف فيه ، وأصل (ادعي) : (ادعوي) علىٰ وزن (افعلي) من الدعاء ؛ وهو : طلب الإقبال والنداء ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فحذفت الكسرة ، فالتقىٰ ساكنان : الواو وياء المخاطبة الفاعلة ، فحذفت الواو ؛ تخلصاً من التقاء الساكنين ، ثم قلبت ضمة العين كسرة ؛

وفي جوابِ النَّهيِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ ، . . . .

لمناسبة الياء ، فصار : (ادعي) علىٰ وزن (افعي) ، ويجوز في همزته الضم ؛ نظراً للأصل ، والكسر ؛ نظراً للآن .

وقوله : (**وأدعو**) الواو واو المعية الواقعة في جواب الأمر ؛ وهي حرف عطف ، والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً ، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) ، و(أن) المضمرة وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو علىٰ مصدر متصيد من الفعل قبلها ، والتقدير : ليكن دعاء منك ودعاء مني ، وجملة (إن) المكسورة في معنى التعليل لما قبلها .

و(**أندىٰ**) : أفعل تفضيل من (الندىٰ) بفتح النون والدال المهملة مقصوراً ؛ وهو بعد ذهاب الصوت ، واللام في قوله : (لصوت) مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، و(**أن ينادي داعيان**) : في تأويل مصدر خبر (إن) ، قال الشاعر : فقلت لهـٰذه المرأة التي خافت أن يدركنا العدو ؛ كما في البيت قبله : نادي مع ندائي ؛ أي : إننا نادي معاً من يكفينا شرهم ؛ لأن أكثر ما يبعد الصوت في الذهاب إذا نادىٰ مناديان معاً .

والشاهد في قوله : (وأدعو) حيث نصب الفعل بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر . انتهىٰ « فتح الجليل » للعلامة العدوي .

(و) مثال نصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الفاء والواو الواقعتين (**في جواب النهي**) ، وشرط النصب في جواب النهي : عدم النقض بـ (إلا) .

قال في « شرح الشذور » : (ولو نقض النهي بـ « إلا » قبل الفاء . . لم ينصب ؛ نحو : « لا تضرب إلا زيداً فيغضب » ، فيجب في « يغضب » الرفع ، ويمتنع النصب) انتهىٰ .

فإن نقض بعدها . . لم يمتنع النصب ؛ نحو : (لا تضرب زيداً فيغضب عليك إلا تأديباً) ، وانظر تقيده بـ (إلا) : هل يخرج غيرها ، أم لا ؟

مثاله من القرآن : نحو : (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾) والآية

وقولُ الشَّاعرِ :

لَا تَـنْـهَ عَـنْ خُـلُـقٍ وَتَـأْتِـيَ مِـثْـلَـهُ ....

بتمامها : ﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي فَقَدۡ هَوَىٰ ﴾ [1] .

والشاهد فيها : (فيحل) حيث نصب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، جاءت في جواب نهي ؛ هو قوله : (ولا تطغوا) .

(و) في جواب النهي الواقع في (**قول الشاعر**) في صدر بيت ذكره الشارح وترك عجزه ؛ وهو قوله : (من الكامل)

(لا تنهَ عن خلق وتأتي مثله) عار عليك إذا فعلت عظيم

قائله : أبو الأسود الدؤلي البصري .

ترجمة أبي الأسود الدؤلي

اسمه : ظالم بن عمرو بن سفيان بن عمر بن حلس بن يعمر بن نفاثة بن عدي بن البديل البصري ، وكان شاعراً متشيعاً ، ثقة في حديثه ، من وجوه التابعين وفقهائهم ومحدثيهم ، روىٰ عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب فأكثر ، واستعمله عمر وعثمان وعلي .

قال في « الأغاني » : (وذكر أبو عبيدة أنه أدرك أول الإسلام ، وشهد بدراً مع المسلمين ، وما سمعت ذٰلك عن غيره) ، وأخذ النحو ، من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، فاستن العربية وفتح بابها ونهج سبلها ، ووضع فيها قياساً صحيحاً ، وهو أول من وضع الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجزم .

واضطرب كلام العرب ولحن سراة الناس ، فدون النحو : أبو الحارث يحيى بن

---

(١) سورة طه : (٨١) .

يعمر العدواني ، وعبد الله بن إسحاق ، وأبو عمرو ، وعيسىٰ ، ويونس ، والخليل ، وسيبويه ، والأخفش . انتهىٰ من « فتح الجليل » باختصار .

مات في البصرة في سنة تسع وستين من الهجرة (٦٩ هـ) بطاعون الجارف .

❀ ❀ ❀

والشاهد فيه : (وتأتي) حيث نصب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد واو المعية ، وقد جاءت في جواب نهي : (لا تنهَ) هو من النهي ؛ وهو طلب الكف عن الشيء . **والخلق** ـ بضمتين ـ : السجية ، وقال الرازي : (هي ملكة تصدر بها الأفعال من النفس بسهولة من غير تقدم فكر ولا روية) .

وقوله : (**وتأتي**) الواو فيه للمعية واقعة في جواب النهي ، وهي حرف عطف ، والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً ، والفاعل مستتر تقديره : أنت ، وأن المضمرة وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الفعل قبلها ، والتقدير : لا يكن منك نهي عن شيء وإتيان بمثله ، **والمراد بالإتيان بالمثل** : فعله ، و(**عار**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : فذٰلك عار عليك ، والجملة في معنى التعليل لما قبلها ، **والعار** : كل شيء يلزم منه عيب أو سبة ، و(**عظيم**) : نعته .

وقوله : (**إذا فعلت**) معترض بين الموصوف وصفته ، وجواب (إذا) محذوف دل عليه ما قبلها ؛ أي : فهو عار عظيم ، **والمعنىٰ** : لا تطلب من غيرك الكف عن أمر أنت تفعله ؛ فإن هٰذا أمر عظيم عليك إذا فعلته . انتهىٰ منه .

(و) مثال نصب المضارع بـ (أن) المضمرة بعد الفاء والواو الواقعتين (**في جواب الدعاء** : **نحو قولك**) في دعاء ربك المغفرة والتوبة من الذنوب : (**اللهم تب علي**) وتفضل قبول توبتي (**فـ**) إني (**أتوب**) وأرجع إلىٰ طاعتك من ارتكاب المعاصي ، هٰذا مثال الفاء الواقعة في جواب الدعاء .

وقولِكَ : (اللَّهمَّ ؛ ارزقني بعيراً وأحجَّ عليهِ) .

وفي جوابِ الاستفهامِ : نحوُ : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾ ، وقولِهِ :

أَتَبِيتُ رَيَّانَ ٱلْجُفُونِ مِنَ ٱلْكَرَىٰ وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ ٱلْمَلْسُوعِ

(و) نحو (**قولك : اللهم ؛ ارزقني**) وأعطني (**بعيراً**) أركبه (**وأحج عليه**) هـٰذا مثال الواو الواقعة في جواب الدعاء .

ومعنى المثال الأول : وليكن يا إلـٰهي توبتك علي فتوبتي إليك .

ومعنى المثال الثاني : وليكن يا إلـٰهي رزقك إياي بعيراً أحج عليه وحجي عليه .

(و) مثال نصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الفاء والواو الواقعتين (**في جواب الاستفهام**) ، لـٰكن بشرط : أن يكون الاستفهام بفعل أصلي ، فخرج الدعاء بالاسم ؛ نحو : (سقياً لك) ، والدعاء بلفظ الخبر ؛ نحو : (رحم الله زيداً فيدخل الجنة) انتهىٰ « ياسين » ، فمثاله بعد الفاء : (**نحو**) قوله تعالىٰ حكاية عن المشركين ما يقولونه عند رؤية العذاب : (﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾)[1] ، **ومعناه** : هل يوجد لنا شفعاء فشفاعتهم لنا ؟

(و) مثال نصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الواو الواقعة في جواب الاستفهام :

(**قوله**) أي : قول الشاعر : (من الكامل)

(أتبيتُ ريان الجفون من الكرىٰ وأبيتَ منك بليلة الملسوع)

البيت للشريف الرضي في « ديوانه » .

والشاهد فيه : قوله : (وأبيت) حيث نصب المضارع بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد الواو المعية الواقعة في جواب الاستفهام ؛ كذا أنشده بعض النحاة .

قال أبو حيان : (لا أدري أهو مسموع أو مصنوع) انتهىٰ .

---

(١) سورة الأعراف : (٥٣) .

لـٰكنْ يُشتَرطُ فيهِ : ألَّا يكونَ بأداةٍ يليها جملةٌ اسميَّةٌ خبرُها جامدٌ ، فلا يجوزُ : (هل أخوكَ زيدٌ فأُكْرِمَه) بالنَّصبِ .

أقول : هو من كلام الرضي الشريف ، نقيب الطالبيين ، وهو وإن كان أشعر الطالبيين ، بل القرشيين ـ كما قال صاحب « اليتيمة » ـ لـٰكنه من المولدين ؛ كما يعرف من ترجمته في « اليتيمة » .

والريان : ضد الظمآن ، و(**الكرى**) : النعاس ، **والمراد به في البيت** : النوم ، و(**الملسوع**) : اسم مفعول ؛ من لسعته الحية أو العقرب ، وليلة الملسوع : كناية عن ليلة السهر .

قال في « المغني » : (وذكر لي رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف الرضي ، وأنشد هـٰذا البيت وقال : كيف ضم التاء من « تبيت » وهو للمخاطب لا للمتكلم ، وفتحها من « أبيت » وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟!

فبينت للحاكي : أن الفعلين مضارعان ، وأن التاء فيهما لام الكلمة ، وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة ؛ يعني : والهمزة فيه للاستفهام ، لا همزة المضارعة ، والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة ، والأول مرفوع ؛ لحلوله محل الاسم ، والثاني منصوب بـ « أن » مضمرة بعد واو المصاحبة) انتهىٰ « عليمي » .

والمعنىٰ : هل يوجد بيتوتك ريان الجفون من الكرىٰ ، وبيتوتي منك بليلة الملسوع ؟

(**لـٰكن يشترط فيه**) أي : في جواز نصب المضارع في جواب الاستفهام : (**ألا يكون**) الاستفهام (**بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد ، فلا يجوز : « هل أخوك زيد فأكرمه ؟ » بالنصب**) لعدم إمكان سبك مصدر متصيد من تلك الجملة ليعطف عليه مصدر مسبوك من مدخول الفاء أو الواو .

وعبارة الكردي : ولعل ذٰلك الاشتراط ؛ ليتأتىٰ سبك مصدر مستقبل ليعطف عليه

وفي جوابِ العرضِ : قولُهُ :

يَا بْنَ ٱلْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

ونحوُ : (أَلَا يقومُ وأقومَ) .

مصدر مسبوك من مدخول الفاء والواو ، ولا مصدر في (أخوك زيد) لجمود الخبر فيه ، فيمتنع العطف عليه ، بخلاف (هل أخوك زائر فأكرمه ؟) مما الخبر فيه مشتق ، ومثله فيما يظهر : (ما أنت زيد فأكرمه) ، و(ما أنت سائر فأسير معه) في وجوب الرفع في الأول ، وجواز النصب في الثاني ، فحينئذ : لا يتضح وجه تخصيص ذٰلك بالاستفهام .

وشرط بعضهم في الاستفهام أيضاً : ألا يكون متضمناً لوقوع الفعل ؛ نحو : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾[1] ، بخلاف نحو : (لم ضربت زيداً فيجازيك) لأن الضرب قد وقع ، فيمكن سبك مصدر مستقبل منه . انتهىٰ « كردي » .

(و) مثال نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الفاء أو الواو الواقعتين (في جواب العرض : قوله) : (من البسيط)

(يا بن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا ؟)

البيت غير منسوب لأحد ، **الشاهد في** : (فتبصر) حيث نصب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وقد جاءت في جواب العرض ، و(ألا تدنو) : (ألا) : أداة عرض ، و(ما) : موصولة ، والعائد محذوف تقديره : ما قد حدثوك به ، والفاء في (فما) للتعليل ، و(راءٍ) : مبتدأ خبره (كمن سمعا) أي : كمن سمعه وألفه للإطلاق ، **والمعنىٰ** : يا بن الكرام ؛ ألا يكن دنوك منا فإبصارك ما قد حدثوك ؟

(و) من مثال العرض أيضاً : (نحو) قولك : (ألا يقوم) زيد (وأقوم) معه ؟

---

(١) سورة الأعراف : (٥٣) .

وفي جوابِ التَّمني : نحوُ : ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ، ونحوُ : ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ في قراءةِ النَّصبِ .

وفي جوابِ التَّحضيضِ : نحوُ : (هلَّا اتَّقَيْتَ اللهَ فيغفرَ لكَ) ، أو (ويغفرَ لكَ ؟) .

بنصب (وأقوم) لوقوعه بعد واو المعية الواقعة في جواب العرض ، والتقدير فيه : ألا يكن قيام زيد وقيامي معه ؟

(و) مثال نصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الفاء الواقعة (**في جواب التمني**) سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الأول ، أو لغيره ؛ نحو : (ليتك تأتينا فنحدثك) ، و(ليته يأتينا فيحدثنا) إذ التقدير : ليت إتياناً منك فحديثاً منا ، وليت إتياناً منه فحديثاً منه ، ولا يجوز أن يكون التقدير : ليته كان منه إتيان فحديث ؛ لأن ذٰلك زيادة متجاوزة الحد . انتهىٰ « عليمي » .

ومثال المضارع المنصوب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب التمني : (**نحو** : ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾)[1] والتقدير فيه : يا قوم ؛ أتمنىٰ كوني معهم ففوزي فوزاً عظيماً .

(و) مثال نصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الواو الواقعة في جواب التمني : (**نحو** : ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2] **في قراءة النصب**) أي : نصب (نكذب) وما بعده ، وأما قراءة الرفع . . فليس مما نحن فيه ، والتقدير في مثالنا : نتمنىٰ ردنا إلى الدنيا ، وعدم تكذيبنا بآيات ربنا ، وكوننا من المؤمنين .

(و) مثال نصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الفاء والواو الواقعتين (**في جواب التحضيض** : **نحو** : **هلا اتقيت الله فيغفر لك ، أو ويغفر لك ؟!**) والتقدير في المثالين : هلا يكن تقواك الله فغفرانه لك ، أو وغفرانه لك ؟!

---

(١) سورة النساء : (٧٣) .

(٢) سورة الأنعام : (٢٧) .

وفي جوابِ التَّرجي عندَ القائلِ بهِ : نحوُ : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ بالنَّصبِ في قراءةِ حفصٍ عن عاصمٍ ، . . . .

(و) مثال المضارع المنصوب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء أو الواو الواقعتين (**في جواب الترجي عند القائل به**) أي : بنصب المضارع الواقع في جواب الترجي ؛ وهو الفراء ، قال في الباب الخامس من « المغني » : (وهٰذا لا يجيزه بصري ، ويتأولون قراءة حفص : إما علىٰ أنه جواب للأمر ؛ وهو : « ابن لي صرحاً » ، أو على العطف على « الأسباب » علىٰ حد قوله : (من الوافر)

ولبس عباءة وتقر عيني . . . .

أو علىٰ معنىٰ ما يقع موقع « أبلغ » وهو « أن أبلغ » علىٰ حد قوله : (من الطويل)

. . . . ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

ثم إن ثبت قول الفراء : إن جواب الترجي منصوب كجواب التمني . . فهو قليل ، فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها ؟!) انتهىٰ .

وظاهره : أن التخريج علىٰ حد (ولا سابق) غير قليل ، وهو كذٰلك ؛ لأنه وقع في القرآن كثيراً ، كما يعلم من كلامه في العطف على المعنىٰ من الباب الرابع .

ومثال نصب المضارع في جواب الترجي عند القائل به ؛ وهو الفراء وابن مالك وابنه : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾[1] **بالنصب**) أي : بنصب (**أطلع**) عطفاً علىٰ (**أبلغ**) ، والتقدير علىٰ مذهب الفراء : أترجىٰ بلوغ أسباب السماوات ، فاطلاعي علىٰ إلـٰه موسىٰ ، وإنما جوز الفراء نصب المضارع في جواب الترجي ؛ حملاً له على التمني (**في قراءة حفص**) بن سليمان بن المغيرة البزاز الكوفي ، نقلاً (**عن عاصم**) بن أبي النجود ، ويقال : ابن بهدلة الكوفي ، من القراء السبعة .

---

(١) سورة غافر : (٣٦ ـ ٣٧) .

ونحوُ : (لعلِّي أُراجِعُ الشَّيخَ ويفهمَني) ، . . . .

وعبارته في « الفواكه » : بالنصب ، ويجب قبوله ؛ لثبوته سماعاً ، كقراءة حفص عن عاصم قوله تعالىٰ : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[1] بالنصب ، وقول الطالب : (لعلي أراجع الشيخ ويفهمني المسألة) معطوف علىٰ قراءة حفص ، وحق الكلام أن يقال علىٰ نسق ما قبله : ومثال المضارع المنصوب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء أو الواو الواقعتين في جواب الترجي : نحو قراءة حفص عن عاصم : ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾[2] بالنصب ، وهٰذا مثال المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الترجي .

(و) مثال المضارع الواقع بعد الواو في جواب الترجي : (نحو) قولهم : (لعلي أراجع الشيخ ويفهمني) المسألة ، والتقدير فيه : أترجىٰ مراجعة الشيخ وإفهامه إياي المسألة .

والجمهور منعوا المضارع الواقع بعد الفاء أو الواو الواقعتين في جواب الترجي ، ولا يجوزون القراءة المذكورة بالنصب ؛ أي : بنصب (أطلع) ، بل قرؤوا بالرفع ؛ أي : برفع (أطلع) .

قال الفاسي : (**ووجه المنع عندهم** : أن الترجي ليس بطلب ، وإنما هو ارتقاب شيء يحتمل الحصول وعدمه ، فلا يقال : « لعل الشمس تغرب » لكون الغروب محققاً ، وأجابوا عن الآية المذكورة : بأن الترجي مضمن معنى التمني ؛ إذ بلوغ أسباب السماوات محال ، والترجي لا يكون في المحال ، والتمني يكون فيه ؛ نحو : « ليت الشباب عائد » ، لٰكن الأصل : عدم التأويل في الآية ؛ ولذا أجازه الفراء وابن مالك ومن تبعهما) انتهىٰ منه .

---

(١) سورة غافر : (٣٦ ـ ٣٧) .

(٢) سورة غافر : (٣٧) .

ولَمْ يُسمَعِ النَّصبُ بعدَ الواوِ في المواضعِ المذكورةِ إلَّا في خمسةٍ : النَّفيُ ، والأمرُ ، والنَّهيُ ، والتَّمني ، والاستفهامُ ؛ وقاسَهُ النَّحويونَ في الباقي ، صرَّحَ بذٰلكَ في « شرحِ الشُّذورِ » .

تنبيهٌ

نواصبُ المُضارِعِ لا يجوزُ أن يحذفَ معمولُها وتبقىٰ هيَ ولو لدليلٍ ، فلو قيلَ لكَ : (أتريدُ أن تخرجَ ؟) ....

ثم ذكر الشارح الاختلاف الواقع بينهم في نصب المضارع بعد واو المعية بقوله : (**ولم يسمع النصب**) أي : نصب المضارع (**بعد الواو في المواضع المذكورة**) من الأجوبة التسعة (**إلا في خمسة**) مواضع : **الأول** : (**النفي** ، **و**) **الثاني** : (**الأمر** ، **و**) **الثالث** : (**النهي** ، **و**) **الرابع** : (**التمني** ، **و**) **الخامس** : (**الاستفهام**) .

(**وقاسه**) أي : قاس النصب بعد الواو (**النحويون في الباقي**) من المواضع التسعة علىٰ هٰذه الخمسة المسموعة ، وتلك الأربعة الباقية هي : الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجي .

(**صرح بذٰلك**) أي : بقياس هٰذه الأربعة الغير المسموعة على الخمسة المسموعة المصنفُ (**في « شرح الشذور »**) .

(تنبيه)

هل يجوز حذف معمول الحرف الناصب دونه ؟

التنبيه لغة : الإيقاظ من الغفلة أو النوم ، **واصطلاحاً** : كلام مفصل لاحق ، معلوم من كلام مجمل سابق .

(**نواصب المضارع**) كلها (**لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقىٰ هي**) بنفسها (**ولو**) كان حذفه (**لدليل**) يدل عليه ، (**فلو قيل لك : أتريد أن تخرج ؟**) وأنت

لَمْ يجزْ أن تُجيبَ بقولِكَ : (أريدُ أن) وتحذفَ (أخرجَ) ، وأجازَهُ بعضهُم محتجّاً بما وقعَ في « صحيحِ البخاريِّ » : « فيذهبُ كيما ، فيعودُ ظهرُهُ طبقاً واحداً » ، يريدُ : (كيما يسجدَ) ،

تريد الخروج . . (**لم يجز**) لك (**أن تجيب**) السائل (**بقولك** : « **أريد أن** » ، و) الحال أنك (**تحذف : أخرج**) مع أن سؤال السائل يدل علىٰ هـٰذا المحذوف ، (**وأجازه**) أي : وأجاز حذف معمول النواصب مطلقاً (**بعضهم**) أي : بعض النحاة ، وهم المغاربة ؛ أي : حالة كون ذٰلك البعض (**محتجاً**) أي : مستدلاً علىٰ جواز حذفه (**بما وقع**) أي : بحذف وقع (**في** « **صحيح البخاري** ») من حذف معمول (كي) المصدرية حين قال في الحديث : « يسجد كل مؤمن يوم القيامة حين لقي ربه » سجوداً حقيقياً (« **فيذهب** ») أي : يقصد يوم القيامة من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة (« **كيما** ») يسجد لله ؛ أي : يقصد السجود لله حين لقائه كالمؤمن (« **ف** ») لا يقدر السجود كالمؤمن ؛ لأنه (« **يعود** ») ويصير (« **ظهره طبقاً واحداً** ») أي : لوحاً منتصباً لا ينحني ، (**يريد : كيما يسجد**) أي : السجود لله يصير ظهره طبقاً واحداً لا ينحني ، فذكر في الحديث لفظة : (فيذهب كيما) ، فحذف معمول (كيما) الذي هو لفظة (يسجد) ، فهـٰذا دليل علىٰ جواز حذف معمول الناصب مع ذكر الناصب ، وهـٰذا الحذف وقع في « البخاري » في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[1] من (كتاب التوحيد) .

قال الحافظ ابن حجر : (الثابت في النسخ التي وقفت عليها ذكر لفظة : « يسجد » حتىٰ إن ابن بطال ذكرها بلفظ : « كي يسجد » بحذف « ما » ، والضمير في « يذهب » عائد علىٰ من كان يسجد لله في الدنيا رياء وسمعة ؛ لأن لفظ الحديث : « كل مؤمن يسجد ويبقىٰ من كان يسجد في الدنيا لله رياء وسمعة ، فيذهب كي يسجد ، فيعود ظهره طبقاً واحداً . . . » إلىٰ آخره) .

---

(١) سورة القيامة : (٢٢ ـ ٢٣) .

قالَ : وهٰذا كقولِهِم : (جئتُ ولـمَّا) ، . . . .

(قال) ذٰلك البعض المحتج علىٰ جواز حذف معمول الناصب مع ذكره بحديث البخاري : (وهـٰذا) الحذف (كقولهم) مثل قول العرب : (جئت) أي : قصدت المجيء إليكم (ولما) أجئ إليكم ؛ بحذف معمول (لما) الجازمة .

قوله : (**محتجاً بما وقع في « صحيح البخاري »**) هـٰذا جزء من حديث طويل رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالىٰ عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يكشف ربنا عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ، فيبقىٰ كل من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة ، فيذهب ليسجد ، فيعود ظهره طبقاً واحداً » .

أما هـٰذه الرواية . . فيقول فيها ابن حجر في « فتح الباري » : (ذكر العلامة جمال الدين ابن هشام في « المغني » أنه وقع في « البخاري » في هـٰذا الموضع « كيما » مجردة عن معمولها ، وليس بعدها لفظ « يسجد » فقال ـ بعد أن حكىٰ عن الكوفيين أن « كي » ناصبة دائماً ـ : ويرده قولهم : « كيمه » كما يقولون : « لمه ؟ » .

وأجابوا : بأن التقدير : كي تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج « ما » الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذٰلك لم يثبت .

نعم ؛ وقع في « صحيح البخاري » في تفسير ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [1] : « فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً » أي : كيما يسجد ، وهو غريب جداً ، لا يحتمل القياس عليه . انتهىٰ كلامه .

وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هـٰذه اللفظة ، لـٰكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها ، حتىٰ إن ابن بطال ذكرها بلفظ : « كي يسجد » بحذف « ما » ، وكلام

---

(١) سورة القيامة : (٢٢) .

قالَ أبو حيَّانَ : (وليسَ مثلَهُ ؛ لأنَّ حذفَ الفعلِ بعدَ « لمَّا » للدَّليلِ جائزٌ منقولٌ في فصيحِ الكلامِ ، ولَمْ يُنقَلْ مِنْ نحوِ هـٰذا شيءٌ في كلامِ العربِ) .

ابن هشام يوهم أن البخاري أورده في التفسير ، وليس كذٰلك ، بل ذكرها هنا فقط) انظر « فتح الباري » انتهىٰ من « تحقيق المجيب » .

(قال أبو حيان) وفي « التحقيق » : قال بعض أصحاب أبي حيان : **(وليس)** هـٰذا المثال **(مثله)** أي : مثل ما احتج به من « البخاري » ، وإنما قلنا ذٰلك **(لأن حذف الفعل بعد « لما » للدليل)** أي : عندما وجد ما يدل على المحذوف **(جائز)** صحيح **(منقول في فصيح الكلام ، ولم ينقل من نحو هـٰذا)** أي : من مثل هـٰذا الذي احتج به من « البخاري » **(شيء)** قليل ولا كثير **(في كلام العرب)** .

❋ ❋ ❋

(فإن سقطَتِ الفاءُ) مِنَ المُضارِعِ الواقعِ (بعدَ الطَّلبِ) ولو بلفظِ الخبرِ (وقُصِدَ) بهِ (الجزاءُ) للطَّلبِ السَّابقِ عليهِ ؛ بأن قُدِّرَ مُسبَّباً عنهُ . . (جُزِمَ) ذٰلكَ المُضارِعُ وجوباً

---

٢٣ ـ مبحث جوازم الفعل المضارع

(**فإن سقطت الفاء**) أي : لم توجد مع الفعل ، والسقوط بهٰذا المعنىٰ لا يستدعي سبق وجود ، (**من المضارع الواقع بعد الطلب**) أي : الطلب بالمعنى المذكور الشامل للسبعة المذكورة : الأمر والنهي وما بعدهما ، بخلاف النفي ؛ كما يأتي ، وصرح به في « التسهيل » ، خلافاً للكوفيين ، (ولو) كان ذٰلك الطلب (**بلفظ الخبر**) أشار بهٰذا إلىٰ أنه ليس المراد : الطلب المتقدم بخصوصه كما يوهمه إعادة النكرة معرفة الغالبة في التوافق ، بل ما يعمه وغيره ؛ كاسم الفعل ، والجملة الاسمية الموضوعة للطلب ، والخبرية إذا أريد بها الطلب .

وقال بعضهم : الفعل الخبري لفظاً الأمري معنىً لا ينقاس ، والمسموع : اتَّقى الله امرؤٌ فعل خيراً يثب عليه .

وجعل بعضهم منه قوله تعالىٰ : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[1] ، فإن الجزم في جواب (تؤمنون) و(تجاهدون) لأنها مستأنفة معناها : الطلب ؛ أي : آمنوا وجاهدوا ، وليس الجزم في جواب الاستفهام ؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد ، **وقيل** : الجزم في جوابه ؛ تنزيلاً للسبب ـ وهو الدلالة ـ منزلةَ المسبب ؛ وهو الامتثال . انتهىٰ « عليمي » .

(**وقصد به**) أي : بالمضارع (**الجزاء**) أي : كونه جزاء (**للطلب السابق عليه**) أي : كونه جزاء للمطلوب بالطلب السابق عليه (**بأن قدر**) ذٰلك المضارع (**مسبباً عنه**) أي : عن المطلوب بالطلب المذكور أولاً . . (**جزم ذٰلك المضارع وجوباً**)

---

(١) سورة الصف : (١٠ ـ ١٢) .

بأداةِ شرطٍ مُقدَّرَةٍ هيَ وفعلُ الشَّرطِ (نحوُ) : ﴿ قُلْ (تَعَالَوْاْ أَتْلُ ﴾) ، ف (أتلُ) تقدَّمَهُ طلبٌ وهوَ (تعالَوا) وقُصِدَ بهِ الجزاءُ فجُزِمَ ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الواوِ ، والمعنىٰ : تعالَوا ؛ فإن تأتوني . . أتلُ عليكُم ، فالتِّلاوةُ عليهِم مُسبَّبَةٌ عن مجيئِهِم .

أي : جزماً واجباً ، أبهم المصنف الجازم ؛ ليجري كلامه علىٰ كل الأقوال الآتية .

وفي « شرح الكافية » : الجزم عند التعري عن الفاء جائز بإجماع .

(**بأداة شرط مقدرة هي**) أي : تلك الأداة (**وفعل الشرط**) لها ؛ أي : مقدرة تلك الأداة بعد الطلب مدلولاً عليها به ، وهل يتعين تقدير (إن) ؟

قال الرضي : (ولعل ذٰلك ؛ لاستبعادهم إسناد الجزم للفعل ، وليس ما استبعدوه ببعيد ؛ لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنىٰ « إن » فعلين . . فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً ؟!) انتهىٰ .

وفيه : أن تضمن الفعل معنى الحرف ؛ إما غير واقع ، أو غير كثير ؛ كما يأتي . انتهىٰ منه .

ومثال جزم المضارع بالطلب : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ ﴾[1] ، ف) قوله : (« **أتل** » **تقدمه طلب وهو** « **تعالوا** » **وقصد به**) أي بـ : (أتل) : (**الجزاء**) للإتيان والحضور ، (**فجزم**) أتل ، أبهم الجازم هنا أيضاً ؛ لما سبق هناك .

(**وعلامة جزمه**) أي : جزم أتل (**حذف**) حرف العلة ؛ وهي (**الواو**) ، والضمة قبلها دليل عليها ؛ لأنه من (تلا ، يتلوا) علىٰ وزن (دعا ، يدعو) .

(**والمعنىٰ**) أي : معنى الآية : (**تعالوا**) أي : أقبلوا إلي يا قومي (**فإن تأتوني**) وتحضروا إلي . . (**أتل عليكم**) أي : أقرأ عليكم آيات ربكم القرآنية ؛ لتهتدوا إلى الصراط المستقيم (**فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم**) وحضورهم إليه صلى الله عليه وسلم وجزاء له .

---

(١) سورة الأنعام : (١٥١) .

ومنهُ : (أينَ بيتُكَ . . أزرْكَ ؟) و(حسبُكَ حديثٌ . . يَنَمِ النَّاسُ) وقولُهُ :

. . . . مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

قال المصنف في « شرح الشذور » : (ولا يجوز أن يقدر « فإن تتعالوا » لأن « تعال » فعل جامد لا مضارع له ولا ماض ، حتىٰ توهم بعضهم أنه اسم فعل) انتهىٰ منه .

(ومنه) أي : ومثل قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾[1] في جزمه بالطلب السابق : قولهم : (**أين بيتك . . أزرك ؟**) أي : إن تعرفنيه . . أزرك ؛ لأن الاستفهام من أنواع الطلب .

وفي « الكردي » : **والمعنىٰ** : إن أعلم مكان بيتك . . أزرك ، قاله سيبويه .

(و) مثله أيضاً : قولهم : (**حسبك حديث . . ينم الناس**) لأن الجملة الخبرية إذا قصد بها الطلب . . تدل عليه ، **والمعنىٰ** : إن انكففت عن الحديث . . ينم الناس .

(و) مثله أيضاً : (قوله) أي : قول الشاعر مخاطباً نفسه : (من الوافر)

. . . . (**مكانك تحمدي أو تستريحي**)

لأن اسم الفعل يدل على الطلب .

وفي « **الكردي** » : **والمعنىٰ** : إن تلزمي مكانك أيتها النفس المقاتلة للعدو بلا فرار منه . . تحمدي بالشجاعة ، أو تستريحي من الدنيا بالقتل .

قوله : (**تحمدي** . . .) إلىٰ آخره عجز بيت لعمرو بن الإطنابة الخزرجي ، صدره :

وقولي كلما جشأت وجاشت . . . .

اللغة : (**جشأت**) نفسك ؛ أي : اضطربت ووسوست وثارت ونهضت من فزع ونحوه ، و(**جاشت**) أي : خافت من عدو ، و(**مكانك**) أي : الزمي مكانك واثبتي فيه ، و(**تحمدي**) أي : يحمدك الناس بالشجاعة .

---

(١) سورة الأنعام : (١٥١) .

وكذٰلكَ يُجزَمُ المُضارعُ بعدَ التَّرجّي ؛ إذا سقطَتِ الفاءُ عندَ مَنْ أجازَ نصبَهُ .

قالَ أبو حيَّانَ في « الارتشافِ » : وقد سُمِعَ الجزمُ بعدَ التَّرجي ، واستشهدَ لهُ في « شرحِ التَّسهيلِ » بقولِ الشَّاعرِ :

لَعَلَّ ٱلْتِفَاتاً مِنْكِ نَحْوِي مُيَسَّرٌ يَمِلْ مِنْكِ بَعْدَ ٱلْعُسْرِ عِطْفَيْكِ لِلْيُسْرِ

وقوله : (**مكانك**) في الأصل : ظرف مكان ، ثم نقل عن ذٰلك المعنىٰ وجعل اسم فعل بمعنى : الزمي مكانك واثبتي في مكانك حتىٰ تَقتِلي أو تُقتَلي فيحمدك الناس بالشجاعة ، أو تستريحي من تعب الدنيا وآلامها وهمومها .

والشاهد : (مكانك تحمدي) حيث جزم المضارع ؛ وهو (تحمدي) لوقوعه في جواب الأمر باسم الفعل ، والتقدير : الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة ، أو تستريحي بالقتل من هموم الدنيا وغمومها . انتهىٰ « حمصي » .

(**وكذٰلك**) أي : وكما يجزم المضارع بعد الطلب فيما ذكر (**يجزم المضارع بعد الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز نصبه**) أي : نصب المضارع مع الفاء .

(**قال أبو حيان في « الارتشاف »**) اسم كتاب له في النحو : (**وقد سمع**) من فصحاء العرب (**الجزم بعد الترجي**) أي : إذا وقع في جواب الترجي ؛ أي : عند الكوفيين إذا سقطت الفاء بنصبه عندهم مع الفاء ، (**واستشهد**) ابن مالك (**له**) أي : لجزمه إذا سقطت الفاء (**في « شرح التسهيل » بقول الشاعر**) : (من الطويل)

(**لعل التفاتاً منك نحوي ميسر يمل منك بعد العسر عطفيك لليسر**)

البيت بلا نسبة إلىٰ قائله .

اللغة : **العطف من الشيء** : جانبه ، وهو من الإنسان من لدن رأسه إلىٰ وركه .

والشاهد : (يمل) من الإمالة ، وهو مضارع مجزوم ؛ لسقوط الفاء بعد (لعل) التي تفيد الترجي ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وهٰذا سائغ عند الكوفيين ، شاذ عند الجمهور .

قالَ المُرادِيُّ : وهـٰذا دليلٌ علىٰ صحَّةِ مذهبِ الكوفيّينَ .

فإن سقطَتِ الفاءُ بعدَ غيرِ الطَّلبِ ؛ وهوَ الخبرُ المُثبَتُ والمنفيُّ ، أو بعدَ الطَّلبِ ولَمْ يُقصَدْ بما بعدَها الجزاءُ . . . .

(**قال المرادي : وهـٰذا**) أي : جواز جزم المضارع في جواب الترجي بعد سقوط الفاء (**دليل علىٰ صحة مذهب الكوفيين**) القائلين بانتصاب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي ؛ لأنهم يقيسون الجزم على النصب ، فيجوزون الجزم بعد حذف الفاء ، حيث يجوز النصب مع ثبوتها . انتهىٰ « كردي » .

ترجمة المرادي

هو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن شداد بن طفيل ، أبو عبد الله المرادي ، يعرف بابن المؤذن ، كان صاحب قدم في العربية ، من بقايا أهل الأدب ، مات ليلة الأحد ثاني ذي الحجة سنة تسع وستين وست مئة (٦٦٩ هـ) وعمره ثلاث وسبعون سنة (٧٣) انتهىٰ .

❁ ❁ ❁

قال العليمي : (فيه : أنه لا يلزم من الجزم بعد إسقاط الفاء النصب بعد ثبوتها ؛ بدليل : الجزم بعد اسم الفعل الخبري لفظاً ، الأمري معنىً) .

(**فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب ؛ وهو الخبر المثبت والمنفي**) لأن الجزم يتوقف على السببية ، وهي مفقودة فيهما ؛ أما الأول . . فظاهر ، وأما الثاني . . فلأنك إذا قلت : (ما تأتينا فتحدثنا) . . لا يكون انتفاء الإتيان سبباً للحديث ؛ ولهـٰذا رد على الكوفيين والزجاج في إجازة الجزم في جواب النفي : بأنه لا سماع معهم ولا قياس ، لـٰكن قد يقال : النفي قد يكون سبباً ؛ نحو : (ما تعظيمنا نهنك) انتهىٰ منه .

(أو) سقطت الفاء (**بعد الطلب ولم يقصد بما بعدها الجزاء**) كما في :

وجبَ الرَّفعُ ، وما ذكرناهُ مِنْ أنَّ المُضارِعَ بعدَ سقوطِ الفاءِ مجزومٌ بالأداةِ المُقدَّرَةِ . . هوَ مذهبُ الجمهورِ ؛ وهوَ الأصحُّ ، كما في « المُغنِي » ، . . . .

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾[1] ، ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى ﴾[2] . .

(**وجب الرفع**) أي : في غير المنفي بلا خلاف ، وفي المنفي خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم أجازوا في نحو : (ما تأتينا فتحدثنا) الجزم . انتهىٰ « كردي » ، أي : وجب الرفع ؛ إما على الوصف إن كان قبله نكرة لا تصلح للحال ، نحو : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى ﴾ علىٰ قراءة الرفع ، أو على الحال إن كان ما قبله معرفة يصح مجيء الحال منها ؛ نحو : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[3] ، أو على الاستئناف ؛ نحو : (من البسيط)

وقال رائدهم : أرسوا نزاولها . . . .

أو على العطف ؛ نحو : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[4] ؛ إذ **المعنىٰ** : نفي الإذن في الاعتذار ، فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذٰلك .

ويدل علىٰ أن النفي الداخل على الإذن معناه : نفي الإذن في الاعتذار : قوله تعالىٰ ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ ﴾[5] . انتهىٰ « حمصي » .

(**وما ذكرناه من أن المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم بالأداة المقدرة . . هو مذهب الجمهور ، وهو الأصح ؛ كما في « المغني »**) قال فيه : (لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل . . لٰكن في التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذٰلك الحذف .

---

(١) سورة التوبة : (١٠٣) .

(٢) سورة مريم : (٥ ـ ٦) .

(٣) سورة المدثر : (٦) .

(٤) سورة المرسلات : (٣٦) .

(٥) سورة التحريم : (٧) .

وقيلَ : مجزومٌ بنفسِ الطَّلبِ ؛ لتضمُّنِهِ معنىٰ حرفِ الشَّرطِ ؛ كما أنَّ أسماءَ الشَّرطِ إنَّما جزمَتْ لذٰلكَ ، وهوَ مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ ، وجرىٰ عليهِ في « الشَّرحِ » ، وقيلَ : إنَّهُ مجزومٌ بنفسِ الطَّلبِ ، لنيابتِهِ عنِ الشَّرطِ ؛ كما أنَّ النَّصبَ بـ (ضرباً) في قولِكَ : (ضرباً زيداً) لنيابتِهِ عنِ (اضربْ) لا لتضمُّنِهِ معناهُ ، وهوَ مذهبُ الفارسيِّ والسِّيرافيِّ .

وأيضاً : فإن تضمين الفعل معنى الحرف ؛ إما غير واقع ، أو غير كثير ، ولأن نائب الشيء يؤدي معناه ، والطلب لا يؤدي معنى الشرط .

ومراده بـ « الحرف » في قوله : « تضمين معنى الحرف » : الحرف الموجود كما هو الظاهر ، لا ما هو أعم منه) انتهىٰ منه باختصار .

(**وقيل**) : إنه (**مجزوم بنفس الطلب ؛ لتضمنه معنىٰ حرف الشرط**) وضعف هٰذا القول : بأن التضمين مع أنه خلاف الأصل فيه تغيير لمعنى الأصل ، بخلاف الحذف الذي ادعاه الجمهور ، فإنه وإن كان خلاف الأصل . . ليس فيه تغيير . انتهىٰ « كردي » .

(**كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذٰلك**) أي : لتضمنها معنىٰ حرف الشرط (**وهو**) أي : هٰذا القول ؛ يعني : القول بأنه مجزوم بنفس الطلب (**مذهب الخليل وسيبويه ، وجرىٰ**) أي : المصنف (**عليه**) أي : علىٰ هٰذا القول المذكور (**في « الشرح »**) أي : في « شرح القطر » .

(**وقيل : إنه**) أي : إن المضارع (**مجزوم بنفس الطلب ؛ لنيابته عن الشرط ، كما أن النصب بـ « ضرباً » ، في قولك : « ضرباً زيداً » لنيابته**) أي : لنيابة ضرباً (**عن « اضرب » ، لا لتضمنه**) أي : لا لتضمن ضرباً (**معناه**) أي : معنى اضرب (**وهو**) أي : هٰذا القول الثالث (**مذهب الفارسي والسيرافي**) وهٰذا القول هو الأصح فيه ؛ أي : في ناصب (زيداً) علىٰ ما في « التسهيل » .

وقيل : نصب (زيداً) بالفعل المحذوف ، وصححه المصنف في « الشرح » ،

ونسبه الدماميني في « المنهل الصافي » إلىٰ سيبويه والأخفش ، وبه قال الشارح في (مبحث إعمال المصدر) الآتي مخالفاً لما ذكره هنا ، وضعف ذٰلك : بأن نائب الشيء يؤدي معناه ؛ كحرف النداء مع (أدعوك) ، والأرجح في (ضرباً زيداً) : أن النصب فيه بـ (اضرب) المحذوف لا بالمصدر ؛ لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري . انتهىٰ من « الكردي » .

ترجمة السيرافي

هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد السيرافي ، المتوفىٰ ببغداد سنة (٣٦٨ هـ) ، وهو إمام في اللغة والنحو ، والفقه والشعر ، والقرآن والحديث .

ترجمة أبي علي الفارسي

اسمه : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وتوفي ببغداد سنة مئتين وسبع وسبعين (٢٧٧ هـ) .

ترجمة الكسائي

هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، الإمام أبو الحسن الكسائي ، المتوفىٰ سنة (١٨٢ هـ) ، الكوفي ، إمام أهله في النحو وفي القراءة .

❁ ❁ ❁

(**وشرط**) جواز (**الجزم**) أي : جزم المضارع (**بعد الأمر**) عند سقوط الفاء ، **والمراد بالأمر** : جميع أنواع الطلب ما عدا النهي ؛ سواء كان بصيغة الفعل ، أو بغيرها ؛ كصيغة اسم الفعل ، وصيغة المصدر ، وصيغة الاستفهام ، وغيرها ولو بصيغة الخبر إن أريد به الطلب ؛ كـ (حسبك حديث . . ينم الناس) : (**صحة حلول**) « إن » الشرطية وحدها

(إن تفعلْ) محلَّهُ ؛ كما في « التَّسهيلِ » و« الجامعِ » نحوُ : (أَحْسِنْ إليَّ . . أُحْسِنْ إليكَ) بخلافِ : (لا أُحسنُ إليكَ) ، و(بعدَ النَّهيِ) عندَ غيرِ الكسائيِّ : (صحَّةُ حلولِ إنِ) الشَّرطيَّةِ معَ (لا) النَّافيةِ (محلَّهُ) أيِ : النَّهيِ معَ صحَّةِ المعنىٰ ، وظاهرُ عبارةِ « الألفيَّةِ » : أنَّ (لا) هٰذهِ (ناهيةٌ) بالهاءِ ، لا (نافيةٌ) بالفاءِ ، . . . .

موضعه ؛ أي : موضع ذٰلك الشرط والطلب ؛ وهو المراد بقول الشارح : صحة حلول (إن تفعل) أي : حلول الفعل المضارع مع (إن) الشرطية (محله) أي : محل ذٰلك الطلب (كما) ذكر هٰذا الشرط ابن مالك (في « التسهيل » و) المصنف في (« الجامع »)

كقولك في مثال الأمر : (نحو : أحسن إلي . . أحسن إليك) أي : إن تحسن . . إلي أحسن إليك ، (بخلاف) قوله : إن تحسن إلي . . (لا أحسن إليك) فإنه لا يجزم ؛ إذ لا يناسب (إن تحسن إلي) : (لا أحسن إليك) لأن عدم الإحسان لا يناسب الإحسان في كونه جزاء له .

وكقولك في الاستفهام : نحو : (أين بيتك . . أزرك) ، فيصح أن يقال فيه : (إن تعرفنيه . . أزرك) ، بخلاف : (أين بيتك . . أضرب زيداً في السوق) ، وقس باقي أنواع الطلب علىٰ ما ذكرناه .

(و) شرط صحة الجزم (بعد النهي) عند سقوط الفاء (عند غير الكسائي) من سائر الكوفيين وجمهور البصريين : (صحة حلول « إن » الشرطية مع « لا » النافية محله ؛ أي) : محل (النهي مع صحة المعنىٰ) بين الشرط والجزاء .

وفي « ابن عقيل » : أي : لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي إلا بشرط : أن يصح المعنىٰ بتقدير دخول (إن) الشرطية مع (لا) النافية .

(وظاهر عبارة « الألفية » : أن « لا » هٰذه « ناهية » بالهاء لا « نافية » بالفاء) لأنه قال في « ألفيته » : (من الرجز)

وشرط جزم بعد نهي أن تضع ... (إن) قبل (لا) دون تخالف يقع

وشرحَها علىٰ ذٰلكَ الشَّاطبيُّ والمَكُودِيُّ ؛ وذٰلك (نحوُ : لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ . . تَسْلَمْ) إذ يصحُّ أن يقالَ : (إلَّا تَدْنُ مِنَ الأسدِ . . تَسْلَمْ) . . . .

وظاهر عبارتها حيث قال : (أن تضع « إن ») : الشرطية وتزيدها قبل (لا) المذكورة هنا ؛ وهي (لا) الناهية ، وهو لا يصح ؛ لأن حرف الشرط لا يدخل علىٰ حرف النهي ، (**وشرحها**) أي : شرح « الألفية » (**علىٰ ذٰلك**) أي : علىٰ كون (لا) نافية (**الشاطبي والمكودي**) حيث قال المكودي في شرح هٰذا البيت (وشرط جزم . . .) : (يعني : أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع « إن » الشرطية قبل « لا » النافية) انظر « شرح المكودي على الألفية » .

قلت : وبهٰذا يظهر : أن ما قاله الفاكهي هنا ـ أي : في « المجيب » ـ غير صحيح إلا إن كان نقله من نسخة أخرىٰ للمكودي .

ترجمة الشاطبي

اسمه : هو محمد بن علي بن يوسف ، العلامة رضي الدين ، أبو عبد الله ، الأنصاري الشاطبي اللغوي .

قال الذهبي : (ولد ببلنسية سنة إحدىٰ وست مئة « ٦٠١ هـ » ، ومات بالقاهرة يوم الجمعة الثاني والعشرين من جمادى الأولىٰ سنة أربع وثمانين وست مئة (٦٨٤ هـ) .

❋ ❋ ❋

وأما المكودي . . فقد سبقت ترجمته قريباً .

❋ ❋ ❋

(و) مثال صحة (**ذٰلك**) الحلول محل النهي : (**نحو : لا تدن من الأسد . . تسلم**) من شره (**إذ يصح أن يقال : إلَّا تدن من الأسد . . تسلم**) بجزم تسلم

لأنَّ السَّلامةَ مُسبَّبةٌ عن عدمِ الدُّنوِّ (بخلافِ) نحوِ : لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ (يأكُلْكَ) إذ لا يصحُّ أن يقالَ : (إلَّا تَدْنُ مِنَ الأسدِ . . يأكلْكَ) لأنَّ الأكلَ لا يتسببُ عن عدمِ الدُّنوِّ ، وإنَّما يتسببُ عنِ الدُّنوِّ ، ولهٰذا الشَّرطِ أجمعَتِ السَّبعةُ على الرَّفعِ في : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ ، . . . .

(لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو ، بخلاف نحو : « لا تدن من الأسد . . يأكلك » إذ لا يصح أن يقال : إلَّا تدن من الأسد . . يأكلك ؛ لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو ، وإنما يتسبب عن الدنو ؛ ولهٰذا) أي : ولأجل اشتراط هٰذا (الشرط) الذي هو صحة حلول (إلَّا) محل النهي ؛ أي : ولأجل فقدان هٰذا الشرط (أجمعت) القراء (السبعة) غير الكسائي (على الرفع) أي : علىٰ رفع : تستكثر (في) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾)[1] ؛ إذ لا يصح أن يقال : إلَّا تمنن تستكثر ؛ لأن الاستكثار إنما يتسبب عن المن ، لا عن عدم المن ، وأجاز ذٰلك ؛ أي : الجزم في (تستكثر) الكسائي ؛ بناء علىٰ أنه لا يشترط عنده دخول (إن) الشرطية علىٰ (لا) النافية ، فجزمه علىٰ أن المعنىٰ : إن تمنن . . تستكثر ، فيصح المعنىٰ حينئذ ؛ لأن الاستكثار يتسبب من المن ؛ أي : أجاز ذٰلك تمسكاً بهٰذه الآية ، وبحديث أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أكل من هٰذه الشجرة . . فلا يقربن مسجدنا ، ولا يؤذينا بريح الثوم » .

وأما قراءة الحسن البصري : (تستكثر) بالجزم . . فأجاب عنها المصنف بثلاثة أجوبة ؛ **منها** : أن سكون قراءة (تستكثر) بالجزم بدلاً من (تمنن) كأنه قيل : لا تستكثر ؛ أي : لا ترىٰ ما تعطيه كثيراً ، وهو وإن رجحه أبو حيان واستظهره السمين . . نُوزِع فيه : باختلاف معنييهما ، وعدم دلالة الأول على الثاني . انتهىٰ « عليمي » .

---

(١) سورة المدثر : (٦) .

وأمَّا قولُهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ . . فَلَا يَقْرَبْ مُصَلَّانَا يُؤْذِنَا » فالجزمُ على الإبدالِ مِنْ (يقربْ) بدلَ اشتمالٍ ، لا على الجوابِ ؛ لعدمِ صحَّةِ : (إلّا يقربْ . . يُؤْذِنَا) لأنَّ الإيذاءَ إنَّما يتسببُ عنِ القربِ ، لا عن عدمِهِ .

وأمَّا الكسائيُّ . . فلَمْ يشترطْ ذٰلكَ ، وجوَّزَ الجزمَ في نحوِ : (لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يأكلْكَ) بتقديرِ : (إن تَدْنُ) بغيرِ نفيٍ ، مُحتجّاً بالسَّماعِ والقياسِ ، . . . .

(وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « من أكل من هـٰذه الشجرة . . فلا يقرب مصلانا يؤذنا » . . فالجزم) في يؤذنا (على الإبدال من « يقرب » بدل اشتمال ، لا علىٰ) أنه (الجواب) للشرط (لعدم صحة « إلَّا يقرب يؤذنا » لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب ، لا عن عدمه) ، وهـٰذا ـ أي : قوله : وأما قوله صلى الله عليه وسلم . . . إلىٰ آخره ـ جواب عما احتج به الكسائي ، ومثله في الاحتجاج والجواب : قوله صلى الله عليه وسلم : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ، ويحتمل أن يكون تسكين الباء من الإدغام ؛ نحو : ﴿ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ ﴾[1] ، لا للجزم انتهىٰ منه .

قال الكردي : (وأما قوله عليه الصلاة . . . إلىٰ آخره . . هو إشارة إلىٰ تأويل ما استمسك به الكسائي ومتابعوه في نفي الشرط المذكور) .

قوله : (وأما الكسائي . . فلم يشترط ذٰلك) أي : صحة حلول (إلَّا) محل النهي ، (وجوز الجزم في نحو : « لا تدن من الأسد . . يأكلك » بتقدير : « إن تدن » بغير نفي ، محتجاً بالسماع) أي : بالكلام المسموع عن فصحاء العرب (و) بـ (القياس) أي : قياس الجزم على النصب .

قوله : (محتجاً بالسماع) أراد به : قول أبي طلحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد : (لا تشرف . . فيصبك سهم) ، وحديث : « لا ترجعوا بعدي كفاراً

---

(١) سورة الحديد : (٢٨) .

وعبارةُ « التَّسهيلِ » توهمُ إجراءَ خلافِ الكسائيِّ في مسألةِ الأمرِ .

يضرب بعضكم رقاب بعض » ، وحديث : « من أكل من هـٰذه الشجرة . . فلا يقرب مسجدنا يؤذنا » .

وأجيب عنه : بأن (يصبك) بدل من (تشرف) نظير ما قبل في : (فلا يقرب مسجدنا يؤذنا) ، وبأن (يضرب بعضكم) من باب التخفيف بالإدغام ، لا من الجزم ؛ وهو قراءة أبي عمرو ، وفي نظيره من القرآن مما اجتمع فيه متماثلان وكذا المتقاربان قرأ أيضاً أبو جعفر مالك : ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾[1] بالإدغام المحض . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**والقياس**) أي : على النصب ؛ فإنه يجوز : (لا تدن من الأسد . . فيأكلك) بالنصب ، قال تعالىٰ : ﴿ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم ﴾[2] .

وأجيب : بأنه لو صح القياس على النصب . . لصح الجزم بعد النفي ؛ قياساً له على النصب ؛ أي : وذٰلك ممتنع عند البصريين ، وفيه نظر ؛ كما في « التصريح » إذ الكوفيون قائلون بجواز الجزم بعد النفي ، ولا يرد عليهم مذهب غيرهم . انتهىٰ منه .

(**وعبارة « التسهيل » توهم إجراء خلاف الكسائي في مسألة الأمر**) أي : كعبارة « الجامع » ، وقد ذكرناها أوائل البحث ، وأما عبارة « التسهيل » . . فهي قوله : (فإن لم يحسن إقامة « إن تفعل » مقام الأمر و« إن لا تفعل » مقام النهي . . لم يجزم جوابهما ، خلافاً للكسائي) انتهت . انتهىٰ منه .

قوله : (**توهم إجراء الخلاف**) أي : فيجوز عنده أيضاً : (أسلم . . تدخل النار) بمعنىٰ : إن لا تسلم . . تدخل النار . انتهىٰ « ياسين » .

ولا يشترط صحة حلول (إن تفعل) محله ؛ أي : محل الأمر . انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (١١) .

(٢) سورة طه : (٦١) .

(ويجزمُ) المُضارِعُ (أيضاً بـ « لَمْ ») وهيَ : حرفُ جزمٍ لنفيِ المُضارِعِ وقلبِهِ ماضياً (نحوُ : ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾) ، وقد تُهمَلُ ؛ حملاً علىٰ (ما) أو (لا) . . . .

قوله : (**ويجزم المضارع أيضاً**) أي : كما يجزم في جواب الطلب (**بـ « لم »** ، **وهي حرف جزم**) أي : حرف يعمل الجزم (**لنفي المضارع**) أي : لانتفاء حدثه ، ففي الكلام : إيجاز بحذف المضاف إليه ، وفيه : مجاز مرسل ؛ من إطلاق المصدر وإرادة الحاصل به ، أو النفي مصدر المبني للمفعول ، (و) لـ (قلبه) أي : قلب زمانه من الاستقبال وجعله (ماضياً) ، فالمضارع إذا انقلب ماضياً . . لا يكون حقيقة في المعنى الأول ، بل يكون منقولاً حقيقة في المعنى الثاني ، وتسميته مضارعاً : باعتبار إبقاء الشيء علىٰ ما كان له أولاً ، **وباعتبار هـٰذا** : يجوز أن يكون حقيقة في المعنى الأول ، لا سيما أن الإثبات هو الأصل في الاستعمال ، والنفي فرع له ، وكون (لم) و(لما) يقلبان زمن المضارع ماضياً هو مذهب المبرد ؛ لأنهما عنده يصرفان معنى المضارع إلىٰ معنى الماضي دون لفظه ، وأن الأصل : يفعل ، فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى المضي ، وبقي اللفظ علىٰ ما كان عليه .

ومذهب سيبويه : أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه ؛ لأنه جعل (لم) نفي (فعل) ، و(لما) نفي (قد فعل) .

قال أبو حيان : (قال أصحابنا : **والصحيح** : مذهب سيبويه) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

مثالها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾[1] ، **وقد تهمل**) عن العمل (**حملاً**) لها (**علىٰ « ما »**) النافية (**أو**) **علىٰ** (**« لا »**) النافية ، والثاني هو الذي في « التسهيل » و« التصريح » ، ويرجحه قول الفراء : أصل : (لم) : (لا) ، فأبدلت

---

(١) سورة الإخلاص : (٣) .

فيرتفعُ المُضارِعُ بعدَها ، لٰكنْ هل هوَ ضرورةٌ أو لغةٌ ؟ فيهِ خلافٌ ، والنَّصبُ بها لغةٌ حكاها اللِّحْيَانِيُّ ، . . . .

الألف ميماً فصار : (لم) ، (فيرتفع المضارع بعدها) نحو قوله ؛ أي : قول المنشد ، **قيل** : أنشده الأخفش ، **وقيل** : ثعلب : (من البسيط)

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

والشاهد في قوله : (لم يوفون) حيث رفع الفعل بعد (لم) .

قوله : (**حملاً لها علىٰ « ما »**) أي : كما يقول الجمهور .

وقوله : (**أو « لا »**) أي : كما يقول ابن مالك ، وقول الجمهور أولىٰ من قول ابن مالك ؛ لأن (ما) تنفي الماضي كثيراً ، وهو بـ (لا) قليل . انتهىٰ « عليمي » .

فيرتفع المضارع بعد (لم) ، (**لٰكن هل هو**) أي : ارتفاع المضارع بعدها (ضرورة أو لغة ؟ فيه) أي : في جواب هٰذا الاستفهام (خلاف) ، **فقيل** : هو ضرورة ، **وقيل** : هو لغة ، والثاني هو ظاهر عبارة « التسهيل » و« الجامع » ونص من الدماميني . انتهىٰ « كردي » .

وقال العليمي : (والقول بأنه ضرورة هو ما ذهب إليه سعد الدين التفتازاني ، وظاهر كلام ابن مالك : أنه لغة) انتهىٰ منه .

(**والنصب بها**) أي : بلم (**لغة حكاها اللحياني**) بكسر اللام وسكون المهملة .

ترجمة اللحياني

اسمه : علي بن المبارك الأحمر ، **وقيل** : ابن حازم ، أبو الحسن اللحياني ، كان حياً قبل سنة (١٨٩ هـ) ، تتلمذ على الكسائي والأصمعي ، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، من مؤلفاته : « النوادر » المشهورة ، وهو من بني لحيان بن هذيل بن

وقُرِئَ : (ألم نشرحَ) .

(ولـمَّا) أختُها ؛ وهيَ مُركَّبَةٌ مِن (لَمْ) و(ما) ويقالُ فيها : حرفُ جزمٍ لنفيِ المُضارِعِ

مدركة ، **قيل** : سمي به ؛ لعظم لحيته ، أخذ العلم من الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة ، وعمدته : الكسائي .

❀ ❀ ❀

(وقرئ : **ألم نشرح**) بالفتح ، قال في « المغني » : (إعطاء « لم » حكم « لن » في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم : « ألم نشرح » بفتح الحاء ، وفيه نظر ؛ إذ لا تحل « لن » هنا ، وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء علىٰ ما يحل محله ، **وقيل** : أصله : « نشرحن » ، ثم حذفت النون الخفيفة ، وأبقي الفتح دليلاً عليها ، **وفي هـٰذا شذوذان** : توكيد المنفي بـ « لم » مع أنه كالفعل الماضي ، وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف) .

وقال الدماميني : (يحتمل أن حركة الحاء إتباع لحركة الراء التي قبلها ، أو اللام التي بعدها) انتهىٰ « حمصي » .

(و« **لما** » **أختها**) أي : أخت (لم) يعني : النافية ، احترز به عن الإيجابية ؛ نحو : (لما جاء . . أكرمته) ، والتي بمعنىٰ (إلا) نحو : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ ﴾[1] ، ونحو : (بالله لما زرتني) أي : ما أسألك إلا زيارتك .

واعترض : بأنهما لم يحفظ دخولهما علىٰ لفظ المضارع ، فقوله : (أختها) مستدرك . انتهىٰ « كردي » .

(**وهي**) أي : لما (مركبة) أي : عند الأكثر (من « لم ») أي : الجازمة (و« ما ») أي : النافية ، وهـٰذا مذهب الجمهور ، **وقيل** : إنها بسيطة . انتهىٰ « ياسين » .

(**ويقال فيها**) أي : في إعرابها إعراباً تطبيقياً : لما (**حرف جزم ؛ لنفي المضارع**

---

(١) سورة يسٓ : (٣٢) .

وقلبِهِ ماضياً ، مُتَّصلاً نفيُهُ ، مُتوقَّعاً ثُبوتُهُ (نحوُ : ﴿ لَمَّا يَقْضِ) مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ .

وقلبه ماضياً) أي : قلب زمانه إلى المضي وفاقاً للمبرد ، لا قلب لفظ المضارع إلى الماضي خلافاً لبعضهم ، ونسب إلىٰ سيبويه ، (متصلاً نفيه) أي : انتفاؤه ؛ يعني : متصلاً بحال التكلم (متوقعاً ثبوته) بفتح القاف ؛ أي : منتظراً وقوع حصول الفعل ؛ وذٰلك لأن (لما) لنفي (قد يفعل) ، بخلاف (لم) فإنها لنفي (يفعل) ، هٰذا هو المناسب لما أسلفه الشارح ؛ من أنهما يقلبان زمن المضارع وإن كان المناسب لمذهب سيبويه قول المحشي من قوله : (لأن « لما » لنفي « قد فعل » ، بخلاف « لم » فإنها لنفي « فعل ») .

وجعل الرضي نفي (لما) للمتوقع غالباً ، قال : (وقد تستعمل في غير المتوقع بدل المتوقع أيضاً ؛ نحو : ندم إبليس ولما ينفعه الندم) .

مثال جزم (لما) : (**نحو** : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾)[١] ؛ أي : لم يفعل ما أمره به ربه ، و(ما) : موصولة ، والعائد محذوف :

فإن قدر مجروراً ؛ أي : ما أمره به ربه ، **ورد** : بأن شرط حذف العائد المجرور : أن يجر الموصول بمثل ما جر به .

وإن قدر غير مجرور ؛ لأن (أمر) قد يتعدىٰ للثاني بنفسه ؛ فإن قدر متصلاً . . لزم اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة ، وهو واجب الانفصال ، أو منفصلاً ، وهو لا يحذف ؛ لأن حذفه مفوت للغرض الذي انفصل له .

ويجاب عن الأول : بأنه لا يلزم من منع ذٰلك ملفوظاً به منعه مقدراً ؛ لزوال القبح اللفظي .

وعن الثاني : بأنه إنما يمنع ؛ لأجل اللبس الحاصل ، ولا لبس هنا . انتهىٰ من « العليمي » .

---

(١) سورة عبس : (٢٣) .

ويشتركانِ في الحرفيَّةِ ، والاختصاصِ بالمُضارِعِ ، والنَّفيِ ، والجزمِ ، والقلبِ للمُضِيِّ ، وجوازِ دخولِ همزةِ الاستفهامِ عليهِما .

وتنفردُ (لَمْ) بمُصاحَبةِ أداةِ الشَّرطِ ؛ نحوُ : (إن لَمْ ، ولو لَمْ) . . . .

(ويشتركان) أي : لم ولما (في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي) أي : نفي المضارع ، (والجزم) أي : جزمه ، (والقلب) أي : قلب معناه (للمضي) أي : إلى الماضي ، (وجواز دخول همزة الاستفهام) التقريري (عليهما) أي : علىٰ كل منهما ، لٰكن دخولها علىٰ (لم) أكثر من دخولها علىٰ (لما) ، والأكثر : كون الهمزة علىٰ (لم) للتقرير والاعتراف بما بعد النفي ، فيجاب بـ (بلىٰ) ، وقد تأتي لغير ذٰلك ، كالإبطاء ؛ نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾[1] ، فهٰذه ستة أمور اشتركا فيها ، لا مطلقاً ؛ لافتراقهما في خمسة أمور ، كما ذكرها الشارح بقوله : (وتنفرد « لم ») عن لما (بمصاحبة أداة الشرط) أي : بجواز ذٰلك ، بخلاف (لما) ، قال الرضي : (وكان ذٰلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه ومعموله) ، **يريد بشبه الحرفي** : أسماء الشرط ؛ كـ (من) ، تقول في مثال ذٰلك : (من لم يكرمني . . أهنه) ، ولا تقول : (من لما يكرمني) .

قال الدماميني : (هٰذا تصريح من الرضي بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي ، وليس كذٰلك) .

وقال السمين في إعراب قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ . . . ﴾ الآية[2] : (« إن » الشرطية داخلة علىٰ جملة « لم تفعلوا » ، و« تفعلوا » مجزوم بـ « لم ») انتهىٰ منه . مثال انفراد (لم) : (نحو : إن لم) تفعل كذا وكذا ، (و) نحو : (لو لم) يفعل زيد كذا وكذا .

---

(١) سورة الحديد : (١٦) .

(٢) سورة البقرة : (٢٤) .

وبجوازِ انقطاعِ نفيِ منفيِّها ؛ نحوُ : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ ، ومِنْ ثَمَّ جازَ : (لَمْ يكنْ ، ثُمَّ كانَ) ، وامتنعَ : (لمَّا يكنْ ، ثُمَّ كانَ) قالَ الدَّمامينيُّ : لِمَا فيهِ مِنَ التَّناقضِ ؛ لأنَّ امتدادَ النَّفيِ واستمرارَهُ إلىٰ زمنِ التَّكلُّمِ يمنعُ مِنَ الإخبارِ بأنَّ ذٰلكَ المنفيَّ المُستمرَّ نفيُهُ وُجِدَ في الماضي .

نعم ؛ الإخبارُ بأنَّهُ سيكونُ فيما يُستقبَلُ صحيحٌ ، ولا ينافي استمرارَ النَّفيِ في الحالِ .

(و) تنفرد (لم) أيضاً (بجواز انقطاع نفي منفيها ؛ نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾[1] ، ومن ثم) أي : ومن أجل انفراد (لم) بما ذكر **اللازم** منه : أن (لما) لا يجوز انقطاع نفي منفيها ، و(جاز : لم يكن ثم كان) مترتب على الحكم المصرح به ، (وامتنع : لما يكن ثم كان) مترتب على اللازم ، **فتأمل** .

(قال الدماميني) في « شرح التسهيل » وإنما امتنع : لما يكن ثم كان (لما فيه) أي : لما في امتناعه أولاً ثم كان (من التناقض) والتنافي في الكلام (لأن امتداد النفي) أولاً (واستمراره) أي : استمرار النفي (إلىٰ زمن التكلم . . يمنع من الإخبار بأن ذٰلك المنفي المستمر نفيه) إلىٰ زمن التكلم (وجد في الماضي) .

(نعم ؛ الإخبار بأنه سيكون) ويوجد (فيما يستقبل) من الزمان (صحيح ، ولا ينافي) ذٰلك الإخبار بأنه سيكون في المستقبل (استمرار النفي في الحال) أي : في الزمن الحاضر ، وفي كلام الدماميني دقة وغموض ، **فتأمله أي تأمل** .

ترجمة الدماميني

اسمه : محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي ، بدر الدين ، المعروف

---

(١) سورة الإنسان : (١) .

وتنفردُ (لمَّا) بجوازِ حذفِ مجزومِها اختياراً ؛ تقولُ : (قاربتُ البلدَ ولمَّا) أي : ولمَّا أدخلْها ، وأمَّا قولُهُ :

اِحْفَظْ وَدِيعَتَكَ ٱلَّتِي ٱسْتُودِعْتَهَا   يَوْمَ ٱلْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

بابن الدماميني ، المتوفىٰ بالهند سنة (٨٢٧هـ) ، أديب نحوي عروضي فقيه ، تفقه علىٰ ابن خلدون ، من تصانيفه : « تحفة الغريب علىٰ مغني اللبيب » .

❀ ❀ ❀

(**وتنفرد « لما »**) عن لم (**بجواز حذف مجزومها اختياراً**) أي : في حالة الاختيار بلا ضرورة شعر مع وجود دليل يدل على المحذوف ؛ كما في « المغني » و« التسهيل » لأن (لما) لنفي (قد فعل) ، و(قد) يجوز حذف مدخولها ؛ كقوله : (من الكامل)

.... وكأن قد

فحمل النفي على الإثبات ، وأورد الدماميني : أن (لم) لنفي (فعل) ، وهو مما يجوز حذفه للدليل .

(**تقول**) في مثال حذف مجزومها : (« **قاربت البلد ولما** » أي : **ولما أدخلها ،**

وأما قوله) أي : قول الشاعر ؛ وهو إبراهيم بن علي بن محمد الهرمي : (من الكامل)

(**احفظ وديعتك التي استودعتها   يوم الأعازب إن وصلت وإن لم**)

قائله : إبراهيم ابن هرمة القرشي ، وهرمة جده الأعلىٰ .

(**ويوم الأعازب**) يروىٰ بالعين المهملة والزاي المعجمة ، وبالغين المعجمة والراء المهملة ؛ **بمعنى** : التباعد ، وهو من أيام العرب المعهودة .

والشاهد في قوله : (وإن لم) ، وجواب الشرط المذكور والشرط المحذوف محذوفان تقديرهما : إن وصلت . . فاحفظ وديعتك ، وإن لم توصل . . فاحفظ وديعتك ، **يريد** : احفظها علىٰ كل حال .

. . فضرورةٌ ، وبتوقُّعِ منفيّها ؛ نحوُ : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ، ومِنْ ثَـمَّ امتنعَ أن يقالَ : (لمَّا يجتمعِ الضِّدَّانِ) لاستحالةِ اجتماعِهِما ، وتوقُّعُ المُستحيلِ مُحالٌ .

(و) يُجزَمُ المُضارِعُ أيضاً (باللَّامِ و« لا » الطَّلبيتَينِ) أيِ : الدَّالَّتَينِ على الطَّلبِ ،

. . (فضرورة) أي : فحذف مجزوم (لم) لضرورة الشعر ، فلا يرد نقضاً لما قلنا آنفاً : من أن مجزوم (لم) ممنوع الحذف ، ومجزوم (لما) جائز الحذف .

(و) تنفرد (لما) أيضاً (**بتوقع**) وقوع (**منفيها**) أي : غالباً ، ومن غير الغالب : (ندم إبليس ولما ينفعه الندم) كذا قيل . انتهىٰ « كردي » .

(**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾) ، وتمام هٰذه الآية : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [1] .

قال العليمي : (قوله : « نحو : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ » جملة مستأنفة ، أو حال من الضمير في ﴿ قُولُوٓاْ ﴾ ، وليست تكراراً بعد قوله : ﴿ لَّمْ تُؤْمِنُواْ ﴾ لأن معنى التوقع دليل علىٰ أن هٰؤلاء قد آمنوا بعد .

قال أبو حيان : ولا أدري من أي وجه يكون المنفي بـ « لما » يقع بعد ، ورد : بأنها لنفي « قد فعل » ، و« قد » للتوقع) انتهىٰ منه .

(ومن ثم) أي : ومن أجل توقع منفيها (**امتنع أن يقال : « لما يجتمع الضدان » لاستحالة اجتماعهما ، وتوقع المستحيل محال**) .

وفي هٰذا نظر ؛ لأن المحال : وقوع المستحيل ، وأما توقعه . . فليس بمستحيل ، ألا ترىٰ أن المحال قد يُتمنىٰ ؟! انتهىٰ « عليمي » .

(**ويجزم المضارع أيضاً باللام و« لا » الطلبيتين ؛ أي : الدالتين على الطلب**) ، لو

---

(١) سورة الحجرات : (١٤) .

فدخلَ في ذٰلكَ : لامُ الأمرِ (نحوُ : ﴿ لِيُنفِقْ) ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ ، ولامُ الدُّعاءِ ؛ نحوُ : (﴿ لِيَقْضِ) عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ، و(لا) النَّاهيةُ ؛ نحوُ : (﴿ لَا تُشْرِكْ) بِٱللَّهِ ﴾ ، و(لا) الدُّعائيَّةُ ؛ نحوُ : ﴿ رَبَّنَا (لَا تُؤَاخِذْنَآ) إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ ، . . . .

قال : (الموضوعتين للطلب) . . كان أولىٰ ؛ فإن اللام قد يراد بها وبمصحوبها الخبر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[1] ، والتهديد ؛ نحو : ﴿ وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[2] ، و(لا) قد تستعمل في التهديد ؛ كقولك لعبدك : (لا تطغىٰ) .

وأما قوله : ﴿ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ ﴾[3] . . فيحتمل فيه اللامان : **التعليل** ؛ فيكون ما بعدهما منصوباً ، **والتهديد** ؛ فيكون مجزوماً ، ولٰكن اللام موضوعة لطلب الفعل ، و(لا) موضوعة لطلب الترك ، وخرج بهما غيرهما ؛ كلامي التعليل والجحود و(لا) النافية والزائدة ، وسمع الجزم بـ (لا) النافية إذا صلح قبلها (كي) نحو : (جئته لا يكن له علي حجة) ، وهو قليل ؛ ولذا لم يتعرض له الشارح ولا المصنف . انتهىٰ « عليمي » .

(**فدخل في ذٰلك**) المذكور من اللام و(لا) الطلبيتين : (**لام الأمر ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾)[4] ، **والمراد بالأمر** : طلب الفعل من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ .

(**ولام الدعاء**) وهو طلب الفعل من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ (**نحو**) قوله تعالىٰ حكاية عن أهل النار : (﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[5] ، و« **لا** » **الناهية** ؛ **نحو** : ﴿ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ) إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾[6] ، (و« **لا** » **الدعائية** ؛ **نحو** : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾)[7] .

---

(١) سورة مريم : (٧٥) .
(٢) سورة الكهف : (٢٩) .
(٣) سورة العنكبوت : (٦٦) .
(٤) سورة الطلاق : (٧) .
(٥) سورة الزخرف : (٧٧) .
(٦) سورة لقمان : (١٣) .
(٧) سورة البقرة : (٢٨٦) .

قوله : (**فدخل في ذٰلك** . . .) إلىٰ آخره ، دخول ما ذكر لا ينافي دخول غيره كالالتماس ؛ كقولك لمساويك : (ليفعل فلان كذا) ، وما ذكر من انقسام الطلب إلىٰ ما ذكر من الأمر والدعاء . . ظاهر على القول المرجوح في الأصول .

والراجح : أن كل ذٰلك يسمىٰ أمراً ، ويحتمل أنه جار علىٰ ذٰلك ، وإنما عبر بذٰلك ؛ أي : بالدعاء ؛ تأدباً مع الباري جل وعلا .

قوله : (نحو : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا . . . ﴾) إلىٰ آخره ، قال في « الكشاف » : (**إن قلت** : إن الخطأ والنسيان متجاوز عنهما . . فما معنى الدعاء بترك المؤاخذة عليهما ؟

قلت : الدعاء راجع إلىٰ سببهما ؛ وهو التفريط والغفلة) .

قال السيوطي : (وهٰذا علىٰ مذهبه في منع التكليف بما لا يطاق ؛ لأنه دعاء بتحصيل الحاصل ، ونحن نقول : يجوز الدعاء بتحصيل الحاصل ؛ لأنه ممكن باعتبار الأصالة) .

(وجزمُ فعل الغائب والمخاطب بـ « لا ») الناهية ، متعلق بالمبتدأ ؛ الذي هو (جزم) ، وهو قوله تعالىٰ : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ .

وقوله : (كثير) هو خبر المبتدأ ؛ أي : جزمه بـ (لا) الدعائية كثير في كلامهم .

قال الكردي : (قوله : « وجزم فعل الغائب والمخاطب » **الأولىٰ أن يقول** : والنهي عن فعل الغائب والمخاطب بـ « لا » الناهية كثير في كلامهم) ، والآية بتمامها : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[1] .

---

(١) سورة البقرة : (٢٨٦) .

قالَ الرَّضيُّ : على السَّواءِ ، ولا يختصُّ بالغائبِ ؛ كاللام ، وفي « الارتشافِ » ما يخالفُهُ ،

انظر « شرح الكافية » ، وعبارته بتمامها : (و« لا » النهي تجيء للمخاطب والغائب على السواء ، ولا تختص بالغائب كاللام) .

(قال الرضي : **على السواء**) أي : تستعمل في الغائب والمخاطب علىٰ حد سواء ، بلا كثرتها في أحدهما ، وقلتها في الآخر ، (**ولا يختص**) أي : لا تختص (لا) الناهية (**بالغائب**) أي : بنهي الغائب (**كاللام**) أي : كما تختص اللام بالغائب ، بل تكون (لا) الناهية للمخاطب والغائب ، وتكون مشتركة بينهما على السواء ، (**وفي « الارتشاف »**) اسم كتاب لأبي حيان (**ما يخالفه**) أي : يخالف قول الرضي : (على السواء) وهو ؛ أي : ذٰلك المخالف لقول الرضي قول أبي حيان في « الارتشاف » : (إن الأكثر في كلامهم كونها ـ أي : كون « لا » الناهية ـ للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ؛ أي : كما يضعف كونها للمتكلم اتفاقاً) .

ومن أمثلته ؛ أي : ومن أمثلة كونها للغائب علىٰ ضعف : ﴿ فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ ﴾[1] .

ولفظ أبي حيان في « الارتشاف » : (الأكثر كونها ـ أي : كون « لا » الناهية ـ للمخاطب ؛ كقوله : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾[2] ، ويضعف كونها للمتكلم ؛ نحو قوله : (من البسيط)

لا أعرفنْ . . . .

ويقلُّ كونها للغائب ؛ نحو : لا يخرج زيد) انظر « ارتشاف الضرب » ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ألفين أحدكم متكئاً علىٰ أريكته . . . » الحديث .

قال الكردي : (قوله : « كاللام » أي : كما أن اللام مختصة بالغائب ، وقوله : « وفي « الارتشاف » ما يخالفه » أي : في قوله : على السواء) .

---

(١) سورة الإسراء : (٣٣) .

(٢) سورة البقرة : (٢٨٦) .

وأمَّا جزمُها فعلَ المُتكلِّمِ . . فقليلٌ جدّاً ؛ سواءٌ بُنِيَ للفاعلِ أم للمفعولِ ، . . . .

قوله : (**وأما جزمها**) أي : جزم (لا) الناهية (**فعلَ المتكلم**) وحده ؛ كقوله : (من البسيط)

لا أعرفنْ ربرباً حوراً مدامعها مردفات علىٰ أعقاب أكوار

وهو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب ، والأصل : لا يكن ربرب فأعرفه ، **والربرب** : القطيع من البقر الوحشية ، **والمدامع** : أماكن الدمع ؛ وهو العيون ، وكقول الآخر : (من الطويل)

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبداً ما دام فيها الجراضم

. . (**فقليل**) في كلامهم (**جداً**) أي : قلة بالغة الغاية ، وإنما كان قليلاً ؛ لأن الإنسان لا ينهىٰ نفسه إلا تجوزاً وتنزيلاً لها منزلة المخاطب ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾[1] ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « قوموا فلأصل لكم » أي : لأجلكم ، والفاء فيه زائدة ، وإنما كان قليلاً ؛ فلنحو ما مر في النهي ، (**سواء**) في القلة (**بني**) فعل المتكلم (**للفاعل**) كالبيتين المذكورين ، (**أم للمفعول**) نحو : « لا ألفين أحدكم حاملاً علىٰ رقبته بعيراً . . . » الحديث .

وفي « الكردي » : قوله : (**سواء بني للفاعل**) وهو ظاهر عبارة « التسهيل » .

قوله : (**وفي « الارتشاف » ما يخالفه**) ذكر أبو حيان في « الارتشاف » : أن أكثر دخول (لا) الناهية في المبني للفاعل علىٰ ما هو للمخاطب ، ويضعف للغائب ؛ نحو : (لا يخرج زيد) ، وللمتكلم ؛ نحو : (من البسيط)

لا أعرفنْ ربرباً . . . .

البيت .

---

(١) سورة العنكبوت : (١٢) .

وما في « الأوضحِ » مِنَ التَّفصيلِ . . فهوَ طريقةٌ لبعضِهِم ، وأمَّا اللَّامُ الطَّلبيَّةُ . . فجزمُها فعلَ المُتكلِّمِ مبنيّاً للفاعلِ قليلٌ ، وأقلُّ منهُ جزمُها فعلَ المُخاطَبِ مبنيّاً أيضاً للفاعلِ .

قوله : (وما في « الأوضح » من التفصيل) حيث حكم بالندور فيما بني للفاعل من ذلك ؛ كالبيتين السابقين ، وبالكثرة فيما بني للمفعول منه ، معللاً ذلك ؛ بأن المنهي غير المتكلم .

قوله : (فعل المتكلم) مفرداً كان ؛ كحديث : « قوموا فلأصل لكم » ، أو معه غيره ؛ نحو : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[1] .

. . (فهو طريقة لبعضهم) أي : لبعض النحاة ، (وأما اللام الطلبية) يعني : لام الأمر ولام الدعاء . . (فجزمها فعلَ المتكلم مبنياً للفاعل قليل) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « قوموا فلأصل لكم » أي : لأجلكم ، وإنما كان قليلاً ؛ فلنحو ما مر في النهي بـ (لا) .

(وأقل منه : جزمها فعلَ المخاطب مبنياً أيضاً للفاعل) وذلك لأن له صيغة تخصه ؛ وهي فعل الأمر .

واختص المخاطب المذكور بالأمر بالصيغة ، وغيره باللام ؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً في كلامهم ، فكان التخفيف فيه أولى . انتهىٰ « حمصي » .

قوله : (مبنياً للفاعل أيضاً) كقراءة جماعة : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾[2] ، وحديث : « فلتأخذوا مصافكم » .

وقوله : (من الخفيف)

لتقم أنت يا بن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا

---

(١) سورة العنكبوت : (١٢) .

(٢) سورة يونس ﷺ ، (فلتفرحوا) بالتاء قراءة رويس . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٢٨٥) .

وهٰذهِ الأحرفُ الأربعةُ المُتقدِّمةُ معَ الطَّلبِ إن قلنا : إنَّهُ الجازمُ بنفسِهِ . . تجزمُ فعلاً واحداً ؛ كما مثَّلنا ، (و) بقيَّةُ الأدواتِ الآتيةُ (تجزمُ فعلَينِ) مُتَّفقَينِ أو مُختلِفَينِ ؛ . . .

(**وهٰذه الأحرف الأربعة المتقدمة**) آنفاً ، المستعملة (**مع الطلب**) وهي : لام الأمر ، ولام الدعاء ، و(لا) الدعائية و(لا) الناهية (**إن قلنا : إنه**) أي : إن الطلب هو (**الجازم بنفسه . . تجزم فعلاً واحداً**) .

قوله : (**تجزم فعلاً واحداً**) أي : بالأصالة ، وإلا . . فقد يتعدد المجزوم بها بعطف أو غيره ؛ نحو : لا تضرب زيداً وتشتم عمراً . انتهىٰ « ياسين » ، بواسطة دلالتها على الطلب (**كما مثلنا**) لكل منها آنفاً .

واعلم : أنه اختلف النحاة في جازم الفعل الواقع بعد الطلب علىٰ أربعة مذاهب :

الأول : أن الأمر والنهي ضمن معنى الجزم فجزم ، ونسب هٰذا إلى الخليل وسيبويه وابن مالك .

الثاني : أن فعل الطلب قد ناب مناب الشرط ؛ أي : حذفت جملة الشرط وأنيبت هٰذه في العمل منابها ، قال به الفارسي ، وصححه ابن عصفور .

الثالث : أن المضارع مجزوم بلام مقدرة .

والرابع : أنه مجزوم بشرط مقدر قبلها دل عليه ما قبله ، وعليه أكثر المتأخرين ، واختاره أبو حيان . انتهىٰ من بعض الدراسة .

وعبارة الكردي : قوله : (**إن قلنا : إن الجازم بنفسه**) على الخلاف الذي مر في شرح قول المصنف : (فإن سقطت الفاء بعد الطلب . . .) إلىٰ آخره .

(**وبقية الأدوات الآتية**) برفع (الآتية) إنما هي بقيتها . انتهىٰ « كردي » ، والتي مبدؤها (إن) الشرطية (**تجزم فعلين متفقين**) كان الفعلان (**أو مختلفين**) .

قوله : (**تجزم فعلين**) لعله أراد بالثاني ما يشمل الجملة ولو اسمية ؛ بقرينة تمثيله الآتي ، ثم هٰذا الحكم بالنظر إلى الغالب ؛ فإن (إن) إذا جيء بها في مقام التوكيد

فإن كانا مُتَّفقَينِ ؛ كمُضارِعَينِ . . فالجزمُ للفظِهما ؛ نحوُ : ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ ، أو ماضيَينِ . . فالجزمُ لمحلِّهما ؛ . . . .

مع واو الحال لمجرد الوصل والربط . . تجزم فعلاً واحداً ، ولا تحتاج إلىٰ جزاء ؛ نحو : (زيد وإن كثر ماله بخيل) ، وكذٰلك إذا كان الشرط ماضياً وجاء بعده مضارع مرفوع ؛ علىٰ ما صرح به جمع من النحاة . انتهىٰ « عليمي » .

(فإن كانا متفقين ؛ كمضارعين) أي : معربين ، قال الكردي : (الكاف فيه للأفراد الذهنية ؛ إذ ليس لنا في الخارج فعلان متفقان يجزم لفظهما إلا من المضارع ، **فالأولىٰ** : حذف الكاف وإعراب « مضارعين » على البدلية من « متفقين » ، وقد علم من قوله : « كمضارعين » : **أن المراد** : الاتفاق والاختلاف في النوع ، فيشمل نحو : « إن تضرب . . أضرب » ، و« إن تقعد . . أقم » ، و« إن ضربت . . ضربت » ، و« إن قعدت . . قمت » في الاتفاق ، وقيس عليه أمثلة الاختلاف) انتهىٰ منه .

قال أبو حيان : نصوا علىٰ أن **الأحسن** : أن يكونا مضارعين ؛ لظهور تأثير العمل فيهما ، ثم ماضيين ؛ للمشاكلة في عدم التأثير ، ثم أن يكون الأول ماضياً والجواب مضارعاً ؛ لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوىٰ ، وهو من عدم التأثير إلى التأثير ، وأما عكسه . . فالجمهور خصوه بالضرورة ، وجوزه ابن مالك تبعاً للفراء اختياراً) .

قوله : (فالجزم للفظهما) كذا أطلقوا ، وقد يستشكل بنحو : (إن تقمن) أي : أنتن يقمن ؛ أي : هن ؛ لأن الجزم فيهما إنما هو لمحلهما مع اتفاقهما في المضارعية ، لا للفظهما ؛ لبنائهما ، **فالأولىٰ أن يقال** : فإن كانا معربين . . فالجزم للفظهما ، أو مبنيين . . فلمحلهما ، أو مختلفين . . فلكل حكمه . انتهىٰ « كردي » .

(نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ [1]) ، أو ماضيين . . فالجزم لمحلهما ؛

---

(١) سورة الأنفال : (١٩) .

نحوُ : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ ، وإن كانا مُختلِفينِ ؛ ماضياً ومضارعاً أو عكْسَهُ . . فلكلٍّ منهُما حكمُهُ ؛ نحوُ : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾ ، ونحوُ : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ ٱلْقَدْرِ إِيمَاناً وَٱحْتِسَاباً . . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . . . .

نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ [1] ، **وإن كانا مختلفين ماضياً ومضارعاً ، أو**) مختلفين (**عكسه**) أي : بعكس المذكور ؛ بأن كان الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، قال العليمي : (قوله : « وعكسه » لا حاجة إليه مع التعبير في سابقه بالواو دون الفاء أو « ثم ») انتهىٰ منه . . (**فلكل منهما**) أي : من المضارع والماضي (**حكمه**) أي : من إعراب ما كان مضارعاً ، وبناء ما كان ماضياً في الصورتين .

مثال الصورة الأولىٰ ؛ وهو ما كان ماضياً ومضارعاً : (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾) [2] .

(و) مثال الصورة الثانية ؛ وهو ما كان مضارعاً وماضياً : (**نحو**) قوله صلى الله عليه وسلم : (« **من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً . . غفر له ما تقدم من ذنبه** ») .

قوله : (**إيماناً**) أي : تصديقاً بأنها حق وطاعة ، (**واحتساباً**) أي : طلباً لرضا الله وثوابه ، لا للرياء والسمعة ونحوهما .

قال الكردي : (قوله : « ماضياً ومضارعاً » سواء كان الماضي في ذٰلك لفظ « كان » أم غيره ؛ كما هو ظاهر إطلاقهم ، قال المصنف : تتبعت ما ورد به التنزيل من ذٰلك ؛ فإذا فعل الشرط فيه كلمة « كان ») انتهىٰ ، وهـٰذا يدل علىٰ أن غير (كان) في ذٰلك قليل . انتهىٰ منه .

قوله : (**وعكسه**) وهو كون الشرط مضارعاً ، والجزاء ماضياً ، وهو إن كان قليلاً . .

---

(١) سورة الإسراء : (٨) .

(٢) سورة الشورىٰ : (٢٠) .

وهيَ :

(إن وإذما) وهما : موضوعانِ للدَّلالةِ علىٰ مجرَّدِ تعليقِ الجوابِ على الشَّرطِ .

فقد أجازه الفراء ، وتابعوه في الاختيار للحديث المذكور ، وخصه الجمهور بالشعر . انتهىٰ « كردي » .

(وهي) أي : بقية الأدوات : (« **إن** ، **وإذما** » **وهما موضوعان للدلالة علىٰ مجرد تعليق الجواب على الشرط**) .

قال العليمي : (قوله : « للدلالة علىٰ مجرد . . . » إلىٰ آخره ، اللام فيه للتعليل والغاية ، لا صلة للوضع ؛ لأن ما وضع له مجرد التعليق ، لا الدلالة عليه ، وقس عليه ما أشبهه) انتهىٰ .

قال الكردي : (قوله : « علىٰ مجرد . . . » إلىٰ آخره إشارةٌ إلىٰ مذهب سيبويه في « إذما » من أنها حرف بمنزلة « إن » الشرطية ، لا دلالة لها على الزمان ، لا أنها ظرف زمان بمنزلة « متىٰ » كما قال المبرد وغيره ، وقد مر ما فيه في شرح قول المصنف : « وليس منه : مهما وإذما » في أوائل الكتاب) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**وهي** : « **إن** ») أي : وتلك الأدوات الجازمة لفعلين إحدىٰ عشرة :

أحدها : (إن) الشرطية ، وإنما قدم « إن » لأنها أم الأدوات الجازمة لفعلين ؛ لأن كلها مستعيرة لمعناها ؛ وهو التعليق ، فعملت عملها علىٰ طريق الاستقراض ؛ كما أن (لو) أم الأدوات الغير الجازمة ، وهي ـ يعني : (إن) الجازمة ـ : كلمة موضوعة للدلالة علىٰ تعليق وجود مضمون الجواب علىٰ وجود مضمون فعل الشرط ، وإنما جزمت فعلين ولم تنصبهما ؛ لأنها لما طال مقتضاها . . أعطيت أخف الإعراب ؛ وهو الجزم . انتهىٰ من « الفتوحات » .

وقيدنا بالشرطية ؛ نسبة إلى الشرط ، وهو هنا : ربط فعل بفعل ؛ احترازاً عن النافية ، وعن المخففة من المشددة ، والزائدة .

. . . .

وثانيها : (إذما) ، وثنىٰ بها ؛ لأنها مشاركة لـ (إن) الشرطية في الحرفية والمعنىٰ ؛ أي : وهما حرفان موضوعان لمجرد تعليق وجود مضمون الجواب والجزاء علىٰ وجود مضمون الشرط ، فلا يدلان على العاقل ولا علىٰ غير العاقل ، ولا على الزمان ولا على المكان ، ويسمى الأول من الفعلين : فعل الشرط ، والإضافة فيه بيانية ، وإنما سمي شرطاً ؛ لأنه علامة علىٰ وجود الثاني ، **والشرط لغة** : العلامة ؛ أي : علىٰ علامة الشيء ؛ كشرطة العسكر ، ويسمى الثاني منهما : جواب الشرط وجزاءه ؛ تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال ؛ لأنه يقع بعد وقوع الشرط ، كما يقع الجواب بعد السؤال ، والجزاء بعد العمل المجازىٰ عليه .

ويشترط في فعل الشرط : أن يكون فعلاً ماضياً متصرفاً مجرداً من (قد) وغيرها ؛ كـ (ما) النافية ، أو مضارعاً مجرداً من (قد) والسين و(سوف) ، مثبتاً أو منفياً بـ (لم) أو بـ (لا) .

وأما الجواب . . فشرطه : أن يكون فعلاً صالحاً لأن يكون شرطاً ، فإن لم يكن صالحاً لذٰلك ؛ بأن يكون واحداً من المواضع السبعة المجموعة في قول بعضهم : (من الكامل)

اسمية طلبية وبجامد وبـ (ما) و(لن) وبـ (قد) وبالتنفيس

. . وجب ربطها بالفاء ، أو بخلفها ؛ وهو (إذا) الفجائية ؛ نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1] . انتهىٰ من « المطالب السنية » نقلاً عن أبي النجا بزيادة .

وإنما عملت هٰذه الأدوات في شيئين دون حروف الجر ؛ لإفادتها ربط الثاني بالأول ، فكأنهما شيء واحد ، **وقيل** : الأدوات لم تعمل إلا في الشرط ، والشرط وحده عمل في الجواب ، أو هو مع الأداة ؛ لضعفها وحدها ، **وقيل** : الشرط والجواب تجازما .

---

(١) سورة الإسراء : (١١٠) .

. . . .

فالأقوال أربعة ، **والصحيح منها** : أن الأداة هي الجازمة لفعل الشرط وجوابه ، ثم إن الجواب إن كان مضارعاً أو ماضياً خالياً من الفاء . . فالفعل نفسه مجزوم لفظاً أو محلاً ، ولا محل لجملته ؛ كجملة الشرط ، لأخذ الجازم مقتضاه ، فلا يتسلط علىٰ محل الجملة ، وإن كان غير ذٰلك مما يقترن بالفاء أو (إذا) الفجائية ؛ كالمواضع السبعة المذكورة . . فمجموع الجملة مع الفاء أو (إذا) في محل الجزم ؛ لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم . . لجزم ، فلا يتسلط الجازم علىٰ أجزاء الجملة ، هٰذا ما في « المغني » و« الكشاف » .

وقال الدماميني : (وأقره الشمني وقال : **الحق** : أن جملة الجواب لا محل لها من الإعراب مطلقاً ؛ إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد . . لا محل لها من الإعراب) انتهىٰ من « الخضري » .

وهٰذه الأدوات من حيث الاسمية والحرفية قسمان :

الأول : حرف باتفاق ؛ وهو : « إن » ، وحرف على الأصح ؛ وهو : (إذما) .

والثاني : اسم باتفاق ؛ وهو الباقي إلا (مهما) فهو اسم على الأصح ، وكلها ظروف إلا (من ، وما ، ومهما) : فـ (من) لأولي العلم على العموم ، و(ما ، ومهما) لغيرهم ، فهما بمعنىً واحد ، **وقيل** : (مهما) أعم من (ما) ، وإلا (أياً) فهي بحسب ما تضاف إليه من ظرف وغيره .

والظرف : إما زماني ؛ وهو : (متىٰ ، وأيان) وهما لتعميم الأزمنة ، **وقيل** : (أيان) خاصة بالمستقبل ، و(لو) غير شرطية ، فلا يقال : أيان خرجت ، أو مكاني ؛ وهو : (أين ، وأنىٰ ، وحيثما) فهي لتعميم الأمكنة .

وهي بالنظر إلى اتصال (ما) بها وعدمه ثلاثة أقسام :

الأول : ما اتصال (ما) بها واجب ؛ وهو اثنان : (إذما) ، و(حيثما) .

(وأَيٌّ) : بالتَّشديدِ ؛ وهوَ : موضوعٌ بحسبِ ما يضافُ إليهِ ، . . . .

والثاني : ما انفصال ما عنها واجب ؛ وهو (من) ، و(ما) ، و(مهما) ، و(أنىٰ) .

والثالث : ما اتصاله وانفصاله عنها جائزان ؛ وهي خمسة : (إن) ، و(متىٰ) ، و(أيان) ، و(أي) ، و(أين) ، وقد نظمها بعضهم بقوله : (من السريع)

تلزم (ما) في (حيثما) و(إذما) وامتنعت في (ما) و(من) و(مهما)

كذاك في (أنىٰ) وباقيها أتىٰ وجهان إثبات وحذف ثبتا

ولم يذكر المصنف منها : (إذا) و(كيف) و(لو) لأن المشهور في (إذا) أنها لا تجزم إلا في الشعر ؛ كما في « شرح الكافية » ، لـٰكن في « التسهيل » : أن جزمها في الشعر كثير ، وفي النثر نادر ، وأما (كيف) . . فقد تكون شرطاً غير جازم ؛ نحو : ﴿ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ ﴾[1] ، ﴿ يُصَوِّرُكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ كَيۡفَ يَشَآءُ ﴾[2] ، وجوابها في ذٰلك محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه .

وأجاز الكوفيون الجزم بها ، **فقيل** : مطلقاً ، **وقيل** : بشرط اقترانها بـ (ما) ، وأما (لو) . . فقد أفردها بفصل ؛ كما سيأتي . انتهىٰ « خضري » .

(و) ثالثها : (« أي » بالتشديد ؛ وهو) أي : لفظ أي **(موضوع بحسب)** واعتبار **(ما)** أي : باعتبار معنىٰ ما **(يضاف)** أي **(إليه)** أي : باعتبار ما يضاف هو ـ أي : (أي) ـ إليه ، وإبراز هـٰذا الضمير الذي استتر في (يضاف) واجب ؛ كنظيره في الجر والنعت . انتهىٰ « كردي » .

وفي « ياسين » : لعل المراد باعتبار ما يضاف إليه ؛ بمعنىٰ : أنه موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف إليه ؛ فهي : كلمة موضوعة للدلالة علىٰ معنىً معلوم مما

---

(١) سورة المائدة : (٦٤) .

(٢) سورة آل عمران : (٦) .

فهوَ في نحوِ : (أيُّهُم يقمْ . . أقمْ معهُ) لـمَنْ يعقلُ ، وفي نحوِ : (أيَّ الدَّوابِّ تركبْ . . أركبْ) لِمَا لا يعقلُ ، وفي نحوِ : (أيَّ يومٍ تصمْ . . أصمْ) للزَّمانِ ، وفي نحوِ : (أيَّ مكانٍ تجلسْ . . أجلسْ) للمكانِ .

(وأينَ وأنَّىٰ) وهما : موضوعانِ للدَّلالةِ على المكانِ ، ثُمَّ ضُـمِّنا معنى الشَّرطِ .

(وأيَّانَ ومتىٰ) وهما : موضوعانِ للدَّلالةِ على الزَّمانِ ، ثُمَّ ضُـمِّنا معنى الشَّرطِ .

(ومهما وما) وهما : موضوعانِ للدَّلالةِ لِمَا لا يعقلُ ، ثُمَّ ضُـمِّنا معنى الشَّرطِ .

تضاف إليه ، (فهو) أي : لفظ أي (في نحو : أيهم يقم . . أقم معه) يكون (لمن يعقل) لأنها أضيفت إلى العقلاء (وفي نحو : أي الدواب تركب . . أركب) يكون (لما لا يعقل) لأنها أضيفت لغير العاقل ، ومن إضافتها لغير العاقل ؛ نحو : أي ضرب تضرب . . أضرب . انتهىٰ « ياسين » .

(وفي نحو : أي يوم تصم . . أصم) يكون (للزمان) لأنها أضيفت إلى الزمان ، (وفي نحو : أي مكان تجلس . . أجلس) تكون (للمكان) لأنها أضيفت إلى المكان .

(و) رابعها : (« أين » و) خامسها : (أنىٰ) بالقصر (وهما موضوعان للدلالة على المكان ، ثم ضُمِّنا معنىٰ) إن (الشرط) أي : الموضوعة لمجرد الشرط والتعليق ، فجزما فعلين ؛ كـ (إن) الشرطية .

قوله : (معنى الشرط) أي : معنىً هو الشرط ؛ الذي هو التعليق ، فالإضافة بيانية ، أو ضُمِّنا معنىٰ حرف الشرط ؛ فإن الشرط قد يطلق علىٰ أداته . انتهىٰ « ياسين » .

(و) سادسها : (« أيان » ، و) سابعها : (« متىٰ » وهما موضوعان للدلالة على الزمان ، ثم ضُمِّنا معنى الشرط) ففيه من المعنىٰ ما في الذي قبله من المعنىٰ والتفسير .

(و) ثامنها : (« مهما » ، و) تاسعها : (« ما » وهما موضوعان للدلالة لما لا يعقل ، ثم ضُمِّنا معنى الشرط) فجزما فعلين .

قوله : (« أين ، وأنىٰ » موضوعان للمكان . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : في بعض

(ومَنْ) وهوَ : موضوعٌ لمَنْ يعقلُ ، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ .

(وحيثُما) وهوَ . . كأينَ وأنَّىٰ .

مثالُ الجزمِ بـ (إن) : (نحوُ : ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾) .

استعمالاتهما ، وأبقيا علىٰ معناهما الأصلي في بعض استعمالاتهما ، فتقول : (أين زيد ؟) ، و﴿ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ ﴾ [1] ؛ أي : كيف ، وأنىٰ لك هٰذا ؟! أي : من أين حصل لك هٰذا ؟!

وقوله : في (مهما ، وما) : (**هما موضوعان للدلالة علىٰ لما لا يعقل**) ظاهرُه : أنهما مستويان ، وذكر البدر بن مالك : أن (مهما) أعم من (ما) .

وأراد بما لا يعقل : ما يشمل الظرف ؛ لأن اليوم والليلة مثلاً مما لا يعقل ، فيوافق قول ابن مالك في « التسهيل » ، وقد وردا ظرفي زمان .

وقال في « شرح الكافية » : جميع النحويين يجعلون (ما) و(مهما) مثل (متىٰ) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء ؛ كقول الفرزدق في (مهما) : (من الطويل)

وإنك مهما تعطِ بطنك سؤله ... وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

انتهىٰ « كردي » .

(و) **عاشرها** : (« **من** » **وهو موضوع لمن يعقل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط**) فجزم فعلين .

(و) **حادي عشرها** : (« **حيثما** » **وهو ؛ كـ « أين ، وأنىٰ »**) في كونه موضوعاً للمكان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، فجزم فعلين .

ثم شرع المصنف في بيان أمثلتها علىٰ طريق اللف والنشر المرتب فقال : (**مثال الجزم بـ « إن »**) الشرطية : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ)

---

(١) سورة البقرة : (٢٥٩) .

وبـ (إذما) : نحوُ :

وَإِنَّـكَ إِذْمَـا تَـأْتِ مَـا أَنْـتَ آمِـرٌ ... بِـهِ تُـلْـفِ مَـنْ إِيَّـاهُ تَـأْمُـرُ آتِـيَـا

وبـ (أيِّ) : نحوُ : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ .

أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴾[1] ؛ أي : ومثال الجزم بـ (إن) الشرطية : نحو جزم ما ذكر من قوله تعالىٰ : ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ ، أو الجزم بمعنى المجزوم ، وقس عليه الباقي . انتهىٰ « ياسين » .

(و) مثال الجزم (بـ « إذما » : نحو) قوله ؛ أي : قول الشاعر ، ولم أرَ من ذكر اسم هٰذا الشاعر : (من الطويل)

(وإنـك إذمـا تـأتِ مـا أنـت آمـر ... بـه تـلـفِ مـن إيـاه تـأمـر آتـيـا)

البيت مقبوض العروض والضرب وبعض الحشو .

والقبض عندهم : حذف خامس الجزء ساكناً .

والشاهد فيه : (إذما تأتِ تلفِ) حيث جاءت (إذما) جازمة للفعلين ، **والمعنىٰ** : إنك إن فعلت ما أمرت به غيرك أن يفعله . . وجدت من أمرت به فاعلاً له ؛ أي : فالفعل أعظم تأثيراً من القول ، بخلاف ما لو أمرت ولم تفعل ، فإنه ربما ارتاب المأمور في هٰذه الحالة من أمرك ، وروي بدل (تأتِ) و(آتيا) : (تأبَ) و(آبيا) ، ومعناه واضح . انتهىٰ من « فتح الجليل » .

(و) مثال الجزم (بـ « أي » : نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾)[2] ؛ أي : أي اسم تسموا ، فـ (أي) واقعة على الأسماء ، مفعول مقدم لـ (تدعوا) بمعنىٰ : تسموا ، و(ما) : زائدة .

---

(١) سورة النساء : (١٣٣) .

(٢) سورة الإسراء : (١١٠) .

وبأينَ : نحوُ : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ .

وبـ (أَنَّىٰ) : نحوُ :

خَـلِـيـلَـيَّ أَنَّـىٰ تَـأْتِـيَـانِـيَ تَـأْتِـيَـا   أَخـاً غَـيْـرَ مَـا يُـرْضِـيـكُـمَـا لَا يُـحَـاوِلُ

(و) مثال الجزم (بـ « أين » : نحو) قوله تعالىٰ (﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾)[1] .

(و) مثال الجزم (بـ « أنىٰ » : **نحو**) قوله ؛ أي : نحو قول الشاعر ؛ وهو لبيد بن ربيعة : (من الطويل)

(خـلـيـلـي أنىٰ تـأتـيـانـي تـأتـيـا   أخاً غـير ما يرضيكما لا يـحاول)

والبيت مقبوض العروض والضرب وبعض الحشو ، و(خليلي) أي : يا خليلي ، فهو منادىً مضاف حذف منه حرف النداء للتخفيف ، منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة المدغمة تلك الياء في ياء المتكلم المفتوح ما قبلها تحقيقاً ، المكسور ما بعدها تقديراً ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، لأنه تثنية (خليل) وهو الصديق ، والنون المحذوفة لأجل إضافته إلىٰ ياء المتكلم عوض عن التنوين في الاسم المفرد ؛ إذ الأصل : (يا خليلين لي) فحذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة .

و(أنىٰ) بفتح الهمزة وفتح النون المشددة : اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، في محل النصب علىٰ أنه ظرف مكان مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، لتضمنه معنىٰ (إن) الشرطية ، والظرف متعلق بـ (تأتياني) أي : إن تأتياني في أي مكان . . تأتيا . . . إلىٰ آخره .

و(تأتياني) : فعل مضارع مجزوم بـ (أنىٰ) علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والألف فاعله ،

---

(١) سورة النساء : (٧٨) .

وبـ (أَيَّانَ) : نحوُ :

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا . . . .

والنون للوقاية ، والياء مفعوله ، وماضي (تأتياني) : أتيته إتياناً ، ويستعمل لازماً أيضاً ؛ نحو : ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾[1] .

و(تأتيا) : فعل مضارع مجزوم بـ (أنىٰ) علىٰ كونه جواب الشرط ، والألف فاعله ، و(أخاً) بالتنوين : مفعوله منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة علىٰ لغة النقص ، و(غير) : مفعول به لـ (يحاول) مقدم عليه ، و(ما) : اسم موصول بمعنى : (الذي) في محل الجر مضاف إليه ، و(يرضيكما) أي : يعجبكما : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، والكاف مفعوله ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(لا يحاول) لا : نافية ، و(يحاول) : فعل مضارع مرفوع ؛ أي : لا يريد ، وفاعله ضمير يرجع إلى الأخ ، والجملة في محل النصب صفة له ، **والمعنىٰ** : يا صديقي ؛ إن تأتياني في أي مكان وفي أي جهة . . تأتيا أخاً لا يريد ولا يقصد إلا الذي يعجبكما ويوافقكما .

والشاهد في : (أنىٰ) حيث جزمت فعلين ؛ وهما : (تأتياني) و(تأتيا) بحذف النون فيهما .

(و) مثال الجزم (بـ « أيان » : **نحو**) قوله ؛ أي : قول الشاعر صدر بيت ، قائله مجهول ، والبيت بتمامه :

(من البسيط)

(أيـان نـؤمـنـك تـأمـن غـيـرنـا) وإذا   لـم تـدرك الأمـن مـنـا لـم تـزل حـذرا

---

(١) سورة النحل : (١) .

وبـ (متىٰ) : نحوُ :

مَـتَـىٰ تَـأْتِـهِ تَـعْـشُـو إِلَـىٰ ضَـوْءِ نَـارِهِ تَـجِـدْ خَـيْـرَ نَـارٍ عِـنْـدَهَـا خَـيْـرَ مُـوقِـدِ

وبـ (مهما) : نحوُ : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

والشاهد : (أيان نؤمنك . . تأمن غيرنا) حيث جاءت (أيان) جازمة للفعلين المضارعين .

وقوله : (منا) حال ، و(لم تزل) : جواب (إذا) ، و(حذرا) بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المعجمة : خبر (لم تزل) انتهىٰ « ياسين » .

(و) مثال الجزم (بـ « متىٰ » : **نحو**) قول الحطيئة في « ديوانه » : (من البسيط)

(متىٰ تأته تعشو إلىٰ ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد)

الشاهد في البيت ظاهر ، و(تعشو) من عشا يعشو : إذا أتىٰ ناراً ، وجملة (تعشو) من الفعل والفاعل المستتر فيه : حال ؛ أي : عاشياً ، ومعنىٰ (**تعشو**) : أي : تجيئه علىٰ غير هداية ، قوله : (**خير موقد**) أراد : الآمر بالإيقاد ، دلالة على الكرم .

والشاهد : (متىٰ تأته . . تجد) حيث جاءت (متىٰ) جازمة للفعلين .

(و) مثال الجزم (بـ « **مهما** » : **نحو**) قوله تعالىٰ حكاية عن قوم موسىٰ ما قالوا له : (﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾)[1] ، والضميران في (به) و(بها) عائدان علىٰ (مهما) كما قال الزمخشري ؛ حملاً على اللفظ وحملاً على المعنىٰ ، لأنها بمعنى الآية ، **والأولىٰ** ـ كما في « المغني » ـ : أن يعود ضمير (بها) إلى (الآية) ، و(من آية) : في موضع نصب على الحال من الهاء في (به) .

فإذا قلت : إذا كان الجار والمجرور حالاً من الضمير في (به) . . يكون العامل

(١) سورة الأعراف : (١٣٢) .

وبـ (مَنْ) : نحوُ : (﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾) .

وبـ (ما) : نحوُ : (﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ) أَوْ مِثْلِهَا ﴾ .

(تأت) لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، مع تصريحهم بأن اللغو من الظروف لا يقع حالاً ولا خبراً ولا صفة .

قلت : إطلاق الحال علىٰ نفس الجار والمجرور فيه مسامحة ؛ من قبيل إطلاق اسم الجزء على الكل ، أو اسم المتعلِّق على المتعلَّق ، وهـٰذا الجواب يؤدي إلىٰ إلغاء ما صرحوا به ؛ إذ لا يقع المجرور حالاً حقيقة .

و(ما) في قوله : ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [1] : حجازية ، والجار والمجرور في محل نصب على الخبرية لها ؛ لأن الخبر لم يجئ في التنزيل مجرداً من الباء بعد (ما) إلا وهو منصوب . انتهىٰ « عليمي » .

(و) مثال الجزم (بـ « من » : **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾) والآية بتمامها : ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ [2] .

(و) مثال الجزم (بـ « ما » : **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾) ، تمام الآية : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [3] .

وقوله : (﴿ مِنْ ءَايَةٍ ﴾) ، من : للتبعيض متعلقة بمحذوف ؛ لأنها صفة لاسم الشرط ، ويضعف ـ كما في « المغني » ـ جعلها زائدة ، و(آية) : مفرد وقع موقع الجمع ؛ أي : أي شيء ننسخ من الآيات ، وهـٰذا المجرور هو المخصص والمبين لاسم الشرط ، والمزيل لإبهامه الحاصل من عمومه . انتهىٰ منه .

---

(١) سورة الأعراف : (١٣٢) .

(٢) سورة النساء : (١٢٣) .

(٣) سورة البقرة : (١٠٦) .

وبـ (حيثُما) : نحوُ :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ ٱللَّهُ   نَجَاحاً فِي غَابِرِ ٱلْأَزْمَانِ

فعُلِمَ أنَّ هٰذهِ الأدواتِ بالنَّظرِ لموضوعِها ستَّةُ أقسامٍ ، . . . .

(و) مثال الجزم (بـ « حيثما » : نحو) قول الشاعر :   (من الخفيف)

(حيثما تستقم يقدر لك الله   نجاحاً في غابر الأزمان)

البيت بلا نسبة إلىٰ قائله ، **والشاهد فيه** : (حيثما تستقم يقدر) حيث جزم بـ (حيثما) فعلين .

قال في « المغني » : (وهٰذا البيت عندي دليل علىٰ مجيئها للزمان) لتصريحه بالزمان في قوله : (في غابر الأزمان) ، وذٰلك ظاهر في أن (حيث) للزمان وإن لم يكن قاطعاً ، **هٰذا** مراده ، فلا اعتراض باحتمال خلافه . انتهىٰ منه .

فائدة

(فعلم) مما ذكرناه في تفصيل معاني هٰذه الأدوات الجازمة للفعلين : (أن هٰذه الأدوات) المذكورة (بالنظر لموضوعها) أي : بالنظر إلى المعاني التي وضعت هي لها . . تنقسم إلىٰ (ستة أقسام) :

القسم الأول : ما وضع لمجرد تعليق الجواب بالشرط ؛ وهو : (إن) الشرطية (وإذما) .

والقسم الثاني : ما وضع للدلالة علىٰ من يعقل ؛ وهو : (من) .

والثالث : ما وضع للدلالة علىٰ من لا يعقل ؛ وهو : (ما) و(مهما) .

والرابع : ما وضع للدلالة علىٰ معنىً من المعاني باعتبار ما تضاف إليه ؛ وهي : (أي) الشرطية .

والخامس : ما وضع للدلالة على الزمان ؛ كـ (أيان) و(متىٰ) .

ولها صدرُ الكلامِ ، وهيَ بالنَّظرِ إلى الخلافِ في حقيقتِها أربعةُ أقسامٍ :

الأوَّلُ : ما هوَ حرفٌ باتِّفاقٍ ؛ وهوَ (إن) .

الثَّاني : ما هوَ اسمٌ باتِّفاقٍ ؛ وهوَ الباقي ما عدا (إذما) و(مهما) .

الثَّالث : ما فيهِ خلافٌ ، والأصحُّ أنَّهُ حرفٌ ؛ وهوَ : (إذما) .

والسادس : ما وضع للدلالة على المكان ؛ كـ (أين) و(أنىٰ) و(حيثما) .

(و) **علم** : أن (**لها**) أي : لهٰذه الأدوات كلها (**صدر الكلام**) أي : أول الكلام ؛ لأنها كأدوات الاستفهام والعرض والتمني تغير معنى الكلام ، والسامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير علىٰ أصله ، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره . . لم يدرِ السامع إذا سمع بذٰلك المغير : أهو راجع إلىٰ ما قبله بالتغيير ، أم مغير لما سيجيء بعده من الكلام ، فيتشوش لذٰلك ذهنه ، ولهٰذه الأدوات صدر الكلام ، ولكون صدر الكلام لها لا يتقدم عاملها .

(**وهي**) أي : هٰذه الأدوات (**بالنظر إلى الخلاف**) الجاري (**في**) بيان (**حقيقتها**) ونوعها (**أربعة أقسام**) :

القسم (**الأول : ما هو حرف باتفاق ؛ وهو**) أي : هٰذا القسم (**إن**) الشرطية فقط .

(**الثاني**) من الأقسام الأربعة : (**ما هو اسم باتفاق ؛ وهو**) أي : هٰذا القسم هو (**الباقي**) منها ؛ كـ (من ، وما ، وأي ، وأين ، وأيان) مثلاً (**ما عدا**) وخالف (**إذما ، ومهما**) استثناء من الباقي .

و(**الثالث**) من الأقسام الأربعة : (**ما**) أي : قسم (**فيه**) أي : في اسميته أو حرفيته (**خلاف**) أي : بين النحاة (**والأصح**) أي : والقول الراجح من ذٰلك الخلاف : (**أنه**) أي : أن هٰذا القسم المختلف فيه (**حرف ؛ وهو**) أي : هٰذا القسم الذي اختلفوا فيه (**إذما**) لعدم قبوله واحداً من علامات الاسم ، ولا واحداً علامات الفعل .

الرَّابعُ : ما فيهِ خلافٌ أيضاً ، والأصحُّ أَنَّهُ اسمٌ ؛ وهوَ : (مهما) .

ثُمَّ ما هوَ اسمٌ ؛ إن وقعَ علىٰ زمانٍ أو مكانٍ . . فظرفٌ ، أو حدثٍ . . فمفعولٌ مُطلَقٌ ،

والقسم (الرابع) من الأقسام الأربعة : (ما فيه) أي : ما في اسميته أو حرفيته (**خلاف**) بين النحاة (**أيضاً**) أي : كما أن في القسم الذي قبله خلاف (**والأصح : أنه اسم ؛ وهو : مهما**) لعود الضمير عليه ؛ كما في آية : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾[1] ، والضمير لا يعود إلا على الاسم .

(**ثم**) بعدما فرغنا من الأقسام الأربعة . . نذكر (**ما**) أي : قسماً آخر من الجوازم (**هو اسم**) بلا خلاف ، ولـٰكن (**إن وقع علىٰ زمان**) كأيان ومتىٰ (**أو**) وقع علىٰ (**مكان**) كأين وأنىٰ . . (**فـ**) هو (**ظرف**) زمان في المثال الأول ، أو ظرف مكان في المثال الثاني ، (**أو**) وقع علىٰ (**حدث**) كالجلوس والقيام . . (**فـ**) هو (**مفعول مطلق**) أي : منصوب على المفعولية المطلقة ؛ نحو : (أي جلوس جلست . . أجلس) ، وذٰلك المذكور يتصور في (أي) لأنها بحسب ما تضاف إليه ، وقد تضاف للحدث ؛ نحو : (أي ضرب تضرب . . أضرب) ، وفي (ما) لأنها موضوعة لما لا يعقل ، ومن جملته الحدث ، وقد جوز في (ما) من قوله تعالىٰ : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[2] : أن تكون مفعولاً به لـ (ننسخ) أي : أي شيء ننسخ ، وأن تكون واقعة موقع المصدر ، و(من آية) هو المفعول به ، والتقدير : أي نسخ ننسخ آية ، قاله أبو البقاء وغيره ، وقالوا : مجيء (ما) مصدراً جائز ، **ولـٰكن رد علىٰ هـٰذا القول** : بأنه يلزم خلو جملة الجواب والجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط ، وأن (من) لا تزاد في الموجب ، والشرط موجب . انتهىٰ « **عليمي** » .

---

(١) سورة الأعراف : (١٣٢) .

(٢) سورة البقرة : (١٠٦) .

وإلَّا ؛ فإن وقعَ بعدَهُ فعلٌ لازمٌ . . فمُبتدَأٌ ، خبرُهُ جملةُ الشَّرطِ علىٰ ما صحَّحَهُ في « المُغنِي » ، أو متعدٍّ واقعٍ عليهِ . . فمفعولٌ بهِ ، أو علىٰ ضميرِهِ أو مُتعلَّقِهِ . . . .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم يقع ذٰلك الجازم علىٰ زمان أو مكان أو حدث ؛ بأن كان واقعاً علىٰ عاقل ، أو علىٰ غير عاقل . . ففيه تفصيل ذكره بقوله : (فإن وقع بعده) أي : بعد ذٰلك الجازم (فعل لازم) يتعدىٰ إلى المفعول ؛ كقولك : (من قام . . أقم معه) . . (فـ) ذٰلك الجازم (مبتدأ ، خبره جملة الشرط ؛ علىٰ ما صححه) المصنف (في « المغني ») قال فيه : (لأن الفائدة به تمت ، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح) ، ومقابل ما صححه في « المغني » : أن الخبر فعل الشرط وحده ، أو مجموعهما . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

وعبارة الكردي : قوله : (**خبره جملة الشرط** . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنه اسم تام ، وفعل الشرط مشتمل علىٰ ضميره ، وضعف : بأن المبتدأ والخبر كلام تام ، وأداة الشرط وفعله ليس بكلام تام .

وقيل : الخبر هو جواب الشرط ؛ لأن الفائدة لا تتم إلا به ، وللزوم عود ضمير منه إليه **على الأصح** .

قال في « المغني » : (ولأن نظيره هو الخبر في قولك : الذي يأتيني فله درهم) .

قوله : (أو) وقع بعده فعل (متعد) إلىٰ مفعول (واقع) ذٰلك الفعل المتعدي (عليه) أي : على اسم الشرط ؛ نحو : (من تضرب . . أضرب) . . (فـ) ذٰلك الجازم الذي وقع عليه أثر الفعل المتعدي (مفعول به) مقدم علىٰ عامله ، (أو) واقع أثر ذٰلك الفعل المتعدي (علىٰ ضميره) أي : علىٰ ضمير يعود ذٰلك الجازم ؛ نحو : (من رأيته . . . فأكرمه) ، (أو) واقع أثر ذٰلك الفعل المتعدي علىٰ (متعلقه) أي : علىٰ ما أضيف إلىٰ ضمير يعود علىٰ ذٰلك الجازم ؛ نحو : (من رأيت أخاه . . فأكرمه) أي : أكرم ذٰلك الأخ .

وعبارة الكردي : قوله : (**أو متعلقه**) وهو ما كان سببياً له ؛ أي : لذٰلك الجازم

فاشتغالٌ ، وكذا القولُ في أسماءِ الاستفهامِ .

(ويُسمَّى) الفعلُ (الأوَّلُ) مِنَ الفعلَينِ المجزومَينِ بأحدِ هـٰذهِ الأدواتِ : (شرطاً) لتعلُّقِ الحكمِ عليهِ ، . . . .

نحو : (من تضرب أخاه . . أضربه) . . (فـ) ذٰلك المذكور من وقوع أثر الفعل المتعدي علىٰ ضميره ، أو علىٰ متعلقه ، أي : علىٰ سببيه (اشتغال) أي : من (باب الاشتغال) وإذا جرى الاشتغال فيما له الصدر . . قدر العامل المحذوف مؤخراً عنه ؛ أي : عن ذٰلك الجازم ؛ كما أشرنا إليه في الآية السابقة ، يعني : قوله : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[1] ، فتقول في المثالين المذكورين : (من رأيته أكرمه . . فأكرمه) ، و(من رأيت أخاه أكرم أخاه . . فأكرمه) .

(وكذا القول) والحكم (في أسماء الاستفهام) ذكرها هنا علىٰ سبيل الاستطراد ، فـ (من) في قولهم : (من قام ؟) مبتدأ ، و(أي) في قوله تعالىٰ : ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[2] : مفعول مطلق ، وفي قولك : (من ضربت ؟) مفعول به ، وفي (من ضربته ؟) أو (ضربت غلامه) : اشتغال . انتهىٰ من « الكردي » .

(ويسمى الفعل الأول من الفعلين المجزومين بأحد هـٰذه الأدوات) الإحدىٰ عشرة : (شرطاً ؛ لتعلق الحكم) أي : حكم الجواب ومضمونه (عليه) أي : على الفعل الأول ؛ أي : علىٰ وجوده .

قال الكردي : (قوله : « ويسمى الأول منهما : شرطاً » **اعلم** : أنه لا بد من تصدير جملة الشرط بفعل ظاهر ، أو مضمر مفسر بعد معموله بفعل ؛ نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[3] ، ونحو : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[4] ، ولا يتقدم الاسم في الجملة

---

(١) سورة البقرة : (١٠٦) .

(٢) سورة الشعراء : (٢٢٧) .

(٣) سورة التوبة : (٦) .

(٤) سورة الانشقاق : (١) .

(و) **يُسمَّى (الثَّاني) منهُما : (جواباً) لأنَّهُ مُترتِّبٌ على الشَّرطِ ؛ كما يترتَّبُ الجوابُ على السُّؤالِ ، وجزاءً أيضاً ؛** . . . .

الشرطية ؛ أي : التي أداة الشرط فيها جازمته ؛ لئلا ينتقض بنحو : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[1] ونحوه مما الأداة فيه غير جازمة مع غير « إن » إلا ضرورة ، قاله في « التسهيل » ؛ كقوله : (من الرمل)

صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها تمل

وأما مع « إن » . . فهو جائز اختياراً ؛ كالآية المذكورة ، وما ذكرناه هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الأخفش منهم والكوفيون إلىٰ جواز دخول « إن » و« إذا » على الأسماء من غير تقدير خلاف فيه ؛ فـ « أحد » و« السماء » في الآيتين مبتدآن ، و« استجارك » و« انشقت » خبران ، وهما فاعلان للفعلين المذكورين متقدمان عليهما عند الكوفيين ؛ لإجازتهم تقديم الفاعل علىٰ عامله) انتهىٰ منه .

قوله : (**ويسمى الثاني منهما**) أي : من الفعلين : (**جواباً**) للشرط من حيث اللفظ (**لأنه مترتب على الشرط ؛ كما يترتب الجواب على السؤال ، و**) يسمى الثاني منهما : (**جزاء**) من حيث المعنىٰ (**أيضاً**) أي : كما يسمىٰ جواباً للأول .

قوله : (**لتعلق الحكم عليه**) قال العليمي : (لو قال : لأنه شرط لتحقق الثاني . . لكان أولىٰ ، **والمراد** : أن الأداة دلت علىٰ جعل الأول شرطاً للثاني ، وأن الثاني مسبب له) .

قوله : (**ويسمىٰ جواباً**) **اعلم** : أنه كثيراً ما يحذف جواب الشرط مدلولاً عليه لسابق ، فيجب حينئذ كون الشرط ماضياً ؛ نحو : (أكرمك إن زرتني) ، أو معنىً فقط ؛ نحو : (أكرمك إن لم تزرني) ، ولا يجوز كونه مضارعاً لفظاً ومعنىً ،

---

(١) سورة الانشقاق : (١) .

لأنَّ مضمونَهُ جزاءٌ لمضمونِ الشَّرطِ .

وتسميتُهُ جواباً مجازٌ ، وكذا جزاءٌ ؛ لأنَّ الجزاءَ هوَ الفعلُ المُترتِّبُ علىٰ فعلٍ آخرَ ؛ ثواباً عليهِ أو عقاباً ، وهـٰذا مفقودٌ هنا .

وأسقطَ مِنَ الجوازمِ ما ذكرَهُ بعضُهُم ؛ وهوَ : (إذا ، وكيفَما ، ولو) لأنَّ المشهورَ في (إذا) : أنَّها لا تجزمُ إلَّا في الشِّعرِ خاصَّةً ؛ . . . .

فلا يجوز نحو : (أزورك إن تزرني) إلا في الضرورة ، نص عليه سيبويه . انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**جواباً . . وجزاء**) قال الدماميني : (فهما عندهم لفظان مترادفان ، **وشرط الجواب** : الإفادة ؛ كخبر المبتدأ) .

(**لأن مضمونه**) أي : مضمون الثاني ومعناه (**جزاء لمضمون الشرط ، وتسميته**) أي : وتسمية الثاني (**جواباً**) للأول (**مجاز ، وكذا**) تسميته (**جزاء**) له مجاز ؛ يعني : هو مجاز لغوي ، وإلا . . فهو حقيقة اصطلاحية ؛ كالصلاة في اصطلاح أهل الشرع ، وكذا يقال في الجزاء ، وسكت عن علة تسمية الفعل شرطاً ، وهي أيضاً مجاز ؛ لأن الشرط المعلق عليه الحكم إنما هو مضمون الفعل الذي هو الإتيان مثلاً في قولك : (إن تأتيني . . أكرمك) انتهىٰ « كردي » .

(**لأن الجزاء**) في الأصل : (**هو الفعل المترتب علىٰ فعل آخر**) حالة كون ذٰلك المترتب (**ثواباً عليه**) أي : على الفعل الآخر ؛ كالإكرام على الإتيان ، كقولك : (إن تأتيني . . أكرمك) ، (**أو عقاباً**) عليه ؛ كالضرب على الإتيان في قولك : (إن أتيتني . . أضربك) ، (**وهـٰذا**) الترتب (**مفقود هنا**) في ترتب الجواب على الشرط ، (**وأسقط**) المصنف رحمه الله تعالىٰ (**من الجوازم ما ذكره بعضهم**) أي : بعض النحاة ؛ كابن آجروم هنا ؛ أي : في الجوازم (**وهو : « إذا ، وكيفما ، ولو » لأن**) القول (**المشهور**) عندهم (**في « إذا » : أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة**) ومثال جزمها

كقولِهِ :

وَإِذَا تُـصِـبْـكَ مِـنَ ٱلْـحَـوَادِثِ نَـكْـبَـةٌ ... فَـٱصْـبِـرْ فَـكُـلُّ غَـمَـامَـةٍ فَـسَـتَـنْـجَـلِـي

وفي (كيفَما) : عدمُ الجزمِ بها ؛ لعدمِ السَّماعِ بذٰلكَ ، وأجازَ الكوفيُّ الجزمَ بها ؛ قياساً علىٰ غيرِها ، . . . .

في الشعر : (كقوله) أي : كقول عبد الرحمٰن بن عبد الله ، المعروف بـ (الأعشى الهمداني) : (من الكامل)

(وإذا تـصـبـك مـن الـحـوادث نـكـبـة ... فـاصـبـر فـكـل غـمـامـة فـسـتـنـجـلـي)

والشاهد في البيت : مجيء (إذا) جازمة للفعلين ، وهو خاص بالشعر .

والفاء في قوله : (فكل غمامة) تعليلية ، وفي (فستنجلي) زائدة .

(و) المشهور (في « كيفما » **عدم الجزم بها ؛ لعدم السماع**) من فصحاء العرب (**بذٰلك**) أي : بالجزم بـ (كيفما) ، (وأجاز) الفريق (**الكوفي الجزم بها**) أي : بكيفما (قياساً) لها (**علىٰ غيرها**) من الأدوات الجازمة للفعلين ، **ورد هٰذا القول** : بأن معنىٰ أدوات الشرط تعليق فعل بفعل ، و(كيف) لو علقت . . لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرىٰ ، والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره ، والحال لا يمكن فيها ذٰلك لخفائها ، وبأن من الأفعال ما لا يدخل تحت الاختيار ، فلا يصح أن يعلق عليه حال ، ووافق قطرب الكوفيين علىٰ هٰذا القول ، ومذهب سائر البصريين المجازاة بها معنىً لا عملاً ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها .

قال في « المغني » : (قالوا : ومن ورودها شرطاً قوله تعالىٰ : ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [1] ، ﴿ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [2] ، وجوابها في ذٰلك محذوف ؛ لدلالة ما قبلها

---

(١) سورة المائدة : (٦٤) .

(٢) سورة آل عمران : (٦) .

وكذا أجازَ الجزمَ بها دونَ (ما) .

عليه ، وهـٰذا يشكل علىٰ إطلاقهم : أن جوابها مما يجب مماثلته لشرطها) انتهىٰ كلام « المغني » انتهىٰ « عليمي » .

(وكذا) أي : وكما أجاز الكوفيون الجزم بـ (كيفما) مع اتصال (ما) بها (أجاز) وا (الجزم بها) أي : بكيف بـ (دون) اتصال (ما) بها ، قال في « التسهيل » : (وجوزي بـ « كيف » معنىً لا عملاً) انتهىٰ ، ومثال ذٰلك : نحو قولك : (كيف تصنع . . أصنع) برفع الفعلين .

وقال في « القاموس » : (« كيف » : اسم مبهم ، والغالب : كونه استفهاماً حقيقياً ؛ نحو : « كيف زيد ؟ » ، أو غيره ؛ أي : غير حقيقي ؛ نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾[1] ؛ فإنه أخرج مخرج التعجب ، ونحو قوله : (من الرمل)

كيف ترجون سِقاطي بعدما … جلل الرأس مشيب وصلع ؟!

فإنه أخرجه مخرج النفي ، ويقع خبراً قبل ما لا يستغنىٰ عنه ؛ نحو : « كيف أنت » و« كيف كنت » ، وحالاً قبل ما يستغنىٰ عنه ؛ نحو : « كيف جاء زيد ؟ » ، ومفعولاً مطلقاً ؛ نحو : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾[2] ، و﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾[3] ، ويستعمل شرطاً فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنىٰ غير مجزومين ؛ نحو : « كيف تصنع . . أصنع » لا : « كيف تجلس . . أذهب » .

قال سيبويه : « كيف » ظرف ، والأخفش : لا يجوز ذٰلك ، وقال ابن مالك : صدق ؛ إذ ليس زماناً ولا مكاناً .

نعم ؛ لما كان يفسر بقولك : « علىٰ أي حالة » لكونه سؤالاً عن الأحوال . . سمي

---

(١) سورة البقرة : (٢٨) .

(٢) سورة الفجر : (٦) .

(٣) سورة النساء : (٤١) .

وأمَّا (لو) . . فالأصحُّ : أنَّها لا تجزمُ أصلاً ، ومَنْ أجازَهُ . . خصَّهُ بالشِّعرِ ؛ كقولِهِ :

لَـوْ يَـشَـأْ طَـارَ بِـهَـا ذُو مَـيْـعَـةٍ ۝ لَاحِـقُ ٱلْآطَـالِ نَـهْـدٌ ذُو خُـصَـلْ

ظرفاً مجازاً ، ولا تكون عاطفة كما زعم بعضهم) انتهىٰ ما في « القاموس » انتهىٰ « كردي » .

(وأما « لو » . . فالأصح : أنها لا تجزم أصلاً) أي : سواء وقع في الشعر أو في النثر ، (ومن أجازه) أي : أجاز الجزم بلو . . (خصه) أي : خص الجزم بها (بالشعر) وهم جماعة منهم : ابن الشجري ، وزعم بعضهم : أن اطراد الجزم بها لغة .

مثال الجزم بها : (كقوله) أي : كقول علقمة الفحل في « ديوانه » ، **وقيل** : البيت لامرأة من بلحارث ؛ كما في « التسهيل » : (من الرمل)

(لـو يـشـأ طـار بـهـا ذو مـيـعـة ۝ لاحـق الآطـال نـهـد ذو خـصـل)

البيت لعلقمة الفحل ، أو لامرأة من بلحارث ؛ كما مر آنفاً .

(**لو يشأ**) : الضمير في (يشأ) عائد إلىٰ (فارس) المذكور في البيت قبله ، **والميعة** ـ بفتح الميم وسكون التحتانية ـ : النشاط وأول جري الفرس .

واللاحق : الضامر ، و(**الآطال**) : جمع إطل ـ بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة ـ وهي الخاصرة ، و(**نهد**) بفتح النون وسكون الهاء ؛ أي : الجسيم المشرف من الخيل ، و(**خصل**) : جمع خصلة ـ بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة ؛ كغرفة وغرف ـ وهي لفيفة من الشعر ، **والمراد** : ذيله الكثير الشعر .

وخرج المانعون الجزم بـ (لو) في هـٰذا البيت علىٰ لغة من يقول : (شا يشا) بالألف ، ثم أبدلت الألف بالهمزة علىٰ حد قولهم : (العألم) و(الخأتم) ، **ويؤيده** : أنه لا يجوز مجيء (إن) الشرطية في هـٰذا الموضع ؛ لأنه إخبار عما مضىٰ ، **فالمعنىٰ** : لو شاء . انتهىٰ « عليمي » .

والشاهد فيه : (لو يشأ) حيث جزم الفعل بـ (لو) ، وهو ضرورة عند الجمهور ،

. . . .

وقياس في الشعر عند ابن الشجري ، ورد **ابنُ مالك استدلالَ ابن الشجري** : بأن (يشأ) في البيت مسهلة (يشا) فهو مقصور ، ثم أبدلت الألف همزة . انظر « شرح التسهيل » .

وعبارة الكردي : قوله : (**كقوله : لو يشا طار به** . . .) البيت ، هو لامرأة من بلحارث بن كعب ترثي قتيلاً منهم ، وقبله :

فـارسـاً مـا غـادروه مـلـحـمـا غـيـر زمـيـل ولا نـكـس وكـل

والميعة ـ بالفتح ـ : النشاط ؛ ومنه : ميعة الفرس لأول جريه ، و(**لاحق الآطال**) أي : ضامرها ، و(**الآطال**) : جمع إطل على وزن (إبل) ، ويقال له : الأيطل أيضاً ؛ وهو : الخاصرة ، وهذا عظيم الخلق ، ضخم العظام ، **والخصل** ـ بضم ففتح ـ : جمع خصلة بالضم ؛ وهي : اللفيفة من الشعر .

والشاهد فيه : جزم (يشأ) بـ (لو) ، ومثله قوله : (من البسيط)

تـامـت فـؤادك لـو يـحـزنـك مـا صـنـعـت إحـدىٰ نـسـاء بـنـي ذهـل بـن شـيـبـانـا

وخرج البيت الأول على لغة من يقول في نحو : (يشأ) : (يشا) بحذف الهمزة ، ثم أبدلت ألفه همزة ساكنة ؛ كما قيل في (العالم) و(الخاتم) : (العألم) و(الخأتم) بالهمز .

وخرج البيت الثاني على أن ضمة الإعراب سلبت أصلاً تخفيفاً ؛ كقراءة أبي عمرو : ﴿ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرْكُمْ ﴾[1] و﴿ يُشْعِرْكُمْ ﴾[2] و﴿ يَأْمُرْكُمْ ﴾[3] من ذوات الراء .

---

(١) سورة آل عمران : (١٦٠) .

(٢) سورة الأنعام : (١٠٩) .

(٣) سورة البقرة : (٦٧) .

وفُهِمَ مِنْ كلامِهِ : أنَّ الجزمَ بـ (حيثُ ، وإذ) مخصوصٌ باقترانِ (ما) بهما ؛ كما لُفِظَ بهِ ؛ وهوَ الأصحُّ .

وأمَّا غيرُهما . . فهوَ قسمانِ :

قسمٌ لا تلحقُهُ (ما) وهوَ : (من ، وما ، ومهما ، وأنىٰ) .

وقسمٌ يجوزُ فيهِ الأمرانِ ؛ وهو : (إن ، وأينَ ، وأيٌّ ، ومتىٰ ، وأيَّانَ) .

وما ذكرَهُ مِنْ أنَّ هٰذهِ الأدواتِ جازمةٌ للشَّرطِ والجوابِ معاً هوَ مذهبُ سيبويهِ ومُحقِّقي أهلِ البصرةِ .

واعتُرِضَ : بأنَّ الجازمَ ؛ كالجارِّ . . . .

وذهب بعض الحذاق إلىٰ أن السكون فيه ليس محضاً ، وإنما هو اختلاط شيء من الضمة ؛ كما قال سيبويه في قوله : (من الرجز)

متىٰ أنام لا يؤرقْني الكرىٰ . . . .

علىٰ أن جملة (لا يؤرقني) حالية . انتهىٰ منه .

(وفهم من كلامه : أن الجزم بـ « حيث ، وإذ » مخصوص باقتران « ما » بهما ؛ كما لفظ) كل منهما (به) أي : باقتران « ما » به (وهو الأصح) لأنه لم يسمع فيهما إلا مقرونين بها .

وقال الفراء : (يجوز الجزم بهما دونها ، قياساً علىٰ « إن » وأخواتها) .

(وأما غيرهما) أي : غير حيث وإذ . . (فهو) أي : ذٰلك الغير (قسمان : قسم لا تلحقه « ما » وهو : « من ، وما ، ومهما ، وأنىٰ » ، وقسم يجوز فيه الأمران) أي : الإلحاق وعدمه (وهو « إن ، وأين ») ، وفي نسخة : (إن) فقط ، وينبغي ذكرهما ؛ لأن حكمهما في ذٰلك واحد (و« أي ، ومتىٰ ، وأيان » ، وما ذكره) المصنف (من أن هٰذه الأدوات جازمة للشرط والجواب معاً) أي : جميعاً (هو مذهب سيبويه ومحققي أهل البصرة ، واعترض) هٰذا المذهب : (بأن الجازم كالجار) في أن كلاً

فلا يعملُ في شيئَينِ ، وبأَنَّهُ ليسَ لنا ما يتعددُ عملُهُ إلَّا ويختلفُ ؛ كرفعٍ ونصبٍ .

وأُجيبَ بالفرقِ : بأنَّ الجازمَ لمَّا كانَ لتعليقِ حكمٍ علىٰ آخرَ . . عملَ فيهِما ، بخلافِ الجارِّ ، وبأنَّ تعدُّدَ العملِ قد عُهِدَ مِنْ غيرِ اختلافٍ ؛ كمفعولَي (ظنَّ) ، ومفاعيلِ (أعلمَ) .

منهما خاص بقبيل من الكلام (**فلا يعمل**) الجازم كالجار (**في شيئين**) .

وأجيب : بأنهما لاقتضاء حرف الشرط لهما اقتضاء واحداً ، وبربطه أحدهما بالآخر . . صارا كشيء واحد ، فكأنه لم يعمل إلا في شيء واحد ؛ كالجر .

(**و**) **اعترض أيضاً** : (**بأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف**) ذلك العمل (**كرفع ونصب**) في (إن) وأخواتها ؛ أي : ليس لنا عامل يتعدد عمله إلا والحال أن عمله يكون مختلفاً ؛ كرفع ونصب ، سواء تعدد أحد المختلفين أم لا ، ولا يجوز أن يتعدد من غير اختلاف ، والجوازم علىٰ هٰذا القول تعدد عملها ولم يختلف ، وبهٰذا تعرف ـ كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله تعالىٰ ـ : أن قول الشارح فيما يأتي : (وبأن تعدد العمل . . .) إلىٰ آخره لا يصلح جواباً عن هٰذا الاعتراض ؛ لأن العمل في بابي : (ظن ، وأعلم) اختلف عمله ؛ لرفعه الفاعل فيهما ، وعدم اختلاف ما تعدد من بقية معمولاته لا يدفع ذلك كما لا يخفىٰ . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأجيب بالفرق**) بين الجازم والجار : (**بأن الجازم لما كان**) ووضع (**لتعليق حكم**) مضمون الجواب (**علىٰ**) حكم (**آخر**) أي : علىٰ حكم مضمون الشرط . . (**عمل**) أي : الجازم (**فيهما**) أي : في فعلي الشرط والجواب ؛ أي : فهو ؛ أي : فالجازم بسبب ربطه بين الفعلين مقتض لهما (**بخلاف الجار**) فإنه لم يقتض الربط بين شيئين .

(**و**) **أجيب أيضاً** : (**بأن تعدد العمل قد عهد**) وكثر وعلم (**من غير اختلاف**) بين العملين (**كمفعولي « ظن »** ، **ومفاعيل « أعلم »**) .

وقيلَ : إنَّ الشَّرطَ مجزومٌ بالأداةِ ، والجوابُ مجزومٌ بالشَّرطِ ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ في « التَّسهيلِ » .

وقيلَ : إنَّ الأداةَ والشَّرطَ كِلَاهُما جزمَ الجوابَ ؛ ....

(وقيل) أيضاً في الجواب عن هٰذا الاعتراض : (**إن الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالشرط**) ، فلا تعدد في عمل عامل واحد .

قال الكردي : (هٰذا الجواب مقدوح فيه : بأن عمل الفعل الجزم لم يعهد ولم ينقل في هٰذا التركيب) انتهىٰ منه .

(واختاره) أي : اختار هٰذا الجواب في رد هٰذا الاعتراض (**ابن مالك في « التسهيل »**) وذٰلك لأن فعل الشرط مستدع للجواب بما أحدثت فيه الأداة من المعنىٰ والاستلزام ، والأداة ضعيفة عن عملين .

ورد هٰذا الجواب : باستغراب عمل الفعل الجزم ، وأما ضعف الأداة عن عملين . .

فأجيب عنه : بأن ذٰلك يجوز إذا اقتضت شيئين ؛ كـ (إن ، وما) انتهىٰ « عليمي » .

(وقيل) أيضاً في الجواب عن هٰذا الاعتراض : (**إن الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب**) لارتباطهما ؛ ولأن حرف الشرط لا يقدر علىٰ عملين ، فيقوىٰ بالثاني ؛ كما ذكر في عامل الخبر .

ورد هٰذا الجواب : بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر ؛ كـ (إذما ، وحيثما) ، وفعل الشرط قد يحذف ، وبأن العامل لا يفصل بين جزأيه ، وقد جاء الفصل ؛ نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[1] .

وأجيب عن الثاني : بأن الشرط هو المحذوف ، وهٰذا المذكور مفسر له .

ورد أيضاً : بأن الجازم لا يحذف معموله .

---

(١) سورة التوبة : (٦) .

كما قيلَ : إنَّ الابتداءَ والمُبتدَأَ كِلَاهُما رفعَ الخبرَ .

وقيلَ : إنَّ الشَّرطَ والجوابَ تجازما ؛ كما قيلَ : إنَّ المُبتدَأَ والخبرَ ترافعا .

(وإذا لَمْ يَصْلُحِ الجوابُ لمُباشَرَةِ الأداةِ) أي : أداةِ الشَّرطِ ؛ كأن كانَ جملةً اسميَّةً ،

والجواب : يجوز حذفه ، فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط . . لزم بقاء الجازم مع حذف معموله ، بخلاف ما إذا كان العامل الأداة ؛ لبقاء أحد معموليها ، فيكتفىٰ به . انتهىٰ « ياسين » .

أي : كلاهما جزم الجواب (**كما قيل : إن الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر**) وهو ظاهر عبارة سيبويه ، وظاهر ما نسبه إلى الخليل .

(**وقيل : إن الشرط والجواب تجازما ؛ كما قيل : إن المبتدأ والخبر ترافعا**) نسبه ابن جني إلى الأخفش .

وبقي قول خامس ؛ وهو قول الكوفيين : إن الجواب مجزوم على الجوار ؛ كالجر على الجوار .

ورد : بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة ، فلا تجاور . انتهىٰ « كردي » .

دخول الفاء على الجواب

(**وإذا لم يصلح الجواب**) أي : جواب الشرط (**لمباشرة الأداة ؛ أي**) : لمباشرة (**أداة الشرط ؛ كأن كان**) الجواب (**جملة اسمية**) الكاف فيه للأفراد الذهنية ؛ لأنها بالنسبة إلى الخارج منحصرة ؛ كما قال المصنف وغيره في هٰذه الستة المذكورة هنا ، ويدل عليه ما في بعض النسخ : (بأن كان) بالباء ، **وهي أولىٰ** .

مثال الجملة الاسمية : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[1] ؛ كما يتمثل به الشارح فيما سيأتي .

---

(١) سورة الأنعام : (١٧) .

أو فعليَّةً فعلُها طلبيٌّ ، أو جامدٌ ، أو منفيٌّ بحرفِ نافٍ غيرِ (لا ولَمْ) ، أو مقرونٍ بـ (قد) أو بحرفِ تنفيسٍ . . . .

وأما نحو : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [1] ، فـ (إنكم) فيه جواب قسم محذوف ، وهو مع القسم جواب (إن) ، وحذف القسم من غير اللام جائز ؛ أي : إن أطعتموهم . . فوالله إنكم لمشركون .

(أو) كان جملة (**فعلية فعلها طلبي**) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾ [2] .

(أو) كان الجواب جملة فعلية فعلها (**جامد**) نحو قوله : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ﴾ [3] .

(أو) كان الجواب جملة فعلية فعلها (**منفي بحرف نافٍ غير « لا » و« لم »**) مثال المنفي بغيرهما ؛ كالمنفي بـ (لن) : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ [4] ، وكالمنفي بـ (ما) مثاله : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾ [5] .

(أو) كأن كان الجواب جملة فعلية فعلها (**مقرون بـ « قد »**) ماضياً كان أو مضارعاً ، مثاله : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [6] .

(أو) كأن كان الجواب جملة فعلية فعلها غير مقرون (**بحرف تنفيس**) مثال

---

(١) سورة الأنعام : (١٢١) .

(٢) سورة آل عمران : (٣١) .

(٣) سورة الكهف : (٣٩ ـ ٤٠) .

(٤) سورة آل عمران : (١١٥) .

(٥) سورة يونس ﷺ : (٧٢)

(٦) سورة يوسف ﷺ : (٧٧) .

(قُرِنَ بالفاءِ) وجوباً ؛ ليحصلَ الرَّبطُ بينَ الجوابِ وشرطِهِ ، وخُصَّتِ الفاءُ بذٰلكَ ؛ لِمَا فيها مِنْ معنى السَّببيَّةِ ، . . . .

المقرون بحرف تنفيس : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾[1] ؛ كما ستأتي هـٰذه الأمثلة قريباً في كلام الشارح إن شاء الله تعالىٰ .

قوله : (**غير « لا » و« لم »**) ، أما المنفي بهما . . فتدخلها الأداة ، فلا يقرن بالفاء ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾[2] على القول بأنه جواب شرط مقدر تقديره : (فإن افتخرتم بقتلهم . . فلم تقتلوهم) . . فالفاء فيه داخلة علىٰ مبتدأ ، والجملة اسمية ، والتقدير : فأنتم لم تقتلوهم ، كذا قدره الزمخشري ، وكذٰلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾[3] ؛ أي : فهو ينتقم الله منه . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**غير « لا » و« لم »**) أي : غير المضارع المنفي بهما ، أما المضارع المنفي بهما . . فيجيء شرطاً ؛ أما (لا) . . فلأنها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل ؛ نحو : (جئت بلا مال) ، وأما (لم) . . فلتغييرها معنى المضارع إلى الماضي صارت كجزئه مع قلة حروفها ، أما (لما) أختها . . فكثيرة الحروف ، وأما الماضي المنفي بـ (لا) . . فنص الرضي علىٰ أنه لا يصير شرطاً ، فلا يجوز : (إلَّا ضرب) ، و(إلَّا شئتم » لقلة دخولها على الماضي ، فإذا وقع جواباً . . وجبت الفاء . انتهىٰ منه .

قوله : (**قرن بالفاء وجوباً**) جواب لقوله : (وإذا لم يصلح الجواب) ، (**ليحصل الربط بين الجواب وشرطه ، وخصت الفاء بذٰلك**) أي : بالربط بينهما من بين حروف العطف (**لما فيها**) أي : لما في الفاء (من معنى السببية) ، الإضافة بيانية ؛ أي : لما فيها من معنىً هو السببية ؛ أي : من الدلالة علىٰ معنىً هو كون ما قبلها سبباً لما

---

(١) سورة التوبة : (٢٨) .

(٢) سورة الأنفال : (١٧) .

(٣) سورة المائدة : (٩٥) .

ولمناسبتِها للجزاءِ معنىً ؛ مِنْ حيثُ إنَّ معناها التَّعقيبُ بلا فصلٍ ؛ كما أنَّ الجزاءَ يتعقَّبُ على الشَّرط كذٰلكَ ، . . . .

بعدها ، (**ولمناسبتها**) أي : مناسبة الفاء (**للجزاء معنىً ؛ من حيث إن معناها : التعقيب بلا فصل**) أي : الدلالة على وقوع ما بعدها عقب وقوع ما قبلها بلا وقوع فاصل وفرق بينهما (**كما أن الجزاء يتعقب**) ويترتب (**على الشرط كذٰلك**) أي : بلا فاصل بينهما .

قوله : (**قرن بالفاء**) ، هٰذه الفاء أصلها للعطف ، لٰكنها أخلصت للربط وأخرجت عن العطف ؛ كما خرجت الهمزة في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[1] عن الاستفهام ، وصرح المصنف في « المغني » وغيره : أن محل الجزم لمجموع الفاء وما بعدها وإن كان الجواب هو ما بعدها فقط ؛ كما هو ظاهر قوله : (وإذا لم يصلح الجواب . . .) إلىٰ آخره .

قوله : (**وخصت الفاء**) أي : من بين حروف العطف .

قوله : (**كذٰلك**) أي : بلا فصل . انتهىٰ « كردي » .

وقوله أيضاً : (**قرن بالفاء**) ، قال العليمي : (ويستثنىٰ من وجوب القرن بالفاء : ما إذا كان الجواب مصدراً بهمزة الاستفهام ؛ سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية ، فلا تدخل الفاء ؛ لأن الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها علىٰ أداة الشرط ، فيقدر تقديم الهمزة علىٰ أداة الشرط ؛ نحو قولك : « إن أكرمتك . . أتكرمني ؟ » كأنك قلت : « أإن أكرمتك . . تكرمني ؟ » ، قال الله تعالىٰ : ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴾[2] ، وأما غير الهمزة . . فيجوز حمله عليها ؛ لأنها الأصل في الاستفهام ، ويجوز دخول الفاء فيه ؛ لعدم عراقته ، فليراجع الرضي) انتهىٰ منه .

---

(١) سورة البقرة : (٦) .

(٢) سورة الماعون : (١) .

فإن صلحَ لذٰلكَ . . امتنعَ دخولُها عليهِ .

نعم ؛ إن كانَ . . . .

قوله : (فإن صلح) الجواب (لذٰلك) المذكور من مباشرة أداة الشرط ؛ كما في قولك : (إن تأتني . . أكرمك) . . (امتنع دخولها) أي : دخول الفاء (عليه) أي : على الجواب ، قال الرضي : (ولا حاجة إلىٰ رابطة بينه وبين الشرط ؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه) انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « امتنع دخولها عليه » ، ظاهر كلام « الألفية » : عدم وجوب الاقتران بالفاء ؛ لامتناعها بالاستغناء عنها ، وأقره المصنف ابن هشام في « الحواشي » .

ونقل في « التصريح » عن ابن الناظم : أن الجواب إذا كان صالحاً للشرط . . الأكثر : خلوه عن الفاء ، ويجوز اقترانه بها ؛ نحو : ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ ﴾[1] ، ونحو : ﴿ فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا ﴾[2] .

ثم قال خالد : وقال غيره : إذا رفع المضارع . . فالجواب جملة اسمية . انتهىٰ .

وفي « جمع الجوامع » للسيوطي : يرفع الجواب وجوباً إن قرن بالفاء ، سواء كان فعل الشرط ماضياً ؛ نحو : ﴿ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ ﴾[3] ، أم مضارعاً ؛ نحو : ﴿ فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا ﴾ ، وإنما رفع ؛ لأنه حينئذ من جملة اسمية ، فهو خبر مبتدأ تقديره : فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف ، قالوا : ولولا ذٰلك الحكم بزيادة الفاء . . كان الفعل يجزم ، ولـٰكن العرب التزمت رفع الفعل ، فعلم أنها غير زائدة) انتهىٰ منه .

وقوله : (نعم) استدراك علىٰ قوله : (قرن بالفاء وجوباً) أي : لـٰكن (إن كان)

---

(١) سورة النمل : (٩٠) .

(٢) سورة الجن : (١٣) .

(٣) سورة المائدة : (٩٥) .

مُضارِعاً مُثبَتاً أو منفياً بـ (لا) . . فوجهانِ ؛ كما في « الكافيةِ » لابنِ الحاجبِ ، وجزمَ بهِ الرَّضيُّ ، . . . .

الجواب (مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ « لا ») ، أما المنفي بـ (لم) . . فلا تدخله الفاء أصلاً على القاعدة المذكورة سابقاً ؛ من عدم وجوب قرن الفاء في غير المواضع الستة المذكورة في كلام الشارح ، فالمضارع المنفي بـ (لم) من ذٰلك الغير الذي لا يجب فيه قرن الفاء ؛ لأنه ـ أي : لأن المضارع المنفي بـ (لم) ـ يقع شرطاً ؛ أي : يصح وقوعه شرطاً على القاعدة المذكورة ، وقال أبو جعفر : (يجوز فيه دخول الفاء عليه وتركه) ، ولم يثبت قول أبي جعفر هٰذا عندهم ، فلا يكون حجة . . (فـ) فيه (وجهان) أي : ففي ذٰلك المضارع المثبت أو المنفي بـ (لا) وجهان في دخول الفاء عليه وتركه (كما) هو ؛ أي : جواز الوجهين فيه مذكور (في « الكافية » لابن الحاجب ، وجزم به) أي : بجواز الوجهين فيه (الرضي) في « شرحه علىٰ تلك الكافية » انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي : قوله : (**نعم ؛ إن كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ « لا »**) ، وذٰلك نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾[1] ، ونحو قوله أيضاً : ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ ﴾[2] ، وقوله أيضاً : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾[3] ، **فقد أجابوا عن الأول** : بأن التقدير : فهو ينتقم الله منه ، فتكون الجملة اسمية ، لا فعلية ، **وعن الباقي** : بأن (لا) قد تستعمل تارة لنفي المستقبل ، وأخرىٰ لمجرد النفي ، فعلى التقدير الأول ـ يعني : كونها لنفي الاستقبال ـ : لا تصح مجامعتها مع أداة الشرط ؛ لانتفاء الاستقبال مع (لا) النافية حينئذ ، والحال أن جملة الشرط والجزاء يجب كونهما للاستقبال ، فهما ضدان

---

(١) سورة المائدة : (٩٥) .

(٢) سورة فاطر : (١٤) .

(٣) سورة الجن : (١٣) .

وما ذكرَهُ قانونٌ كُلِّيٌّ حسنٌ في ضبطِ ما تدخلُهُ الفاءُ ، . . . .

لا يجتمعان ، فتنحى الفاء من ذٰلك ؛ أي : من الموضع الذي تنحىٰ وتترك فيه الفاء .

من ذٰلك : قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا ﴾ (١) علىٰ أحد الوجهين ؛ يعني : احتمال كون (لا) لنفي المستقبل ، وعلى الوجه الثاني ؛ يعني : احتمال كونها لمجرد النفي يمكن مجامعتها ؛ أي : مجامعة (لا) معه ؛ أي : مع الجواب علىٰ تقدير كونها لنفي الحال .

ومن ذٰلك ـ أي : ومما تمتنع فيه (لا) علىٰ تقدير كونها لنفي المستقبل ـ : قوله : ﴿ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ ﴾ (٢) ، فيمتنع فيه الفاء ، فيؤول علىٰ أن الجملة خبر مبتدأ محذوف تقديره : إن تدعوهم . . فهم لا يسمعون دعاءكم ، فالجواب جملة اسمية . انتهىٰ « كردي » مع تغيير وزيادة فيه .

قوله : (**وجزم به الرضي**) أي : جزم الرضي بجواز الوجهين ؛ أي : قرن الفاء بالجواب ، وتركها منه في المضارع المثبت والمنفي بـ (لا) في « شرحه على الكافية » فقال : (أما اقتران الفاء بهما . . فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال ، فلم تؤثر الأداة فيهما تأثيراً ظاهراً كما أثرت في « فعلت » و« لم أفعل » ، فيجوز قرن الفاء بهما ، وأما تركه ؛ أي : ترك الفاء بهما . . فلتقدير تأثير أداة الشرط فيهما ؛ لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال ، وهو نوع تأثير الأداة فيهما ، فيجوز ترك الفاء عنهما) انتهىٰ « عليمي » بنوع زيادة وتغيير .

(**وما ذكره**) المصنف في المتن بقوله : (وإذا لم يصلح الجواب لمباشرة الأداة . . قرن بالفاء وجوباً ، فإن صلح لذٰلك . . امتنع دخولها عليه) . . (**قانون كلي**) أي : قاعدة كلية ، وضابط (**حسن في ضبط**) وحصر (**ما تدخله**) أي : تدخل عليه (**الفاء**) الرابطة

---

(١) سورة الجن : (١٣) .

(٢) سورة فاطر : (١٤) .

وقد سبقَهُ إليهِ ابنُ مالكٍ ، قالَ أبو حيَّانَ : وهٰذا أحسنُ وأقربُ ممَّا ذهبَ إليهِ بعضُ أصحابِنا ؛ مِنْ تعدادِ ما تدخلُهُ الفاءُ .

(**وقد سبقه**) أي : وقد سبق المصنف (**إليه**) أي : إلىٰ هٰذا الضابط (**ابن مالك**) حيث قال في « التسهيل » : (ويلزمه الفاء في غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطاً) ، (**قال أبو حيان : وهٰذا**) الضابط الذي ذكره المصنف (**أحسن**) من حيث الاختصار (**وأقرب**) إلى الضبط ، قال العليمي : (**لعل وجه ذٰلك** : أنه أخصر ، ولأنه تعليق حكم بأصل كلي أوعب وأشمل من تعليقه بألفاظ عينت بالتعداد ؛ لجواز الغفلة والنسيان في هٰذا الثاني ؛ يعني : التعداد عن بعضها ؛ أي : عن ذكر بعض تلك الأعداد) ، (**مما ذهب إليه بعض أصحابنا من تعداد ما تدخله**) أي : تدخل عليه (**الفاء**) الرابطة .

وعبارة الكردي : قوله : (**وهٰذا أحسن . . .**) إلىٰ آخره ؛ لجواز الغفلة والذهول عن ذكر بعض الأعداد ، فيحتاج إلىٰ ضابطه في ذٰلك .

قال بعضهم : ويستثنىٰ من هٰذا القانون : الجواب المصدر بهمزة الاستفهام ؛ نحو : (إن جئتك . . أأنت مكرمي ؟) يعني : أن الاقتران فيه لا يجب ، فقد يقترن بهمزة الاستفهام ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾[1] ، وإلا . . فأصل (أنت) بتقديم الفاء على الهمزة ، ثم قدمت الفاء ؛ إيذاناً بفضل الهمزة علىٰ سائر أدوات الاستفهام ، وتنبيهاً علىٰ أنها الأصل العربي في الاستفهام ؛ كما بسطت ذٰلك في « شرح منظومتي في حروف المعاني » ، وقد لا يقترن ، وعليه جاء قول الشاعر : (من الرجز)

أريـت إن جـاءت بـه أملـودا ... مـرجـلاً ويـلـبـس الـبـرودا

أقـائـلـنَّ أحـضـروا الـشـهـودا ؟! ... .

قال الرضي في الكلام عليه : (وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جواباً

---

(١) سورة الزمر : (١٩) .

فالجملةُ الاسميَّةُ (نحوُ : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾) .

والفعليَّةُ الَّتي فعلُها طلبيٌّ ؛ نحوُ : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾ ، وقسْ عليهِ بقيَّةَ أنواعِ الطَّلبِ المُتقدِّمَةِ ، . . . .

للشرط ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[1] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ . . . ﴾ الآية)[3] . انتهىٰ كلام الرضي ، وتعقبه الدماميني في « شرح التسهيل » : بأنه مشكل ؛ لعدم اقتران تلك الجملة بالفاء ، والاقتران بها في مثل ذٰلك واجب . انتهىٰ .

والفاء في قوله : (فالجملة الاسمية) فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت المواضع التي يجب فيها اقتران الجواب بالفاء ، وأردت بيان أمثلتها . . فأقول لك : (**فالجملة الاسمية**) مثالها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾)[4] ، ومثله نحو قوله : ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾[5] ، فذكر شارح « الجامع » أن حذف فاء الجزاء من الجملة الاسمية اختلف فيه ، وسيبويه خصه بالضرورة ؛ كقوله : (من البسيط)

من يفعل الحسنات الله يشكرها . . . .

(و) مثال الجملة (**الفعلية التي فعلها طلبي : نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾[6] ، **وقس عليه بقية أنواع الطلب المتقدمة**) أي : في

---

(١) سورة الأنعام : (٤٧) .

(٢) سورة العلق : (٨ ـ ١٤) .

(٣) سورة الأنعام : (٤٦) .

(٤) سورة الأنعام : (١٧) .

(٥) سورة المائدة : (١١٨) .

(٦) سورة آل عمران : (٣١) .

والَّتي فعلُها جامدٌ ؛ نحوُ : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ ﴾ .

والمنفيُّ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ ، ونحوُ : ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾ .

شرح قول المصنف : (أو طلب بالفعل . . .) إلىٰ آخره ؛ وهي الطلب بلام الأمر ؛ نحو : (من كان بعافيته . . فليحمد الله) ، ولام الدعاء ؛ نحو : (من تصدق . . فليرحمه الله) ، والطلب بلفظ الخبر ؛ نحو : (من يحسن إلي . . فجزاؤه خير) ، و(لا) الناهية ؛ نحو : ﴿ فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾ [1] ، و(لا) الداعية ؛ نحو : (اللهم ؛ إن أذنبت . . فلا تعاقبني) ، والاستفهام ؛ نحو : (إن رزقك الله . . فهل تكرمني ؟) ، والعرض ؛ نحو : (إن خذلوني . . أفلا تنصرني) ، والتحضيض ؛ نحو : (إن خفت الله . . فهلا اتقيته) ، والتمني ؛ نحو : (إن زرتني . . فليتني أقدر علىٰ مكافأتك) ، والترجي ؛ نحو : (إن تبت . . فلعل الله يقبلك) ذكرها جميعها في « التصريح » انتهىٰ « كردي » ، فليس الأمر كما قال ؛ لأنه لم يذكرها فيه .

(و) مثال الجملة (**التي فعلها جامد** : **نحو** : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ) أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ﴾ [2] .

(و) مثال (**المنفي**) أي : ومثال الجملة الفعلية التي فعلها منفي بـ (لن) : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾) [3] .

(و) مثال الجملة الفعلية التي فعلها منفي بـ (ما) : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾) [4] .

---

(١) سورة الأنعام : (١٥٠) .

(٢) سورة الكهف : (٣٩ ـ ٤٠) .

(٣) سورة آل عمران : (١١٥) .

(٤) سورة يونس ﷺ : (٧٢) .

والمقرونُ بـ (قد) نحوُ : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ ، وبحرفِ تنفيسٍ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ .

وقد تُحذَفُ الفاءُ ضرورةً ؛ كقولِهِ :

مَنْ يَفْعَلِ ٱلْحَسَنَاتِ ٱللهُ يَشْكُرُهَا وَٱلشَّرُّ بِٱلشَّرِّ عِنْدَ ٱللهِ مِثْلَانِ

أو ندوراً ؛ كقولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : . . . .

(و) مثال (المقرون) أي : ومثال الجملة الفعلية التي فعلها مقرون (بـ « قد » : نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾)[1] .

(و) مثال الفعل المقرون (بحرف تنفيس) أي : ومثال الجملة الفعلية التي فعلها مقرون بحرف تنفيس : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾[2] ، وقد تحذف الفاء) الرابطة للجواب (ضرورة) أي : لأجل ضرورة استقامة وزن الشعر (كقوله) : (من البسيط)

(من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان)

قائله : كعب بن مالك الأنصاري ، **وقيل** : قائله عبد الرحمٰن بن حسان ، **والشاهد فيه** : (الله يشكرها) هي جملة اسمية جواب الشرط ، وكان الأصل أن يدخلها الفاء ، لٰكنها حذفت ؛ لضرورة الشعر ، و(الشر) : مبتدأ ، و(بالشر) : خبره ، و(سيان) أو (مثلان) : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هما سيان أو مثلان . انتهىٰ « عليمي » ، (أو) تحذف (ندوراً) معطوف علىٰ (ضرورة) ، مثال حذفها ندوراً : (كقوله عليه الصلاة والسلام) في رواية سويد بن غفلة عن أبي بن كعب رضي الله تعالىٰ عنه قال : أخذت صرة فيها مئة دينار ، فأتيت نبي الله صلى الله عليه وسلم فقال : « عرفها حولاً » ، فعرفتها حولاً فلم أجد من يعرفها ، ثم أتيته ،

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٧٧) .

(٢) سورة التوبة : (٢٨) .

« فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا . . ٱسْتَمْتِعْ بِهَا » ، ولا يختصُّ حذفُها بما إذا كانَ الجوابُ جملةً اسميَّةً ؛ بدليلِ هٰذا الحديثِ ، وقولِهِ :

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَٱلْهَوَىٰ سَيُلْفَىٰ عَلَىٰ طُولِ ٱلسَّلَامَةِ نَادِمَا

فقال : « عرفها حولاً » ، ثم أتيته ثانياً ، فقال : « عرفها حولاً ، فعرفتها فلم أجد من يعرفها ، ثم أتيته ثالثاً ، فقال : « احفظ وعاءها وعددها ووكاءها ، فإن جاء صاحبها ، وإلا . . فاستمتع بها » ، فاستمتعت بها ، فلقيته بعد في مكة ، فقال : لا أدري أثلاثة أحوال عرفها أو حولاً واحداً .

وهٰذا الحديث لا شاهد فيه علىٰ هٰذه الرواية ، وإنما يكون شاهداً لما استشهد له الشارح علىٰ روايته فقط ، فإنه قال في روايته : (« **فإن جاء صاحبها ، وإلا . . استمتع بها** ») بالاختصار .

قال ابن مالك : (تضمنت هٰذه الرواية حذف جواب « إن » الأولىٰ ، وحذف شرط « إن » الثانية ، وحذف الفاء من جوابها ، والأصل : فإن جاء صاحبها . . فأدها إليه ، وإلَّا يجئ . . فاستمتع بها) ، والضمير في (صاحبها) عائد على (اللقطة) انتهى . انتهىٰ « ياسين » .

(**ولا يختص حذفها**) أي : حذف الفاء من الجواب (**بما إذا كان الجواب جملة اسمية ؛ بدليل هٰذا الحديث**) فإن فيه : حذف الفاء من الجواب الذي كان جملة فعلية فعلها طلبي كما ترىٰ .

قال الكردي : (قوله : « لا يختص حذفها بما إذا كان الجواب جملة اسمية » كما يقتضيه كلام بعضهم ؛ كشارح « الجامع » كما مر عنه) .

قوله : (وقوله) بالجر ، معطوف علىٰ قوله : (كقوله صلى الله عليه وسلم) أي : وكقول الشاعر ، ولم أرَ من عين قائله : (من الطويل)

(**ومن لا يزل ينقاد للغي والهوىٰ سيلفىٰ علىٰ طول السلامة نادما**)

والرَّبطُ بها مُتعيّنٌ في غيرِ الجملةِ الاسميَّةِ ، وأمَّا فيها . . فيكونُ بها ؛ كما تقدَّمَ ، (أو بـ « إذا » الفُجائيَّةِ) لشبهِها بالفاءِ ؛ في كونِها لا يُبتدأُ بها ، ولا تقعُ إلَّا بعدَ ما هوَ مُتعقَّبٌ بما بعدها . . . .

والشاهد في قوله : (سيلفىٰ) حين سقطت الفاء من الجواب ؛ وهو شاذ ، أو ضرورة ؛ أي : فسيلفىٰ ، وهو بفاء بعد اللام من (ألفى) الرباعي بالبناء للمفعول ؛ أي : سيوجد ، وهو من أخوات (ظن) ، **والغي** : الضلال ، وقوله : (نادماً) مفعول ثانٍ لـ (ألفىٰ) .

دخول (إذا) الفجائية على الجواب

(**والربط بها**) أي : بالفاء (**متعين في غير الجملة الاسمية**) من المواضع الستة ، (**وأما**) الربط (**فيها**) أي : في الجملة الاسمية . . (**فيكون بها**) أي : بالفاء فقط (**كما تقدم**) تخصيص الربط بالفاء دون غيرها بقول الشارح : (وخصت الفاء بذٰلك ؛ لما فيها من معنى السببية) ، (**أو بـ « إذا » الفجائية**) معطوف علىٰ قوله : (بالفاء) فيما سبق بقوله : (وإذا لم يصلح الجواب لمباشرة أداة الشرط . . قرن بالفاء) ، أو بـ (إذا) الفجائية (**لشبهها بالفاء في كونها**) أي : في كون إذا (**لا يبتدأ بها**) الكلام ، (و) في كونها (**لا تقع إلا بعد ما**) أي : بعد كلام (هو) أي : ذٰلك الكلام ؛ وهو فعل الشرط (**متعقب**) بصيغة اسم المفعول ؛ أي : مرتب ؛ أي : متبوع ملحق (**بما بعدها**) أي : بما بعد (إذا) الفجائية ؛ أي : مذكور عقبه ما بعد (إذا) الفجائية ، وفي بعض النسخ : (بما قبلها) وهو تحريف من النساخ .

قال الكردي : (قوله : « بما قبلها » سبق قلم ، **والصواب** : « بما بعد » كما في « التصريح » لأن الشرط متعقب بالجزاء ، والجزاء واقع عقب « إذا » لا قبلها ، وذٰلك واضح) انتهىٰ منه .

وعبارة « التصريح » : (لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها ، فقامت مقامها) انتهىٰ منه .

(نحوُ : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾) لٰكنْ لا بُدَّ في الجملةِ المُقترِنةِ بها أَلَّا تكونَ طلبيَّةً ؛ نحوُ : (إنْ أطاعَ زيدٌ . . فسلامٌ عليهِ) ، ولا مقرونةً بأداةِ نفيٍ ؛ نحوُ : (إن قامَ زيدٌ . . فما عمرٌو قائمٌ) ، ولا بـ (إنَّ) نحوُ : (إن قامَ زيدٌ . . فإنَّ عمراً قائمٌ) ، فإن كانَتْ أحدُ هٰذهِ الثَّلاثةِ . . وجبَتِ الفاءُ ، واستغنىٰ عن ذكرِها ؛ إحالةً على المثالِ ، فإنَّهُ جامعٌ للشُّروطِ الثَّلاثةِ ، . . . .

مثال ربط الجواب بـ (إذا) الفجائية : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾)[1] ، و(إذا) هٰذه وصفت بالفجائية ـ بضم الفاء والمد ـ لدلالتها على المفاجأة ؛ أي : علىٰ وقوع ما بعدها بغتة وفجأة ، (لٰكن) الربط بها ليس لربط بها علىٰ إطلاقه ، بل (لا بد في الجملة المقترنة بها) من ثلاثة شروط :

أحدها : (ألا تكون طلبية) أي : إنشائية (نحو : إن أطاع زيد . . فسلام عليه) ، قال « الكردي » : (وفي تعبيره بالطلبية تبع « التوضيح » و« التسهيل » ، ومثله : « إن عصىٰ زيد . . فويل له » ، ولو قال : « ألا تكون إنشائية » . . لكان أوضح وأكمل ؛ نحو : إن خرجت . . فأنت طالق ، وإن جاء زيد . . فما الذي أنت فاعل ؟) .

الثاني : (و) أن (لا) تكون (مقرونة بأداة نفي ؛ نحو : إن قام زيد . . فما عمرو قائم) .

الثالث : (ولا) مقرونة (بـ « إن ») المشددة (نحو : إن قام زيد . . فإنَّ عمراً قائم) .

(فإن كانت) ووجد (أحد هٰذه الثلاثة) المواضع . . (وجبت الفاء) أي : تعينت الفاء للربط ، وامتنع الربط بـ (إذا) الفجائية ، (واستغنى) المصنف (عن ذكرها) أي : عن ذكر هٰذه الانتفاءات الثلاثة بصريح اللفظ (إحالة على المثال) واكتفاء به (فإنه) أي : فإن المثال (جامع للشروط الثلاثة) المذكورة في الشرح ،

---

(١) سورة الروم : (٣٦) .

وظاهرُ إطلاقِهِ أنَّ (إذا) يُربطُ بها الجوابُ وإن كانَ جملةً فعليَّةً ، وليسَ كذٰلكَ ، وقد اعتذرَ عنهُ في « الشَّرحِ » ، وظاهرُهُ أيضاً كغيرِهِ : أنَّ (إذا) يُربطُ بها الجوابُ بعدَ (إن) وغيرِها مِنْ أدواتِ الشَّرطِ ، ووقعَ في بعضِ نسخِ « التَّسهيلِ » تخصيصُ ذٰلكَ بـ (إن)

لٰكنه ـ أي : لٰكن المثال ـ لا يعطي ولا يفيد اشتراطها ؛ أي : اشتراط هٰذه الأمور الثلاثة ، فكان ينبغي أن يبينه ؛ أي : أن يبين اشتراطها .

(**وظاهر إطلاقه**) أي : إطلاق المصنف المثال عن التقييد باشتراط الأمور الثلاثة : (**أن « إذا »**) الفجائية (**يربط بها الجواب وإن كان**) الجواب (**جملة فعلية ، وليس**) المعلوم من خارج كائناً (**كذٰلك**) أي : كما يفهم من إطلاقه من صحة الربط بها وإن كان الجواب جملة فعلية ؛ لأنه لا يصح الربط بها إذا كان الجواب جملة فعلية ، (**وقد اعتذر**) المصنف (**عنه**) أي : عن عدم ذكر هٰذه الشروط الثلاثة (**في « الشرح »**) متعلق بـ (اعتذر) أي : اعتذر المصنف في « شرحه على القطر » حيث قال فيه : (وإنما لم أقيد في الأصل ـ أي : في « المتن » ـ « إذا » الفجائية بالجملة الاسمية ؛ لأنها لا تدخل إلا عليها ، فأغنانا ذٰلك عن اشتراط الشروط الثلاثة فيها) .

(**وظاهره أيضاً**) أي : ظاهر إطلاقه ربط الجواب بـ (إذا) الفجائية بكون أداة الشرط خصوص (إن) الشرطية (**كغيره**) أي : كما أن غيره من النحاة أطلق الربط بـ (إذا) الفجائية عن كون أداة الشرط خصوص (إن) الشرطية ؛ أي : ظاهر إطلاقهم عن هٰذا التقييد : (**أن « إذا » يربط بها الجواب بعد « إن »**) الشرطية (**وغيرها من أدوات الشرط**) لإطلاقهم عن هٰذا التقييد ، (**ووقع في بعض نسخ « التسهيل » تخصيص ذٰلك**) أي : تخصيص الربط بـ (إذا) الفجائية (بـ « **إن** ») الشرطية ؛ أي : بخصوصها ، لا مع غيرها ، وكلامه في « شرح التسهيل » في الشروط الجازمة ، فلا يرد عليه ـ أي : علىٰ مصنف « التسهيل » وهو ابن مالك ـ حيث خصص الربط بـ (إذا)

فجرىٰ عليهِ المُصنِّفُ في « أوضحِهِ » ، والمعتمدُ : الإطلاقُ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ ، لٰكنْ قالَ أبو حيَّانَ : السماعُ إنَّما وردَ في (إن ، وإذا) مِنْ أدواتِ الشَّرطِ ، فيحتاجُ في إثباتِ ذٰلكَ في غيرِ (إن ، وإذا) إلى السَّماعِ .

وقد يُجمَعُ بينَ الفاءِ و(إذا) الفجائيَّةِ لمجردِ التَّوكيدِ ؛ نحوُ : ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ، ....

الفجائية بـ (إن) الشرطية : بأنه ورد في كلامهم الربط بـ (إذا) الفجائية بعد (إذا) الشرطية ، (**فجرىٰ عليه**) أي : علىٰ هٰذا التخصيص بـ (إن) الشرطية (**المصنف**) أي : ابن هشام (**في « أوضحه »**) علىٰ « ألفية ابن مالك » ، (**والمعتمد**) من القولين الإطلاق والتخصيص ، (**الإطلاق**) أي : إطلاق جواز الربط بـ (إذا) الفجائية في جميع أدوات الشرط لا التخصيص بإن (**لقوله تعالىٰ**) في كتابه العزيز : (﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾)[1] ، فربط جواب (إذا) الشرطية بـ (إذا) الفجائية ، وهو دليل علىٰ عدم التخصيص .

وقوله : (**لٰكن قال أبو حيان**) استدراك علىٰ قوله : (والمعتمد : الإطلاق لهٰذه الآية) أي : لٰكن وإن قلنا : المعتمد : الإطلاق ، بل قال أبو حيان في بعض كتبه : (**السماع**) أي : الكلام المسموع من فصحاء العرب (**إنما ورد**) الربط بـ (إذا) الفجائية (**في « إن » و« إذا »**) الشرطيتين خاصة (**من**) بين (**أدوات الشرط**) كلها (**فيحتاج في إثبات ذٰلك**) أي : الربط بـ (إذا) الفجائية (**في غير « إن » و« إذا »**) الشرطيتين (**إلى السماع**) أي : إلىٰ ثبوت سماع الربط بـ (إذا) الفجائية في غيرهما كما ثبت فيهما ، (**وقد يجمع**) قليلاً (**بين الفاء و« إذا » الفجائية**) في ربط الجواب (**لمجرد التوكيد**) في الربط ، وذٰلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾) والآية بتمامها : ﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ

---

(١) سورة الروم : (٤٨) .

ومنعهُ بعضُهُم ؛ لأنَّها عوضٌ عنِ الفاءِ فلا يجتمعانِ ، فعلى الأوَّلِ : كلمةُ (أو) في عبارتِهِ لمنعِ الخُلُوِّ ، أو بناءِ على الغالبِ ؛ كما يُشعِرُ به لفظةُ (قد) في قولِنا : (وقد يُجمَعُ) .

ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾[١] .

(**ومنعه**) أي : منع الجمع بين الفاء و(إذا) الفجائية (**بعضهم**) أي : بعض النحاة منع الجمع بينهما معللاً بقوله : (**لأنها**) أي : لأن إذا (**عوض عن الفاء ، فلا يجتمعان**) أي : فلا يجتمع كل منهما مع الآخر في جملة واحدة ؛ لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه .

قال العليمي : (يؤخذ من هٰذا التعليل : أن محل المنع من جمعهما إذا كانت نائبة عنه الفاء وعوضاً عنها ، فلا تجامعها حينئذ ، وإنما تجامعها إذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها ، فسقط قول بعضهم : « قضية هٰذا : أنها لا تجامعها » ، وقد قال صاحب « الكشاف » عند قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ : « إذا » هنا هي « إذا » الفجائية ، وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٢] ، فإذا جاءت الفاء معها . . تعاونتا علىٰ وصل الجزاء فيتأكد ، ولو قيل : إذا هي شاخصة ، أو : فهي شاخصة . . كان سديداً) انتهىٰ منه .

(**فعلى**) القول (**الأول : كلمة « أو » في عبارته**) أي : في عبارة المصنف حيث قال : قرن الجواب بالفاء أو بـ (إذا) الفجائية (**لمنع الخلو**) أي : خلو الكلام عن أحدهما ، (**أو بناء**) أي : جري (**على الغالب**) في الكلام (**كما يشعر به**) أي : بالجري على الغالب (**لفظة « قد » في قولنا : وقد يجمع**) بينهما .

---

(١) سورة الأنبياء : (٩٧) .

(٢) سورة الروم : (٣٦) .

. . . .

وعبارة الكردي : قوله : (**لمنع الخلو**) أي : إن الجواب لا يخلو من أحدهما ؛ إما الفاء ، أو (إذا) الفجائية ، وهو لا يمنع اجتماعهما .

قوله : (**أو بناء على الغالب**) فتكون (أو) حينئذ لمنع الجمع والخلو معاً ، إلا أن منع الجمع أغلبي . انتهىٰ منه .

❋ ❋ ❋

(فصلٌ)

فِي تقسيمِ الاسمِ إلىٰ نكرةٍ ومعرفةٍ

(الاسمُ) بحسبِ التَّنكيرِ والتَّعريفِ (ضربانِ) فقطْ : (نكرةٌ) وهيَ الأصلُ ؛ لاندراجِ كُلِّ معرفةٍ تحتَها ، مِنْ غيرِ ....

---

٢٤ ـ (فصل في تقسيم الاسم إلىٰ نكرة ومعرفة)

وعبارة « التصريح » : (باب النكرة والمعرفة) وهما في الأصل : اسما مصدرين لـ (نكرته) و(عرفته) فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف . انتهىٰ .

وعبارة الكردي : هما اسمان اصطلاحاً للمنكر والمعرف .

(الاسم) المصطلح عليه عند النحاة (بحسب التنكير والتعريف) أي : باعتبارهما ؛ أي : لا بحسب شيء آخر ؛ كالإعراب والبناء ، والصحة والاعتلال ، والثلاثي وغيره ، والاشتقاق والجمود ؛ لأن للشيء تقاسيم متعددة بحسب تعدد الاعتبارات ، ولا تزاحم في النكات .

(ضربان فقط) قوله : (فقط) تأكيد لغوي أشار به إلىٰ رد من أثبت الواسطة وقال : إن الاسم الخالي من التنوين و(أل) والإضافة لا معرفة ولا نكرة ، وأراد بها : الأسماء المسرودة ؛ كـ (زيد ، وعمرو ، وبكر) في أن ذٰلك لا يرد علىٰ إطلاقهم الاسم إما نكرة أو معرفة ؛ إذ مرادهم به : الاسم الواقع في التركيب ، ولا تركيب في الأسماء المسرودة . انتهىٰ « كردي » .

أحدهما : (نكرة ؛ وهي الأصل) كما قاله سيبويه ؛ ولهٰذا قدمه على المعرفة ، ويدل علىٰ ذٰلك : أنك لا تجد معرفة إلا ولها اسم نكرة ، ولا عكس .

قوله : (لاندراج كل معرفة تحتها) أي : تحت نكرة ، وهي الأصل (من غير

عكسٍ ، ولأنَّ الشَّيءَ أوَّلَ وجودِهِ تلزمُهُ الأسماءُ العامَّةُ ، ثُمَّ تعرضُ لهُ بعدَ ذٰلكَ الأسماءُ الخاصَّةُ ؛ كالآدميّ إذا وُلدَ . . يُسمَّىٰ : ذكراً أو أُنثىٰ ، أو إنساناً ، أو مولوداً أو رضيعاً ، وبعدَ ذٰلكَ يُوضعُ لهُ الاسمُ والكنيةُ واللَّقبُ .

(وهوَ) أيِ : الاسمُ النَّكرةُ : . . . .

عكس) أي : من غير اندراج كل نكرة تحتها ، فإنك إذا قلت : جاءني رجل . . شمل شمولاً بدلياً جميع الرجال ؛ كزيد وعمرو وبكر ، وإذا قلت : جاءني زيد . . لا يشمل جميع الرجال إلا المسمىٰ به ، ولأن أنكر النكرات موجود ومعلوم ، وكل موجود ومعلوم يندرج تحتهما كل شيء ، والاندراج دليل على الأصالة ؛ كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص ، ولأصالة النكرة قدمت على المعرفة في الترجمة وفي داخلها وإن كانت المعرفة أشرف منها ؛ لأن النكات لا تتزاحم ، وهٰذا مذهب سيبوبه والجمهور ، وخالفهم الكوفيون في ذٰلك ، (**ولأن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم تعرض له بعد ذٰلك الأسماء الخاصة ؛ كالآدمي إذا ولد . . يسمىٰ : ذكراً أو أنثىٰ ، أو إنساناً ، أو مولوداً أو رضيعاً ، وبعد ذٰلك يوضع له الاسم**) كزيد (**والكنية**) كأبي عبد الله (**واللقب**) كالفاروق وزين العابدين مثلاً .

(وهو ؛ **أي : الاسم النكرة**) ، أتىٰ بقوله : (الاسم) إشارة إلىٰ توجيه تذكير هو الراجع إلىٰ نكرة مع أن الأمر فيه سهل ؛ **إذ المراد بالنكرة** : الاسم ، علىٰ أنهم قالوا : إن الضمير إذا كان عائداً على المؤنث وأخبر عنه بمذكر كما هنا أو بالعكس . . جاز مراعاة المرجع ، **وأولىٰ** منه : مراعاة الخبر . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**أي : الاسم النكرة**) لا حاجة في تذكير الضمير إلىٰ جعله راجعاً إلىٰ موصوف النكرة ؛ لأن الضمير إذا عاد إلىٰ مؤنث وأخبر عنه بمذكر أو بالعكس . . جاز مطابقته للخبر ، كما يجوز مطابقته لما عاد إليه ، **والأولىٰ** : مراعاة الخبر ؛ نحو : (من كانت أمك) .

(ما شاعَ في جنسٍ موجودٍ) في الخارجِ تعدُّدُهُ (كرجلٍ) فإنَّهُ شائعٌ في جنسِ الرِّجالِ ، الصَّادقِ علىٰ كُلِّ حيوانٍ ناطقٍ ، ذكرٍ بالغٍ مِنْ بني آدمَ ، وتعدُّدُهُ في الخارجِ موجودٌ مشاهدٌ ،

(**ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده**) ظاهر صنيع الشارح : أن لفظ النكرة شائع في الجنس نفسه ، وأن الموصوف بالموجود تعدد الجنس ، **والحق** : أن الشائع في أفراد الجنس ؛ أي : المفهوم الكلي الصادق بالنوع والصنف وغيرهما ، لا خصوص الجنس المنطقي ؛ أي : لا في الجنس نفسه ؛ لأنه شيء واحد .

ومعنى الشيوع في الأفراد : أن لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق علىٰ كل من تلك الأفراد ، لا يخص بعضاً دون بعض ، بل يستعمل في كل منها استعمالاً حقيقياً ، فلفظ (رجل) مثلاً شائع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الأفراد لمفهوم الآدمي الموضوع له هٰذا اللفظ ، فإنه يطلق علىٰ كل منها إطلاقاً حقيقياً من حيث كونه فرد ذٰلك المفهوم ، لا من حيث خصوصه ، وحينئذ : ففي كلام المصنف مضاف مقدر ؛ أي : ما شاع في أفراد جنسه .

والحق أيضاً : أن الموصوف بالوجود في الخارج هو أفراد الجنس لا هو ، وإنما يحصل في الخارج في ضمن أفراده علىٰ نزاع كبير فيه مذكور في محله ، **فكان اللائق** : تقدير لفظ (الأفراد) **فتدبر** . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**ك « رجل » فإنه شائع في جنس الرجال ، الصادق علىٰ كل حيوان ناطق ، ذكر بالغ من بني آدم ، وتعدده في الخارج موجود مشاهد**) في أفراده .

قوله : (**هو ما شاع في جنس**) أي : في مفهوم مشترك .

وقوله : (**من بني آدم**) مستغنىً عنه بناطق .

قوله : (**موجود في الخارج**) أي : تعدد الجنس في الخارج موجود ، لٰكن في ضمن أفراده الخارجية ؛ **لأن الجنس** : عبارة عن معنىً كلي ، والكليات لا وجود لها في الخارج إلا بوجود أفرادها فيه . انتهىٰ « كردي » .

. . . .

قوله فيما سبق : (**نكرة ؛ وهي الأصل**) لأنها لا تحتاج في دلالتها إلىٰ قرينة ، بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع لما لا يحتاج ، **وقيل** : إن بعض الأسماء النكرة لا تُعرَّف ؛ كـ (عريب) و(ديار) ، والمستقل بنفسه أولىٰ بالأصالة ، **وقيل** : إن مسماها أسبق إلى الذهن ، ولأصالتها بدأ المصنف بها فقال : (وهي . . .) إلىٰ آخره ، قال الدنوشري : الضمير في قوله : (وهي الأصل) عائد إلى النكرة باعتبار معناها ، وهنا عائد إلى النكرة باعتبار لفظها . انتهىٰ « ياسين على التصريح » .

والمعنىٰ : (وهي) أي : لفظ النكرة (كل اسم) خرج به : الفعل والحرف ، (شائع) خرج به : المعين ، فلا يكون نكرة ، **والمراد** : شيوعه باعتبار مدلوله ؛ لأن اللفظ ، كـ (رجل) لا شيوع فيه ؛ لأن الألفاظ لا شيوع فيها ، وإنما الشيوع في مدلولاتها .

قوله : (**كل ما شاع في جنس**) أي : في أفراد جنس ذٰلك الاسم .

والمراد بالجنس : الجنس اللغوي ؛ وهو : كل ما صدق علىٰ متعدد ، لا الجنس المنطقي ؛ وهو : كلي مقول علىٰ كثيرين مختلفي الحقائق ؛ كـ (حيوان) ، فيشمل نحو : زنجي ومغربي ومصري .

والمعنىٰ : أن النكرة : كل اسم ؛ كـ (رجل ، وشمس) شائع مدلوله ومعناه في أفراد جنس ذٰلك الاسم ؛ أي : أفراد يصدق عليها معنىٰ ذٰلك الاسم ، (لا يختص به) أي : بذٰلك الاسم (واحد) من أفراد جنسه (دون) فرد (آخر) ، وذٰلك الاسم (كرجل) فإنه شائع معناه في جنس الرجال ، فيصدق علىٰ كل ذكر بالغ من بني آدم ؛ إذ لا يختص لفظ (رجل) بواحد من أفراد الرجال دون فرد آخر ، (وفرس) فإنه شائع في جنس الخيل ؛ وهو : كل حيوان صهيل سريع الجري ، لا يختص لفظه بواحد من أفراد جنسه . انتهىٰ من « التتمة على المتممة » .

(أو مُقدَّرٍ) وجودُ تعدُّدِهِ في الخارجِ (كشمسٍ) فإنَّها تصدقُ بمتعدِّدٍ ؛ لأنَّها موضوعةٌ للكوكبِ النَّهاريِّ النَّاسخِ ظهورُهُ وجودَ اللَّيلِ وإن لَمْ يُوجَدْ في الخارجِ إلَّا هٰذا الفردُ الواحدُ ، فالمُعتَبَرُ في النَّكرةِ : صلاحيَّتُها للتَّعدُّدِ ، لا وجودُ التَّعدُّدِ ، وأمَّا جمعُها ؛ كما في قولِهِ :

. . . . فَكَأَنَّهُ   لَـمَـعَـانُ بَـرْقٍ أَوْ شُـعَـاعُ شُـمُـوسِ

وعبارة الشيخ خالد في شرحه « التصريح على التوضيح » : **والنكرة** : عبارة عما شاع في جنس موجود في الخارج مشاهد ، (**أو مقدر وجود تعدده في الخارج**) أي : في خارج الذهن ، فالأول ؛ كـ (رجل) فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً بالغاً ، فكلما وجد من هٰذا الجنس واحد . . صدق عليه هٰذا الاسم ، والثاني (كـ « **شمس** » **فإنها تصدق بمتعدد**) مقدر وجوده في الخارج (**لأنها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهورُه وجودَ الليل وإن لم يوجد في الخارج إلا هٰذا الفرد الواحد**) .

قوله : (**للكوكب النهاري**) أي : عبارة لهٰذا المفهوم الكلي ، فـ (أل) في (الكوكب) للجنس لا للعهد الخارجي . انتهىٰ « كردي » .

فحقها : أن تصدق علىٰ متعدد ؛ كما أن رجلاً كذٰلك ، وإنما تخلف ذٰلك ـ أي : تعددها في الخارج ـ من جهة عدم وجود أفراد لها في الخارج ، ولو وجدت . . لكان اللفظ صالحاً لها ، فإنه لم يوضع علىٰ أن يكون خاصاً ؛ كزيد وعمرو ، وإنما وُضِع وَضْع أسماء الأجناس ، وكذٰلك (قمر) فإنه كوكب ليلي يغلب ضوءه ضوء النجوم ، (**فالمعتبر في النكرة : صلاحيتها للتعدد**) باعتبار معناها (**لا وجود التعدد**) في الخارج ، وقوله : (**وأما جمعها**) جواب عما يرد علىٰ قوله : (وإن لم يوجد إلا هٰذا الفرد الواحد) بأن يقال : إذا لم يوجد لها تعدد في الخارج . . فلم جمعوها ؟ (**كما في قوله**) :   (من الكامل)

(. . . . . فكأنه   لـمـعـان بـرق أو شـعـاع شـمـوس)

. . فباعتبارِ تجدُّدِ الشَّمسِ في كُلِّ يومٍ ، وخاصيَّتُها : أنَّها ما تقبلُ (ألِ) المُؤثِّرةُ للتَّعريفِ ، أو تقعُ موقعَ ما يقبلُها .

وهو بيت للأشتر النخعي ؛ كما في « لسان العرب » في مادة (شمس) تمامه :

حمي الحديد عليهم فكأنه   لمعان برق أو شعاع شموس

. . (**فباعتبار تعدد الشمس في كل يوم**) وهٰذا البيت من جملة أبيات لمالك الأشتري النخعي صاحب علي رضي الله تعالىٰ عنه ؛ وهي قوله :

بقَّيت وفري وانحرفت عن العلا   ولقيت أضيافي بوجه عبوس

إن لم أشن على ابن هند غارة   لم تخل يوماً من نهاب نفوس

خيلاً كأمثال السعالي شزَّباً   تعدو ببيض في الكريهة شوس

حمي الحديد عليهم فكأنه   لمعان برق أو شعاع شموس

قوله : (**إن لم أشن**) من قولهم : (شن عليهم الغارة) أي : فرقها عليهم من كل جهة ، وبابه : (رد) انتهىٰ « مختار » ، **وأراد بابن هند** : معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالىٰ عنهما ؛ لأن أمه هند بنت أبي أمية ، زوجة أبي سفيان رضي الله تعالىٰ عنهما . انتهىٰ من « الكردي » .

قوله : (**وخاصيتها**) أي : تعريف النكرة بالخاصة التي هي من الكليات الخمس : (**أنها**) أي : أن النكرة (**ما تقبل** « **أل** » **المؤثرة**) أي : المفيدة (**للتعريف**) والتعيين ، والمراد : قبولها (**أو**) ما (**تقع موقع ما يقبلها**) أي : ما يقع موقع ما يقبل (أل) .

قال الكردي : (قوله : « وخاصيتها : أنها ما تقبل أل » أي : والتعريف الخاص بالنكرة ، **والخاصة عند المناطقة** : تعريف الشيء بما يختص به ، وهي من الكليات الخمس ، مثالها : كأن يقال في تعريف الإنسان : الإنسان حيوان ضاحك .

والصواب : إسقاط لفظة « ما » إلا أن يريد بقوله : « وخاصيتها » أي : **تعريفها** بالخاصة : أن يقال : النكرة : هي ما يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ؛ أي : المفيدة

. . . .

له ؛ كـ « رجل ، وامرأة » أو ما يقع موقع ما يقبلها ؛ أي : يقبل « أل » المؤثرة ، وذٰلك كـ « من » بمعنىٰ : إنسان ، و« ما » بمعنىٰ : شيء ، فإنهما لا يقبلان « أل » لٰكنهما واقعان موقع ما يقبلها ؛ وهو : إنسان وشيء .

والمراد : القبول باعتبار الوضع ، فلا ترد النكرات اللازمة للتنكير ؛ كـ « أحد » و« عريب » ، و« ديار » لأنها تقبل التعريف بحسب أصل الوضع ، وعدم القبول عارض من جهة التزام الواضع استعمالها علىٰ وجه التنكير ، وكذا نحو : « مثل ، وشبه » ، و« ضارب ، ومضروب » لأن الخاصة لا يجب انعكاسها على المضروب لتعريف العهد الذكري لا موصولة ، صرح به الرضي) انتهىٰ « كردي » بزيادة وتصرف .

قوله : (**أو تقع موقع . . .**) إلىٰ آخره ؛ كـ (ذي) بمعنىٰ : صاحب ، و(من) بمعنىٰ : إنسان ، و(ما) بمعنىٰ : شيء ، في قولك : (مررت بذي مال ، وبمن معجب ، أو بما معجب لك) ، وكذا : (من) و(ما) الاستفهاميتان ، خلافاً لابن كيسان في ادعائه تعريفهما ؛ كما في « التسهيل » لأنهما قائمان مقام : أي إنسان ، وأي شيء ، وهما نكرتان ، فكذا ما قام مقامهما ؛ ولأن الأصل : التنكير . انتهىٰ منه .

وقولنا آنفاً : (لأن الخاصة لا يجب انعكاسها) أي : لا يجب في التعريف بالخاصة الانعكاس ؛ أي : كونه جامعاً لأفراد المحدود .

وحقيقة الانعكاس : أن يكون كلما وجد المعرف بالفتح . . وجد المعرف بالكسر ؛ بألا يزيد الأول على الثاني بأفراد يصدق فيها دونه .

ومقابله : **الاطراد** ، **وحقيقته** : أن يكون كلما وجد المعرف بالكسر . . وجد المعرف بالفتح ؛ بألا يزيد الأول على الثاني بأفراد يصدق فيها دونه .

فمعنى المنعكس : الجامع ، **ومعنى المطرد** : المانع . انتهىٰ من « البيجوري على السلم » باختصار وتصرف .

والنَّكراتُ تتفاوتُ في بعضِها ؛ كالمعارفِ ، فبعضُها أنكرُ مِنْ بعضٍ ، فأنكرُها شيءٌ ، ثُمَّ مُتحيِّزٌ ، ثُمَّ جسمٌ ، ثُمَّ نامٍ ، ثُمَّ حيوانٌ ، ثُمَّ ماشٍ ، ثُمَّ ذو رجلينِ ، ثُمَّ إنسانٌ ، ثُمَّ رجلٌ .

(**والنكرات تتفاوت في بعضها**) ومراتبها (**كالمعارف ، فبعضها أنكر من بعض**) آخر ، (**فأنكرها** : « **شيء** ») **قيل عليه** : الشيء عند أهل السنة خاص بالموجود ، **فالأظهر** : أن أنكر النكرات : المعلوم ؛ لشموله للموجود والمعلوم . انتهىٰ « حمصي » .

(**ثم** « **متحيز** ») وهو ما يملأ قدراً من الفراغ ويشغله ؛ لشموله الجسم ، وهو المركب من أجزاء لا تتجزأ ، والجوهر الفرد الذي لا يقبل الانقسام في الأبعاض الثلاثة ؛ كالنقطة فليس جسماً ، فخرج به ؛ أي : بالمتحيز : ذات الله تعالىٰ .

(**ثم** « **جسم** ») : وهو ما يقبل الانقسام في الأبعاض الثلاثة ؛ أعني : الطول والعرض والعمق ؛ لشموله النامي وغير النامي ؛ كالحجر ، وخرج به : الجوهر الفرد ؛ كالنقطة .

(**ثم** « **نام** ») أصله : (نامي) ، ثم أعل إعلال (قاض) لشموله الحيوان وغير الحيوان ؛ كالنبات ، خرج : غير النامي ؛ كالحجر .

(**ثم** « **حيوان** ») لشموله الماشي وغير الماشي ؛ كالزحافات ، خرج به : الجمادات ؛ كالأشجار .

(**ثم** « **ماش** ») بوزن (قاض) لشموله الماشي علىٰ أربع وعلىٰ رجلين ، خرج به : الزحافات والسمك ؛ كالأحناش .

(**ثم** « **ذو رجلين** ») لشموله الإنسان والدجاج والبطة مثلاً ، خرج به : ذو الأربع وما فوقها .

(**ثم** « **إنسان** ») لشموله الذكر والأنثىٰ والصغير والكبير ، خرج به : نحو : الدجاج .

(**ثم** « **رجل** ») : وهو ذكر بالغ من بني آدم ؛ لشموله الشباب والكهول والمشايخ ، خرج به : المرأة والصبيان .

والضَّابطُ : أنَّ النَّكرةَ إذا دخلَ غيرُها تحتَها ، ولَمْ تدخلْ تحتَ غيرِها . . فهيَ أنكرُ النَّكراتِ ، فإن دخلَتْ تحتَ غيرِها ، ودخلَ غيرُها تحتَها . . فهيَ بالإضافةِ إلىٰ ما يدخلُ تحتَها أعمُّ ، وبالإضافةِ إلىٰ ما تدخلُ تحتَهُ أخصُّ .

(و) الضَّربُ الثَّاني : (معرفةٌ) وهيَ الفرعُ لِمَا مرَّ ؛ وهيَ : ما وُضِعَ ليُستعمَلَ في مُعيَّنٍ

(**والضابط**) أي : ضابط أنكر النكرات علىٰ تفاوتها : (**أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ، ولم تدخل**) هي (**تحت غيرها . . فهي أنكر النكرات ، فإن دخلت تحت غيرها ، ودخل غيرها تحتها . . فهي بالإضافة إلىٰ ما يدخل تحتها أعم**) وأشمل ، (**وبالإضافة إلىٰ ما تدخل تحته أخص**) .

قوله : (**إذا دخل غيرها تحتها ، ولم تدخل تحت غيرها . . فهي أنكر النكرات**) ومثال ذٰلك : كـ (شيء) في كلام الشارح .

قوله : (**فإن دخلت تحت غيرها ، ودخل غيرها تحتها . . فهي بالنظر إلىٰ ما فوقها أخص**) أي : أقل ماصدق ، وذٰلك ؛ كـ (متحيز) فإنه أخص بالنسبة إلىٰ (شيء) لدخوله تحته ، وبالنظر إلىٰ ما تحتها ـ كالجسم ـ أعم ؛ أي : أكثر ماصدق ؛ لدخول الجسم تحته ؛ أي : تحت المتحيز .

(**والضرب الثاني**) من ضربي الاسم : (**معرفة ؛ وهي**) أي : المعرفة : (**الفرع**) للنكرة (**لما مر**) أي : لأجل التعليل الذي مر في (مبحث النكرة) بقوله : (لاندراج كل معرفة تحتها) أي : تحت النكرة ، (**وهي**) أي : المعرفة : (**ما**) أي : لفظ (**وضع**) أي : وضعته العرب (**ليستعمل**) ذٰلك اللفظ (**في**) شيء (**معين**) بواحد من المعينات الستة ؛ كالإشارة والعلمية ، والتكلم والخطاب ، والصلة من غير شركة فيه .

قوله : (**ليستعمل في معين**) ، قال العليمي : (كذا في « المطول » للتفتازاني ، قال السيد الجرجاني : إن المعتبر في المعرفة : هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ؛ ليندرج فيها الأعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف ، فإن

(وهيَ ستَّةُ) أقسامٍ : الضَّميرُ ، والعلمُ ، واسمُ الإشارةِ ، و . . . .

لفظ « أنا » مثلاً لا يستعمل إلا في أشخاص معينة ؛ إذ لا يصح أن يقال : « أنا » ويراد به متكلم لا بعينه ، وليست موضوعة لواحد منها ، وإلا . . لكانت في غيره مجازاً ، ولا لكل واحد منها ، وإلا . . لكانت مشتركة موضوعة أوضاعاً بعدد أفراد المتكلم ، فيجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الأفراد) انتهىٰ منه باختصار .

وعبارة الكردي : قوله : (**ما وضع ليستعمل في معين**) لعل المصنف اكتفىٰ في المعرفة بالعد عن ذكر الحد ؛ لما قال ابن مالك : (من تعرض لحد المعرفة . . عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه) انتهىٰ .

وقول الشارح : (في معين) أخرج : النكرات ، ولا يريدون بذٰلك : أن الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً ، وإلا . . لما دخل فيه إلا الأعلام ؛ إذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف إلىٰ واحد منها . . يصلح لكل معين قصده المستعمل لمعرفة ما وضع ليستعمل في واحد بعينه ، سواء كان ذٰلك الواحد هو المقصود للواضع ؛ كما في الأعلام ، أم لا ؛ كما في غيرها ، قاله الرضي . انتهىٰ منه .

(وهي) أي : المعرفة ، زاد الشارح في « شرح المتممة » لفظة (هنا) أي : بحسب ما ذكره المصنف في هٰذا الكتاب (**ستة أقسام**) متفاوتة في التعريف ؛ كالنكرات كما زاده ، ثم قال شارح « الجامع » : (**والمشهور** : أنها خمسة ، بإدخال المشار به والموصول تحت قسم واحد ؛ وهو المبهم ، كما سيأتي : أنه يعبر به عنهما) انتهىٰ ، وزاد بعضهم سابعاً ؛ وهو : المنادى النكرة المقصودة ؛ كـ (يا رجل) وتعريفه بالقصد إليه .

وقد رتبها في « الكافية » علىٰ ترتيبها في الأعرفية فقال : (من الرجز)

فمضمر أعرفها ، ثم العلم   واسم إشارة ، وموصول متم
وذو الأداة ، ومنادىً عُيِّنا   وذو إضافة بها تبينا

الأول منها : (الضمير ، و) الثاني : (العلم ، و) الثالث : (اسم الإشارة ، و)

الموصولُ ، والمُحلَّىٰ بـ (أل) ، والمضافُ إلىٰ واحدٍ منها ، وزادَ ابنُ مالكٍ سابعاً ؛ وهوَ : المُنادَى المقصودُ ، وتبعَهُ المُصنِّفُ في « الأوضحِ » ، ولعلَّهُ إنَّما تركَهُ ؛ لذكرِهِ لهُ في (بابِ المنادىٰ) كما سيجيءُ .

الرابع : (**الموصول** ، و) **الخامس** : (**المحلىٰ بـ « أل »** ، و) **السادس** : (**المضاف إلىٰ واحد منها**) أي : من الخمسة المذكورة أولاً ، (**وزاد ابن مالك**) علىٰ هٰذه الستة (**سابعاً ؛ وهو : المنادى المقصود**) وهو النكرة المقصودة ، (**وتبعه**) أي : تبع ابن مالك ووافقه (**المصنفُ**) أي : ابن هشام في زيادته هٰذا السابع (**في « الأوضح »**) أي : في كتابه « الأوضح علىٰ ألفية ابن مالك » ، (**ولعله**) أي : ولعل المصنف (**إنما تركه**) أي : ترك هٰذا السابع هنا في هٰذا الباب (**لذكره**) أي : لذكر المصنف (**له**) أي : لهٰذا السابع (**في « باب المنادىٰ » كما سيجيء**) ذكره هناك إن شاء الله تعالىٰ .

قوله : (**والمحلىٰ بـ « أل »**) ، قال الرضي : (وإنما جعل ذو اللام وكذا المضاف إلىٰ واحد من المعارف فيما يظهر موضوعاً ؛ كـ « الرجل ، والفرس » وإن كان مركباً ؛ لما مر في حد الاسم : أن المركبات أيضاً موضوعة بالتأويل الذي ذكرناه هناك) انتهىٰ .

وعبر في « الجامع » عن المحلىٰ بـ (أل) : (ذو الأداة) ليشمل : أداة التعريف (أل) وأداة النداء ، قال : (ومنه : يا رجل) انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « والمضاف إلىٰ واحد منها » أي : إضافة محضة ، وليس المضاف متوغلاً في الإبهام كما سيأتي ، وسواء كان مضافاً بلا واسطة ، أو بواسطة فيدخل المضاف إلى المضاف إلىٰ معرفة ، قوله : « وهو المنادىٰ » أي : بناء علىٰ ما صححه بعضهم ؛ من أن تعريفه بالقصد لا بـ « أل » محذوفة ، وإلا . . لم يحتج إلىٰ زيادته) انتهىٰ منه .

قال الكردي : (قوله : « ولعله إنما تركه » أي : هنا ؛ لذكره في « باب المنادىٰ » ، وقد يعارض بذكره المضاف هنا مع أنه ذكره في بابه أيضاً) .

❋ ❋ ❋

الأَوَّلُ : (الضَّميرُ) ويقالُ له : المُضمَرُ أيضاً ، والكوفيُّ يسمِّيهِ : كنايةً ومكنياً ؛ لأنَّهُ ليسَ بصريحٍ ، والكنايةُ تقابلُ الصَّريحَ ، وقدَّمَهُ ؛ لأنَّهُ أعرفُ المعارفِ على الأصحِّ بعدَ اسمِ اللهِ تعالىٰ ، ....

أنواع المعارف

٢٥ ـ الضمير

ثم ذكر المصنف المعارف الستة فقال :

(**الأول**) منها : (**الضمير ، ويقال له : المضمر أيضاً**) .

قال الحمصي : (تسميته « مضمراً » أجري علىٰ قياس التصريف ؛ لأنه من « أضمرته » أي : أخفيته وسترته ، فهو مضمر ، وأما « الضمير » . . فعلىٰ حد قولهم : عقدت العسل ، فهو عقيد ؛ أي : معقد) انتهىٰ منه ، وهو قليل كما نبه عليه المصنف في « شرح اللمحة » انتهىٰ « كردي » .

وإطلاقه على البارز حينئذ ـ أي : حين إذ قلنا : من أضمرته : إذا أخفيته ـ توسع ؛ أي : تجوز بإطلاق اسم الشيء علىٰ ما يشاركه في الحكم والمعنىٰ ، والتعبير بالمضمر والضمير عبارة البصريين ، والكوفيون يقولون في تعبيرهم عنه : (الكناية) و(المكني) كما قال الشارح : (**والكوفي يسميه**) أي : يسمي الضمير (كناية ومكنياً ؛ **لأنه ليس بصريح**) أي : ليس باسم صريح ، (**والكناية**) عندهم (**تقابل الصريح**) كما قال الشاعر : (من الطويل)

فصرح بما تهوىٰ ودعني من الكنىٰ   فلا خير في اللذات من دونها ستر

(وقدمه) أي : قدم المصنف الضمير على المعارف الخمسة (**لأنه**) أي : لأن الضمير (**أعرف المعارف ـ على الأصح ـ بعد اسم الله تعالىٰ**) أي : بعد لفظ الجلالة عند الجمهور ، **وقيل** : أعرف المعارف : العلم ؛ لأنه : ما وضع لمعين لا يتناول غيره ، فخرج بالمعين : النكرات ، وبما بعده : بقية المعارف ، فإن الضمير صالح لكل متكلم

. . . .

ومخاطب وغائب ، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره ، لٰكن إذا استعمل فيه . . صار جزئياً ، ولم يشركه أحد فيما أسند إليه ، فصار (العلم) أعرف من (الضمير) باستعماله في معين خاص .

وقال ابن السراج : (أعرف المعارف : اسم الإشارة كما سيأتي في محله) . انتهىٰ من « المطالب » .

قوله : (**لأنه أعرف المعارف على الأصح**) قال ابن هشام في بعض تعاليقه : (مراد النحاة بقولهم : « بعض المعارف أعرف من بعض » : أن ما تطرق الاحتمال إليه أقل . . أعرف من الذي تطرق الاحتمال إليه أكثر .

وبهٰذا ينحل ما اعترض به عليهم أبو محمد بن حزم حيث قال : المعارف كلها سواء في رتبة التعريف ولا يقال : بعضها أعرف من بعض ؛ لأنك لا تقول عرفت هٰذا أكثر من هٰذا) انتهىٰ .

وعورض على التعبير بـ (أعرف) أن (أفعل) التفضيل لا يبنىٰ ولا يصاغ مما لا يقبل التفاضل قياساً ، **فاللائق** : التعبير بـ (أرفع) ، ومقابل الأصح أقوال كثيرة مشهورة في محلها ستعرف بعضها .

واعلم : أنه كما تفاوتت أنواع المعرفة . . فأفراد تلك الأنواع متفاوتة أيضاً ، فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وهو أعرف من ضمير الغائب . وأعرف الأعلام : أسماء الأماكن ، ثم أسماء الأناسي ، ثم الأجناس .

وأعرف الإشارات : ما كان للقريب ، ثم ما كان للمتوسط ، ثم ما كان للبعيد .

وأعرف ذي الأداة : ما كانت فيه للحضور ، ثم للعهد في شخص ، ثم للجنس . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

وقال الكردي : (قوله : « أعرف المعارف » أي : أقلها احتمالاً لغير المراد منه

ويليهِ العلمُ ، ثُـمَّ الَّـذي بعدَهُ . . . وهٰكذا إلىٰ آخرِها كما يُؤخَذُ مِنْ كلامِهِ فيما بعدُ ؛ حيثُ عطفَ بعضَها علىٰ بعضٍ بـ (ثُمَّ) .

(و) الضَّميرُ : (هوَ ما دلَّ) وضعاً . . . .

من غيره من المعارف : الضمائر على الأصح ، وأعرف الضمائر من أنواعه : « أنا ، ونحن » ، ثم « أنت » وفروعه ، ثم « هو » وفروعه ، وقوله : « على الأصح » هو مذهب سيبويه والأكثرين ، وزعم ابن حزم : أن الظاهر : تساوي المعارف كلها في الأعرفية) .

(**ويليه**) أي : ويلي الضمير في الأعرفية : (**العلم**) غير اسم الله تعالىٰ ؛ فإنه أعرف المعارف على العموم ، (**ثم**) أعرفها بعد العلم (**الذي**) ذكر (**بعده**) أي : بعد العلم في عدنا السابق هو : (اسم الإشارة) ، ثم الذي بعد اسم الإشارة . . . إلىٰ آخرها .

قوله : (**وهٰكذا إلىٰ آخرها**) أي : وعد هٰكذا ؛ أي : مثل ما عددت السابق ، وقُل فيه : ثم الموصول ، ثم ذو الأداة . . . إلىٰ آخرها ؛ أي : إلىٰ آخر المعارف .

قال العليمي : (قوله : « وهٰكذا إلىٰ آخرها » أي : ومثل هٰذا القول السابق وعلىٰ قياسه تقول قولاً منتهياً إلىٰ آخرها ؛ بأن تقول : ثم الموصول ، ثم المعرف بـ « أل » وسيأتي : أن المضاف في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم ، ويحتمل : أن الهاء في قوله : « هٰكذا » ليست حرف تنبيه ، بل اسم فعل بمعنىٰ : خذ ، ويتعلق به : « كذا » أي : وخذ الباقي وعده كذا ؛ أي : خذ المذكورات وانتهِ في العد والأخذ إلىٰ آخر المعارف) انتهىٰ منه .

(**كما يؤخذ**) هٰذا الترتيب (**من كلامه**) أي : من كلام المصنف (**فيما بعد**) أي : فيما سيأتي (**حيث عطف بعضها علىٰ بعض**) آخر (**بـ « ثم »**) الدالة على الترتيب ، (**والضمير**) الذي تقدم لنا ذكره آنفاً : (**هو ما دل**) أي : هو لفظ دال (**وضعاً**) أي : من جهة وضع العرب ، زاده الشارح تبعاً لـ « التسهيل » ، **وفائدته** : إخراج المنادىٰ

(علىٰ مُتكلِّمٍ) كـ (أنا) ، (أو مُخاطَبٍ) كـ (أنتَ) ، (أو غائبٍ) كـ (هوَ) ، ولا بُدَّ له مِنْ مُفسِّرٍ ؛ فإن كانَ لمُتكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ . . فمُفَسِّرُهُ حضورُ مَنْ هوَ لهُ ، أو لغائبٍ . . فمُفسِّرُهُ إمَّا معلومٌ ؛ أي : مُتعقَّلٌ في الذِّهنِ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ ، . . . .

والمضاف وذا الأداة ، قاله ابن مالك ، وكذا قول شخص مسمىً بـ (زيد) : (زيد يضرب) يعني نفسه ، وقولك : (زيد فعل كذا) تريد نفسك . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « وضعاً » خرج به : قول من اسمه « زيد » : « ضرب زيد » وقولك لزيد : « يا زيد افعل كذا » ، وقولك عن زيد الغائب : « زيد فعل كذا » فإن لفظ « زيد » وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه ـ أي : إن لفظ « زيد » ـ ليس موضوعاً لذٰلك) انتهىٰ منه .

(**علىٰ متكلم**) أي : علىٰ شخص يحكي به عن نفسه ، فخرج : لفظ متكلم ، وذٰلك (**كـ « أنا »**) ، **وضابط المتكلم** : من يصدر منه الكلام ، من التكلم ، **وضابط التكلم** : توجيه الكلام إلىٰ نفسه ، (**أو**) دل علىٰ (**مخاطب** ؛ **كـ « أنت »**) . وضابطه : من يتوجه إليه الكلام من الخطاب ؛ وهو : توجيه الكلام إلى الحاضر ، (**أو**) دل علىٰ (**غائب**) وهو : من غاب عن مجلس التخاطب من الغيبة ؛ وهي : توجيه الكلام إلى الغائب (**كـ « هو »** ، **ولا بد له**) أي : للضمير في أعرفيته (**من مفسر**) يفسره ويبينه ، (**فإن كان**) ذٰلك الضمير موضوعاً (**لمتكلم أو**) موضوعاً لـ (**مخاطب . . فمفسره**) أي : فمفسر ذٰلك الضمير ومبينه (**حضور من هو**) أي : ذٰلك الضمير موضوع (**له**) من متكلم أو مخاطب ، (**أو**) كان (**لغائب**) وهو شخص غير متكلم ولا مخاطب . . (**فمفسره**) أي : فمفسر ذٰلك الضمير (**إما معلوم**) مما قبله ؛ وهو المتقدم المعنوي (**أي : متعقل**) ومتخيل (**في الذهن**) والقلب (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾)[1] ، الضمير للقرآن ، فخمه ـ من التفخيم ـ بإضماره من غير ذكره ؛

---

(١) سورة القدر : (١) .

وإمَّا مذكورٌ مُتقدِّمٌ وهوَ الأصلُ لفظاً ورتبةً ؛ نحوُ : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ ﴾ ، . . . .

شهادة له بالنباهة والعظمة المغنية عن التصريح به ، كما عظمه بإسناد إنزاله إليه تعالىٰ ، ونقل بعضهم : أن الضمير لجبريل ، وقيل : لغيره ؛ ككتاب تتلوه على الناس ، فدعوى الإمام اتفاق المفسرين علىٰ أنه للقرآن محلُّ نظر ، (**وإما مذكور متقدم**) عليه ؛ أي : على الضمير ؛ ليعلم المعنىٰ بالضمير عند ذكره ، (**وهو**) أي : ذٰلك المتقدم هو (**الأصل**) أي : الغالب .

ثم إن الضمير إن عاد عليه متقدم . . فتارة يعود عليه (**لفظاً ورتبة**) أي : تقديراً من كل وجه ؛ نحو : (زيد ضربته) وهو الأصل الغالب في مرجع الضمير ، وتارة يعود عليه لفظاً لا تقديراً ؛ نحو : (عندي درهم ونصفه) أي : ونصف درهم ؛ أي : درهم آخر لا نصف درهم الأول الذي أخبرت بأنه عندك .

ومنه ـ أي : ومن الضمير العائد عليه لفظاً فقط ـ : قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ ؛ يعني : آدم ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً ﴾[1] وهٰذا لولده ؛ لأن آدم لم يخلق من نطفة ، وقوله تعالىٰ : ﴿ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ . . . ﴾ ، ثم قال : ﴿ قَدْ سَأَلَهَا ﴾[2] ؛ يعني : أشياء أخر مفهومة من لفظ (أشياء) السابقة ، وليس هٰذا من باب الاستخدام ، خلافاً للجلال السيوطي . انتهىٰ من « عليمي » باختصار .

وعبارة الكردي : (**وإما مذكور متقدم لفظاً ورتبة**) ، وقوله : (**لفظاً ورتبة**) تمييز للضمير المستتر في (متقدم) أي : متقدم ذٰلك المفسر لفظاً ومعنىً ؛ كـ (زيد ضربته) ، و(**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ) مَنَازِلَ ﴾[3] تقدم (القمر) لفظاً ظاهراً ، وأما رتبته . . فلأنه من الجملة المفسرة بالفتح ، ورتبتها قبل المفسرة بالكسر

---

(١) سورة المؤمنون : (١٢ ـ ١٣) .

(٢) سورة المائدة : (١٠١ ـ ١٠٢) .

(٣) سورة يسٓ : (٣٩) .

أو لفظاً لا رتبةً ؛ نحوُ : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ ، أو رتبةً لا لفظاً ؛ نحوُ : ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ ، أو مُتأخِّرٌ لفظاً ورتبةً ، وهوَ مُنحصِرٌ في سبعةٍ ، ذكرَها في « المُغنِي » « والشُّذورِ » .

(أو) متقدم (**لفظاً لا رتبة ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ) بِكَلِمَٰتٍ ﴾ [1] فإن (إبراهيم) المفسر للضمير متقدم لفظاً متأخر رتبة ؛ لأنه مفعول ، ورتبته التأخير عن الفاعل ، (أو) متقدم (**رتبة لا لفظاً ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾) [2] فإن (موسى) المفسر للضمير متأخر لفظاً متقدم رتبة ؛ لأنه فاعل (فأوجس) ، ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات ، **وقيل** : فاعل (فأوجس) ضمير مستتر ، و(موسىٰ) بدل منه ، فلا دليل في الآية ، لا يقال : البدل حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة ؛ لأنا نقول : هو علىٰ نية تكرار العامل ، فهو من جملة أخرىٰ .

وقوله : (**أو متأخر لفظاً ورتبة**) معطوف علىٰ قوله : (وإما مذكور متقدم لفظاً ورتبة ؛ وهو الأصل) الغالب في كلامهم ؛ أي : وإما أن يكون مفسر الضمير متأخراً عنه لفظاً ورتبة ، (**وهو**) أي : عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ؛ أي : جوازه (**منحصر في سبعة**) مواضع (**ذكرها**) أي : ذكر المصنف تلك المواضع السبعة (**في « المغني » و**) « شرح (**الشذور** ») وهي ؛ أي : وتلك المواضع السبعة نذكر تفصيلها بقولنا :

الأول منها : ضمير الشأن ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [3] .

الثاني : الضمير المرفوع بـ (نعم) أو (بئس) المفسر بتمييزه ؛ نحو : (نعم رجلاً زيد) ، و(بئس رجلاً عمرو) .

---

(١) سورة البقرة : (١٢٤) .

(٢) سورة طه : (٦٧) .

(٣) سورة الإخلاص : (١) .

واعلَمْ : أنَّ ضميرَ الغيبةِ إن كانَ مرجعُهُ مختصّاً . . فهوَ معرفةٌ ، وإلَّا . . ففيهِ ثلاثةُ مذاهبَ :

والثالث : الضمير المجرور بـ (رب) مفسراً بتمييزه ؛ نحو : (ربه رجلاً) .

والرابع : أن يكون مخبراً عنه بمفسره ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾[1] .

والخامس : المرفوع بأول المتنازعين عند إعمال الثاني ؛ نحو : (قاما وقعد أخواك) .

والسادس : الضمير المبدل منه الظاهر ، المفسر له المذكور بعده ؛ نحو : (ضربته زيداً) .

والسابع : الضمير المتصل بالفاعل المقدم ، ومفسره مفعول مؤخر ؛ نحو : (من الطويل)

جـزىٰ ربـه عـنـي عـدي بـن حـاتـم ....

وذٰلك شاذ في النثر ، أو خاص بالنظم .

والثامن : أن يكون مفسره مختصاً ؛ أي : معرفة ؛ نحو : (أعطيت علياً كتابه) ، وخلافه غير المختص ؛ أي : النكرة ؛ نحو : (أعطيت رجلاً كتابه) ، وفي تعبيره عن المعرفة بالمختص غموض . انتهىٰ « كردي » .

وذكر الشارح هٰذا الثامن بقوله : (**واعلم : أن ضمير الغيبة إن كان مرجعه مختصاً**) أي : معرفة ، قاله العليمي ، وفي تعبيره المختص بالمعرفة غموض لم يظهر لنا وجهه ؛ نحو : (زيد ضرب غلامه) ، **وقيل** : معنىٰ (**مختصاً**) : اختصاصه بحكم من الأحكام ؛ كضرب الغلام ، لأنه ليس لغيره ضربه . . (**فهو**) أي : فذٰلك الضمير (**معرفة ، وإلا**) أي : وإن لم يكن مرجعه مختصاً ؛ أي : معرفة . . (**ففيه**) أي : ففي ذٰلك الضمير (**ثلاثة مذاهب**) :

---

(١) سورة الأنعام : (٢٩) .

قيلَ : معرفةٌ مُطلَقاً ، وهوَ ظاهرُ إطلاقِهِ هنا وفي « الأوضحِ » .

وقيلَ : نكرةٌ مُطلَقاً .

وقيلَ : إن كانَ مرجعُهُ جائزُ التَّنكيرِ . . فمعرفةٌ ؛ نحوُ : (جاءَني رجلٌ فأكرمتُهُ) ، أو واجبُهُ . . فنكرةٌ ؛ نحوُ : (رُبَّهُ رجلاً ، ورُبَّ رجلٍ وأخيهِ) ، . . . .

الأول من الثلاثة : ما ذكره الشارح بقوله : (**قيل**) هو ؛ أي : ذٰلك الضمير (**معرفة مطلقاً**) أي : سواء عاد إلىٰ واجب التنكير أو جائزه ؛ مثاله : نحو : (جاءني رجل فأكرمته) ، وذٰلك أن (الرجل) في هٰذا المثال فاعل ، والفاعل كما يكون نكرة يكون معرفة ، (**وهو**) أي : كون الضمير معرفة (**ظاهر إطلاقه**) أي : إطلاق المصنف هٰذا الضمير عن تقييده بكونه معرفة أو نكرة (**هنا**) أي : في شرح هٰذا المتن ؛ يعني : « قطر الندىٰ » (**وفي « الأوضح »**) أيضاً ؛ يعني : « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » .

وذكر القول الثاني بقوله : (**وقيل**) هو هٰذا الضمير الذي كان مرجعه مختصاً ؛ أي : معرفة (**نكرة مطلقاً**) أي : سواء كان مرجعه جائز التنكير ؛ أي : نحو : (جاءني رجل فأكرمته) ، أو واجبه ؛ نحو : (ربه رجلاً) .

(و) **ذكر القول الثالث** ؛ وهو : التفصيل فيه بقوله : (**قيل : إن كان مرجعه جائز التنكير . . فمعرفة ؛ نحو : جاءني رجل فأكرمته**) ، إنما كان المرجع فيه جائز التنكير ؛ لأنه فاعل ، والفاعل يكون معرفة ونكرة ، (**أو**) كان مرجعه (**واجبه**) أي : واجب التنكير . . (ف) ذٰلك الضمير (**نكرة ؛ نحو : ربه رجلاً**) ، إنما كان المرجع فيه واجب التنكير ؛ لأن المرجع في هٰذا المثال تمييز ، والتمييز لا يكون إلا نكرة ، (**و**) نحو : (**رب رجل وأخيه**) ، وإنما كان المرجع في هٰذا المثال واجب التنكير ؛ لأن قوله : (وأخيه) في هٰذا المثال معطوف علىٰ مدخول (رب) ، ومدخول (رب) واجب التنكير ، وكذا ما عطف عليه واجب التنكير .

وعليهِ جرىٰ في « شرحِ الشُّذورِ » .

(وهوَ) أيِ : الضَّميرُ : (إمَّا مُستتِرٌ) ولا يكونُ إلَّا مرفوعاً ؛ . . . .

(وعليه) أي : وعلىٰ هـٰذا القول الأخير ؛ يعني : القول بالتفصيل (جرى) المصنف (في « شرح الشذور ») لأنه أوسط الأقوال الثلاثة ، وخير الأمور أوسطها .

وقوله : (ورب رجل وأخيه) وفي بعض النسخ : (وربه رجل وأخيه) بزيادة الضمير في (ربه) وهو تحريف من النساخ ، فلا يصح .

وعبارة الكردي : قوله : (ربه رجلاً ، ورب رجل وأخيه) لأن (رجلاً) في المثال الأول تمييز ؛ وهو واجب التنكير ، ولأن قوله : (وأخيه) في المثال الثاني معطوف علىٰ مدخول (رب) الواجب التنكير ؛ لأنه لا يكون إلا مجروراً في فصيح الكلام .

وفرق الرضي بين ما هو نكرة مختصة بحكم من الأحكام ؛ كـ (رجل) في : (جاءني رجل) فإنه اختص بالمجيء ، وبين ما لم يختص قبل بحكم أصلاً ؛ نحو : (رجلاً ، وشاة) في : (ربه رجلاً ، ورب شاة وسخلتها) ، فجعل الضمير الراجع إلى الأول معرفة ، وإلى الثاني نكرة ، وكذا حكم بتنكير كل ضمير تأخر عنه مفسره نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[1] ، خلافاً لغيره من النحاة ، (وهو ؛ أي : الضمير) المصطلح عليه عند النحاة : (إما مستتر) ، وإنما بدأ به ؛ لأن أصل الضمائر : المتصل المستتر ؛ لأنه أخص ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار ؛ لكونه أخص من المنفصل ، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال ، (ولا يكون) الضمير المستتر (إلا مرفوعاً) لأنه فاعل ، وهو كجزء الفعل ، وأما المنصوب والمجرور . . ففضلة ؛ لأنهما مفعولان ، فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل منها ، واكتفوا بذكر لفظ الفعل ؛ كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شيء ، ويكون ما أبقي منها دليلاً علىٰ ما ألقي منها .

---

(١) سورة الإخلاص : (١) .

وهوَ : ما ليسَ له صورةٌ في اللَّفظِ ، بل يُنوىٰ (كـ) الضَّميرِ (المُقدَّرِ) إمَّا (وجوباً) :
وهوَ : ما لا يخلفُهُ ظاهرٌ ، ولا ضميرٌ مُنفصِلٌ ؛ وذٰلكَ (في) ثمانيةِ مواضعَ :
أحدُها وثانيها : المُضارِعُ المبدوءُ بالهمزةِ أو النُّونِ . . . .

(وهو) أي : الضمير المستتر : (**ما ليس له صورة في اللفظ ، بل ينوىٰ**) أي : ضمير ليس له صورة وهيئة في اللفظ ـ أي : في التلفظ ـ فيلفظ ، وإنما له صورة في العقل ، ويجوز أن يراد بقوله : (في اللفظ) : الملفوظ به ، ويشمل التعبير : المستتر جوازاً ، فإنه وإن جاز أن يكون له صورة في اللفظ . . لٰكنه حالة الاستتار لا صورة له ، وإذا برز . . صار ظاهراً ، فلا يضر أن له صورة في اللفظ ، **علىٰ أن التحقيق** : أن الضمير المستتر نفسه لا يبرز ؛ لأن العرب لم تضع له لفظاً ؛ كما قاله الرضي .

وقول النحويين : (تقديره : أي : هو) مثلاً ؛ لضيق العبارة عبروا عنه بالمرادف ؛ إذ لم يضعوا له لفظاً . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**كالضمير المقدر : إما وجوباً**) أي : تقديراً وجوباً ؛ أي : ذا وجوب ، أو تقديراً واجباً ، فهو وصف مصدر محذوف لا تمييز ، وإلا . . كان محولاً عن الفاعل ، فيلزم أن الموصوف بالتقدير الوجوب ، وهو فاسد .

(**وهو**) أي : الضمير المستتر وجوباً هو : (**ما لا يخلفه**) اسم (**ظاهر ولا ضمير منفصل**) أي : ما لا يصلح أن يخلفه ذٰلك في إعرابه والوقوع موقعه ، (**وذٰلك**) الضمير المستتر وجوباً يقع (**في ثمانية مواضع**) :

(**أحدها**) : أي : أحد تلك المواضع الثمانية (**وثانيها**) : أي : ثاني تلك المواضع : (**المضارع المبدوء بالهمزة**) أي : بهمزة المتكلم ، وأطلقها ولم يقيدها بما ذكر ؛ لأن المضارع لا يبدأ بهمزة الإبهام ، وكذا يقال في قوله : (**أو النون**) أي : بل إنما يبدأ المضارع بالهمزة المقيدة بالمتكلم ، أو بالنون المقيدة بنون المتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره .

(نحوُ : أقومُ ونقومُ) .

ثالثُها : المُضارِعُ المبدوءُ بتاءِ خطابِ الواحدِ ؛ نحوُ : (تقومُ) .

رابعُها : فعلُ الأمرِ المُسنَدُ إلى الواحدِ ؛ نحوُ : (استقمْ) .

وإنما كان الاستتار واجباً في هٰذه المواضع الثمانية ؛ لأن معه ـ أي : لأن مع كل واحد منها ـ ما يرشد إلى الضمير المستتر فيه ، فكأن الضمير بارز ؛ لأن الإتيان بالبارز إنما هو للدلالة علىٰ معناه ، فلما كانت القرينة الدالة على الضمير المستتر موجودة في الفعل ؛ كالتكلم مثلاً ـ أي : وكالخطاب ـ . . كانت تلك القرينة كأنها أنبأت عن الضمير بأنه بارز .

مثال المضارع المبدوء بالهمزة : (**نحو : أقوم و**) بالنون ؛ كـ (**نقوم**) .

و(**ثالثها**) أي : ثالث تلك المواضع الثمانية : (**المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد**) أي : بتاء تدل علىٰ خطاب المفرد المذكر ، مثال ذٰلك : (**نحو**) : أنت (**تقوم**) يا زيد ، فخرج بهٰذا القيد ؛ أعني : قيد (خطاب الواحد) : المضارع المبدوء بالياء التحتية ؛ كـ (زيد يقوم) ، والمبدوء بتاء الغيبة ؛ كـ (هند تقوم) فإنه مستتر فيه جوازاً ، والمبدوء بتاء خطاب الواحدة ؛ كـ (أنت تقومين يا هند) ، وبتاء خطاب المثنىٰ مطلقاً ؛ كـ (أنتما تقومان يا زيدان ، أو يا هندان) ، والجمع مطلقاً ؛ كـ (أنتم يا زيدون تقومون ، أو يا هندات تقمن) فإنه يبرز ولا يستتر .

و(**رابعها**) أي : رابع تلك المواضع الثمانية : (**فعل الأمر المسند إلى الواحد**) أي : إلى المفرد المذكر (**نحو**) : يا زيد (**استقم**) أي : اثبت على الدين المستقيم الذي لا اعوجاج فيه ، فخرج به : المضارع المسند إلى المفردة الواحدة ؛ كـ (قومي يا هند) ، والمسند إلى الاثنين مطلقاً ؛ كـ (قوما يا زيدان ، أو يا هندان) ، أو الجماعة مطلقاً ؛ كـ (قوموا يا زيدون ، وقمن يا هندات) فإنه يبرز ولا يستتر أيضاً .

خامسُها : أفعالُ الاستثناءِ ؛ كـ (خلا ، وعدا) ونحوِهِما ؛ نحوُ : (قاموا ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً) .

سادسُها : (أَفْعَلُ) في التَّعجُّبِ ؛ نحوُ : (ما أحسنَ زيداً !!) .

سابعُها : اسمُ الفعلِ غيرِ ماضٍ ؛ . . . .

و(**خامسها : أفعال الاستثناء ؛ كـ « خلا ، وعدا »** ، **ونحوهما**) كحاشا ، وليس ، ولا يكون (**نحو** : **قاموا ما خلا زيداً** ، **وما عدا عمراً**) وما حاشا بكراً ، وليس زيداً ، ولا يكون محمداً ، قال ابن مالك : (وإنما التزم الإضمار في هـٰذه الأفعال الخمسة ؛ لجريانها مجرىٰ أداة الاستثناء التي هي أصل فيه ؛ وهي « إلا » فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد . . فكذا بعد ما أجري مجراها لا يظهر إلا اسم واحد ؛ وهو المستثنى) انتهىٰ .

وقال بعضهم : إنما وجب إضمار فاعل هـٰذه الأفعال الخمسة ؛ لجريانها مجرى المثل ، فكما أن المثل لا يغير عن اللفظ الذي سمع عليه من العرب . . فكذٰلك هـٰذه الألفاظ لا تغير عنه بإبراز فاعلها . انتهىٰ من « الحمصي » بزيادة .

وقوله : (**ونحوهما**) قال العليمي : (لعل من فوائد العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز الكاف : بيان عدم الانحصار في الخارج ؛ إذ الكاف ربما تكون باعتبار الأفراد الذهنية) انتهىٰ منه .

(**سادسها**) أي : سادس المواضع الثمانية : (**أفعل**) المستعمل (**في التعجب**) لعله لم يضفه ؛ لمحاكاة هيئة ما كنىٰ به عنه (**نحو : ما أحسن زيداً !!**) ، وإنما وجب استتار فاعله ؛ لشبهه بالمثل في لزومه حالة واحدة .

(**سابعها**) أي : سابع المواضع الثمانية : (**اسم الفعل**) المضارع أو الأمر (**غير ماض**) أي : إلا اسم الفعل الماضي ، فإنه يرفع الظاهر ؛ نحو : (من الطويل)

. . . . . . فهيهات العقيق . . . .

كـ (أَوَّهَ ، ونَزَالِ) .

ثامنُها : المصدرُ الواقعُ بدلاً مِنَ اللَّفظِ بفعلِهِ ؛ نحوُ : (ضرباً زيداً) .

وعدَّ في « الأوضحِ » ممَّا يجبُ فيهِ الاستتارُ : أَفْعَلَ التَّفضيلِ ؛ نحوُ : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا ﴾ ، فعلىٰ هـٰذا تكونُ تسعةً ، وهوَ غيرُ ظاهرٍ ؛ لأنَّـهُ قد يرفعُ الظَّاهرَ في (مسألةِ الكُحْلِ) كما سيأتي .

(أو جوازاً) ....

فلا يكون الاستتار فيه واجباً ، ولفظ (غير) في كلام الشارح نصب على الاستثناء ، أو على الحال .

ومثال اسم الفعل المضارع : (كـ « أوه ») أي : أتوجع ، (و) مثال الأمر منه : كـ (**نزال**) بمعنى : انزل إلىٰ موضع المصارعة والمسايفة مع أقرانك من العدو ، أو إنزالاً ، أو انزلوا ، أو انزلي ، أو انزلن .

(**ثامنها**) أي : ثامن المواضع الثمانية : (**المصدر الواقع بدلاً من اللفظ**) أي : من التلفظ (**بفعله** : **نحو**) قولك : (**ضرباً زيداً**) أي : اضرب زيداً ، (**وعدَّ**) المصنف (**في « الأوضح » مما يجب فيه الاستتار**) أي : استتار الفاعل (« **أفعل** » **التفضيل** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ (هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا) وَرِءْيًا ﴾[1] ، (**فعلىٰ هـٰذا**) العد ؛ أي : عد اسم التفضيل من المواضع الثمانية (**تكون**) المواضع التي يجب فيها استتار الفاعل (**تسعة** ، **وهو**) أي : عد اسم التفضيل من المواضع الثمانية (**غير ظاهر**) أي : غير واضح من حيث الدليل (**لأنه**) أي : لأن اسم التفضيل (**قد يرفع**) الاسم (**الظاهر في** « **مسألة الكحل** ») إجماعاً ؛ فكيف يجب استتار فاعله ؟! (**كما سيأتي**) رفعه الفاعل الظاهر في (باب الأسماء العاملة عمل الفعل) .

وقوله : (**أو جوازاً**) معطوف علىٰ قوله : (وجوباً) أي : والضمير المستتر قسمان :

---

(١) سورة مريم : (٧٤) .

وهوَ : ما يخلفُهُ ذٰلكَ ؛ كالمرفوعِ بفعلِ الغائبِ أوِ الغائبةِ (في نحوِ : زيدٌ يقومُ) ، و(هندٌ تقومُ) ؛ أو بالصِّفةِ المحضةِ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ ، أو مضروبٌ ، أو حسنٌ) ، أو باسمِ الفعلِ الماضي ؛ نحوُ : (زيدٌ هيهاتَ) فالضَّميرُ في هٰذهِ الأمثلةِ مستترٌ جوازاً ؛ بدليلِ جوازِ : (زيدٌ يقومُ أبوهُ) ، أو (ما يقومُ إلَّا هوَ) وكذا الباقي .

إما مستتر استتاراً واجباً ، أو مستتر استتاراً جائزاً .

(وهو) أي : المستتر استتاراً جائزاً (ما يخلفه ذٰلك) المذكور سابقاً عند قوله : (وجوباً) وهو الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل ، وذٰلك الذي يخلف عنه الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل (كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة في نحو) قولك : (زيد يقوم ، وهند تقوم) .

وقوله : (أو بالصفة) معطوف علىٰ قوله : (بفعل الغائب) أي : أو كالمرفوع بالصفة (المحضة) أي : الباقية على الوصفية ، ويشمل ذٰلك : (أفعل) التفضيل ، واحترز بالمحضة ـ أي : الخالصة عن شوب الاسمية ـ عن الصفة التي غلب عليها الاسمية ؛ كالأبطح والأجرع ، والصاحب والراكب ، وكالصفات المذكورة (ذو) بمعنىٰ : صاحب ، والمنسوب ؛ كـ (دمشقي) .

مثال المرفوع بالصفة المحضة : (نحو : زيد قائم ، أو مضروب ، أو حسن ، أو) المرفوع (باسم الفعل الماضي) معطوف علىٰ قوله : كالمرفوع بفعل الغائب (نحو : « زيد هيهات » ، فالضمير في هٰذه الأمثلة) المذكورة من قوله : (زيد يقوم) إلىٰ هنا (مستتر) فيها (جوازاً ؛ بدليل جواز : « زيد يقوم أبوه » ، أو « ما يقوم إلا هو » ، وكذا الباقي) من الأمثلة المذكورة آنفاً ؛ أي : والباقي من الأمثلة كائن كذا ؛ أي : كهٰذا الذي مثلنا له الآن بقولنا : (زيد يقوم أبوه) الباقي من الأمثلة السابقة التي لم نمثل لها هنا في كون فاعلها ضميراً مستتراً فيها جوازاً .

قولنا : (كأبطح) مذكر (بطحاء) فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ، ثم غلب على الأرض المتسعة .

(أو بارزٍ) عُطِفَ علىٰ (مُستتِرٍ) فهوَ قسيمٌ لهُ (وهوَ) : ما له صورةٌ في اللَّفظِ ، . . .

(**وأجرع**) مذكر (جرعاء) فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستوٍ ، ثم غلب عليه الاسمية ، فصار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً .

(**وصاحب**) فإنه في الأصل وصف لكل من صحب غيره ، ثم غلب علىٰ صاحب الملك .

(**وراكب**) فإنه في الأصل وصف لفاعل الركوب ، ثم غلب علىٰ راكب الإبل دون غيره .

قال الشاطبي : (والدليل علىٰ أن هـٰذه الأسماء انسلخ منها معنى الوصفية : أنها لا تجري صفات علىٰ موصوف ، ولا تعمل في غيرها كالصفات ، ولا تتحمل ضميراً) انتهىٰ من « الشاطبي » ، فلا توصل بها (أل) لعدم شبهها بالفعل . انتهىٰ من « المطالب السنية » .

وقوله : (« **أو بارز** » **عطف علىٰ**) قوله : وهو ؛ أي : الضمير إما (**مستتر**) وجوباً أو جوازاً ، أو بارز ، (**فهو**) أي : البارز (**قسيم له**) أي : قسيم للمستتر ، **وقسيم الشيء** : ما كان مبايناً له ومندرجاً معه تحت أصل كلي هو أعم منهما ، **والقسيم هنا** : البارز ، والمخالف له هو المستتر ، وهما جميعاً داخلان تحت الضمير الذي هو أعم منهما .

قال العليمي : (قوله : « فهو قسيم له » ظاهر هـٰذه العبارة : أن المستتر ليس بمتصل ؛ لأن المتصل قسم من البارز ، وقسم قسيم الشيء لا يكون قسيماً للشيء) .

(وهو) أي : الضمير البارز : (**ما له صورة في اللفظ**) أي : ضمير له صورة وهيئة في اللفظ ، أو الضمير الملفوظ به ، وينبغي أن يراد بـ (**اللفظ**) : ما يعم المذكور والمقدر ؛ ليتناول الحد : البارز المحذوف ، **والفرق بين المحذوف والمستتر** : **أن**

ثُمَّ هوَ (إمَّا مُتَّصِلٌ) بعامِلِهِ ؛ وهوَ : ما لا يُبتدأُ بهِ ولا يقعُ بعدَ (إلَّا) اختياراً ، . . . . . .

المستتر : اللفظ القائم بالذهن ، **والمحذوف** : ما لفظ بالفعل ثم حذف ، ويكفي في الفرق بينهما : أن المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق ، بخلاف المستتر ؛ لأنه لفظ قائم بالعقل لا يمكن النطق به .

ومعنىٰ قولهم : (وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً أو جوازاً تقديره : كذا وكذا) أي : لو أمكن النطق به . . لقيل هٰكذا ، ولٰكن لا يمكن النطق به ؛ لأنه لفظ قائم بالذهن ، (**ثم**) بعدما عرفت ضابط البارز ، وأردت معرفة أقسامه . . فأقول لك : (**هو**) أي : الضمير البارز (**إما متصل بعامله ؛ وهو**) أي : البارز المتصل (**ما لا يبتدأ به**) أي : ضمير لا يصح أن يبتدأ به بحسب وضع العرب له ، لا بحسب العقل ؛ لأن النطق بالمتصل في الافتتاح ممكن عقلاً .

وفائدة ذكر الوصفين في ضابطه مع أن أحدهما كافٍ في بيان أن الضمير المتصل لا يستغني عن مباشرة الفعل من آخره لفظاً وتحصيلاً : حتىٰ يصير كالجزء منه ، فلا يقع مبدوءاً به الكلام ، ولا بعد الفعل مفصولاً عنه ، **والمراد به** : المتصل من حيث هو ، لا القسم من البارز فقط ، (**ولا يقع بعد « إلا »**) الاستثنائية (**اختياراً**) بخلافه في حال الضرورة ، فيقع بعدها في حالة ضرورة الشعر ؛ كما في قوله : (من البسيط)

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ... ألا يجاورنا إلاك ديار

قال في « التسهيل » في هٰذا الباب : (وشذ « إلاك » ، فلا يقاس عليه) ، وذكر في « شرحه » في (باب الاستثناء) : أنه يليها اختياراً ، **والصواب المذكور هنا** . انتهىٰ « عليمي » ، وكقول الآخر : (من الطويل)

أعوذ برب العرش من فئة بغت ... علي فما لي عوض إلاه ناصر

أي : إلا إياه .

ثم إن الجمع بين الوصفين ؛ أعني بهما : قوله : (ما لا يبتدأ به) وقوله : (ولا

وينقسمُ إلىٰ : مرفوعٍ (كتاءِ « قمتُ » و) إلىٰ منصوبٍ ؛ نحوُ : (كافِ « أكرمَكَ » و) إلىٰ مجرورٍ ؛ نحوُ : (هاءِ « غلامُهُ ») .

وينقسمُ أيضاً بحسبِ مواضعِ الإعرابِ إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ :

ما يختصُّ بمحلِّ الرَّفعِ ؛ وهوَ أربعةٌ : التَّاءُ ؛ كـ (قمتُ) ، والألفُ ؛ كـ (قاما) ، والواوُ ؛ كـ (قاموا) ، والنُّونُ ؛ كـ (قمنَ) .

يلي « إلا ») لبيان فائدة حكم المتصل ، وإلا . . فأحدهما يستلزم الآخر . انتهىٰ من « العطار » .

(وينقسم) الضمير البارز المتصل (إلىٰ مرفوع) ، **إن قيل** : إن المرفوع وما بعده من أقسام المعرب ، والضمير من أقسام المبني . . فكيف يصح أن يقال فيه : مرفوع ونحوه ؟!

قلت : ذاك مجاز وقرينته التنصيص علىٰ أن الضمائر كلها مبنية ، **والمراد** : أن بعض الضمائر مرفوع ؛ لأنه يقوم مقام المرفوع ، وهٰكذا فيما بعده .

وقال الناصر اللقاني : (الإسناد في قولهم : « الضمير مرفوع » حقيقي ؛ إذ المرفوعية ثابتة له حقيقة ، إذ الرفع محله ، **فالمعنىٰ** : مرفوع برفع هو محله) .

مثاله : (كتاء « قمت » ، و إلىٰ منصوب ؛ نحو : كاف « أكرمك » ، وإلىٰ مجرور ؛ نحو : هاء « غلامه » ، وينقسم أيضاً) الضمير البارز المتصل (بحسب) أي : باعتبار (مواضع الإعراب) وأنواعه ، جمع موضع ؛ أي : أماكنه ، وسميت مواضع ؛ لأن المبني يقع فيها .

وقال الناصر اللقاني : (الإضافة فيه بيانية ؛ أي : مواضع هي الإعراب ؛ كما في قولهم : في محل الرفع) انتهىٰ منه .

أي : ينقسم (إلىٰ ثلاثة أقسام) : **الأول منها** : (ما يختص بمحل الرفع ؛ وهو أربعة) وهو (التاء ؛ كـ « قمت » ، والألف ؛ كـ « قاما » ، والواو ؛ كـ « قاموا » ، والنون ؛ كـ « قمن ») .

وما هوَ مُشتَرَكٌ بينَ محليّ النَّصبِ والجرِّ ؛ وهوَ ثلاثةٌ : ياءُ المُتكلِّمِ ؛ نحوُ : (ربّي أكرمَني) ، وكافُ الخطابِ ؛ نحوُ : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ ، وهاءُ الغائبِ ؛ نحوُ : ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥ ﴾ .

وقوله : (**وهو أربعة**) **والصحيح** : أنه خمسة ، **والخامس** : هو ياء المخاطبة ؛ كـ (قومي ، وتقومين) ، ولعل الشارح أسقطه هنا ؛ لما زعم الأخفش والمازني من أن الياء في (تضربين ، وقومي) حرف لمجرد التأنيث ، والفاعل مستتر وجوباً ، وكذا قال في ألف (تضربان ، واضربا) ، وواو (تضربون ، واضربوا) ، وياء (اضربي) ، ونون (اضربن) : إنها حروف في ذٰلك ؛ كألف الصفات وواوها في نحو : (ضاربان ، وضاربون) ، و(حسان ، وحسنون) ، وأن الفاعل في كلها مستتر وجوباً ؛ حملاً للمضارع على اسم الفاعل واسم المفعول ، واستنكاراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها ، وكونها ضمائر هو الأصح ، وهو مذهب سيبويه . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**التاء**) أي : تاء الفاعل أو نائبه ، وأطلقها ؛ ليعم تاء المتكلم والمخاطب والمخاطبة ، وتنبيهاً علىٰ أن الضمير في المثنىٰ والمجموع مطلقاً ـ أي : سواء كانا للمذكر أو المؤنث ـ هو التاء ، وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع .

(و) الثاني منها : (ما هو مشترك بين) ما هو في (محلي النصب و) محل (الجر) .

قوله : (**مشترك**) **قياسه** : أن يقول فيه : (ما هو مشترك فيه) لأن فعله إنما يتعدىٰ إلى المفعول بـ (في) ، فاسم مفعوله كذٰلك ؛ كقولك : (اشتركنا في كذا) فهو مشترك فيه ، لٰكن حذف الجار للضمير ، فرفع بالفعل توسعاً ، فاستتر فيه . انتهىٰ « حمصي » .

(وهو ثلاثة : ياء المتكلم ؛ نحو : ربي أكرمني ، وكاف الخطاب ؛ نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾[1] **، وهاء الغائب ؛ نحو :** ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥ ﴾ **)**[2] .

---

(١) سورة الضحىٰ : (٣) .

(٢) سورة الكهف : (٣٧) .

وما هوَ مُشتَرَكٌ بينَ الثَّلاثةِ ؛ وهوَ (نا) خاصَّةً ؛ نحوُ : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾ ، و :

. . . . كَٱعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا ٱلْمِنَحْ

(أو مُنفصِلٌ) عُطِفَ علىٰ (مُتَّصِلٌ) فهوَ قسيمٌ لهُ ؛ وهوَ : . . . .

(و) **القسم الثالث** : (**ما هو مشترك بين الثلاثة**) أي : بين الرفع والنصب والجر (**وهو** « **نا** » **خاصة** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾ [1] و) كقول ابن مالك في « ألفيته » : (من الرجز)

. . . . (**كاعرف بنا فإننا نلنا المنح**)

قوله : (و« **نا** » **خاصة**) **يرد عليه** : أن الضمائر الثلاثة المشتركة بين محل النصب والجر قد تقع في محل رفع أيضاً ؛ نحو : (عجبت من كوني ، أو كونك ، أو كونه قائماً) ، ولك أن تقول : إن وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض ، والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة ، والكلام أيضاً فيما يكون بمعنىً واحد ، فلا يرد : أن الياء قد تكون في محل رفع بطريق الأصالة ؛ نحو : (اضربي) لأنها في حالة الرفع للمخاطبة ، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم .

قوله : (**خاصة**) وهو من المصادر التي جاءت علىٰ وزن (فاعلة) كـ (العافية ، والعاقبة ، والخاتمة) منصوب علىٰ أنه مفعول مطلق ، منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره : (أخص) على الأصح من وجوب حذف العامل المؤكد ، وينبغي منع الحالية ؛ لأنك تقول : جاء الرجال أو الزيدون خاصة ، والتقدير عليها : وهو (نا) حالة كونها مخصوصة بالاشتراك المذكور خاصة . انتهىٰ « عليمي » .

وقوله : (**أو**) ضمير بارز (« **منفصل** » **عطف**) ؛ أي : معطوف (**علىٰ**) قوله : (« **متصل** » ، **فهو**) أي : البارز المنفصل (**قسيم**) أي : مقابل (**لـ**) قول (**ه**) : متصل ، (**وهو**) حينئذ يقال في ضابطه ؛ أي : في ضابط المنفصل ؛ قياساً علىٰ ما مر

---

(١) سورة آل عمران : (١٩٣) .

ما يُبتدأُ بهِ ويقعُ بعدَ (إلَّا) اختياراً ، وينقسمُ إلىٰ :

مرفوعٍ : (كأنا) للمُتكلِّمِ وحدَهُ ، وفرعِهُ : (نَحْنُ) لهُ ومعهُ غيرُهُ ، أو للمُعظِّمِ نفسَهُ حقيقةً أوِ ادعاءً ، . . . .

في المتصل : (**ما يبتدأ به**) أي : ما يصح الابتداء به ؛ أي : ما يصح وقوعه في مبدأ الكلام ، (**ويقع**) أي : ويصح وقوعه (**بعد « إلا »**) الاستثنائية (**اختياراً**) أي : في حالة الاختيار ؛ نحو : أن تقول : (أنا مؤمن) في الابتداء به من غير توقف اللفظ به علىٰ سبق كلمة أخرىٰ عليه ، وتقول في إيقاعه بعد (إلا) : (ما قام إلا أنا) ، أو : (ما قام إلا أنت) ، أو : (ما قام إلا هو) .

(**وينقسم**) هٰذا البارز المنفصل (**إلىٰ مرفوع**) المحل (**كـ « أنا »**) حالة كونه (**للمتكلم**) حالة كون ذٰلك المتكلم (**وحده**) أي : منفرداً عن غيره ، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ؛ أي : موضوعاً لمتلفظ بهٰذا اللفظ الموضوع له ، وذٰلك المرفوع كأنا (**وفرعه**) بالجر ، معطوف علىٰ قوله : (كأنا) ، وقوله : (**نحن**) بدل من (فرعه) ، أو عطف بيان له ؛ أي : وذٰلك المرفوع ؛ كـ (أنا) وفرعه (نحن) حالة كون نحن (**له**) أي : موضوعاً للمتكلم (**ومعه غيره**) أي : والحال أن مع ذٰلك المتكلم غيره ؛ سواء كان ذٰلك الغير واحداً أو اثنين أو أكثر ، (**أو**) حالة كون (نحن) موضوعاً (**للمعظم**) أي : للمتكلم المعظم (**نفسه ؛ حقيقة**) كان ذٰلك التعظيم ؛ كقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا ﴾[1] ؛ أي : كان ذٰلك التعظيم باستحقاقه له ، (**أو ادعاء**) أي : أو كان بادعائه له من غير استحقاقه له ، **والادعاء** : دعوىٰ ما ليس له من غير استحقاقه له ؛ كقول فرعون لموسىٰ : ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾[2] .

وقوله : (**ومعه غيره**) صادق بكون الموضوع له المتكلم ، لٰكن مشروط بمصاحبة

---

(١) سورة مريم : (٤٠) .

(٢) سورة الشعراء : (١٨) .

(وأنتَ) للمُخاطَبِ ، وفروعِهُ : (أنتَ) للمُخاطَبةِ ، و(أنتُما) للمُخاطَبينِ مُطلَقاً ، و(أنتُم) للمُخاطبينَ ، و(أنتُنَّ) للمُخاطَباتِ ، و(هوَ) للغائبِ ؛ وفروعِهُ : (هيَ) للغائبةِ ، و(هما) للغائبَينِ مُطلَقاً ، و(هم) للغائبينَ ، و(هنَّ) للغائباتِ .

(و) إلىٰ منصوبٍ ؛ نحوُ : (إيَّايَ) للمُتكلِّمِ وحدَهُ ، وفرعِهُ : (إيَّانا) لهُ . . . .

غيره ، **والأظهر** : أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (وكون « أنا » ضميراً منفصلاً إذا لم يكن مستتراً في نحو : « أضرب » ، وإلا . . فضمير متصل ، وكذا جميع الضمائر المستترة من قسم المتصل) انتهىٰ منه .

وقوله : (وأنت) معطوف علىٰ قوله : (كـ « أنا ») أي : وذٰلك الضمير البارز المنفصل ؛ كـ (أنا ، وأنت) حالة كون (أنت) موضوعاً (**لـ**) المفرد المذكر (**المخاطب وفروعه**) أي : فروع المخاطب ؛ كـ (**أنت**) بكسر التاء (**لـ**) المؤنثة (**المخاطبة** ، **و**) كـ (**أنتما لـ**) المثنى (**المخاطبَين مطلقاً**) أي : سواء كانا مذكرين أو مؤنثين ، (**و**) كـ (« **أنتم** » **لـ**) الذكور (**المخاطبين**) ، (**و**) كـ (« **أنتن** » **لـ**) الإناث (**المخاطبات** ، **و**« **هو** » **لـ**) المفرد المذكر (**الغائب** ، **و**) كـ (**فروعه**) أي : فروع الغائب ؛ كـ (« **هي** » **للغائبة** ، **و**) كـ (« **هما** » **للغائبَين مطلقاً**) أي : مذكرين كانا أو مؤنثين ، (**و**) كـ (« **هم** » **لـ**) الجمع (**الغائبين** ، **و**) كـ (« **هن** » **لـ**) الإناث (**الغائبات**) .

قوله : (**للغائب**) **المراد به** : غير المتكلم والمخاطب اصطلاحاً ، فإن الحاضر الذي لا يخاطب يكنىٰ عنه بضمير الغيبة ، وكذا يكنىٰ عن الله تعالىٰ به مع أن الغائب لا يطلق على الله تعالىٰ ؛ لأن الغيبة تستلزم الاختصاص بخبر دون آخر ، فتستحيل علىٰ من هو في كل مكان . انتهىٰ منه .

وقوله : (وإلىٰ منصوب) معطوف علىٰ قوله : (إلىٰ مرفوع) أي : وينقسم المنفصل البارز : إلىٰ مرفوع ؛ كـ (أنا) ، وإلىٰ منصوب (**نحو** : **إياي**) حالة كونه موضوعاً (**للمتكلم وحده** ، **وفرعه**) أي : فرع (إياي) وهو : (**إيانا**) حالة كونه موضوعاً (**له**)

ومعهُ غيرُهُ ، أو للمُعظِّمِ نفسَهُ ، و(إيَّاكَ) للمُخاطَبِ ، وفروعِهُ : (إيَّاكِ) للمُخاطَبَةِ ، و(إيَّاكُما) للمُخاطبَينِ مُطلَقاً ، و(إيَّاكُم) للمُخاطبينَ ، و(إياكنَّ) للمُخاطَباتِ ، (وإيَّاهُ) للغائبِ ، وفروعِهُ : (إيَّاها) للغائبةِ ، و(إياهُما) للغائبَينِ مُطلَقاً ، و(إيَّاهُم) للغائبينَ ، و(إيَّاهُنَّ) للغائباتِ .

ولا يكونُ الضَّميرُ المُنفصِلُ مجروراً ؛ . . . .

أي : للمتكلم (و) الحال أن (معه) أي : مع المتكلم (غيره ، أو) حالة كونه (لـ) المتكلم (المعظم نفسه) حقيقةً أو ادعاءً .

قوله : (**وفرعه « إيانا »**) جعل المنصوب علىٰ وتيرة المرفوع في الأصول والفروع ، ويمكن ـ كما قال بعضهم ـ أن يكون أصل صيغ المنصوب كلها : (إياي) لأن اللواحق كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة ؛ وهي (إياي) ، بخلاف المرفوع فإنه (أنا ، ونحن ، وأنت ، وهو) صيغ مختلفة ، فتدبر . انتهىٰ « عليمي » .

(و) نحو (« إياك » لـ) المفرد المذكر (المخاطب ، و) نحو (فروعه) أي : فروع (إياكِ) بكسر الكاف ، بدل من قوله : (فروعه) بدل تفصيل من مجمل (للمخاطبة ، و) نحو (إياكما) حالة كونه موضوعاً (للمخاطبَين مطلقاً) أي : سواء كانا مذكرين أو مؤنثين ، (و) نحو (إياكم) حالة كونه موضوعاً (لـ) جمع الذكور (المخاطبين ، و) نحو (إياكن) حالة كونه موضوعاً (لـ) الإناث (المخاطبات ، و) نحو : (إياه) حالة كونه موضوعاً (لـ) المفرد المذكر (الغائب ، و) نحو (فروعه) أي : فروع (إياه) .

وقوله : (إياها) وما بعده بالجر ، بدل تفصيل من مجمل من قوله : (وفروعه) حالة كون إياها (لـ) المفردة المؤنثة (الغائبة ، و) نحو : (إياهما) حالة كونه موضوعاً (للغائبَين مطلقاً) أي : سواء كانا مذكرين أو مؤنثين ، (و) نحو : (إياهم) حالة كونه موضوعاً (لـ) جمع الذكور (الغائبين ، و) نحو : (إياهن) حالة كونه موضوعاً (لـ) جمع الإناث (الغائبات ، ولا يكون الضمير) البارز (المنفصل مجروراً) أي : بطريق

لئلَّا يلزمَ تقديمُ المجرورِ على الجارِّ ، والضَّميرُ على المختارِ في ذٰلكَ هوَ : (أن) و(إيَّا) ، . . . .

الأصالة ، وإلا . . فقد يستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر ؛ نحو : (ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنت) ، ولا يكون الضمير المنفصل مجروراً (**لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار**) ، عبارة غيره : لأنه ما يصح الابتداء به ؛ أي : لأن ضابطه : هو ما يصح الابتداء به ، ولا يقع بعد (إلا) اختياراً ، وحينئذ : فالمخفوض لا يصح الابتداء به ؛ لأن خافضه إما حرف أو مضاف ، ولا يتقدم المجرور على الجار ، والمضاف إليه على المضاف . انتهىٰ « حمصي » .

عبارة الكردي : قوله : (**لئلا يلزم تقدم المجرور على الجار**) **لعل وجه اللزوم** : أن وضع الضمير المنفصل علىٰ جواز تقدمه علىٰ عامله ، بل ووقوع الفصل بينهما ؛ نحو : (إياك نعبد ، ولا نعبد إلا إياه) ، فلو جاز وقوعه مجروراً . . لجاز تقدمه على الجار ، ووقوع الفصل بينهما ، وكلاهما ممتنع ؛ لأن المجرور مطلقاً ضميراً كان أو غيره بمنزلة الجزء الأخير من الجار ، فلا يتقدم علىٰ ما هو بمنزلة الأخير منه ، ولا يفصل بينهما ، **هٰذا ما ظهر لي من التعليل** .

ثم استأنف الشارح بقوله : (**والضمير على**) القول (**المختار**) من الأقوال (**في ذٰلك**) المذكور من الضمير المنفصل المرفوع والمنصوب (**هو** : « **أن** ») من (أنت) ، (**وإيا**) من (إياي) ، قال في « التصريح » : (**المختار** في « أنا » : الضمير هو الهمزة والنون فقط ، والألف زائدة ؛ لبيان الحركة ، والكوفيون علىٰ أنه ـ أي : علىٰ أن الضمير ـ هو الأحرف الثلاثة ، واختاره ابن مالك .

وفي « أنت » وفروعه : أن الضمير نفس « أن » عند البصريين ، واللواحق لها حروف خطاب ، والفراء علىٰ أن « أنت » بكماله هو الضمير ، وابن كيسان علىٰ أن « التاء » هي الضمير ، وهي التي في « فعلت » ، وكثرت بـ « أن » .

وما عداهُما حروفٌ تُبيِّنُ الأحوالَ ؛ مِنْ إفرادٍ ، وتثنيةٍ ، وجمعٍ ، وتذكيرٍ ، وتأنيثٍ ، وتكلُّمٍ ، وخطابٍ ، وغيبةٍ .

وفي « هو ، وهي » : الجميع ضمير ؛ وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلىٰ أن الضمير : هو الهاء فقط ، والواو والياء إشباع .

وفي « هما ، وهم » : الضمير : « ها » وحدها ، وحكى الفارسي أنها المجموع .

وفي « هن » : الهاء والنون الأولىٰ ؛ كالميم في « هم » ، والثانية ؛ كالواو في « همو ») انتهىٰ .

فقد علمت من هٰذا المذكور : أن قول الشارح : (والضمير على المختار . . .) إلىٰ آخره عبارة قاصرة ، علىٰ أن الخلاف في ذٰلك لا يرجع إلىٰ جدوى . انتهىٰ منه .

(**وما عداهما**) أي : وما عدا (أن ، وإيا) في ذٰلك المذكور من الضمائر المتصلة والمنفصلة (**حروف تبين الأحوال**) أي : أحوال المراجع المرادة من الضمير (**من إفراد وتثنية ، وجمع ، وتذكير وتأنيث ، وتكلم وخطاب وغيبة**) .

فائدة

فإن قلت : يرد علىٰ هٰذا الحد الذي ذكرته للضمير : الكاف من ذٰلك ؛ فإنها دالة على المخاطب ، وليست ضميراً باتفاق البصريين ، فإنها حرف لا محل له من الإعراب .

قلت : لا نسلم أنها دالة على المخاطب ، وإنما هي دالة على الخطاب ، فهي حرف دال علىٰ معنى الخطاب ، ولا دلالة لها على الذات ألبتة ، وكذٰلك الياء في (إياي) والكاف في (إياك) والهاء في (إياه) ليست من الضمائر ، وإنما هي **على الصحيح** : حروف دالة علىٰ مجرد التكلم والخطاب والغيبة ، والدال على المتكلم

وظاهرُ كلامِهِ : أنَّ كلّاً مِنَ المُتَّصلِ والمُنفصِلِ أصلٌ برأسِهِ ، . . . .

والمخاطب والغائب إنما هو (إيا) علىٰ سبيل الاشتراك ، ولٰكنه لما وضع مشتركاً بينها ، وأرادوا بيان ما عنَوا به . . احتاجوا إلىٰ قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه . انتهىٰ من « التتمة القيمة علىٰ متممة الآجرومية » نقلاً عن « شرح الشذور » .

وحد التكلم : توجيه الكلام إلىٰ نفسه ، **وحد الخطاب** : توجيه الكلام إلى الحاضر ، **وحد الغيبة** : توجيه الكلام إلى الغائب عن مجلس التخاطب حقيقة ، أو إلى الحاضر الذي لم يقصد به الخطاب . انتهىٰ منه أيضاً .

ومقابل المختار :

ـ ما ذهب إليه الخليل والمازني ، واختاره ابن مالك : أن اللواحق : هي أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيا) لظهور الإضافة في قولهم : (إياه وإيا الشواب) فـ (إياه) ضميران أحدهما مضاف إلى الآخر ، **وهو مردود بشذوذه** ، ولم يعهد إضافة للضمائر ، ولو كانت (إيا) مضافة . . لزم إعرابها ؛ لأنها ملازمة لما ادعوا من إضافتها إليه ، والمبني إذا لزم الإضافة . . أعرب .

ـ وما ذهب إليه الفراء ؛ من أن اللواحق هي الضمائر ، و(إيا) حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق ؛ لينفصل عن المتصل .

ـ وما ذهب إليه الكوفيون ؛ من أن مجموع (إيا) ولواحقها هو الضمير .

(**وظاهر كلامه**) أي : كلام المصنف ؛ حيث ذكر كلاً من المنفصل والمتصل علىٰ حدته وخصوصه : (**أن كلاً من المتصل والمنفصل أصل برأسه**) أي : بنفسه ، لما كان الرأس في كل شيء أصله الذي يبنىٰ عليه سائره . . عبر به عنه ، والباء الداخلة عليه للملابسة في محل نصب على الحال ، ويجوز أن تكون للسببية ، **والرأس بمعنى** : النفس ؛ من التعبير باسم البعض عن الكل مجازاً ؛ أي : أصل بالنظر إلىٰ نفسها لا إلىٰ شيء آخر .

وذهبَ بعضُهُم إلىٰ أنَّ المُتَّصِلَ أصلٌ للمُنفصِلِ ؛ مُحتجّاً بأنَّ مَبْنَى الضَّمائِرِ على الاختصارِ ، والمُتَّصِلَ أخصرُ مِنَ المُنفصِلِ .

والضَّمائرُ كلُّها مبنيَّةٌ ؛ لشبهِها بالحروفُ وضعاً ، كالتَّاءِ في (ضربتُ) والكافِ في (أكرمَكَ) ، ثُمَّ أُجرِيَتْ بقيَّةُ الضَّمائرِ ؛ كـ (نحنُ) مُجْرَاها ؛ طرداً للبابِ ، وقيلَ : لشبهِها بهِ في احتياجِها إلى المُفسِّرِ ؛ أعني : الحضورَ في المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ ، وتقدُّمَ الذِّكرِ في الغائبِ ؛ كاحتياجِ الحرفِ . . . .

(**وذهب بعضهم**) وهو مذهب الجمهور (**إلىٰ أن المتصل أصل**) برأسه (**للمنفصل ؛ محتجاً بأن مبنى الضمائر**) ووضعها (**على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل ، والضمائر كلها**) متصلها ومنفصلها مرفوعها ومنصوبها ومجرورها (**مبنية ؛ لشبهها بالحروف وضعاً**) أي : شبهاً وضعياً ، **وضابطه** : أن يشبه الاسم الحرف في الوضع ؛ أي : بوضعه علىٰ حرف واحد ؛ كتاء الضمير ، أو علىٰ حرفين ؛ كـ (هو ، وهي) ، فما زاد علىٰ ذٰلك فبني . . فطرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة ؛ كـ (نحن) .

مثال شبه الاسم بالحرف شبهاً وضعياً : (**كالتاء في « ضربت »**) بتثليث التاء المثناة الفوقانية ، (و) كـ (**الكاف في « أكرمك »**) زيد بالفتح والكسر ، (**ثم أجريت بقية الضمائر**) من ثلاثيها (كـ « **نحن** » **مجراها**) أي : مجرى الضمائر الأحادية والثنائية في بنائها لشبه الحرف ، (**طرداً**) مفعول لأجله لـ (أجريت) أي : إجراء (**للباب**) أي : باب بقية الضمائر مجراها ؛ أي : مجرى الحروف .

(**وقيل**) : بنيت الضمائر (**لشبهها به**) أي : بالحرف شبهاً افتقارياً (**في احتياجها**) أي : في احتياج الضمائر (**إلى المفسر**) بكسر السين المشددة ؛ أي : إلى المرجع (**أعني**) أنا بالمفسر : (**الحضورَ في**) ضمير (**المتكلم والمخاطب ، وتقدم**) وهو بالنصب معطوف على الحضور ، (**الذكر**) أي : ذكر المرجع (**في**) ضمير (**الغائب**) ، والجار والمجرور في قوله : (**كاحتياج الحرف**) متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لمصدر محذوف تقديره : وقيل : بنيت الضمائر لاحتياجها إلى

إلىٰ لفظٍ يُفهَمُ بهِ معناهُ الإفراديُّ .

وأخَصُّها أعرفُها ، ....

المفسر احتياجاً ؛ كاحتياج الحرف (**إلىٰ لفظ يفهم به**) أي : بذٰلك اللفظ (**معناه**) أي : معنى الحرف (**الإفرادي**) أي : المعنى المفهوم من مفردات الحرف وكلماته ؛ كالابتداء في (من) ، والانتهاء في (إلىٰ) فهو مفهوم متعلقها ، لا المعنى التركيبي ، فإنه يفهم من الجملة المركبة ؛ كقولك في بيان معنىٰ (من) التركيبية : البصرة مبدوء منها السير ، والكوفة منتهىً إليها السير ، والمعنى الإفرادي ؛ كالابتداء في معنىٰ (من) الابتدائية ، ومعناها الإفرادي في هٰذا المثال : ابتدأت سيري من البصرة ، وقس علىٰ هٰذا المثال سائر الأمثلة .

وقال العليمي : (وقيل في علة بناء الضمائر غير ذٰلك ؛ كشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، كشبه ضمير الخطاب حرف الخطاب في المعنىٰ ، وكشبهها بالحرف في الجمود ، قال بعضهم : ولا مانع من أن يقال : إن الضمير بني لهٰذه العلل كلها) انتهىٰ منه ؛ لأن النكات لا تزاحم فيها .

قوله : (**لشبهها بالحرف وضعاً**) قال الكردي : (**والشبه الوضعي** : هو فيما كان موضوعاً علىٰ حرف واحد ؛ كالتاء والكاف في « أكرمتك » ، أو علىٰ حرفين ثانيهما حرف لين ؛ كـ « نا » من « قمنا » .

قوله : « ثم أجريت بقية الضمائر » أي : التي وضعها علىٰ أزيد من حرفين ؛ وهو « نحن » اتفاقاً ، ونحو : « أنا ، وأنت » عمن يرون فيهما ذٰلك ، أو علىٰ حرفين ثانيهما غير حرف لين ؛ كـ « هو » علىٰ رأي البصريين .

قوله : « معناه الإفرادي » كالسير والبصرة والكوفة في : سرت من البصرة إلى الكوفة) .

قوله : (**وأخصها**) أي : أقلها احتمالاً للاشتراك ، وهو مبتدأ ، خبره : (**أعرفها**)

فضميرُ المُتكلِّمِ أخصُّ مِنْ ضميرِ المُخاطَبِ ، وذا أخصُّ مِنْ ضميرِ الغائبِ ، وإذا اجتمعَ الأخصُّ وغيرُهُ . . غلبَ الأخصُّ ؛ تقدَّمَ أو تأخَّرَ .

ولمَّا كانَ المقصودُ مِنْ وضعِ الضَّمائرِ الاختصارُ ، والمُتَّصِلُ أخصرُ مِنَ المُنفصِلِ . . قالَ : (ولا فصلَ) للضَّميرِ في الاختيارِ (معَ إمكانِ) الإتيانِ بالضَّميرِ (المُتَّصِلِ) . . .

أي : أشدها تعيناً ، (**فضمير المتكلم أخص**) أي : أقل احتمالاً للاشتراك (**من ضمير المخاطب ، وذا**) أي : ضمير المخاطب (**أخص**) أي : أقل احتمالاً للاشتراك (**من ضمير الغائب ، وإذا اجتمع الأخص وغيره**) أي : من الضمائر ، **والمراد بالأخص هنا** : الأخص بالنسبة إلىٰ ما اجتمع معه ، سواء أكان أخص مطلقاً ؛ وهو « أنا ، ونحن » ، أم لا . . (**غلب الأخص**) في الإخبار عنهما ؛ سواء (**تقدم**) الأخص علىٰ غيره في الذكر ؛ نحو : (أنا وأنت فعلنا) بتغليب الأخص ؛ وهو ضمير المتكلم ، (**أو تأخر**) تقول : (أنت وأنا فعلنا) بتغليب الأخص مع تأخره في الذكر أولاً ، وتقول : (أنا وهو فعلنا) بتغليب الأخص لتقديمه ، و : (هو وأنا فعلنا) مع تأخر الأخص ، ولا يقال : (فعلتما) ، ولا : (فعلا) ، ويقال : (أنت وهو ، وهو وأنت فعلتما) ، ولا يقال : (فعلا) .

(**ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار**) أي : تقليل الألفاظ في الكلام (**و**) كان (**المتصل أخصر**) أي : أقل ألفاظاً وحروفاً (**من المنفصل . . قال**) المصنف : (**ولا فصل للضمير**) عن عامله (**في**) حالة (**الاختيار مع إمكان الإتيان بالضمير المتصل**) .

وعبارته في « شرح الفواكه » مع « حاشيته » : **واعلم أيها النحوي** : أن الضمير المتصل أصل للضمير المنفصل ؛ لأن مبنى الضمير ووضعه على الاختصار ، والإيجاز ، وتقليل الألفاظ والحروف ، والمتصل أخصر ؛ أي : أقل حروفاً من المنفصل ، ألا ترىٰ أن (قمت) أخصر وأقل حروفاً من حروف (قام أنا) إذا قلته بدل قولك : قمت ؟!

فنحوُ : (قمتُ ، وأكرمتُكَ) لا يقالُ فيهِما : (قامَ أنا) ، ولا (أكرمتُ إيَّاكَ) ، وأمَّا قولُهُ :

وَمَـا أُصَـاحِـبُ مِـنْ قَـوْمٍ فَـأَذْكُـرُهُـمْ   إِلَّا يَـزِيـدُهُـمُ حُـبّـاً إِلَـيَّ هُـمُ

.. فضرورةٌ ، ....

ولهٰذا ـ أي : ولأجل كون الأصل في الضمير الاختصار ـ قال المصنف : ولا فصل في الضمير متىٰ أمكن وتيسر الإتيان بالضمير المتصل بعامله .

(فنحو) قولك : (قمت ، وأكرمتك) بالاتصال بعامله أولىٰ من الفصل عن عامله ؛ لأن الوصل هو الأصل في الضمير فـ (لا يقال فيهما) أي : في هٰذين المثالين : (« قام أنا » ، ولا : « أكرمت إياك ») بالفصل عن عامله في الاختيار (وأما قوله) : (من البسيط)

(ومـا أصـاحـب مـن قـوم فـأذكـرهـم   إلا يـزيـدهـم حـبـاً إلـي هـم)

قائله : زياد بن منقذ التيمي .

والشاهد فيه : (يزيدهم حباً إلي هم) فـ (هم) الثانية فاعل (يزيد) ، والأصل أن يقول : (يزيدونهم) ، ففصل الضمير المتصل ضرورة لا غير ؛ أي : إلا يزيدنهم حباً لأنفسهم إلي ؛ أي : عندي . . (فضرورة) أي : فيجاب عنه : بأن الفصل فيه ؛ لضرورة استقامة الوزن .

و(من) في قوله : (من قوم) زائدة ، و(قوم) : مفعول ، (فأذكرهم) بالنصب : جواب النفي ، ويجوز الرفع عطفاً علىٰ (أصاحب) ، و(حباً) ـ من حبب ، مبني للمجهول ؛ لوصله بـ (إلي) ، وإلا . . لوصله بـ (لهم) أو (فيهم) ـ : مفعول ثان لـ (يزيد) ، وسقط النون ؛ لأن فاعله ليس واواً ولا ألفاً ولا ياءً ، و(هم) في (يزيدهم) : مفعول أول لـ (يزيد) ، و(هم) في آخر البيت : فاعل (يزيد) ، وفيه الشاهد ؛ حيث فصله للضرورة .

وهل الأصل : (يزيدون أنفسهم) أو (إلا يزيدونهم) ؟ فيه ـ أي : في جواب هٰذا

. . . .

الاستفهام ـ خلاف بين ابن مالك والمصنف مبني علىٰ أن الضميرين لمسمىً واحد ، فلا يجمع بينهما في فعل واحد من غير أفعال القلوب . انتهىٰ « عليمي » .

وهـٰذا المذكور من اتحاد مسمى الضميرين هو ما ظنه ابن مالك ، **والصواب** : ما قاله المصنف من اختلاف مسمى الضميرين ؛ لسلامته من الاعتراض ؛ كما سنذكره قريباً . انتهىٰ من الفهم السقيم ، راجع « المغني » و« حاشية الدسوقي » .

قال في « المغني » : (وقد ادعى ابن مالك أن الضميرين ـ أي : المنصوب والمرفوع ـ لمسمىً واحد ؛ وهو القوم الذين صاحبهم الشاعر ، وليس كذٰلك ؛ **لأن مراده** : أنه ما يصاحب قوماً أجانب ، فيذكر قومه وعشيرته لهم ؛ أي : للقوم الأجانب . . إلا ويزيد هـٰؤلاء الأجانب بذكر قومه عندهم وثنائه عليهم ؛ أي : علىٰ قومه ؛ أي : إلا ويزيد أولـٰئك الأجانب ثناؤه علىٰ عشيرته حباً إليه ؛ أي : محبوبيته ؛ أي : محبوبية الشاعر عندهم ؛ أي : عند أولـٰئك الأجانب ؛ لما يسمعهم من ثنائه علىٰ قومه وعشيرته) .

وحاصل المعنىٰ : وما أصاحب قوماً أجانب ، فأذكر لهم خصال قومي وعشيرتي ومناقبهم لأولـٰئك الأجانب . . إلا ويزيد أولـٰئك الأجانب حباً لي ؛ أي : محبوبيتي عندهم ذكرُ خصال عشيرتي عندهم .

وقوله : (هم) في آخر البيت فاعل (يزيد) ، وهو علىٰ حذف مضاف ؛ أي : وإلا ويزيدهم محبوبيتي عندهم ذكرُ قومي وثناؤهم عندهم ؛ أي : عند أولـٰئك الأجانب .

فالضمير في (يزيدهم) عائد إلى القوم الأجانب ، وفي قوله : (هم) في آخر البيت راجع إلىٰ عشيرة الشاعر وقومه ، **وهـٰذا هو الصواب** ؛ كما قاله ابن هشام ، وارتبك ابن مالك في تفسير هـٰذا البيت ، رحمهما الله تعالىٰ ، وجزاهما الله تعالىٰ على انتفاع المسلمين بعلومهما وكتبهما ، والله أعلم بالصواب .

(إلَّا في) صورتَينِ يجوزُ فيهِما الانفصالُ معَ تأتّي الاتِّصالِ :

إحداهُما : أن يكونَ عاملُ الضَّميرِ عاملاً في ضميرٍ آخرَ أعرفَ منهُ ، مُتقدِّمٍ عليهِ ، غيرَ مرفوعٍ ، وذٰلكَ (نحوُ الهاءِ مِنْ) قولِكَ لشخصٍ في عبدٍ : (سَلْنِيهِ) فيجوزُ فيها الانفصالُ (بمرجوحيَّةٍ) ومنهُ . . . .

ثم استثنى المؤلف من وجوب اتصال الضمير بعامله صورتين بقوله : ولا فصل بالضمير عن عامله (**إلا في صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال**) وإمكانه : (**إحداهما : أن يكون عامل الضمير**) الثاني (**عاملاً في ضمير آخر أعرف منه**) أي : من الضمير الثاني ، فهو صفة ثانية لـ (ضمير) ، (**متقدم**) صفة ثالثة ؛ أي : مقدم ذٰلك الأعرف (**عليه**) أي : على الضمير الثاني المنصوب (**غير مرفوع**) صفة رابعة لـ (ضمير) أي : غير مرفوع ذٰلك الأعرف المقدم ، (**وذٰلك**) الضمير الثاني المنصوب (**نحو : الهاء من قولك لشخص في عبد : سلنيه**) أي : استعطنيه ، فهو من (سأل) بمعنى : استعطىٰ ، لا بمعنى : استفهم ؛ أي : اطلب أيها الرجل من عبدي هٰذا إعطاء الطعام لي إذا كان عبده طباخاً له ، وقوله : (في عبد) أي : مثلاً (**فيجوز فيها**) أي : في الهاء من سلنيه (**الانفصال**) من عامله (**بمرجوحية**) أي : مع مرجوحية الانفصال وضعفه ؛ **لأن الراجح** : هو الاتصال ؛ لأنه الأصل في الضمائر ، لكون مبنى الضمير الاتصال بعامله .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**إحداهما : أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرف منه** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بخلاف ما إذا اتحد الضميران رتبة ؛ نحو : (علمتك إياك) ، أو تأخر الأعرف منهما ؛ نحو : (ملكه إياي) . . فليس حينئذ إلا الفصل ، أو كان الضمير الأول مرفوعاً ؛ نحو : (علمتك قائماً) . . فليس إلا الوصل .

قوله : (**وذٰلك**) أي : وذٰلك الضمير الذي عامله عامل في ضمير آخر أعرف منه ؛ نحو : الهاء ، **والمراد بنحوها** : كل ضمير وقع مفعولاً ثانياً ، وليس خبراً عن الأول في الأصل .

قوله : (**ويجوز فيها**) أي : في هٰذا الهاء الانفصال من عامله بمرجوحية ، (ومنه)

قولُهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : « إِنَّ ٱللَّهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ » ، ولو وُصِلَ . . لقالَ : (ملَّكَكُمُوهُمْ) لكنَّهُ فرَّ مِنَ الثِّقلِ الحاصلِ مِنِ اجتماعِ الواوِ معَ ثلاثِ ضمَّاتٍ ، والاتِّصالُ برجحانٍ ؛ لأنَّـهُ الأصلُ ، ولا مُرجِّحَ لغيرِهِ ، ولهٰذا لَمْ يأتِ التَّنزيلُ إلَّا بهِ ، قالَ تعالىٰ : ﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا ﴾ ، . . . .

أي : ومن الانفصال ؛ أي : انفصال الهاء من العامل : (**قوله عليه الصلاة والسلام : « إن الله ملككم إياهم »**) وهٰذا الحديث غير موجود في كتب الحديث المعروفة ، وتمامه : « ولو شاء . . ملكهم إياكم » .

(**ولو وصل**) النبي صلى الله عليه وسلم الضمير الثاني بعامله . . (**لقال**) صلى الله عليه وسلم : إن الله (« **ملككموهم** » ، **لٰكنه**) صلى الله عليه وسلم (**فرَّ**) في هٰذا الحديث وأعرض من الوصل إلى الفصل ؛ فراراً (**من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات**) .

وقوله : (**والاتصال**) معطوف على (الانفصال) في قوله : (فيجوز فيها الانفصال) أي : (**و**) يجوز فيها ؛ أي : في الهاء أيضاً (**الاتصال برجحان**) أي : مع راجحية الاتصال على الانفصال ؛ لأن الأصل في الضمير : الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل ؛ كما مر ، كما قال الشارح : (**لأنه**) أي : لأن الاتصال هو (**الأصل**) في الضمائر ، (**ولا مرجح لغيره**) أي : لغير الاتصال عليه ؛ أي : على الاتصال ، وذٰلك الغير هو الانفصال ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل كون الاتصال هو الأصل (**لم يأتِ التنزيل**) أي : الكتاب المنزل من عند الله تعالىٰ ؛ وهو القرآن الكريم (**إلا به**) أي : إلا بالوصل في مقامه ؛ لأنه الأصل ، وقال في « الكردي » : (ولم يذكر سيبويه غيره) ، فقد (**قال تعالىٰ**) فيه : (﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا ﴾) تمام هٰذه الآية مع نهاية الآية السابقة : ﴿ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ۝ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟ وَيُخْرِجْ أَضْغَـٰنَكُمْ ﴾[1] .

---

(١) سورة محمد ﷺ : (٣٦ ـ ٣٧) .

﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أن يكونَ ذٰلكَ العاملُ اسماً ، . . . .

وقال تعالىٰ أيضاً : ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ (أَنُلْزِمُكُمُوهَا) وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾[1] .

قوله : (إن يسألكموها) السؤال هنا : طلب الإعطاء ، والواو في هٰذا ونحوه تولدت من إشباع ضمة الميم ، فليست ضميراً .

قوله : (أنلزمكموها) الاستفهام فيه للإنكار التوبيخي ؛ أي : لا ينبغي أن يكون منا الإلزام لكم ؛ أي : أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة ؛ يعني : أنكرهكم علىٰ قبولها ونجبركم على الاهتداء بها والحال أنكم لها كارهون ؛ **بمعنىٰ** : لا يكون منا هٰذا الإلزام . انتهىٰ « ياسين » .

(**اللهم إلا**) قوله : (اللهم) في أصله : نداء اسم الجلالة ؛ **بمعنىٰ** : يا ألله ، لٰكن استعملوه في الاستدراك ، فكانت بمعنىٰ (لٰكن) الاستدراكية ؛ إشعاراً بأنه في المقام غموض ، فكأنهم استعانوا بلفظ الجلالة علىٰ ظهور ذٰلك الغموض وزواله ؛ كذا ذكره صاحب « فيض الإلٰه المالك علىٰ عمدة السالك » في (كتاب صلاة المسافر) ، وهٰذا الاستعمال كثير في كتب الفقه الشافعية ، **فراجعه** .

وهو استدراك علىٰ قوله : (ولا مرجح لغيره) أي : لغير الوصل ، **والمعنىٰ** : أي : وإن قلنا : لا مرجح لغير الوصل . . فقد يكون الفصل أرجح من الوصل ، وذٰلك بـ (أن **يكون ذٰلك العامل اسماً**) .

قال العليمي : (سواء كان ذٰلك الاسم اسم فاعل ؛ نحو : « الدرهم أنا معطيكه » ، أو « معطيك إياه » ، أو مصدراً ؛ نحو : « زيد عجبت من حبيه » ، أو « حبي إياه » ؛ وسواء كان الأول من الضميرين مجروراً أو منصوباً ، ولا يكون منصوباً إلا عند هشام بن معاوية الكوفي والأخفش ؛ كما ذكره الرضي .

---

(١) سورة هود ﷺ : (٢٨) .

فالفصلُ أرجحُ ؛ نحوُ : (عجبتُ مِنْ حُبِّي إيَّاهُ) ، وكذا إن كانَ فعلاً ناسخاً مِنْ (بابِ ظنَّ) نحوُ : (خِلْتَنِيهِ) ، (وظَنَنْتُكَهُ) فالفصلُ أرجحُ أيضاً عندَ الجمهورِ ؛ لأنَّهُ خبرٌ في الأصلِ ، وحقُّ الخبرِ الفصلُ قبلَ دخولِ النَّاسخِ ، ومنهُ قولُهُ : (أخي حسبتُكَ إيَّاهُ) ، . . .

وإنما كان الفصل أرجح من الاتصال ؛ لأن الانفصال فيما ولي الضمير المجرور بالعامل أولىٰ من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب) ، (**فالفصل**) حينئذ (**أرجح**) من الوصل ؛ قياساً علىٰ ما إذا كان العامل فيهما فعلاً ؛ كما سيأتي قريباً .

مثال كون العامل اسماً : (**نحو**) قولك : زيد (**عجبت من حبي إياه**) من إضافة المصدر إلىٰ فاعله ، (**وكذا**) أي : ومثل ما ذكر من الاسم في كون الفصل أرجح من الوصل (**إن كان**) العامل في الضميرين (**فعلاً ناسخاً من باب « ظن »**) وأخواته (**نحو**) : الصديق (**خلتنيه** ، و) الحبيب (**ظننتكه . . فالفصل أرجح**) من الوصل (**أيضاً**) أي : كما كان الفصل أرجح من الوصل فيما إذا كان العامل اسماً ؛ كما مر آنفاً ، (**عند الجمهور**) متعلق بقوله : (أرجح) .

وإنما كان الفصل أرجح (**لأنه**) أي : لأن ثاني الضميرين (**خبر**) للضمير الأول (**في الأصل**) أي : لأنهما مبتدأ وخبر قبل دخول الناسخ عليهما ، (**وحق الخبر : الفصل**) عن المبتدأ (**قبل دخول الناسخ**) عليهما .

(**ومنه**) أي : ومن كون العامل فيهما فعلاً ناسخاً (**قوله**) : (من البسيط)

(**أخي حسبتك إياه**) وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

قوله : (أخي) إما مبتدأ ، خبره ما بعده ، وإما مفعول ثان لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده ، وليس منادىً حذف منه حرف النداء كما زعم العيني ؛ إذ كيف يناديه بالأخوة وهو يخبر بأن نواحي صدره ملئت بما ذكره ؟!

والأرجاء : النواحي ، جمع (رجا) بوزن (عصا) ، **والأضغان** : جمع ضغن ـ بكسر الضاد المعجمة ـ وهو الحقد ، و(**الإحن**) بكسر الهمزة وفتح الحاء : جمع

وعندَ جماعةٍ الوصلُ أرجحُ ؛ لأنَّهُ الأصلُ وقد أمكنَ ، وبهِ جاءَ التَّنزيلُ ، قالوا : نحو : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ ، ووردَ بهِ الشِّعرُ ؛ كقولِهِ :

بُـلِّـغْـتَ صُـنْـعَ ٱمْـرِئٍ بَـرٍّ إِخَـالُـكَـهُ ....

إحنة ـ بكسر الهمزة ـ وهي الحقد أيضاً ، وهو من عطف المرادف . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة العيني : قوله : (أخي) منادىً بحذف حرف النداء ، و(إياه) : مفعول ثانٍ لـ (حسبت) وفيه الشاهد ؛ حيث فصل الضمير ، وهو مختار الجمهور ؛ نظراً إلىٰ أنه خبر في الأصل ، واختارت طائفة الاتصال ؛ لكونه أخصر .

وقوله : (وقد ملئت) حال ، **والأرجاء** : جمع (رجا) غير مهموز ؛ كـ (عصا) ، وهي الناحية ، وكل ناحية رجاً ، وارتفاعه علىٰ أنه مفعول ناب عن الفاعل .

والأضغان : جمع ضغن ـ بكسر الضاد ـ وهو الحقد ، وقد ضغن عليه ـ بالكسر ـ ضغناً ، وباؤها تتعلق بـ (ملئت) .

و(**الإحن**) بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة : جمع إحنة ؛ وهي الحقد أيضاً ، وعطفه علىٰ ما قبله من عطف المرادف . انتهىٰ من « عيني على الأشموني » .

(**وعند جماعة : الوصل أرجح ؛ لأنه الأصل وقد أمكن** ، **وبه**) أي : بالوصل (**جاء التنزيل** ، **قالوا**) أي : قال أولئك الجماعة : وذلك الذي جاء في التنزيل (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[1] ، **وورد به الشعر ؛ كقوله**) : (من البسيط)

(**بُلِّغتُ صنع امرئ بر إخالكه**) إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

لم أرَ من نسبه إلىٰ أحد ، يقال : رجل بر ؛ أي : صادق وهو صفة لـ (امرئ) ، و(إخالكه) بكسر الهمزة ، وهو الأفصح وإن كان القياس فتحها ؛ أي : (أظنكه) وفيه الشاهد ؛ حيث أتىٰ فيه بالضمير المتصل ، ولم يقل : (إخالك إياه) ، والجمهور على الفصل ، واختار الرماني وابن الطراوة وابن مالك الاتصال ، محتجين به .

---

(١) سورة الأنفال : (٤٣) .

وابنُ مالكٍ اضطربَ كلامُهُ ، فتارةً وافقَ الجمهورَ ، وتارةً خالفَهُم ، وردَّ ما قالوهُ ؛ مِنْ كونِهِ خبراً في الأصلِ : بأنَّ ذٰلكَ يقتضي جوازَ الانفصالِ في الأوَّلِ ، وذٰلكَ مُمتنِعٌ ، وما أفضىٰ إلى المُمتنِعِ . . مُمتنِعٌ .

و(إذ) : للتعليل ، و(مبتدراً) بالنصب : خبر (لم تزل) ، واللام في (لاكتساب الحمد) تتعلق به ، وهو من **الابتدار** ؛ وهو : الإسراع . انتهىٰ « عيني على الأشموني » .

(**وابن مالك اضطرب**) واختلف (**كلامه ، فتارة وافق الجمهور**) علىٰ أن الفصل أرجح ، وافقهم في « التسهيل » أي : وافق فيه الجمهور وسيبويه على اختيار الفصل في (خلتنيه) قال : (لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء « كنته » فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولٰكنه شبيه بهاء « ضربته » في أنه لم يحجزه إلا مرفوع ، والمرفوع جزء من الفعل ، والفصل به كلا فصل ، فكأن الفعل مباشر له ، ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب « ظن » واتصال باب « كان » أكثر من خلافهما) .

(**وتارة خالفهم**) أي : خالف الجمهور ؛ أي : خالفهم في « الخلاصة » فاختار فيها الاتصال في باب (ظن) ، (**ورد ما قالوه ؛ من**) أرجحية الانفصال ؛ لـ (**كونه خبراً في الأصل**) ، وحق الخبر : الفصل قبل دخول الناسخ وكذا بعده : (**بأن ذٰلك**) المذكور من التعليل ؛ من كونه خبراً في الأصل (**يقتضي جواز الانفصال في**) المفعول (**الأول**) لأن الأول مبتدأ في الأصل ، وحق المبتدأ : الانفصال ، (**وذٰلك**) أي : جواز الانفصال في المفعول الأول (**ممتنع**) لأن (سأل) ليس من النواسخ ، (**وما أفضىٰ**) أي : والتعليل الذي أدىٰ (**إلى الممتنع**) وهو جواز فصل المفعول الأول في باب سأل (**ممتنع**) .

وأجيب عن ذٰلك عند الجمهور ؛ أي : عن جواز فصل المفعول الأول : بأنه عارض **ذٰلك** ـ أي : جواز فصل المفعول الأول ـ قرب المفعول الأول من الفعل ؛ فلذا وجب اتصاله بالفعل .

والصُّورةُ الثَّانيةُ : أن يكونَ الضَّميرُ منصوباً بـ (كانَ) أو إحدىٰ أخواتِها ؛ سواءٌ كانَ قبلَهُ ضميرٌ أم لا ، وبذٰلكَ فارقَتِ الأُولىٰ (و) ذٰلكَ نحوُ : الصَّديقَ (كُنْتَهُ) ، و(كَانَهُ زيدٌ) فيجوزُ في الهاءِ الانفصالُ (برجحانٍ) كـ (ظَنَنْتُكَهُ) عندَ الجمهورِ ، ومنهُ قولُهُ :

لَـئِـنْ كَـانَ إِيَّـاهُ لَـقَـدْ حَـالَ بَـعْـدَنَـا عَـنِ ٱلْـعَـهْـدِ وَٱلْإِنْـسَـانُ قَـدْ يَـتَـغَـيَّـرُ

(والصورة الثانية) أي : من الصورتين اللتين يجوز فيهما الفصل مع إمكان الاتصال ؛ يعني صورتي : (ظننتكه) و(كنته) ، وهي باب (كان) وأخواتها : (**أن يكون الضمير**) الثاني (منصوباً بـ « **كان** » أو) بـ (**إحدىٰ أخواتها**) كـ (ظل ، وأضحىٰ) وهو ما في « شرح الكافية » لابن مالك ، و« الكافية » لابن الحاجب ، والذي جزم به أبو حيان في « شرح التسهيل » : أن ذٰلك خاص بـ (كان) ، وأن الفصل متعين في أخواتها (**سواء كان قبله**) أي : قبل ذٰلك الضمير المنصوب (**ضمير**) آخر ؛ نحو : الصديق كنته ، (**أم لا**) نحو : الصديق كانه زيد ، (**وبذٰلك**) أي : وبهٰذا التعميم والتسوية (**فارقت**) كان المسألة (**الأولىٰ**) وهي مسألة (سلنيه) لأنها لا يجوز فيها تقديم الضمير الآخر ، (**و**) مثال (**ذٰلك نحو** : « **الصديق كنته** » ، و« **كانه زيد** » ، **فيجوز في الهاء الانفصال برجحان** ؛ كـ « **ظننتكه** ») أي : كما يجوز الفصل في (ظننتكه) بقولك : ظننتك إياه ؛ حملاً لـ (كان) علىٰ (**ظننتك إياه**) .

وقوله : (**عند الجمهور**) متعلق بـ (يجوز) ، (**ومنه**) أي : ومن الفصل في باب كان (**قوله**) : (من الطويل)

(**لـئـن كـان إيـاه لـقـد حـال بـعـدنـا عـن الـعـهـد والإنـسـان قـد يـتـغـيـر**)

قائله : عمر بن أبي ربيعة المخزومي في « ديوانه » ، **والشاهد في قوله** : (كان إياه) حيث أتىٰ بالضمير الذي وقع خبراً لـ (كان) منفصلاً بقوله : (إياه) ، وهٰذا جائز برجحان عند الجمهور ، ويجوز أن تقول : (كانه زيد) وهو الأرجح عند ابن مالك .

وفي نسخة في البيت : (ولئن كان إياه) واللام حينئذ موطئة للقسم ، والمراد

وعندَ جماعةٍ الوصلُ أرجحُ ، ومنهُ الحديثُ : « إِنْ يَكُنْهُ . . فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ » ، . . .

بـ (**الإنسان**) : الكامل ، لا مطلق الإنسان ؛ ليدخل غيره بالطريق الأولىٰ ، والتقدير : فما ظنك بغيره ؟ انتهىٰ « ياسين » .

(**وعند جماعة**) من النحاة ؛ كالرماني وابن الطلاوة وابن مالك : (**الوصل أرجح**) من الفصل ؛ لكون الاسم كالفاعل ، والخبر كالمفعول ، فـ (كنته) حينئذ ؛ كـ (ضربته) ، فلا يجوز في (ضربته) : (ضربت إياه) لأن الأصل في الضمير الوصل .

(ومنه) أي : ومما ورد بالوصل : (**الحديث**) الذي رواه ابن عمر : أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط من أصحابه قِبَل ابن صياد حتىٰ وقف عليه ، ووجده يلعب مع الصبيان ، وقد قارب ابن صياد يومئذ الحلم ، فلم يشعر حتىٰ ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ظهره ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن صياد : « أتشهد أني رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ » ، فنظر إليه ابن صياد فقال : أشهد أنك رسول الأميين ، فقال ابن صياد لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أتشهد أني رسول الله ، فرفضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « آمنت بالله وبرسله » ، ثم قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما ترىٰ ؟ » ، قال ابن صياد : يأتيني خبر صادق وكاذب ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خلط عليك الأمر » ، ثم قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني قد خبأت لك خبيئاً » ، فقال ابن صياد : هو الدخ ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اخسأ ، فلن تعدو قدرك » ، قال عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ؛ ذرني أضرب عنقه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن يكنه . . فلن تسلط عليه ، فإن لم يكنه . . فلا خير لك في قتله » .

والشاهد فيه : (إن يكنه) ويجوز فيه : (إن يكن إياه) بالفصل ؛ أي : إن يكن ابن صياد الدجال الذي أخبرنا . . (فلن تسلط عليه) أي : علىٰ قتله ؛ لأن قاتله هو عيسىٰ عليه السلام .

وحُجَّةُ الجميعِ ما تقدَّمَ .

ويتعيَّنُ الانفصالُ إن حُصِرَ بـ (إلَّا) أو (إنَّما) ، . . . .

(**وحجة الجميع**) أي : حجة من يقول بالفصل ؛ وهم الجمهور ، ومن يقول بالوصل ؛ كالرماني وابن الطلاوة (**ما تقدم**) منهم ، واستدل الجمهور علىٰ أرجحية الفصل بقولهم : لأن الضمير الثاني في الأصل خبر ، وحق الخبر الفصل ، واستدل جماعة ـ كالرماني ـ علىٰ أرجحية الوصل : بأن الأصل في الضمائر الوصل ؛ لأن وضعه على الاختصار متىٰ أمكن ، وقد أمكن هٰذا .

(**ويتعين الانفصال**) أي : انفصال الضمير الذي قبل الفصل ، وإلا . . انتقض بنحو : إنما مررت بك (**إن حصر**) فيه (**بـ « إلا »**) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[1] ، (**أو**) بـ (**إنما**) مثال الحصر بـ (إنما) : قوله : (من الطويل)

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

قاله الفرزدق همام ، وهو من قصيدة طويلة عارض بها جريراً وهجاه .

و(**الذائد**) بالذال المعجمة في أوله : من ذاد يذود : إذا منع ، ويقال : من الذود ؛ وهو الطرد ، ورجل ذائد وذواد ؛ أي : الحامي الدافع ، وذكر الحامي بعده تفسيراً له ، وهو اسم فاعل من الحماية ؛ وهو الدافع .

و(**الذمار**) بكسر المعجمة وتخفيف الميم ؛ وهو : ما لزمك حفظه مما وراءك ويتعلق بك ، ويجوز فيه النصب والجر ، فالنصب على المفعولية ، والجر على الإضافة .

(وإنما) : أداة حصر ، وقوله : (أنا) فاعل (يدافع) ، و(أو مثلي) : عطف عليه ، وقصد بهٰذا : القصر والاختصاص .

والمعنىٰ : ما يدافع عن أحساب قومه إلا أنا ، أو من يماثلني في إحراز الكمالات ، وفيه الشاهد ؛ حيث أتىٰ بضمير منفصل لغرض القصر ، ولم يتأتَ له الاتصال ؛ لمعنىٰ

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٤٠) .

أو رُفِعَ بمَصدَرٍ مُضافٍ لمنصوبٍ ، أو بصفةٍ جَرَتْ علىٰ غيرِ صاحبِها ، أو أُضمِرَ عاملُهُ أو أُخِّرَ ، أو كانَ معنوياً ، أو حرفَ نفيٍ ، أو فصلَهُ متبوعٌ ، . . . .

(إلا) لأن معنىٰ (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا) أي : ما يدافع إلا أنا . انتهىٰ « شواهد العيني » .

(**أو رفع**) ذٰلك الضمير (**بمصدر مضاف لمنصوب**) نحو : (عجبت من ضربك هو) ، وكقوله : (من البسيط)

بنصركم نحن كنا ظاهرين فقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

فلو نصب بمصدر مضاف إلى المرفوع . . لم يجب فصله ، بل يترجح نحو : (عجبت من ضربكه ، ومن ضربك إياه) ، ولا يجب الفصل إلا إذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر ؛ نحو : (عجبت من ضرب الأمير إياه) حتىٰ يرد علىٰ مفهوم كلام الشارح ، (**أو**) رفع ذٰلك الضمير (**بصفة جرت علىٰ غير صاحبها**) كقولك : زيد هند ضاربها هو ، (**أو أضمر عامله**) أي : عامل ذٰلك الضمير ؛ نحو قولك : (إياه) لمن قال لك : من أضرب ؟ ومثله : (من الطويل)

فإياك إياك المراء . . . .

(**أو أخر**) عامله ؛ أي : عامل ذٰلك الضمير ؛ نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[1] ، (**أو كان**) عامل ذٰلك الضمير (**معنوياً**) ، **والمراد بالعامل المعنوي** : **الابتداء** ؛ نحو : (أنت تقوم) ، ومثله : (أنا مقيم) ، (**أو**) كان عامل ذٰلك الضمير (**حرف نفي**) نحو : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[2] ، ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾[3] ، (**أو فصله متبوع**) أي : فصل ذٰلك العامل عن اتصاله بالضمير متبوع ذٰلك الضمير ؛ نحو قوله

---

(١) سورة الفاتحة : (٥) .

(٢) سورة المجادلة : (٢) .

(٣) سورة الأنعام : (١٣٤) .

أو وَلِيَ واوَ (معَ) ، أو (إمَّا) ، أو لاماً فارقةً ، أو نصبَهُ عاملٌ في مُضمَرٍ قبلَهُ غيرِ مرفوعٍ إنِ اتَّحدا رتبةً ، . . . .

تعالىٰ : ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [1] ، ونحو : (وأكرمتهم حتىٰ إياك) ، فإن أردت (حتى) الجارة . . لم يجز ؛ لأنها لا تدخل على الضمير ، والمبرد يجيزه فيظهر الفرق بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل ، (أو ولي) ذٰلك الضمير (واو « مع ») أي : واواً بمعنىٰ : مع ؛ أي : واو المصاحبة ؛ كقوله : (من الطويل)

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة ... نكون وإياها بها مثلاً بعدي

(أو) ولي ذٰلك الضمير (إما) المكسورة بكسر الهمزة وتشديد الميم ؛ نحو : (قام إما أنا ، وإما أنت) .

(أو) ولي ذٰلك الضمير (لاماً فارقةً) أي : بين (إن) النافية ، و(إن) المخففة من الثقيلة ؛ كقوله : (من الخفيف)

إن وجدت الصديق حقاً لإيا ... ك فمرني فلن أزال مطيعا

ولم يقل : (لام ابتداء) وإن شمل نحو : (إن الكريم لأنت) لأن الفارقة ليست لام ابتداء عند أبي علي الفارسي وابن جني ، فلا تشملها لام الابتداء ، ولأن الفصل ؛ نحو : (إن الكريم أنت) ليس من جهة اللام ؛ لحصوله قبلها من جهة كونه خبراً لـ (إن) .

(أو نصبه) أي : نصب ذٰلك الضمير (عامل) عمل (في مضمر) مذكور (قبله) ذٰلك الضمير الذي يجب فصله (غير مرفوع) ذٰلك الضمير الذي ذكر قبله بقيد ذكره بقوله : أي : يجب فصله (إن اتحدا) أي : إن اتحد الضميران ؛ أي : اتحد الضمير الذي يجب فصله ، والضمير المذكور قبله (رتبة) كأن كانا ضميري تكلم أو خطاب أو غيبة ؛ وذٰلك نحو : (علمتني إياي) ، و(علمتك إياك) ، و(علمته إياه) ، فإن

---

(1) سورة الممتحنة : (١) .

وربَّما اتَّصلا غيبةً إنِ اختلفا لفظاً واتَّحدا رتبةً .

كان الضمير الذي قبله مرفوعاً ؛ نحو : علمتني . . لم يجب فصله ، فلا يجوز : علمت إياي ، (**وربما اتصلا**) أي : اتصل الضميران حالة كونهما ضميري (**غيبة إن اختلفا لفظاً واتحدا رتبة**) ، من ذٰلك : ما حكاه الكسائي من قول بعض العرب : (هم أحسن الناس أجملهم وجوهاً وأنضرهموها) وهو قليل جداً ، **والوجه** : الانفصال ، فإن اتفقا في الغيبة ، وفي التذكير أو التأنيث ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول مرفوعاً . . وجب كون الثاني بلفظ الانفصال ؛ نحو : (فأعطاه إياه ، وأعطاها إياها) وهٰكذا . انتهىٰ « عليمي » ، فجملة ما يتعين فيه فصل الضمير الثاني ثلاثة عشر موضعاً .

قال الكردي : (قوله : « وربما اتصلا غيبة » بأن كانا غائبين ، وقوله : « إن اختلفا لفظاً » أي : بالإفراد والجمعية مثلاً ، وقوله : « واتحدا رتبة » بأن كانا جميعاً للغيبة ، وهٰذا مستغنىً بقوله : « وربما اتصلا غيبة » بل ذكره موهم : أن في ضمائر الغيبة تفاوتاً في الرتبة ، وليس كذٰلك ، بل هي متحدة رتبة ، وعبارة « التسهيل » : وربما اتصلا غائبين وإن لم يشتبها لفظاً . انتهت .

ومنه قوله : (من الطويل)

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنالهماه قفو أكرم والد

بخلاف ما إذا اتحدا غيبة واتفقا لفظاً فيجب الفصل ؛ نحو : « مال زيد أعطيته إياه » لا « أعطيتهوه » ، وفي كلام سيبويه ما يدل علىٰ جوازه) .

❋ ❋ ❋

(ثُمَّ) الثَّاني مِنَ المعارفِ : (العلمُ : وهوَ) ما وُضِعَ لمُعيَّنٍ لا يتناولُ غيرَهُ .

فخرجَ بالمُعيَّنِ : النَّكراتُ ، وبما بعدَهُ بقيَّةُ المعارفِ ؛ فإنَّ الضَّميرَ صالحٌ لكلِّ مُتكلِّمٍ ومُخاطَبٍ وغائبٍ ، ....

---

٢٦ ـ العلم

ولما فرغ المصنف من مباحث الضمير . . شرع في مباحث العلم فقال : (**ثم الثاني من المعارف**) الستة : (**العلم**) ، قال العليمي : (هـٰذا ثاني المعارف ، وعن الكوفيين وابن السراج أنه أولها ، واختاره ابن معطي ، ووجهه : أن الاشتراك في العلم بطريق العروض ، ولا كذٰلك الضمير ، حتىٰ قيل : إنه كلي لا جزئي ، ولأن الضمير يحتاج إلىٰ ما يعينه ، ولأنه يعود إلى النكرة ، ولأنه قد يجر بـ « رب ») .

والكلي عندهم : ما دل على الإحاطة بجمع أفراد الموضوع ، **والجزئي** : ما دل على الإحاطة ببعض أفراد الموضوع . انتهى « الكوكب المشروح » .

وقال الشارح في كتاب « الحدود » : (وأعرفه : أسماء الأماكن ، ثم أسماء الأناس ، ثم أسماء الأجناس) انتهىٰ .

(**وهو**) أي : العلم الاصطلاحي (**ما وضع لمعين**) أي : تعييناً خارجياً ؛ كما في العلم الشخص ، أو تعييناً ذهنياً ؛ كما في علم الجنس ، أي : اسم وضع لشيء معين بحيث (**لا يتناول غيره**) أي : غير ذٰلك المعين .

(**فخرج بالمعين** : **النكرات**) لأنها لا تعين مسماها من حيث الوضع وإن عرض التعيين بعد الوضع لأمر عارض ؛ كشمس وقمر ، ورجل وامرأة .

(و) خرج (**بما بعده**) وهو قوله : (لا يتناول غيره) : (**بقية المعارف ؛ فإن الضمير**) كأنا وأنت وهو (**صالح لكل متكلم**) كما في (أنا) ، (**و**) صالح لكل (**مخاطب**) كما في (أنت) ، (و) صالح لكل (**غائب**) كما في (هو) ، وإن المعرف بـ (أل) ؛ كـ (الرجل) صالح لكل واحد من أفراده ، فإذا استعمل في واحد . .

وليسَ موضوعاً لأن يُستعمَلَ في مُعيَّنٍ خاصٍ ؛ بحيثُ لا يُستعمَلُ في غيرِهِ ، لٰكنْ إذا استُعمِلَ فيهِ . . صارَ جزئيّاً ، ولَمْ يشركْهُ أحدٌ فيما أُسنِدَ إليهِ ، واسمُ الإشارةِ صالحٌ لكلِّ مُشارٍ إليهِ ؛ فإذا استُعمِلَ في واحدٍ منهُ . . لَمْ يشركْهُ فيما أُسنِدَ إليهِ أحدٌ ، و(أل) صالحةٌ لأن يُعرَّفَ بها . . . .

عرفه وقصره علىٰ شيء بعينه ، (**وليس**) الضمير (**موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره ، لٰكن إذا استعمل فيه**) أي : في غير ذٰلك المعين . . (**صار**) ذٰلك الغير (**جزئياً**) منه ؛ أي : من العلم (**ولم يشركه**) أي : لم يشرك ذٰلك الغير (**أحد في ما أسند إليه**) أي : إلىٰ ذٰلك الغير .

وأما العلم لغة : يطلق على الجبل ، والراية ، والعلامة ، **والظاهر** : أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من الثالث ؛ بدليل قولهم : (لأنه علامة علىٰ مسماه) .

وأما قولنا في المعنى الاصطلاحي : (اسم يعين المسمىٰ) . . أي : خارجاً ؛ كعلم الشخص الخارجي ، أو ذهناً ؛ كعلم الجنس ، بناءً على التحقيق الآتي .

أما علىٰ مذهب المصنف . . فعلم الجنس غير داخل في هٰذا التعريف ، لخروجه بقوله : (يعين) ، فيكون هٰذا التعريف خاصاً بعلم الشخص ، وكعلم الشخص الذهني ؛ أعني : الموضوع لمعين ذهناً وجوده خارجاً ؛ كالعلم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجاً في المستقبل ، وكعلم القبيلة ؛ فإنه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع ، وغير الموجودين حينه ، فإن المجموع لا وجود له إلا في ذهن الواضع . انتهىٰ من « الصبان على الأشموني » .

(**و**) أما (**اسم الإشارة**) . . فهو (**صالح لكل مشار إليه ، فإذا استعمل في واحد منه**) أي : في واحد من المشار إليه . . (**لم يشركه**) أي : لم يشرك ذٰلك الواحد (**في ما أسند إليه**) أي : إلىٰ ذٰلك الواحد (**أحد**) من أفراد المشار إليه .

(**و**) أما (**أل**) المعرفة . . فهي (**صالحة لأن يعرف بها**) أي : بـ (أل) المعرفة

كلُّ نكرةٍ ؛ فإذا استُعمِلَتْ في واحدٍ . . عرَّفَتْهُ ، وقصرَتْهُ علىٰ شيءٍ بعينِهِ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِم : (إِنَّها كلِّياتٌ وضعاً ، جزئيَّاتٌ استعمالاً) .

وينقسمُ باعتبارِ تشخُّصِهِ وعدمِ ذٰلكَ إلىٰ قسمَينِ ؛ . . . .

(**كل نكرة**) واحدة من أسماء النكرات ؛ كرجل وفرس (**فإذا استعملت**) أل المعرفة (**في واحد**) من أسماء النكرات . . (**عرفته**) أي : عرفت ذٰلك الواحد ؛ أي : جعلته معرفة بعد أن كان نكرة (**وقصرته**) أي : قصرت استعماله (**علىٰ شيء**) واحد من أفرادها (**بعينه**) أي : بتعين ذٰلك الشيء .

(**وهـٰذا**) المعنى الذي ذكرناه في الضمير بقولنا : (فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب . . .) إلىٰ آخره ، وفي اسم **الإشارة** : (بأنه صالح لكل مشار إليه . . .) إلىٰ آخره ، وفي (أل) : (بأنها صالحة لأن يعرف بها . . .) إلىٰ آخره . . (**معنىٰ قولهم**) أي : معنىٰ قول بعض أهل المعاني : (**إنها**) أي : إن المعارف (**كليات وضعاً ، جزئيات استعمالاً**) يعنون : أنها وضعت لأمور كلية ، لـٰكنها لا تستعمل إلا في الجزئيات التي تضمنتها تلك الكليات ، وذٰلك يستلزم وجود مجاز بلا حقيقة ، ولم يوجد ذٰلك في غيرها ؛ فلذا قال السيدان ـ السيد الجرجاني والسيد الشريف ـ : (وضعها كلي ، والموضوع ـ أي : له ـ جزئي ؛ لأن استعمالها في الجزئيات حقيقة لا مجاز) ، وتبعهما بعض الأفاضل .

وقوله : (و« **أل** » **صالحة**) لا يخفىٰ ما في عطفه على الضمير المستلزم كون (أل) من بقية المعارف ، وليس كذٰلك ، بل الذي كان من ذٰلك مدخولها . انتهىٰ « كردي » .

ثم شرع المصنف في تقسيم العلم ، وتبعه الشارح في ذٰلك فقال : (**وينقسم**) العلم (**باعتبار تشخصه**) وتعينه (**وعدم ذٰلك**) التشخص (**إلىٰ قسمين**) .

قال الكردي : (أي : باعتبار تشخص مسماه وعدمه ، وفيه : أن العلم إذا كان هو الموضوع لمعين لا يتناول غيره . . لم يبقَ لعدم التشخص في علم الجنس وجه ، وهل

لأنَّهُ (إمَّا شخصيٌّ) وهوَ : ما وُضِعَ لمُعيَّنٍ في الخارجِ لا يتناولُ غيرَهُ مِنْ حيثُ الوضعُ له (كزيدٍ) وشبهِهِ ، فدخلَ : العلمُ العارضُ الاشتراكِ ؛ ك (عمرٍو) مسمّىً بهِ كلٌّ مِنْ جماعةٍ .

وهوَ قسمانِ : مُرتجلٌ ؛ وهوَ : ما استُعمِلَ مِنْ أوَّلِ الأمرِ علماً ؛ . . . .

التشخص غير التعيين ؟! فكما أن « زيداً » يعين مسماه ويميزه عن غيره من الأجناس من « ثعلب ، وذئب » وغيرهما . . فالأولىٰ أن يقول : وينقسم باعتبار مفهومه . . . إلىٰ آخره ، وانقسامه إلى القسمين ؛ لأن تعيينه للمسمىٰ : إما خارجي ؛ وهو العلم الشخصي ، أو ذهني ؛ وهو العلم الجنسي) انتهىٰ منه .

قوله : (**باعتبار تشخصه**) أي : تشخص مسماه وعدمه ، **والتشخص** : ما به يصير الشيء ؛ بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه .

قوله : (لأنه) أي : لأن العلم : (إما شخصي ؛ وهو) أي : العلم الشخصي : (ما وضع لـ) مسمىً (معين في الخارج) أي : في خارج الذهن (لا يتناول) أي : لا يشمل ذٰلك الموضوع (غيره) أي غير ذٰلك المعين (من حيث الوضع له) أي : لذٰلك الغير ، لا من حيث المفهوم ؛ وذٰلك العلم الشخصي (ك « زيد » وشبهه) قال ابن هشام : (ومنه : أسماء الكتب) ، وقال بعضهم : هي من أعلام الأجناس ، وبه قال الدماميني ، (فدخل) فيه ؛ أي : في شبهه ، أو في العلم الشخصي : (العلم العارض الاشتراك ؛ ك « عمرو » مسمىً به) أي : بلفظ عمرو (كل من جماعة) أي : كل فرد من أفراد جماعة ، (وهو) أي : العلم الشخصي (قسمان) أي : على المشهور ، وعن سيبويه : الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج : كلها مرتجلة . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (« وهو قسمان » أي : على الأصح ، قال أبو حيان : التقسيم إليهما في العلم الوضعي ، وأما العلم بالغلبة . . فخارج عنه) انتهىٰ .

قسم (مرتجل ؛ وهو : ما استعمل من أول الأمر علماً) من غير أن يسبق له

كـ (سعادَ ، وفَقْعَسٍ ، وموهبٍ) ، ....

استعمال في غير العلمية ولا فيها ؛ كأنه مأخوذ من (ارتجل الشيء) : إذا فعله قائماً علىٰ رجليه من غير أن يقعد له ويتروىٰ فيه ، ومن غير نظر إلىٰ معنىً ، ولا ملاحظة إلى اشتقاق ولا قياس .

وذٰلك (كـ « **سعاد** » ، و« **فقعس** ») بوزن (جعفر) ، قال في « القاموس » : (فقعس بن طريف : أبو حي من أسد ، علم مرتجل قياسي) .

أشار بالتمثيل إلىٰ أن المرتجل قسمان : **قياسي** ؛ وهو : ما له نظير في أبنية الأسماء ؛ كسعاد وفقعس وعمران وحمدان ، فإن نظيرها : غراب وجعفر وسرحان وندمان .

وشاذ : (و) هو ما خالف حكم نظيره من النكرات ؛ إما بفتح ما حقه الكسر كـ (**موهب**) وموظب بفتح عينهما ، **والقياس** : كسرها في موعد ومولد وموضع .

قوله : (**كـ « موظب »**) من وظب عليه يظب بالكسر ، من باب وعد ، وظوباً : إذا دام عليه ، **والمواظبة** : المثابرة على الشيء .

أو بالعكس ؛ كـ (معدي كرب) من عداه الكرب : إذا جاوزه ، **القياس فيه** : فتح الدال ؛ كما في نظائره من : المرمىٰ والمنهىٰ والمدعىٰ .

أو فك ما حقه الإعلال ؛ نحو : (مدين وحيوة) **إذ قياسهما** : مدان وحيان وحية ؛ كمكان وكية .

أو بالعكس ؛ كـ (داران وجابان) **إذ قياسهما** : دوران وجوبان ؛ كنظائرهما نحو : الطوفان والحولان .

وظاهر كلام ابن مالك في « التسهيل » : أن الشذوذ المذكور منحصر في هٰذه الطرق الخمسة ، وبه صرح الدماميني في « الشرح » ، والقياسي في هٰذا الباب أكثر من الشاذ ، ولعل الشارح لمح إلىٰ ذٰلك في تمثيله للقياس بمثالين ، وللشاذ بمثال واحد . انتهىٰ « كردي » .

ومنقولٌ ـ وهوَ الغالبُ ـ وهوَ : ما استُعمِلَ قبلَ العلميَّةِ في غيرِها ؛ كـ (زيدٌ ، وأسدٌ ، وحارثٌ ، وشمَّرَ ، ويشكرُ ، وإصمِتْ ، وشابَ قرناها ، وزيدٌ مُنطلِقٌ) .

(أو جنسيٌّ) وهوَ : ما وُضِعَ لمُعيَّنٍ في الذِّهنِ ؛ أي : ملاحظُ الوجودُ فيهِ . . . .

وقوله : (**ومنقول**) معطوف علىٰ مرتجل (**وهو الغالب**) الكثير في كلامهم ، (**وهو**) أي : المنقول : (**ما استعمل قبل العلمية في غيرها**) أي : في غير العلمية ؛ مثاله : (**كـ « زيد »**) منقول من مصدر زاد (**وأسد**) منقول من اسم العين .

قال الكردي : (قوله : « كزيد وأسد . . . » إلىٰ آخر الأمثلة إشارة إلىٰ أقسام ما لا ينقل العلم إلا منه ؛ وهو : الاسم ، والفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وفعل الأمر ، والجملة الفعلية ، والجملة الاسمية) ، والاسم :

١ ـ إما اسم معنىً ؛ كـ (زيد) مصدر (زاد) .

٢ ـ أو اسم عين ؛ كـ (أسد) لأنه اسم جنس من الحيوان مفترس .

٣ ـ (**وحارث**) وصف لمن حرث الأرض .

٤ ـ (**وشمَّر**) فعل ماض من فعَّل المضعف .

٥ ـ (**ويشكر**) فعل مضارع .

٦ ـ (**وإصمت**) بوزن إصبع ـ بكسر الهمزة والميم ـ فعل أمر .

٧ ـ (**وشاب قرناها**) وهو جملة فعلية .

٨ ـ (**وزيد منطلق**) وهو جملة اسمية .

ولـٰكن لم تقع التسمية بـ (الجملة الاسمية) منقولاً عن العرب ، وإنما قاسه النحاة على الجملة الفعلية ، وكذا : فعل الأمر الغير المسند إلا (إصمت) ، بخلاف المسند إلى الضمير البارز ؛ كـ (أطرقا) .

وقوله : (**أو جنسي**) معطوف علىٰ قوله : إما شخصي ، (**وهو**) أي : الجنسي : (**ما وضع لمعين في الذهن ؛ أي : ملاحظ الوجود فيه**) أي : بملاحظة وجوده في

(كأسامةَ) علمٌ للسَّبُعِ ؛ أي : لماهيَّتِهِ الحاضرةِ في الذِّهنِ ، فهوَ في التَّعيينِ ؛ كاسمِ الجنسِ المُعرَّفِ بلامِ الحقيقةِ ، فقولُكَ : (أسامةُ أجرأ مِنْ ثُعالةَ) بمنزلةِ قولِكَ : (الأسدُ أجرأ مِنَ الثَّعلبِ) .

ودليلُ اعتبارِ التَّعيينِ في علمِ الجنسِ إجراءُ الأحكامِ اللَّفظيَّةِ لعلمِ الشَّخصِ عليهِ ؛ كمنعِهِ . . . .

الذهن ، خرج به : سائر الصور الذهنية ؛ بضرورة عدم اعتبار الملاحظة في وضع أسماء الأجناس النكرات ، وذلك (كـ « أسامة » علم للسبع) المفترس (أي : لماهيته الحاضرة في الذهن ، فهو) أي : أسامة (في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة) وهو الأسد ، (فقولك : أسامة أجرأ من ثعالة) علم جنس للثعلب (بمنزلة قولك : الأسد أجرأ) أي : أشجع (من الثعلب) اسم جنس للثعلب .

قوله : (**علم للسبع ؛ أي : لماهيته**) أي : علم لماهية السبع وحقيقته الحاضرة في الذهن ؛ أي : مع قيد ملاحظة الحضور وتقربه ؛ ذلك أن الواضع إذا استحضر صورة الأسد ليضع لها اسماً . . فتلك الصورة متشخصة لحضورها في الذهن ، ثم إن وضع لها اسماً باعتبار تشخصها في الذهن وملاحظته . . فهو علم جنس .

وإن وضع لمطلق الصورة من غير مراعاة تشخصها في الذهن وملاحظته فيه . . فهو اسم الجنس ، وحينئذ : فلا يعرف الفرق بينهما إلا باعتبار وضع الواضع ، قاله الخسرو شاهي ؛ تلميذ الرازي . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**وهو**) أي : علم الجنس في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة ، **والفرق بينهما** : أن علم الجنس يدل علىٰ تعيين الماهية الحاضرة بجوهره ومادته ولفظه ، وتعيين اسم الجنس المذكور إنما هو بالأداة . انتهىٰ منه .

(ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس) كأسامة : (إجراء الأحكام اللفظية) الكائنة (لعلم الشخص عليه) أي : علىٰ علم الجنس ، وتلك الأحكام (كمنعه)

مِنْ (أل) ، والإضافةِ ، والصَّرفِ معَ سببٍ آخرَ ؛ كالتَّأنيثِ في (أسامةَ ، وثُعالةَ) ، ومجيءِ الحالِ منهُ ؛ كـ (هـٰذا أسامةُ مُقْبِلاً) وعدمِ نعتِهِ بالنَّكرةِ .

أي : منع علم الجنس (من) دخول (أل) المعرفة عليه ، (و) منعه من (**الإضافة**) إلىٰ ما بعده ، (و) منعه من (**الصرف**) والتنوين (مع) وجود (**سبب آخر**) من موانع الصرف فيه مع العلمية ؛ وذٰلك السبب الآخر (**كالتأنيث في** « **أسامة ، وثعالة** » ، و) تلك الأحكام أيضاً كـ (**مجيء الحال**) أي : كجواز مجيء الحال (منه) أي : من علم الجنس ؛ لكونه معرفة ، فتقول في مثال مجيء الحال منه : (**كهـٰذا**) الحاضر (**أسامة**) حالة كونه (**مقبلاً**) علينا بوجهه ، (و) كـ (**عدم**) صحة (**نعته بالنكرة**) لكونه معرفة .

قوله : (**ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس . . .**) إلىٰ آخره .

قال الشارح في « شرح متممة الآجرومية » : (ولا يخفىٰ عليك : أن معاملتهم « أسامة » معاملة المعرفة و« أسد » معاملة النكرة يدل على افتراق مدلولهما ؛ ولهـٰذا قيل : **إن التحقيق** : **أن اسم الجنس النكرة** موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي ، من غير قيد معها أصلاً ، **وعلم الجنس** : موضوع للحقيقة الذهنية باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ؛ مثل : اسم الجنس المعرف ، ثم فرق بينهما بما ذكرنا آنفاً .

ولصدق كل منهما علىٰ كل فرد من أفراد الجنس ذهب بعض ؛ منهم : ابن مالك إلىٰ أنهما مترادفان ، وأن علم الجنس نكرة معنىً ، معرفة لفظاً) .

ووجهه الرضي فقال : (إذا كان لنا تأنيث لفظي ؛ كـ « غرفة ، وبشرىٰ ، وصحراء » ، ونسبة لفظية ؛ كـ « كرسي » . . فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظي ؛ إما باللام ؛ كما ذكرنا ، وإما بالعلمية ؛ كما في : « أسامة ، وثعالة ») انتهى . انتهىٰ « كردي » نقلاً عن الفاكهي في « شرحه » .

وأمَّا اسمُ الجنسِ النَّكرةِ المُعبَّرُ عنهُ في الأصولِ بـ (المُطلَقِ) . . فهوَ ما وُضِعَ للماهيَّةِ مُطلَقاً ؛ أي : بلا تعيينٍ ؛ كـ (أسدٍ) اسمٌ لماهيَّةِ السَّبُعِ ، يقالُ : (أسدٌ أجرأ مِنْ ثعلبٍ) كما يقالُ : (أسامةُ أجرأ مِنْ ثعالةَ) ، ويُعبَّرُ عنهُ بـ (النَّكرةِ) أيضاً ، لٰكنِ الفرقُ بينهُما بالاعتبارِ ؛ إن اعتُبِرَ في اللَّفظِ : دلالتُهُ على الماهيَّةِ بلا قيدٍ . . سُمِّيَ اسمَ جنسٍ ، ومطلقاً أو معَ قيدِ الوحدةِ الشَّائعةِ . . سُمِّيَ نكرةً .

ومثلُها في الإبهامِ : المُعرَّفُ بلامِ الجنسِ بمعنىٰ : بعضٍ . . . .

(**وأما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الأصول بـ**) الجنس (**المطلق**) عن التقييد بقيد وحدة ولا غيرها . . (**فهو ما وضع للماهية**) والحقيقة حالة كونه (**مطلقاً ؛ أي : بلا تعيين**) أي : بلا ملاحظة تعيين (**كـ « أسد » اسم لماهية السبع ، يقال : أسد أجرأ من ثعلب ؛ كما يقال : أسامة أجرأ من ثعالة ، ويعبر عنه**) أي : عن اسم الجنس المذكور (**بالنكرة أيضاً**) أي : كما يعبر عنه باسم الجنس ، (**لٰكن الفرق بينهما**) أي : بين اسم الجنس النكرة والنكرة : (**بالاعتبار**) أي : باعتبار نظر الواضع ؛ **لأن** الدلالة إنما تتوقف على اعتباره وقصده دون اعتبار المتكلم ؛ لأن اللفظ إن أطلق . . دل علىٰ معناه الوضعي ؛ اعتبره المتكلم وأراده أم لا . انتهىٰ « عليمي » .

(**إن اعتبر**) الواضع (**في اللفظ دلالته على الماهية**) والحقيقة (**بلا قيد**) وحدة أو غيرها (**سمي اسم جنس ، ومطلقاً**) عن التقييد بأي قيد (**أو**) اعتبر الواضع دلالته على الماهية (**مع قيد الوحدة الشائعة**) في الذهن المسماة بالفرد المنتشر . انتهىٰ « كردي » . . (**سمي نكرة**) .

قوله : (**سمي اسم جنس ومطلقاً**) الأول : من تسمية النحاة ، والثاني : من تسمية الأصوليين ، ولاختلاف الاعتبارين المذكورين اختلف الفقهاء فيمن قال لامرأته : (إن كان حملك ذكراً . . فأنت طالق) ، فكان ذكرين ، **فقيل** : لا تطلق ؛ نظراً للتنكير المشعر بالتوحيد ، **وقيل** : تطلق ؛ حملاً على الجنس . انتهىٰ « كردي » .

(**ومثلها**) أي : ومثل النكرة (**في الإبهام : المعرف بلام الجنس بمعنىٰ : بعض**

غيرِ مُعيَّنٍ ؛ نحوُ : (إن رأيتَ الأسدَ ـ أي : فرداً منهُ ـ . . . ففرَّ منهُ) ، ثُمَّ استعمالُ علمِ الجنسِ أوِ اسمِهِ مُعرَّفاً أو مُنكَّراً في الفردِ المُعيَّنِ أو المُبهَمِ ؛ إن كانَ مِنْ حيثُ اشتمالُهُ على الماهيَّةِ . . فحقيقةٌ ، وإلَّا . . فمجازٌ .

غير معين) أي : يكون بمعنىٰ بعض شائع غير معين ، ومثال المعرف بلام الجنس : (**نحو : إن رأيت الأسد ؛ أي** : فرداً منه) أي : واحداً منه . . (ففر منه) أي : لا تقرب منه واشرد عنه .

(**ثم استعمال علم الجنس**) كأسامة (**أو اسمه**) أي : واستعمال اسم الجنس كالأسد (**معرفاً**) كان اسم الجنس بأل الجنسية ؛ كالثعلب (**أو منكراً**) كان ؛ كأسد وثعلب ؛ أي : استعماله (**في الفرد المعين**) كالأبيض من الأسد (**أو**) في الفرد (**المبهم ؛ إن كان**) استعماله في ذٰلك (**من حيث اشتماله**) أي : اشتمال ذٰلك الفرد (**على الماهية . . ف**) هو ؛ أي : فذٰلك الاستعمال (**حقيقة ، وإلا**) أي : وإن لم يكن استعماله من تلك الحيثية . . (**فمجاز**) .

قوله : (**فحقيقة**) لأنه من استعمال اللفظ فيما وضع له ابتداء ، وهٰذا مبني على القول المرجح ؛ من أن اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ، أما علىٰ مقابله ؛ وهو أنه وضع لفرد مبهم . . فليس استعماله معرفاً بلام الحقيقة حقيقة ؛ كما حققه السيد معترضاً به إطلاق السعد : أنه حقيقي ؛ لأنه إذا كان موضوعاً لفرد مبهم من أفراد جنسه ، ثم عرف بلام الحقيقة . . أريد به : مفهوم المسمىٰ من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد . . . إلىٰ آخره . راجع « ياسين » .

قوله : (**وإلا**) أي : وإن لم يكن استعماله في ذٰلك الفرد من حيث اشتمال ذٰلك الفرد على الماهية ؛ بأن استعمل في جزء معناه . . فهو ـ أي : فذٰلك الاستعمال ـ مجاز ؛ لأنه من إطلاق الكل وإرادة جزء معناه .

قوله آنفاً فيما قيل : (**معرفاً أو منكراً**) حالان من اسم الجنس ، أو علمه .

. . . .

مثال استعمال علم الجنس في الفرد المعين : (هـٰذا أسامة مقبلاً) ، وفي الفرد المبهم : (لقيت أسامة) ، ومثال استعمال اسم الجنس معرفاً في المعين : ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[1] ، وفي المبهم : ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾[2] ، ومنكراً في المعين : (زيد رجل فاضل) ، وفي المبهم : (رأيت رجلاً) هـٰذا إذا كان كل واحد من قوليه : (في المفرد المعين) ، أو : (المبهم) قيداً لكل واحد من قوليه : (معرفاً) أو : (منكراً) .

ويحتمل كون قوله : (في المفرد المعين) قيداً لقوله : (معرفاً) .

وقوله : (أو المبهم) قيداً لقوله : (أو منكراً) .

بل يحتمل أن يكون قوله (معرفاً أو منكراً) راجعاً إلىٰ علم الجنس واسمه كليهما .

فمثال علم الجنس المنكر قولنا : (أسامة أجرأ من هـٰذا أسامة مقبلاً) ، و : (رأيت أسامةً آخر) بصرفه ؛ لنكارته دون الأول . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**إن كان**) أي : ذاك الاستعمال ، وقوله : (**من حيث اشتماله**) أي : من حيث اعتبار اشتمال ذٰلك الفرد المذكور بنوعيه ، وقوله : (**على الماهية**) أي : علىٰ حصة منها .

قوله : (**فحقيقة**) أي : فذٰلك الاستعمال حقيقة ؛ لأنه من استعمال الشيء فيما وضع هو له بالنظر إلى الاعتبار المذكور . انتهىٰ منه .

قوله : (**وإلا . . فمجاز**) لأن كلاً من علم الجنس واسم الجنس موضوع بإزاء الماهية ، فاستعمالهما في غيرها ـ ولا تلاحظ ـ مجاز .

هـٰذا ؛ وقد قال ابن الحاجب : (أعلام الأجناس وضعت إعلاماً للحقائق الذهنية

---

(١) سورة المزمل : (١٦) .

(٢) سورة يوسف ﷺ : (١٣) .

وَمِنَ العلمِ : ما كُنِّيَ بهِ عنهُ ؛ كـ (فلانٍ ، وفلانةٍ) ، . . . .

المتعقلة ؛ كما أشير باللام إلى الحقيقة الذهنية في نحو : (اشترى اللحم) ، فكل واحد من هٰذه الأعلام وضع حقيقة في الذهن متحدة ، فهو إذن غير متناول غيرها وضعاً ، وإذا أطلق علىٰ فرد من الأفراد الخارجية ؛ نحو : « هٰذا أسامة مقبلاً » . . فليس ذٰلك بالوضع ، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية ؛ نحو قولهم : « الإنسان حيوان ناطق » .

فـ « أسد » موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس خارجاً علىٰ وجه التشريك ، و« أسامة » موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة ، فإطلاقه على الخارجي ليس بطريقة الحقيقة) انتهىٰ كلام ابن الحاجب ؛ ذكره الرضي عنه .

ثم قال الرضي : (ولم يصرح المصنف ـ يعني : ابن الحاجب ـ بكونه مجازاً ، ولا بد من كونه مجازاً علىٰ مذهبه ؛ إذ ليس علم الجنس موضوعاً له ؛ أي : للفرد الخارجي) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (ومن العلم) أي : ومن جنس العلم (ما) أي : لفظ (كني) أي : عبر (به) أي : بذٰلك اللفظ (عنه) أي : عن فرد من أفراد هٰذا الجنس ؛ أي : جنس العلم ، ومثال ذٰلك : (كـ « فلان ») كناية عن علم المذكر (وفلانة) كناية عن علم المؤنث .

قال العليمي : (قوله : « كفلان وفلانة » هما علمان لأعلام الأناسي ، من باب « أسامة » لانطلاقهما علىٰ كل علم منها ، فهما موضوعان لحقيقة أعلام أناسي من يعقل ، فإن لها حقيقة ذهنية ؛ كما أن لجنس « الأسد » حقيقة ذهنية وضع لها « أسامة » .

واستشكل كونهما علمين لما ذكر : بأنهما ألفاظ ، فإذا قلت : قال زيد : جاءني فلان . . فمعناه : جاءني مسمىٰ فلان ، وإنما مسماه لفظ ، وليس هٰذا كـ « زيد » في « جاءني زيد » لأن مسماه ذات .

وأجيب : بأن معنىٰ « جاءني فلان » : جاءني مسمىٰ مسمىٰ فلان ، فكما صح الإسناد إلىٰ لفظ « زيد » والمراد : مسماه . . صح الإسناد إلىٰ « فلان » والمراد : مسمىٰ مسماه) انتهىٰ منه .

(**وكذا**) أي : ومثل ما كني به عن العلم (**بعض الأعداد المطلقة**) في كونه من العلم ؛ أي : بعض الأعداد التي لم تقيد بمعدود مذكور أو محذوف ، وإنما دل بها علىٰ مجرد العدد ، لا المعدود ، والدليل علىٰ علميتها : أن كلاً منها يدل علىٰ حقيقة معينة خالية عن الشركة ، فإذا انضم إلى العلمية ما يتم به منع الصرف . . امتنع صرفها ؛ نحو : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة نصف ثمانية ، والمانع لها من الصرف في هٰذا ـ أي : في المثالين ـ : العلمية والتأنيث اللفظي . انتهىٰ « عليمي » بزيادة .

قال الكردي : (قوله : « وكذا بعض الأعداد المطلقة » أي : فالمقصود بها : مطلق العدد ، لا المعدود ؛ يعني : أنه أيضاً معدود من الأعلام ، لٰكن عند بعضهم ؛ ولذا ميزه عما قبله .

قال الفاضل الإسفرايني في « اللباب » : وأسماء العدد دالة علىٰ مجرده معدودة في الأعلام علىٰ رأي ؛ نحو : ستة ضعف ثلاثة . انتهىٰ .

فهو الواقع في بعض نسخ « المفصل » ، وذكره ابن جني في « سر الصناعة » ، ووجهه **ابن الحاجب** : بأن « ستة » مبتدأ ، فلولا تعريفه . . لكنت مبتدئاً بالنكرة من غير مسوغ ، فحينئذ يمتنع من الصرف ؛ لما انضم إلىٰ علميته بسبب آخر ، كالتأنيث في قولك : ستة ضعف ثلاثة ، وتبع الشارح في التقييد بالبعضية عبارة « التسهيل » ، ولم يبن لي وجهه ، بل نقل في « الهمع » عن ابن مالك خلاف ما وقع في « التسهيل » من ذٰلك التقييد فقال : قال ابن مالك : ولو عومل هٰذه المعاملة كل عدد مطلق . . لصح ؛ يعني : أن يجعل علماً .

والأصحُّ : أنَّ أسماءَ الأيَّامِ أعلامٌ ، ولامُها للَّمحِ ، وأنَّ التَّصغيرَ مُطلَقاً لا يُبطِلُ العلميَّةَ .

قال : ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير . . لم يمنع ، إلا أن الاختلاف في حقائقها واقع ، بخلاف العدد ؛ فإن حقائقه لا تختلف .

ومعنى الاختلاف : أن الرطل والقدح مثلاً مما يختلف باختلاف المواضع والبلدان والأمصار ؛ كما هو معروف في تقدير الماء ونصب الزكاة) انتهىٰ من « الكردي » .

(**والأصح : أن أسماء الأيام**) كالسبت والأحد (**أعلام ، ولامها للمح**) والإشارة إلىٰ أن ما أخذت هي منه يقبل (أل) كما في الدبران : اسم منزلة من المنازل الثمانية والعشرين كما عدها في « وسيلة الطلاب في علمي الفلك والحساب » بقوله : (من الرجز)

أولها النطح مع البطين ... ثم الثريا الواضح المبين

ودبران هقعة وهنعة ... ذراع نثرة وطرف جبهة

إلىٰ آخر الأبيات المذكورة بعدهما .

و(الحارث) من الأعلام المنقولة من الصفات ، وذكر هٰذا استطرادي .

فـ (السبت) مأخوذ من : السبت ؛ بمعنى : القطع ، و(الجمعة) من : الجمع ، والباقي من : الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « والأصح : أن أسماء الأيام أعلام » هٰذا مذهب الجمهور ، فإنهم قالوا : إنها أعلام توهمت فيها الصفة ، فدخلت عليها « أل » التي للمح الصفة ، ثم غلبت عليها الاسمية ، فصارت كـ « الدبران » ، **ومقابل الأصح** : ما قاله المبرد من أنها غير أعلام ، ولاماتها للتعريف ، فإذا زالت . . صارت نكرات) . انتهىٰ منه .

قوله : (**وأن التصغير مطلقاً**) أي : سواء كان تصغير ترخيم ؛ كـ (حريث) في (حارث) ، و(بريه) في (إبراهيم) ، أم لا ؛ كحويرث وبريهيم (**لا يبطل العلمية**)

(و) العلمُ : (هوَ) باعتبارِ ذاتِهِ شخصيّاً كانَ أو جنسيّاً (إمَّا اسمٌ) وهوَ : ما عدا الكُنيةِ واللَّقبِ (كما مثَّلنا) . . . .

فيها ؛ أي : **والأصح** : أن التصغير لا يبطل العلمية فيها مطلقاً ، **وقيل** : يبطلها تصغير الترخيم ، ورده ابن جني بقوله : (من الطويل)

. . . .   وكـان حـريـث فـي عـطـائـي جـاهـداً

يريد : الحارث بن وعلة ، قال : فلو كان منكراً . . لأدخل عليه (أل) انتهىٰ « حمصي » .

قال في الكردي : (والدليل علىٰ أن التصغير لا يبطل العلمية : منع صرف ؛ نحو : زيينب وطليحة .

وأما صرف نحو : « عمير ، وزفير » . . فلزوال العدل ؛ إذ لم يعدل إلا مكبراً لبطلان العلمية) .

مبحث الاسم واللقب والكنية

(**والعلم : هو باعتبار ذاته شخصياً كان أو جنسياً**) ، قال العليمي : (قوله : « أو جنسياً » لا يلزم جريان جميع الأقسام فيه ، فقد قال المصنف ـ يعني : ابن هشام في « حواشي الألفية » ـ ما نصه : وفهم من هٰذا ؛ أعني : الاقتصار على التمثيل بالكنية والاسم : أن اسم الجنس لم يوضع له لقب ، وكذٰلك فعل غيره من النحويين) . انتهىٰ .

أي : والعلم من حيث هو هو ، لا بقيد كونه اسماً فقط ، أو لقباً فقط ، أو شخصياً فقط ، أو جنسياً فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره : (**إما**) بكسر الهمزة وتشديد الميم ؛ لأنها التفصيلية ، أي : إما (**اسم**) خاص بما وضع له ؛ وهو ما وضع للذات بخصوصها من غير إشعار بمدح ولا ذم وإن تضمنهما ؛ كـ (الحسن ، والحسين) ، ولا تصدر بأب ولا أم ولا ابن ولا بنت ، وعرفه الشارح بقوله : (**وهو**) أي : الاسم : (**ما عدا الكنية واللقب ؛ كما مثلنا**) سابقاً للاسم

مِنْ (زيدٍ ، وأسامةَ) ، (أو لقبٌ) وهوَ : ما أشعرَ برفعةِ المُسمَّىٰ (كزينِ العابدينَ) ، أو بضَعَتِهِ ؛ كـ : بطَّةٍ ، (وقُفَّةٍ) ، (أو كُنيةٌ) وهوَ : ما صُدِّرَ بأبٍ أو أُمٍّ (كأبي عمرٍو . . .

الذي هو علم شخصي (من) قولنا : (« زيد » ، و) للاسم الذي هو علم جنسي بقولنا : (أسامة) فكل من المثالين يسمى اسماً ؛ لعدم تصدرهما بأب ولا أم ، وعدم إشعارهما بمدح ولا ذم .

(أو لقب ؛ وهو : ما أشعر) وأعلم (برفعة المسمىٰ) أي : بمدح الذات الذي سمي به (كـ « زين العابدين ») وهو لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنهما ؛ أي : عن علي المرتضى الصحابي المشهور وعن ولده حسين بن علي الصحابي الصغير .

(أو) اللقب : ما أشعر وأعلم (**بضعته**) أي : بضعة المسمىٰ وحقارته وذمه وخسته ، **والضعة** ـ بفتح الضاد المعجمة وكسرها مع فتح العين وتخفيفها ـ : الخسة والنقص ، فهي خلاف الرفعة في القدر .

وإنما عبر في اللقب بـ (أشعر) دون (دل) إشعاراً بأن الواضع إنما وضع اللقب لتعيين الذات معتبراً معنى المدح أو الذم ، لا للمعنى المذكور فيه فقط .

وفي « حواشي العضد » للأبرهي : **الفرق بين الاسم واللقب** : **أن الاسم** : يقصد به دلالته على الذات المعينة ، **واللقب** : يقصد به دلالته على الذات مع الوصف ؛ ولذٰلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة . **انتهىٰ** « كواكب » .

مثال الضعة : (كـ « بطة ») بفتح الموحدة وتشديد الطاء المهملة ، وفي « القاموس » : **البطة** : واحد البط ، والبط : نوع من الإوز ؛ وهو من حيوان الماء ، يلقب بها ؛ لضعف الشخص ، (و« قفة ») بضم القاف وتشديد الفاء : القرعة اليابسة ، وشيء يتخذ من خوص النخل أو من البوص كهيئتها تجعل فيها المرأة قطنها . انتهىٰ « مختار » .

(أو كنية ؛ وهو ما صدر بأب أو أم) أو ابن أو بنت ؛ كما مر (كـ « **أبي عمرو** ،

وأُمّ عمرٍو) ، قالَ الرَّضيُّ : والكُنيةُ عندَ العربِ قد يُقصَدُ بها التَّعظيمُ ، والفرقُ بينَها وبينَ اللَّقبِ معنىً : أنَّ اللَّقبَ يُمْدَحُ المُلقَّبُ بهِ أو يُذَمُّ بمعنىٰ ذٰلكَ اللَّقبِ ، بخلافِ الكُنيةِ ؛ فإنَّهُ لا يُعظَّمُ المُكنَّىٰ بمعناها ، بل بعدمِ التَّصريحِ بالاسمِ ؛ فإنَّ بعضَ النُّفوسِ تأنفُ بأن تُخاطَبَ باسمِها .

فائدةٌ

ليسَ في كلامِهِم تصريحٌ بتلقيبِ الإناثِ ، وإنَّما صرَّحوا بكنيتِهِنَّ .

وأم عمرو ») فهي علم مركب مضاف صدر بذٰلك ، فخرج بالمضاف : (أب لزيد) لعدم الإضافة ، أو (أبو زيد قائم) إذا سميت به ؛ لأن الإضافة فيه لجزء العلم لا لكله .

وزاد الفخر الرازي في العلم الجنسي : ما صدر بـ (ابن ، أو بنت) ؛ كـ (ابن دأية) للغراب ، و(بنت طبق) لنوع من الحيات .

وقوله : (**والكنية : ما صدر بأب أو أم**) فيه تجوز ؛ لأن الكنية المجموع ، لا ما صدر بهما فقط . انتهىٰ « ياسين » .

(**قال الرضي : والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم ، والفرق**) حينئذ (**بينها**) أي : بين الكنية (**وبين اللقب معنىً : أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنىٰ ذٰلك اللقب ، بخلاف الكنية ؛ فإنه لا يعظم المكنىٰ بمعناها ، بل**) يعظم بها (**بعدم التصريح بالاسم ؛ فإن بعض النفوس تأنف**) وتتكبر (**بأن تخاطب باسمها**) .

(فائدة)

(**ليس في كلامهم**) أي : في كلام العرب (**تصريح بتلقيب الإناث ، وإنما صرحوا بكنيتهن**) فيه نظر ؛ فقد صرحوا في قول امرئ القيس : (من الطويل)

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة   فقالت : لك الويلات إنك مرجلي

فإن (عنيزة) لقب (فاطمة) المناداة علىٰ طريق الترخيم في قوله :

(ويؤخَّرُ اللَّقبُ) في اللَّفظِ (عنِ الاسمِ) غالباً إذا اجتمعا ، ويُجعَلُ (تابعاً لهُ) في إعرابِهِ بدلاً أو عَطْفَ بيانٍ (مُطلَقاً) . . . .

أفاطم مهلاً . . . .

وبأن (ماء السماء) لقب (أم المنذر) اشتهرت به ، وورد : أن لقب الصديقة عائشة رضي الله تعالىٰ عنها : (حميراء) ، و(البتول) لقب (فاطمة) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالىٰ عنها . انتهىٰ « عليمي » مع زيادة .

(**ويؤخر اللقب في اللفظ عن الاسم غالباً إذا اجتمعا**) في تركيب واحد ، وإنما أخر عنه ؛ لأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان ؛ كـ (بطة) ، فلو قدم . . لتوهم أن المراد مسماه الأصلي ، وذٰلك مأمون بتأخيره فلم يعدل ، ولأنه أشهر من الاسم ؛ لأن فيه : العلمية مع شيء من معنى النعت ، فلو أتي به أولاً . . لأغنىٰ عن الاسم ، **ومقتضىٰ ما ذكر** : وجوب تأخيره عن الكنية أيضاً ، واختاره بعضهم ، **وقضيته أيضاً** : أن الكنية التي من أفراد اللقب ؛ كـ (أبي الخير ، وأبي جهل) علىٰ ما مر يجري فيها ما تقرر في اللقب المحض .

قوله : (**غالباً**) احتراز عن قوله : (من البسيط)

بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسباً ... ببطن شريان يعوي حوله الذئب

فإن تقديم اللقب شاذ ، وأما إذا اشتهر اللقب على الاسم . . فإنه يقدم على الاسم ؛ كما نص عليه ابن الأنباري ؛ ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ﴾[1] ، وقول الشاطبي : (من الطويل)

وقالون عيسىٰ . . . .

انتهىٰ منه .

(**ويجعل**) اللقب (**تابعاً له**) أي : للاسم (**في إعرابه بدلاً أو عطف بيان مطلقاً** ؛

---

(١) سورة النساء : (١٧١) .

أي : سواءٌ كانا مفردَينِ ؛ كـ (سعيدِ كرزٍ) ، أم مُركَّبَينِ ؛ كـ (عبدِ اللهِ زينِ العابدينَ) ، أم مُختلِفَينِ إفراداً وتركيباً ؛ كـ : (زيدٍ زينِ العابدينَ ، وعبدِ اللهِ كرزٍ) .

وكما يجوزُ الإتباعُ . . يجوزُ القطعُ عنِ التَّبعيَّةِ ؛ إمَّا برفعِهِ خبراً لمُبتدَأٍ محذوفٍ جوازاً ، أو بنصبِهِ مفعولاً لفعلٍ محذوفٍ جوازاً ، . . . .

أي : **سواء كانا مفردين ؛ كـ « سعيد كرز » ، أم مركبين ؛ كـ « عبد الله زين العابدين » ؛ أم مختلفين إفراداً وتركيباً ؛ كـ « زيد زين العابدين ، وعبد الله كرز »)** .

قوله : (**أو عطف بيان**) قال شيخنا العلامة الغنيمي : (أو توكيداً) لفظياً ، ولم أرَ من صرح به ، وذٰلك داخل في تعريف التوكيد اللفظي ؛ حيث قالوا فيه : (إعادة اللفظ الأول بلفظه أو بمرادفه) ، واللقب مرادف للاسم .

قال لي بعض مشايخنا : (لعل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له ، فلم يعربوه توكيداً) ، فأورد عليه الكنية التي لم تشعر بشيء من ذٰلك فالتزم إعرابها الأصل ، بل كاد أن يعين فيها ذٰلك ، ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان ، قال : (اللهم إلا أن يكون أشهر من الاسم فيعرب كذٰلك) ، **وبعدُ فالمسألة تحتاج إلىٰ تحرير** . انتهىٰ « عليمي » .

(**وكما يجوز الإتباع يجوز القطع عن التبعية ؛ إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف جوازاً**) قياس ما قالوه في النعت المقطوع : أن يكون المبتدأ محذوفاً وجوباً ، وكذا الفعل وإن سكت الشارح عن وجوب حذف الفعل . انتهىٰ « عليمي » ، قال في « التصريح » : (ولو أظهر . . لجاز) انتهىٰ .

وهٰذا بخلاف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ، فيجب حذفه ، وكذا إذا قطعت النعت عن المنعوت بالنصب . . يجب حذف الناصب وهو (أمدح) مثلاً ؛ كما يأتي في محله إن شاء الله تعالىٰ ، لجريانه مجرى المثل ،

(أو مخفوضاً بإضافتِهِ) أي : الاسمِ إلى اللَّقبِ جوازاً مُراداً بالأوَّلِ : المُسمَّىٰ ؛ وبالثَّاني : الاسمُ ، (إن أُفردا) وذٰلكَ (كسعيدُ كرزٍ) ، فيجوزُ فيهِ حينئذٍ الإتباعُ للأوَّلِ ، وهوَ الأقيسُ ، والقطعُ عنهُ ؛ كما لو كانَ مُركَّباً ، والإضافةُ حيثُ لا مانعَ منها ، وهيَ الأكثرُ ،

(**أو مخفوضاً بإضافته ؛ أي**) : بسبب إضافة (**الاسم إلى اللقب جوازاً**) فلا ينافي أن الخافض على الصحيح هو المضاف ؛ لأن السبب هو أعم من العامل ، والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين . انتهىٰ « عليمي » .

(**مراداً بالأول : المسمىٰ ، وبالثاني : الاسم إن أفردا**) أي : إن كان كل من الاسم واللقب مفردين ، (**وذٰلك**) أي : ومثال إفرادهما : (كـ) قولك : (**سعيد كرز**) بالإضافة ، **والمعنىٰ** : جاء مسمىٰ هٰذا اللقب ؛ وهو الذات الملقبة بـ (كرز) وذٰلك لئلا يلزم إضافة الشيء إلىٰ نفسه ، **والكرز** : اللئيم والحاذق . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**إن أفردا**) بخلاف ما إذا لم يفردا ؛ بأن كانا مضافين ؛ كـ (عبد الله زين العابدين) ، أو مفرداً فمضافاً ؛ كـ (سعيد زين العابدين) ، وقد مر عن الرضي جواز الإضافة فيهما ، وعكسه ؛ كـ (عبد الله بطة) امتنعت الإضافة فيه ، وتعين الإتباع بدلاً أو عطف بيان ، أو القطع رفعاً أو نصباً ؛ كما لو كانا مركبين ، لجواز الإتباع والقطع كليهما ، (**فيجوز فيه**) أي : في اللقب (**حينئذ**) أي : إذ كانا مفردين (**الإتباع**) أي : إتباع اللقب (**للأول**) أي : للاسم ، (**وهو**) أي : الإتباع هو (**الأقيس**) أي : الأوفق للقياس ، **لعل وجه الأقيسية** : ما يلزم على الإضافة من المحذور في رد إيجاب الإضافة ، (**والقطع**) أي : قطع الثاني ؛ وهو اللقب (**عنه**) أي : عن الأول ؛ وهو الاسم (**كما لو كان**) الأول (**مركباً**) نحو : عبد الله كرز ، (**و**) تجوز (**الإضافة**) أي : إضافة الأول إلى الثاني (**حيث لا مانع منها**) أي : من الإضافة (**وهي الأكثر**) كما إذا كان الاسم مقروناً بـ (أل) كـ (الحارث قفة) ، أو كان اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بـ (أل) كـ (هارون الرشيد ، ومحمد المهدي) ،

وجمهورُ البصريّينَ يوجبونَها ؛ أخذاً مِنِ اقتصارِ سيبويهِ عليها ، ووافقَهُمُ ابنُ مالكٍ في « الألفيَّةِ » ، وخالفَهُم في « التَّسهيلِ » ، واعتذرَ في « شرحِهِ » عن سيبويهِ : بأنَّ الإضافةَ لمَّا كانَتْ علىٰ خلافِ الأصلِ ـ لأنَّ الاسمَ واللَّقبَ مدلولُهُما واحدٌ ، فيلزمُ مِنْ إضافةِ أحدِهِما إلى الآخرِ إضافةُ الشَّيءِ إلىٰ نفسِهِ ، فيحتاجُ إلىٰ تأويلِ الأوَّلِ بـ (المُسمَّىٰ) ، والثَّاني بـ (الاسمِ) حتَّىٰ يخلصَ مِنْ إضافةِ الشَّيءِ إلىٰ . . . .

فلا إضافة فيه حينئذ ؛ صرح به في « التصريح » و« شرح الجامع » انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : فإن كان مانع من الإضافة ؛ بأن كان في الأول (أل) . . فليس إلا الإتباع وفاقاً ؛ نحو : (الحارث كرز) ذكره أبو حيان وغيره ، والحصر إضافي ؛ أي : لا الإضافة ، وإلا . . فالقطع جائز .

(**وجمهور البصريين يوجبونها**) أي : يوجبون الإضافة (**أخذاً من اقتصار سيبويه عليها**) أي : على الإضافة ، خلافاً للكوفيين والزجاج في إجازتهم لها ، (**ووافقهم**) أي : ووافق البصريين في إيجاب الإضافة (**ابن مالك في « الألفية »**) أي : « الخلاصة » ؛ حيث قال فيها : (من الرجز)

وإن يكونا مفردين فأضف حتماً وإلا أتبع الذي ردف

(**وخالفهم**) أي : وخالف ابن مالك البصريين (**في « التسهيل »**) حيث قال فيه : (ومن العلم اسم لقب ، ويتلو غالباً اسم ما لقب به بإتباع مطلقاً أو قطع أو إضافة إن كانا مفردين) .

(**واعتذر**) ابن مالك (**في « شرحه »**) أي : في « شرح التسهيل » (**عن سيبويه**) أي : في اقتصاره علىٰ ذكر الإضافة في ذٰلك دون الإتباع والقطع (**بأن الإضافة لما كانت علىٰ خلاف الأصل ؛ لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد ، فيلزم من إضافةِ أحدهما إلى الآخر إضافةُ الشيء إلىٰ نفسه ، فيحتاج إلىٰ تأويل الأول بالمسمىٰ ، والثاني بالاسم ؛ حتىٰ يخلص**) ويسلم (من) الاعتراض عليه بـ (**إضافة الشيء إلىٰ**

نفسِهِ ، والإتباعُ والقطعُ لا يُحوجانِ إلىٰ تأويلٍ ، ولا يوقعانِ في مُخالفةِ أصلٍ ـ . . . بَيَّنَ سيبويهِ استعمالَ العربِ للإضافةِ ؛ إذ لا مُستنَدَ لها إلَّا السَّماعُ ، بخلافِ الإتباعِ والقطعِ ؛ فإنَّهُما على الأصلِ ، واستُغنِيَ بالتَّنبيهِ عليها عنِ التَّنبيهِ عليهِما .

وإذا اجتمعَ الاسمُ والكنيةُ ، أوِ الكنيةُ واللَّقبُ . . كنتَ في تقديمِ أحدِهِما بالخيارِ ، ويليهِ الآخرُ مُعرباً بإعرابِهِ معَ جوازِ قطعِهِ .

نفسه) ، وهي لا تصح إلا بالتأويل السابق آنفاً ، (**والإتباع والقطع لا يحوجان إلىٰ تأويل**) مذكور ، (**ولا يوقعان في مخالفة**) ما هو (**أصل**) في استعمال العرب . . (**بين سيبويه استعمال العرب للإضافة**) أي : إضافة الاسم إلى اللقب (**إذ لا مستند**) ولا حجة (**لها**) أي : للإضافة (**إلا السماع**) من العرب (**بخلاف الإتباع والقطع ؛ فإنهما على الأصل ، واستغنىٰ بالتنبيه عليها**) أي : على الإضافة لما كانت علىٰ خلاف الأصل (**عن التنبيه عليهما**) لكونهما على الأصل ، (**وإذا اجتمع الاسم والكنية ، أو**) اجتمع بين (**الكنية واللقب . . كنتَ في تقديم أحدهما**) أي : أحد المجتمعين من الاسم والكنية أو من الكنية واللقب ، كنتَ أنت في تقديم أحد المجتمعين على الآخر ملتبساً (**بالخيار**) فتقدم أحدهما (**ويليه**) أي : يلي ذٰلك الأحد (**الآخر**) المذكور بعده حالة كون ذٰلك الآخر التالي (**معرباً بإعرابه**) أي : بإعراب ذٰلك الأحد المقدم ؛ رفعاً ونصباً وخفضاً (**مع جواز قطعه**) أي : قطع ذٰلك الآخر التالي عن الأول في إعرابه إلى الرفع أو إلى النصب مثلاً ؛ يعني : أنه لا ترتيب في الذكر بين الاسم والكنية إذا اجتمعا في المثال الواحد ، فيجوز تقديم الكنية على الاسم ؛ نحو : (قال أبو بكر سعيد) ، ونحو قوله : (من مشطور الرجز)

أقسم بالله أبو حفص عمر

بتقديم الكنية ، فقدم الكنية ؛ وهو (أبو حفص) على الاسم ؛ وهو (عمر) رضي الله تعالىٰ عنه .

. . . .

وسبب إنشاء هٰذه المقالة : أن قائلها قال لعمر رضي الله عنه : إن ناقتي نقبت فاحملني ، فقال له عمر : (كذبت) ، وأبىٰ أن يحمله ، وأقسم علىٰ ذٰلك ، فأنشده ذٰلك السائل فقال : (من مشطور الرجز)

أقسم بالله أبو حفص عمر ... ما مسها من نقب ولا دبر

فاغفر له اللهم إن كان فجر

يقال : نقب البعير ؛ من باب ضرب : إذا رق خفه ، ودبر البعير : إذا حفي ؛ أي : عجز عن السير ، فكأنه تفسير له ، ويقال : فجر : إذا حنث في يمينه .

ويجوز تأخيرها عن الاسم ؛ نحو قولك : (جاء سعيد أبو بكر) .

وكقول حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ رضي الله تعالىٰ عنهما : (من الطويل)

وما اهتز عرش الله من أجل هالك ... سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو

فقدم الاسم ؛ وهو (سعد) على الكنية ؛ وهو (أبو عمرو) .

وأصل هٰذا البيت : أن سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكحله ، فتألم قليلاً ومات منه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اهتز عرش الله لموت سعد بن معاذ » ، فنظم حسان رضي الله تعالىٰ عنهما .

قال ابن عنقاء : (**والأصح** : أن تقديمها على الاسم حيث اجتمعا هو الراجح إن لم يجب ، ولا سيما إذا أشعرت بمدح أو ذم ؛ لئلا يتوهم أنها لقب ، فإن قصد الإشعار ابتداء بتعظيم المسمىٰ . . وجب تقديمها ؛ كـ « أبي الخير ، وأم الجود » ، ولا شيء فيها من معنى النعت ، فإذا صدرت . . علم أن المسمىٰ معظم ، وأنها كنية لا لقب) .

ولا ترتيب أيضاً بين الكنية واللقب إذا اجتمعا ، فيجوز تقديم الكنية عليه ؛ نحو : (قال أبو بكر عفيف الدين) ، وتأخيرها عنه ، فأنت بالخيار في تقديم أحدهما علىٰ صاحبه ، ويليه الآخر معرباً بإعرابه .

نعم ؛ إذا اجتمعَ الثَّلاثةُ ، وقدَّمتَ الكنيةَ على الاسمِ ، ثُمَّ جيءَ باللَّقبِ . . فيظهرُ وجوبُ تأخيرِ اللَّقبِ عنِ الكنيةِ ؛ كما يُؤخَذُ مِنْ كلامِهِم وإن لَمْ أرَ في ذٰلكَ نقلاً ؛ لأنَّهُ يلزمُ مِنْ تقديمِهِ عليها حينئذٍ تقديمُهُ على الاسمِ نفسِهِ ، وهوَ مُمتنِعٌ .

(**نعم ؛ إذا اجتمع الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ، ثم جيء باللقب . . فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية**) فتقول : (جاء أبو بكر عبد الله عتيق) ، فلا يجوز في المثال : (جاء عتيق أبو بكر عبد الله) .

(**كما يؤخذ**) وجوب تأخير اللقب (**من كلامهم**) أي : من كلام النحاة في هٰذا الباب ؛ يعني : قول المصنف ابن هشام في أول هٰذا المبحث : ويؤخر اللقب في اللفظ عن الاسم غالباً (**وإن لم أرَ**) أنا (**في ذٰلك**) أي : في وجوب تأخير اللقب عن الكنية (**نقلاً**) من النحاة ، وإنما قلت : كما يؤخذ من كلامهم (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**يلزم من تقديمه**) أي : من تقديم اللقب (**عليها**) أي : على الكنية (**حينئذ**) أي : حين إذ اجتمعت الكنية واللقب (**تقديمه**) أي : تقديم اللقب (**على الاسم نفسه ، وهو**) أي : تقديم اللقب على الاسم (**ممتنع**) .

قوله : (**لأنه يلزم من تقديمه عليها**) **وجه اللزوم** : أن الغرض في المثال : تقديم الكنية على الاسم ، فإذا قدم اللقب عليها حينئذ ؛ أي : حين إذ اجتمعت الثلاثة . . صار اللقب مقدماً على المتقدم على الاسم ، والمقدم على المقدم على الشيء مقدم علىٰ ذٰلك الشيء ، فلزم حينئذ : تقديم اللقب علىٰ نفس الاسم ؛ وهو ـ أي : تقديم اللقب على الاسم ـ ممنوع على الأرجح .

والحاصل : أنه إذا أردت أن تجمع الثلاثة . . يجوز أن تقدم الاسم ، وأنت في الأخيرين بالخيار ، وإن قدمت الكنية . . فيجب أن تأتي عقبها بالاسم وتؤخر اللقب ، وأما تقديم اللقب عليهما ، أو على الاسم فقط . . فلا يجوز **على الأرجح** .

❋ ❋ ❋

(ثُمَّ) الثَّالثُ مِنَ المعارفِ : (الإشارةُ) علىٰ حذفِ مُضافٍ ؛ أي : أسماؤُها ، حذفَهُ للقرينةِ الدَّالَّةِ عليهِ ؛ وهوَ : ما وُضِعَ لمُسمّىً وإشارةً إليهِ ، . . . .

---

٢٧ ـ اسم الإشارة

وأعرفها : (ما) للقريب ، ثم (ما) للمتوسط ؛ على القول بالتثليث فيه . انتهىٰ « كردي » .

(**ثم الثالث من المعارف : الإشارة ، علىٰ حذف مضاف ؛ أي : أسماؤها ، حذفه ؛ للقرينة الدالة عليه**) .

قال العليمي : (هـٰذا ثالث المعارف ، وزعم ابن السراج أنه أولها ؛ لأن تعريفه بالعين والقلب ، وغيره لا يتعرف إلا بوجه واحد ، ولأنه لا يقبل التنكير مطلقاً بخلاف المضمر والعلم .

وقوله : « علىٰ حذف مضاف » لا ضرورة إلىٰ ذٰلك ؛ لأن الأسماء الآتية كما تسمىٰ بأسماء الإشارة تسمىٰ بالإشارة ، فلها اسمان) انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (**علىٰ حذف مضاف**) لأن الإشارة نفسها ليست من أقسام المعرفة ، بل اسمها ، فهو مجاز ؛ كما قالوا في التوابع : (النعت والتوكيد والعطف) عبروا فيها بالألفاظ عن المعاني ، إلا أنها صارت حقائق اصطلاحية .

قوله : (وهو) راجع إلى الإشارة بمعنى : المذكور من الإشارة .

وفي نسخة : (وهي) علىٰ تقدير مضاف ؛ أي : اسم الإشارة : (**ما وضع**) أي : لفظ وضع ؛ أي : وضعته العرب (**لـ**) الدلالة علىٰ (**مسمىً**) أي : علىٰ ذات معين (**و**) علىٰ (**إشارة إليه**) أي : إلىٰ ذٰلك المسمىٰ إشارة حسية لا عقلية ؛ أي : ما وضع للدلالة علىٰ معين ، وعلىٰ إشارة إليه ، **والمراد بالإشارة هنا** : الإشارة الحسية ؛ وهي : التي تكون ببعض الجوارح ؛ كالإصبع والرأس والطرف وغيرها ، وخرجت بالحسية : الإشارة العقلية الذهنية ؛ لوجودها في غير اسم الإشارة أيضاً ؛ كالضمائر ، فإنه يشار

والإشارةُ ؛ إمَّا لِمُفرَدٍ مُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ ، أو لِمُثنّىً ، أو لجمعٍ كذٰلكَ ، فهٰذهِ ستَّةٌ ، إلَّا أنَّهُم اكتفَوا بالإشارةِ إلى الجمعِ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ بلفظٍ واحدٍ ، فصارَتِ الأقسامُ الوضعيَّةُ لأسماءِ الإشارةِ بحسبِ مَنْ هيَ . . . .

بها إلى المعهود عليه والمظهر ؛ فإن النكرة منه يشار به إلىٰ واحد من الجنس غير معين ، وإن كان معرفة . . فإلىٰ واحد معين .

ولم يقيدها بالحسية ؛ لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية ؛ فلهٰذا لا يشار بها إلىٰ غير المحسوس إلا بعد تصييره بمنزلة المحسوس في الموضوع ؛ نحو : ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ ﴾[1] ، ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا ﴾[2] ؛ ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ ﴾[3] .

لا يقال : إن قوله : (لمسمىً وإشارة) يستلزم أن يكون اسم الإشارة موضوعاً لمعنيين ، وهو مخالف لقولهم : (الكلمة : لفظ وضع لمعنىً مفرد) **لأن مرادهم بالمعنى المفرد** : ما لا يدل جزء لفظه علىٰ جزء معناه ؛ سواء كان له ـ أي : لذٰلك المعنىٰ ـ جزء ؛ كمعنى الفعل وبعض الأسماء كما هنا ، أم لا ؛ كمعنىٰ (زيد ، وعمرو) .

والشارح تبع في التعبير بذٰلك ما في « التصريح » ، وعبر ابن الحاجب عنه بقوله : (ما وضع لمشار إليه) .

(**والإشارة : إما لمفرد مذكر ، أو مؤنث ، أو لمثنىٰ**) كذٰلك ؛ أي : لمذكر أو مؤنث ، (**أو لجمع كذٰلك**) أي : لمذكر أو مؤنث ، (**فهٰذه**) الصور (**ستة**) من ضرب اثنين في ثلاثة (**إلا أنهم**) أي : أن النحاة (**اكتفوا بالإشارة إلى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد**) وهو (أولاء) فنقص من الأقسام الستة العقلية واحد ، (**فصارت الأقسام الوضعية**) أي : الموضوعة (**لأسماء الإشارة بحسب من هي**) أي : تلك الأسماء

---

(١) سورة القصص : (٨٣) .

(٢) سورة الزخرف : (٧٢) .

(٣) سورة يوسف ﷺ : (٣٧) .

لهُ خمسةً وإن تعدَّدَتْ ألفاظُ بعضِها ؛ كما سيجيءُ .

(وهيَ : « ذا » للمُذكَّرِ) المُفردِ . . . .

(له) لا بحسب ألفاظها (خمسة) فقط (وإن تعددت ألفاظ بعضها ؛ كما سيجيء) بيانها بقوله هنا .

وفي « الكردي » : قوله : (**كما سيجيء**) الأولىٰ أن يقال : (كما يجيء) لأنه لا يجيء متصلاً بما هنا .

قوله : (**فهـٰذه ستة**) فاقتضىٰ ذٰلك أن تكون الأقسام الوضعية للضمير ستة ؛ كما يقتضيه العقل أيضاً . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**إما لمفرد . . .**) إلىٰ آخره استعمال المفرد وما عطف عليه في المعنىٰ كما هنا قليل ، **والغالب** : استعمال ذٰلك في اللفظ ؛ كـ (زيد ، وهند) ونحو ذٰلك .

قوله : (**وإن تعددت ألفاظ بعضها**) وهو المؤنث ، فإنه يقال فيها : (ذي ، وتا) والبواقي من : (ذه ، وته ، وتي) وغيرها فروعهما .

(وهي) أي : وتلك الألفاظ الموضوعة لأسماء الإشارة : (ذا) حالة كونه موضوعاً (للمذكر المفرد) .

وفي « الكردي » : الجار والمجرور حال من معمول عامل تقديره : أي : أعينه للمذكر المفرد ، وهـٰكذا نظائره . انتهىٰ .

وفي « العليمي » : قوله : (**للمذكر المفرد**) أي : ولو حكماً ؛ لصحة قولك : (ذا الجمع ، وذا الفريق) .

وقال المصنف في « حواشي الألفية » : (وقد يشار بها إلى الاثنين ؛ نحو : ﴿ عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ ﴾[1] .

---

(١) سورة البقرة : (٦٨) .

(وذي ، وذهْ ، وتي ، وتهْ) بإسكان الهاءِ ، و(ذهي ، وتهي ، وتا ، وذه ، وته) بالاختلاسِ ،

وإلى الجمع ؛ كقول لبيد بن ربيعة : (من الكامل)

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هٰذا الناس : كيف لبيد ؟

وإلىٰ كل شيء ؛ وذٰلك في (حبذا) على القول بأن كلاً منهما باق علىٰ أصله) انتهىٰ .

والمعنىٰ : أي : ثم شرع المصنف في بيان أسماء الإشارة القريبة ، جملتها : خمسة عشر ؛ خمسة منها للمذكر ، ولم يذكر منها إلا واحداً ؛ وهو (ذا) بألف ساكنة ، والثاني منها : (ذاء) بهمزة مكسورة بعد الألف ، والثالث منها : (ذائه) بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، والرابع منها : (ذاؤه) بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة ، والخامس منها : (آلك) بهمزة مفتوحة ولام مضمومة وكاف مفتوحة كما في « التسهيل » .

وعشرة للمفردة المؤنثة ؛ خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة مبدوءة بالتاء ، وذكر المصنف من العشرة أربعة فقط ؛ اثنتان منها مبدوءتان بالذال ، وذكرهما بقوله : (و« ذي ») بكسر الذال ثم ياء ساكنة بدلاً عن ألف (ذا) .

(و« ذه ») بقلب ياء (ذي) هاءً وقفاً لبيان الياء ، ثم أجري الوصل مجراه .

واثنان منها مبدوءتان بالتاء ، وذكرهما بقوله : (و« تي ») : بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال (ذي) فياء ساكنة ، ففيه : الجمع بين البدلين : التاء والياء .

(و« ته ») بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال فهاء مكسورة ، وقال الشارح : (**بإسكان الهاء**) وهٰذه هي الأربعة التي ذكرها المصنف ، وكمل الشارح الستة التي تركها المصنف فقال : (و) الخامس منها : (« ذهي » ، و) السادس : (**تهي**) بإشباع الكسرة فيهما (و) السابع منها : (**تا**) بقلب ذال ذا تاء ، (و) الثامن والتاسع منها : (« ذه ، وته » **بالاختلاس**) فيهما ؛ **أي** : بالكسرة من غير صلة ياء ، **والمراد به** : عدم الإشباع . انتهىٰ « حمصي » ، وفي « التتمة على المتممة » : أي : بإسراع الحركة لا تركها .

و(ذاتُ) بالضَّمِّ (للمُؤنَّثِ) المُفرَدِ (وذانِ وتانِ) ويُشارُ بالأوَّلِ منهُما للمُثنَّى المُذكَّرِ ، وبالثَّاني (للمُثنَّى) المُؤنَّثِ ، . . . .

(**و**) العاشر منها : (« **ذات** » **بالضم**) أي : ضم التاء (**للمؤنث المفرد**) .

قال في « الكردي » : (وهي أغربها ، قال في « الموضح » : واسم الإشارة فيها : « ذا » والتاء للتأنيث ، وهي مثل التاء في « امرأة » ونحوه مما فيه تاء الفرق بين المذكر والمؤنث ، وليس بصفة بمعنىٰ : صاحبة) انتهىٰ منه .

وإنما جعلوا للمذكر خمسة ، وللمؤنث عشرة ؛ لأن أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر ، فناسب أن يدل على الأكثر بألفاظ كثيرة ، وقد ورد في الحديث ما يدل علىٰ كثرة النساء ؛ كما بيناه في « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » .

وقوله : (و« **ذان** ، **وتان** ») معطوفان علىٰ قوله : وهي ذا ، (**ويشار بالأول منهما**) وهو : ذان (**للمثنى المذكر** ، **وبالثاني**) وهو : تان (**للمثنى المؤنث**) .

أما (ذان) . . فتثنية (ذا) ، وأما (تان) . . فتثنية (تا) لأمرين : **أحدهما** : أن يكون المؤنث كالمذكر ، و(تا) نظيره (ذا) ، فلتكن هي المثناة دون غيرها ، **والثاني** : أنها التي تثنيتها أقل عملاً ، فلا تحتاج إلىٰ أكثر من حذف الألف للساكنين .

وزعم السيرافي أنه يصلح تثنية لـ (تا ، وتي ، وته) ، وأنهم لم يثنوا (ذي ، وذه) لئلا يلتبس المؤنثان بالمذكرين .

قوله : (**ويشار بالأول منهما للمثنىٰ** . . .) إلىٰ آخره ، جعل المثنىٰ في كلام المصنف بمعنى الاثنين ، **والمعنىٰ** : (ذان ، وتان) يشار بهما للاثنين حالة كونهما مرفوعين في الأول ، ومجرورين أو منصوبين في الثاني بالياء ، ويحتمل أن يكون المعنىٰ : (وذان ، وتان) ثابتان للمثنىٰ في حالة الرفع ، و(ذين ، وتين) ثابتان له في حالة الجر والنصب ، أو حالة كون الياء جراً ونصباً من ثبوت الجزئي للكلية . انتهىٰ « عليمي » .

ويُعربانِ (بالألفِ رفعاً ، وبالياءِ جرّاً ونصباً) عندَ القائلِ بتثنيتِهِما حقيقةً ، والأصحُّ ـ وعليهِ ابنُ الحاجبِ ـ : أَنَّهُما مبنيَّانِ ، جيءَ بهِما علىٰ صورةِ المُثنَّىٰ ، وليسا مُثنَّيَينِ حقيقةً ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ التَّثنيةِ : قبولُ التَّنكيرِ ؛ كما مرَّ ، . . . .

(**ويعربان**) أي : يعرب (ذان ، وتان) الإعراب المذكور (**بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً عند القائل بتثنيتهما**) تثنية (**حقيقة**) ـ (ة ، **والأصح وعليه**) أي : وعلىٰ هـٰذا الأصح جرى (**ابن الحاجب**) في كتبه : (**أنهما مبنيان**) لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ كسائر أسماء الإشارة ، لأنها صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ، ولو بنيت عليه . . لقيل : (ذيان ، وتيان) ، **والجواب** : أنهم خالفوا اصطلاحهم في تثنية هـٰذا المبني حيث لم يبنوها على الواحد ، فهي صيغ مبنية على الواحد لا مرتجلة ؛ لأنه خلاف الظاهر ، ولا سند له إلا ما ذكر ، وقد علمت جوابه .

وحيث كانت صيغ تثنية . . فالتثنية التي هي من خواص الاسم معارضة لشبه الحرف ؛ كما عارضت إضافة (أي) شبهه بالحرف فأعربت .

ودعوىٰ : أن هـٰذه الأسماء مما توغل في شبه الحرف ، وما شابه ذٰلك بمعزل عن الإعراب . . ممنوعة ؛ لأنها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ، ألا ترىٰ أنها لا تنعت وينعت بها وتصغر ؟! انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « والأصح وعليه ابن الحاجب : أنهما مبنيان . . . » إلىٰ آخره ، ضمير « عليه » راجع إلىٰ مضمون الخبر ؛ وهو قوله : (أنهما مبنيان) ، ويكون حق الخبر أصالة أن يقرن مع المبتدأ ويليه بلا فصل ؛ لعدم استغنائه عنه ، وطلبه له طلباً حثيثاً ؛ لأنه محط الفائدة ، كأنه متقدم على الضمير ، وأن الضمير فيه راجع إلىٰ متقدم رتبة ، وكذا يقال فيما شاع من نظائره من تأليفهم ، وممن وقع منه ذٰلك المتقدمون عن سيبويه في كتابه) انتهىٰ منه .

أي : أنهما مبنيان للشبه المعنوي (**جيء بهما علىٰ صورة المثنىٰ**) ولفظه ، (**وليسا مثنيين حقيقة ؛ لأن من شرط التثنية : قبول التنكير ؛ كما مر**) في (باب المثنىٰ) ،

وأسماءُ الإشارةِ مُلازمةٌ للتَّعريفِ ، ففي حالةِ الرَّفعِ وُضعا علىٰ صيغةِ المُثنَّى المرفوعِ ، وفي حالَتيِ الجرِّ والنَّصب وُضعا علىٰ صيغةِ المُثنَّى المجرورِ والمنصوبِ ، وكلامُهُ في « الأوضحِ » عندَ أنواعِ الشَّبه يقتضي : . . . .

وظاهر كلام المصنف : أن (ذان وتان ، وذين وتين) أنهما مثنيان حقيقة ، وأنهما معربان ؛ كـ (الزيدان ، والزيدين) ، **والذي ذهب إليه المحققون** أنهما مبنيان ؛ لوجود علة البناء فيهما ، ومجيئهما علىٰ صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع ، وعلىٰ صورة المثنى المنصوب والمجرور في حالتي النصب والجر . . اتفاقي ، فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف ، بل كل منهما أصل وضع هٰكذا ، ولو كانا مثنيين حقيقة . . لقيل فيهما : (ذيان ، وتيان) كما قالوا : (فتيان) .

وأما قوله تعالىٰ : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[1] . . فقد أجيب عنه بأجوبة ؛ **منها** : أن تكون (إن) بمعنىٰ : (نعم) ، فيكون حينئذ : (هٰذان) مبتدأ ، و(لساحران) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : نعم هٰذان لهما ساحران ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره : خبر للمبتدأ الأول ، ولا يكون (ساحران) خبر (هٰذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر ، و(إن) بمعنىٰ : (نعم) وإن لم ترد في القرآن ، فقد وردت في كلام العرب ؛ فمن ذٰلك : أن أعرابياً سأل ابن الزبير شيئاً فمنعه ، فقال الأعرابي : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال له : (إن وراكبها) أي : نعم وراكبها . انتهىٰ من « التتمة » نقلاً عن حمدون .

(**وأسماء الإشارة**) كلها (**ملازمة للتعريف ، ففي حالة الرفع وضعا**) بالبناء للمجهول (**علىٰ صيغة المثنى المرفوع ، وفي حالتي الجر والنصب وضعا علىٰ صيغة المثنى المجرور والمنصوب ، وكلامه**) أي : كلام المصنف (**في « الأوضح » عند**) الكلام علىٰ (**أنواع الشبه**) وأقسامه ؛ أي : شبه الاسم بالحرف (**يقتضي**) وهٰذه

---

(١) سورة طه : (٦٣) .

أنَّ ثَمَّ لنا قولاً يقولُ بإعرابِهِما معَ عدمِ تثنيتِهِما ، ولا قائلَ بهِ ؛ كما نبَّهَ عليهِ العلامةُ خالدٌ .

(وأُولاءِ) ممدوداً ....

الجملة خبر قوله : (وكلامه) أي : يفيد (أن ثَمَّ) أي : في مبحث الشبه (**لنا قولاً يقول بإعرابهما**) أي : بإعراب ذان وتان (**مع عدم تثنيتهما**) حقيقة ؛ لأنه ليس لهما مفرد (**ولا قائل به**) أي : بإعرابهما (**كما نبه عليه**) أي : على القول بنفي إعرابهما (**العلامة**) الشيخ (**خالد**) الأزهري في « التصريح » .

وعبارة الكردي : قوله : (**وليسا مثنيين حقيقة**) وقول المصنف : (و« ذان ، وتان » للمثنىٰ) أي : للاثنين ولجماعتهما ، وقوله : (**عند أنواع الشبه**) أي : عند ذكر أنواع الشبه .

قوله : (**يقتضي : أن ثَمَّ**) أي : في المكان أو الزمان المفروض في الذهن ؛ لوقوع اختلاف النحاة فيه في أمر (ذين ، وتين) .

قوله : (**لنا**) أي : معاشر النحاة ، وقوله : (**قولاً**) أي : صدور قول ورأي ، وقوله : (**يقول**) أي : يحكم ؛ وهو مجاز عن الحكم ، ويحتمل تأويل (قولاً) بـ (قائلاً) ، ويكون المعنىٰ حينئذ : أن لنا ثَمَّ قائلاً يقول ؛ وهو المناسب بقوله : (ولا قائل به) .

قوله : (**ولا قائل به**) أي : ولا قائل به موجوداً ، أو ولا قائل يقول له ؛ أي : بإعرابهما مع عدم تثنيتهما أو بأن ثَمَّ . . . إلىٰ آخره . انتهىٰ منه .

قوله : (**نبه عليه**) أي : على القول بنفي إعرابهما مع عدم تثنيتهما العلامة الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري في « شرحه على التوضيح علىٰ ألفية ابن مالك » .

وقوله : (**و« أولاء »**) معطوف علىٰ قوله في مبدأ الباب : (**وهي**) أي : أسماء الإشارة (ذا ، وذي) حالة كون أولاء (**ممدوداً**) باعتبار مجيئه في لغة الحجازيين

ومقصوراً (لجمعِهِما) أيِ : المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ ، والمدُّ لغةُ أهلِ الحجازِ ، وهيَ الفُصحىٰ ، وبها جاءَ التَّنزيلُ ؛ . . . .

كذٰلك ، (و) حالة كونه (مقصوراً) باعتبار مجيئه في لغة التميميين كذٰلك (**لجمعهما** ؛ **أي : المذكر والمؤنث**) .

قال العليمي : (قوله : « ممدوداً ومقصوراً » حالان من « أولاء » ومجيء حالين متضادين من لفظ واحد باعتبارين ؛ كما قدرناه آنفاً . . صحيح ، والممدود والمقصور ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة ؛ أي : المعرفة ، لا يقالان في الأفعال ولا في الحروف ، فقولهم في « هٰؤلاء » : ممدود ومقصور تسمح في العبارة ؛ كأنه لما تقابل اللفظان فيهما . . قالوا ذٰلك مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها) انتهىٰ منه .

حالة كون (أولاء) ممدوداً ومقصوراً بالاعتبارين السابقين ؛ لأنهما ضدان لا يجتمعان في لفظ واحد ، لا لجمع (ذين ، وتين) لأن (أولاء) ليس بجمع وإن أطلق عليه مجازاً . انتهىٰ « عليمي على التصريح » نقلاً عن اللقاني .

(**والمد لغة أهل الحجاز** ؛ **وهي الفصحىٰ**) أي : الأكثر فصاحة ، **والفصاحة** : مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، (**وبها**) أي : وبلغة أهل الحجاز (**جاء**) ونزل (**التنزيل**) أي : القرآن المنزل من عند الله سبحانه جل وعلا .

وعبارة « المتممة مع التتمة » : (وللجمع) مذكراً كان أو مؤنثاً ، عاقلاً كان أو غير عاقل ، (أولاء) حالة كونه مقروءاً بالمد ؛ أي : بهمزة مكسورة في آخره عند الحجازيين ، وحالة كونه مقروءاً بالقصر ؛ أي : بالألف علىٰ صورة الياء في آخره عند التميميين .

والمد : كتابته بالهمزة في آخره ، **والقصر** : كتابته بالياء في آخره ؛ نحو : (أولاء) في الأول ، و(أولىٰ) بالألف علىٰ صورة الياء .

نحوُ : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي ﴾ ، والقصرُ لغةُ أهلِ نجدٍ مِنْ تميمٍ ، وقيسٍ وربيعةَ وأسدٍ ، ذكرَ ذٰلكَ الفرَّاءُ في « لغاتِ القرآنِ » ، ولَمْ يخصُّهُ بتميمٍ ؛ كما هوَ صريحُ عبارةِ « الأوضحِ » ، والأكثرُ : مجيئُهُ للعقلاءِ ، وقد يجيءُ لغيرِهِم ؛ كقولِهِ :

ذُمَّ ٱلْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ ٱللِّوَىٰ ... وَٱلْعَيْشَ بَعْدَ أُولَٰئِكَ ٱلْأَيَّامِ

وهٰذهِ الألفاظُ المُتقدِّمَةُ في المُشارِ إليهِ القريبِ ، . . . .

مثاله بالمد : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي ﴾[1]) ، (**والقصر لغة أهل نجد ؛ من تميم وقيس وربيعة وأسد ، ذكر ذٰلك**) التفصيل في لغة هٰؤلاء (**الفراء ، في**) كتابه المسمىٰ بـ : (« **لغات القرآن** » ، **ولم يخصه**) أي : لم يخص الفراء القصر (**بتميم**) دون غيرهم (**كما هو**) أي : التخصيص بتميم (**صريح عبارة « الأوضح »**) أي : « الأوضح على الألفية » لابن هشام ، (**والأكثر**) في كلامهم (**مجيئه**) أي : مجيء (أولاء) ممدوداً كان أو مقصوراً (**للعقلاء ، وقد يجيء**) أولاء مطلقاً (**لغيرهم**) أي : لغير العقلاء (**كقوله**) : أي : كقول جرير بن عطية يهجو الفرزدق : (من الكامل)

(**ذم المنازل بعد منزلة اللوىٰ ... والعيش بعد أولٰئك الأيام**)

الشاهد فيه : (أولٰئك الأيام) حيث أشار بـ (أولاء) إلى (الأيام) وهي غير عاقل ، و(**اللوى**) : اسم وقعة في ذٰلك المكان ، (**وهٰذه الألفاظ المتقدمة**) في بيان أسماء الإشارة ؛ من قوله : (وهي : ذا . . .) إلىٰ هنا موضوعة (**في المشار إليه القريب**) .

قوله : (**ذم المنازل**) يجوز في ميم (ذم) الكسر علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ، والضم للإتباع ؛ لأنه من (ذم ، يذم) من باب (**شد ، يشد**) .

(**واللوىٰ**) بكسر اللام المشددة مقصوراً ؛ كـ (إلىٰ) : ما التوىٰ من الرحل .

ولا داعي إلى القول بما في « التصريح » من أنه ممدود ، وقصره للضرورة ، بل

---

(١) سورة هود ﷺ : (٧٨) .

(و) أمَّا (البعيدُ) . . فيُشارُ إليهِ بها ، لٰكنْ مُلحقَةً وجوباً (بالكافِ) الحرفيَّةِ في الآخرِ ؛ لتدُلَّ على البُعدِ ، ولا فرقَ في الكافِ بينَ أن تكونَ . . . .

هو سهو منه ، ولم يروَ ممدوداً بهٰذا المعنىٰ قط في شعر مع كثرة دورانه فيه . انتهىٰ « كردي » .

ثم شرع المصنف في المشار إليه البعيد بقوله : (وأما) المشار إليه (**البعيد . . فيشار إليه بها**) أي : بهٰذه الألفاظ المتقدمة في الإشارة إلى القريب ، (**لٰكن**) حال كون تلك الألفاظ المتقدمة (**ملحقة وجوباً**) أي : متبوعة (**بالكاف الحرفية في الآخر**) أي : أواخرهن (**لتدل**) تلك الكاف (**على البعد**) أي : علىٰ بعد المشار إليه .

قضية إطلاقه : أن الكاف تلحق بجميع إشارات المؤنث ، لٰكن صرح غيره بأنها لا تلحق منها إلا (تي ، وتا ، وذي) ، قالوا (تيك ، وتلك ، وتيلك) بكسر التاء في الثلاثة ، و(تيك وتلك) بفتح التاء فيهما ، و(تالك وذيالك) فقد أوردها الزمخشري وابن مالك ، وفي « الصحاح » : لا تقل : (ذيلك) فإنه خطأ .

واعلم : أنه قد يستعار للقريب ذو اللام ؛ لعظمة المشير ، نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾[1] ، ولعظمة المشار إليه ؛ نحو : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[2] ، ونحو : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾[3] بعد أن قلن : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[4] والمجلس واحد ؛ لأنه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن ؛ أي : تلحق الكاف الحرفية في أواخر أسماء إشارة القريب المتقدمة ؛ لتدل تلك الكاف على البعد ، أي : علىٰ بعد المشار إليه ، (**ولا فرق في الكاف**) أي : في دلالة هٰذه الكاف علىٰ بعد المشار إليه ، (**بين أن تكون**)

---

(١) سورة طه : (١٧) .

(٢) سورة الشورىٰ : (١٠) .

(٣) سورة يوسف ﷺ : (٣٢) .

(٤) سورة يوسف ﷺ : (٣١) .

(مُجرَّدَةً مِنَ اللَّامِ) في جميعِ أسماءِ الإشارةِ (مُطلَقاً) أي : سواءٌ كانَ المُشارُ إليهِ مُفرداً ، أم مُثنّىً ، أم مجموعاً ، وهٰذهِ الكافُ تتصرَّفُ في الكلامِ تصرُّفَ الكافِ الاسميَّةِ غالباً ؛ ليتبيَّنَ بها أحوالُ المُخاطَبِ ، مِنْ إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ ؛ كما يتبيَّنُ بها لو كانَتِ اسماً ، فتُفتَحُ للمُذكَّرِ ، وتكسرُ للمُؤنَّثِ ، وتتَّصلُ بها علامةُ التَّثنيةِ والجمعِ ،

تلك الكاف (مجردة من اللام في جميع أسماء الإشارة) حالة كون أسماء الإشارة (مطلقاً) عن التقييد بالإفراد أو بالتثنية أو بالجمع ؛ كما فسرها الشارح بقوله : (أي : سواء كان المشار إليه مفرداً أم مثنىً أم مجموعاً) جمع مذكر أم مؤنث .

قال في « الكردي » : (قوله : « لٰكن ملحقة وجوباً بالكاف الحرفية » ظاهر إطلاقهم هنا : دخول الكاف جميع ما يشار به للمؤنث ، وذكر المرادي وصاحب « الوافي » اختصاصها بـ « ذي ، وتا ، وتي » ، بل في « الصحاح » : أن قولهم : « ذيك » خطأ) انتهىٰ .

(وهٰذه الكاف) الحرفية (تتصرف) أي : تتحول وتتغير (في الكلام) أي : في اللفظ بها (تصرف الكاف الاسمية) أي : تتغير من تذكير إلىٰ تأنيث ، ومن إفراد إلىٰ تثنية وجمع (غالباً) أي : في أغلب أحوالها تصرفاً ؛ كتصرف الكاف الاسمية ؛ أي : كاف الضمير (ليتبين) ويظهر ويعرف (بها) أي : بتصرفها وتغيرها من حالة إلىٰ أخرىٰ تغير (أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع ، وتذكير وتأنيث) من حالة إلىٰ حالة أخرىٰ (كما يتبين) ويظهر تغير أحوال المخاطب (بها) أي : بتغير أحوال تلك الكاف (لو كانت) تلك الكاف (اسماً) أي : ضميراً (فتفتح) ، الفاء فيه تفريعية ؛ فرع بها علىٰ قوله : (وهٰذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية) أي : فتفتح (للمذكر) المفرد المخاطب ؛ نحو : (ذٰلك) ، (وتكسر للمؤنث) المفردة المخاطبة ؛ نحو (ذٰلك) بكسر الكاف ، (وتتصل) هٰذه الكاف الحرفية (بها) أي : بأسماء الإشارة ؛ لتكون هٰذه الكاف (علامة التثنية) أي : علامة تثنية المشار إليه المخاطبَين أو المخاطبَتين ، فتقول : (ذالكما) ، (و) علامة (الجمع) المشار إليه ؛ نحو : (ذٰلكم ، وذٰلكن) .

فللمُخاطَبِ خمسةُ أحوالٍ وإن كانَ أصلُها ستَّةً ، وقد تقدَّمَ أنَّ للمُشارِ إليهِ خمسةُ أحوالٍ ، فذٰلكَ خمسٌ وعشرونَ صورةً بحسبِ التَّقسيمِ الوضعيِّ ، . . . .

قوله : (**تصرف الكاف الاسمية غالباً**) أي : في اللغة الغالبة ؛ وهي المشهورة ، فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث . . . إلىٰ آخره ، أتىٰ بـ (غالباً) لإخراج اللغتين الآتيتين .

(**فللمخاطب خمسة أحوال**) قد ذكرها آنفاً بقوله : من إفراد وتثنية وجمع ، وتذكير وتأنيث (**وإن كان أصلها ستة**) وذٰلك لأن التثنية (ثنتان) تثنية مذكر وتثنية مؤنث ، لٰكن اكتفَوا فيهما بلفظ واحد ، فتقول : (ذالكما يا هندان) كما اكتفَوا في الجمعين في المشار إليه بصيغة واحدة ؛ وهي : (**أولاء**) كما تقدم .

(**وقد تقدم**) في أول مبحث اسم الإشارة : (**أن للمشار إليه خمسة أحوال**) بقوله : والإشارة إما لمفرد مذكر أو مؤنث . . . إلىٰ آخره وإن كان أصلها ستة باعتبار الصور العقلية ، (**فذٰلك**) أي : فمجموع ذٰلك المذكور من أحوال المخاطب الخمسة ومن مراتب المشار إليه الخمسة (**خمس وعشرون صورة بحسب**) أي : باعتبار (**التقسيم الوضعي**) أي : باعتبار الأقسام الموضوعة خارجاً ؛ أي : فذٰلك المجموع خمس وعشرون صورة حاصلة من ضرب خمسة أحوال المشار إليه الخارجية في خمسة أحوال المخاطب الخارجية ؛ أي : الموضوعة الحاصلة خارج الذهن ، ولا شك أن الأحوال الخارجية خمسة وعشرون ، لٰكن هٰذا إذا ضربت الأحوال الخارجية للمشار إليه في الأحوال الخارجية للمخاطب ، فلو ضربت الأحوال العقلية لأحدهما في الأحوال العقلية للآخر ، وأسقطت المتداخلين . . لزم أن تكون الأقسام الخارجية أربعة وعشرين ، وعلىٰ ذٰلك جرىٰ بعضهم ؛ وذٰلك لأنه إذا ضربت الستة في مثلها . . حصل ستة وثلاثون ، سقط منها اثنان مضروبة في ستة باثني عشر ، **فليتأمل ذٰلك** ؛ فإن هٰذه طريقة صحيحة في الحساب فما الموجب لاختلالها ؟!

وقد بحثت مع جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشيء في ذٰلك ، وغاية ما قال

وإنَّما حكموا بحرفيَّةِ الكافِ في ذٰلكَ ؛ لعدمِ محلٍّ لها مِنَ الإعرابِ ، لانتفاءِ الرَّافعِ والنَّاصبِ والحرف الجارِّ ، وانتفاءِ المُضافِ ؛ لأنَّ أسماءَ الإشارةِ لا تُضافُ ؛ لأنَّها لا تقبلُ التَّنكيرَ ، والمُضافُ لا بُدَّ أن يكونَ نكرةً ، حتَّىٰ لو كانَ معرفةً . . نُوِيَ تنكيرُهُ ؛ لأجلِ الإضافةِ .

بعضهم : إن الاثنين لا تضرب في الستة ، بل في خمسة ، فقلت : يلزم أن تكون الأقسام الخارجية ستة وعشرين ، والله أعلم . انتهىٰ « عليمي » .

(**وإنما حكموا بحرفية الكاف**) أي : حكموا بحرفية الكاف (**في**) كلمة (**ذٰلك**) بقولهم في إعرابه : (ذا) : اسم إشارة ، واللام لبعد المشار إليه ، والكاف حرف دال على الخطاب (**لعدم محل لها من الإعراب ؛ لانتفاء الرافع**) لها فتكون في محل رفع ، (و) لانتفاء (**الناصب**) لها فتكون في محل نصب ، (و) انتفاء (**الحرف الجار**) لها ، (**وانتفاء المضاف**) الجار لها فتكون في محل جر (**لأن أسماء الإشارة لا تضاف**) إلىٰ ما بعده (**لأنها**) أي : لأن أسماء الإشارة كلها معارف (**لا تقبل التنكير**) فتعرف بالمضاف إليه ، (و) شأن (**المضاف**) إلىٰ غيره (**لا بد أن يكون نكرة**) لتفيده الإضافة التعريف ، (**حتىٰ لو كان**) المضاف (**معرفة**) في أصله . . (**نوي تنكيره لأجل**) إرادة (**الإضافة**) فيه إلىٰ غيره ؛ لتفيده الإضافة التعريف ، لأن العرب لا تضع شيئاً بلا فائدة .

قال الكردي : قوله : (**بحرفية الكاف في ذٰلك**) لا يخفىٰ ما في ذٰلك من لطافة الكناية ؛ لأنه كناية عن الكاف في جميع فروعه .

قوله : (**حتىٰ لو كان معرفة . . نوي تنكيره**) كما في قوله : (من الطويل)

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني

انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**وإنما حكموا بحرفية الكاف . . .**) إلىٰ آخره ، فيه : أنه لا يلزم من عدم

وفي الكافِ المذكورةِ ثلاثُ لغاتٍ :

الأُولىٰ : أن تختلفَ باختلافِ أحوالِ المُخاطَبِ ، وهـٰذهِ هيَ الفُصحىٰ .

الثَّانيةُ : إفرادُها مفتوحةً في الأحوالِ كلِّها ، فيكونُ المقصودُ بها علىٰ هـٰذهِ اللُّغةِ : التَّنبيهُ علىٰ مُطلَقِ الخطابِ فقطْ .

المحلية لها من الإعراب الحرفيةُ ؛ بدليل : أن ضمير الفصل اسم على الأصح ولا محل له من الإعراب ، ثم في الحصر نظر ، فقد قال بعضهم : الحامل للجماعة علىٰ دعوى الحرفية فيها : أنها تجردت عن معنى الاسمية ، ودخلها معنى الحرفية ؛ بإفادتها معنىً في غيرها ، وتلك الفائدة : هي كون اسم الإشارة الذي قبلها مخاطباً به واحداً أو مثنىً أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً ، فصارت حرفاً مع أنه بقي فيه التصرف الذي كان له في حالة الاسمية . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(وفي) هـٰذه (الكاف المذكورة) أي : الداخلة على اسم الإشارة (**ثلاث لغات** : الأولىٰ : أن تختلف باختلاف أحوال المخاطب) إفراداً أو تثنيةً أو جمعاً ، تذكيراً أو تأنيثاً (وهـٰذه) اللغة (هي) اللغة (الفصحىٰ) .

(الثانية) من اللغات الثلاث فيها : (إفرادها) عن اللواحق بها ؛ من علامة التثنية والجمع حالة كونها (مفتوحة في الأحوال كلها) إفراداً أو غيره ، تذكيراً أو غيره ، (فيكون المقصود بها) أي : بالكاف (علىٰ هـٰذه اللغة) الثانية : (**التنبيه علىٰ مطلق الخطاب فقط**) من غير تعرض إلى التذكير أو التأنيث أو إلى الجمع وغيره ؛ منه : أي : من ذٰلك الإفراد : قوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[1] ، **ووجه الإفراد** : أنه أقبل علىٰ خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع أن المراد الجميع ، أو أنهم خوطبوا كلهم علىٰ معنى اسم مفرد يشملهم ؛ فكأنه قيل : يا فريق أو يا جمع ، وعلىٰ هـٰذا : يجوز الإفراد والتأنيث ؛ بتأويل : الفئة والفرقة .

---

(١) سورة المجادلة : (١٢) .

الثَّالثةُ : إفرادُها مفتوحةً في التَّذكيرِ ، مكسورةً في التَّأنيثِ ، فلها علىٰ هـٰذهِ اللُّغةِ حالتانِ : مجردةٌ (أو مقرونةٌ) تلكَ الكافُ (بها) مبالغةً في البُعْدِ . . . .

وقال الرضي : (وقد يستعمل « ذٰلك » في موضع « ذٰلكم » كقوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ﴾ [1] ، ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾ [2] ؛ كما يشار بما للواحد إلى الاثنين ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [3] ، وإلى الجمع ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ ﴾ [4] بتأويل المثنىٰ والجمع بالمذكور) انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « الثانية : إفرادها » هـٰذه اللغة أقل درجة من التي بعدها ؛ لأن اللبس فيها أزيد ، فكان الأولىٰ تأخيرها عما بعدها) .

(**الثالثة**) من اللغات الثلاث : (**إفرادها مفتوحة في التذكير ، مكسورة في التأنيث ، فلها**) أي : فللكاف (**علىٰ هـٰذه اللغة**) الثالثة (**حالتان**) :

الأولىٰ منهما : أنها إما (**مجردة**) من اللام مع اختلاف حركتها بالفتح مع المذكر ، والكسر مع المؤنث ؛ كما ذكر آنفاً .

والثانية منهما : أنه ذكرها بقوله : (**أو مقرونة تلك الكاف بها**) أي : باللام (**مبالغة في البعد**) .

وإنما حركت اللام بالكسر في (ذٰلك) وسكنت في (تلك) لأن الألف خفيفة ، فلم يقصدوا حذفها ، فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين ، وكذٰلك في (تيلك) لأن الياء التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة ، وأما (تلك) . . فأدخلت اللام التي فيها علىٰ (تي) ، ولم تحرك الياء بالكسر ؛ لاجتماع الكسرتين والياء إذن ، بل بقيت الياء

---

(١) سورة النساء : (٢٥) .

(٢) سورة النساء : (٣) .

(٣) سورة البقرة : (٦٨) .

(٤) سورة الإسراء : (٣٨) .

(إِلَّا) في ثلاثِ مسائلَ :

(في المُثنَّىٰ مُطلَقاً) مِنْ غيرِ تقييدٍ بلُغةٍ دونَ أُخرىٰ ، ولا فرقَ بينَ تثنيةِ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ .

(وفي الجمعِ في لغةِ مَنْ مَدَّهُ) وهمُ الحجازيُّونَ ، دونَ مَنْ قصرَهُ مِنْ أهلِ نجدٍ ؛ كقيسٍ وربيعةَ وأسدٍ ، ....

علىٰ سكونها ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين مع اللام ، وأما (ذيلك) بقلب ألفه ياء . . فلغة قليلة .

واعلم : أن كيفية إعراب (ذٰلك) علىٰ قول ابن مالك مشكل ؛ لأنك تقول : إن (ذا) : اسم إشارة ، والكاف حرف خطاب ، واللام ؛ إن قلت : حرف زائد دال على البعد ؛ كما يقوله الجماعة . . وقعت في قولهم ، ولزمك ألا تقول ذٰلك للبعيد ؛ لأن الذي أفاد البعد اللام ، ولٰكنه لا يراه .

والصحيح علىٰ مذهب ابن مالك : أن الكاف لبعد المشار إليه ، واللام لمبالغة البعد . انتهىٰ من « عليمي » باختصار .

قوله : (**مبالغة في البعد**) أي : إن مجرد البعد مفهوم من الكاف ، وإنما اللام تزيده هٰذا ، علىٰ أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبان : قربىٰ وبعدىٰ ؛ كما يأتي . انتهىٰ « كردي » .

أي : مقرونة تلك الكاف باللام (**إلا في ثلاث مسائل**) **الأولىٰ منها** : (**في المثنىٰ مطلقاً**) أي : حالة كونه (**من غير تقييد بلغة دون**) لغة (**أخرىٰ**) فتقول فيها : ذانك وتانك ، فلا يقال : ذان لك ، ولا تان لك . انتهىٰ « شرح المصنف » ، (و) حالة كونه بـ (**لا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث**) .

(و) **الثانية** : (**في الجمع في لغة من مده ؛ وهم الحجازيون**) فتقول في لغتهم : أولٰئك ، ولا يجوز : أولاء لك (**دون من قصره**) فإنهم يجمعون بين الكاف واللام (**من أهل نجد ؛ كقيس وربيعة وأسد**) فهم يقولون : أولالك ؛ بزيادة اللام ،

وأمَّا بنو تميمٍ وإن كانَ لغتُهُمُ القصرُ . . فلا يأتونَ باللَّامِ كأهلِ الحجازِ ؛ كما نبَّهَ عليهِ في « أوضحِهِ » حيثُ قالَ : وبنو تميمٍ لا يأتونَ باللَّامِ مُطلَقاً .

(وفيما تقدَّمَهُ) مِنْ أسماءِ الإشارةِ (« ها » التَّنبيهِ) . . . .

قال شاعرهم : (من الطويل)

أولالك قومي لم يكونوا إشابة وهل يعظ الضليل إلا أولالكا ؟!

انتهىٰ « كردي » .

قوله (إشابة) يقال : شيب الحزن رأسه وبرأسه ، وكذٰلك أشاب برأسه : إذا أطلع فيه الشيب إشابة ، **والشيب** : الشعر الأبيض ، **والمعنىٰ** : لم يكونوا ذوي إشابة ؛ أي : مصابين بشيب . انتهىٰ « قاموس » بتصرف .

(**وأما بنو تميم وإن كان لغتهم القصر . . فلا يأتون باللام كأهل الحجاز**) لا مع هٰؤلاء ولا مع غيرها كما يأتي بها أهل الحجاز مع غير هٰؤلاء (**كما نبه عليه**) أي : علىٰ هٰذا التفصيل المصنف (في « أوضحه ») أي : « الأوضح على الألفية » (**حيث قال**) فيه : (**وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً**) أي : في إفراد ولا في تثنية ولا في جمع ، قال الكردي : (قال ابن مالك في « شرح التسهيل » : روي أن بني تميم يقولون : « ذاك وتيك » بلا لام ؛ حيث يقول الحجازيون : « ذٰلك وتلك » ، فيلزم من هٰذا : أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان : إحداهما : قربىٰ ، والأخرىٰ : بعدىٰ ، لأدناه وأقصاه ؛ أي : قياساً على المنادىٰ ؛ إذ ليس له إلا مرتبتان اتفاقاً) . انتهىٰ منه .

والمسألة الثالثة : من المسائل الثلاث : ما ذكره بقوله : (وفيما تقدمه . . .) إلىٰ آخره ، وهو معطوف علىٰ قوله : (في المثنىٰ) ، **والمعنىٰ** : وهٰذه الكاف مقرونة باللام إلا في ثلاث مسائل : الأولىٰ منها في المثنىٰ ، والثانية منها في الجمع ، والثالثة منها هٰذه اللام ، ممنوع قرنها بالكاف .

(**وفيما تقدمه من أسماء الإشارة**) أي : ذكر في أولها (« **ها** » **التنبيه**) أي : هاء

بألفٍ غيرِ مهموزٍ ؛ كراهةَ كثرةِ الزَّوائدِ ، فتقولُ : (هذاكَ) ، ولا يجوزُ (هٰذالِكَ) .

تدل علىٰ تنبيه المخاطب من الغفلة ، وإضافة لفظ (ها) إلى التنبيه من إضافة الدال إلى المدلول .

قال الدماميني : (إن هٰذه الهاء ليس بعد ألفه همزة ، وإنما هي علم على الكلمة المركبة من « هاء ، وألف » ثم نكر وأضيف إلى « التنبيه » ليتضح المراد به ؛ كقوله : (من الطويل)

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ....

ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف ؛ إذ ليس لنا « هاء » تكون للتنبيه أصلاً) .

واعلم : أن دخول (ها) التنبيه المجرد من الكاف كثير ، والمقرون بها قليل ، وأنها لا تدخل علىٰ جميع الإشارات ؛ كما قاله ابن مالك ، وأفهمه كلام المصنف في هٰذا المتن كما لا يخفىٰ ، فلا تدخل على المقرون بالكاف في المثنىٰ والجمع ، فلا يقال : هذانك ، ولا : هؤلائك . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**بألف غير مهموز**) (غير) : نعت لـ (ألف) ، أو حال من (ها) ، وإنما أضافها إلى الهاء ؛ احترازاً من نحوها مقصورة اسم فعل بمعنىٰ : خذ .

قوله : (**كراهة كثرة الزوائد** ، **فتقول** : « **هذاك** » ، **ولا يجوز** « **هذالك** ») علة امتناع اللام في هٰذه المواضع الثلاثة ، **وقيل** : علته لأنها تدل علىٰ قرب المشار إليه ، واللام علىٰ بعده ، وهو منتقض بالكاف ؛ فإنها تجتمع معها ، وهي للتوسط أو البعد ، **وقيل** : لأنه يتوهم أنهما كلمتان (ها) كلمة ، و(ذا) كلمة . انتهىٰ منه .

قال الكردي : (قوله : « كراهة كثرة الزوائد » علة لقول المصنف : « إلا في المثنىٰ . . . » إلىٰ آخره ، فكان ينبغي أن يزيد علىٰ قولِه : (هذاك) قولَه : (وذانك ، وأولـٰئك) ، ولا يجوز أن يقول : (ذان لك ، وأولاء لك) لئلا يتوهم تخصيص ما تقدمه هاء التنبيه) انتهىٰ « كردي » .

وسُمِّيَتِ (الهاء) : (ها) التَّنبيهِ ؛ لأنَّها تُنبِّهُ المُخاطَبَ على المُشارِ إليهِ .

وقضيَّةُ كلامِهِ : أنَّهُ ليسَ لاسمِ الإشارةِ إلَّا مرتبتانِ : قُربىٰ ، وبُعدىٰ ، وهيَ طريقةُ ابنِ مالكٍ وغيرِهِ مِنَ المُحقِّقينَ ، لٰكنِ الجمهورُ علىٰ أنَّ لهُ ثلاثَ مراتبَ :

قربىٰ ؛ وهيَ : المُجرَّدةُ مِنَ اللَّامِ والكافِ .

وبُعدىٰ ؛ وهيَ : المقرونةُ بهِما في غيرِ المُثنَّىٰ ، وبالنُّونِ المُشدَّدةِ والكافِ في المُثنَّىٰ .

ووُسطىٰ ؛ وهيَ : المقرونةُ بالكافِ وحدَها ؛ لأنَّ زيادةَ الحرفِ تُشعِرُ بزيادةِ المسافةِ ، وعليهِ المُصنِّفُ في « شرحِ اللَّمحةِ » ، وصحَّحَهُ ابنُ الحاجبِ .

(وسميت) هٰذه **(الهاء : « ها » التنبيه ؛ لأنها تنبه المخاطب على المشار إليه)** وهٰذا نظير قولهم : وإنما سميت الهاء في نحو : (فيه ، وله ، وعه) هاء السكت ، وذٰلك يستلزم أن تكون التي للتنبيه (ها) مجردة ؛ كهاء السكت ، وإنما التي له لفظة (ها) أي : هاء موصولة بألف بلا مد ؛ كما تقدم ، فكان عليه أن يقول في تسميتها : (ها) التنبيه ؛ أي : سميت (ها) المذكورة الواقعة في نحو : (هٰذا ، وهٰؤلاء) : (ها) التنبيه ، بغير همزة في ذٰلك كله . انتهىٰ « كردي » .

(وقضية كلامه) : أي : مقتضىٰ كلام المصنف ؛ حيث قال : وهٰذه الألفاظ المتقدمة للمشار إليه القريب ، وأما البعيد . . فيشار إليه بها بالكاف مجردة من اللام أو مقرونة باللام ؛ أي : وقضية كلامه : **(أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان : قربىٰ وبعدىٰ)** أي : مرتبة قريبة ، ومرتبة بعيدة ، فالقريبة بـ (ذا ، وتا) وأخواتهما ، والبعيدة بـ (ذاك ، أو ذٰلك) ، **(وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين ، لٰكن الجمهور علىٰ أن له ثلاث مراتب : قربىٰ ؛ وهي : المجردة من اللام والكاف ، وبعدىٰ ؛ وهي : المقرونة بهما في غير المثنىٰ ، و)** المقرونة **(بالنون المشددة والكاف في المثنىٰ ، ووسطىٰ ؛ وهي : المقرونة بالكاف وحدها ؛ لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة ، وعليه)** أي : علىٰ مذهب الجمهور **(المصنف في « شرح اللمحة » ، وصححه ابن الحاجب)** .

❋ ❋ ❋

(ثُمَّ) الرَّابعُ مِنَ المعارفِ : (الموصولِ) وهوَ ضربانِ :

حرفيٌّ ؛ وهوَ : ما أُوِّلَ ....

٢٨ ـ الاسم الموصول

قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين : (**ثم**) بعدما فرغت من أسماء الإشارة . . أقول : (**الرابع من المعارف**) الستة : الاسم (**الموصول**) **وهو لغة** : اسم مفعول من (وصل) المبني للمفعول ، **واصطلاحاً** : **ضربان** :

موصول حرفي ؛ وهو : ما أُوِّل مع صلته بمصدر ، ولم يحتج إلىٰ عائد ، وهي خمسة ، وزاد بعضهم : سادساً ، ونظمها في بيت واحد : (من الكامل)

موصولنا الحرفي : (أن) و(لو) و(ما) و(أن) و(كي) ثم (الذي) يا من سما

وسيأتي تفصيلها في كلام الشارح .

والضرب الثاني : **اسمي** ؛ وهو المقصود هنا ، وسيأتي معناه الاصطلاحي في كلام الشارح ، وهو من المعارف الخمسة أو الستة ؛ لأن وضع الموصولات علىٰ أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة ؛ لاشتراط كونها معهودة له ، بخلاف النكرة الموصوفة بجملة ؛ لعدم اشتراط العهد فيها ، فتخصيصها ليس بالوضع ، فمعنىٰ (لقيت من ضربته) على الموصولية : لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك ، وعلى الموصوفية : لقيت إنساناً مضروباً لك ، فتخصيصه بكونه مضروباً لك ، لا بالوضع ؛ لأنه موضوع لإنسان لا تخصيص فيه . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**وهو**) أي : جنس الموصول اصطلاحاً (**ضربان**) أي : ذو ضربين ، فسرنا كذٰلك ؛ ليصح الإخبار عن المفرد بالمثنىٰ ، أحدهما : (**حرفي**) قدمه على الاسمي ؛ لقلة الكلام عليه ، ولأنه أشبه من الاسمي بكونه موصولاً ؛ لأن الحروف موضوعة علىٰ عدم الاستقلال ؛ كما أن الموصولات الاسمية كذٰلك ، وقدم غيره الاسمي ؛ لأنه أكثر استعمالاً .

(**وهو**) أي : الموصول الحرفي : (**ما أُوِّل**) أي : ما صح أن يؤول ، وقوله : (ما

معَ صلتِهِ بمَصدَرٍ ، ولَمْ يحتجْ إلىٰ عائدٍ ؛ وهوَ : (أنَّ ، وأنْ ، وما ، . . . .

أُوّل) جنس يتناول نحو : (صه) لأنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون ؛ وهو السكوت المعهود ، ونكرة إن نون ؛ وهو السكوت المبهم .

وخرج بقوله : (**مع صلته بمصدر**) : ما ذكر من نحو : (صه) فإن ذٰلك مؤول بنفسه لا مع شيء يليها .

وخرج بقوله : (**ولم يحتج إلىٰ عائد**) : الموصول الاسمي ؛ فإنه لا بد له من عائد ليحصل الربط بين الموصول وصلته .

(**وهو**) أي : الموصول الحرفي خمسة اتفاقاً :

الأول منها : (**أن**) بفتح الهمزة وتشديد النون ، وتوصل بمعموليها ، وتؤول بمصدر خبرها مضافاً إلى اسمها ، فمعنىٰ (بلغني أن زيداً ذاهب) : بلغني ذهاب زيد ، وكذا : (بلغني أنك في الدار) أي : استقرارك فيها ؛ لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف ، وكذا إن كان الخبر جامداً ؛ نحو : (بلغني أنك زيد) أي : (زيديتك) فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء . . أفادت معنى المصدر ؛ نحو : الفروسية .

وقال المصنف : (يقدر بالكون ، وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة) .

(**و**) **الثاني منها** : (**أن**) المفتوحة الهمزة الساكنة النون الناصبة للمضارع ، لا المفسرة ولا الزائدة ، وتوصل بفعل متصرف ولو أمراً . انظر « المغني » .

(**و**) **الثالث منها** : (**ما**) المصدرية ، وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وأكثر ما يكون الفعل بعده ماضياً ، ولا يشترط أن يكون عاماً ؛ نحو : (أعجبني ما صنعت) ، ولا خاصاً ؛ نحو : (أعجبني ما جلست) بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ بِمَا رَحُبَتۡ ﴾[1] ، خلافاً للسهيلي ، وشذ وصلها بـ (ليس) في قوله : (من الطويل)

أليس أميري في الأمور بأنتما ... بما لستما أهل الخيانة والغدر ؟!

---

(١) سورة التوبة : (٢٥) .

وكي ، ولو) .

وتوصل بجملة اسمية عند ابن مالك مخالفاً للجمهور ؛ مستدلاً بقوله : (من البسيط)

كما دماؤكم تشفي من الكلب . . . .

(و) **الرابع منها** : (كي) المصدرية ، وتوصل بمضارع مقرونة باللام ؛ لفظاً أو تقديراً .

(و) **الخامس منها** : (لو) المصدرية ، قال في « التسهيل » : (وصلتها كصلة « ما » أي : فتوصل بفعل متصرف غير أمر) ، **ومقتضاه** : جواز وصلها بفعل منفي ؛ نحو : (وددت لو لم تقم) .

وقد نظمها السندوبي في بيتين فقال : (من الطويل)

وهاك حروفاً بالمصادر أُوِّلت ... وعدي لها خمساً أصح كما رووا

وها هي : (أن) بالفتح (أن) مشدداً ... وزيد عليها (كي) فخذها و(ما) (لو)

وقد نظمها المناوي في بيت واحد فقال : (من الكامل)

موصولنا الحرفي خمسة أحرف ... هي : (أن) و(أن) و(كي) و(ما) فاحفظ و(لو)

وزاد عليها بعضهم فجعلها : ستة ؛ كما مر في أول (مبحث الحرف المصدري) نظماً ، **والسادس علىٰ هٰذا القول** : (الذي) المصدرية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾[1] ؛ أي : كخوضهم ، وجعل (أل) فيها زائدة .

والمانع يدعي : أن الأصل : (كالذين خاضوا) حذفت منه النون لغة ، أو أن الأصل : (كالخوض الذي خاضوه) ، فحذف الموصوف والعائد . . . إلىٰ غير ذٰلك من التأويلات .

وزاد بعضهم علىٰ ما ذكر : همزة التسوية ، فجعلها سبعة ؛ نحو قوله تعالىٰ :

---

(١) سورة التوبة : (٦٩) .

واسميٌّ ـ وهوَ المُرادُ هنا ؛ بقرينةِ ذكرِهِ في المعارفِ الَّتي هيَ أحدُ قسمَيِ الأسماءِ ـ وهوَ : ما افتقرَ إلى الوصلِ بجملةٍ خبريَّةٍ ، أو ظرفٍ أو مجرورٍ تامَّينِ ، أو وصفٍ صريحٍ ، وإلىٰ عائدٍ ، . . . .

﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ [1] . انتهىٰ من « التتمة القيمة على المتممة » .

(و) الضرب الثاني من الضربين : موصول (اسمي ؛ وهو) أي : الموصول الاسمي (المراد هنا) أي : في هـٰذا الباب (بقرينة ذكره في المعارف التي هي أحد قسمي الأسماء) كما سبق في أوائل الكتاب بقوله : الاسم قسمان : نكرة ومعرفة ، (وهو) أي : الموصول الاسمي : (ما افتقر) واحتاج في بيان مسماه (إلى الوصل بجملة) أي : إلىٰ ذكر جملة متصلة به ؛ لتكمل معناه (خبرية) أي : محتملة للصدق والكذب ، لا إنشائية ، وسواء في الإنشاء الطلب وغيره ؛ نحو : (جاء الذي أضربه) .

وعبارة « التسهيل » : ما افتقر أبداً ـ أي : دائماً ـ إلىٰ عائد أو خلفه ، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية . انتهت .

(أو) إلى الوصل بـ (ظرف أو) جار و(مجرور) وهما في الحقيقة راجعان إلى الجملة (تامَّين) بأن تتم بهما الفائدة ؛ نحو : (جاء الذي عندك ، أو في الدار) بخلاف ما ليس كذٰلك ؛ نحو : (جاء الذي غداً ، أو بك) .

وقوله في « التسهيل » : (ما افتقر أبداً) خرج بقوله : (أبداً) : النكرة الموصوفة بجملة ، فإنها حال وصفها بجملة تفتقر إليها ، وتنفك عن الافتقار أصلاً في حالة عدم الوصف بها ، وفي حالة وصفها بمفرد ، (أو) إلى الوصل بـ (وصف صريح) وذٰلك إذا كان الموصول (أل) خاصة ؛ كـ (الضارب ، والمضروب) .

قوله : (وإلىٰ عائد) أي : وإلىٰ ضمير يعود على الموصول ، خرج به : الموصول الحرفي و(إذ) و(إذا) و(حيث) وضمير الشأن ؛ فإنه لا يعود على الموصول .

---

(1) سورة البقرة : (٦) .

أو خَلَفِهِ .

وهوَ قسمانِ : نصٌّ ، ومُشتَرَكٌ .

فالنَّصُّ : ما وُضِعَ لمعنىً واحدٍ (وهوَ : الَّذي) للمُفرَدِ العالمِ وغيرِهِ ، . . . .

(أو) إلىٰ (خلفه) أي : أو يحتاج إلىٰ خلفه ؛ أي : إلىٰ خلف عن الضمير ؛ وهو الاسم الظاهر ؛ كما في قوله : (من الطويل)

أيا رب ليلىٰ أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي : في رحمته ، وكان القياس أن يقول : وأنت الذي في رحمته أطمع .

(وهو) أي : الموصول الاسمي من حيث هو هو ، لا من حيث النص فقط ، أو من حيث المشترك فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (**قسمان**) لا ثالث لهما ؛ بدليل الاستقراء : أحدهما : (**نص**) أي : صريح في معناه لا يتجاوزه إلىٰ غيره ، (**ومشترك**) بين معان مختلفة بلفظ واحد ، وكل من الضربين يصدق عليه التعريف السابق ؛ لافتقارهما إلىٰ صلة وعائد ، (**فالنص : ما وضع لمعنىً واحد**) أي : من الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير ، (**وهو**) أي : النص الذي وضع لمعنىً واحد لا يتجاوزه ثمانية ألفاظ ، وتلك الثمانية :

أحدها : (**الذي**) حالة كونه موضوعاً (**للمفرد العالم وغيره**) أي : غير العالم ، وفي عبارة غيره : (للمفرد المذكر العالم) ، ولا يخفىٰ ما في وصف المفرد بالمذكر من وصفه تعالىٰ بالمستحيل ، ولا فرق في ذٰلك بين التعبير بـ (العالم) وبـ (العاقل) ، ويكون الكلام من استعمال اللفظ في الحادث وغيره ، فعدول الشارح إلىٰ قوله : (للمفرد) حسن لوجهين : السلامة من إطلاق المذكر على الله تعالىٰ ، ولكون التعبير بـ (العالم) أشمل . انتهىٰ « عليمي » .

وفي « الكردي » : قوله : (**للمفرد**) ، وأما في : ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا . . . ﴾

(والَّتي) للمُفرَدِ المُؤنَّثِ العاقلِ وغيرِهِ ، (واللَّذانِ) لمُثنَّى المُذكَّرِ (واللَّتانِ) لمُثنى المُؤنَّثِ ، ويُعربانِ (بالألفِ رفعاً ، وبالياءِ جرّاً ونصباً) عندَ القائلِ بتثنيتِهما حقيقةً ،

إلىٰ قوله : ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[1] ، وفي قوله : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[2] . . فللجنس ، فَرُوعي في العائد جهتا اللفظ والمعنىٰ .

(و) **ثانيها** : (« **التي** » **للمفرد المؤنث العاقل وغيره**) ومثل (الذي) : (ذات) الطائية .

تنبيه

واعلم : أن في (الذي) و(التي) ست لغات :

إحداها : إثبات الياء ساكنة فيهما .

ثانيها : حذف الياء مع بقاء الكسرة .

ثالثها : حذف الياء مع إسكان الذال والتاء .

رابعها وخامسها : تشديد الياء مكسورة ومضمومة .

سادسها : حذف الألف واللام مع تخفيف الياء فيهما . انتهىٰ « أشموني » انتهىٰ من « شرح العدوي » .

❁ ❁ ❁

(و) **ثالثها** : (« **اللذان** » : **لمثنى المذكر** ، و) **رابعها** : (« **اللتان** » **لمثنى المؤنث** ، **ويعربان**) أي : ويعرب اللذان واللتان (**بالألف رفعاً** ، **وبالياء جراً ونصباً عند القائل بتثنيتهما حقيقة**) أي : وإن أشبها بالحرف في الافتقار ؛ لمعارضته بالتثنية الخاصة بالمعربات ، ومثلهما : (ذوا ، وذواتا) عند طيىء .

---

(١) سورة البقرة : (١٧) .

(٢) سورة الزمر : (٣٣) .

والأصحُّ : أَنَّهُما مبنيانِ ، جيءَ بهما علىٰ صورةِ المُثنَّىٰ ، وليسا مُثَنَّيَينِ حقيقةً ؛ لما مرَّ .

وكلامُهُ في « الأوضحِ » عندَ أنواعِ الشَّبهِ يقتضي ما قلناهُ في (ذينِ ، وتينِ) فكنْ علىٰ بصيرةٍ في ذٰلكَ .

ولكَ في نونِهِما وجهانِ : إثباتُها مُخفَّفةً ومُشدَّدةً ، وحذفُها ، . . . .

(والأصح : أنهما مبنيان جيء بهما علىٰ صورة المثنى) المرفوع والمنصوب والمجرور ، (وليسا مثنيين حقيقة ؛ لما مر) في اسم الإشارة ؛ من أن شرط التثنية : قبول التنكير ، وأسماء الإشارة ملازمة التعريف ، (وكلامه) أي : كلام المصنف (في « الأوضح » عند أنواع الشبه يقتضي ما قلناه في « ذين ، وتين ») من أن الأصح فيهما : أنهما مبنيان جيء بهما علىٰ صورة المثنى المرفوع ، (فكن) أيها النحوي (علىٰ بصيرة) أي : نفس شديدة الإبصار وقلب فهيم (في ذٰلك) أي : فيما قلناه ؛ أي : في فهم علة ما قلناه ؛ من أنهما ليسا مثنيين حقيقة وإن كانا علىٰ صورة المثنىٰ ؛ لأن شرط ما يثنىٰ : قبول التنكير ، وأسماء الإشارة وكذا الموصولات لا تقبل التنكير ؛ لأنها وضعت معارف .

(ولك) أيها النحوي (في نونهما) أي : في نون اللذان واللتان (وجهان) : أحدهما : (إثباتها مخففة ومشددة) فتقول فيهما : (اللذان ، واللتان) بالتخفيف ، و(اللذانّ ، واللتانّ) بالتشديد .

(و) ثانيهما : (حذفها) فتقول فيهما : (اللذا ، واللتا) .

وقال في « التوضيح » مع شرحه « التصريح » : (وبلحارث بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون « اللذان ، واللتان ») تقصيراً للموصول ؛ لطوله بالصلة ، لكونهما كالشيء الواحد .

قوله : (وبلحارث) قال اللقاني : أصله : بنو الحارث ، فرخم في غير النداء بحذف النون والواو ، قال الفرزدق ـ اسمه : همام بن عطية ـ : (من الكامل)

أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

والأصلُ : التَّخفيفُ والثُّبوتُ ، قالَهُ في « شرحِ الشُّذورِ » ، . . . .

أراد : (اللذان) فحذف (النون) وهو مرفوع على الخبرية ؛ لأن (بني) منادىٰ بالهمزة ، و(كليب) بالتصغير : أبو قبيلة ؛ وهو كليب بن يربوع ، و(عمي) بالتثنية هما : هذيل بن هبيرة الثعلبي ، وهذيل بن عمران الأصغر ، كان أخاه لأمه ، و(الأغلال) جمع غل ؛ وهو : حديد يجعل في العنق من الأسارىٰ وغيرهم .

وأراد الفرزدق بذٰلك : الافتخار علىٰ جرير بن عطية ، فإنه من بني كليب ؛ بأن عمَّيه قتلا الملوك ، وخلَّصا الأسارىٰ من أغلالهم ، وقال الأخطل : (من الرجز)

هما اللتا لو ولدت تميم لقيل : فخر لهم صميم

أراد : (اللتان) فحذف النون ، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ ؛ وهو (هما) ، و(تميم) : قبيلة ، و(صميم) بمعنىٰ : خالص تام ؛ وهما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم . . لقيل : فخر لهم خالص كامل .

ولقب هٰذا الشاعر بالأخطل ؛ لكبر أذنه ، واسمه : غياث بن غوث الثعلبي ، وكان نصرانياً .

وجاز حذف النون في (اللذان ، واللتان) لعدم الإلباس ، ولا يجوز الحذف في نون (ذان ، وتان) للإلباس بالمفرد ، ولعدم الطول .

وتلخص : أن في نون الموصول ثلاث لغات : الإثبات ، والحذف ، والتشديد ، وفي نون الإشارة لغتان : الإثبات ، والتشديد . انتهىٰ من « التوضيح » و« التصريح » .

(والأصل : التخفيف) أي : تخفيف النون **(والثبوت)** أي : مع ثبوت النون ، وإنما التشديد بدل الياء المحذوفة ؛ لأن الأصل فيهما : (اللذيان ، واللتيان) كالرحيان ، **(قاله)** أي : قال ما ذكر من أن الأصل : تخفيف النون مع ثبوتها المصنفُ **(في « شرح الشذور »)** .

وظاهرُ كلامِهِ في « الأوضحِ » : تخصيصُ حذفِها بحالةِ الرَّفعِ .

(ولجمعِ المُذكَّرِ) شيئانِ : (الَّذينَ) ، ويُستعمَلُ (بالياءِ) رفعاً وجرّاً ونصباً ؛ ولذا قالَ : (مُطلَقاً) ورُبَّما جاءَ في حالةِ الرَّفعِ بالواوِ ؛ كقولِهِ :

نَـحْـنُ الَّـذُونَ صَـبَّـحُـوا الـصَّـبَـاحَـا ....

(**وظاهر كلامه**) أي : كلام المصنف (**في « الأوضح » : تخصيص حذفها**) أي : حذف النون (**بحالة الرفع**) لأنه اقتصر في « الأوضح » علىٰ تمثيله لحذف النون في حالة الرفع ، ولم يمثل لحذفها في حالتي النصب والجر ، خلافاً لظاهر إطلاق ابن مالك في « التسهيل » ، لـٰكن لم يسمع حذف النون إلا في حالة الرفع . انتهىٰ « كردي » .

(**ولجمع المذكر**) أي : لجماعته (**شيئان**) أي : لفظان : أحدهما (**الذين**) حالة كونه ملتبساً بالياء (**ويستعمل بالياء**) أي : يقرأ بها دون الواو (**رفعاً وجراً ونصباً ؛ ولذا**) أي : ولأجل قراءته بالياء (**قال**) المصنف : (**مطلقاً**) أي : حالة كون (الذين) مطلقاً عن التقييد بحالتي الجر والنصب ؛ أي : في أحواله كلها البناء عند أكثر العرب على الفتح ، (**وربما جاء في حالة الرفع بالواو**) علىٰ أنه ملحق بجمع المذكر السالم (**كقوله**) : (من الرجز)

(**نحن الَّذون صبحوا الصباحا**) يـوم الـنـخـيـل غـارة مـلـحـاحـا

البيت مقطوع العروض والضرب ، قائله : ابن حرب الأعلم ، **وقيل** : لرؤبة ، **وقيل** : لليلى الأخيلية ، **وقيل** : لرجل من بني هذيل أو عقيل جاهلي .

(نحن) : في محل الرفع مبتدأ ، (الَّذون) : خبره مرفوع بالواو ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والنون فيه حرف زائد لشبه الجمع ، أو عوض عن التنوين المقدر في المفرد ، **وقيل** : إنه مبني علىٰ فتح النون ؛ كـ (الذين) جيء به إجراء له علىٰ صورة المعرب ؛ طرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة .

وإنَّما لَمْ يُعرَبْ كما أُعرِبَ (اللَّذانِ واللَّتانِ) لعدمِ مجيئِهِ علىٰ سَنَنِ الجموعِ مِنْ جهةِ أنَّهُ أخصُّ مِنْ مُفرَدِهِ ؛ إذ هوَ خاصٌّ بالعاقلِ ، و(الَّذي) يُطلَقُ عليهِ وعلىٰ غيرِهِ ، . . . .

(صبحوا) : فعل ماض ، وفاعله صلة الموصول ، والعائد ضمير الفاعل ومفعوله محذوف تقديره : الأعداء ، و(الصباحا) : ظرف زمان متعلق بـ (صبحوا) ، وألفه للإطلاق ، و(صبحوا) : بتشديد الباء الموحدة ؛ من صبحته : إذا أتيته صباحاً ، وليس التشديد فيه للتكثير ، **والصباح** : هو من طلوع الفجر أو الشمس إلى الزوال .

و(يوم النخيل) : مصغر نخل ، موضع بالشام ، و(غارة) أي : هجوماً ، اسم مصدر لـ (أغار) ، والمصدر : (الإغارة) ، وهو مفعول لأجله ؛ أي : أتيناهم صباحاً لأجل الإغارة عليهم .

و(ملحاحا) بكسر الميم وسكون اللام ؛ أي : شديد الإيذاء للأعداء ، صفة لـ (غارة) .

والمعنىٰ : نحن الفرسان الذون أتوا الأعداء وقت الصباح في الوقعة المسماة يوم النخيل ؛ لأجل الهجوم عليهم إغارة شديدة الإيذاء لهم .

والشاهد فيه : (الذون) حيث أتىٰ فيه بالواو في حالة الرفع علىٰ لغة هذيل ، أو عقيل ، وهو قليل ، **والكثير** : الإتيان بالياء رفعاً ونصباً وجراً . انتهىٰ « فتح الجليل » .

(**وإنما لم يعرب كما أعرب « اللذان ، واللتان »**) في المثنىٰ (**لعدم مجيئه**) أي : مجيء اللذون (**علىٰ سنن الجموع**) وطريقتها (**من جهة أنه**) أي : أن الذون (**أخص**) أي : أقل ماصدق (**من مفرده**) وهو الذي (**إذ هو**) أي : الذون (**خاص بالعاقل ، و**) لفظ (**الذي**) الذي هو مفرده (**يطلق عليه**) أي : على العاقل (**وعلىٰ غيره**) أي : علىٰ غير العاقل .

كذا قيلَ .

قوله : (**لعدم مجيئه علىٰ سنن الجموع**) ظاهره : أن (اللذين ، واللتين) جاءا علىٰ سنن المثناة لفظاً ومعنىً ، وبذٰلك صرح في « التصريح » ، وإنما يظهر ذٰلك على القول بأنهما تثنية (اللذ ، واللت) ، لا تثنية (الذي ، والتي) ، وإلا . . فلم يأتيا علىٰ سنن المثناة لفظاً ؛ إذ القياس : اللذيان ، واللتيان (**كذا قيل**) أي : مثل ما ذكرنا من قولنا : وإنما لم يعرب على المشهور كما أعرب (اللذان) . . . إلىٰ هنا ؛ قاله بعضهم ، قال العليمي : (قائله : محمد بن مالك ، وهو معارض ـ كما قاله الدماميني ـ لمنعه كون « العالمين » جمعاً لـ « عالم » ، **ويرد عليه في المحلين** ـ أي : هنا ؛ أي : في « الذون » ، وفي « العالمين » ـ : أن المفرد يخص بالعاقل ، ثم يجمع ، أو أنه غلب العاقل علىٰ غيره ، فجمع الجميع جمع العقلاء ؛ كما قاله ابن مالك نفسه في « باب النعت ») انتهىٰ باختصار .

وعبارة الكردي : قوله : (**كذا قيل**) القائل : ابن مالك ، قال : (لما كانت التثنية من خواص الأسماء المتمكنة ، ولحقت « الذي ، والتي » . . جعل لحاقها لهما معارضاً ؛ لشبههما بالحرف ، فأعربا في التثنية ؛ كما جعلت إضافة « أي » معارضاً ؛ لشبهها بالحرف ، فأعربت « أي » أي : ولم يعرب أكثر العرب « الذين » وإن كان الجمع أيضاً من خواص الأسماء المتمكنة ؛ لأن « الذين » مخصوص بأولي العلم ، و« الذي » عام ، ولم يجرِ علىٰ سنن الجمع لفظاً ومعنىً) انتهىٰ .

قال الكردي : (**ولعل وجه تمريض الشارح ذٰلك** : أنه معارض بـ « العالمين » حيث أعرب مع أنه أخص من مفرده ؛ كـ « الذين » مع « الذي » إلا أن كون « العالمين » جمعاً رأي « ألفية ابن مالك » ، فلا يعارض برأي غيره .

نعم ؛ يرد على ابن مالك في القول بجمعية « الذين » وبكون « عالمين » اسم جمع مع أن كليهما أخص من مفرده : بأنه هو ترجيح بلا مرجح) .

وحذفُ نونِهِ لغةٌ ، وكذا حذفُ (أل) منهُ .

(و) الثَّاني : (الأُلىٰ) بالقصرِ . . . .

قوله : (وحذف نونه لغة) لبعض العرب ؛ أي : حذف نون (الذين) لغة لبعضهم ، ومثلوا له بقول الشاعر : (من الطويل)

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

وظاهر عبارة « التسهيل » : أن ذٰلك من إقامة (الذي) مقام (الذين) ، لا من الحذف ، وصرح فيه : أن ذٰلك ضرورة ، وأنه قليل ، مع احتمال تأويل (الذي) في البيت بـ (الذين) جمع (الذي) أي : يحتمل أن يكون (الذي) مفرداً وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنىٰ ؛ أي : وإن الجمع الذي ؛ كقوله تعالىٰ ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ أي : كمثل الجمع الذي ، فحمل على اللفظ ، ثم قال : ﴿ بِنُورِهِمْ ﴾[1] ، فحمل على المعنىٰ .

قوله : (بفلج) بفتح الفاء وسكون اللام : موضع بالعراق بين البصرة وضرية ؛ أي : قربت دماؤهم بالإراقة في موضع يسمىٰ بذٰلك .

قال الرضي : وقد تحذف النون من اللذون تخفيفاً ؛ كقوله : (من البسيط)

قومي اللذو بعكاظ أضرموا شرراً من روس قومك ضرباً بالمصاقيل

(وكذا) أي : ومثل حذف النون (حذف « أل » منه) أي : من الذين لغة فيه ؛ كما قرئ : (صراط لذين) .

وفي « التسهيل » : أنها تحذف أيضاً من (الذي واللذان ، واللت والتي ، واللتان واللواتي) ، ونازعه أبو حيان ؛ فإنه لم يذكر شاهداً لجميع ذٰلك ، ولا ينبغي القياس في مثله .

(و) المثال (الثاني) من جمعي المذكر : (الأُلىٰ) حالة كونه مقروءاً (بالقصر)

---

(١) سورة البقرة : (١٧) .

أشهرُ مِنَ المدِّ .

(ولجمعِ المُؤنَّثِ) شيئانِ أيضاً : (اللَّائي واللَّاتي) بإثباتِ الياءِ فيهما ، وقد تُحذَفُ .

وهو ؛ أي : القصر فيه (**أشهر من المد**) وهي تكتب بغير واو في الموصولة على وزن : (العلىٰ) كما في « حواشي التسهيل » .

واعلم : أن مذهب المحققين في (الألىٰ) : أنه اسم جمع ، **وقيل** : جمع ، وهل علىٰ كونه جمعاً هو جمع لـ (الذي) أو لـ (الذين) ؟ ويكون في جمع الجمع خلاف ، وهٰذا الكلام غير متجه ، اللهم إلا أن يكون القائل به لا يشترط أن يكون له واحد من لفظه ، بل يكفي كونه من معناه ، ولا يشترط الإعراب في مفرده .

وقال بعضهم : انظر : هل (الألىٰ) مشتركة بين الإشارة والموصولة ؛ فتستعمل تارة اسم إشارة ، وتارة موصولة ، أو أن هٰذه الموصولة غير تلك المستعملة في الإشارة ؟

وقال المرادي في « شرح التسهيل » : (بينهما فرق ؛ وذٰلك أن « أولى » الإشارية لا يجوز دخول « أل » عليها ، والموصولة يجوز دخولها عليها ، والإشارية تكتب بعد همزتها واو ، بخلاف الموصولة) .

وقوله : (يجوز) **ظاهره** : أنه يجوز استعمال (الأُلى) الموصولة بغير أداة تعريف مع أن (أل) الداخلة على الموصولات لازمة .

والجواب : أن الجواز لا ينافي اللزوم . انتهىٰ من « حاشية العدوي علىٰ شرح الشذور » .

(**ولجمع المؤنث شيئان أيضاً**) أي : كما أن لجمع المذكر شيئين ، فهٰذه المذكورة في جمع المذكر وجمع المؤنث أربعة ، كملت ثمانيةً مع الأربعة السابقة في المثنىٰ والمفرد : **فالأول منهما** : (« **اللائي** » ، و) **الثاني** : (« **اللاتي** » **بإثبات الياء فيهما ، وقد تحذف**) الياء فيهما ؛ اجتزاء بالكسرة ، وليس مراده حصر ما للمؤنث في اثنين ،

وقد يتقارضُ (الأُلىٰ) و(اللَّائي) فيقعُ كلٌّ منهُما مكانَ الآخرِ ، قالَ الشَّاعرُ :

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ ٱلْأُلَىٰ كُنَّ قَبْلَهَا ....

أيِ : اللَّاتي ، ....

فلا ينافي أن لجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعاً أو أزيد ، ومثلهما : (اللواتي) بالياء وحذفها ، و(اللوا) كالعصا ، و(اللواء) كالسماء ، (واللاءات) مبنياً على الكسر ، أو معرباً إعراب (أولات) بالضمة رفعاً ، والكسرة نصباً وجراً ، وروي بالوجهين قوله : (من الطويل)

أولئك أخداني الذين عرفتهم وأخدانك اللاءات زين بالكتم

بكسر التاء وضمها . انتهىٰ « كردي » ، **والمراد** : الجمع اللغوي لا الصناعي . انتهىٰ « ياسين » .

(**وقد يتقارض**) ويتعاوض (**الأُلىٰ**) بالقصر علىٰ وزن : (العلى) الذي هو للجمع المذكر (**واللائي**) للجمع المؤنث بإثبات الياء فيها ، (**فيقع كل منهما مكان الآخر**) ويعين المراد منهما عود الضمير إليهما من الصلة .

مثال تعويض (الألىٰ) عن (اللائي) : ما (**قال**) ه (**الشاعر**) : (من الطويل)

(**محا حبها حب الألىٰ كن قبلها**) وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل

(**أي : اللاتي**) .

البيت لمجنون ليلىٰ في « ديوانه » ، **والشاهد فيه** : (الألىٰ كن قبلها) حيث استعمل لفظ (الألىٰ) لجمع المؤنث ، بدلاً من (اللائي) ، وهٰذا من باب تعاور الألفاظ ؛ بدليل : عود ضمير المؤنث عليها ؛ يعني بالضمير : ضمير (كن) .

و(حل) إما مبني للمفعول ، ونائب فاعله مستتر فيه ، أو مبني للفاعل و(من) فاعله ؛ أي : لم يكن حل فيه من قبلها .

وقالَ :

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنَا ٱللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا ٱلْحُجُورَا)

أيِ : الألىٰ .

(و) مثال تعويض (اللائي) الذي لجمع المؤنث عن (الألى) الذي لجمع المذكر : ما (قال) ه الشاعر الآخر : (من الوافر)

(فما آباؤنا بأمن منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجورا)

(أي : الألىٰ) .

البيت لرجل مجهول من سليم في « شرح التصريح » ، **والشاهد فيه** : (اللائي) حيث استعملها للدلالة علىٰ جماعة الذكور مع أنه لجمع المؤنث ، وهـٰذا قليل وإن كان جائزاً .

(فما) بمعنىٰ : ليس ، (آباؤنا) : اسم (ما) الحجازية ، و(أمنَّ) : خبر (ما) والباء زائدة ، والضمير في (منه) راجع للمدوح .

قوله : (**فيقع كل منهما** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فيقع (الألىٰ) للإناث وإن كان موضوعاً للذكور ، ويقع (اللائي) للذكور وإن كان موضوعاً للإناث ، فكان كل واحد منهما يقرض للآخر ما هو حقه .

والمقارضة في اللغة العربية باب واسع ذكر السيوطي ضرباً صالحاً منه في كتابه « الأشباه والنظائر النحوية » .

قوله : (**قال الشاعر**) هو مجنون ليلى ، اسمه : قيس .

وقوله : (**محا حبها** . . .) إلىٰ آخره ؛ برفع (حب) الأول ونصب الثاني ، وبناء (حل) للمفعول . انتهىٰ « كردي » .

ومعنى البيت الثاني : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هـٰذا الممدوح . انتهىٰ « عيني » .

والمُشتَرَكُ : هوَ الموضوعُ لمعانٍ متعدِّدةٍ بلفظٍ واحدٍ ؛ فيأتي للمُفرَدِ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ ، ولتثنيةِ كلٍّ منهُما وجمعِهِ ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ : (وبمعنى الجميعِ) مِنَ (الَّذي) وفروعِهِ (مَنْ) وهوَ موضوعٌ للعالِمِ ؛ . . . .

وقوله : (**اللاء**) إما نعت لـ (أباؤنا) ، أو بدل منه ، وضمير (منه) للمدوح .

ثم بعدما فرغ المصنف من بيان النص من الموصولات ؛ وهو ما وضع لمعنىً واحد معين . . أراد أن يشرع في بيان المشترك منها فقال : (والمشترك) من الموصولات ؛ وهو معطوف علىٰ قوله سابقاً : (فالنص ما وضع لمعنىً واحد) أي : والقسم المشترك من الموصولات : (**هو الموضوع لمعانٍ متعددة بلفظ واحد ؛ فيأتي للمفرد المذكر والمؤنث ، ولتثنية كل منهما**) أي : ولمثنىٰ كل من المذكر والمؤنث (و) لـ (**جمعه**) أي : ولجمع كل من المذكر والمؤنث .

(**وإليه**) أي : وإلىٰ دلالة المشترك علىٰ كل واحد من المعاني الستة المذكورة (**أشار بقوله : وبمعنى الجميع**) أي : وبمعنىٰ جميع ما سبق من الموصولات التي هي نص (**من « الذي » وفروعه**) أي : فروع (الذي) من : اللذين والذين ، والتي واللتين واللاتي . . . إلىٰ آخر الألفاظ الثمانية من النص ، والجار والمجرور في قوله : (**بمعنى الجميع**) حال من (مَنْ) وما بعده من الموصولات المشتركة ؛ أي : ويأتي (من) وما بعده من الموصولات المشتركة حالة كون كل منها بمعنىٰ جميع ما سبق من الموصولات النصية بلفظ واحد ؛ لكونه موضوعاً له ، (**وهو**) أي : لفظ (من) الموصولة (**موضوع للعالِم**) بكسر اللام ، عدل عن التعبير بـ (العاقل) لأن كل (من) تطلق على الله ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [1] ، ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [2] ، ولا يوصف الباري سبحانه وتعالىٰ بالعقل ؛ لعدم الإذن لإيهامه ، ولهٰذا يقسمون العقلاء إلىٰ ثلاثة أنواع فقط : الملائكة ، والإنس ، والجن .

---

(۱) سورة النحل : (۱۷) .

(۲) سورة الرعد : (٤٣) .

نحوُ : (عرفتُ مَنْ قامَ ، ومَنْ قامَتْ ، ومَنْ قاما ، ومَنْ قامتا ، ومَنْ قاموا ، ومَنْ قُمْنَ) .

وقد يأتي لغيرِهِ في ثلاثِ مسائلَ :

إحداها : أن يُنزَّلَ منزلةَ العالمِ ؛ نحوُ : ﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ ﴾ . . .

وبهٰذا يعلم : أن الكتاب العزيز ورد بإطلاق المبهمات عليه تعالىٰ ، فلا حاجة لما تكلفه الحفيد أول « حاشية المختصر » من الاستدلال له بما في بعض الروايات . انتهىٰ « حمصي » .

مثال استعمال (من) الموصولة في المفرد المذكر : (**نحو**) قوله : (**عرفت من قام**) أي : الذي قام من الرجال ، (و) قولك : عرفت (**من قامت**) أي : التي قامت من النساء ، (و) عرفت (**من قاما**) أي : اللذان قاما من الرجال ، (و) عرفت (**من قامتا**) أي : اللتان قامتا من النساء ، (**و**) عرفت (**من قاموا**) من الرجال ، (و) عرفت (**من قمن**) من النساء .

(**وقد يأتي**) لفظ من (**لغيره**) أي : لغير العاقل (**في ثلاث مسائل**) هي فيها مجاز ؛ لاستعمالها في غير ما وضعت له ؛ الأولىٰ من مجاز الاستعارة ، والأخريان من مجاز التغليب :

(**إحداها**) أي : إحدى المسائل الثلاث : (**أن ينزل**) الشيء (**منزلة العالم**) أي : العاقل ، فتعبر عنه بـ (من) التي للعاقل ، وهٰذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره .

وحقيقة المسألة : أنه متىٰ نسب إلى المسمىٰ شيء في ذٰلك الكلام شأنه ألا ينسب إليه نفياً أو إثباتاً إلا إلى العقلاء . . أجري عليه حكم العاقل ، ولا مدخل في تعيين المعتقد لذٰلك فيه . انتهىٰ « عليمي » .

وذٰلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ ﴾)[1] وإنما

---

(١) سورة الأحقاف : (٥) .

إذ بدعائِهِمُ الأصنامَ نَزَّلُوهُم منزلةَ العلماءِ .

الثَّانيةُ : أن يجتمعَ معَ العالِمِ فيما وقعَتْ عليهِ (مَنْ) نحوُ : ﴿ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ لشمولِهِ الآدمِيِّينَ والملائكةَ والأصنامَ ؛ فإنَّ الجميعَ لا يخلقونَ شيئاً .

الثَّالثةُ : أن يجتمعَ معهُ في عمومٍ سابقٍ فصلٌ بـ (مَنْ) . . . .

مثلنا لذٰلك التنزيل بهٰذا المثال (**إذ**) هم ؛ أي : المشركين (**بدعائهم**) أي : بعبادتهم (**الأصنام . . نزلوهم**) أي : نزل المشركون الأصنام (**منزلة العلماء**) أي : العقلاء ، فنزلوا الأصنام التي هي صم عمي خرس منزلةَ العقلاء الذين هم أفهم منها .

ففي قوله : (من لا يستجيب له) مجاز بالاستعارة ؛ حيث استعمل (مَن) التي وضعت للعاقل في غيره ؛ وهو الأصنام .

فمجاز الاستعارة : هي كلمة استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي .

المسألة (الثانية : أن يجتمع مع العالم) أي : مع العاقل غيره (**فيما وقعت عليه « من »**) الموصولة (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ (كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾[1] ؛ **لشموله**) أي : لشمول (من) الموصولة (**الآدميين والملائكة والأصنام ؛ فإن الجميع**) من الآدميين ومن بعدهم (**لا يخلقون شيئاً**) من المخلوق حتىٰ مثقال ذرة ، ففيه : مجاز بالتغليب ؛ أي : بتغليب المذكورين على الله تعالىٰ .

والمسألة (الثالثة : أن يجتمع معه) أي : مع العالم غيره (**في عموم سابق فصل**) بالبناء للمجهول مع تشديد الصاد ؛ أي : فصل ذٰلك السابق (**بـ « من »**) الموصولة بفتح الميم ، أو فصل بـ (من) الجارة بكسر الميم .

وعبارة « الفواكه » : في عموم فصل بـ (من) الموصولة ؛ بفتح الميم ، لا بكسر الميم .

---

(١) سورة النحل : (١٧) .

نحوُ : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ﴾ لشمولِ دابَّةٍ لهُما مِنْ قولِهِ : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾ .

(وما) : وهوَ موضوعٌ لغيرِ العالمِ ؛ . . . .

وعبارة الخضري هنا : في عموم فصل بـ (من) الجارة بكسر الميم ، **ولعل هٰذا هو الصواب** ؛ لأن التفصيل معنىً من المعاني ، فلا يكون إلا بالحرف ؛ كـ (من) الجارة ، والفاء التفصيلية ، و(أو) و(إما) التفصيليتين ، وإنما تدل (من) الموصولة على الذات العاقلة ، وقول الشارح هنا : (بـ « من » بفتح الميم) . . سبق قلم أو سهو منه . انتهىٰ من « المطالب السنية على الفواكه الجنية » .

(**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ﴾ **لشمول دابة**) سبق ذكرها (**لهما**) أي : للعالم ولغيره ، كائنة تلك الدابة (**من قوله**) تعالىٰ ؛ أي : مذكورة في قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾) ، وإنما لم يذكر في تفصيلها : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ لأنه اجتمع مع العالم كالآدمي فيمن وقعت عليه (من) ، وقد تقدم وذكر في الآية فيما قبل ، وكان ينبغي أن يذكر قوله : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾[1] ؛ لأنه مثل من يمشي علىٰ بطنه ، **والغرض منه** : التمثيل ، فلا ينبغي فيه التعميم ، فغلب العالم علىٰ غيره ، فعبر عنهم بـ (من) التي للعاقل .

وقوله : (و« ما ») في محل الرفع معطوف علىٰ (مَن) ، والتقدير : وبمعنى الجمع ؛ أي : بمعنىٰ جميع الموصولات النصية من (الذي) وفروعه تأتي (مَن) الموصولة ، وكذٰلك تأتي بمعنى الجميع (ما) الموصولة (وهو) أي : (ما) الموصولة : اسم (موضوع لغير العالم) أي : للدلالة علىٰ غير العاقل .

وفي « العليمي » : ذهب جماعة من النحاة إلىٰ أنها تطلق علىٰ من يعقل بلا شرط شيء ، وادعى ابن خروف أنه مذهب سيبويه .

---

(١) سورة النور : (٤٥) .

نحوُ : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ ، ونحوُ : (أعجبَني ما اشتريتُهُ ، وما اشتريتُها ، وما اشتريتُهُما ، وما اشتريتُهُم ، وما اشتريتُهنَّ) ، وقد تأتي لهُ معَ العالمِ ؛ نحوُ : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، ....

وفي « التلويح » : كون (ما) لغير العاقل قول بعض أئمة اللغة ، والأكثرون علىٰ أنها للعقلاء وغيرهم .

مثالها : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ مَا عِندَكُمْ ﴾) من نعيم الدنيا (﴿ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾) من نعيم الآخرة (﴿ بَاقٍ ﴾)(1) ؛ أي : غير فان .

قال البيضاوي : (﴿ مَا عِندَكُمْ ﴾ من أعراض الدنيا ﴿ يَنفَدُ ﴾ أي : ينقضي ويفنىٰ ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ من خزائن رحمته ﴿ بَاقٍ ﴾ لا ينفد) .

(ونحو) قوله في المفرد المذكر : (**أعجبني ما اشتريته**) من الحمار ، (و) أعجبني (ما اشتريتها) من الأتان ، (وما اشتريتهما) من الحمارين أو الأتانين ، (وما اشتريتهم) من الحمر ـ بضمتين ـ وفي التعبير عن الحمر بضمير جمع العقلاء تَجوُّز ؛ لأن فيه : استعمال (هم) لغير العاقل ؛ لعلاقة المؤانسة . انتهىٰ من « الفواكه » ، (وما اشتريتهن) من الأتن .

(وقد تأتي) ما الموصولة (له) أي : لغير العالم (مع العالم) ولو قال الشارح : (وقد تأتي للعالم وغيره) . . كان كلامه جيداً ؛ فإن الذي يحتاج إلى الاعتذار عنه : إطلاقها على العالم ، وإطلاقها علىٰ غيره هو علىٰ أول وضعها ، فلا يحتاج إلىٰ الاعتذار عنه .

مثال استعمالها في العالم مع غير العالم : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾)(2) ، فإن ما في السماوات والأرض يشمل العاقل وغيره ، قال في

---

(1) سورة النحل : (٩٦) .

(2) سورة الحديد : (١) .

وللمُبهَمِ أمرُهُ ؛ كقولِ مَنْ رأىٰ شبحاً مِنْ بُعدٍ لا يدري ما هوَ : (انظرْ إلىٰ ما ظهرَ) ، . . .

« الفواكه الجنية » : (**والظاهر** : أن هـٰذا من استعمال اللفظ في الحقيقة ؛ أي : في معناه الحقيقي ؛ وهو غير العاقل ، وفي المجاز ؛ وهو العاقل ، فلا حاجة إلى الاعتذار عنه) .

(و) قد تأتي (ما) الموصولة وتستعمل (**للمبهم أمره**) أي : في الشيء المبهم ؛ أي : المجهول شأنه وحاله : هل هو عاقل أم غير عاقل ؟ (**كقول من رأىٰ شبحاً**) أي : ذاتاً مشخصة (**من بعد**) أي : في مكان بعيد عنه (**لا يدري**) ولا يعلم جواب (**ما هو**) أي : ما ذٰلك الشبح ؛ أي : جواب سؤال : ما هـٰذا الشبح ؟

وقوله : (**انظر إلىٰ ما ظهر**) منه مقول لقوله : (كقول من رأىٰ شبحاً) أي : كقول من رأىٰ شبحاً لا يدري ما هو ؛ أي : كقول ذٰلك الرائي لغيره : انظر إلىٰ ما ظهر لك من هـٰذا الشبح : هل هو إنسان أم غيره ؟

والمعنىٰ : أي : وذٰلك المبهم كالشبح الذي قال فيه من رآه من بعد وهو لا يدري ما هو ؛ أي : قال لغيره : انظر إلىٰ هـٰذا الشبح ، فأخبرني ما ظهر لك منه : هل هو إنسان أم غيره ، أو عاقل أم غيره ؟ أي : وذٰلك المبهم كالشبح الذي قيل فيه ذٰلك الرائي ؛ لإبهامه وخفاء شأنه على الرائي أولاً .

قال العليمي : (قوله : « وللمبهم أمره . . . » إلىٰ آخره استعمال « ما » الموصولة في هـٰذا المثال وفي المثال الذي بعده حقيقة ، ولا يجوز استعمال « من » فيهما ؛ لأنهما ليسا من أماكن استعمال « من » كما هو ظاهر .

قوله : « لا يدري ما هو » أي : لا يعرف إنسانيته وعدم إنسانيته ، كذا لو عرف إنسانيته واستفهم عن حاله بالنسبة إلى الذكورة والأنوثة ؛ ومنه : قوله تعالىٰ حاكياً عن أم مريم : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾)[1] .

---

(١) سورة آل عمران : (٣٥) .

ولأنواعِ مَنْ يعقلُ ؛ نحوُ : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ .

وقد تأتي (ما) الموصولة أيضاً للعاقل مع غيره ، وللمبهم أمره ، (**ولأنواع من يعقل ؛ نحو**) قوله : (﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ) مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ ﴾[1] ، فهو معطوف علىٰ قوله : (فتأتي للعاقل مع غيره . . .) إلىٰ آخره ، وعبارة غيره : (ولصفات من يعقل) وفي كليهما نظر ؛ كما في « التصريح » ، ومعنى الآية : أي : انكحوا الأنواع الطيبة لكم ؛ أي : الأبكار أو الثيب ، أو الصغار أو الكبار ، أو الحرائر أو الإماء .

واعلم : أن بعضهم زاد كونها لآحاد من يعقل ، واستدل بقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾[2] ، وعبر عن ذٰلك السهيلي بقوله : (أو تقع علىٰ من يعلم إذا أريد تعظيمه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾)[3] .

ويجاب عنه : بأن (ما) فيهما مصدرية . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

فائدة

واعلم : أن (من) و(ما) تأتي لمعان كثيرة جمعتها بقولي : (من الطويل)

محامل (من) خمس فشرط تفهم ... وموصولة تنكير نقص وتمما

وهٰذي لما مع نفي كف تعجب ... تغير معنىً مع تهيؤ اعلما

وزائدة تأتي كذا مصدرية ... مع الظرف أو لا فافهمن لتغنما

أي : يأتي كل منهما شرطاً ، واستفهاماً ، وموصولاً ، ونكرة موصوفة أو تامة ، فالموصوفة ؛ إما بمفرد ؛ كقول الشاعر : (من الطويل)

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن ... لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

---

(١) سورة النساء : (٣) .

(٢) سورة الكافرون : (٣) .

(٣) سورة الشمس : (٥) .

. . . .

ونحو : (مررت بما معجب لك ، وبمن معجب لك) فـ (نافع ، ومعجب) بالجر صفتان .

أو بجملة ؛ كقول الآخر : (من الرمل)

رب من أنضجت غيظاً قلبه قد تمنىٰ لي موتاً لم يطع

وقول الآخر أيضاً : (من الخفيف)

ربما تكره النفوس من الأمـ ـر له فرجة كحل العقال

فجملة (أنضجت) و(تكره) : صفتان لا صلتان ؛ لأن (رب) خاصة بالنكرة ، و(من الأمر) بيان لـ (ما) ، (له فرجة) : خبرها ، والنكرة التامة لا تحتاج لوصف ؛ كـ (ما) التعجبية عند البصريين .

وتزيد (ما) علىٰ (من) بكونها تعجبية وزائدة ونافية وكافة ؛ نحو : ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[1] ، ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة ؛ كـ ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾[2] ، هيئت (رب) للفعل ، ومغيرة ؛ كـ (لوما ضربت) غيرت (لو) من الشرط إلى التحضيض ، وبقيت الإبهامية ؛ نحو : (أعطِ شيئاً ما) ، و(لأمر ما جدع قصير أنفه) ، وجعلها المصنف زائدة منبهة علىٰ وصف لائق بالمحل ، وليست هي وصفاً ؛ لأنها جامدة ، ولم يأتِ الوصف بالنكرة الجامدة إلا وهي مردفة بمثل الموصوف ؛ نحو : (مررت برجل أي رجل) ، و(طعمنا شاة أي شاة) انتهىٰ من « المطالب السنية » نقلاً عن الخضري .

والحاصل : أن جملة معاني (من) خمسة ، وجملة معاني (ما) أربعة عشر ، وقيل : خمسة عشر ؛ كما قد علم مما سبق آنفاً ، والألفاظ الأربعة الباقية من

---

(١) سورة الأنعام : (١٩) .

(٢) سورة الحجر : (٢) .

(وأيٌّ) نحوُ : ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ، وهيَ مُلازِمةٌ للإضافةِ ؛ لفظاً أو تقديراً إلىٰ معرفةٍ ، . . . .

الستة تستعمل للعاقل وغيره بطريق الاشتراك بينهما ؛ كما هو ظاهر كلامهم .

وقوله : (وأي) معطوف علىٰ (من) و(ما) ، وتأتي (أي) بمعنى الجميع ؛ أي : بمعنىٰ جميع الموصولات النصية من (الذي ، والتي) وفروعهما ، فتقول في أمثلتها : (يعجبني أي قام ، ويعجبني أي قاما ، ويعجبني أي قاموا ، ويعجبني أي قامت ، ويعجبني أي قامتا ، ويعجبني أي قمن) أي : الذي قام ، واللذان قاما ، والذين قاموا ، والتي قامت ، واللتان قامتا ، واللاتي قمن ، وسواء في الأمثلة المذكورة كان القائم عاقلاً أو غير عاقل .

نعم ؛ (أي قاموا) خاص بالعقلاء ؛ لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل .

مثال (أي) الموصولة : (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾)[1] ، وسيأتي إعرابه (وهي) أي : (أي) الموصولة (**ملازمة للإضافة لفظاً**) نحو الآية المذكورة ، (**أو تقديراً**) نحو قولك : (**يعجبني أي هو قائم**) أي : **أيهم هو قائم** ، (**إلىٰ معرفة**) قال الرضي : (لتكون معرفة الجنس) انتهىٰ ، مثالها : نحو : (امرر بأي الرجال هو أفضل ، وأيهم أفضل ، وأيهم هو أكرم) .

واستشكل : باجتماع معرفين علىٰ معرف واحد .

وأجيب عنه : بما نقله الأشموني عن الرضي : بأنه يجوز جمع معرفين علىٰ معرف واحد إذا اختلفت جهتهما ، **وبيانه هنا** : أن المضاف إليه عرف الجنس ، والصلة عرفت الشخص ، فنحو : (مررت بأي الرجال جاءك) ، فالمضاف الذي هو (الرجال) عرف الجنس الذي وقعت عليه ؛ أي : و(جاءك) الذي هو الصلة عرف الشخص المقصود . انتهىٰ « حمدون » .

---

(١) سورة مريم : (٦٩) .

وفي « الصبان » : كل الموصول معرف بصلته ، فإضافة (أي) إلىٰ معرفة يستلزم اجتماع معرفين علىٰ معرف واحد .

أجيب : بأن (أياً) لوضعها على الإبهام محتاجة إلىٰ تعريفين ؛ أي : إلىٰ تعريف جنس ما وقعت عليه ، وإلىٰ تعريف عينه ؛ فالأول ـ يعني : تعريف الجنس ـ حصل بالمضاف إليه ، والثاني ـ يعني : تعريف عين ما وقعت عليه ـ حصل بالصلة ، بخلاف غيرها من الموصولات ، فإنه إلى الثاني فقط ؛ يعني : تعريفاً بالصلة ، فـ (أي) معرفة بالإضافة والصلة من جهتين . انتهىٰ .

قال العليمي : (**وحاصله** : أن الموصولات ليس فيها ما معناه نسبي سوىٰ « أي » فهي مفتقرة إلى المضاف إليه المعرفة ؛ لتوضيح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر إلىٰ جنسه ، ومفتقرة إلى الصلة ؛ لتوضحه بالنظر إلىٰ شخصه ، وهـٰذا من غرائب العربية : أن اسماً واحداً يحتاج إلىٰ معرفين ، ولـٰكن من جهتين مختلفتين ، ومن ثم قال بعضهم : **القياس** : جواز إضافة « أي » إلىٰ نكرة لا لتعريفها ؛ لحصوله بالصلة ، بل لبيان الجنس التي هي بعض منه ؛ لحصوله بالنكرة ، فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف إليه معرفة : إصلاح اللفظ .

فإن قلت : يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها ؛ فإنه إذا تشخص معناها . . علم جنسه .

قلت : هـٰذا ممنوع ؛ فإن الفرد قد يتشخص ببعض صفاته مع الجهل بجنسه ، ألا ترىٰ أنك قد تشاهد شخصاً متميزاً عندك ببعض الصفات ، ولا تعرف من أي جنس هو ، فعند هـٰذا : إذا جعلت الصفة المميزة صلة . . عرفته مع الجهل بجنسه) انتهىٰ « عليمي » .

(**ولا تضاف**) أي (**لنكرة**) لشدة إبهامها ، فإضافتها إلىٰ نكرة تزيد لها إبهاماً ، وذٰلك (**خلافاً لابن عصفور**) أي : وابن الضائع ـ بالضاد المعجمة والعين المهملة ـ

ولا يعملُ فيها إلَّا مُستقبَلٌ مُتقدِّمٌ ؛ كما في الآيةِ ، خلافاً للبصريِّ .

تقدمت ترجمتهما في أوائل الكتاب ، فإنهما أجازا إضافتها إلىٰ نكرة ، وجعلا من ذٰلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[1] ، فـ (أي) عندهما فيه موصولة ، و(يعلم) بمعنىٰ : يعرف ، والتقدير : وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه .

ومذهب الجمهور : أن (أياً) هنا استفهامية منصوبة بـ (ينقلبون) علىٰ أنها مفعول مطلق ، و(يعلم) علىٰ بابه ، وهو معلق عن العمل فيما بعده ؛ لأجل الاستفهام بـ (أي) ، والتقدير : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب . انتهىٰ من « التصريح » ، **والصحيح** : ما عليه الجمهور ؛ من أنها موصولة .

وقال الكردي : (**وعلى القول الأرجح** : أن تعريف الموصولات بصلاتها ، وأن « أل » في نحو : « الذي ، والتي » زائدة ، أو جزء كلمة يشكل اجتماع معرفين في « أي » : أحدهما : الإضافة إلى المعرفة ، والآخر : الصلة .

وأجيب : بأن احتياجها إلى الإضافة ليعرف الجنس ، وإلى الصلة ليعرف الشخص ، فاختلفت جهتا المعرفين ، والممنوع اجتماعهما مع اتحاد جهتيهما ، فلا إشكال .

(**ولا يعمل فيها**) أي : في أي (**إلا**) فعل (**مستقبل متقدم**) عليه (**كما في الآية**) السابقة ؛ يعني قوله : ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[2] ، وذٰلك الاشتراط (**خلافاً لـ**) الفريق (**البصري**) فالمنقول عن البصريين : أنه لا يشترط التقدم ، بل يجوز عندهم : أن يتقدم العامل وأن يتأخر ؛ نحو : (أكرم أيهم جاء) ، و(أيهم جاء أكرم) .

---

(١) سورة الشعراء : (٢٢٧) .

(٢) سورة مريم : (٦٩) .

وسُئِلَ الكسائيُّ : لِمَ لا يعملُ فيها الماضي ؟ فلَمْ تَلُحْ لهُ العلَّةُ فقالَ : (أيٌّ) كذا خُلِقَتْ .

وأجابَ غيرُهُ : بأنَّ (أيّاً) وُضِعَتْ على العُمومِ والإبهامِ ، والمُضارِعُ مُبهَمٌ ، ففيهِ مُناسَبةٌ لها ، بخلافِ الماضي ؛ إذ لا إبهامَ فيهِ ، فيحصلُ التَّنافي والخروجُ عمَّا وُضِعَتْ لهُ .

واشْتُرِطَ كونُ العاملِ متقدِّماً ؛ لتمتازَ عنِ الشَّرطيَّةِ . . . .

(وسئل الكسائي) إمام الكوفيين ؛ أي : سأله يونس في حلقته : (لِمَ لا يعمل فيها) أي : في أي (الماضي) بأن يقال : أعجبني أيهم قام ؟ (فلم تَلُح) أي : لم تظهر (له) أي : للكسائي (العلة) علة عدم عمل الماضي في (أي) .

وادعى ابن السراج : أن العلة لاحت وظهرت للكسائي (فقال) الكسائي في بيان علة ذٰلك : (« أي » كذا خلقت) وأن مراده بقوله : (« أي » كذا خلقت) : أنها خلقت على العموم والإبهام ، وعبر عن الوضع بالخلق مجازاً ، والمضارع مناسب لها ، بخلاف الماضي ؛ فهو بمعنى الجواب الذي بعده .

(وأجاب غيره) أي : غير الكسائي عن تلك العلة ، وذٰلك الغير هو ابن السراج ، وقال العليمي : (إن المجيب هو ابن الباذش) كما أجاب الكسائي بما ذكره : (بأن « أياً » وضعت على العموم والإبهام ، والمضارع مبهم) يحتمل الحال والاستقبال ، (ففيه) أي : ففي المضارع (مناسبة لها) أي : لـ (أي) لأن الإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدرىٰ منقطعه ولا مبدؤه (بخلاف الماضي) والحال ، فإنهما محصوران ، فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره . . استعملت معه (أي) الموضوعة على الإبهام ، ورُدَّ الجوابان ؛ لاختلاف الإبهامين ؛ أي : إبهام المضارع وإبهام (أي) ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر (إذ لا إبهام فيه) أي : في الماضي ، (فيحصل التنافي) بين معنى الماضي ومعنىٰ أي (والخروج عما وضعت له) أي (واشترط كون العامل) في أي (متقدماً) عليها (لتمتاز) أي الموصولة (عن) أي (الشرطية

والاستفهاميَّةِ ، لأنَّهُما لا يعملُ فيهِما إلَّا مُتأخِّرٌ .

واعلمْ : أنَّ لـ (أيِّ) أربعَ حالاتٍ ، تُعرَبُ في ثلاثةٍ منها ؛ وهيَ :

والاستفهامية ؛ **لأنهما لا يعمل فيهما إلا**) عامل (**متأخر**) عنهما ؛ للزومهما الصدارة .

وعبارة الكردي : قوله : (« **أي** » **كذا خلقت**) أي : وضعت ؛ أي : كذا وضعها الواضع .

قوله : (**وأجاب غيره**) وهو ابن السراج ، **والظاهر** : أن ذٰلك منه توجيه وتبيين لقول الكسائي في ذٰلك ، فلولا أن يقول الشارح : ووجه غيره .

وقوله : (**والمضارع مبهم**) لأنه يحتمل الحال والاستقبال .

قوله : (**فيحصل التنافي**) لأنك إذا قلت : فيعجبني أيهم يقوم . . فكأنك قلت : يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام ، كأنك لا تدري متىٰ يقع القيام ، ولو قلت : أعجبني أيهم قام . . لم يقع إلا على الشخص الذي قام ، فقد أخرجها ذٰلك عما وضعت له من العموم .

قوله : (**لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر**) أي : لا يعمل فيهما إلا عامل متأخر عنهما ؛ وذٰلك لاقتضائهما الصدارة ، وذو الصدارة لا يعمل فيه ما قبله ، وإلا . . لما كان ذا صدارة . انتهىٰ « كردي » .

(**واعلم : أن لـ « أي »**) الموصولة (**أربع حالات**) من حيث الإعراب والبناء (**تعرب في ثلاثة منها**) أي : من تلك الأحوال الأربع ، قال العليمي : (هٰذا مذهب سيبويه ، وذهب الخليل ويونس والكوفيون إلىٰ إعرابها مطلقاً ؛ أي : في الأحوال الأربع) .

قال ابن الناظم ـ يعني : بدر بن مالك ـ : (وأعربت « أي » دون أخواتها الخمس ؛ لأن شبهها بالحروف في الافتقار إلىٰ جملة معارض بلزوم الإضافة في المعنىٰ ، فبقيت علىٰ مقتضى الأصل في الأسماء) انتهىٰ ؛ أي : من الإعراب .

قوله : (**وهي**) أي : وتلك الأحوال التي تعرب فيها :

ما إذا أُضيفَتْ وذُكِرَ صدرُ صلتِها ؛ نحوُ : (يعجبُني أيُّهم هوَ قائمٌ) .

أو ذُكِرَ صدرُ صلتِها ولَمْ تُضَفْ ؛ نحوُ : (يعجبُني أيٌّ هوَ قائمٌ) .

أو لَمْ تُضَفْ ولَمْ يُذكرْ صدرُ صلتِها ؛ نحوُ : (يعجبُني أيٌّ قائمٌ) .

وتُبنىٰ في الرَّابعةِ على الضَّمِّ ؛ تشبيهاً بالغاياتِ ؛ وهيَ : ما إذا أُضيفَتْ لفظاً وكانَ صدرُ صلتِها ضميراً محذوفاً ؛ نحوُ : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ، وقولِهِ :

.... فَسَلِّمْ عَلَىٰ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

الأولىٰ منها : (**ما إذا أضيفت وذكر صدر صلتها**) أي : أول صلتها (**نحو : يعجبني أيهم هو قائم**) .

والثانية منها : ما ذكره بقوله : (**أو ذكر صدر صلتها ولم تضف ؛ نحو : يعجبني أي هو قائم**) .

والثالثة منها : ما ذكره بقوله : (**أو لم تضف ولم يذكر صدر صلتها ؛ نحو : يعجبني أيٌّ قائم**) .

والرابعة منها : ما ذكره بقوله : (**وتبنىٰ في**) الحالة (**الرابعة**) منها ؛ أي : من تلك الأحوال (**على الضم تشبيهاً**) لها (**بـ**) أسماء (**الغايات**) من (قبل ، وبعد ، وأول) فإنها تبنىٰ على الضم ؛ لأنه حذف منه ما يوضحه ويبينه ، كما حذف من (قبل ، وبعد) المضاف إليه المبين للمضاف . انتهىٰ « ياسين » .

(**وهي**) أي : وتلك الرابعة (**ما إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً**) مثال ذٰلك : (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[1] ، (**و**) نحو (**قوله**) أي : قول الشاعر : (من المتقارب)

.... (**فسلم علىٰ أيهم أفضل**)

---

(١) سورة مريم : (٦٩) .

وبهما رُدَّ علىٰ ثعلبِ المُنكِرِ لموصوليَّةِ (أيٍّ) .

وهو عجز بيت لغسان بن وعلة ، تمامه :

إذا ما لقيت بني مالك   فسلم علىٰ أيهم أفضل

وكلمة (ما) زائدة ، و(إذا) : فيها معنى الشرط ؛ فلذٰلك دخلت الفاء في جوابها ، وهو قوله : (فسلم) .

قوله : (**أيهم**) أي : موصول مضاف إلى الضمير ، وصدر صلته محذوف والتقدير : علىٰ أيهم هو أفضل ، وفيه الشاهد ؛ حيث حذف صدر صلته ، فلذٰلك بني على الضم ، وروي بالجر علىٰ لغة من أعرب (أياً) مطلقاً ، وهٰذا حجة علىٰ أحمد بن يحيىٰ - يعني به ثعلباً الآتي في ترجمة قريباً ـ في زعمه : أن (أياً) لا يكون إلا استفهاماً أو جزءاً منه . انتهىٰ « عيني على الأشموني » .

(**وبهما**) أي : وبالآية والبيت (**رُدَّ علىٰ ثعلبٍ المنكر لموصولية « أي »**) **ووجه الرد عليه** : لأنها لو لم تكن فيهما موصولة . . لكانت استفهامية ؛ إذ لا يصلح هنا غيرهما ، ويمنع من استفهاميتها في الآية : أن (ننزع) ليس بفعل قلبي حتىٰ يعلق ، وإنما هي موصولة ، وهي المفعول ، وضمتها بناء لا إعراب ، و(أشد) خبر لـ (هو) محذوفاً ، والجملة صلة لـ (أي) ، ويمنع من استفهاميتها في البيت رفعها بعد الجار ؛ لأن حرف الجر لا يعلق ، وتعلق الجار بالفعل قبلها لا يعلق أيضاً ؛ لأن الاستفهام له الصدارة ، فلا يعمل فيه ما قبله ، فتعينت الموصولة ، وله أن يقول : هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعتاً للمجرور بـ (علىٰ) محذوفاً أيضاً ؛ أي : سلِّم علىٰ شخص مقول فيه ـ أي : في طلبه ـ : أيهم أفضل ؛ كما قيل في :   (من الرجز)

. . . . ما ليلي بنام صاحبه   . . . .

واعلم : أنه كما رد بالآية والبيت علىٰ ثعلب رُدَّ على الخليل ويونس بن حبيب ؛ حيث ذهبا إلىٰ أن (أياً) فيهما استفهامية معربة . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

. . . .

ترجمة ثعلب

هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولاهم البغدادي ، الإمام أبو العباس ثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، ولد سنة مئتين ، وابتدأ النظر في العربية والشعر واللغة سنة ست عشرة ومئتين ، ومات يوم السبت لعشر خلون ، وقيل : لثلاث عشرة بقيت من جمادى الأولىٰ سنة إحدىٰ وتسعين ومئتين (٢٩١ هـ) .

فائدة

إعراب هٰذه الآية المذكورة ؛ أعني قوله : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[(١)] :

(ثم) : حرف عطف وترتيب مبني على الفتح ، اللام : موطئة للقسم مبنية على الفتح ، (ننزعن) : فعل مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة : حرف لا محل لها من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المتكلم المعظم نفسه استحقاقاً ، تقديره : (نحن) يعود على الله جل وعلا ، والجملة الفعلية : جواب القسم لا محل لها من الإعراب ، وجملة القسم المحذوفة : معطوفة علىٰ ما سبق قبلها بحسب إعرابه .

(من كل شيعة) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (ننزعن) ، (أيهم) أي : اسم موصول بمعنى : (الذي) في محل النصب مفعول به مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، لافتقاره إلىٰ جملة الصلة ، وإنما حركت مع أن الأصل في المبني السكون ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة مع كون الأصل في حركة التخلص الكسرة ؛ تشبيهاً له بأسماء الغايات ؛ كـ (قبل ، وبعد) ، (أي) :

---

(١) سورة مريم : (٦٩) .

(و« أل » في وصفٍ صريحٍ) أي : خالصٍ للوصفيَّةِ ؛ بأن لَمْ تغلبْ عليهِ الاسميَّةُ ، (لغيرِ تفضيلٍ) وذٰلكَ كاسمي الفاعلِ والمفعولِ (كالضاربِ والمضروبِ) بخلافِ الدَّاخلةِ على الاسمِ السَّالمِ مِنَ الوصفيَّةِ ؛ كـ (الرَّجلِ) ، أو علىٰ ما غلبَتْ عليهِ الاسميَّةُ ؛

مضاف ، والهاء : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات ، جبراً لما فاته من الإعراب ، والميم : حرف دال على الجمع مبني على السكون ، (أشد) : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ؛ لوقوعه صدر صلة ؛ أي : تقديره : (هو) يعود على الموصول ، والخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . انتهىٰ من « التتمة القيمة » .

❀ ❀ ❀

والرابع من الموصولات المشتركة : (أل) الموصولة ، وذكره المصنف بقوله : **(و) تأتي (أل)** الموصولة الواقعة **(في وصف صريح)** بمعنىٰ جميع ما ذكر من الموصولات النصية من (الذي ، والتي) وفرعهما ؛ أي : تكون موصولة إذا وقعت مع وصف صريح **(أي : خالص للوصفية)** وهي التي كانت في تأويل الفعل **(بأن لم تغلب عليه)** أي : علىٰ ذٰلك الوصف **(الاسمية)** كائن ذٰلك الوصف **(لغير تفضيل)** أي : غير دال على المفاضلة **(وذٰلك)** الوصف الصريح المتوفر للشروط **(كاسمي الفاعل والمفعول ؛ كالضارب والمضروب)** **المراد بهما** : الحدوث ، فإن أريد بهما : الثبوت ؛ كالمؤمن والصانع . . كانت (أل) الداخلة عليهما حرف تعريف ؛ كما في « المطول » **(بخلاف)** أل **(الداخلة على الاسم السالم)** أي : الخالص **(من)** معنى **(الوصفية)** بل مدلوله الذات الخالصة عن معنى الوصفية ؛ **وذٰلك (كـ « الرجل »)** الدال على الذات الخالصة عن معنى الوصفية ، **(أو)** الداخلة **(علىٰ ما غلبت عليه الاسمية)** على الوصفية

كـ (الأبطحِ والأجرعِ) ، أو ما دلَّ علىٰ تفضيلٍ ؛ كـ (الأفضلِ والأعلمِ) فإنَّ (أل) في ذٰلكَ كلِّهِ حرفُ تعريفٍ ، وأمَّا الدَّاخلةُ على الصِّفةِ المُشبَّهةِ ؛ كـ (الحسنِ) . . فجنحَ ابنُ مالكٍ إلىٰ أنَّها موصولٌ اسميٌّ ، وجرىٰ عليهِ . . . .

(كـ « **الأبطح** ») مذكر بطحاء ؛ فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ، ثم غلب عليه الأرض المتسعة ، (و« **الأجرع** ») مذكر جرعاء ؛ فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستوٍ ، ثم غلب عليه الاسمية ، فصار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً .

(وصاحب) فإنه في الأصل وصف لكل من صحب غيره ، ثم غلب علىٰ صاحب الملك .

(وراكب) فإنه في الأصل وصف لفاعل الركوب ، ثم غلب علىٰ راكب الإبل دون غيره .

قال الشاطبي في « شرح الألفية » : (والدليل علىٰ أن هٰذه الأسماء انسلخ منها معنى الوصفية : أنها لا تجري صفات علىٰ موصوف ، ولا تعمل في غيرها كالصفات ، ولا تتحمل ضميراً) انتهىٰ .

فلا توصل بها (أل) لعدم شبهها بالفعل ، وإنما كانت هٰذه الصفات الصريحة صلة لـ (أل) لأن فيها معنى الفعل ؛ وهو : الدلالة على الحدث ؛ ولذٰلك ـ أي : ولكون معنى الفعل فيها ـ عملت عمله .

(أو) الداخلة علىٰ (**ما دل علىٰ تفضيل**) أي : علىٰ مفاضلة مدخولها علىٰ غيره (**كـ**) الداخلة على (**الأفضل**) فإنه دل علىٰ كثرة فضله علىٰ غيره (و« **الأعلم** ») فإنه دل علىٰ كثرة علمه علىٰ علم غيره (**فإن « أل » في ذٰلك**) المذكور (**كله حرف تعريف**) لا اسم موصول .

(**وأما الداخلة على الصفة المشبهة ؛ كـ « الحسن »**) والجميل . . (**فجنح**) أي : مال (**ابن مالك إلى**) القول بـ (**أنها موصول اسمي ، وجرىٰ عليه**) أي : علىٰ هٰذا

المُصنِّفُ في « الشَّرحِ » « والأوضحِ » في (بابِ ما لا ينصرفُ) ، لٰكنْ قالَ في « المُغنِي » : وليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّ الصِّفةَ المُشبَّهةَ للثُّبوتِ ، فلا تُؤوَّلُ بالفعلِ الدَّالِّ على الحدوثِ ، ولهٰذا كانَتْ (ألِ) الدَّاخلةُ على اسمِ التَّفضيلِ ليسَتْ موصولَةً باتفاقٍ .

وقضيَّتُهُ : أنَّها حرفُ تعريفٍ ، وبهِ صرَّح في « الأوضحِ » في (بابِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ) .

وعلى الأوَّلِ . . أجيبَ : بأنَّ الصِّفةَ المُشبَّهةَ . . . .

القول ؛ أي : على القول بأن (أل) الداخلة على الصفة المشبهة موصول اسمي لا حرف تعريف (**المصنفُ**) أي : مصنف « القطر » (**في « الشرح »**) أي : في « شرح القطر » (و) في (**« الأوضح »**) أي : « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » (**في « باب ما لا ينصرف »** ، **لٰكن قال**) المصنف (**في « المغني »**) أي : في « مغني اللبيب » : (**وليس**) هٰذا القول ؛ أي : القول بأن (أل) في الصفة المشبهة موصول اسمي (**بشيء**) معتبر عندهم ، بل هو ضعيف (**لأن الصفة المشبهة**) موضوعة (**لـ**) الدلالة على (**الثبوت**) والدوام ، (**فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث**) والتجدد ، فليست (أل) الداخلة عليها موصولاً اسمياً ، بل هي حرف تعريف (**ولهٰذا**) أي : ولأجل عدم التأويل بالفعل (**كانت « أل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة**) أي : موصولاً اسمياً (**باتفاق**) النحاة .

(**وقضيته**) أي : وقضية كلام المصنف في « المغني » : (**أنها**) أي : أن (أل) الداخلة على الصفة المشبهة (**حرف تعريف**) لا اسم موصول ، (**وبه**) أي : وبكون (أل) الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف (**صرح في « الأوضح » في « باب الصفة المشبهة »** ، **وعلى**) القول (**الأول**) الذي جرىٰ عليه في « الشرح » و« الأوضح » في (باب ما لا ينصرف) من أن (أل) الداخلة على الصفة المشبهة موصول اسمي (**أجيب**) عنه ؛ أي : عما قاله في « المغني » من أن (أل) الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف ؛ كـ (أل) الداخلة على اسم التفضيل : (**بأن الصفة المشبهة**

تعملُ في الفاعلِ الظَّاهرِ عملَ الفعلِ باطِّرادٍ ، بخلافِ اسمِ التَّفضيلِ ، وما ذهبَ إليهِ مِنْ أنَّ (ألِ) الدَّاخلةَ علىٰ هـٰذا الوصفِ الصَّريحِ موصولٌ اسميٌّ هوَ الأصحُّ ؛ بدليلِ : عودِ الضَّميرِ عليها في نحوِ : (قد أفلحَ المُتَّقي رَبَّهُ) .

وليسَتْ موصولاً حرفيّاً ؛ لما مرَّ ، ولأنَّها لا تُؤوَّلُ معَ صلتِها بالمَصدَرِ ، ولا حرفَ تعريفٍ ؛ . . . .

تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد) أي : مع كثرة في كلامهم ؛ نحو : (رأيت رجلاً حسناً وجهه) ، فـ (أل) في الصفة المشبهة موصول اسمي ، لا حرف تعريف ، (بخلاف) أل الداخلة على (اسم التفضيل) فإنها حرف تعريف لا موصولة ؛ لمخالفته الصفة الصريحة من اسمي الفاعل والمفعول في عدم عمله عمل الفعل في الفاعل الظاهر باطراد ؛ لأنه لا يرفع الفاعل الظاهر إلا في (مسألة الكحل) ، فإن بين (أل) الصفة المشبهة ، و(أل) اسم التفضيل فرقاً فارقاً وبوناً بائناً .

(وما ذهب) ومال (إليه) المصنف في هـٰذا المتن (من أن « أل » الداخلة علىٰ هـٰذا الوصف الصريح) من اسمي الفاعل والمفعول ؛ وهو الذي كان في تأويل الفعل (موصول اسمي هو) القول (الأصح) أي : الراجح (بدليل : عود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقي ربه) والضمير بالاستقراء إنما يعود على الأسماء ، وقول المازني : (إن الضمير يرجع إلى الموصوف في المثال المذكور ؛ أي : إلى الموصوف المقدر) . . مردود : بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة ، وليس هـٰذا منها ، وبأن حذف الموصوف لو جاز مع تعريف الموصوف . . لجاز مع تنكيره ، بل أولىٰ ؛ لأن حذف المنكر أكثر . انتهىٰ « عليمي » .

(وليست) أل الداخلة على الوصف الصريح (موصولاً حرفياً ؛ لما مر) آنفاً ؛ وهو عود الضمير عليها ، (ولأنها) أي : ولأن (أل) الداخلة علىٰ هـٰذا الوصف (لا تؤول مع صلتها بالمصدر) ، ولو كانت موصولاً حرفياً . . لأُوِّلت مع ما بعدها بالمصدر ؛ عملاً بالاستقراء ، واللازم باطل ، (ولا حرف تعريف) أي : وليس (أل) الداخلة على

لعدمِ تقدُّمِ معمولِ مدخولِها عليها ، . . . .

الوصف الصريح حرف تعريف (**لعدم تقدم معمول مدخولها عليها**) أي : لعدم جواز ذٰلك إذا كان المعمول غير ظرف ولا مجرور ، فلا يجوز : (رأيت زيداً الضارب) ، وأما إذا كان معمول مدخولها ظرفاً أو مجروراً . . فالأكثر على المنع ، وأَوَّلوا نحو قوله : ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾[2] ، ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾[3] علىٰ أن الأصل فيه : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، وحذف المفسَّر ؛ وهو الأول ، وأبقى المفسِّر ، وذهب إلىٰ جوازه جمع ؛ منهم : ابن الحاجب في « أماليه » تمسكاً بظاهر الآيات المذكورة المفيد للظن الغالب ، وهو كافٍ في مباحث الألفاظ . انتهىٰ « كردي » .

ورد أيضاً القول بأنها حرف تعريف : بدخولها على المضارع ؛ كقوله : (من البسيط)

ما أنت بالحكم التُّرضىٰ حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وبدخولها علىٰ ظرف ؛ كقوله : (من الرجز)

من لا يزال شاكراً على المعه ... فهو حر بعيشة ذات سعة

أو علىٰ جملة اسمية ؛ كقوله : (من الوافر)

من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت رقاب بني معد

وأجاب عنه الجمهور : بأن هٰذا المذكور قليل في كلامهم ، أو ضرورة .

وقوله : (من لا يزال) مبتدأ ، وخبره : قوله : (فهو حر) ، ودخلت الفاء فيه ؛ لتضمن المبني معنى الشرط ، **والشاهد فيه** : قوله : (على المعه) حيث وصل (أل) الاسمية بالظرف ، وأصله : على الذي معه ، و(حر) بفتح الحاء وكسر الراء ؛ أي :

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٢٠) .

(٢) سورة الشعراء : (١٦٨) .

(٣) سورة الأعراف : (٢١) .

ولجوازِ عطفِ الفعلِ علىٰ مدخولِها ، وأيضاً لو كانَتْ حرفَ تعريفٍ . . لقدحَ إلحاقُها في إعمالِ اسمي الفاعلِ والمفعولِ بمعنى الحالِ والاستقبالِ ؛ لوجودِ المُبعِدِ لهُ مِنْ مُشابهَتِهِ ، واللّازمُ مُنتَفٍ .

فهو جدير بعيشة واسعة ، يقال : حري وحر بمعنىً واحد . انتهىٰ « حاشية العدوي » نقلاً عن العيني ؛ أي : (و) ليست أيضاً حرف تعريف (**لجواز عطف الفعل علىٰ مدخولها**) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾[1] ، ونحو : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[2] .

(**وأيضاً**) أي : رجعنا رجوعاً إلىٰ تعليل عدم كونها حرف تعريف : بأنها (**لو كانت حرف تعريف . . لقدح**) وعاب وطعن ونقص ؛ من قولهم : قدح في نسبه : إذا طعن فيه (**إلحاقها**) أي : إلحاق (أل) التعريف (**في إعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال ؛ لوجود المبعد له**) أي : لكل من اسمي الفاعل والمفعول (**من مشابهته**) أي : مشابهة كل منهما بالفعل في دلالته على الحدوث والتجدد ، وإذا كانت (أل) الداخلة عليهما حرف تعريف . . فيدلان على الدوام والثبوت ، فبعدا عن مشابهة الفعل ، (**واللازم**) الذي هو بعدهما عن مشابهة الفعل (**منتفٍ**) أي : منعدم ، وكذا الملزوم منتف ؛ وهو كون (أل) فيهما للتعريف .

قال الكردي : (واللازم المؤدي إلى القدح المذكور منتفٍ ، وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ؛ وهو المراد .

وذهب المازني إلىٰ أن « أل » في الوصف الصريح موصول حرفي قال : لأن العوامل تخطاها ؛ نحو : « مررت بالضارب » ، فـ « الضارب » مجرور ، ولا موضع لـ « أل » من الإعراب ، ولو كانت اسماً . . لكان لها موضع من الإعراب .

---

(١) سورة العاديات : (٣ ـ ٤) .

(٢) سورة الحديد : (١٨) .

قالَ الرَّضيُّ : وهـٰذا الخلافُ إذا لَمْ تكنِ اللَّامُ للعهدِ ، أمَّا إذا كانَتْ لهُ ؛ كما في قولِكَ : (جاءَني ضاربٌ فأكرمتُ الضَّاربَ) . . فلا كلامَ في حرفيَّتِها .

ووصلُها بالظَّرفِ ؛ كما في قولِهِ :

مَــنْ لَا يَــزَالُ شَــاكِــراً عَــلَى ٱلْــمَــعَــهْ ....

وأجيب : بأنه خولف مقتضى الدليل في هـٰذا الاسم ؛ لكونه علىٰ صورة الحرف ، فنقل إعرابه إلىٰ صلته ؛ كما في « إلا » بمعنىٰ : « غير » ، بل قال ابن مالك : إن مقتضى الدليل : أن يظهر إعراب الموصول في آخر الصلة ؛ لأن نسبتها منه كنسبة عجز المركب من المركب ، لـٰكن منع من ذٰلك كون الصلة جملة لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف والألف مفرداً . . جيء بالإعراب فيه علىٰ مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع .

وذهب الأخفش إلىٰ أنها حرف تعريف ؛ ففيها ثلاثة مذاهب : موصول اسمي ، موصول حرفي ، حرف تعريف) انتهىٰ من « الكردي » .

(**قال الرضي : وهـٰذا الخلاف**) الجاري في (أل) : هل هي موصول اسمي ، أو حرفي ، أو للتعريف ؟ (**إذا لم تكن اللام للعهد**) الذكري ، (**أما إذا كانت له**) أي : للعهد الذكري مثلاً (**كما في قولك** : « **جاءني ضارب فأكرمت الضارب** » . . **فلا كلام**) أي : لا خلاف بينهم (**في حرفيتها** ، و) جواز (**وصلها بالظرف ؛ كما في قوله**) : (من الرجز)

(**من لا يزال شاكراً على المعه**) فهو حر بعيشة ذات سعة

البيت بلا نسبة إلىٰ قائله في « شرح التسهيل » و« الجنى الداني » و« الأشموني » و« ابن عقيل » ، **والشاهد في قوله** : (المعه) وقد ذكرنا معناه آنفاً ، ويجب تقدير المتعلق اسماً ؛ أي : على الكائن معه ، لما ذكروا من أن متعلقه مفرد في معنى الفعل ؛ أي : على الذي كان معه ، فهو مستثنىً من إطلاقهم : أن الظرف إذا وقع صلة . . وجب تقدير متعلقه فعلاً ؛ أفاده الإسقاطي . انتهىٰ « صبان » .

وبالجملةِ الاسميَّةِ ؛ كما في قولِهِ :

مِـنَ ٱلْـقَـوْمِ ٱلـرَّسُـولُ ٱللهِ مِـنْـهُـمْ ....

.. ضرورةٌ ، وكذا وصلُها بالمُضارِعِ ؛ كما في قولِهِ :

مَا أَنْتَ بِٱلْحَكَمِ ٱلتُّرْضَىٰ حُكُومَتُهُ ....

قال العيني : (لم أقف على اسم راجزه ، ووصل الموصول بالظرف شاذ ، وأصله : على الذي معه) .

(و) وصلها (**بالجملة الاسمية ؛ كما في قوله**) : (من الوافر)

(مـن الـقـوم الـرسـول الله مـنـهـم) لـهـم دانـت رقـاب بـنـي مـعـد

وهـٰذا البيت أصله : من القوم الذين رسول الله منهم ، ولم أرَ نسبته إلىٰ أحد ، **والشاهد فيه** : الرسول الله منهم ، و(الرسول الله) : مبتدأ ، (منهم) : خبره ، والجملة الاسمية : صلة (أل) .

وقوله : (**دانت**) أي : ذلت وخضعت ، و(**بنو معد**) : هم قريش وهاشم .

و(**معد**) بفتح الميم : هو ابن عدنان بن أدد بن هميسع بن نبت بن قيدار بن إسماعيل بن إبراهيم خليل الله عليهم الصلاة والسلام . انتهىٰ من « العيني » .

قوله : (**ووصلها**) سابقاً : مبتدأ ، خبره قوله هنا : (ضرورة) .

(**وكذا وصلها بالمضارع**) ضرورة (**كما في قوله**) : (من البسيط)

(ما أنت بالحكم الترضىٰ حكومته) ولا الأصيـل ولا ذي الـرأي والـجـدل

والبيت لذي الخرق الطهوي ، **وقيل** : قائله : الفرزدق ؛ كما في « الكردي » قاله جرير بن عطية .

الحكم ـ بفتحتين ـ : المحكم بين الخصمين للفصل بينهما ، و(**الأصيل**) : الحسيب ، و(**الجدل**) بفتحتين : شدة الخصوم . انتهىٰ « تصريح » .

على المُختارِ في تفسيرِ الضَّرورةِ .

أي : ضرورة (**على**) القول (**المختار في تفسير الضرورة**) .

قال الكردي : (قوله : « على المختار في تفسير الضرورة » متعلق بقوله : « وكذا وصلها بالمضارع » .

اعلم : أنهم اختلفوا في حد الضرورة ، **فالمختار** : هو قول الجمهور : إنها ما لا يجوز في الشعر ؛ سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا .

وذهب ابن مالك تبعاً للأخفش وبعض الكوفيين إلىٰ أنها ما لا مندوحة للشاعر عنه ؛ ولهٰذا قال في « شرح التسهيل » في البيت المذكور ، وفي قوله : (من الطويل)

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلىٰ ربنا صوت الحمار اليجدع

وعندي : أن هٰذا غير مخصوص بالشعر ؛ لتمكن قائل الأول من أن يقول : ما أنت بالحكم المرضي حكومته ، ولتمكن قائل الثاني من أن يقول : إلىٰ ربنا صوت حمار يجدع) .

قال في « المختار » : (قوله : « اليجدع » من جدع ؛ من باب قطع ، يقال : جدع الأنف أو الأذن أيضاً أو اليد أو الشفة : إذا قطعه ، تقول : جدعه فهو أجدع بين الجدع ، والأنثىٰ جدعاء .

وأما قول أبي الخرق الطهوي ؛ وهو من أبيات الكتاب : (من الطويل)

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلىٰ ربنا صوت الحمار اليجدع

أي : الذي يجدع ويقطع أذنه . . قال الأخفش : أراد الذي يجدع ؛ كما تقول : هو اليضربك .

وقال ابن السراج : لما احتاج إلىٰ رفع القافية . . قلب الاسم فعلاً ، وهو من أقبح ضرورات الشعر) انتهىٰ من « المختار » .

وهٰذا البيت ما بحثت في مطولات اللغة والنحو إلا وجدته فيه ، **فقلت** : (فكم من حجر دق والعلا مثواه !!) .

والمختار في ذٰلك ـ كما قاله الشارح ـ : هو قول الجمهور ؛ لأن الشاعر لا يلزمه استحضار جميع العبارات في أداء المقصود ، فقد لا يحضره منها إلا واحدة يكتفىٰ بها ، ولو فتح هٰذا الباب . . لاتسع الخرق ؛ كما قال الدماميني في « شرح التسهيل » ، وأمكننا في كل ما يدعىٰ أنه ضرورة أن ندعي أنه أمر اختياري ؛ لتمكن الشاعر من أن يعبر بغير تلك العبارة مما يتم به الوزن مع صحة المعنىٰ ، وهٰذا سهل علىٰ من له محاولة النظم ، بل لا يكاد يعوزه ذٰلك ، فيلتزم انتفاء الضرورة رأساً . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**على المختار في تفسير الضرورة**) وهو أنه لا يوجد إلا في الشعر ؛ سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن ، بخلاف ما إذا فسرت بما لا مندوحة للشاعر عنه ؛ لتمكن قائل البيت المذكور من أن يقول : المرضي حكومته ، وإنما قال : (المختار : التفسير الأول) لأن الثاني يكاد يسد باب الضرورة ؛ إذ كل ما يدعىٰ أنه ضرورة . . يمكن أن يدعىٰ تمكن الشاعر من تغييره ، لٰكن يلزم تخيل الشاعر جمع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها ، ولا يخفىٰ ما فيه . انتهىٰ منه .

قوله : (**و« ذو » في لغة طيئ**) معطوف علىٰ قوله : (ومن) أي : وتأتي (ذو) الطائية بمعنى الجميع من الموصولات النصية من (الذي ، والتي) وفروعهما ؛ أي : حالة كون استعمالها بمعنى الجميع بلفظ واحد (**خاصة**) أي : مخصوصة بلغة طيئ ؛ أي : وسائر العرب لا يستعملها ؛ أي : إلا بمعنىٰ صاحب ، ويعربها بالحروف كالأسماء الستة ؛ كما مر في مبحثها ، والأكثر في لغتهم : أن تكون بحالة واحدة للمفرد وفروعه ، وقد تثنىٰ وتؤنث وتجمع ، فتقول : ذو قام ، وذوو قاموا ، وذوات قمن ، وذوا قاما ، وذواتا قامتا .

دونَ غيرِهِم مِنَ العربِ ؛ كقولِهِ :

. . . . وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والمشهورُ عندَهُم : إفرادُها ، وتذكيرُها ، . . . .

وحكي عن بعضهم : (ذات) موضع (التي) ، و(ذوان) موضع (اللاتي) وهما مبنيان على الضم ، حكاهما أبو حيان في « الارتشاف » .

وحكىٰ أبو جعفر النحاس الحلبي إعراب (ذات) و(ذوات) الموصوليتين بالحركات ؛ كإعراب (ذات) بمعنىٰ (صاحبة) ، و(ذوات) بمعنىٰ (صاحبات) انتهىٰ « تصريح » .

قوله : (**دون غيرهم**) أن موصوليتها خاصة بطيئ ؛ لأنهم الذين يستعملونها كذٰلك .

قوله : (**من العرب**) احترز به عمن تشبه بطيئ من المولدين . انتهىٰ « عليمي » .
قوله : (**عند طيئ**) وطيئ علىٰ وزن سيد ، أبو قبيلة من اليمن ، قال في « الصحاح » : (الطاءة ـ مثل الطاعة ـ : الإبعاد في المرعىٰ) ، وقال : (ومنه : أخذ طيئ مثل سيد ؛ وهو أبو قبيلة من اليمن ؛ وهو : طيء بن أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير) .

ومثال استعمالها في لغتهم : (**كقوله**) أي : كقول رجل من طيئ : (من الوافر)

فإن الماء ماء أبي وجدي (**وبئري ذو حفرت وذو طويت**)

البيت لسنان بن الفحل ، **والشاهد** : (ذو حفرت وذو طويت) أي : التي حفرت والتي طويت ، والحفر معروف ، **والطي** : بناء البئر بالحجارة ، **والشاهد في** : (ذو) حيث جاءت موصولة بمعنى : (التي) أي : التي حفرتها والتي طويتها ، وزعم ابن عصفور أنه ذكر البئر علىٰ معنى القليب .

(**والمشهور عندهم**) أي : عن الطائيين (**إفرادها وتذكيرها**) في كل الأحوال ، ويظهر المعنى المراد منها بالعائد ، فعدها من الموصول باعتبار ما هو المشهور ،

وبناؤُها على السُّكونِ لا على الضَّمِّ كما توهَّمَهُ بعضُ المُتأخِّرينَ ؛ إذ ليسَتْ حرفاً واحداً ، بل حرفينِ ، الثَّاني منهُما ساكنٌ ، والبناءُ إنَّما يكونُ في الآخرِ ، ومنهُم مَنْ يعربُها بالحروفِ إعرابَ (ذي) المعربِ ؛ . . . .

(**وبناؤها على السكون**) للشبه الافتقاري ؛ كسائر الموصولات (**لا على الضم كما توهمه بعض المتأخرين**) منهم : العلوي في « شرح الجامع » .

قوله : (**والمشهور إفرادها**) ولو كان المراد منها المثنىٰ والجمع .

قوله : (**وتذكيرها**) ولو كان المراد بها المؤنث ، فتقول : (جاء ذو قام ، وذوا قاما ، وذوو قاموا) ، و : (ذو فعلت ، وذواتا فعلتا ، وذو فعلن) حكاه الأزهري .

وقال ابن عصفور : (إنها تذكر وتؤنث ، وتثنىٰ وتجمع ؛ كـ « الذي » ، فيقال : ذو قام ، وذوا قاما ، وذوو قاموا ، وذو قامت ، وذواتا قامتا ، وذوات قمن) .

وحكي عن بعضهم : (ذات قامت) موضع : التي قامت ، وإنما قلنا : بناؤها على السكون (**إذ ليست حرفاً واحداً**) .

قوله : (**بل حرفين**) **الصواب** : (بل حرفان) لأنه مثبت ، فليس داخلاً في حيز (ليس) .

قوله : (**بل حرفين**) قال العليمي : (صوابه : « بل حرفان » ، والنصب يقتضي أنه معطوف على الخبر ، فيكون النفي مسلطاً عليه ، فيصير المعنىٰ : بل ليست حرفين ، وهو غير صحيح) أي : بل هي حرفان (**الثاني منهما ساكن ، والبناء إنما يكون في الآخر**) .

قوله : (**إنما يكون في الآخر**) انظر هـٰذا مع قولهم : الجزء الأول من (بعلبك) بني ؛ لأنه وسط الكلمة ، إلا أن يقال : صيرورة الآخر وسطاً بطريق العروض لا ينافي البناء . انتهىٰ « ياسين » .

(**ومنهم**) أي : ومن الطائيين (**من يعربها**) أي : من يعرب (ذو) الطائية مع قيدها بالإفراد والتذكير مطلقاً (**بالحروف**) كـ (**إعراب « ذي » المعرب**) رفعاً بالواو ،

كما مرَّ ، وخصَّهُ ابنُ الصَّائغِ بحالةِ الجرِّ ؛ لأنَّهُ المسموعُ ، كقولِهِ :

. . . . فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

واستُشْكِلَ إعرابُها : بأنَّ سببَ البناءِ موجودٌ معَ عدمِ المُعارِضِ ، . . . .

نصباً بالألف ، جراً بالياء (كما مر) آنفاً بقولنا : (كالأسماء الستة ؛ تشبيهاً بـ « ذي » بمعنىٰ : صاحب ، بل حكىٰ بعضهم : أن هـٰذه منقولة منها ؛ لاشتراكها في التوصل إلى الوصف بهما) .

(**وخصه**) أي : خص إعرابها (**ابن الصائغ**) تقدمت ترجمته في أوائل الكتاب ، (**بحالة الجر ؛ لأنه**) أي : لأن إعرابه بالحرف في حالة الجر هو (**المسموع**) في كلام العرب ، ومثال ذٰلك : (**كقوله**) أي : كقول منظور بن سحيم الفقعي : (من الطويل)

فإما كرام موسرون لقيتهم (**فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا**)

وفي رواية : لمفطوم بن سحيم ، **والشاهد فيه** : (من ذي عندهم) حيث جاءت (ذو) مجرورة بالياء حملاً لها علىٰ (ذو) بمعنىٰ : صاحب .

قال ابن الصائغ : (إن « ذو » تعرب في حالة الجر فقط ، وللبيت رواية أخرىٰ : « من ذو عندهم » و« ذو » حينئذ مبنية في محل جر) .

(**واستشكل إعرابها**) أي : إعراب (ذو) الطائية (**بأن سبب البناء**) أي : سبب بناء ذو (**موجود**) فيها (**مع عدم المعارض**) له ، وذٰلك السبب هو شبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، أو شبهاً افتقارياً ، وقد مر قريباً : أن إعرابها حملاً لها علىٰ (ذو) بمعنىٰ : صاحب . انتهىٰ « كردي » .

وقال العليمي : (يمكن الجواب عن هـٰذا الإشكال بما أسلفناه في الأسماء الستة ؛ وذٰلك بأن افتقارها إلىٰ جملة عارضه لزومها للإضافة في المعنىٰ ، فبقيت علىٰ مقتضى الأصل في الأسماء ؛ وهو الإعراب) .

وما جزمَ بهِ هنا ؛ مِنْ أنَّ (ذو) تُطلَقُ عندَ طَيِّئٍ على المُؤنَّثِ أيضاً . . هوَ المجزومُ بهِ في سائرِ كتبِ ابنِ مالكٍ ، وخصَّهُ في « الجامعِ » ببعضِهِم فقالَ : و(ذو) لكلِّ مُذكَّرٍ و(ذاتُ) لكلِّ مُؤنَّثٍ ، ويختصَّانِ بطيِّئٍ ، ومنهُم مَنْ يصرفُهُما ويعربُهُما ، ومنهُم مَن يستعملُ (ذو) للجميعِ ، . . . .

(**وما جزم به**) المصنف (**هنا**) أي : في باب الموصول (من **أن** « ذو » **تطلق عند طيئ على المؤنث أيضاً**) أي : كما تطلق على المذكر (هو) أي : هٰذا الذي جزم به هنا هو الحكم (**المجزوم به في سائر**) وجميع (**كتب ابن مالك ، وخصه**) أي : وخص المصنف هٰذا الحكم ؛ من إطلاق (ذو) على المؤنث أيضاً ؛ أي : خصه (**في « الجامع » ببعضهم**) أي : ببعض الطائيين (**فقال**) معطوف علىٰ (خصه) عطف تفسير له ؛ أي : فقال في « الجامع » : (**و« ذو » لكل مذكر ، و« ذات » لكل مؤنث ، ويختصان**) أي : يختص استعمالهما موصولتين (بـ) لغة (**طيئ ، ومنهم**) أي : ومن الطائيين (**من يصرفهما**) أي : يصرف (ذو ، وذات) أي : يحولهما من صيغة إلىٰ صيغة أخرىٰ ؛ أي : من إفرادهما إلىٰ تثنية ، ومن تثنية إلىٰ جمع مذكر أو مؤنث .

قال في « الكردي » : (« ومنهم من يصرفهما » أي : فيثنيهما ويجمعهما معربين إفراداً وغيره ؛ كما مر عن ابن عصفور) ، (**ويعربهما**) أي : ومنهم من يعربهما ، قال شارح « الجامع » : (أي : غير منصرفين بقرينة ما مر ؛ كإعراب « ذي ، وذات » بمعنىٰ : صاحب وصاحبة) .

قال العليمي : (**ثم الظاهر** : أن كلاً من التثنية وجمع المذكر يختم بالنون ، فيقال : « ذوان وذوين ، وذواتان وذواتين ، وذوون وذوين » ، وأنه علىٰ لغة التصريف والبناء يكون كل من التثنية وجمع المذكر معربين وإن كان المفرد مبنياً ، وجمع « الذي » مبنياً ؛ لأن إعراب الجمع هنا حملاً علىٰ جمع « ذو » بمعنىٰ : صاحب) انتهىٰ .

(**ومنهم**) أي : ومن الطائيين (**من يستعمل** « ذو ») الطائية (**للجميع**) أي : بمعنىٰ جميع الموصولات النصية .

فحكى العمومَ عن بعضِ طَيِّئٍ بعدَ تصديرِهِ بالأَوَّلِ ، ويؤيدُهُ قولُ ابنِ الصَّائغِ : الأفصحُ : امتناعُ إطلاقِها على المُؤنَّثِ .

(وذا) ....

قوله : (**فحكى العموم**) معطوف علىٰ ما قبله عطف تفسير ؛ أي : فحكى المصنف في « الجامع » العموم ؛ أي : عموم (ذو) بلفظه ، بلا تصريف لجميع الموصولات النصية (**عن بعض طيئ بعد تصديره**) وابتدائه (**بالأول**) أي : تصديره في « الجامع » بالأول ؛ وهو قوله : (و« ذو » لكل مذكر ، و« ذات » لكل مؤنث) .

وفي « الكردي » : قوله : (**ومنهم من يستعمل** « **ذو** » **للجميع**) هٰذا هو مقصود الشارح في سوقه لعبارة « الجامع » فإنه صريح في أن كون (ذو) تطلق من غير تصرف فيها على المذكر والمؤنث والمفرد ، وغيره مخصوص ببعضهم ، خلافاً لما في المتن وسائر كتب ابن مالك من نسبة ذٰلك إلىٰ طيئ من غير تقييد ببعضهم .

قوله : (**فحكى العموم عن بعض طيئ**) أي : فحكى المصنف العموم ؛ أي : كون (ذو) عاماً للمذكر والمفرد وغيرهما بصيغة واحدة ، وعنىٰ بحكايته ذٰلك : قوله : (ومنهم من يستعمل « ذو » للجميع) .

قوله : (**بعد تصديره بالأول**) يشير إلىٰ أن تصديره بالأول ؛ وهو (كون « ذو » لكل مذكر ، وكون « ذات » لكل مؤنث) يقتضي ترجيحه علىٰ كون (ذو) عاماً ، فكيف يسوغ له هنا أن يذكر المرجوح ويضرب عن الراجح صفحاً ؟!

قوله : (**ويؤيده**) أي : ويؤيد تخصيص القول بالعموم في (ذو) ببعض الطائيين ؛ كما فعله في « الجامع » ، خلافاً لما وقع له في المتن وسائر كتب ابن مالك (**قول ابن الصائغ : الأفصح : امتناع إطلاقها**) أي : إطلاق ذو (**على المؤنث**) وصح قول ابن الصائغ .

قوله : (و« **ذا** ») معطوف علىٰ قوله : (من) في أول الموصولات المشتركة ؛

حالةَ كونِهِ (بعدَ « ما ») باتفاقِ البصريّينَ (أو) بعدَ (« مَنِ » الاستفهاميَّتَينِ) على الأصحِّ عندَهُم ، والمَرْجِعُ في ذٰلكَ إلى السَّماعِ ، وكِلَاهُما مسموعٌ ، . . . .

أي : وتأتي (ذا) المشار بها بمعنى الجميع ؛ أي : بمعنىٰ جميع الموصولات النصية أيضاً من (الذي ، والتي) وفروعهما (**حالة كونه**) أي : كون (ذا) واقعة (**بعد « ما » باتفاق البصريين**) هٰذا قيد في (ما) فقط ، (**أو**) واقعة (**بعد « من » الاستفهاميتين**) صفة لـ (ما) و(من) أي : حالة كون (ذا) واقعة بعد (ما ، ومن) الدالتين على الاستفهام في أصل وضعهما ؛ أي : تأتي (ذا) بمعنىٰ جميع الموصولات النصية من (الذي ، والتي) وفروعهما (**على الأصح عندهم**) أي : عند البصريين .

وقوله : (**على الأصح**) قيد في (من) ، ومقابله : الصحيح في (ذا) كونها للإشارة ، فلما دخلت عليها (ما) وهي في غاية الإبهام . . جردتها عن معنى الإشارة وجذبتها إلى الإبهام ، فجعلت موصولة مشتركة بين الجميع ، وليست كذٰلك (من) لتخصصها بمن يعقل ، فليس فيها الإبهام الذي كان في (ما) انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « وذا حال كونه واقعاً بعد ما » فيه إشارة إلىٰ بعد حال ، وذو الحال هو الضمير في الجار والمجرور في قول المصنف : « وبمعنى الجميع من » أي : وذا بمعنى الجميع ، حال كون ذا واقعاً بعد « ما » .

قوله : « باتفاق البصريين » يعني : أنهم متفقون علىٰ جواز موصولية « ذا » بعد « ما » الاستفهامية ، وتقييد الاتفاق في ذٰلك بالبصريين تبع فيه « التصريح » ، وظاهر كلامهم : أن ذٰلك اتفاق من النحاة قاطبة ؛ بصريِّهم وكوفيِّهم .

قوله : « على الأصح » أي : على القول الأصح عندهم ؛ وهو قول الجمهور منهم ، وخص الخلاف بـ « من » دون « ما » لعدم إبهامها ؛ لاختصاصها بذوي العقول ، فليس فيها إبهام) ، (**والمرجع في ذٰلك**) أي : في ثبوت ذٰلك ؛ أي : ثبوت موصولية (ذا) بعدهما (**إلى السماع**) أي : سماع ذٰلك في كلامهم (**وكلاهما مسموع**) يعني : أن إتيان (ذا) موصولة بعد (ما ، ومن) كليهما مسموع عن العرب .

قالَ تعالىٰ : ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ .

وقالَ الشَّاعِرُ :

وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي ٱلْمُلُوكَ غَرِيبَةٍ   قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ : مَنْ ذَا قَالَهَا ؟

ومثل الشارح لموصولية (ذا) بعد (ما) بالتنزيل ؛ حيث قال : (**قال تعالىٰ** : ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾) ؛ يعني : أن (ذا) في (ماذا) موصول ؛ وهو خبر لـ (ما) الاستفهامية ، والعائد محذوف ؛ أي : ما الذي أنزله ربكم ؟ وكان ينبغي للشارح أن يزيد في التمثيل بالآية قوله تعالىٰ : ﴿ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[1] ؛ إذ به يتم تمثيله ؛ لأن مجرد قولك : (ماذا فعل زيد ؟) ليس نصاً في كون (ذا) موصولاً ؛ ومن ذٰلك : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ .

وإن كان منصوباً . . خصه بالثاني ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾[2] .

والجواب في الآيتين مطابق للسؤال ؛ لأن (ما) الأولىٰ مرفوع على الابتدائية ، و(ماذا) في الثانية كلها كلمة استفهام في محل نصب مفعول لـ (أنزل) .

(و) مثل لـ (من) ببيت الشاعر ؛ حيث قال : (**قال الشاعر**) وهو الأعشىٰ في « **ديوانه** » :   (من الكامل)

(وقصيدة تأتي الملوك غريبة   قد قلتها ليقال : من ذا قالها ؟)

والشاهد فيه : (من ذا قالها ؟) أي : من الذي قالها ؟

(وقصيدة) **قيل** : القصيدة مشتقة من : قصد الشيء يقصده : إذا اعتمده كأن الشاعر يقصدها بالإنشاء ، فهي علىٰ هٰذا (فعيلة) بمعنىٰ : مفعولة ، ويحتمل : أن

---

(١) سورة النحل : (٢٤) .

(٢) سورة النحل : (٣٠) .

والكوفيُّونَ لا يلتزمونَ هـٰذا الشَّرطَ ؛ احتجاجاً بقولِهِ :

تكون (فعيلة) بمعنىٰ : فاعلة ؛ كأنها تقصد الممدوح أو المهجو أو من قيلت فيه علىٰ سبيل الغزل أو غيره ، **وقيل** : مشتقة من قولهم : (قصدت العود من الشجرة) : إذا قطعته منها ؛ كأن الشاعر يقطعها من كلامه ومن خاطره ، **وقيل** : من القصيد ؛ وهو المخ السمين ؛ أي : كأنها سمينة ، والسمين محمود .

والقصيدة اصطلاحاً : مؤلفة من أبيات بحر واحد بشرط ألا تختلف الأبيات ، وبشرط أن تكون مستوية في الأحكام اللازمة ها هنا من الزحافات والعلل ، **وقد قيل** : لا تسمى الأبيات قصيدة حتىٰ تكون عشرة فما فوقها ، **وقيل** : أزيد من عشرة ، **وقيل** : حتىٰ تجاوز سبعة ، وما دون ذٰلك لا يسمىٰ قصيدة بل قطعة .

واحترزنا بـ (الأحكام اللازمة) من أن تستوي الأبيات في عدد الأجزاء ؛ كما إذا نظم شاعر أبياتاً من بحر (البسيط) مثلاً بعضها تام وبعضها مجزوء .

الإعراب : (وقصيدة) : مجرور بـ (رب) مقدرة نابت عنها الواو ؛ وهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، و(تأتي) : مضارع مرفوع بضمة مقدرة ، و(الملوك) : مفعوله ، (غريبة) : صفة لـ (قصيدة) ، (قد) : حرف تحقيق ، (قلتها) : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة الفعلية : خبر (قصيدة) ، واللام في (ليقال) للتعليل ، و(يقال) : منصوب بـ (أن) مضمرة بعد لام التعليل ، و(من) : اسم استفهام مبتدأ ، و(ذا) : موصولة خبره ، وجملة (قالها) : صلة (ذا) الموصولة ، **والشاهد فيه** : أن (ذا) موصولة ؛ لتقدم (من) الاستفهامية عليها . انتهىٰ « حاشية العدوي على الشذور » .

(**والكوفيون**) خالفوا البصريين في اشتراط تقدم (ما ، ومن) الاستفهاميتين علىٰ (ذا) لأنهم (**لا يلتزمون هـٰذا الشرط**) فلم يلتزموه ، واستدلوا علىٰ عدم اشتراطه : (**احتجاجاً**) أي : لأجل احتجاجهم واستدلالهم (**بقوله**) أي : بقول

الشاعر ؛ وهو يزيد بن مفرغ الحميري : (من الطويل)

(عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهـٰذا تحملين طليق)

وهو من قصيدة هجا بها عبد بن زياد بن أبي سفيان الأموي ، وملأ الشاعر البلاد من هجوه وكتبه على الحيطان ، فلما ظفر به . . ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ، ثم أطال سجنه ، فكلموا فيه معاوية ، فوجه يزيد فأخرجه ، فقدمت له فرس من خيل اليزيد فنفرت ، فقال : عدس . . . إلىٰ آخره .

وقيل : قدمت له بغلته ؛ **وهو الأظهر** ، و(**عدس**) بفتح العين والدال المهملتين وبالسين المهملة : صوت يزجر به البغل ، وقد يسمىٰ به البغل ، و(**إمارة**) أي : حكم .

الإعراب : (عدس) علىٰ أنه اسم للفرس : منادىً حذف منه حرف النداء للتخفيف ، وعلىٰ أنه زجر للبغل : هو اسم صوت مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً بواسطة أسماء الأفعال ، والدليل على اسمية أسماء الصوت : وجود التنوين في بعضها ، وهي دالة علىٰ معنىً إذا فهم الوضع . . فهي داخلة في حد الكلمة ، و(ما) : نافية ، (لعباد) : خبر مقدم ، و(إمارة) : مبتدأ مؤخر ، (نجوت) أو (أمنت) علىٰ رواية : فعل وفاعل ، والهاء في (وهـٰذا) للتنبيه ، و(ذا) : اسم إشارة مبتدأ ، و(طليق) : خبر ، (وتحملين) : فعل وفاعل ، والجملة حال من فاعل (طليق) المستتر فيه .

والشاهد علىٰ مذهب الكوفيين : أن (هـٰذا) بمعنى (الذي) ، ولم يتقدمه استفهام بـ (ما) ولا بـ (من) ، و(طليق) بمعنىٰ : مطلوق .

وعند البصريين : إن (هـٰذا) اسم إشارة علىٰ أصله ، لا موصول ؛ لأن (ها) التنبيه لا تدخل على الموصولات ، و(ذا) : اسم إشارة مبتدأ ، و(طليق) : خبره ؛ وهي جملة اسمية ، و(تحملين) : حال من فاعل (طليق) المستتر فيه مقدمة علىٰ

أي : والَّذي تحملينَهُ طليقٌ ، ولا حجَّةَ فيهِ .

ولا يختصُّ (ذا) مِنْ بينِ أسماءِ الإشارةِ بذٰلكَ عندَهُم ، بل جميعُ أسماءِ الإشارةِ يجوزُ أن تكونَ عندَهُم موصولاتٍ ، وأبلغُ مِنْ ذٰلكَ . . . .

عاملها ؛ أي : وهٰذا طليق في حال كونه محمولاً لك . انتهىٰ من « حاشية العدوي على الشذور » .

واحتج الكوفيون أيضاً بقوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[1] ، وقوله تعالىٰ أيضاً : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾[2] .

وأجيب عنه : بأن جملة : (تقتلون) حال ، وكذا : (بيمينك) حال ، وبأن (هٰذا) في البيت مبتدأ ، خبره : (تحملين) ، والمعنىٰ حينئذ : (أي : والذي تحملينه طليق) أي : مطلوق ، (ولا حجة) لهم أيضاً (فيه) أي : في هٰذا البيت ، قال العليمي : (**لأن الظاهر** : أن « ذا » اسم إشارة ؛ بدليل : دخول هاء التنبيه عليه فهو مبتدأ ، و« طليق » : خبره ، و« تحملين » : حال من الضمير المستكن في الخبر ، والتقدير : وهٰذا طليق حال كونه محمولاً لك ، أو « تحملين » : خبر أول ، و« طليق » : خبر ثان ؛ **وهو أظهر**) .

(ولا يختص « ذا ») الذي يشار به (من بين أسماء الإشارة بذٰلك) أي : بهٰذا الحكم ؛ أي : بكونه اسماً موصولاً (عندهم) أي : عند الكوفيين ، (بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تكون عندهم) أي : عند الكوفيين أسماء (موصولات) كـ (ذي ، وتا ، وتي) وغيرها .

قوله : (**بل جميع أسماء الإشارة . . .**) إلىٰ آخره ، قال العليمي : (قد قدمنا أنهم احتجوا بما ظاهره : مجيء « هٰؤلاء ، وتلك » من الموصولات بمعنى : الذين والتي) ، (وأبلغ من ذٰلك) أي : أغرب من ذٰلك ؛ أي : من مجيء أسماء الإشارة

---

(١) سورة البقرة : (٨٥) .

(٢) سورة طه : (١٧) .

جعلُهُمُ الاسمَ المُحلَّىٰ بـ (أل) مِنْ قبيلِ الموصولاتِ ؛ كقولِهِ :

لَعَمْرُكَ أَنْتَ ٱلْبَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ مِنْ أَفْنَائِهِ بِٱلْأَصَائِلِ

أي : لأنتَ الَّذي أُكْرِمُ أهلَهُ ، فـ (أُكْرِمُ) صلةُ (البيتِ) ، ومحلَّ كونِ (ذا) موصولةً ؛ إذا لَمْ تُلْغَ ، . . . .

موصولات عندهم (جعلهم) أي : جعل الكوفيين (**الاسم المحلىٰ بـ « أل » من قبيل الموصولات**) ، مثال ذٰلك (كقوله) : (من الطويل)

(لعمرك أنت البيت أكرم أهله وأقعد من أفنائه بالأصائل)

قائله : أبو ذؤيب الهذلي ، والشاهد فيه ظاهر في المتن (أي : **لأنت الذي أكرم أهله ، فـ « أكرم »**) فعل مضارع مسند للمتكلم (**صلة البيت**) لأنه بمعنى : (الذي) أي : لأنت الذي أكرم أهله ، وجملة (أقعد) : معطوفة علىٰ جملة (أكرم) علىٰ كونه صلة البيت ، (**من أفنائه**) جمع أفنية ، والأفنية جمع فناء ؛ كسلاح جمع أسلحة ، **وفناء الدار** : ما امتد من جوانبها ، **والأصائل** : جمع أصيلة ، **والأصيل** : الوقت بعد العصر إلى المغرب ، وأقعد في أوقات الأصائل في أفنائه وجوانبه للدعاء والذكر .

قوله : (**لعمرك أنت البيت** . . .) إلىٰ آخره ، قال العليمي : (كأن الداعي للكوفيين علىٰ جعل « البيت » في هٰذا البيت اسماً موصولاً بمعنى « الذي » : أنه لا يصلح الإخبار به عن « أنت » على الظاهر من جعله اسماً معرفاً بـ « أل » ، ويمكن أن يجاب : بأنه علىٰ حذف مضاف ؛ أي : أنت صاحب البيت ونحوه ، و« أكرم » : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : « أنا » ، و« أهله » : مفعوله ؛ كما يدل عليه قول الشارح ؛ أي : أنت أكرم أهله ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، فما في بعض النسخ من ضبطه علىٰ صيغة « أفعل » التفضيل وإضافته إلىٰ « أهله » . . ليس كما ينبغي ، **فتدبر**) انتهىٰ منه .

(**ومحل كون « ذا »**) الموضوعة للإشارة (**موصولةً إذا لم تُلغَ**) أي : إذا لم

ولَـمْ تكنْ للإشارةِ ، فإن أُلغيَتْ ؛ بأن كانَتْ مُركَّبةً معَ (ما) أو (مَـنْ) . . لَـمْ تكنْ موصولةً ، بل تكونُ معَ ما قبلَها اسماً واحداً دالّاً على الاستفهامِ لا يعملُ فيهِ فعلٌ مُتقدِّمٌ ، ويظهرُ أثرُ ذٰلكَ في البدلِ إذا قلتَ : (مَنْ ذا ضربتَ ؛ أزيداً أَمْ عَـمْراً ؟) فإن رفعتَ البدلَ . . فـ (ذا) . . . .

تصر ملغاة عن استعمالها في معناها الأصلي ؛ وهو الإشارة (**ولـم تكن**) مستعملة (**للإشارة**) أي : في الإشارة ، فعطفه علىٰ ما قبله عطف تفسير ، (**فإن ألغيت**) عن عملها الأصلي ؛ وهو الإشارة (**بأن كانت مركبة مع** « **ما** » **أو**) مع (« **من** » . . **لم تكن موصولة ، بل تكون مع ما قبلها اسماً واحداً دالاً على الاستفهام**) .

قوله : (**بأن كانت مركبة**) **الأولىٰ أن يقول** : (كأن كانت) بالكاف ؛ لأنهم قالوا : إلغاؤها علىٰ وجهين : **أحدهما** : أن تكون زائدة و(ما) استفهامية ؛ كما أجازه جماعة ، منهم : ابن مالك في نحو : (ماذا صنعت ؟) .

نعم ؛ ذٰلك علىٰ رأي الكوفيين ، يرون جواز زيادة الأسماء .

وثانيهما : أن تكون مركبة مع (ما) كما ذكره الشارح بقوله : بأن كانت مركبة مع (ما) أو مع (من) ، فيكون مجموعهما اسماً واحداً ؛ إما اسم استفهام ، أو موصولاً بمعنى : (الذي) أو نكرة موصوفة بمعنىٰ : شيء . انتهىٰ « كردي » .

أي : فيكون مجموعها اسماً واحداً دالاً على الاستفهام (**لا يعمل فيه فعل متقدم**) عليه ؛ للزومه الصدارة ، لٰكن صرح بعضهم بأن (ماذا) من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها ، وقد ذكر ابن هشام هٰذه المسألة في « توضيحه » ، واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله تعالىٰ عنها في حديث الإفك : (أقول ماذا ؟) انتهىٰ « عليمي » .

(**ويظهر أثر ذٰلك**) أي : أثر عدم عمل فعل متقدم عليه فيه (**في البدل**) أي : فيما أبدل منه (**إذا قلت : من ذا ضربت أزيداً أم عمراً ؟**) أو قلت مثلاً ؛ أي : نظير هٰذا المثال ؛ كقولك : من ذا كلمت زيداً أم عمراً ؟ (**فإن رفعت البدل . . فـ** « **ذا** »

غيرُ مُلغاةٍ ، وإن نصبتَهُ . . كانَتْ مُلغاةً .

غير ملغاة) لأنه بدل من (من) وهو ؛ أي : (من) : مبتدأ ، و(ذا) وصلته : خبر له ؛ أي : لمن ، (**وإن نصبته . . كانت**) ذا (**ملغاة**) لأنه ؛ أي : لأن البدل بدل من (ذا) لأنه منصوب على أنه مفعول مقدم لـ (ضربت) .

قوله آنفاً : (**فإن ألغيت « ذا » بأن كانت مركبة مع « ما » أو « من » . . لم تكن موصولة**) وجواز تركيب (ذا) مع (من) هو ظاهر كلام جماعة منهم ، وصرح به الدماميني ، ومنعه جماعة ؛ منهم : أبو البقاء وثعلب ، وخصوا ذٰلك بما قالوا ؛ لأنها أكثر إبهاماً ، فحسن جعلها مع غيرها كشيء واحد ؛ ليكون ذٰلك أظهر بمعناها . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**فإن رفعت البدل . . فـ « ذا » غير ملغاة**) وتقدير المثال حينئذ : من ذا ضربته ؟ فيكون (من) : استفهاماً في محل الرفع على الابتداء ، و(ذا) : موصولة خبر أو بالعكس ، و(ضربت) : صلة (ذا) ، والعائد محذوف .

و(أزيد) بالرفع : بدل مِن (مَن) المرفوعة على الابتداء أو الخبرية ، ولم تكن (ذا) للإشارة ، وعلىٰ هٰذا الرفع قول لبيد بن سعد العامري : (من الطويل)

ألا تسألن المرء ماذا يحاول أنحب فيقضىٰ أم ضلال وباطل ؟

وإن نصبته . . كانت ملغاة ، فيكون مجموع (من ذا) : استفهاماً مفعولاً لـ (ضربت) ، و(أزيداً) بالنصب : بدلاً منه ، ولا حذف فيه ، ومثل : (من ذا ضربت أزيداً أم عمراً ؟) قولك : (ماذا فعلت أخيراً أم شراً ؟) ، ومنه : قول لبيد المذكور ، وكما يظهر أثر ذٰلك في البدل يظهر أيضاً في جواب الاستفهام ؛ كما ذكرنا في آية : ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾[1] . انتهىٰ « كردي » .

وأما بيت لبيد السابق آنفاً . . **فمعناه** : ألا تسألن المرء ما الذي يحاوله ويقصده ؟

---

(١) سورة النحل : (٢٤) .

ويدلُّ علىٰ إلغائِها أيضاً إثباتُ ألفِ (ما) معَ دخولِ الجارِّ عليها في نحوِ قولِهِم : (عمَّاذا تسألُ ؟) ، وكذا إذا كانَتْ للإشارةِ ؛ لأنَّها حينئذٍ . . . .

وهٰذا البيت أول قصيدة للبيد بن سعد العامري في ذم الدنيا والزهد فيها ، **والنحب** : النذر والمدة والوقت ، و(**المرء**) : يجوز أن يكون شخصاً معيناً ؛ كما قاله صاحب « **الإقليد** » ، أو غير معين ؛ كما قاله صاحب « المقاليد » .

و(**يحاول**) أي : يريد ؛ أي : ما الذي يطلبه ويحاوله بسعيه في تحصيل المال ؛ أنذر أوجبه علىٰ نفسه يريد أن يقضيه ويوفي به ، أم سعيه ذٰلك صدر علىٰ غير بصيرة ؟ **والنحب هنا** : النذر . انتهىٰ « حاشية العدوي على الشذور » .

(**ويدل علىٰ إلغائها**) أي : يدل علىٰ كون (ذا) ملغاة (**أيضاً**) أي : كما يدل علىٰ إلغائها نصب البدل بعدها (**إثبات ألف** « ما ») الواقعة بعدها (**مع دخول الجار عليها**) أي : علىٰ ما (**في نحو قولهم : عماذا تسأل ؟**) أي : لتوسطها ؛ أي : لتوسط الألف الواقعة في (ما) الاستفهامية بالتركيب ؛ أي : بسبب تركيب (ما) مع (ذا) الملغاة ، ولولا ذٰلك التركيب موجود . . لحذفت الألف الواقعة في (ما) الاستفهامية ؛ لأن (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها الجار . . حذفت ألفها ؛ لتطرفها ، فرقاً بينها وبين (ما) الموصولة ؛ نحو : ﴿ عَمَّا يَقُولُونَ ﴾[1] ؛ لأن الصلة والموصول كالاسم الواحد ، فلا تحذف ألف الموصولة ؛ لعدم تطرفها ؛ أي : فتحذف ألف الاستفهامية لذٰلك الفرق المذكور ، إلا ما شذ وخرج عن القياس ؛ كما ورد حذف ألف الاستفهامية فيما ورد في « صحيح مسلم » لدخول الجار عليها مع كون (ما) مركبة مع (ذا) حيث قال فيه : (بم أخرج من سخطه ؟) .

(**وكذا**) أي : ومثل ما ذكر من صور إلغائها في كونها ملغاة عن الموصولية (**إذا كانت**) ذا (**للإشارة**) أي : دالة على الإشارة (**لأنها**) أي : لأن ذا (**حينئذ**) أي : حين

---

(١) سورة المائدة : (٧٣) .

تدخلُ على المُفرَدِ ؛ نحوُ : (مَنْ ذا الذَّاهبُ ؟) ، و(ماذا التَّواني ؟) ، والمُفرَدُ لا يكونُ صلةً لغيرِ (أل) .

إذ كانت دالة على الإشارة (تدخل) ذا (على المفرد) فتكون ملغاة عن الموصولية (**نحو** : من) هـ (ذا الذاهب ؟ وما) هـ (ذا التواني) والكسل ؟ (**والمفرد لا يكون صلة** لـ) جميع أنواع الموصولات (**غير** « أل ») الموصولة .

فتحصل : أن (ذا) تكون ملغاة عن الموصولية ؛ لعدم ما يصلح لكونها صلة لها .

قال الكردي : (قوله : « نحو قولهم : عماذا تسأل ؟ » فـ (ماذا) فيه بمجموعه اسم استفهام ؛ أي : عن أي شيء تسأل ؟ ولولا ذٰلك . . لحذفت الألف علىٰ ما هو شأن « ما » الاستفهامية إذا دخل حرف جر عليها ؛ لتطرفها ، نحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[1] ؛ فرقاً بينها وبين الموصولة ، وخصت بذٰلك ؛ لتطرف ألفها ، بخلاف الموصولة ؛ لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد ، فلم يتطرف ألفها .

قوله : « وكذا إن كانت للإشارة » يعني : أنها لا تكون موصولة إذا كانت للإشارة ، كما لا تكون موصولة إذا ألغيت ؛ نحو قوله : « من ذا الذاهب ؟ وما ذا التواني ؟ » ، فـ « من ، وما » : مبتدآن ، و« ذا » : خبر لهما أو بالعكس ، و« الذاهب » : بدل من « ذا » أو عطف بيان له ، وكذٰلك قوله : « وما ذا التواني ؟ » **عطف بيان له** .

فتلخص مما ذكرنا : أن ما ذكره علىٰ خمسة أوجه :

الأول : أن يكون (ذا) إشارة ، **والثاني** : أو زائدة ، **والثالث** : أو موصولة ، و(ما) في الثلاثة استفهامية ، أو زائدة في الأول ، **والرابع** : أن يكون المجموع اسم استفهام ، **والخامس** : أن يكون المجموع اسماً موصولاً ، أو نكرةً موصوفةً بمعنىٰ : شيء) انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة النبأ : (١) .

ولمَّا أنهى الكلامَ على الموصولاتِ . . شرعَ في بيانِ الصِّلةِ فقالَ : (وصلةُ « ألِ ») الموصولةِ : (الوصفُ) الصَّريحُ ، وقد مرَّ الكلامُ عليهِ ، (وصلةُ غيرِها) مِنَ الموصولاتِ : (إمَّا جملةٌ) وشرطُها ـ اسميَّةً كانَتْ أو فعليَّةً ـ : أن تكونَ (خبريَّةً) وهيَ : المُحتمِلةُ للصِّدقِ والكذبِ في نفسِها مِنْ غيرِ نظرٍ إلىٰ قائلِها .

وأن تكونَ معهودةً للمُخاطَبِ ؛ ليتميَّزَ بها الموصولُ ، . . . .

مبحث الصلة

(**ولما أنهى**) المصنف وأكمل (**الكلام على الموصولات . . شرع**) أي : أراد الشروع (**في بيان الصلة**) أي : صلة تلك الموصولات السابقة (**فقال**) :

(**وصلة « أل » الموصولة : الوصف الصريح ، وقد مر الكلام عليه**) أي : على الوصف الصريح بقوله : (أي : خالص للوصفية ؛ بأن لم تغلب عليه الاسمية ؛ كالضارب والمضروب . . .) إلىٰ آخره .

(**وصلة غيرها**) أي : غير أل (**من الموصولات**) كلها ؛ نصها ومشتركها (**إما جملة**) أو ظرف أو جار ومجرور . . . إلىٰ آخر ما سيأتي .

(**وشرطها**) أي : وشرط صحة الوصل بالجملة (**اسمية كانت**) تلك الجملة (**أو فعلية**) قال ابن مالك في « شرح الكافية » : (ولا توصل الموصولات بجملة لا يجهل معناها أحد ؛ نحو : جاء الذي حاجباه فوق عينيه) . انتهىٰ « ياسين » .

(**أن تكون خبرية ؛ وهي : المحتملة للصدق والكذب في نفسها**) أي : في ذاتها ؛ لأنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل حالة الخطاب ، والجمل الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها .

(**من غير نظر إلىٰ قائلها**) فإنه لا يشترط في صحة الوصل بها معرفة قائلها .

(**وأن تكون**) تلك الجملة الخبرية (**معهودة**) غالباً ؛ أي : معلومة تلك الجملة (**للمخاطب**) في اعتقاد المتكلم (**ليتميز بها الموصول**) عن غيره ؛ أي : معهودة

إلَّا في مقامِ التَّهويلِ والتَّفخيمِ . . فيَحْسُنُ إبهامُها ؛ نحوُ : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ .

وألَّا تكونَ مُستدعيةً كلاماً قبلَها ، فلا يقالُ : (جاءَ الَّذي لـٰكنَّهُ قائمٌ) لأنَّ فيهِ استعمالَ (لـٰكنَّ) مِنْ غيرِ استدراكٍ .

ولا بُدَّ أن تكونَ الصِّلةُ (ذاتَ ضميرٍ) غالباً (طِبْقِ الموصولِ) أي : مطابقٍ لهُ في الإفرادِ والتَّذكيرِ وفروعِهِما ؛ . . . .

للمخاطب (**إلا في مقام التهويل**) والتخويف (**والتفخيم**) والتعظيم (**فيحسن إبهامها**) أي : عدم تفصيلها وترك بيانها ؛ لقصد التفخيم والتعظيم لها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾)[1] أبهمها ؛ تعظيماً للموحىٰ به ، هـٰذا مثال التفخيم .

ومثال التهويل والتخويف : قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾[2] ، وكون النار توقد بالناس والحجارة غير معلوم لهم ، فأبهمها تهويلاً وتخويفاً لهم من النار .

(**وألا تكون**) تلك الصلة (**مستدعية**) أي : مقتضية وطالبة (**كلاماً قبلها ، فلا يقال : « جاء الذي لـٰكنه قائم » لأن فيه**) أي : في هـٰذا المثال (**استعمال « لـٰكن » من غير استدراك**) أي : من غير سبق ما يستدرك عنه .

ومثل هـٰذا المثال المذكور : قوله : (جاء الذي حتىٰ أبوه قائم) لأن فيه : استعمال (حتىٰ) من غير تقدم مغيا .

(**ولا بد أن تكون الصلة ذات ضمير غالباً**) ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله : (وقد يخلفه الظاهر) كما سيأتي .

(**طبق الموصول ؛ أي : مطابق**) ذٰلك الضمير (**له**) أي : للموصول (**في الإفراد**) والتثنية والجمع (**والتذكير**) والتأنيث ؛ كما ذكر الشارح ما بيناه بقوله : (**وفروعهما ؛**

---

(١) سورة النجم : (١٠) .

(٢) سورة البقرة : (٢٤) .

ليربطَها بهِ ، وهـٰذا الضَّميرُ (يُسمَّىٰ : عائداً) لعودِهِ إلى الموصولِ ، وقد يَخْلُفُهُ الظَّاهرُ فيقومُ مقامَهُ ؛ كقولِهِ :

سُعَادُ ٱلَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا ....

أي : حبُّها .

ليربطها) أي : ليربط الضمير الصلة (به) أي : بالموصول ، وإلا . . صارت الصلة أجنبية عن الموصول .

قوله : (**طبق الموصول**) **المراد بالمطابقة** : ما يشمل مطابقة للفظ والمعنىٰ ؛ حيث يجوز الأمران ، أو يتعين أحدهما علىٰ ما يأتي .

قوله : (**ليربطها بالموصول**) لأن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو ، أو بسببيه ، أو محكوم به هو ، أو سببيه ، فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ؛ ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه ؛ وذٰلك النائب هو الضمير ، ولو لم يذكر في الصلة . . لبقي الحكم أجنبياً ؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها ، فلولا الضمير . . لكانت أجنبية عما قبلها ، من موصول ؛ كما هنا ، أو مبتدأ ، أو منعوت ، أو ذي حال ، (وهـٰذا الضمير يسمىٰ : عائداً ؛ لعوده إلى الموصول ، وقد يخلفه) أي : يخلف عن ضمير العائد الاسم (الظاهر) وهـٰذا إشارة إلىٰ ما احترز عنه بقوله : (غالباً) فيما تقدم ، وليس هـٰذا الكلام تكراراً مع قوله أول الباب عند تعريف الموصول الاسمي : (وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية ، أو وصف صريح ، وإلىٰ عائد ، أو خلفه) **لأن المراد بخلف العائد** : هو الاسم الظاهر ، ولم يستفد من ذٰلك الذي تقدم قلة وجود الخلف ، بخلاف ما هنا ؛ لأنه عبر عنه فيما هنا بلفظ : (وقد) ، (فيقوم) ذٰلك الظاهر (مقامه) أي : مقام الضمير (كقوله) : (من الطويل)

(سعاد التي أضناك حب سعادا) وإعراضها عنك استمر وزادا

(أي : حبها) .

وأجازَ ابنُ الصَّائغِ خُلوَّ الصِّلةِ منهُ إذا عُطِفَ عليها بالفاءِ جملةٌ مُشتمِلةٌ عليهِ ؛ نحوُ : (الَّذي يقومُ أخوكَ ، فيغضبُ هوَ زيدٌ) لحصولِ الارتباطِ بالفاءِ ، وصيرورتِهما جملةً واحدةً ، . . . .

قوله : (**أضناك**) : أي : أتعبك وأمرضك ، و(**إعراضها**) أي : هجرانها وصدودها ، البيت بلا نسبة إلىٰ أحد ، ونسبه أبو حيان إلى الفارسي ، ومثله : قول الآخر : (من الطويل)

أيا رب ليلىٰ أنت في كل موطن ... وأنت الذي في رحمة الله أطمع

وكان القياس في الأول : (حبها) ، وفي البيت الثاني : (وأنت الذي في رحمته أطمع) .

قال بعضهم : وسيبويه لا يجيز هٰذا في خبر المبتدأ ، فأحرىٰ ألا يجيزه في الصلة . انتهىٰ « عليمي » ، والألف في : (سعادا) وفي : (زادا) للروي .

(**وأجاز ابن الصائغ**) تقدمت ترجمته في أوائل الكتاب (**خلو الصلة منه**) أي : من العائد (**إذا عطف عليها**) أي : على الصلة الأولىٰ (**بالفاء جملة مشتملة عليه**) أي : على العائد (**نحو**) قولك : (**الذي يقوم أخوك فيغضب هو زيد**) **وإعراب هٰذا المثال** : (الذي) : مبتدأ ، (يقوم) : فعل مضارع خال من العائد ، (أخوك) : خبر المبتدأ ، (فيغضب) الفاء : عاطفة رابطة للمعطوف بالمعطوف عليه ، (هو) : ضمير بارز جوازاً في محل الرفع فاعل (يغضب) ، (زيد) : عطف بيان أو بدل من (أخوك) ، والتقدير : الذي يقوم فيغضب هو أخوك زيد ، وإنما جاز خلو الجملة الأولىٰ ـ وهو (يقوم) من العائد ـ لعلمه من عائد الجملة المعطوفة عليها ؛ لاتحادهما في كونهما صلة لموصول واحد ، والله أعلم .

وإنما جاز خلو الجملة الأولىٰ من العائد (**لحصول الارتباط**) بين الجملتين (**بالفاء**) العاطفة للجملة الثانية على الجملة الأولىٰ في كونها صلة للموصول الواحد ؛ كالجملة الواحدة (**وصيرورتهما جملة واحدة**) لكون عائدهما واحداً ؛ لأنه الضمير

ولا بُدَّ للموصولِ مِنَ الصِّلةِ ، ومِنْ تأخُّرِها عنهُ ؛ لأنَّها مِنْ كمالِهِ ، ومُنَزَّلَةٌ منزلةَ جزئِهِ المُتأخِّرِ ؛ ولهٰذا سُمِّيَ ناقصاً ، . . . .

البارز ، ولكون الجملة الثانية معطوفة على الأولىٰ بالفاء الرابطة ، (**ولا بد للموصول**) سواء كان نصاً أو مشتركاً ؛ أي : لا بد ولا غنىٰ للموصول (من) ذكر (**الصلة**) لأنه ناقص معناه إلا بذكر الصلة .

(و) لا بد أيضاً (**من تأخرها**) أي : من تأخر الصلة (**عنه**) أي : عن الموصول (**لأنها**) أي : لأن الصلة (**من كماله**) وتمامه ، (و) لأنها (**منزلة**) من الموصول (**منزلة جزئه المتأخر**) فلا تقدم عليه (**ولهٰذا**) أي : ولأجل كون الصلة من كماله (**سمي**) الموصول : (**ناقصاً**) .

قال الكردي : (ولأجل اشتراط الضمير في الصلة قال المصنف في « شرح اللمحة » ، والحريري في « درة الغواص » : ومن خطأ العامة ، وكثير من الخاصة قولهم : الحمد لله الذي كان كذا ، فيخلون الصلة من العائد) انتهىٰ .

يعني : **أن الصواب** : أن يقال : الحمد لله كان كذا بلطفه .

نعم ؛ روى الثقات عن لبيد بن ربيعة قوله : (من البسيط)

الحمد لله الذي لم يأتني أجلي حتى اكتسيت من الإيمان سربالا

هٰكذا رووه على اختلال الوزن ؛ وهو نادر .

قوله : (**الذي يطير فيغضب هو الذباب**) فـ (الذي) : مبتدأ ، خبره : (الذباب) ، وجملة (يطير) : صلة (الذي) وهي خالية من العائد ، وإنما سوغ ذٰلك عطف جملة (يغضب هو) علىٰ جملة الصلة ؛ لاشتمالها على العائد ؛ أعني : لفظ (هو) المرفوع بـ (يغضب) ، وإنما أبرز الضمير ؛ لأن الفعل كالوصف إذا أجري علىٰ غير من هو له ورفع ضميراً . . وجب إبرازه ، فهو أجري على (الذباب) لأنه معطوف علىٰ ما أسند إلىٰ ضميره ؛ وهو في المعنىٰ للذي ؛ لأنه منسوب إلىٰ ضميره ؛ فلذا أبرز . انتهىٰ « كردي » .

. . . .

قوله : (**جملة واحدة**) أي : كجملة واحدة ، وما ذكره هو من خواص الفاء السببية دون سائر العواطف .

قوله : (**ولا بد للموصول**) من الصلة هو معلوم مما ذكر أولاً ، وإنما ذكره هنا ؛ توطئة لما بعده . انتهىٰ « كردي » .

أي : (**لا بد له منها**) أي : من الصلة ؛ ملفوظة كانت أو منوية ، وإنما افتقر الموصول إلى الصلة ؛ ليتعرف بالعهد الذي فيها ؛ كما مر .

قوله : (**ولا بد لها من تأخرها عن الموصول**) ، ولا يجوز تقدمها ولا شيء من أجزائها على الموصول ؛ لأن الموصول كصدر الكلمة ، والصلة كعجزها ، فحقيق أن يتصلا ، ولا تتقدم الصلة ولا شيء يتعلق بها .

وأما قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[1] ، وقوله ﴿ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾[4] ، فحرف الجر في ذٰلك المذكور من الأمثلة وأمثاله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة ، والتقدير مثلاً : زاهدين فيه من الزاهدين ؛ لا : أعني من الزاهدين ؛ كما يقول المبرد ؛ لأن (أعني) لا تتعدىٰ بحرف الجر ، وهل (من الزاهدين) صفة لـ (زاهدين) مؤكدة ؛ كما تقول : عالم من العلماء ، أو صفة مبينة ؛ أي : زاهدين بلغ بهم الزهد إلىٰ أن يعدوا من الزاهدين ؛ لأن الزاهد قد لا يكون عريقاً في الزهد بحيث يعد في الزاهدين إذا عدوا ، أو يكون خبراً ثانياً ؟ كل محتمل .

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٢٠) .

(٢) سورة الشعراء : (١٦٨) .

(٣) سورة الأعراف : (٢١) .

(٤) سورة الأنبياء : (٥٦) .

وذهب ابن الحاجب في « الأمالي » إلىٰ أن الظرف في ذٰلك كله متعلق بنفس الصلة ؛ لأن (أل) لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة . . صارت كغيرها من الأجزاء التي لا يمتنع التقديم فيها ؛ ولهٰذا فارقت غيرها بجعل صلتها الوصف الصريح ، لتكون معه كالاسم الواحد . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**ولا بد للموصول من صلته**) لشدة احتياجه إليها ؛ لأنه لا يتم معناه إلا بها ، (**ولا بد من تأخرها عنه**) وكذا لا بد من تأخر معمولها عنه إن كان الموصول غير (أل) ، فلا يقال : قام زيداً الذي ضرب ، ولا : أعجبني في المسجد الذي اعتكف .

واختلفوا في معمول صلة (أل) ، واختار ابن الصائغ جواز تقديمها ، قال « شارح الجامع » : (**وهو المعتمد** ؛ لسلامته من تكلف التأويل) ، (**ولا يجوز الفصل بينها**) أي : بين الصلة (**وبينه**) أي : وبين الموصول (**بفاصل**) أجنبي ، إلا ما استثنوا من الجمل الاعتراضية ؛ **فمنها** : النداء الذي يلي مخاطباً ؛ كقوله : (من الطويل)

وأنت الذي يا سعد بؤت بمشهد كريم وأثواب المكارم والحمد

فإن لم يلِ النداء مخاطباً . . فلا يجوز إلا ضرورة ؛ كقوله : (من الطويل)

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

ومنها : القسم ؛ كقوله : (من الكامل)

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكاً والحق يدفع ترهات الباطل

انتهىٰ من « كردي » باختصار .

وعبارة العليمي : قوله : (**ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل**) ، وكذا بينه وبين معمولها ، وبين بعض وبعض أخر ، **والمراد** : فاصل أجنبي ؛ ومنه : تابع الموصول وما استثنىٰ منه ، بخلاف غيره ؛ كمعمول الصلة ، فيجوز الفصل به ؛ نحو : (الذي

ويجوزُ حذفُها ؛ كالموصولِ إن دلَّ عليها دليلٌ ؛ كقولِهِ :

نَحْنُ ٱلْأُلَىٰ فَٱجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي : نحنُ الأُلىٰ عُرِفوا بالشَّجاعةِ .

إياه ضربت) ، ومثله : الجملة المعترضة ؛ كقوله : (من الكامل)

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكاً ....

لأنها تفيد الكلام تقوية ، فليست كالأجنبي الصرف ، وشذ الفصل بالأجنبي ؛ كقوله : (من الوافر)

وأبغض من وصفت إلي فيه لساني معشر عنهم أذود

فـ (إلي) : متعلق بـ (أبغض) ، وقد فصل به بين الصلة ومعموليها ؛ وهما : (لساني) ، و(فيه) ، وهو أجنبي من (وصفت) الذي هو صلة وما عملت فيه ؛ لتعلقه بالمضاف إلى الموصول ، وهو (أبغض) ، والأصل : تأخيره بعد (لساني) أي : وأبغض من وصفت فيه لساني إلي معشر أذود عنهم .

ويستثنىٰ من الموصول (أل) ، فلا تفصل من صلتها ، ولا بغير الأجنبي ؛ كالمعمول كالموصول الحرفي . انتهىٰ من « عليمي » .

(**ويجوز حذفها**) أي : حذف الصلة (**كالموصول**) أي : كما يجوز حذف الموصول (**إن دل عليها**) أي : على الصلة المحذوفة (**دليل ؛ كقوله**) : (من مجزوء الكامل)

(**نحن الألىٰ فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا**)

(**أي : نحن الألىٰ**) أي : الذين (**عرفوا بالشجاعة**) بين الناس ، البيت لعبيد بن الأبرص في « ديوانه » ، **والشاهد فيه** : حذف صلة (الألىٰ) لدلالة السياق عليها ؛ وهو جائز .

قوله : (**كالموصول**) قال الكردي : (أي : كجواز حذفه ؛ يعني : الموصول

تنبيهٌ

اعلمْ : أنَّ الموصولَ إن طابقَ لفظُهُ معناهُ . . وجبَ مُطابقةُ العائدِ لهُ لفظاً ومعنىً ، وإن خالفَ لفظُهُ معناهُ ؛ بأن كانَ مُفرَدَ اللَّفظِ مُذكَّراً وأُرِيدَ بهِ غيرُ ذٰلكَ ؛ كـ (مَنْ) و(ما) . . جازَ في العائدِ وجهانِ ؛ أحدُهُما ـ وهوَ الأكثرُ ـ : مراعاةُ اللَّفظِ ؛ نحوُ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ ، والثَّاني : . . . .

الاسمي ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ ءَامَنَّا بِالَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾[1] ؛ أي : وبالذي أنزل إليكم ، مثَّل به ابن مالك ، وكقول حسان بن ثابت الأنصاري شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من الوافر)

أمـن يـهـجـو رسـول الله مـنـكـم ويـمـدحـه ويـنـصـره سـواء ؟!

أي : ومن يمدحه ، وأما الموصول الحرفي . . فلا يحذف إلا (أن) في نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ، و« جئت لأزورك ») .

(تنبيه)

تقدم معنى التنبيه لغة واصطلاحاً ، (**اعلم**) أيها النحوي : (**أن الموصول إن طابق لفظه معناه**) نحو : الذي ضرب ، واللذان ضربا ، والتي ضربت . . (**وجب مطابقة العائد له لفظاً ومعنىً**) كالمثال المذكور (**وإن خالف لفظه معناه ؛ بأن كان مفرد اللفظ مذكراً**) وذٰلك في الموصول المشترك غير أل (**وأريد به**) أي : بذٰلك الموصول (**غير ذٰلك**) المذكور ؛ بأن أريد به التثنية والجمع أو المؤنث (**كـ « من » و« ما »**) ومثلهما (أي) وكذا (كم) و(كأين) في غير باب الموصول . . (**جاز في**) الضمير (**العائد**) إليه (**وجهان : أحدهما**) أي : أحد الوجهين (**وهو الأكثر**) في كلامهم : (**مراعاة اللفظ ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾[2] ، **والثاني**) منهما :

---

(١) سورة العنكبوت : (٤٦) .

(٢) سورة الأنعام : (٢٥) .

مراعاةُ المعنىٰ ؛ نحوُ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، ما لَمْ يحصلْ مِنْ مُطابَقةِ اللَّفظِ لَبْسٌ ؛ نحوُ : (أَعْطِ . . . .

(**مراعاة المعنىٰ ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾)[1] .

قوله : (**جاز في العائد وجهان**) يستثنىٰ منه (أل) فيلزم في ضميرها اعتبار المعنىٰ ؛ كما في « الجامع » كـ (الضارب ، والضاربان ، والضاربون) لأنهم لما نزلوا صلتها منزلة الموصول في الإعراب . . نزلوها منزلته في المعنىٰ .

والمراد بالعائد : ما يعود إلى الموصول المذكور ؛ سواء كان هو العائد اصطلاحاً ، أو كان غيره ؛ كخلفه ، ولا يختص هـٰذا الحكم بالموصول ، بل كل شيء له لفظ ومعنىً متخالفان . . يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه ؛ نحو : (كم) و(كأين) و(من ، وما) الشرطيين .

واعلم : أنه قد يجتمع الحمل على اللفظ ، والحمل على المعنىٰ .

قال في « الجامع » : (فتقديم مراعاة اللفظ ؛ نحو : ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ . . . ﴾ الآية[2] . . أولىٰ من مراعاة المعنىٰ ؛ نحو : قوله : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾)[3] ، وبه يعلم ما في قول القرافي : (ولم يجئ في البداءة بالحمل على المعنىٰ إلا في موضع واحد من القرآن ؛ وهو قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلْأَنْعَـٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ﴾[4] فأنث « خالصة » ؛ حملاً علىٰ معنىٰ « ما » ، ثم راعى اللفظ وقال : محرم) انتهىٰ « عليمي » .

(**ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس**) أي : خفاء المعنى المراد (**نحو : أعط**

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٤٢) .

(٢) سورة البقرة : (١١٢) .

(٣) سورة لقمان : (٦) .

(٤) سورة الأنعام : (١٣٩) .

مَنْ سَأَلَتْكَ) ولا يقالُ : (مَنْ سألَكَ) ، أو قُبحٌ ؛ نحوُ : (مَنْ هيَ حمراءُ أُمُّكَ) فيجبُ حينئذٍ مراعاةُ المعنىٰ ، وما لَمْ يعضدِ المعنىٰ سابقٌ ، فيختارُ مراعاتُهُ ؛ كقولِهِ :

وَإِنَّ مِنَ ٱلنِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ   تَهِيجُ ٱلرِّيَاضُ نَحْوَهَا وَتَصُوحُ

من **سألتك**) بالتأنيث ؛ نظراً لمعنىٰ « من » وهو المؤنث (**ولا يقال** : من **سألك**) نظراً للفظ « من » وهو المذكر ؛ إذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع إرادة المؤنث . . حصل الإلباس بالمذكر .

فإن قيل : الإلباس بالمفرد موجود لو قيل فيما سبق : (يستمع) فهلا روعي دفعه ؟ .

أجيب : بأن في الآية ما يدل على المراد ؛ كما يظهر بالتأمل في سياقها ، فلا لبس . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**نحو** : **أعط** من **سألتك**) لأنه لو طابق فيه الضمير اللفظ بالتذكير . . التبس المؤنث بالمذكر ، ولم يدر أن السائل مذكر أو مؤنث . انتهىٰ .

(**أو**) ما لم يحصل من مطابقة اللفظ (**قبح**) في اللفظ (**نحو** : **من هي حمراء أمك ؟ فيجب حينئذ**) أي : حين إذ حصل اللبس أو القبح من مطابقة اللفظ (**مراعاة المعنىٰ**) أي : لا اللفظ ، فلا يقال : (من سألك) في الأول ؛ كما مر لما مر هناك ، ولا : (من هو حمراء ؟) هنا ؛ لقبح المؤنث لفظاً ومعنىً على الضمير المذكر وبشاعته .

(**وما لم يعضد**) ويقو مراعاة (**المعنىٰ سابقٌ**) على الضمير ، وهٰذا معطوف علىٰ قوله آنفاً : (ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس أو قبح) ، وما لم يعضد مراعاة المعنىٰ شيء سابق على الضمير ، (**فيختار**) حينئذ (**مراعاته**) أي : مراعاة المعنىٰ دون اللفظ (**كقوله**) :   (من الطويل)

(**وإن من النسوان من هي روضة   تهيج الرياض نحوها وتصوح**)

. . . .

البيت لحران العود في « ديوانه » ، **والشاهد فيه** : (من النسوان) حيث عاضد معنى التأنيث في (من) فقال في الصلة : (هي) .

قوله : (**وما لم يعضد سابق**) أي : على الضمير ؛ سواء سبق على الموصول أيضاً ، وذلك المعضد ك (النسوان) في هذا البيت ؛ فإنه سبق على الضمير وعلى الموصول أيضاً ، أو لم يسبق على الموصول وعلى الضمير كليهما ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾[1] علىٰ قراءة من أنث بالتاء الفوقية ، وإنما اختير مراعاة المعنىٰ حينئذ ؛ لما حصل من الاعتضاد الذي قوىٰ جانبه ، ولكن لم ينشأ عن ترك مراعاته محذور ، فلم ينتهِ إلىٰ رتبة الوجوب . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**كقوله : وإن من النسوان** . . .) إلىٰ آخره ، (النسوان) وكذا (النسوة) و(النساء) : جمع (امرأة) من غير لفظها . انتهىٰ « م خ » .

(**من هي روضة**) **والروضة** : ما التف من البقل والعنب والعشب ، (**تهيج**) يقال : هاجت البقول : إذا يبست واصفرت ؛ ومنه قوله : ﴿ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ﴾[2] ، و(**تصوح**) يقال : تصوح البقل : إذا يبس ، يقول : إن بعض النساء تشيب أترابها ولداتها ، وتتشوه وجوههن ، وهي باقية علىٰ حسنها ونضارتها ، فهي في ذلك كالروضة الباقية علىٰ زهوها وخضرتها ونضارتها ، وقد يبست سائر الرياض التي اعشوشبت معها .

وقد يختلف الاعتبار في شيء واحد ، فيعتبر المعنىٰ بعد اعتبار اللفظ ، وهو كما في « التسهيل » كثير ، وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك ؛ مثال الأول : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[3] ، ومثال الثاني :

---

(١) سورة الأحزاب : (٣١) .

(٢) سورة الزمر : (٢١) .

(٣) سورة البقرة : (٨) .

والغالبُ في العائدِ المُشتمِلةِ عليهِ الصِّلةُ : ذكرُهُ في اللَّفظِ (وقد يُحذفُ) مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، فالمرفوعُ إن كانَ فاعلاً ، أو نائباً عنهُ ، أو خبراً لمُبتدَأ . . . .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا ﴾[1] ، فاعتبر فيها اللفظ أولاً ، ثم المعنىٰ ثانياً ، ثم اللفظ ثالثاً . انتهىٰ « كردي » .

مبحث حذف العائد

(**والغالب**) أي : الكثير (**في**) الضمير (**العائد**) على الموصول (**المشتملة**) صفة سببية للعائد (**عليه**) أي : علىٰ ذٰلك العائد ؛ أي : المشتملة عليه (**الصلة**) أي : صلة الموصول .

وقوله : (**ذكره في اللفظ**) خبر قوله : (**والغالب**) أي : والغالب في الضمير العائد على الموصول : كونه مذكوراً في اللفظ ؛ لأن شرط قبول صلة الموصول كونها مشتملة على العائد لفظاً لا نية قلباً ، وقوله : (**في اللفظ**) قيد لا مفهوم له ، (**وقد يحذف**) أي : قليلاً يحذف ضمير العائد حالة كونه (**مرفوعاً**) محلاً ، (**و**) حالة كونه (**منصوباً**) محلاً ، (**و**) حالة كونه (**مجروراً**) محلاً ، كل من الأقسام الثلاثة يحذف بشروط معتبرة فيه ؛ كما سيأتي تفصيلها فرداً فرداً .

(**ف**) العائد (**المرفوع إن كان فاعلاً**) نحو : جاء اللذان قاما ، (**أو**) كان (**نائباً عنه**) أي : عن الفاعل : (نحو : جاء اللذان ضُرِبا) بالبناء للمفعول . فلا يجوز حذفه في الصورتين ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يحذفان .

(**أو**) أي : وكذا لا يحذف العائد إن كان (**خبراً لمبتدأ**) نحو : (جاء الذي القائم هو) لأن كون الضمير خبر المبتدأ قليل في كلامهم ، فلا يكون في الكلام دليل علىٰ

---

(١) سورة لقمان : (٦ ـ ٧) .

أو ناسخٍ ، أو اسماً . . لَمْ يجزْ حذفُهُ ، وإن كانَ مُبتدَأً . . جازَ حذفُهُ إن أُخبِرَ عنهُ بمُفرَدٍ ، . . . .

أن خبر المبتدأ هو المحذوف ، بل يحمل علىٰ أن المحذوف هو المبتدأ ؛ لكثرة وقوعه ضميراً .

(أو) أي : وكذا لا يحذف العائد إذا كان خبرَ (ناسخ) نحو : (جاء الذي كأن الأسد هو) لأن حكم خبر الناسخ كحكم خبر المبتدأ في عدم جواز حذفه ؛ لما مر آنفاً .

(أو) أي : وكذا إذا كان العائد (اسماً له) أي : للناسخ . . (لم يجز حذفه) نحو : (جاء اللذان كانا قائمين) لأن حكم اسم الناسخ كحكم الفاعل في عدم جواز حذفه ؛ كذا ـ أي : مثل ما ذكر في التعليل ؛ أي : لعدم ما يدل على العائد المحذوف ـ قالوا ؛ أي : قال النحاة برمتهم ؛ أي : بجملتهم .

قال شيخنا العلامة الغنيمي : (أنت خبير بأن الفاعل يحذف في مسائل ، فينبغي تقييد عدم حذف عائد الموصول إذا كان فاعلاً بغيرها ؛ أي : بغير تلك المسائل ؛ أخذاً من التعليل وإن اقتضىٰ إطلاقهم خلافه ، فيجوز : « جاء الذي ضَرْب زيد حسن » علىٰ أنه مصدر مضاف إلى المفعول ؛ أي : الذي ضربه زيداً حسن ، فـ « ضرب » : مبتدأ مضاف إلى الفاعل ؛ وهو الهاء العائدة على الموصول ، و« زيداً » : مفعول ، و« حسن » : خبر) فليحرر . انتهىٰ « ياسين » .

(وإن كان) العائد (مبتدأ . . جاز حذفه إن أخبر عنه بمفرد) لـٰكن هو مفيد بشرط طول الصلة في غير (أي) عند البصريين عند قوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾[1] ؛ أي : معبود ؛ أي : الذي هو في السماء إلـٰه ، و : (جاء الذي هو قائم) خلافاً للكوفيين ؛ فهم يخبرون بنحو : (جاء الذي قائم) ، واحترز بقوله : (إن أخبر

---

(١) سورة الزخرف : (٨٤) .

ولَمْ يكنْ بعدَ نفيٍ ولا أداةِ حصرٍ ، ولا معطوفاً علىٰ غيرِهِ ، ولا معطوفاً عليهِ غيرُهُ . . . .

عنه بمفرد) عن نحو : (جاء الذي هو يقوم ، أو عندك ، أو في الدار) فلا يجوز حذف الضمير مع إرادته ؛ لأن الخبر مفرد صالح لكونه صلة تامة ، فلم يكن فيما أبقىٰ دليل علىٰ ما ألقىٰ .

وقضية **ذٰلك** : جواز الحذف إذا كان الخبر جملة لا تصلح لأن تكون صلة ؛ لعدم العائد ، وبه صرح بعضهم ، (**ولم يكن**) ذٰلك الضمير واقعاً (**بعد نفي**) احترز به عن نحو : (جاء الذي ما هو مسافر) ، (**ولا**) أي : ولم يكن ذٰلك الضمير **واقعاً بعد** (**أداة حصر**) احترز به عن نحو : (الذي ما قائم إلا هو) ، ونحو : (الذي إنما هو في الدار) ، (**ولا**) أي : ولم يكن ذٰلك الضمير (**معطوفاً علىٰ غيره**) احترز به عن نحو : (الذي زيد وهو منطلقان) ، (**ولا معطوفاً عليه غيره**) احترز به عن : (الذي هو وزيد منطلقان) ، وعن نحو : (الذي هو والعدم سواء) .

وزاد في « الارتشاف » : ويشترط : ألا يكون بعد (لولا) نحو : (جاء الذي لولا هو لأكرمتك) لأن الخبر بعد (لولا) محذوف ، فلو حذف المبتدأ . . أوقع الإجحاف ، ولأن حذف العائد وحده في قوله : (والذي زيد وهو منطلقان) يؤدي إلىٰ بقاء العاطف بدون معطوف ، وهو قبيح ، وحذفه مع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثنىٰ ، وحذفه في المثال التالي ـ أعني قوله : والذي هو وزيد منطلقان ـ يؤدي إلىٰ وقوع حرف العطف صدراً . انتهىٰ « ياسين » .

واعلم : أن حاصل شروط جواز حذف العائد المرفوع تسعة أمور :

الأول : أن يكون مبتدأ ، **والثاني** : أن يكون خبره مفرداً ، **والثالث** : طول الصلة ؛ نحو : (جاء الذي هو ضارب زيداً) فتقول فيه : (جاء الذي ضارب زيداً) بحذف هو ، **والرابع** : ألا يكون ضميراً معطوفاً ؛ نحو : (جاء الذي زيد وهو قائمان) لئلا يخبر بالمثنىٰ عن المفرد ، **والخامس** : ألا يكون ضميراً معطوفاً عليه غيره ؛ نحو : (جاء

(نحوُ) : ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ (أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾) أي : الَّذي هوَ أشدُّ .

ولا فرقَ في جوازِ حذفِ المرفوعِ بينَ صلةِ (أيِّ) وغيرِها ، لكنْ لا يكثُرُ الحذفُ في صلةِ غيرِها إلَّا إن طالَتِ الصِّلةُ ؛ نحوُ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ . . . .

الذي هو وزيد قائمان) لئلا يخبر بالمثنىٰ عن المفرد ، أو يبقى العاطف بدون معطوف عليه ، **والسادس** : ألا يكون بعد (لولا) نحو : (جاء الذي لولا هو لأكرمتك) لوجوب حذف الخبر بعد (لولا) ، فيلزم الإجحاف لو حذف ضمير العائد الذي هو المبتدأ ، **والسابع** : ألا يكون منفياً بـ (ما) نحو : (جاء الذي ما هو قائم) ، **والثامن** : ألا يكون محصوراً بـ (إلا) ؛ نحو : (جاء الذي ما في الدار إلا هو) ، **والتاسع** : ألا يصلح الباقي للوصل بعد حذفه ؛ نحو : (جاء الذي هو أبوه منطلق) وهٰذا الأخير شرط في جميع العائد ؛ مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً . انتهىٰ من « التتمة القيمة » نقلاً عن « الخضري مع ابن عقيل » .

ومثال حذف العائد المرفوع مع توفر الشروط المذكورة : (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ (لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [1] .

وفسر الشارح الضمير المحذوف (**أي : الذي هو أشد**) لما في المقام من الغموض على المبتدئ ، فبينه له ؛ تسهيلاً عليه ، قال الكردي : (هٰذا مثال لحذف العائد الواقع مبتدأ مخبراً عنه بمفرد) ، (**ولا فرق في جواز حذف**) العائد (**المرفوع بين**) كونه في (**صلة « أي »** ، **و**) في صلة (**غيرها**) من أي الموصولات كان ، ولا يتوهم من تمثيله لـ (أي) تخصيصه بها (**لٰكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها**) أي : غير أي (**إلا إن طالت الصلة**) أي : صلة غيرها .

مثال طول الصلة في غيرها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ [2] ؛

---

(١) سورة مريم : (٦٩) .

(٢) سورة الزخرف : (٨٤) .

أي : هوَ في السَّماءِ إلـٰهٌ ، وإلَّا . . فالحذفُ قليلٌ شاذٌّ . . . .

أي) : الذي (هو في السماء إلـٰه) أي : معبود ، فطالت الصلة فيه بالعطف ؛ أي : عطف قوله : (وفي الأرض إلـٰه) عليها ؛ أي : علىٰ صلة قوله : (الذي هو في السماء إلـٰه) فحسن الحذف طول الصلة بالمجرور ، (وإلا) أي : وإن لم تطل صلة غير أي . . (**فالحذف**) أي : حذف العائد الواقع مبتدأ ، أخبر عنه بمفرد (**قليل**) في كلامهم (**شاذ**) أي : خارج عن قياس استعمالاتهم .

قوله : (**إلا إن طالت في غير « أي »**) إما بمعمول الخبر أو بغيره ؛ سواء تقدم المعمول على الخبر ؛ كالآية ، أو تأخر عنه ؛ نحو : (ما أنا بالذي قائل لك سوءاً) ، وإنما لم يشترطوا الطول في صلة (أي) لأن ملازمتها للإضافة لفظاً ومعنىً قائم مقام الطول .

وإعراب هـٰذه الآية ؛ أعني قوله تعالىٰ : ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[1] : اللام : موطئة للقسم مبني على الفتح ، (ننزعن) : فعل مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة : حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المتكلم المعظم نفسه استحقاقاً ، تقديره : (نحن) يعود على الله ، والجملة الفعلية : جواب القسم لا محل لها من الإعراب ، (من كل شيعة) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (ننزعن) ، (أيهم) : أيُّ : اسم موصول بمعنى : (الذي) في محل النصب مفعول به لـ (ننزعن) مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، لافتقارها إلى الصلة ، وإنما حركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة مع كون الأصل في حركة التخلص الكسرة ؛ تشبيهاً لها بأسماء الغايات ؛ كـ (قبل ، وبعد) ، أيُّ : مضاف ، والهاء : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف

---

(١) سورة مريم : (٦٩) .

إلَّا في قولِهِم : (لا سيَّما زيدٌ) بالرَّفعِ ؛ . . . .

شبهاً وضعياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات ، جبراً لما فاته من الإعراب ، والميم : حرف دال على الجمع مبني على السكون ، (أشد) : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ؛ لوقوعه في صدر صلة (أي) تقديره : (هو) يعود على الموصول مبني على الفتح ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

فائدة

و(أي) الموصولة لها أربعة أحوال ؛ من حيث الإعراب والبناء ، وتعرب في ثلاث منها :

الأول منها : ما إذا أضيفت وذكر صدر صلتها ؛ نحو : (يعجبني أيهم هو قائم) .

والثاني : ما إذا ذكر صدر صلتها ولم تضف ؛ نحو : (يعجبني أي هو قائم) .

والثالث : ما إذا لم يذكر صدر صلتها ولم تضف ؛ نحو : (يعجبني أي قائم) .

وتبنىٰ في حالة ؛ وهي : ما إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ؛ كما في الآية المذكورة ، وبعضهم أعربها مطلقاً . انتهىٰ « ياسين » .

❁ ❁ ❁

قوله : (**إلا في قولهم : « لا سيما زيد » بالرفع**) أي : برفع (زيد) بناء علىٰ أن (ما) موصولة ، لا نكرة موصوفة ، والأصل : (لا مثل الذي هو زيد) ، لا (لا مثل شيء هو زيد) انتهىٰ « ياسين » .

وقوله : (**بالرفع**) أي : برفع (زيد) إشارة إلىٰ جواز غيره ؛ أي : جواز غير الرفع أيضاً ؛ كالجر والنصب .

فإِنَّهُ مَقِيسٌ غيرُ شاذٍّ ، تنزيلاً لـ (لا سيَّما) منزلةَ (إِلَّا) الاستثنائيَّةِ .

وقوله أولاً : (**إلا في قولهم : « لا سيما » . . .**) إلىٰ آخره صرح بعدم شذوذه ابن عقيل ، والتقدير : أي : (لا سي الذي هو زيد) أي : لا مثل . . . إلىٰ آخره .

قال في « التسهيل » : (والمذكور بعد « لا سيما » منبه علىٰ أولوية ما بعده بالحكم لا مستثنىً ، خلافاً للكوفيين ، فإن جر ما بعده . . فبالإضافة و« ما » زائدة ، وإن رفع . . فخبر مبتدأ محذوف و« ما » بمعنى : الذي ، والجملة المذكورة بعد « ما » صلة لها ، وخبر « لا » محذوف وجوباً تقديره : لا مثل الذي هو زيد موجود) انتهىٰ .

قال الدماميني : (ولم يتعرض المصنف لنصب الاسم الواقع بعد « ما » وهو يكون تارة نكرة ، وأخرىٰ معرفة ، وأما نصبه إذا كان نكرة . . فعلى التمييز ؛ كما وقع التمييز بعد « مثل » في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾[1] ، و« ما » : كافة عن الإضافة ، والفتحة فتحة بناء ، مثلها في : « لا رجل » .

وأما انتصاب المعرفة ؛ نحو : « ولا سيما زيداً » . . فمنع الجمهور ، وقال ابن الدهان : لا أعرف له وجهاً ، ووجه بعضهم : بأن « ما » كافة ، وأن « لا سيما » نزلت منزلة « إلا » في الاستثناء ، فينصب على الاستثناء المنقطع) انتهىٰ ما قاله الدماميني .

وقال في « التسهيل » : (وقد يوصل ـ أي : « لا سيما » ـ بظرف ، أو جملة فعلية ، وقد يقال : « لا سيما » بالتخفيف) انتهىٰ .

(**فإنه**) أي : فإن حذف صدر الصلة بعد لا سيما (**مقيس غير شاذ ؛ تنزيلاً لـ « لا سيَّما » منزلة « إلا » الاستثنائية**) يعني : أن ما بعده ليس مستثنىً حقيقة ، ولا هو أداة استثناء ، وإنما أوجبوا حذف العائد بعده ؛ تنزيلاً له منزلة إلا الاستثنائية فناسب ألا يصرح بعده بجملة ، ومنع الاستثناء بـ (لا سيما) هو قول البصريين ، والكوفيون لما

---

(١) سورة الكهف : (١٠٩) .

والمنصوبُ إن كانَ مُنفصلاً . . لَمْ يجزْ حذفُهُ ، أو متَّصلاً مُتعيّناً للرَّبطِ وناصبُهُ فعلٌ تامٌّ ، أو وصفٌ . . . .

رأوا ما بعده مخرجاً عما قبله ؛ من حيث أولوية بالحكم المتقدم . . عدوه من أدوات الاستثناء ، وما بعده مستثنىً حقيقة . انتهىٰ من « الكردي » .

(و) العائد (المنصوب إن كان) ذٰلك العائد ضميراً (منفصلاً) عن عامله ؛ نحو : جاء الذي إياه أكرمت . . (لم يجز حذفه) لأن المنفصل قائم بنفسه ، فجرىٰ مجرى الظاهر ، وأيضاً لو حذف . . فاتت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام ، قال في « التصريح » : (وإنما حذف منفصلاً من قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[1] ، والأصل : مما رزقناهم إياه ؛ لأن تقديره : متصلاً يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في كون كل منهما ضمير الغيبة ، وهو قليل في كلامهم) انتهىٰ « عليمي » بالاختصار .

(أو) كان (متصلاً متعيناً للربط) ، فلا يجوز حذفه حينئذ ؛ لتعينه للربط ، نحو : (جاء الذي ضربته في داره) ، فلا يجوز حذف الضمير المنصوب إذ يستغنىٰ عنه بالمجرور ، ولا يدرىٰ حينئذ : أزيد المضروب أم غيره ، **وبذٰلك علم** : أن محل الامتناع إن أريد حذفه مع ملاحظة كونه رابطاً لتوقف المقصود بالكلام علىٰ ذٰلك ، وإن كان العائد المنصوب ضميراً متصلاً غير متعين للربط (و) الحال أن (ناصبه فعل تام) نحو : (جاء الذي ضربته في داره) ، بخلاف ما إذا كان ناصبه فعلاً ناقصاً ؛ نحو : (جاء الذي كنته) ، ونحو : (جاء الذي ليسه زيد) ، أو (كانه زيد) فلا يجوز حذفه حينئذ ؛ لأنه حينئذ عمدة .

(أو) ناصبه (وصف) تام ، أسقط قيد (التام) في الوصف ؛ لعلمه من ذكره في الفعل ؛ نحو : (جاء الذي أنا الضاربه) .

---

(١) سورة البقرة : (٣) .

فخرج بالفعل والوصف التامَّين : الناقص منهما ، فلا يجوز حذفه ؛ لكونه عمدة ، وخرج بالفعل والوصف : ما ناصبه حرف ، فلا يحذف ؛ لعدم استقلال الحرف بدونه إن لم يحذف معه ، وعدم ما يدل عليه إن حذف معه .

وقوله : (**غير صلة « أل »**) برفع (غير) علىٰ أنه صفة لوصف ، وقوله : (**العائد**) بالجر صفة سببية لـ (أل) أي : العائد (**إليها**) أي : إلىٰ أل (**المنصوب**) بالرفع ، فاعل (العائد) أي : أو وصفاً غير صلة (أل) التي يعود عليها الضمير المنصوب ؛ نحو : (جاءني الذي الضاربه زيد) ، فلا يجوز حذفه ؛ لخفاء موصوليتها ، والضمير أحد الدلائل عليها .

واحترز بقوله : (العائد إليها) عما لو عاد الموصول قبلها ؛ نحو : (جاء الذي أنا الضاربه) فإن العائد المنصوب ليس عائداً لـ (أل) ، بل يعود على (الذي) ، فلا يمتنع حذفه ، والعائد لـ (أل) : الضمير المستتر في الوصف .

قوله : (**بالمنصوب**) لا حاجة إلىٰ ذكره ؛ لأنه موضوع المسألة . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**المنصوب**) بالرفع ، فاعل (العائد) ، أشار بذٰلك إلىٰ ما في « التصريح » ؛ لأن العائد المنصوب بالوصف المقرون بـ (أل) إن كان عائداً علىٰ غير (أل) كما في قولك : (جاء الذي أنا الضاربه) . . جاز حذفه ، أو عائداً إلىٰ (أل) نحو : (جاء الضاربه زيد) . . فلا .

وقول الشارح : (**أو وصف غير صلة « أل »** . . .) إلىٰ آخره ؛ **يشمل صورتين** :

الأولىٰ : أن يكون الناصب وصفاً غير صلة (أل) ، مثاله : قوله : (من البسيط)

مـــا الله مـــولـــيـــك فـــضـــل . . . .

كما سيأتي قريباً .

والثانية : أن يكون الناصب صلة (أل) ، والعائد علىٰ (أل) الضمير المستتر في

جازَ حذفُهُ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا عَمِلَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ أي : عملَتْهُ ؛ كما قُرِئَ بهِ ، وقولِهِ :

مَا ٱللَّهُ مُولِيكَ فَضۡلٌ فَٱحۡمَدَنۡهُ بِهِ . . . .

أيِ : الَّذي اللهُ مُولِيكَهُ فضلٌ ، . . . .

الوصف غير منصوب ؛ نحو : (جاء الذي أنا ضاربه) ، فالعائد فيه على (أل) هو الضمير المستتر في (الضارب) وهو مرفوع ، فيجوز حذف العائد ؛ وهو الهاء في (الضاربه) كما جاز حذفه في قوله : (ما الله موليكه) .

(**جاز حذفه**) أي : حذف العائد المنصوب في جميع ما ذكر من الصور ؛ لكونه فضلة .

ومثال حذف ذٰلك : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا عَمِلَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ ؛ **أي : عملته**) أيضاً مثال لما ناصبه فعل تام ؛ وهو قراءة الكوفيين ، إلا حفصاً (**كما قرئ به**) أي : **بحذف** الضمير المنصوب ، بل هي قراءة الجمهور ، قرأ به : أبو بكر ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، وقرأ الباقون : (عملته) بلا حذف العائد .

والشاهد فيها : هو حذف العائد من الصلة ؛ حيث قرئ : ﴿ عَمِلَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ والآية بتمامها : ﴿ لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتۡ أَيۡدِيهِمۡۚ أَفَلَا يَشۡكُرُونَ ﴾[1] .

(و) نحو (**قوله**) هو صدر بيت بلا نسبة إلىٰ أحد : (من البسيط)

(**ما الله موليك فضل فاحمدنه به**) فما لدىٰ غيره نفع ولا ضرر

والشاهد فيه : (ما الله موليك) حيث حذف العائد على الاسم الموصول؛ لأنه منصوب باسم الفاعل ، وأصل الكلام : (**أي : الذي الله موليكه فضل**) وهو مثال لما نصبه وصف غير صلة (أل) ، ف (ما) : موصول اسمي في محل الرفع مبتدأ ، خبره : (**فضل**) ، و(**الله موليك**) : صلة (ما) ، والعائد محذوف .

---

(١) سورة يسٓ : (٣٥) .

وأمَّا قولُهُ :

مَا ٱلْمُسْتَفِزُّ ٱلْهَوَىٰ مَحْمُودٌ عَاقِبَةً　　وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ

. . فشاذٌّ .

وحذفُ منصوبِ الفعلِ كثيرٌ ، والوصفِ قليلٌ جدّاً . . . .

(وأما قوله) أي : قول الشاعر الآخر : (من البسيط)

(ما المستفز الهوىٰ محمود عاقبة　　ولو أتيح له صفو بلا كدر)

البيت بلا نسبة أيضاً .

اللغة : (**المستفز**) : اسم فاعل من : (استفزه) بمعنىٰ : أزعجه واستخفه ، و(**الهوىٰ**) : صبوة النفس وميلها نحو شهواتها .

والشاهد فيه : (المستفز الهوىٰ) حيث حذف العائد المنصوب من صلة الألف واللام في (المستفز) ، وأصل الكلام : ما المستفزه الهوىٰ ، وهٰذا الحذف قليل عند ابن مالك ، شاذ عند الجمهور ؛ كما قال الشارح : (**فشاذ**) .

وهٰذا البيت جواب عما يقال : (إن في هٰذا البيت حذف العائد المنصوب بوصف هو صلة « أل ») ، **وتقرير الجواب** : أن البيت شاذ ، فلا يرد نقضاً .

و(**المستفز**) بمعنى : المستخف ، اسم (ما) الحجازية ، وخبرها : (محمود عاقبة) .

قال الحفيد : (ويمكن أن يقال : لا حذف في البيت ؛ بأن يقال : في « مستفز » ضمير مستتر فاعل به ، و« الهوىٰ » : مفعول ، و« المستفز » بمعنى : المختبر) انتهىٰ « ياسين » .

(**وحذف منصوب الفعل كثير**) في كلامهم ، (و) حذف منصوب (**الوصف قليل جداً**) **لأن الأصل في العمل** : أن يكون للفعل ، فكثر تصرفهم في معموله بالحذف . انتهىٰ منه .

وإنِ اشتركا في الجوازِ ، وليسا متساويَينِ في الحذفِ ؛ كما تُوهِمُهُ عبارةُ « الألفيَّةِ » .

قال الكردي : (قوله : « فشاذ جداً » حيث حذف فيه العائد إلىٰ « أل » المنصوب بالوصف ، والتقدير : ما استفزه الهوىٰ ، فالهاء فيه : منصوب المحل بالوصف ؛ وهو « مستفز » ، وعائد إلىٰ « أل » وهي موصولة ، وحذف نظير هٰذا العائد شاذ .

والمستفز ـ بفاء وزاي ـ : المستخف ، يقال : استفزه الغضب : إذا حركه وأخرجه عن الاعتدال ، و« **الهوىٰ** » : فاعل له ، **وأتيح** ـ بالحاء المهملة ـ بمعنىٰ : قدر .

قوله : « والوصف قليل جداً » بل قال ابن السراج : أجازوه علىٰ قبح ، وقوله : « جداً » في مثل هٰذا التركيب مصدر لفعل أمر محذوف وجوباً تقديره : جد هٰذا الأمر جداً ؛ أي : بالغ في التقليل ؛ أي : قل حذفه قلاً جداً مبالغاً الغاية) ، (**وإن اشتركا**) أي : اشترك حذف منصوب الفعل ومنصوب الوصف (**في الجواز**) وعدم المنع (**وليسا متساويين في**) جواز (**الحذف**) بل حذف منصوب الفعل أقرب إلى الشهرة من حذف الوصف (**كما توهمه**) أي : توهم استواءهما (**عبارة** « **الألفية** ») حيث قال فيها : (من الرجز)

.... والحذف عندهم كثير منجلي

في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف كمن ترجو يهب

أي : وتوهم أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة (أل) والذي هو صلتها ، مع أن منصوب صلة (أل) لا يحذف ، وما ذكره الشارح من قلة حذف المنصوب بغير صلة (أل) هو ما في « الأوضح » ، وكلام شيخ الإسلام القاضي زكريا والسيوطي صريح في تسليم كثرة حذفه . انتهىٰ « عليمي » .

واعلم : أن حاصل جملة شروط جواز حذف العائد المنصوب خمسة :

الأول : أن يكون ضميراً متصلاً ؛ نحو : (جاء الذي ضربت) أي : ضربته ، فلا

والمجرورُ نوعانِ : مجرورٌ بالمُضافِ ، ومجرورٌ بالحرفِ ، فالأوَّلُ : يجوزُ حذفُهُ إن كانَ المُضافُ وصفاً عاملاً . . . .

يجوز حذف المنفصل لغرض الحصر ؛ نحو : (جاء الذي إياه ضربت ، أو ما ضربت إلا إياه) لفوات غرض الحصر المقصود .

والثاني : أن يكون ناصبه فعلاً تاماً ، أو وصفاً تاماً غير صلة (أل) لأن الضمير حينئذ فضلة ، وخرج بالتام : الناقص ؛ نحو : (جاء الذي ليسه زيد ، أو كأنه زيد) .

والثالث : أن يكون غير متبع ، فلا يجوز الحذف في نحو : (جاء الذي ضربته نفسه ، أو وزيداً) .

والرابع : ألا يكون متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف ؛ وهو الحرف ، نحو : (جاء الذي إنه منطلق) ، فلا يجوز حذف الهاء ؛ لكونه عمدةً .

والخامس : ألا يصلح الباقي لوصل مكمل ؛ نحو : (جاء الذي ضربته في داره) ، ومثاله المتوفر للشروط : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ﴾[1] ؛ أي : الذي تسرونه وتعلنونه ، ونحوه مما سبق تفصيله قريباً ، فلا عود ولا إعادة .

❁ ❁ ❁

(و) العائد (**المجرور**) المحل (**نوعان**) في كلامهم : نوع (**مجرور بالمضاف**) الذي أضيف إليه ، (و) نوع (**مجرور بالحرف** ؛ ف) النوع (**الأول**) وهو المجرور بالمضاف (**يجوز حذفه إن كان المضاف**) الذي جره (**وصفاً عاملاً**) عمل فعله ؛ أي : ناصباً للعائد تقديراً ؛ بأن توجد فيه شروط العمل ، أي : شروط عمله عمل الفعل ؛ بأن كان بمعنى : الحال أو الاستقبال ؛ نحو : (جاء الذي أنا ضاربه الآن ، أو غداً) ، بخلاف ما إذا كان بمعنى : الماضي ؛ لأن إضافته حينئذ كلا إضافة ، فالضمير في محل نصب ، فهو مثل العائد المنصوب في المعنىٰ ، بخلاف : (جاء الذي أنا ضاربه

---

(١) سورة النحل : (١٩) .

ليسَ اسمَ مفعولٍ ؛ نحوُ : (﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾) أي : ما أنتَ قاضيهِ ، وقولِهِ :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي ٱلطَّوَارِقُ بِٱلْحَصَىٰ وَلَا زَاجِرَاتُ ٱلطَّيْرِ مَا ٱللهُ صَانِعُ

والثَّاني : يجوزُ حذفُهُ أيضاً إن تعيَّنَ للرَّبطِ ، . . . .

أمس) إذ لا عمل له ، والحال أن ذلك الوصف (ليس اسم مفعول) بخلاف : (جاء الذي أنا مضروبه) ، قال العليمي : (لو قال الشارح بدله : « وليس ذلك الضمير نائباً عن الفاعل » كما عبر في المحترز . . كان أولىٰ ؛ لأن الوصف قد يكون اسم مفعول مما يتعدىٰ إلى اثنين أو ثلاثة ، فلا يكون الضمير المضاف إليه نائباً عن الفاعل ، فلا يمتنع حذفه) انتهىٰ منه بتصرف .

مثال حذف العائد المجرور بالإضافة : (**نحو**) قوله تعالىٰ حكاية عن سحرة فرعون : (﴿ **فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ** ﴾) بحذف الضمير المجرور بالوصف ؛ لأن أصله : (**أي**) فاقض (**ما أنت قاضيه**) ، وتمام الآية : ﴿ قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴾[1] .

(**و**) نحو (**قوله**) : (من الطويل)

(لعمرك ما تدري الطوارق بالحصىٰ ولا زاجرات الطير ما الله صانع)

قائله : لبيد بن ربيعة العامري ، **والشاهد فيه** : (ما الله صانع) حيث حذف العائد المجرور بالإضافة جوازاً ، والأصل : ما الله صانعه ، وهو عائد لكل من الطوارق والزاجرات ، **أتىٰ** بهٰذا البيت ؛ زيادةً في التمثيل لا غير ، **والطوارق والزاجرات** : من الطرق والزجر ؛ وهو من أنواع الكهانة .

(**و**) النوع (**الثاني**) من نوعي العائد المجرور ؛ وهو المجرور بالحرف (**يجوز حذفه أيضاً**) أي : كما يجوز حذف النوع الأول (**إن تعين**) ذلك العائد (**للربط**) لأنه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضاً ؛ إذ لا يبقىٰ حرف جر بلا مجرور ،

---

(١) سورة طه : (٧٢) .

وكانَ الموصولُ أوِ المُضافُ للموصولِ أوِ الموصوفُ بالموصولِ مجروراً بمثلِ ما جُرَّ بهِ العائدُ معنىً ومُتعلَّقاً ، . . . .

فينبغي أن يتعين ؛ حتىٰ لا يلتبس بعد الحذف بغيره ، وربما حذف وإن لم يتعين الحذف ؛ نحو : (الذي مررت زيد) أي : (مررت به) وإن احتمل مررت له أو معه ، ومذهب الكسائي في مثله : التدريج في الحذف ؛ وهو : أن يحذف حرف الجر أولاً ؛ حتىٰ يتصل الضمير بالفعل ، فيصير منصوباً ، فيصح حذفه .

ومذهب سيبويه والأخفش : حذفهما معاً ؛ إذ ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع ، والمجوز له هنا : استطالة الصلة ، ومع هٰذا المجوز فلا بأس بحذفها مع المجرور بها . انتهىٰ « عليمي » .

(وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ما جر به العائد معنىً ومتعلقاً) أي : ولفظاً أيضاً ، وستأتي أمثلتها على الترتيب .

قال المرادي : (وإن تماثلا معنىً ، واختلفا لفظاً . . لم يحذف ؛ نحو : حللت في الذي حللت به ؛ إذ لو حذف . . لتبادر أنه فيه) .

وتشمل المماثلة في المتعلق : كون أحد المتعلقين فعلاً ، والآخر صفة ؛ كقوله : (من الطويل)

لقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي أنت بائح

أي : به ؛ قاله أبو الفتح .

و(لان) مخففة (الآن) ، قوله : (تخفي) من الإخفاء : ضد الظهور ، و(سمراء) علىٰ وزن (حمراء) : اسم امرأة ، و(حقبة) بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فموحدة ؛ أي : مدة طويلة ، وقوله : (فبح) بضم الموحدة ؛ أي : أظهر ، جواب شرط مقدر ؛ أي : إذا كان كذٰلك . . فبح ، و(لان) أصله : (الآن) حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام ، فاستغنىٰ عن همزة الوصل . انتهىٰ « خضري » .

ولَمْ يكنِ العائدُ محصوراً ، ولا نائباً عنِ الفاعلِ ، ولا مُوقِعاً حذفُهُ في لَبْسٍ ؛ نحوُ : (﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾) أي : منهُ ، وقولِهِ :

لَا تَـرْكَـنَـنَّ إِلَى ٱلْأَمْـرِ ٱلَّـذِي رَكَـنَـتْ ... أَبْـنَـاءُ يَـعْـصُـرَ حِـيـنَ ٱضْـطَـرَّهَـا ٱلْـقَـدَرُ

أي : ركنَتْ إليهِ ، ....

قوله : (**ولم يكن العائد محصوراً**) لأن حذفه حينئذ يفوت المعنى المقصود ؛ وهو الحصر ، (**ولا نائباً عن الفاعل**) لأن نائب الفاعل لا يحذف مع أن نائب الفاعل في المثال المذكور الجار والمجرور ، (**ولا مُوقِعاً حذفه في لبس**) سيأتي محترزاتها مع أمثلتها .

قوله : (**وكان الموصول مجروراً بمثل ما جر به العائد ؛ معنىً ومتعلقاً**) ولفظاً ، ومثل له المصنف بقوله : (**نحو** : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾[1] ؛ **أي** : منه) فالموصول ؛ وهو (ما) مجرور بـ (من) التبعيضية ، وهي متعلقة بـ (يشرب) قبلها ، والعائد المحذوف مجرور بـ (من) التبعيضية ، وهي متعلقة بـ (تشربون) والتقدير : ويشرب من الذي تشربون منه ، فاتفق الحرفان لفظاً ومعنىً ومتعلقاً .

قوله : (**أو كان الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ما جر به العائد معنىً ومتعلقاً**) ولفظاً ، (و) ذٰلك نحو (قوله) أي : قول كعب بن زهير الصحابي رضي الله تعالىٰ عنه ، صاحب « بانت سعاد » : (من البسيط)

(لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت ... أبناء يعصر حين اضطرها القدر)

(**أي : ركنت إليه**) أي : الموت ، فالموصوف بالموصول ؛ وهو (الأمر) مجرور بـ (إلى) المعدية ، وهي متعلقة بـ (تركنن) ، والعائد المحذوف مجرور بـ (إلى) المعدية ، وهي متعلقة بـ (ركنت) والتقدير : لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت إليه أبناء يعصر ، **والمراد بأبنائها** : ملوكها . انتهىٰ « تصريح » .

---

(١) سورة المؤمنون : (٣٣) .

وقولِكَ : (مررتُ بغلامِ الَّذي مررتُ) أي : بهِ ، فإن لَمْ يتعيَّنِ العائدُ للرَّبطِ ؛ كـ (مررتُ بالَّذي مررتُ بهِ في دارِهِ) ، أو جُرَّا معاً بغيرِ حرفٍ ؛ كـ (جاءَ غلامُ الَّذي أنتَ غلامُهُ) ، أو لَمْ يُجَرَّ الموصولُ أصلاً ؛ كـ (جاءَ الَّذي مررتُ بهِ) ، أو جُرَّ بحرفٍ مماثلٍ لِمَا جُرَّ به العائدُ لفظاً لا معنىً ؛ كـ (مررتُ بالَّذي مُرَّ بهِ) . . . .

فاتفق الحرفان لفظاً ومعنىً ومتعلقاً ، وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول ؛ لأنه نفسه في المعنىٰ ، والأمر الذي ركنت إليه أبناء يعصر : الفرار من القتل .

و(**يعصر**) بمهملات : كـ (ينصر) وزناً ، لا ينصرف ؛ للعلمية ووزن الفعل ؛ وهو : أبو قبيلة من باهلة ، وإنما أقيم الموصوف بالموصول مقامه ؛ لأنه نفسه في المعنىٰ .

وقوله : (**أو المضاف للموصول مجروراً بمثل ما جر به العائد ؛ معنىً ومتعلقاً**) ولفظاً ، ومثل له الشارح بقوله : (و) نحو (**قولك** : « **مررت بغلام الذي مررت** » **أي** : به) وهو المثال الثالث في الشرح ، ولو قدمه على البيت الذي قبله ـ أعني : بيت كعب بن زهير ـ . . لكان ترتيب الأمثلة على اللف والنشر المرتب .

فالمضاف للموصول لفظ : (غلام) وهو مجرور بالباء ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، والعائد المحذوف مجرور بالباء ، فالحرفان متماثلان ؛ لفظاً ومعنىً ومتعلقاً .

قوله : (**فإن لم يتعين العائد للربط**) بأن وجد في الكلام ما يحصل به الربط بين الموصول والصلة ، وهو محترز قوله سابقاً : إن تعين للربط (كـ « **مررت بالذي مررت به في داره** ») لأن ضمير (به) يستغنىٰ عنه في الربط بضمير (داره) .

(**أو جُرَّا**) أي : جر الموصول والعائد (**معاً**) أي : جميعاً (**بغير حرف**) كأن جر بالمضاف (كـ) قولك : (« **جاء غلام الذي أنت غلامه** » ، **أو لم يجر الموصول أصلاً**) أي : بحرف ولا بغيره (كـ) قولك : (« **جاء الذي مررت به** » ، **أو جر**) الموصول (**بحرف مماثل لما جر به العائد لفظاً لا معنىً ؛ كـ**) قولك : (« **مررت بالذي مُرَّ به** »

لأنَّ أحدَ الحرفَينِ للسَّببيَّةِ ، أو لفظاً ومعنىً لا مُتعلَّقاً ؛ كـ (مررتُ بالَّذي سرتُ بهِ) ، أو كانَ محصوراً ؛ كـ (مررتُ بالَّذي مَا مررتُ إلَّا بهِ) ، أو نائباً عنِ الفاعلِ ؛ كـ (مررتُ بالَّذي مُرَّ بهِ) ، أو حذفُهُ مُلْبِساً ؛ كـ (رغبتُ فيما رغبتُ فيه) . . لم يجزِ الحذفُ في الصُّورِ كلِّها .

لأن أحد الحرفين للسببية) أي : والآخر للإلصاق ، وقال في « الكردي » : (والآخر للتعدية) .

(**أو**) جر الموصول بحرف مماثل لما جر به العائد (**لفظاً ومعنىً لا متعلقاً ؛ كـ**) قولك : (« **مررت بالذي سرت به** ») فالباء الأولىٰ متعلقة بـ (مررت) الأول ، والثانية بالثاني .

وهٰذه الأربعة الأخيرة محترزات قوله : (وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ما جر به العائد ؛ معنىً ومتعلقاً ولفظاً) .

(**أو كان**) العائد (**محصوراً**) فيه (**كـ**) قولك : (« **مررت بالذي ما مررت إلا به** » ، أو) كان العائد (**نائباً عن الفاعل ؛ كـ**) قولك : (« **مررت بالذي مر به** ») بضم الميم وتشديد الراء ، بالبناء للمفعول ؛ لأن نائب الفاعل لا يحذف ، وهو هنا الجار والمجرور .

(**أو**) كان (**حذفه**) أي : حذف العائد (**ملبساً**) أي : موقعاً في اللبس والاشتباه بين المعنى المراد من الكلام وبين غيره (**كـ**) قولك : (« **رغبت فيما رغبت فيه** ») لأنه لو حذف العائد مع جاره . . لتبادر إلى الذهن أن المحذوف لفظة (عنه) لا لفظة (فيه) ، وقوله : (**لم يَجُزِ الحذف**) أي : حذف العائد (**في**) هٰذه (**الصور**) الثمانية (**كلها**) جواب (إن) الشرطية في قوله : (فإن لم يتعين العائد للربط) .

قوله : (**لم يجز الحذف في الصور كلها**) خلافاً لبعضهم ؛ فإنه جوز حذف العائد في الأخير منها ، وقال : إنه لا لبس فيه ؛ لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين المذكور والمحذوف منهما . انتهىٰ « كردي » .

واعلمْ : أنَّ هـٰذِهِ الشُّروطَ الَّتي ذكرناها لصحَّةِ جوازِ حذفِ العائدِ مِنْ حيثُ هوَ . . لَمْ يُصرِّحْ بها ، . . . .

واعلم : أن جملة شروط جواز حذف العائد المجرور بالحرف سبعة :

الأول : جر الموصول .

والثاني : كون جاره كجار العائد لفظاً ومعنىً .

والثالث : اتفاق العامل فيهما لفظاً ومعنىً .

والرابع : ألا يكون الضمير عمدة .

والخامس : ألا يكون الضمير محصوراً .

والسادس : ألا يوقعه حذفه في لبس ، فلا حذف في قولك : (مررت بالذي مر به) ، أو : (مررت بالذي ما مررت إلا به) ، أو : (رغبت في الذي رغبت فيه) .

والسابع : ألا يصلح الباقي لوصل مكمل ؛ نحو : (مررت بالذي مررت به في داره) .

وشرط جواز حذفه في المجرور بالاسم : كون جاره اسم فاعل ؛ نحو : (جاء الذي أنا ضاربه الآن ، أو غداً) ، فتقول : (جاء الذي أنا ضارب) بحذف الهاء ؛ لأنها فضلة ، فلا يقال في (جاء الذي أنا غلامه) : (جاء الذي أنا غلام) .

أو كونه اسم مفعول متعدياً إلى اثنين ؛ نحو : (خذ الدرهم الذي أنا معطاه) لأنه فضلة منصوب المحل ؛ أفاده الإسقاطي . انتهىٰ « خضري » .

(**واعلم : أن هـٰذه الشروط التي ذكرناها لصحة**) ، وهـٰذا اللفظ مستغنىً عنه بما بعده ، (**جواز حذف العائد من حيث هو**) هو ؛ أي : من حيث كونه عائداً من غير نظر إلىٰ كونه مع ذٰلك مفعولاً أو نائب فاعل أو غير ذٰلك ، ولا من حيث كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، (**لم يصرح بها**) المصنف ؛ أي : لم يصرح المصنف بجملتها

ولعلَّهُ إنَّما تركَها ؛ إحالةً على الأمثلةِ ، فإنَّها جامعةٌ للشُّروطِ .

وصلةُ غيرِ (أل) إمَّا جملةٌ ؛ كما مرَّ ، (أو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ تامَّان) أي : تتمُّ بهِما الفائدةُ ؛ كـ (جاءَ الَّذي عندَكَ ، أو في الدَّارِ) ، فلا يُوصلُ بما لا يكونُ كذٰلكَ ، وكِلَاهُما إذا وقعا صلتَينِ (مُتعلِّقانِ بـ « استقرَّ ») وشبهِهِ ممَّا هوَ فعلٌ ، . . . .

ولا بتفاصيلها ؛ من حيث الرفع والنصب والجر (ولعله) أي : ولعل المصنف (إنما تركها ؛ إحالة على الأمثلة ، فإنها جامعة للشروط) .

وقوله : (وصلة غير « أل ») من كل الموصولات نصها ومشتركها (إما جملة) فعلية أو اسمية (كما مر) البحث عنها في أوائل (باب الموصول) ، (أو ظرف) مكاني بخلاف الزماني ، فلا تقع صلة ؛ لعدم الإفادة ، (أو جار ومجرور تامَّان) أي : كل منهما ، وأشار الشارح بما قدره إلىٰ أنهما معطوفان علىٰ قوله السابق : (وصلة غير « أل » إما جملة) .

وفسر الشارح التام منهما بقوله : (أي) : ما (تتم بهما الفائدة) أي : فائدة الكلام بدون ملاحظة المتعلق ، وإلا ؛ فنحو : (جاء الذي بك) ، و(جاء الذي أمس) من أمثلة غير التامَّين . . تتم به الفائدة إذا لوحظ أن التقدير : حصل بك ، واستقر أمس ، وقال أبو حيان : (**وضابط التمام** : أن يكون تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة ؛ نحو : زيد في الدار ، وعمرو عندك) .

ومثل لتمام الفائدة بهما بقوله : (كـ : جاء الذي) استقر (عندك ، أو) استقر (في الدار ، فلا يوصل) الموصول (بما لا يكون كذٰلك) أي : تامَّين ، فلا يقال : (مررت بالذي اليوم) ، ولا : (بالذي في مكان) لأن الصلة إنما يؤتىٰ بها ؛ ليحصل للمخاطب العلم بالصلة المزيل للإبهام حتىٰ يحصل له البيان ، ولا يقع البيان بهما إلا إذا كانا تامَّين ، (وكلاهما) أي : كل من الظرف المكاني والجار والمجرور (إذا وقعا صلتين متعلقان بـ « استقر » وشبهه مما هو فعل) كـ (حصل ، وكان ، وثبت) ونحوها

حالَ كونِهِ (محذوفاً) وجوباً ، لا بـ (مُستقرٍ) وشبهِهِ ممَّا هوَ اسمٌ ؛ لإفرادِهِ ، . . . .

مما سموه كوناً عاماً أو مطلقاً ، بخلاف الخاص ؛ نحو : (قام ، وقعد ، وجلس) فلا يجب حذفه ، بل يجب ذكره ما لم يعمل مثله في الموصول ؛ نحو : (نزلنا الذي البارحة) ، أو في موصوف بالموصول ؛ نحو : (نزلنا المنزل الذي البارحة) ، وبحث بعض المتأخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما إذا لم يقم الدليل عليه ، وإلا . . لم يجب ذكره ؛ نحو : (اعتكف زيد في الجامع ، وعمرو في المسجد) ، فتقول نحو : (بل زيد الذي في المسجد ، وعمرو الذي في الجامع) ، وهو قياس ما ذكروه في خبر المبتدأ . انتهىٰ « عليمي » .

(حال كونه) أي : حال كون ذٰلك المتعلق (محذوفاً وجوباً) والعائد عليه أي : على الموصول هو المنتقل إلى الظرف بعد حذف هٰذا المتعلق ؛ نحو : (جاء الذي عندك ، أو في الدار) ، أو إلىٰ ما لابسه فاعله ؛ نحو : (جاء الذي عندك أخوه ، والذي في الدار أبوه) ، وإنما وجب حذف المتعلق العام ؛ لأن الظرف والجار والمجرور كالبدل منه ، وهم لا يجمعون بين البدل والمبدل منه ؛ أي : متعلقان بـ (استقر) وشبهه مما هو فعل .

وفي « التتمة » مع « المتن » : (وبذٰلك) أي : وبتعلقهما بفعل محذوف (أشبها الجملة تقديره) أي : تقدير ذٰلك المحذوف ومرادفه لو أظهر : (استقر) لأنه واجب الحذف ، فلا يظهر ، (لا) يتعلقان (بـ) وصف كـ (« مستقر » وشبهه) كحاصل وثابت وكائن (مما هو اسم) مفرد ، وإنما لا يتعلقان به (لإفراده) أي : لأنه مفرد ، والصلة لا تكون إلا جملة والوصف مع مرفوعه لا يكون جملة إلا إذا كان صلة لـ (أل) ، أو قسماً ثانياً من المبتدأ . انتهىٰ « كواكب » .

قال في « المغني » : (قال ابن يعيش : وإنما لم يجز في الصلة أن يقال نحو : « جاء الذي في الدار » بتقدير : مستقر ؛ علىٰ أنه خبر لمحذوف ، علىٰ حد قراءة بعضهم : « تمام على الذي أحسن » بالرفع ؛ لقلة ذٰلك ، واطراد هٰذا) .

وهما في اصطلاحِ النُّحاةِ كالفقيرِ والمسكينِ في اصطلاحِ الفقهاءِ إذا أُطلِقَ أحدُهُما . . شملَ الآخرَ ، وإذا ذُكِرا . . فلكلٍّ معنىً ، ولذٰلكَ نظائرُ ؛ منها : الإيمانُ والإسلامُ ، والمُشرِكُ والكافرُ .

قال الدماميني : (ينبغي أن يعلل المنع : بأن شرط الحذف من الصلة : ألا يكون الباقي صالحاً للوصل به ، وهو متخلف في قولك : « جاء الذي في الدار » ضرورة أنك إذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف . . كنت قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل به ؛ إذ الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة ، فيحصل اللبس علىٰ هٰذا التقدير) ، **وهٰذا أولىٰ** من التعليل بقلة ذاك واطراد هٰذا . انتهىٰ من « عليمي » .

(**وهما**) أي : الظرف والجار والمجرور (**في اصطلاح النحاة**) وعادتهم (**كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء إذا أطلق أحدهما . . شمل الآخر**) المتروك ، (**وإذا ذكرا**) معاً . . (**فلكل منهما معنىً**) مستقل (**ولذٰلك**) أي : ولكل من ذٰلك المذكور من الظرف والجار والمجرور عند النحاة ، والفقير والمسكين عند الفقهاء (**نظائر**) أي : أشباه في الشمول عند الإطلاق ، وفي التخصيص عند التعيين ، (**منها**) أي : من تلك النظائر : (**الإيمان والإسلام**) عند أهل الكلام ، (**والمشرك والكافر**) عند أهل الحديث والتفسير .

❋ ❋ ❋

(ثُمَّ) الخامسُ مِنَ المعارفِ : (ذو الأداةِ) أي : أداةِ التَّعريفِ (وهيَ : أل) بجملتِها للتَّعريفِ (عندَ الخليلِ وسيبويهِ) لكنِ الخليلُ الهمزةُ عندَهُ أصليَّةٌ ، فهيَ همزةُ قطعٍ ؛ كهمزةِ (أم ، وأن) حُذِفَتْ في الوصلِ ؛ لكثرةِ الاستعمالِ ، وسيبويهِ يخالفُهُ في أصالةِ الهمزةِ فهيَ عندَهُ همزةُ وصلٍ زائدةٌ ، لكنَّها . . . .

---

٢٩ ـ المعرف بالأداة

ولما فرغ المصنف من الموصول وما يتعلق به . . أراد الشروع في المعرف بالأداة فقال : (ثم) بعدما فرغنا من رابع المعارف . . نشرع في (**الخامس من المعارف**) فنقول : هو ؛ أي : الخامس منها : (**ذو الأداة** ؛ أي) صاحب (**أداة التعريف**) أي : آلته ، وأداة التعريف إذا أطلقت . . انصرفت إلىٰ (أل) ، فهو في حكم المقيد ، فلا يقال اعتراضاً : إن هاذا إطلاق في محل التقييد ، فلا يصح تعبيره ، ولا يقبل قوله .

قال الكردي : (وأعرف ذي الأداة : ذو « أل » الحضورية ، ثم الشخصية ، ثم الجنسية) .

(**وهي**) أي : أداة التعريف (« **أل** » **بجملتها**) أي : برمتها ؛ أي : بجميع حرفيها : الهمزة ، واللام .

وقوله : (**للتعريف**) **الأولىٰ** : إسقاطه ؛ لأنه مستغنىً عنه بقوله أولاً : (أداة التعريف) ، (**عند الخليل وسيبويه**) تقدمت ترجمتهما في أوائل الكتاب ، (**لـٰكن الخليل الهمزة عنده أصلية**) أي : مقارنة لأصل وضع اللام للتعريف ، (**فهي**) أي : الهمزة (**همزة قطع**) أي : ثابتة وقفاً ووصلاً (**كهمزة « أم »**) الحميرية (**و« أن »** ، **حذفت**) همزة أل (**في الوصل ؛ لكثرة الاستعمال**) الموجبة للثقل على اللسان ، (**وسيبويه يخالفه**) أي : يخالف الخليل (**في أصالة الهمزة ، فهي**) أي : الهمزة (**عنده**) أي : عند سيبويه (**همزة وصل**) أي : همزة يتوصل بها إلى النطق بالساكن (**زائدة**) علىٰ وضع حرف التعريف الذي هو اللام ، (**لـٰكنها**) أي : لـٰكن الهمزة

مُعتَدٌّ بها في الوضعِ ، هـٰذا ما حكاهُ ابنُ مالكٍ في « شرحِ التَّسهيلِ » مِنَ الخلافِ بينهُما ، ووافقَ فيهِ الخليلَ فيما ذهبَ إليهِ ، واستدلَّ علىٰ صحَّتِهِ بوجوهٍ ذكرَها فيهِ ، . . . .

(**معتد بها**) أي : بالهمزة (**في الوضع**) أي : في نطق الحرف الموضوع للتعريف الذي هو اللام فقط ؛ لأن اللام وضعوها للتعريف وهي ساكنة ، فلا يمكن نطق الحرف الساكن والابتداء به إلا بهمزة الوصل ، فالهمزة زائدة بالنسبة إلىٰ وضع حرف التعريف ؛ لأن الحرف الذي وضعوها للتعريف اللام فقط ، وبالنسبة إلى التوصل بها إلىٰ نطق الحرف الساكن الذي وضعوها للتعريف ؛ وهي اللام معتد بها ؛ أي : معتبرة في نطق حرف التعريف الذي هو اللام ، **فليتأمل** ؛ **فإنه فيه دقة** . انتهىٰ من الفهم السقيم .

قال العليمي : (قوله : « وسيبويه يخالفه . . . » إلىٰ آخره ، **حاصل قوله** : أن « أل » بجملتها تعرف ، وأن الهمزة زائدة لا أصلية ، وفي صحة هـٰذا القول من جهة المعنىٰ نظر ؛ إذ لا معنىٰ لقوله : « إن أل بجملتها تعرف » إلا أنها موضوعة للتعريف ، وذٰلك بالضرورة منافٍ لكون الهمزة زائدة ، إلا أن يجاب : بأن المنافي لوضع « أل » للتعريف كون الهمزة زائدة علىٰ حرف التعريف ، لا زائدة في حرف التعريف ؛ بمعنىٰ : أنها ليست حرفاً أصلياً في التعريف ؛ بدليل : سقوطها عند الدرج ، ولذٰلك نظائر ؛ **منها** : « استفعل » فإنه موضوع للطلب مع أن الهمزة والسين والتاء فيه زوائد ، **ومنها** : « لعل » فإنها موضوعة للترجي مع أن لامها الأولىٰ زائدة ، **ومنها** : العلم الذي قارنت « أل » وضعه فإنها زائدة فيه) انتهىٰ منه .

(**هـٰذا**) المذكور (**ما حكاه ابن مالك**) عن بعض النحاة (**في « شرح التسهيل »** من **الخلاف**) الواقع (**بينهما**) أي : بين الخليل وسيبويه ، (**ووافق**) ابن مالك (**فيه**) أي : فيما حكاه عنهما (**الخليلَ فيما ذهب**) الخليل ومال (**إليه**) من قوله السابق ، (**واستدل**) ابن مالك (**علىٰ صحته**) أي : علىٰ صحة ما قاله الخليل (**بوجوه**) وعلل كثيرة (**ذكرها**) أي : ذكر تلك الوجوه ابن مالك (**فيه**) أي : في « **شرح التسهيل** » ،

وأطالَ في تقريرِها ، ونازعَهُ أبو حيَّانَ في ذٰلكَ ، وردَّها . . . .

(**وأطال**) ابن مالك الكلام (**في تقريرها**) أي : **في تقرير تلك الوجوه وإثباتها** .

قال العليمي : (قوله : « واستدل علىٰ صحته بوجوه » فقال ابن مالك : **الصحيح عندي** : قول الخليل ؛ لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل ، وموجبة لعدم النظير :

أحدها : تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ؛ وهو الحرف .

الثاني : وضع كلمة مستحقة للتصدير علىٰ حرف واحد ساكن ، ولا نظير لذٰلك .

الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولا نظير لذٰلك .

الرابع : لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذٰلك ، قال : واحترزنا باللزوم ونفي السبب من همزة « أيمن » في القسم ، فإنها تكسر وتفتح ، وكسرها هو الأصل ، وفتحها ؛ لئلا ينتقل من كسرة إلىٰ ضمتين دون حاجز حصين بينهما .

الخامس : أن المعروف : الاستغناء عن الحركة المنقولة إلى الساكن عن الهمزة ، ولم يفعل ذٰلك بلام التعريف إلا شذوذاً .

السادس : أنها لو كانت همزة وصل . . لم تقطع في قولهم : « يا أَلله » ، وفي قولهم : أنا الله ذو مكة لأفعلن كذا) . انتهىٰ منه .

(**ونازعه**) أي : نازع (**أبو حيان**) ابن مالك (**في ذٰلك**) أي : في استدلاله علىٰ صحة قول الخليل (**وردها**) أي : رد تلك الأوجه الكثيرة أبو حيان على ابن مالك ؛ وذٰلك **لأنه اعترض** :

الأول : بـ « لعل » فإن اللام الأولىٰ فيها زائدة .

والثاني : بأنه لا يلزم سيبويه ، إنما يلزم من قال : (أداة التعريف اللام وحدها) .

والثالث : بأنه مشترك الإلزام بأن عدم النظير يلزم علىٰ مذهب الخليل ؛ لأنه لا توجد همزة قطع التزم وصلها .

وأنكرَ أن يكونَ ما ذكرَهُ ابنُ مالكٍ عنِ الخليلِ مذهباً لهُ ، وقالَ : (ليسَ في كلامِ الخليلِ ما يدلُّ علىٰ أنَّ الهمزةَ أصلٌ مقطوعةٌ في الوصلِ كهمزةِ « أم ، وأن ») ، (لا اللَّامُ وحدَها) للتَّعريفِ ، وُضِعَتْ ساكنةً ، فاجتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ ؛ للتَّمكُّنِ مِنَ الابتداءِ بالسَّاكنِ ، وفُتِحَتْ ؛ لكثرةِ استعمالها معَ اللَّامِ ، (خلافاً للأخفشِ) وسيبويهِ . . . .

والرابع : أن سبب فتحها التخفيف ؛ لكثرة دورها على الألسنة .

والخامس : بأن إقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس أحدهما شاذاً وإن كان الإقرار أشهر ، وقرأهما ورش .

والسادس : بأن في قطعهما في هـٰذين الموضعين ليس بحجة ؛ لقلة ذٰلك ، وإنما العمل بالأكثر .

(**وأنكر**) أبو حيان (**أن يكون ما ذكره ابن مالك**) ورواه (**عن الخليل مذهباً له**) أي : مذهباً للخليل (**وقال**) أبو حيان : (**ليس في كلام الخليل ما يدل علىٰ أن الهمزة أصل مقطوعة في الوصل ؛ كهمزة « أم »**) الحميرية (**و« أن »**) المصدرية ، وقوله : (**لا اللام وحدها**) معطوف علىٰ قوله أول الباب : (**وهي**) ، والتقدير : وهي ؛ أي : أداة التعريف (أل) بجملتها ، لا اللام وحدها دون الهمزة .

وقوله : (**للتعريف**) مستغنىً عنه ؛ كما مر نظيره ، ثم (**وضعت**) هـٰذه اللام (**ساكنة**) فتعذر الابتداء بالساكن ، (**فاجتلبت همزة الوصل ؛ للتمكن من الابتداء بالساكن ، وفتحت**) الهمزة (لـ) ثقلها بـ (**كثرة استعمالها مع اللام**) .

قوله : (**وضعت ساكنة**) **فإن قيل** : ما فائدة وضع اللفظ ساكناً ، أو ساكن الأول حتىٰ يحتاج إلىٰ زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام ؟

فالجواب : حصول الخفة في أثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام . انتهىٰ « **عليمي** » .

يخالف (**خلافاً للأخفش وسيبويه**) قولنا : (**وذٰلك**) أي : قول المصنف : (**لا**

في أحدِ قوليهِ المشهورِ عنهُ ، ورجَّحَهُ ابنُ مالكٍ في « سبكِ المنظومِ » واختارَهُ المُصنِّفُ في « حواشيهِ » وقالَ : إنَّهُ مِنَ الحُسنِ بمكانٍ ، وجميعُ ما اعترضوا عليهِ بهِ مُقابَلٌ بمثلِهِ ، أو مُجابٌ عنهُ ، . . . .

اللام وحدها) أي : هٰذا النفي يخالف مذهب الأخفش ؛ لأن مذهبه : أن أداة التعريف هي اللام فقط ، وضعت اللام ساكنة للتعريف ، فتعذر النطق بها ، واجتلبوا همزة الوصل ؛ للتمكن من الابتداء بالساكن ، وفتحوها عند الابتداء ؛ طلباً للخفة ، لثقلها بكثرة الاستعمال . انتهىٰ من « التتمة على المتممة » .

وهٰذا النفي أيضاً يخالف رأي سيبويه (**في أحد قوليه**) أي : قولي سيبويه (**المشهور عنه**) أي : عن سيبويه ، فإن سيبويه يوافق الأخفش في هٰذا القول ؛ من أن أداة التعريف هي اللام فقط ، والقول الآخر لسيبويه : هو ما سبق عنه عند ذكر مذهب الخليل ؛ من أن أداة التعريف (أل) برمتها ، لٰكن الهمزة همزة وصل زائدة ، لٰكنها معتد بها في الوضع ، (**ورجحه**) أي : ورجح مذهب الأخفش وسيبويه هٰذا ؛ من أن أداة التعريف هي اللام فقط (**ابن مالك في**) كتابه المسمىٰ بـ : (« **سبك المنظوم** ») وهو كتاب لابن مالك ألفه في تلخيص « الزمخشري » .

(**واختاره**) أي : اختار مذهب الأخفش وسيبويه هٰذا ؛ من أن حرف التعريف اللام فقط (**المصنف**) أي : مصنف « قطر الندىٰ » يعني : ابن هشام الأنصاري (**في** « **حواشيه** ») أي : في « حواشي سبك المنظوم » التي وضعها المصنف علىٰ « سبك المنظوم » (**وقال**) المصنف في تلك « الحواشي » : (**إنه**) أي : إن هٰذا القول يعني : أن حرف التعريف اللام فقط (**من الحسن**) والصحة (**بمكان**) رفيع ومنزلة عالية .

وقال المصنف أيضاً في تلك « الحواشي » : (**وجميع ما اعترضوا عليه به**) أي : وجميع ما قالت به النحاة من الاعتراض علىٰ هٰذا القول (**مُقابَل بمثله**) أي : مردود باعتراض مماثل له ، (**أو مجاب عنه**) أي : مجاب عن ذٰلك الاعتراض بجواب أحسن منه في الرد عليه .

لٰكنَّهُ رجَّحَ في « الجامعِ » قولَ الخليلِ ، وهوُ ظاهرُ عبارتِهِ هنا ، وفي « الشُّذورِ » .

وإنَّما لَمْ تُترَكِ الهمزةُ وتُحرَّكِ اللَّام علىٰ قولِ الأخفشِ ؛ لأنَّها إن حُرِّكَتْ بالكسرِ . . حصلَ الثِّقلُ معَ كثرةِ الاستعمالِ ، والتبسَتْ بلامِ الجرِّ ، أو بالفتحِ . . التبسَتْ بلامِ الابتداءِ ، أو بالضَّمِّ . . فلا نظيرَ لها ، وعنِ المُبرِّدِ : أنَّ الهمزةَ للتَّعريفِ ، واللَّامُ زائدةٌ ؛

قوله : (ورجحه ابن مالك في « **سبك المنظوم** ») وصرح فيه بمخالفة الخليل ، وهٰذا الكتاب جزم فيه ابن مالك كثيراً بخلاف ما رجحه في سائر كتبه ؛ لأنه قصد فيه تلخيص « المفصل » ، فأتىٰ بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح ، فتنبه **لذٰلك** . انتهىٰ « عليمي » .

(لٰكنه) أي : لٰكن المصنف ؛ يعني : ابن هشام (رجح في) كتابه المسمىٰ بـ : (« **الجامع** » قول **الخليل**) ومذهبه ؛ من أن أداة التعريف هي (أل) بجملتها ، والهمزة أصلية ، (وهو) أي : ترجيح قول الخليل (ظاهر عبارته) أي : عبارة المصنف (هنا) أي : في « قطر الندىٰ » ، فيه : أن كلام المصنف هنا صريح في ذٰلك ؛ أي : في إرادة مذهبه ؛ لقوله هنا : (لا اللام وحدها) ، (وفي « الشذور ») كذٰلك ؛ أي : ظاهر عبارته مذهب الخليل ، (وإنما لم تترك الهمزة وتحرك اللام علىٰ قول الأخفش) ومذهبه المذكور آنفاً ؛ وهو كون أداة التعريف اللام فقط (لأنها) أي : لأن اللام (إن حركت بالكسر . . حصل الثقل) بتوالي الكسرتين (مع كثرة الاستعمال) لها علىٰ ألسنة العرب المقتضية للتخفيف ، (والتبست) أيضاً في نفسها (بلام الجر) المبنية على الكسر ، (أو) حركت (بالفتح . . التبست بلام الابتداء ، أو) حركت (بالضم . . فلا نظير لها) في كلامهم ، **يرد علىٰ هٰذا القول** : (مُ الله) قسمي في اليمين ؛ على القول باسميتها وإنها بقية من (أيمن) **وهو الصحيح** ، لٰكن قد قيل بحرفيتها ، فهي واردة عليها ؛ أي : علىٰ (أل) انتهىٰ « كردي » .

(و) نقل (عن المبرد : أن الهمزة للتعريف ، واللام زائدة) جيء بها ؛ أي : باللام

للفرقِ بينها وبينَ همزةِ الاستفهامِ .

(وتكونُ) أل (للعهدِ) وهيَ : الَّتي عُهِدَ مصحوبُها ؛ إمَّا ذِكْراً . . . .

(**للفرق بينها**) أي : بين همزة التعريف (**وبين همزة الاستفهام**) .

(**واعلم**) : أن في المسألة أربعة أقوال : **قيل** : إن المعرف (أل) والهمزة زائدة ، **وقيل** : إن المعرف (أل) والهمزة أصلية ، **وقيل** : المعرف اللام ، **وقيل** : الهمزة .

وحجة الأول : أن الهمزة تسقط عند الدرج ، وأما فتحها . . فلمخالفة القياس ؛ لدخولها على الحرف ، وأما ثبوتها مع الحركة في نحو : (الحمر) . . فلعروض الحركة ، فلا يعتد بها .

وحجة الثاني : فتحة الهمزة ، وأنهم يقولون : (الحمر) بنقل حركة همزة (أحمر) إلى اللام قبلها ، وبثبوتها مع تحرك ما بعدها .

وحجة الثالث : أنها ضد التنوين الدال على التنكير ؛ وهو حرف واحد ساكن ، فكانت كذٰلك ؛ لتشبيه أمثالها ، وإنما دخلت أولاً ؛ لأن الآخر يدخله الحذف ، فحصنت من الحذف ، وإنما كانت لاماً ؛ لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفاً .

وحجة الرابع : أنها جاءت لمعنىً ، وأحق الحروف بذٰلك حروف العلة ، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن ، فصارت همزة ؛ كهمزة المتكلم والاستفهام ، ولأن اللام تغير صورتها في لغة حمير ، سواء كانت مظهرة أم مدغمة ؛ كما في حديث : « ليس من امبر امصيام في امسفر » خلافاً لمن قيده بالمظهرة وجعل الشاهد في « من امبر » فقط . انتهىٰ « حاشية العدوي علىٰ شرح الشذور » .

(**وتكون « أل »**) في كلام العرب قسمين : إما (**للعهد**) أي : لتعريف ذي العهد ؛ أي : لتعيين الشيء المعهود ، ففي كلامه حذف مضافين (**وهي**) أي : (**التي**) لتعريف العهد : ما (**عهد**) أي : التي عهد وعرف وأدرك (**مصحوبها**) أي : مدخولها ؛ أي : التي عرف وعهد مدلول مصحوبها ؛ أي : مسمى الاسم الذي صحبته (**إما ذِكْراً**)

(نحوُ : ﴿ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾) ، وفائدتُها : التَّنبيهُ علىٰ أنَّ مصحوبَها هوَ الأوَّلُ بعينِهِ ؛ إذ لو جيءَ بِهِ مُنكَّراً . . لتُوهِّمَ أنَّهُ غيرُهُ ، أو ذِهْناً ؛ . . . .

أي : إما بتقديم ذكر مصحوبها صريحاً ؛ أي : باللسان (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾) والآيـة بتمامها : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ . . . ﴾ الآية[1] .

(**وفائدتها**) أي : وفائدة (أل) في (الزجاجة) الثانية : (**التنبيه علىٰ أن مصحوبها هو الأول بعينه ؛ إذ لو جيء به**) أي : بالثاني (**منكراً . . لتوهم أنه**) أي : أن الثاني (**غيره**) أي : غير الأول ؛ لأن النكرة إذا تكررت . . كانت الثانية غير الأولىٰ غالباً ، وإن أعيدت الثانية معرفة . . كانت عين الأولىٰ ؛ كما ذكره الجلال السيوطي في « عقود الجمان » بقوله : (من الرجز)

ثم من القواعد المشتهرة إذا أتت نكرة مكررة
تغايرت وإن يعرف ثاني توافقا كذا المعرفان

أو عهد مصحوبها كناية ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾[2] فإن (الذكر) إشارة إلىٰ ما سبق كناية في قولها ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾[3] ، وقوله : (أو ذهناً) معطوف علىٰ قوله : (إما ذكراً) أي : و(أل) التي للعهد : ما عهد وأدرك مدخولها ؛ إما ذكراً باللسان ؛ كقوله : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ ﴾ فإن (أل) في (المصباح) وفي (الزجاجة) للعهد ؛ أي : للمعهود في مصباح وفي زجاجة المتقدم ذكرهما ، أو عهد مصحوبها ذهناً ؛ أي : في ذهن المتكلم والمخاطب ، ولم يتقدم له ذكر باللسان .

---

(١) سورة النور : (٣٥) .
(٢) سورة آل عمران : (٣٦) .
(٣) سورة آل عمران : (٣٥) .

نحوُ : ﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾ ، (وجاءَ القاضي) في قاضٍ بينكَ وبينَ مُخاطَبِكَ عهدٌ فيهِ ، أو حضوراً ؛ نحوُ : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ .

(أو للجنسِ) وهيَ : الَّتي لَمْ يُعْهَدْ مصحوبُها أصلاً ، وهيَ ثلاثةُ أنواعٍ ـ كالَّتي للعهدِ ـ : لأنَّها : إمَّا أن تكونَ لبيانِ الحقيقةِ مِنْ حيثُ هيَ هيَ ؛ . . . .

ومثال التي عهد مصحوبها ذهناً لا ذكراً : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِذْ هُمَا ﴾) أي : رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر الصديق رضي الله تعالىٰ عنه داخلان (﴿ فِي ٱلْغَارِ ﴾)[1] المعهود في ذهن المتكلم والمخاطب ؛ وهو ثقب معهود عندهم في جبل ثور ، (و) نحو قولك : (« **جاء القاضي** » **في قاضٍ بينك وبين مخاطبك عهد**) وإدراك (**فيه**) أي : في قاض خاص .

وقوله : (**أو حضوراً**) معطوف علىٰ قوله : (ذكراً) أي : أو التي عهد مصحوبها من جهة كونه حاضراً (**نحو**) : (اليوم) في قوله تعالىٰ : (﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾)[2] ؛ أي : في هٰذا اليوم الحاضر ؛ وهو يوم عرفة .

وقوله : (**أو للجنس**) معطوف علىٰ قوله : (للعهد) أي : وتكون (أل) التي للتعريف : إما للعهد أو للجنس ؛ أي : لتعريف الجنس وتعيينه (**وهي التي لم يعهد مصحوبها**) أي : مدلول مصحوبها ؛ أي : مسمى الاسم الذي صحبته (**أصلاً**) أي : لا ذكراً ولا ذهناً ولا حضوراً (**وهي**) أي : (أل) التي لتعريف الجنس (**ثلاثة أنواع ؛ كالتي للعهد**) أي : كالتي لتعريف العهد كانت ثلاثة أنواع ؛ كما تقدم قريباً ، وإنما قلنا ثلاثة أنواع (**لأنها**) أي : لأن (أل) التي لتعريف الجنس (**إما أن تكون لبيان الحقيقة**) والماهية (**من حيث هي**) أي : الحقيقة باعتبار ذاتها (**هي**) أي : الحقيقة باعتبار أفرادها أو صفاتها ، فالضميران للحقيقة ؛ الأول باعتبار ذاتها ، والثاني باعتبار

(١) سورة التوبة : (٤٠) .

(٢) سورة المائدة : (٣) .

أي : لا باعتبارِ شيءٍ (كأهلكَ النَّاسَ الدِّينارُ والدِّرهمُ) أي : جنسهُما ، (﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ ﴾) أي : مِنْ حقيقةِ الماءِ المعروفِ ، وقيلَ : المنيُّ ، (﴿ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾) ، وهـٰذهِ لا يخلفُها (كُلٌّ) لا حقيقةً ولا مجازاً .

صفتها ؛ أي : من حيث كونها موصوفة بماهية الجنس ؛ لئلا يتحد الخبر والمبتدأ (**أي : لا باعتبار شيء**) آخر ؛ كأفرادها وصفاتها .

مثال هـٰذا النوع : (ك) قولهم : (« **أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ** » **أي : جنسهما**) لا باعتبار كثرتها أو قلتها .

ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَجَعَلْنَا ﴾) أي : خلقنا (﴿ مِنَ ٱلْمَآءِ ﴾ ؛ **أي : من حقيقة الماء المعروف**) وهو جوهر سيال لا لون له ، وهو النازل من السماء ، أو النابع من الأرض ، (**وقيل**) : من (**المني**) لا من كل شيء اسمه ماء .

وفي « الجلالين » : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ ﴾ أي : النازل من السماء ، أو النابع من الأرض ، (﴿ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾)(١) نبات وغيره ، فالماء سبب لحياته .

(**وهـٰذه**) التي لبيان الحقيقة (**لا يخلفها « كل » لا حقيقة ولا مجازاً**) .

واعلم : أنه لا يصح الاستثناء من المعرف بلام الحقيقة قطعاً ؛ لأن النظر فيه إلى الحقيقة والماهية من حيث هي هي ، لا الأفراد حتىٰ يخرج منها فرد أو أكثر .

قوله : (**وجعلنا من الماء كل شيء حي**) **قيل : المعنىٰ** : أي : خلقنا من الماء المعروف الذي هو أحد العناصر الأربعة : الماء ، والريح ، والتراب ، والنار ؛ ولذٰلك فسره بقوله : أي : حقيقة الماء الذي هو أحد الأصول الأربعة ، لا من كل شيء اسمه ماء ، وروي : « أنه تعالىٰ خلق الملائكة من ريح من ماء ، والجن خلقها من نار خلقها من ماء ، وآدم خلقه من تراب خلقه من ماء » انتهىٰ « دسوقي » .

---

(١) سورة الأنبياء : (٣٠) .

وقيل : معنى الآية : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾[1] ؛ **أي : خلقنا من الماء كل شيء حي** ؛ أي : متصف بالحياة ؛ أي : أحيينا بالماء الذي ننزله من السماء كل شيء ، فيشمل الحيوان والنبات ، **والمعنىٰ** : أن الماء سبب حياة كل شيء . ويدخل في الآية : النبات والشجر ؛ لنمائهما بالماء ، كما في « الروح » ، والحياة تطلق على القوة النامية الموجودة في النبات والحيوان ؛ كما في « المفردات » ، ويدل علىٰ حياتهما : قوله تعالىٰ : ﴿ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾[2] ؛ كما في « الكبير » .

وقيل : المراد بالماء : النطفة ، وبه قال أكثر المفسرين ، وعرف (الماء) باللام ؛ قصداً إلى الجنس ؛ أي : جعلنا مبدأ كل شيء حي من هـٰذا الجنس ؛ أي : جنس الماء ؛ وهو النطفة ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾[3] ؛ أي : كل فرد من أفراد الدابة من نطفة معينة ؛ وهي نطفة أبيه المختصة به ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ؛ وهو نوع النطفة المختصة بذٰلك النوع من الدواب .

وفرق بعضهم بين الحي والحيوان : بأن كل حيوان حي ، وليس كل حي حيواناً ؛ كالملك ، فالظاهر ما جاء في بعض الروايات : « أن الله تعالىٰ خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء ، وآدم من تراب خلقه منه ، والجن من نار خلقها منه » كما مر آنفاً عن « الدسوقي » . انتهىٰ من « الحدائق » .

وقوله : (**أو لاستغراق أفراده**) أي : لشمول جميع أفراد الجنس ، معطوف علىٰ قوله : (إما أن تكون لبيان الحقيقة) أي : لتعريف الجنس الذي يراد به : استغراق أفراده ، (**وهي التي يخلفها** « **كل** » **حقيقة**) حال من (كل) أي : حالة كون استخلافه حقيقة ؛ أي : موسوماً بالحقيقة لا مجازاً ، فهو حال من لفظ (كل) لأنه علم لما في

(١) سورة الأنبياء : (٣٠) .

(٢) سورة الروم : (٥٠) .

(٣) سورة النور : (٤٥) .

(نحوُ : ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾) أي : كلُّ فردٍ مِنْ أفرادِ الإنسانِ (﴿ ضَعِيفًا ﴾) ، وتُعرَفُ بصحَّةِ الاستثناءِ مِنْ مدخولِها ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ .

(أو) لاستغراقِ (صفاتِهِ) وهيَ : الَّتي تخلُفُها (كلٌّ) مجازاً (نحوُ : زيدٌ الرَّجلُ) أي : الجامعُ لصفاتِ الرِّجالِ المحمودةِ ؛ إذ لو قيلَ : (زيدٌ كلُّ رجلٍ) علىٰ وجهِ المجازِ والمبالغةِ . . لصحَّ بمعنىٰ : أنَّهُ اجتمعَ فيهِ ما افترقَ في غيرِهِ مِنَ الرِّجالِ مِنْ جهةِ كمالِهِ ، ولا اعتدادَ بغيرِهِ ؛ . . . .

المثال ، فهو معرفة ، أو منصوب بنزع الخافض ، أو على التمييز ؛ أي : فيعم مصحوبها الأفراد بخصائصها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾ **أي : كل فرد من أفراد الإنسان**) حالة كونه (﴿ ضَعِيفًا ﴾)[1] عن دفع شهواته وشيطانه ، فيصح أن يقال فيه : إلا من عصمه الله تعالىٰ ، (**وتعرف**) أل التي لاستغراق الأفراد (**بصحة الاستثناء من مدخولها ؛ نحو** : ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) وَعَمِلُواْ ﴾[2] ، وقوله : (**أو**) تكون (أل) التي للجنس (**لاستغراق صفاته**) أي : صفات الجنس . . معطوف أيضاً علىٰ قوله : (إما تكون لبيان الحقيقة) أي : تكون لاستغراق صفات الجنس وخصائصه مبالغة ، (**وهي التي تخلفها** « **كل** ») أي : معناه (**مجازاً**) أي : مجازاً بالاستعارة ؛ بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجمع الشمول في (كل) ، واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال ؛ وهو الرجل في (**نحو**) قولك : (**زيد الرجل**) بـ (أل) الاستغراقية (**أي : الجامع لصفات الرجال المحمودة**) انتهىٰ « صبان » ، وهـٰذا بيان لحاصل المعنى المراد ، لا لمدلول اللفظ ؛ إذ مدلوله : (أنت كل رجل) مبالغة ؛ كما قال الشارح : (**إذ لو قيل** : « **زيد كل رجل** » **علىٰ وجه المجاز والمبالغة . . لصح**) هـٰذا القول (**بمعنىٰ : أنه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة كماله**) في العلم مثلاً ، (**ولا اعتداد**) أي : ولا اعتبار (بـ) كمال (**غيره** ؛

---

(١) سورة النساء : (٢٨) .

(٢) سورة العصر : (٢ ـ ٣) .

لقصورِهِ عن رتبةِ الكمالِ ، والمُختارُ : جوازُ نيابتِها عنِ الضَّميرِ المُضافِ إليهِ ؛ نحوُ : ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ ، وقيَّدَهُ ابنُ مالكٍ بغيرِ الصِّلةِ ، وجوَّزَ الزَّمخشريُّ نيابتَها عنِ الاسمِ الظَّاهرِ ، . . . .

لقصوره عن رتبة الكمال ، و) القول (**المختار : جواز نيابتها**) أي : جواز نيابة (أل) هٰذه يعني : التي دلت على استغراق صفات الأفراد (**عن الضمير المضاف إليه**) لمدخولها ، الرابط ذٰلك الضمير لجملة مدخولها بما قبلها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾)[١] وذٰلك أن هٰذه الجملة خبر لقوله : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ ﴾[٢] ، فلو لم تكن أل في (المأوىٰ) نائبة عن الضمير . . خلت الجملة الواقعة خبراً عنه عن عائد المبتدأ ، فكأن التقدير : فأما من خاف مقام ربه . . فإن الجنة هي مأواه .

(**وقيده**) أي : قيد (**ابن مالك**) نيابتها عن الضمير (**بغير الصلة**) أي : بغير الضمير الرابط للصلة بالموصول ، فخرج حينئذ : نحو : (زيد الذي ضربت الظهر والبطن) أي : ضربت ظهره وبطنه ، وكثير من النحاة لم يتعرض لذٰلك القيد الذي ذكره ابن مالك ، فلا يقوم (أل) عنده ـ أي : عند ابن مالك ـ فيها مقام الضمير ، وأما قولهم : (أبو سعيد الذي رويت عن الخدري ؛ أي : عنه) . . فلا يطرد ، (**وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر**) فإنه قال في : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[٣] ؛ أي : أسماء المسميات ، فحذف المضاف إليه ؛ لكونه معلوماً مدلولاً عليه ، بذكر الأسماء ؛ لأن الاسم لا بد له من مسمىً ، وعوض عنه اللام ؛ كقوله : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[٤] ، قال السعد : (إنما احتاج إلىٰ هٰذا الحذف ؛ ليتحقق معنىٰ مرجع الضمير من « عرضهم » ، وينتظم معه) انتهىٰ « عليمي » باختصار .

---

(١) سورة النازعات : (٤١) .

(٢) سورة النازعات : (٤٠) .

(٣) سورة البقرة : (٣١) .

(٤) سورة مريم : (٤) .

وأبو شامةَ نيابتَها عن ضميرِ المتكلِّمِ .

(و) جوز (**أبو شامة**) الشاطبي (**نيابتها**) أي : نيابة (أل) هـٰذه (**عن ضمير المتكلم**) حيث قال في طالعة « منظومته » : (من الطويل)

بدأت بـ (باسم الله) في النظم أولا تبارك رحماناً رحيماً وموئلا

لأن الأصل أن يقول : (في نظمي) ولا يخفىٰ : أن ما أجازه أبو شامة . . أجازه الزمخشري ؛ كما يقتضيه قوله ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[1] ؛ لأن الأصل : واشتعل رأسي شيباً .

ترجمة أبي شامة

اسمه : عبد الرحمـٰن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان ، الإمام ذو الفنون ، شهاب الدين الدمشقي الشافعي ، المشهور بأبي شامة ؛ لشامة كبيرة كانت علىٰ حاجبه الأيسر ، ولد سنة تسع وتسعين وخمس مئة بدمشق ، وقرأ القراءات على العالم السخاوي ، وسمع بالإسكندرية من عيسى بن عبد العزيز وغيره ، واعتنىٰ بالحديث ، وأتقن الفقه ، ودرس وأفتىٰ ، وبرع في العربية ، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية والإقراء بالتربة الأشرفية ، وكان متواضعاً مطرحاً للتكليف ، أخذ عنه الشرف الفزاري وغيره ، وصنف : « نظم المفصل » للزمخشري ، و« مقدمة في النحو » ، و« البسملة » ، و« مفردات القراء » ، و« الباعث علىٰ إنكار الحوادث » مختصر « تاريخ ابن عساكر » ، ودخل عليه اثنان في صورة مستفتيين فضرباه ضرباً مبرحاً كاد يتلف منه ، ولا يدري به أحد ولا أغاثه ، فقال : (من السريع)

قلت لمن قال لي : ألا تشتكي مما جرىٰ فهو عظيم جليل ؟!
يقيض الله تعالىٰ لنا من يأخذ الحق ويشفي الغليل
إذا توكلنا عليه كفىٰ فحسبنا الله ونعم الوكيل

---

(١) سورة مريم : (٤) .

قالَ في « المُغنِي » : والمعروفُ مِنْ كلامِهِم إنَّما هوَ التَّمثيلُ بضميرِ الغائبِ .

وقد تلخَّصَ مِنْ كلامِ المُصنِّفِ أنَّ (ألِ) المُعرَّفةَ ؛ إمَّا عهديَّةٌ ، أو جنسيَّةٌ ، وكلٌّ منهُما ثلاثةُ أنواعٍ ؛ كما مرَّ ، وقد تكونُ (أل) زائدةً ؛ كـ (اللَّاتِ) ، ونحو : (ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ) ، وقد مرَّ أنَّها تكونُ موصولةً .

(وإبدالُ اللَّامِ) في (ألِ) المُعرَّفةِ (ميماً لغةٌ حِميريَّةٌ) . . . .

توفي في تاسع عشري شهر رمضان بسنة خمس وستين وست مئة (٦٦٥) من الهجرة النبوية . انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

(قال) المصنف (في « المغني » : **والمعروف من كلامهم**) في التمثيل لنيابتها عن الضمير (**إنما هو التمثيل بـ**) بنيابتها عن (**ضمير الغائب**) كما في قوله : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[1] أي : مأواه ، (**وقد تلخص**) أي : علم (من) خلاصة (**كلام المصنف : أن « أل » المعرفة : إما عهدية**) وهي ما عهد مصحوبها ؛ إما ذِكْراً أو ذهناً أو حضوراً ، (**أو جنسية**) وهي التي لم يعهد مصحوبها أصلاً ؛ أي : ذِكْراً ولا ذهناً ولا حضوراً ، (**وكل منهما**) أي : من القسمين (**ثلاثة أنواع ؛ كما مر**) تفصيلها آنفاً (**وقد تكون « أل » زائدة**) **والمراد بالزائدة** : غير المؤثرة للتعريف ، لا الصالحة للسقوط ؛ لأنها قد تكون لازمة كـ (اللات) وهي التي لا تصلح للسقوط وغير لازمة ؛ كقولهم : (الأول فالأول) .

(**كـ « اللات » ، ونحو : « أدخلوا الأول فالأول »**) ومثل لها الشارح بمثالين ؛ إشارة إلىٰ أن (أل) الزائدة قسمان : زائدة لازمة ؛ كـ (اللات) ، وغير لازمة ؛ نحو : (أدخلوا الأول فالأول) .

(**وقد مر**) في باب الموصول (**أنها تكون موصولة**) مشتركة ، (**وإبدال اللام في « أل » المعرفة ميماً لغة حميرية**) أي : منسوبة إلىٰ حمير ؛ قبيلة مشهورة باليمن

---

(١) سورة النازعات : (٤٠ ـ ٤١) .

كقولِهِم في الرَّجلِ والفرسِ : (امْرَجلُ وامفرسُ) ، وقد نطقَ بها عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ حينَ قالَ له السَّائلُ : يا رسولَ اللهِ ؛ أَمِنْ امبرِّ امصِيامُ في امسَفرِ ؟ . . . .

(كقولهم في الرجل والفرس : « امرجل ، وامفرس » ، وقد نطق بها) أي : بهٰذه اللغة النبي (عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل : يا رسول الله ؛ أمن امبر امصيام في امسفر ؟) .

قوله : (نحو : ادخلوا الأول فالأول) اعلم : أنه قصد المتكلم به الإشارة إلى الأول في علم المتخاطبين ، ثم بعده في علمهما أيضاً ، فاللام فيهما للعهد الذهني ، لا زائدة ، ثم لما كان ذٰلك حالاً ، والحال واجبة التنكير . . أوّلوا ذٰلك بوصف نكرة يفيد المراد ، وهو مترتبين ، ومر الكلام علىٰ (أول) في المبني على الضم . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (في الرجل والفرس . . .) إلىٰ آخره ، مثل بمثالين إشارة إلىٰ أنها تبدل ، سواء كانت مدغمة ؛ كما في (الرجل) ، أو غير مدغمة ؛ كما في (الفرس) ، وهو المشهور ، خلافاً للزجاج في تخصيص الإبدال بالمظهرة ؛ كـ (الفرس) ، ونسب الإبدال في (الصوم ، والسفر) في الحديث إلى المحدثين .

نعم ؛ قال : (وبما وقع في أشعارهم من قلب اللام المدغمة ؛ كقولهم : وامسلمة) انتهىٰ من « الكردي » .

قوله : (لغة حميرية) نسبة إلىٰ حمير علىٰ وزن (درهم) ، علم لقبيلة مشهورة .

وزعم بعضهم : أن لغة إبدال اللام ميماً مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها ؛ نحو : (غلام ، وكتاب) بخلاف : (رجل ، وناس) .

قال المصنف : (ولعل ذٰلك لغة لبعضهم ، لا لجميعهم ؛ بدليل : دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس . . . ») إلىٰ آخره . انتهىٰ « عليمي » .

فقالَ : « لَيْسَ مِنَ ٱمْبِرِّ ٱمْصِيَامُ فِي ٱمْسَفَرِ » ، ونُقِلَتْ هـٰذهِ اللُّغَةُ أيضاً عن نفرٍ مِنْ طيِّئٍ ، قالَ شاعِرُهُم :

ذَاكَ خَـلِـيـلِـي وَذُو يُـوَاصِـلُـنِـي يَـرْمِـي وَرَائِـي بِـٱمْـسَـهْـمِ وَٱمْـسَـلَـمَـةْ

(**فقال**) النبي صلى الله عليه وسلم للسائل في الجواب : (« **ليس من امبر امصيام في امسفر** ») كذا رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم النمر بن تولب رضي الله تعالىٰ عنه (**ونقلت هـٰذه اللغة أيضاً عن نفر من طيىء**) كما يشعر باستعمالهم له (ذو) موصولة ، وهي لفظة طائية ، **وطيىء** : بهمزة بعد ياء مشددة بوزن : سيد (**قال شاعرهم**) أي : شاعر الطيئيين : (من المنسرح)

(ذاك خـلـيـلـي وذو يـواصـلـنـي يـرمـي ورائي بـامـسـهـم وامـسـلـمـة)

هـٰذا البيت لبحير بن غنمة في « لسان العرب » ، و« الدرر اللوامع » ، وبلا نسبة في « شرح المفصل » ، و« الجنى الداني » ، والبيت ملفق من بيتين :

ذاك خـلـيـلـي وذو يـعـاتـبـنـي لا إحـنـة ولا جـرمـه

يـضـرنـي مـنـك غـيـر مـعـتـذر يـرمـي ورائي بـامـسـهـم وامـسـلـمـة

اللغة : (**ذو يعاتبني**) أي : الذي يعاتبني ، (**إحنة**) : الحقد ، (**امسلمة**) : أراد : السلمة ؛ وهي الواحدة من السلم ، وهي الحجارة الصلبة ، (**جرمه**) : هي الجرم والجريمة .

والشاهد في قوله : (بامسهم وامسلمة) بدلاً من (السهم والسلمة) حيث أبدل لام التعريف ميماً ، وذٰلك في لغة من لغات العرب انتهىٰ من « تحقيق المجيب » لبعضهم .

وقوله : (**ذاك خليلي**) ذاك : مبتدأ ، خبره : (خليلي) أي : صاحبي ، **وسلمة** هنا : بكسر اللام ؛ وهي واحدة السلام ، وهي الحجارة ؛ كما في « الصحاح » انتهىٰ « ياسين » .

. . . .

وعبارة الكردي : (**وامسلمة**) أي : والسلمة ، وهي بوزن (سلمة) : الحجارة ، جمع (سلام) بكسر السين المهملة . انتهىٰ ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

❀ ❀ ❀

واعلم : أن (أل) في كلام العرب قسمان :

ـ زائدة : وهي التي دخولها كخروجها ؛ كالتي في الأعلام كـ (العباس ، والحارث ، واليزيد) .

ـ وأصلية : وهي قسمان :

ـ موصولة ؛ كـ (الضارب ، والمضروب) .

ـ ومعرفة ؛ وهي التي تفيد تعريف مصحوبها ، وهي المرادة بقول المصنف : (وذو الأداة) ، وهـٰذه المعرفة قسمان :

ـ عهدية ؛ وهي التي عهد مصحوبها ؛ ذِكْراً أو ذهناً أو حضورياً .

ـ وجنسية ؛ وهي التي يخلفها (كل) حقيقة أو مجازاً ، أو لا يخلفها (كل) أصلاً .

وكل من هـٰذين القسمين الأخيرين علىٰ حدتها ثلاثة ، اضربها في اثنين . . تكون ستة أقسام ، وقد سبق لك كل منها تعريفاً وتمثيلاً .

❀ ❀ ❀

ثم بعد ما فرغ المصنف من القسم الخامس من المعارف . . أراد أن يشرع في السادس منها فقال :

(ثُمَّ) السَّادسُ مِنَ المعارفِ : (المُضافُ) إضافةً محضةً (إلىٰ واحدٍ ممَّا ذُكِرَ) مِنَ الخمسةِ المُتقدِّمَةِ ولو بواسطةٍ ، ما لَمْ يكنْ مُتوغِلاً في الإبهامِ ؛ كـ (غيرُ ومثلُ) ، ولا واقعاً موقعَ نكرةٍ ؛ كـ (جاءَ وحدَهُ) ، . . . .

---

٣٠ ـ المعرف بالإضافة

(ثم) بعدما فرغنا من المعارف الخمسة السابقة . . نذكر الباقي منها ؛ وهو (**السادس من المعارف**) وذٰلك السادس هو : (**المضاف إضافة محضة**) أي : خالصة عن نية الانفصال (**إلىٰ واحد مما ذكر من**) المعارف (**الخمسة المتقدمة**) .

فخرج بقوله : (إضافة محضة) : ما أضيف إلىٰ واحد منها إضافة لفظية ؛ كـ (جاء ضارب زيد الآن أو غداً) فإنه لا يتعرف بالإضافة إلىٰ ما ذكر ؛ لأن إضافته إليه لا تفيده التعريف ، بل تفيده التخفيف في اللفظ بحذف التنوين (ولو) كانت إضافته إلىٰ واحد مما ذكر (**بواسطة**) مضاف آخر ، ففي هٰذه الغاية إشكال وغموض ؛ لأن قولك : (جاء غلام أبيك) ليس الغلام مضافاً إلى الضمير بواسطة ، وإنما هو مضاف إلى المضاف إلى الضمير ، وذٰلك المضاف إلى الضمير معرفة بإضافته إلى الضمير ، فالغلام معرفة بإضافته إلى المعرفة ؛ وهو الأب الذي أضيف إلى الضمير ، سواء كانت تلك الواسطة واحدة ؛ كما مثل ، أو أكثر ؛ نحو : (هٰذا أخو غلام صاحب زيد) وذٰلك لأن المضاف الأول في المثال الأول والمضاف الثاني في المثال الثاني في قوة المضاف إلى المعرفة (**ما لم يكن**) ذٰلك المتوسط اسماً (**متوغلاً في الإبهام**) أي : اسماً شديد التوغل والدخول في الإبهام (كـ « **غير ، ومثل** ») فإنه يتخصص ويتعين بإضافته إلىٰ واحد منها ؛ أي : من المعارف ، (**ولا**) أي : وما لم يكن ذٰلك المتوسط اسماً (**واقعاً موقع**) الحال التي لا تكون إلا (**نكرة ؛ كـ : جاء**) زيد (**وحده**) فإنه يتخصص ويتعين بإضافته إلى الضمير ، فيكون ذٰلك المتوغل والواقع موقع الحال معرفاً بما ذكر من التخصص والتعين .

(**وهوَ**) **في التَّعريفِ (بحسبِ ما يُضافُ إليهِ)** . . . .

وعبارة العليمي هنا : قوله : (كـ « **غير ، ومثل** ») أي : إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة ، لا كمالهما ؛ لأن صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة معينة ، فإذا أريد كمالها لشخص ، أو ثبوت أضدادها كلها لشخص . . فقد تعين ذلك الشخص وتعرف ، ومثلهما ما هو بمعناهما ؛ كـ (نظيرك ، وشبهك ، وسواك) وشبهها ؛ كـ (حسب) .

وقال ابن بري : (إذا أضيفت « غير » إلىٰ معرف له ضد واحد فقط . . تعرف « غير » لانحصار الغيرية) ، وحينئذ قدح ابن السراج في قوله هـٰذا بقوله تعالىٰ : ﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾[1] ، **والجواب** : أنه على البدل لا الصفة . انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (**ولو بواسطة**) أو أكثر ؛ نحو : (هـٰذا أخو غلام زيد) ، و(هـٰذا صاحب جار غلام عمرو) وذلك لأن المضاف الأول في ذلك في قوة المضاف إلى المعرفة .

قوله : (كـ « **غير ، ومثل** ») أي : وحسب ، ذهب المبرد إلىٰ أن (غيراً) لا تتعرف بالإضافة أبداً ، خلافاً للسيرافي إذا وقعت بين متضادين ، ولابن السراج فيما إذا كان المغاير والمماثل واحداً .

وقال في « التسهيل » : (قد يعني بـ « غير ، ومثل » مغايره ومماثله خاصة ، فيمكن تعريفهما ، وأكثر ذلك في « غير » إذا وقع بين ضدين ، وليس ذلك بلازم ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ ، فنعتت به النكرة مع وقوعه بين متضادين) .

(**وهو**) أي : المضاف (**في التعريف بحسب**) أي : باعتبار (**ما يضاف إليه**) من

---

(١) سورة فاطر : (٣٧) .

عندَ الأكثرِ ، فالمُضافُ للعلمِ في رتبةِ العلمِ ، والمضافُ لاسمِ الإشارةِ في رتبةِ اسمِ الإشارةِ ، وكذا البواقي (إلَّا المُضافَ إلى الضَّميرِ) كغلامي (فـ) ليسَ في رتبةِ الضَّميرِ ، وإنَّما هوَ (كالعلمِ) أي : في رتبتِهِ ، وإلَّا لَمَا صحَّ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ صاحبِكَ) إذِ الصِّفةُ لا تكونُ أعرفَ مِنَ الموصوفِ ، ....

المعارف (**عند الأكثر**) والجمهور من العلماء ، (**فالمضاف للعلم في رتبة العلم ، والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة** ، و) هـ (**كذا البواقي**) من المعارف ؛ أي : فالمضاف للموصول في رتبة الموصول (**إلا المضاف إلى الضمير** ؛ كـ « **غلامي** » **فليس في رتبة الضمير ، وإنما هو**) ؛ أي : المضاف إلى الضمير (**كالعلم** ؛ **أي : في رتبته**) ، ويستثنىٰ من ذٰلك : المصدر المعرف المقدر من (أن ، وإن) فإنهم حكموا له بحكم الضمير ؛ كما في الباب الرابع من « المغني » ، واقتضىٰ كلامه : أنه في حكم الضمير ؛ سواء أضيف إلىٰ ضمير أو غيره ، كما سنبينه في (باب النواسخ) ، فقولهم : (إن المضاف إلى الضمير في مرتبة العلم ، وما أضيف إلىٰ معرفة في رتبتها) مخصوص بغير ذٰلك ، **فتفطن** .

(**وإلا**) أي : وإن لم يكن المضاف إلى الضمير في رتبة العلم ، بل كان في رتبة الضمير (**لما صح نحو** : « **مررت بزيد صاحبك** » **إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف**) أي : لما صح تبعية (صاحبك) لـ (زيد) أي : النعتية ، كما يشعر به قوله : (إذ الصفة . . .) إلىٰ آخره ، وإلا . . فلا خلاف في جوازه على البيان ؛ لوجوب جمود عطف البيان ، وعلى البدلية ، **لٰكن يشكل** : نعت (زيد) المعرفة بـ (صاحبك) لأنه إما جامد فلا ينعت به ، أو مشتق فهو وصف مضاف إلىٰ معموله ، فهو لا يتعرف بالإضافة إلى الكاف ، فيلزم منه : فساد نعت المعرفة بالنكرة .

نعم ؛ قالوا : إذا كان الوصف للدوام والاستمرار . . جاز نعت المعرفة به ، وعلىٰ ذٰلك

. . . .

خرجوا نعتية : ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[1] للفظ الجلالة في (الفاتحة) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**إذ الصفة لا تكون أعرف** . . .) إلىٰ آخره ، بل إما يكون مساوياً له أو دونه ، ونسب المصنف في « شرح اللمحة » هـٰذا الشرط إلىٰ جماعة من النحويين ، هـٰذا إذا كان المنعوت معرفة ، وأما إذا كان نكرة . . فقال الدماميني : (كون النعت أعرف ـ أي : أقل اشتراكاً ـ جائز اتفاقاً) ، ومثل بـ : (رجل فصيح ولحان ، وغلام يافع) **يريد** : أن الفصاحة واللحن واليفوع من نوع خصائص الآدمي ، فالفصيح يدل على الرجل مع دلالته على الفصاحة ، بخلاف (الرجل) ، فـ (فصيح) أعرف من (رجل) ، بخلاف نحو : (طويل) مما ينعت به ؛ ولهـٰذا يجوز حذف المنعوت مع الأول دون الثاني ، فتقول : رأيت فصيحاً ؛ أي : شخصاً فصيحاً ، ولا تقول : رأيت طويلاً ؛ لعدم فهم المراد به . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (**إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف**) وذٰلك لأن الحكمة : أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف ، فإن اكتفىٰ به المخاطب . . فذاك ، ولم يحتج إلىٰ نعت ، وإلا . . زاده من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة ، وهو ظاهر علىٰ رأي الجمهور ، وصحح ابن مالك جواز نعت المعرفة بما هو أخص ؛ أي : أعرف من المنعوت ؛ نحو : (مررت بالرجل هـٰذا) ، كما يجوز نعت النكرة بالأخص ؛ أي : بالأقل شيوعاً ؛ نحو : (رجل فصيح) ، وأيده بعضهم بقول ابن خروف : (يوصف كل معرفة بكل معرفة ؛ كما يوصف كل نكرة بكل نكرة) قال : (وما ذهب إليه الجمهور لا دليل عليه) انتهىٰ .

وحينئذ فلينظر : ما وجه أن المضاف إلى الضمير في رتبة العلم عند هـٰؤلاء ، فلم ينقل عنهم خلاف هنا ؟ انتهىٰ منه .

---

(١) سورة الفاتحة : (٤) .

وقيلَ : إنَّ ما أُضيفَ إلىٰ معرفةٍ فهوَ في رتبةِ ما تحتَها .

قالَ المُصنِّفُ : ويدلُّ علىٰ بطلانِهِ قولُهُ :

. . . . كَخُذْرُوفِ ٱلْوَلِيدِ ٱلْمُثَقَّبِ

فوصفَ المُضافَ إلى المُعرَّفِ بـ (أل) بالمُعرَّفِ بها ، والصِّفةُ لا تكونُ أعرفَ مِنَ الموصوفِ ، ولا يَرِدُ علىٰ إطلاقِ قولِهِم هنا : (إنَّ المُضافَ إلى المعرفةِ معرفةٌ) : ما لا يتعرَّفُ بالإضافةِ ؛ كالصِّفةِ المُضافةِ إلىٰ معمولِها ، والمُتوغِّلِ في الإبهامِ ، والواقعِ موقعَ نكرةٍ .

وقوله آنفاً : (**وإلا لما صح نحو : مررت بزيد صاحبك**) كذا في « شرح الشذور » ، ولك أن تقول : لا دليل لهم في ذٰلك ؛ لجواز أن يكون (صاحبك) بدلاً لا نعتاً ، وقد ذكروا في (باب النعت) : أن (بالرجل صاحبك) بدل ، فليكن هٰذا كذٰلك ، **فليحرر** . انتهىٰ منه .

(**وقيل : إن ما أضيف إلىٰ معرفة فهو في رتبة ما تحتها ، قال المصنف**) يعني : ابن هشام رحمه الله تعالىٰ في بعض كتبه : (**ويدل علىٰ بطلانه قوله**) أي : قول الشاعر : (من الطويل)

. . . . (**كخذروف الوليد المثقب**)

(**فوصف**) الشاعر (**المضاف إلى المعرف بـ « أل »**) وهو لفظ خذروف (**بالمعرف بها**) أي : بـ (أل) وهو لفظ المثقب ، (**والصفة لا تكون أعرف من الموصوف ، ولا يرد**) اعتراضاً (**علىٰ إطلاق قولهم هنا : إن المضاف إلى المعرفة معرفة**) مقول لقولهم .

وقوله : (**ما لا يتعرف بالإضافة**) فاعل (يرد) ، وذٰلك الذي لا يتعرف بالإضافة (**كالصفة المضافة إلىٰ معمولها**) كـ (ضارب زيد) مثلاً ، (و) كالاسم (**المتوغل**) أي : شديد الدخول (**في الإبهام**) كغير ومثل ، (و) كالاسم (**الواقع موقع نكرة**) نحو : (جاء رجل وحده) .

قوله : (**قال المصنف : ويدل علىٰ بطلانه**) قال العليمي : (قد يقال : مراده ـ أي : مراد المصنف ـ ببطلانه : كونه في رتبة ما تحته إن كان لها تحت ، وإلا . . فالمضاف إليها في رتبتها ، فلا يبطل بما قاله المصنف ؛ لأن ذا الأداة لا تحت له ، فالمضاف إليه في رتبته ، وحينئذ فإنما وصفه بما هو في رتبته لا بأعرف ، **فتأمله**) .

قوله : (**كخذروف الوليد المثقب . . .**) إلىٰ آخره هو جزء من عجز بيت لامرئ القيس في « ديوانه بشرح السكري » ، والبيت بتمامه : (من الطويل)

فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه   يمر كخذروف الوليد المثقب

اللغة : **الشأو** : الغاية والشوط الطويل ، **والخذروف** : لعبة صغيرة تدار بخيط فتدور بسرعة حتىٰ لا تكاد ترىٰ ، والبيت في وصف فرس سريع الجري يطارد فارسه وحشاً ، والشاهد ظاهر في المتن . انتهىٰ من « تحقيق المجيب » .

قال العليمي : (قوله : « كخذروف . . . » إلىٰ آخره ، **الخذروف** ـ بالذال المعجمة ـ : ما يدوره الصبي بيده ـ وهو المراد بالوليد ـ بخيط ليسمع له دوي ؛ كذا في « الصحاح » ، وذكر بعضهم : أنه خشبة طويلة فيها ثقب فيه خيط ، وتدور تلك الخشبة بذٰلك الخيط) انتهىٰ منه .

وقال الكردي : (قول الشاعر : « كخذروف الوليد » **الخذروف** ـ بخاء وذال معجمتين أولاهما مضمومة وذال ساكنة ثم راء مهملة مضمومة وواو ساكنة ـ : شيء يدوره الصبي في يده ، فيسمع له صوت كدوي الريح ؛ كما في « القاموس » ، و« **الوليد** » : الصبي ، و« **المثقب** » : نعت « الخذروف » ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ ﴾)[1] .

---

(١) سورة طه : (٨٠) ، (وواعدتكم) قراءة حمزة والكسائي وخلف ، و(ووعدناكم) قراءة أبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب ، و(وواعدناكم) قراءة الباقين . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٣٢١) .

لِمَا تقرَّرَ في (بابِ الإضافةِ) مِنْ أنَّ كلّاً منها لا يتعرَّفُ بالإضافةِ ، والحكمُ إذا عُلِمَ في بابِهِ لشيءٍ . . كانَ قيداً للحكمِ الَّذي يُذكرُ مُطلَقاً في بابٍ آخرَ .

قوله : (**ولا يرد علىٰ إطلاق قولهم هنا : إن المضاف إلى المعرفة معرفة**) حيث لم يستثنوا منه الصفة المضافة إلىٰ معمولها ، والاسم المتوغل في الإبهام ، والاسم الواقع موقع نكرة .

وإنما قلنا : لا ترد هٰذه الأمور الثلاثة علىٰ إطلاق قولهم : إن المضاف إلىٰ معرفة معرفة (**لما تقرر**) وثبت عندهم (**في « باب الإضافة » من أن كلاً منها**) أي : من هٰذه الأمور الثلاثة التي هي الصفة المضافة إلىٰ معمولها المعرفة ؛ نحو : (عمرو ضارب زيد الآن أو غداً) ، والأسماء المتوغلة في الإبهام ؛ نحو : (ما ضربت غير زيد) ، و(ما رأيت نظيرك) ، و(من أين يوجد مثلك ؟) ، والاسم الواقع موقع نكرة ؛ نحو : (جاء زيد وحده) من أن كلاً منها (**لا يتعرف بالإضافة**) فقد ثبت لهٰذه الثلاثة في (**باب الإضافة**) عدم تعريفها بالإضافة إلىٰ معرفة ، (**والحكم**) كعدم تعريف هٰذه الثلاثة بالإضافة إلىٰ معرفة (**إذا علم**) ذٰلك الحكم (**في بابه لشيء**) كهٰؤلاء الثلاثة . . (**كان**) ذٰلك الحكم المذكور لشيء في باب كعدم تعريفها في باب الإضافة (**قيداً للحكم الذي يذكر مطلقاً**) لذٰلك الشيء (**في باب آخر**) وذٰلك كذكر حكم عدم تعريفها بالإضافة إلىٰ معرفة المذكور في (باب الإضافة) في عدم صحة كونها صفة لمعرفة المذكور في (باب النعت) ، وفي باب بيان مراتبها كهٰذا الباب ، والله أعلم .

وقد يجاب عن هٰذا الإيراد هنا : بأن (المثقب) و(الأيمن) فيما ذكر ليس نعتاً عند القائل المذكور حتىٰ يرد عليه ، بل هو بدل عنده ؛ كما صرح به الرضي ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

* * *

(بابٌ) في ذكرِ المُبتدَأ والخبرِ وما يتعلَّقُ بهما مِنَ الأحكامِ

. . . .

---

٣١ ـ (باب في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الأحكام)

لما فرغ المصنف من الوسائل . . شرع في المقاصد بالذات ؛ وهي الأحكام التركيبية المسماة بـ (علم النحو) ، وبـ (علم العربية) .

ثم إن التراكيب راجعة إلىٰ جملتين : جملة اسمية ، وجملة فعلية ، وقدم الكلام على الاسمية ؛ بناءً علىٰ أن المبتدأ أصل للفاعل ؛ وهو مذهب سيبويه ، **وحجته** : أنه لا تزول ابتدائيته ؛ تقدم أو تأخر ، بخلاف الفاعل ؛ ففاعليته تزول إن تقدم .

وقيل : الفاعل أصل ، **وحجته** : أن عامله لفظي ، وهو أقوىٰ من عامل المبتدأ المعنوي ، ونسب إلى الخليل .

ولما رأى ابن السراج والأخفش أن لكل حجة . . قالا : كل منهما أصل ، وهـٰذا الذي اختاره الرضي .

وأشار إلى الأقوال الثلاثة السيوطي في « الفريدة » بقوله : (من الرجز)

واختلفوا فيما له التأصل ... في الرفع هل مبتدأ أو فاعل ؟

وجه كل باتجاه يجلو ... من ثم قال البعض : كل أصل

انتهىٰ من « الفاسي » باختصار .

واعلم : **أن المشهور عند النحاة** : التعبير بالمبتدأ والخبر ، **وسيبويه يقول** : المبني والمبني عليه ، **والمناطقة يقولون** : الموضوع والمحمول ، **وأهل المعاني يقولون** : المسند والمسند إليه .

واعلم : **أن الخبر** ملازم للمبتدأ ، وقد يوجد مبتدأ بدون خبر ؛ نحو : (أقائم

الزيدان ؟) ، ونحو : (أقل رجل يقول ذٰلك) فإن (أقل) مبتدأ لا خبر له ؛ لأنه بمعنىٰ : كل رجل يقول ذٰلك ، و(يقول) : صفة لرجل ، وليس بخبر ؛ بدليل : جريه علىٰ تثنيته وجمعه ؛ نحو : (أقل رجلين يقولان ذٰلك) ، و(أقل رجال يقولون ذٰلك) ، وقيل : إن (يقول) خبر له . انتهىٰ من « حاشية العدوي علىٰ شرح الشذور » نقلاً عن المدابغي .

وقيل : يسمىٰ مبتدأ حكمياً ؛ لأن صفة النكرة قائمة مقام الخبر في تمام الفائدة بها .

قوله : (**وما يتعلق بهما من الأحكام**) ، **وأحكام المبتدأ خمسة** :

الأول : أن يكون مرفوعاً ، **والثاني** : أن يكون مقدماً في الأصل ، وهٰذان الحكمان جاريان في المبتدأ الذي له خبر ، والمبتدأ ليس له خبر ، **والثالث** : أن يكون مفرداً ، وهٰذا في المبتدأ الذي ليس له خبر ، **والرابع** : أن يكون مطابقاً للخبر ، **والخامس** : أن يكون محذوفاً ، وهٰذان في المبتدأ الذي له خبر .

ويحذف وجوباً في أربعة مواضع ، وقد بيناها في « الفتوحات » فراجعها .

وأحكام **الخبر** سبعة :

الأول : كونه مرفوعاً ، **والثاني** : أن يكون أصله متأخراً ، **والثالث** : تقدمه على المبتدأ وجوباً أو جوازاً ، **والرابع** : حذفه وجوباً أو جوازاً ، **والخامس** : وجوب تأخره ، **والسادس** : جواز كونه متعدداً ، **والسابع** : ألا يقترن به لام التوكيد ؛ أي : لام الابتداء ، وقد بسطنا الكلام عليها في « الفتوحات » فراجعها ، مع فوائد مهمة في هٰذا الباب .

(**والمبتدأ**) **لغة** : ما يبدأ به الشيء ؛ كمقدمة الكتاب أو الفن ، **واصطلاحاً** : (**هو الاسم**) لا الفعل ؛ لأن الفعل لا يكون مبتدأ ؛ لأنه مسند لا مسند إليه ، الصريح ؛

وهو : ما لا يحتاج في جعله مبتدأ إلىٰ تأويل ؛ كـ (الله ربنا ، ومحمد نبينا ، والإسلام ديننا) .

وفي « حاشية العدوي على الشذور » : **واعلم** : **أن الصريح لغة** : هو الخالص من كل شيء ، **واصطلاحاً** : الاسم الظاهر الذي لا يحتاج في كونه اسماً إلىٰ تأويل .

أو المؤول به ؛ ومنه : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) لأنه علىٰ تقدير (أن) المصدرية ، أو الفعل ؛ لأنه إذا أريد به مجرد الحدث . . صح أن يسند ويضاف إليه ، فالاسم أعم من الحقيقي أو الحكمي . انتهىٰ « عليمي » .

قال العدوي في « حاشيته عليه » : (**والمؤول لغة** : اسم مفعول ؛ من أَوَّل الحديث : إذا فسره ، **واصطلاحاً** : خلاف الصريح ، وليس المراد بالصريح : ما قابل الكناية ؛ فإن ذٰلك اصطلاح أهل الأصول) .

فالمؤول عند النحاة : ما قابل الصريح ؛ وهو : ما يحتاج في جعله مبتدأ أو فاعلاً مثلاً إلىٰ تأويل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾[1] ؛ أي : (صيامكم) بأن يسبك الفعل الواقع بعد (أن) بمصدر يكون مبتدأ وما بعده خبر ؛ أي : صيامكم أو صومكم ، و(خير) : خبره .

(**المجرد**) أي : الخالي (**عن العوامل اللفظية**) أي : لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيه .

فإن قلت : التجرد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها ؛ كما في (زيد مجرد عن ثيابه) ، ولم يوجد في المبتدأ عامل قط .

قلنا : قد ينزل الإمكان منزلة الوجود ؛ كقولنا للحفار : (ضيق فم البئر ، ووسع أسفلها) ، وكقولنا : (سبحان من صغر جسم البعوضة ، وكبر جسم الفيل) ، وليس

(١) سورة البقرة : (١٨٤) .

. . . .

هناك نقل من سعة إلىٰ ضيق ، ولا من كبر إلىٰ صغر ، وعكسه ، **وإنما المراد : الإنشاء علىٰ هـٰذه الصفة . انتهىٰ من « العدوي » نقلاً عن شراح « الأزهرية »** .

وقوله : (**المجرد**) من حيث رفعه بالابتداء ، فلا يرد نعت اسم (لا) ، والعطف علىٰ محل اسم (إن) بالرفع .

وقوله : (**اللفظية**) قيد في العوامل ـ أي : قيدها باللفظية ـ لأن المبتدأ لم يتجرد عن العامل المعنوي ، بل عن اللفظي فقط . انتهىٰ « شنواني على الأزهرية » .

و(اللفظية) : صفة لـ (العوامل) أي : المنسوبة إلى اللفظ ؛ من نسبة المفعول إلى المصدر ، فـ (اللفظ) بمعنى : التلفظ ، أو من نسبة الجزئيات إلى الكليات ، فـ (اللفظ) بمعنى : الملفوظ ؛ أي : العوامل المنسوبة إلى الأشياء الملفوظة ، فالأشياء الملفوظة كلية ، والعوامل بعض جزئياتها .

قوله : (**المجرد عن العوامل**) **ظاهره** : أنه يكون مبتدأ وإن اقترن بعامل أو عاملين ، وليس كذٰلك ، **فالجواب عنه** : أن (أل) في (العوامل) للجنس مع ملاحظة الكمال ، فتبطل معنى الجمعية ، فكأنه قال : المجرد عن جنس العوامل ولو واحداً أو اثنين ، أو أنه من مقابلة الجمع بالجمع ؛ فإن (المجرد) جمع في المعنىٰ ، ويقابله : (العوامل) وهو جمع في اللفظ ، فكأنه قال : **المبتدأ** : كل اسم مجرد عن كل عامل لفظي .

قال الفيشي : كان ينبغي أن يقول : غير الزائدة وشبهها ؛ أي : ليدخل فيه : « بحسبك درهم » ، وقوله : (من الطويل)

. . . . لعل أبي المغوار منك قريب

والمجرور بـ « رب » نحو : رب رجل صالح لقيته ، ولولاك . . لكان كذا ، ولولاه . . لكان كذا ؛ فإن المجرور في هـٰذه المواضع مرفوع محلاً علىٰ أنه مبتدأ ؛ كما قاله في « المغني » مع أنه ليس مجرداً عن العوامل غير الزائدة .

لفظاً أو حكماً ، . . . .

ويجاب عنه : بأن (أل) في (العوامل) للكمال ؛ أي : المجرد عن العوامل الكاملة في العمل التي عملها بطريق الأصالة ، فخرج : الزائدة وشبهها .

والزائدة : هي التي دخولها في الكلام كخروجها ، **وشبهها** : هي التي لا يكون دخولها في الكلام كخروجها ، وإنما تشبهها في عدم التعلق بشيء ، فالزائدة لا تغير المعنىٰ ، وشبهها يغير المعنى . انتهىٰ « حاشية العدوي على الشذور » .

واحترز بقوله : (**لفظاً**) عما اقترن بعامل لفظي ؛ نحو : (كان زيد قائماً) ، و(قام زيد) ، فلا يقال في المثالين : (زيد) مبتدأ ، بل يقال في الأول : اسم (كان) ، وفي الثاني : فاعل ، ومثال المجرد لفظاً : كقولهم : (الله ربنا ، ومحمد نبينا) .

ودخل في المبتدأ بقوله : (أو حكماً) ما دخل عليه عامل زائد أو شبهه .

فمثال الزائدة : قوله تعالىٰ : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾[1] فـ (خالق) : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف زائد ؛ وهو (من) ، و(غير الله) : خبر المبتدأ ، و(يرزقكم) : خبر بعد خبر ، أو (غير) : بدل من (خالق) ، والخبر محذوف تقديره : لكم ، ولا تقل : إن (خالق) وصف مبتدأ ، و(غير) : فاعل أغنىٰ عن الخبر ؛ لأن الوصف الرافع لما سد فاعله مسد الخبر نزل منزلة الفعل ، والفعل لا يدخل عليه (من) ، فكذلك ما أشبهه ؛ ومنه : (بحسبك درهم) .

ومثال الشبيه بالزائد : (من الطويل)

. . . . لعل أبي المغوار منك قريب

فـ (لعل) : حرف جر شبيه بالزائد ، و(أبي) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقلوبة ياء ؛ لأجل الحرف الشبيه بالزائد ، و(قريب) : خبر المبتدأ .

---

(١) سورة فاطر : (٣) .

مُخبَراً عنهُ ، أو وصفاً رافعاً لِمَا انفصلَ ....

والفرق بين الزائد وشبهه ـ وإن كان كل واحد منهما لا يتعلق بشيء ـ : **أن الزائد** : إذا حذف لا يتوقف عليه المعنىٰ ؛ كـ (من) في الآية السابقة ، والباء في : (بحسبك درهم) ، **والشبيه بالزائد** : يتوقف عليه المعنىٰ ؛ كـ (لعل) في المثال المذكور ؛ فإنها تفيد الترجي ، فلو حذفت . . لم يبقَ ما يدل عليه . انتهىٰ من « الفاسي » .

وقوله : (**مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لما انفصل**) حال ومعطوف عليه من (الاسم) في قوله : (هو الاسم المجرد) بناء علىٰ مجيء الحال من الخبر ، والتقدير : والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل حال كونه مخبراً عنه ، أو حال كونه وصفاً . . . إلىٰ آخره ؛ فإن المخبر عنه والوصف نفس المبتدأ والخبر .

وخرج بقوله : (مخبراً عنه) : الأعداد المسرودة ؛ نحو : (واحد واثنان) فإنها ليست مخبراً عنها وإن تجردت عن العوامل اللفظية إجماعاً .

وخرج أيضاً : أسماء الأفعال ؛ كـ (نزال ، ودراك) إذ ليست مخبراً عنها وإن تجردت عن العوامل **على الصحيح** .

ودخل نحو : (أقائم أبواه زيد ؟) فإنه وإن كان وصفاً رافعاً لاسم ؛ وهو (أبواه) لـٰكنه لا يكتفىٰ به ، بل (زيد) : مبتدأ ، و(قائم) : خبره ، و(أبواه) : فاعله ، والفائدة لا تحصل بفاعل مع المرفوع بعده لا سيما مع اشتماله علىٰ ضمير الغائب المفتقر إلى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة ؛ لأن القصد : الإخبار عن زيد بقيام وأبويه .

وخرج : الفعل المضارع ؛ على القول : بأن رافعه : التجرد ، **وهو الصحيح** ؛ لأنه ليس مخبراً عنه ، فلا يقال : إنه خرج بـ (الاسم) لأن المصنف لم يذكر (الاسم) انتهىٰ « عدوي على الشذور » .

ومعنىٰ كلامه : أن المبتدأ قسمان :

الأول : مبتدأ له خبر ؛ وهو : الاسم المرفوع بالابتداء المجرد عن العوامل اللفظية

. . . .

غير الزائدة وشبهها ، لفظاً ؛ نحو : (الله ربنا ، ومحمد نبينا) ، أو المجرد عنها حكماً لا لفظاً ؛ نحو : (بحسبك درهم) وهو الغالب في كلامهم حالة كون هٰذا القسم مخبراً عنه بخبر صريح ؛ كما مثلنا له .

والقسم الثاني : هو الاسم المرفوع الذي ليس له خبر حالة كونه وصفاً رافعاً لما اتصل به ؛ أي : لمرفوع اتصل به ؛ أي : غير مفتقر إلى الاتصال بغيره ، مستغنياً به عن طلب الخبر ، معتمداً علىٰ واحد من الأمور الخمسة ؛ كالاستفهام والنفي ، ظاهراً كان ذٰلك المرفوع ؛ نحو : (أقائم الزيدان) ، و(ما قائم الزيدان) ، أو ضميراً منفصلاً عن الاتصال به ؛ نحو : (أقائم أنتما يا زيدان) ، والحال أنه تم بذٰلك المرفوع الكلام بحيث يستغنىٰ به عن طلب الخبر .

وعبارة الكردي : قوله : (**والمبتدأ : هو الاسم**) أي : وصفاً كان أو غيره .

قوله : (**هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها لفظاً**) تمييز لمرفوع (المجرد) أي : المجرد لفظه عن العوامل ؛ كـ (زيد قائم) ، و(أقائم أبوه) .

(**أو حكماً**) معطوف علىٰ (لفظاً) أي : المجرد عنها حكمه ؛ نحو : (بحسبك درهم) أي : كافيك درهم ، ونحو قول العرب : (ناهيك بزيد) بناء علىٰ أن (زيد) مبتدأ مؤخر زيدت فيه الباء ، و(ناهيك) : خبر مقدم ، وهو ظاهر ؛ لأن المعنىٰ : أن زيداً ناهيك عن تطلب غيره .

وقوله : (**مخبراً عنه**) مخرج لنحو : (نزال ، ودراك) من أسماء الأفعال ؛ **إذ الأصح** : أنها لا محل لها من الإعراب .

قوله : (**مخبراً عنه . . .**) إلىٰ آخره حال من (الاسم) ، (**أو وصفاً رافعاً**) معطوف علىٰ (مخبراً عنه) أي : حالة كون ذٰلك الاسم مخبراً عنه باسم جامد ؛ كقولك : (زيد أخوك) ، أو باسم مشتق غير رافع ؛ نحو : (زيد قائم) ، أو حالة كون ذٰلك الاسم

وأغنىٰ عنِ الخبرِ .

والخبرُ : ما تحصُلُ بهِ الفائدةُ معَ مُبتدَأٍ غيرِ الوصفِ المذكورِ .

وبدأَ هنا وفي « الجامعِ » بالمُبتدَأ قبلَ الفاعلِ ؛ تبعاً لمَنْ يرىٰ أنَّهُ أصلُ المرفوعاتِ ، وخالفَ في « الشُّذورِ » فبدأَ بالفاعلِ ؛ نظراً إلىٰ أنَّهُ أصلُها . . . .

وصفاً رافعاً لما انفصل ؛ أي : لاسم استقل واستغنىٰ عن العلقة والافتقار إلىٰ ما بعده في إفادة المعنىٰ ، سواء كان ذٰلك المرفوع فاعلاً ظاهراً للوصف الذي وقع مبتدأ ؛ نحو : (أقائم الزيدان ؟) ، أو ضميراً منفصلاً ؛ نحو : (أقائم أنتما ؟) .

(وأغنىٰ) ذٰلك المرفوع الوصف الواقع مبتدأ (عن) طلب (الخبر) بأن سد ذٰلك المرفوع مسد الخبر في تمام فائدة الكلام ؛ كالمثالين اللذين مثلناهما .

وخرج بقيد : (أغنىٰ عن الخبر) : نحو : (أقائم أبواه زيد ؟) فإن المرفوع ؛ وهو (أبواه) غير مغنٍ للوصف الواقع مبتدأ عن طلب الخبر في حصول الفائدة ، مع قطع النظر عن (زيد) لأن (زيداً) فيه : مبتدأ مؤخر ، و(قائم) : خبره مقدم ، و(أبواه) : فاعل بـ (قائم) .

(والخبر) المصطلح عليه عند النحاة : (ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور) .

(وبدأ) المصنف المرفوعات (هنا) أي : في متن « القطر » (وفي) كتابه المسمىٰ بـ : (« الجامع » بالمبتدأ قبل) ذكر (الفاعل ؛ تبعاً لمن يرىٰ) ويعتقد من النحاة (أنه) أي : أن المبتدأ (أصل المرفوعات) وممن يرىٰ ذٰلك : سيبويه ، **ووجهه** : أنه مبدوء به في الكلام ، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر عن الخبر ، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم على الفعل ، وأنه عامل معمول ، والفاعل معمول لا غير .

(وخالف) المصنف هٰذا الترتيب (في) متن (« الشذور » فبدأ) ذكر المرفوعات (بالفاعل ؛ نظراً إلىٰ أنه) أي : إلىٰ أن الفاعل (أصلها) أي : أصل المرفوعات ،

كما قالَ ، وذهبَ جمعٌ إلىٰ أنَّ كلّاً منهُما أصلٌ ، واختارَهُ الرَّضيُّ ، قالَ أبو حيَّانَ : وهٰذا الخلافُ لا يُجدي فائدةً .

(المُبتدَأُ والخبرُ) كِلاهُما (مرفوعانِ) باتِّفاقٍ (كـ : اللهُ رَبُّنا ، ومُحمَّدٌ) عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ (نبيُّنا) ....

وعزي القول بذٰلك للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ووجه : بأن عامله لفظي ، وهو أقوىٰ من عامل المبتدأ المعنوي ، وأنه إنما ارتفع ؛ للفرق بينه وبين المفعول ، وليس المبتدأ كذٰلك ، **والأصل في الإعراب** : أن يكون للفرق بين معاني الكلمات (**كما قال**) المصنف في بعض كتبه .

(**وذهب جمع**) من النحاة (**إلىٰ أن كلاً منهما**) أي : كلاً من المبتدأ والفاعل (**أصل**) برأسه ، (**واختاره الرضي**) .

(**قال أبو حيان : وهٰذا الخلاف**) الجاري في أصالتهما (**لا يجدي**) من (أجدى) الرباعي ؛ أي : لا يفيد (**فائدة**) لها نتيجة ، بل هو خلاف لفظي .

وتعقبه الدماميني : بأن فائدته تظهر في أولوية المقدر عند الاحتمال ؛ كما إذا وجدنا ما يصلح لهما ، كما إذا قيل : (من قام ؟) فتقول في جوابه : (زيد) فإنه يحتمل كونه مبتدأ ، وكونه فاعلاً ، فحينئذ يترجح تقدير ما قيل : إنه الأصل .

ثم أورد : أن الترجيح هنا بمطابقة السؤال ؛ فإنه جملة اسمية .

وأجاب عنه : بأنه اسمية في الصورة ، وفعلية في الحقيقة ، وبين ذٰلك ، وقد يقال : لا مانع من تعدد المرجح ، فكون الترجيح بالاسمية لا ينافي الترجيح بغيرها ، **فتدبر** . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**المبتدأ والخبر كلاهما**) قال الكردي : (لم أرَ لذكر هٰذا التوكيد كبير فائدة) ، (**مرفوعان باتفاق ؛ كـ « الله ربنا »**) أي : كقول القائل : (الله ربنا) ، وكذا نظائره ؛ كقوله : (**ومحمد عليه الصلاة والسلام نبينا**) ، و(الإسلام ديننا) .

لِمَنْ يعتقدُ عدمَ إيمانِهِ ، وإنَّما اختلفوا في رافعِهِما علىٰ أقوالٍ ؛ أصحُّها : أنَّ المُبتدَأَ مرفوعٌ بالابتداءِ ؛ وهوَ : التَّجرُّدُ عنِ العواملِ اللَّفظيَّةِ للإسنادِ ، . . . .

وقوله : (لمن يعتقد عدم إيمانه) أي : عدم إيمان القائل ، متعلق بالقول المقدر ، والهاء في : (إيمانه) راجع إلى القائل ، والمستتر في : (يعتقد) راجع إلىٰ (من) ، وإنما قيده بذٰلك ؛ لأن قول القائل ذٰلك لمن يعتقد إيمانه ليس بكلام ؛ لعدم إفادته فائدة تامة ؛ لمعلوميته عند المخاطب ، نظير قولهم : (الأرض تحتنا ، والسماء فوقنا ، والنار حارة) علىٰ كلام فيه ، ويحتمل كون ضمير (يعتقد) للقائل ، وهاء (إيمانه) لـ (من) أي : لمن يعتقد ؛ أي : القائل عدم إيمانه علمه بأن الله ربه ، وأن محمداً عليه الصلاة والسلام نبيه ، فسمىٰ ذٰلك العلم إيماناً . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « لمن يعتقد عدم إيمانه » أي : كقول الشخص لمخاطب : اعتقد عدم إيمان القائل ما ذكر ، ولعل هٰذا مبني علىٰ مذهب من يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ، ولا يكتفي بالفائدة الوضعية ، **أو المقصود** : بيان الكلام المعتد به ، لا مطلق الكلام) انتهىٰ « عليمي » .

(وإنما اختلفوا) أي : اختلف النحاة (في رافعهما) أي : في رافع المبتدأ والخبر (علىٰ) أربعة (أقوال) : **الأول** ـ وهو الصحيح ـ : أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء ، وللخبر المبتدأ ، **والثاني** : كل منهما رافع للآخر ، **والثالث** : أن الابتداء رافع لهما ، **والرابع** : أن الابتداء رافع للمبتدأ ، وهما رافعان للخبر ، والأقوال أربعة ، **والصحيح منها** : الأول . انتهىٰ من « الفتوحات » .

وأبهم المصنف الرافع ؛ ليكون كلامه جارياً علىٰ كل الأقوال ، (**أصحها : أن المبتدأ مرفوع بالابتداء** ؛ وهو : **التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد**) إليه ؛ أي : لإسناد غيره إليه ؛ كالمبتدأ الذي ليس وصفاً ، أو لإسناده إلىٰ غيره ؛ كالمبتدأ الذي كان وصفاً .

والخبرُ مرفوعٌ بالمُبتدَأ ، وصحَّ رفعُهُ بهِ وإن كانَ يقعُ جامداً ؛ لأنَّ أصلَ العملِ : الطَّلبُ ، والمُبتدَأُ طالبٌ للخبرِ ؛ مِنْ حيثُ كونُهُ محكوماً به عليهِ طلباً لازماً ، . . . .

قوله : (**وهو التجرد**) ، و(أل) في التجرد للعهد ؛ أي : التجرد المعلوم ، **أو** هو **تجرد الاسم** من العوامل اللفظية ؛ حقيقة **أو** حكماً ، فدخل ابتداء المبتدأ المقرون بالحرف الزائد أو شبهه ، (**والخبر مرفوع بالمبتدأ** ، **وصح رفعه**) أي : رفع الخبر (به) أي : بالمبتدأ (**وإن كان**) المبتدأ (**يقع جامداً** ؛ **لأن أصل العمل** : **الطلب** ، **والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به**) أي : بالخبر (**عليه**) أي : على المبتدأ ؛ أي : طالب له (**طلباً لازماً**) لا ينفك عنه .

قال الكردي : (قوله : « وإنما اختلفوا في رافعهما » متعلق في المعنىٰ بقوله سابقاً : « باتفاق » والمحصور فيه : « في رافعهما » يعني : أنه لا خلاف بينهم في رفع المبتدأ والخبر ، وإنما الخلاف في رافعهما فقط) انتهىٰ منه .

قوله : (**أصحها** . . .) إلىٰ آخره ، وهو مذهب سيبويه والجمهور .

قوله : (**وهو التجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة**) قد مر بيان معنى التجرد بما فيه من الخلاف في مبحث : أن رافع المضارع هو التجرد ، **وقيل** : الرافع لهما : الابتداء ، وعليه ابن الحاجب ، **وقيل** : رفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الخبر بالمبتدأ ، **وقيل** : رفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الخبر لهما ، وهو قول الزجاج ، وقيل : له وللمبرد ، **وقيل** : هما ترافعا ، وهو مذهب الكوفيين ، وحجة كل منها في **المطولات** . انتهىٰ منه .

قوله : (**وصح رفعه به**) جواب عما اعترض به على القول بأن الرافع هو المبتدأ ، **واعترضه أيضاً ابن عصفور** : بأن العامل إذا كان غير متصرف . . لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه .

وأجيب : بأن ذٰلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل والحمل عليه ، وعمل المبتدأ بطريق الأصالة ، وبأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً ؛ نحو : (**القائم أبوه ضاحك**) ،

كما أنَّ فعلَ الشَّرطِ لـمَّا كانَ طالباً للجوابِ . . عملَ فيهِ عندَ طائفةٍ .

واعلمْ : أنَّ الأصلَ في المُبتدَأ أن يكونَ معرفةً ؛ لأنَّ الغرضَ مِنَ الكلامِ : حصولُ الفائدةِ ، والمُبتدَأُ مُخبَرٌ عنهُ ، والإخبارُ عن غيرِ مُعيَّنٍ لا يفيدُ ، . . . .

فلو كان رافعاً للخبر . . أدىٰ إلىٰ إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير تبعية ولا نظير لذٰلك .

وأجيب : بأن ذٰلك إنما يمتنع منه إذا اتحدت الجهة ، وهي هنا مختلفة ؛ لأن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر . انتهىٰ « عليمي » .

(**كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب . . عمل فيه عند طائفة**) وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل ، **لٰكن يرد علىٰ هٰذا القياس** : أنه غير متفق عليه . انتهىٰ منه .

قوله : (**واعلم : أن الأصل**) أي : أن الأرجح والأكثر (**في المبتدأ**) المخبر عنه : (**أن يكون معرفة**) لأن المبتدأ الوصف لا يكون إلا نكرة ؛ كما قاله ابن مالك .

والمراد بالأصل هنا وفي نحوه : الأرجح الأكثر . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « والأصل في المبتدأ : أن يكون معرفة » ، وأما الخبر . . فالأصل فيه : تنكيره ؛ لأنه مسند ، فأشبه الفعل ، والفعل خال من التعريف والتنكير ؛ إذ هما من عوارض الاسم ، ولا يصح تجريد الاسم عنهما ، فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلىٰ علامة ؛ وهو التعريف ، وبقيناه على الأصل ؛ وهو التنكير .

وأما التعليل : بأنه مسند فينبغي أن يكون مجهولاً . . فليس بشيء ؛ لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً ، والذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذٰلك المسند إلى المسند إليه) ، (**لأن الغرض من الكلام : حصول الفائدة ، والمبتدأ مخبر عنه**) لطلب الفائدة ، (**والإخبار عن غير معين لا يفيد**) أي : غالباً .

وأورد : بأن هٰذه العلة لا تقتضي خصوص التعريف بأن يكون معلوماً بوجه ما

ولأنَّ القصدَ مِنَ الكلامِ : إعلامُ السَّامعِ ما يحتملُ أن يجهلَهُ ، والأمورُ الكلّيَّةُ قلَّ أن يجهلَها أحدٌ ، وإنَّما يَجْهلُ الأمورَ الجزئيَّةَ .

وأُورِدَ على الأوَّلِ : مجيءُ الفاعلِ نكرةً ؛ وهوَ مُخبَرٌ عنهُ .

بحيث يفيد الحكم عليه ، والكلام في مبتدأ يخبر عنه ؛ كما يدل عليه الكلام ، إذ الوصف الرافع لمكتفىً به لا ينفك عن كونه نكرة . انتهىٰ « عليمي » .

(ولأن القصد من الكلام : إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله) قال الكردي : (قد يقال : إن هٰذا التعليل قد يستغنىٰ عنه بالتعليل الأول ؛ إذ مآلهما واحد ، وهو أن الغرض من الكلام : الإفادة) .

(والأمور الكلية) نحو : رجل قائم (قلَّ أن يجهلها أحد ، وإنما يجهل) ذٰلك الأحد (الأمور الجزئية) كـ (زيد قائم) .

والفرق بين الكلية والجزئية : أن الكلية : هو الحكم علىٰ كل فرد من أفراد الشيء ، إيجاباً كان ذٰلك الحكم ؛ كقولك : (كل إنسان قابل للفهم) ، أو نفياً ؛ كقولك : (كل حمار غير قابل للفهم) ، **والجزئية** : هو الحكم علىٰ بعض أفراد الشيء ، إيجاباً كان ؛ كقولك : (بعض أهل الأزهر علماء) ، أو نفياً ؛ كقولك : (بعض أهل الأزهر ليسوا علماء) كما قال عبد الرحمٰن الأخضر في « سلمه » : (من الرجز)

وحيثما لكل فرد حكما فإنه كلية قد علما

والحكم للبعض هو الجزئية والجزء معرفته جلية

(وأورد على الأول) أي : على القول الأول ؛ وهو : (أن المبتدأ مخبر عنه . . .) : (مجيء الفاعل نكرة ؛ وهو مخبر عنه) أي : في المعنىٰ ؛ فإن معنىٰ : (جاء رجل) و(رجل جاء) واحد ، وإنما امتنع الثاني ؛ لالتباس الخبر فيه بالصفة ، وأما جواز (زيد القائم) مع اللبس . . فلأن احتياج النكرة إلى الوصف أشد من احتياج المعرفة إليه ، فالخطب سهل . انتهىٰ « كردي » .

وأجيبَ بأنَّ الفاعلَ تخصَّصَ بالحكمِ المُتقدِّمِ عليهِ .

(وأجيب) عن هٰذا الإيراد : **(بأن الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه)** وهو مصحوب بالفعل الرافع له ، فلا يبتدأ بنكرة إلا إذا أفادت ، وهٰكذا المعرفة ، فإذا حصلت الإفادة . . فأخبر عن أي مخبر شئت ، نكرة كان أو معرفة ؛ نحو : (رجل بالباب ، وغلام على السطح) ، ويدل علىٰ ذٰلك : امتناع قولك : (أنت موجود) مع تعرف المبتدأ ؛ وذٰلك هو المنقول عن ابن السراج وابن الدهان .

وقال ابن الخشاب : (إنه كلام عالٍ سديد) ، وارتضاه الرضي وذكر : أنه لو علم المخاطب قيام زيد مثلاً ، فقلت : (زيد قائم) . . كان لغواً .

ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار . . جاز لك (إن رجلاً قائم في الدار) وإن لم تخصص النكرة بوجه ، وكذا تقول : (كوكب انقض الساعة) ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [1] . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « بأن الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه » **أورد** : أنه يقتضي أنه يجوز الابتداء بالنكرة عند تقدم الخبر وإن لم يكن مختصاً .

ويجاب : بأنه إذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص ينفر السامع من استماعه ، ويستمر على انصرافه ؛ لأن الاسم لم يوضع أصالة لينسب إلىٰ غيره ، فلا يكون نكرة متعيناً لأن يكون حديثاً عما بعده ، فيفوت المقصود ، بخلاف نحو : « بقرة تكلمت » ، و« حصاة سبحت » فإنه صحيح مع تقديم المبتدأ النكرة المحضة ؛ لأن الحكم لما كان غريباً . . عادت النفس إلى الإصغاء ، فيحصل المقصود .

وأما الفعل . . فوضع أصالة لينسب إلىٰ غيره ، ولا يصلح إلا لذٰلك ، فلا ينفر السامع عند سماعه ؛ لعلمه بأنه حديث عن الآتي بعده فينتظره) انتهىٰ منه .

---

(١) سورة القيامة : (٢٢) .

قالَ الرَّضيُّ : وهٰذا وهمٌ ؛ لأنَّهُ إذا حصلَ تخصيصُهُ بالحكمِ فقطْ . . كانَ بغيرِ الحكمِ غيرَ مخصَّصٍ ، فتكونَ قد حكمتَ على الشَّيءِ قبلَ معرفةٍ ، وقد قالوا : إنَّ الحكمَ على الشَّيءِ لا يكونُ إلَّا بعدَ معرفتِهِ .

إذا علمتَ ذٰلكَ . . فلا يُبتدَأُ بنكرةٍ إلَّا إذا أفادَتْ ، والفائدةُ تحصُلُ في الغالبِ إذا تخصَّصَتِ النَّكرةُ بمُخصَّصٍ مِنَ المُخصِّصاتِ ، . . . .

(**قال الرضي : وهٰذا**) الجواب ؛ يعني قوله : بأن الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه (**وهم**) أي : خطأ غير صواب (**لأنه إذا حصل تخصيصه**) أي : تخصص الفاعل (**بالحكم فقط . . كان بغير**) ذٰلك (**الحكم غير مخصص ، فتكون**) أيها المجيب بهٰذا الجواب (**قد حكمت على الشيء**) وهو الفاعل المخصص (**قبل معرفة**) أي : معرفة حقيقته ، (**وقد قالوا**) أي : قد قال النحاة : (**إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته**) أي : معرفة حقيقته ، **وعورض هٰذا الجواب** ـ أي : جواب الرضي ـ : بأن الحاكم هو المتكلم ، وهو عالم به قطعاً ، والجاهل إنما هو السامع ؛ إذ هو الذي يختلف الحال بالنسبة إليه في التعريف والتنكير .

(**إذا علمت**) أيها النحوي (**ذٰلك**) أي : ما ذكرنا سابقاً من أن (الأصل في المبتدأ : أن يكون معرفة) ، وأردت بيان ما هو اللازم لك . . (**ف**) أقول لك : (**لا يبتدأ**) الكلام العربي (**بنكرة إلا إذا أفادت**) تلك النكرة فائدة تامة يحسن سكوت المتكلم عليها ؛ بحيث لا ينتظر السامع كلاماً آخر تتم به الفائدة ، (**و**) تلك (**الفائدة تحصل في الغالب**) أي : في الكثير من الكلام العربي (**إذا تخصصت**) تلك (**النكرة بمخصص**) أي : بمسوغ واحد (**من المخصصات**) أي : من الأمور المسوغات المجوزات للابتداء بالنكرة .

قوله : (**والفائدة تحصل**) ينبغي أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة ، لا الحصول بالفعل ؛ لتأخره عن الابتداء ، والشرط مقارن به . انتهىٰ « **عليمي** » .

وهيَ كثيرةٌ ، وأنهاها بعضُهُم إلىٰ نَيِّفٍ وثلاثينَ موضعاً ، . . . .

قال الكردي : (قوله : « والفائدة تحصل في الغالب . . . » إلىٰ آخره ، ومن غير الغالب : حصاة سبحت ، وشجرة سجدت ، وكوكب انقض الساعة) .

قوله : (**إذا تخصصت**) أي : تعينت تلك النكرة وقلَّ اشتراكها ، وإبهامها أعم من أن يكون التخصيص حقيقياً ؛ كما في النكرة الموصوفة ، أو حكمياً ؛ كما في النكرة المقدم عليها حكمها . انتهىٰ « حمصي » .

(**وهي**) أي : والأمور التي تسوغ الابتداء بالنكرة (**كثيرة** ، و) قد (**أنهاها**) أي : أوصل المسوغات للابتداء بالنكرة (**بعضهم**) أي : بعض المتأخرين ؛ كما في « شرح ابن عقيل » ، وهو بهاء الدين بن النحاس .

ومن جملة ما ذكره ذٰلك البعض ؛ كما في « النكت » : أن يراد بالنكرة واحد مخصوص ؛ كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر بن الخطاب : (رجل اختار لنفسه أمراً فما تريدون ؟) ، ولا يظهر دخول هٰذا في شيء مما ذكره الشارح ، لٰكن يمكن جعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والباقي مستغنىً عنه ، أو باطل ، **فانظره** . انتهىٰ « خضري » .

(**إلىٰ نيف وثلاثين موضعاً**) ، وفي بعض النسخ إلىٰ أكثر من ذٰلك ، **وهي الصواب** ؛ لأنه يذكر بعد ذٰلك .

والنيف : بتشديد الياء علىٰ وزن (سيد) ، وقد تخفف ؛ من ناف ينوف : إذا ارتفع ، وهو : كل ما زاد على العقد إلىٰ أن يبلغ العقد الثاني .

وأما البضع . . فما بين الثلاثة والعشرة . انتهىٰ « خضري » .

وفي « العليمي » : في « الصحاح » و« القاموس » : كل ما زاد على العقد فهو نيف حتىٰ يبلغ العقد الثاني ، وهو مشدد الياء ويخفف ، وهو واوي العين ؛ من ناف ينوف . انتهىٰ منه .

وذكر بعضُهُم : أَنَّها ترجعُ إلىٰ شيئَيْنِ : العمومِ والخصوصِ .

وظاهرُ كلامِهِ اعتمادُ ذٰلكَ ؛ حيثُ قالَ : (ويقعُ المُبتدَأُ نكرةً إن عمَّ) كلَّ فردٍ مِنْ جنسِهِ (أو خصَّ) فرداً مِنْ ذٰلكَ الجنسِ ، فالعامُّ . . . .

(وذكر بعضهم : **أنها**) أي : أن هـٰذا العدد المذكور من المسوغات المذكورة ؛ وهو أبو حيان ، قال في « منظومته » : (من الرجز)

وكل ما ذكرت في التقسيم يرجع للتخصيص والتعميم

(**ترجع إلىٰ شيئين : العموم**) وهو الشمول لجميع أفراد الجنس (**والخصوص**) وهو أن يختص ببعض أفراد الجنس .

(**وظاهر كلامه**) أي : كلام المصنف الآتي قريباً : (**اعتماد ذٰلك**) أي : صحة رجوعها ؛ أي : صحة رجوع تلك المسوغات الكثيرة إلى العموم والخصوص (**حيث قال**) المصنف في المتن : (**ويقع المبتدأ نكرة إن عم**) ذٰلك المبتدأ وشمل بنفسه وذاته (**كل فرد من**) أفراد (**جنسه**) كأسماء الشروط والاستفهام ، أو عم كل فرد من أفراده بواسطة غيره ؛ كالنكرة في حيز النفي والاستفهام الإنكاري ، وسواء كان عمومه شمولياً ، أو بدلياً ؛ كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الإنكاري .

وعبارة الكردي : قوله : (**إن عم**) ذٰلك المبتدأ ؛ أي : عم كل فرد من أفراد الجنس ؛ أي : عموم شمول ؛ كمثال المصنف ، يعني قوله : (ما رجل في الدار) ، أو عموم بدل ؛ نحو : (تمرة خير من جرادة) عند من يرىٰ أن الاستغراق في (تمرة) .

(**أو خص**) ذٰلك المبتدأ (**فرداً**) واحداً (**من ذٰلك الجنس**) نحو : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[1] .

(**فالعام**) الفاء للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت هـٰذا التقسيم والتخصيص ، وأردت بيان أمثلة كل من القسمين . . فأقول لك :

---

(١) سورة البقرة : (٢٢١) .

(نحوُ : ما رجلٌ في الدَّارِ) لأنَّ النَّكرةَ في سياقِ النَّفيِ تعمُّ ، فإذا عمَّتْ . . كانَ مدلولُها جميعَ أفرادِ الجنسِ ، فأشبهَتِ المُعرَّفَ بـ (ألِ) الجنسيَّةِ ، (و) منهُ نحوُ : (﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾) ، . . . .

مثال العام : (**نحو**) قولك : (**ما رجل في الدار**) أي : ما فرد من أفراد الرجل في الدار ، وإنما مثلنا للعام بهٰذا المثال (**لأن النكرة**) الواقعة (**في سياق النفي**) أي : في مقامه ، **والسياق** : **ضابطه** : هو سابق الكلام ولاحقه . . (**تعم**) وتشمل جميع أفراد الجنس (**فإذا عمت**) تلك النكرة جميع أفراد الجنس . . (**كان مدلولها**) ومضمونها (**جميع أفراد الجنس** ، **فأشبهت**) تلك النكرة الاسم (**المعرف بـ** « **أل** » **الجنسية**) في عمومها لجميع أفراد الجنس .

عبارة « التصريح » هنا : المعرف بـ (**أل**) الاستغراقية ، **وهي أظهر** ؛ لأن الجنسية أعم من الاستغراقية .

فإن قيل : ما الفرق بين المبتدأ المحلىٰ بلام الاستغراق ، والمبتدأ العام الواقع في سياق النفي ؛ من حيث إن الأول معرفة ، والثاني نكرة مع تساويهما في المعنىٰ ؟

قلت : الفرق بينهما من حيث الوضع ، فكل ما كان موضوعاً لمعين . . فهو معرفة ، وما لم يكن موضوعاً له . . فهو نكرة ؛ سواء تعين لعارض أم لم يتعين ، واللام وضعت للتعريف ، والنفي لم يوضع لذٰلك .

(**ومنه**) أي : ومن مثال العام : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾)[1] .

قال العليمي : (**ولعل وجه الفصل عما قبله بـ** « **من** » **التبعيضية** : الإشارة إلى الخلاف في نحو هٰذا المثال ؛ لأن ابن الحاجب اشترط في الاستفهام المسوغ للابتداء بالهمزة : المعادلة بـ « أم ») انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : (ومنه : ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾) **وجهه** : أن الاستفهام فيه للإنكار ، فهو

---

(١) سورة النمل : (٦٠) .

و﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ ، و(مَنْ يَقُمْ . . أقمْ معهُ) .

(و) الخاصُّ ؛ نحوُ : (﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾) . . . .

في قوة : (ما إلـٰه مع الله) ، فهو نظير : (ما رجل في الدار) ، ولخفاء ذٰلك نبه عليه المصنف بقوله : (بل كونه من العام خلاف ظاهر « التسهيل ») انتهىٰ منه .

(و) منه ؛ أي : ومن العام : قوله : (﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾)(١) ؛ أي : مطيعون ؛ أي : كل فرد من أفراد المخلوق علويها وسفليها خاضعون له تعالىٰ .

(**ومن يقم . . أقم معه**) أي : كل فرد من أفراد القائمين أقم معه ؛ لأن (من) من صيغ العموم ، (و) مثال (**الخاص : نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾)(٢) .

قال المصنف في « تذكرته » : (**الأولىٰ** : جعل المسوغ للابتداء بالنكرة لام الابتداء في قوله : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾) .

وعبارة الكردي : (**والخاص**) أي : والمبتدأ الخاص ، سواء كان مخصصه مذكوراً ؛ كما في قوله : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾ ، أو مقدراً ؛ كما في قولهم : (السمن منوان بدرهم) أي : منوان منه ، و(المنوان) : تثنية (منا) ، أو تثنية (من) بتشديد النون ؛ أي : رطلان منه ، وسواء كان المخصص غير الوصف ؛ كالإضافة ، كما في حديث : « خمس صلوات . . . » إلىٰ آخره ، وكما في قولهم : (مثلك لا يبخل ، وغيرك لا يجود) ، أو كان معمول المبتدأ ؛ كما في حديث : « أمر بمعروف صدقة » ، أو تصغير المبتدأ ؛ كما في : (رجيل جاءني) ، وهـٰذا الأخير راجع في الحقيقة إلى المختص بالوصف ؛ نظير قوله : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ ؛ لأنه في معنىٰ : رجل حقير جاءني أو صغير .

---

(١) سورة البقرة : (١١٦) .

(٢) سورة البقرة : (٢٢١) .

لأنَّ الوصفَ يُخصِّصُ الموصوفَ النَّكرةَ ، فتحصلُ بهِ فائدةٌ ليسَتْ للعبدِ الَّذي لَمْ يُوصفْ ، ويحتملُ أن يكونَ مِنَ الأوَّلِ أيضاً .

وإنما مثلنا للخاص بقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾ [1] (**لأن الوصف يخصص الموصوف النكرة ، فتحصل به**) أي : بوصفه (**فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف ، ويحتمل أن يكون**) هـٰذا المثال ؛ يعني : قوله : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾ مثالاً (من) **القسم** (**الأول**) يعني : مثالاً للعام (**أيضاً**) أي : كما أن قوله : ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ [2] كان مثالاً للأول .

وأشار الشارح بقوله : (ويحتمل أن يكون هـٰذا من الأول) أي : من العام إلىٰ ما ذكره ابن الحاجب في « أماليه » : إن قولهم : (تمرة خير من جرادة) عموم استغراقي ؛ حيث قال : **الظاهر** : أنه غير مختص بتمرة متميزة ، فكان فيه معنى العموم ؛ كما في قولهم : (رجل أفضل منك) ، **وذٰلك من وجهين** :

أحدهما : لما فضل واحد من جنس علىٰ واحد من جنس . . علم أن لا خصوصية لمفرد منه علىٰ مفرد ؛ لأنه قد يفهم منه : أن الأفضلية إنما وقعت باعتبار كونه من ذٰلك القبيل ، والمفضولية إنما وقعت ؛ لكون الآخر من القبيل الآخر ، وإذا كان كذٰلك . . فلا خصوصية لمفرد علىٰ مفرد .

والثاني : أن في معنى التمرية ما يشعر بالتفضيل على الجرادية ؛ باعتبار كونه تمراً وجراداً ، من غير خصوصية لمفرد دون مفرد ، وإذا لم يكن ثَمَّ خصوصية لمفرد منه متميز . . حصل الشياع . انتهىٰ ما قاله ابن الحاجب .

فجعل الشارح : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾ في حكم (تمرة) من حيث إن كلاً منهما فرد من جنسه ، فقاسه عليهما في الحكم عليه في العموم . انتهىٰ .

---

(١) سورة البقرة : (٢٢١) .

(٢) سورة النمل : (٦٠) .

(و) مِنَ الخاصِّ قولُهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : (« خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ) ٱللَّهُ عَلَى ٱلْعِبَادِ » لتخصيصِهِ بالإضافةِ ، وقولُهُ : « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » ، وقولُكَ : (رُجَيْلٌ جاءَني) لأنَّهُ بمعنىٰ (رجلٍ صغيرٍ جاءَني) .

(و) يقعُ (الخبرُ) مفرداً . . . .

قول الشارح : (**أيضاً**) أي : كما إن ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ من الأول ؛ أي : العام .

(**ومن الخاص : قوله عليه الصلاة والسلام : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد »**) أي : أوجبهن ، يحتمل أنه خبر ، وأنه نعت لـ (صلوات) ، والخبر : قوله : (في اليوم والليلة) **وهـٰذا أولىٰ** ؛ إذ يلزم على الأول : أن (في اليوم) متعلق بـ (كتبهن) ، والكتب ـ وهو الفرض ـ سابق على اليوم والليلة ، إلا أن يجعل الجار والمجرور علىٰ هـٰذا التقدير خبراً ثانياً . انتهىٰ « حمصي » .

وقوله : (**لتخصيصه بالإضافة**) علة لقوله : (ومن الخاص) أي : وإنما قلنا : هـٰذه الآية من الخاص ؛ لتخصيصه ؛ أي : لتخصيص الله عز وجل لفظ : (خمس) بإضافته إلىٰ (صلوات) .

(و) من الخاص أيضاً : (**قوله**) صلى الله عليه وسلم : (« **أمر بمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة** ») .

قال العليمي : (التخصيص فيه بالعمل ؛ إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر) انتهىٰ ، (و) منه أيضاً : (**قولك : رجيل**) بالتصغير (**جاءني ؛ لأنه بمعنىٰ : رجل صغير**) أو حقير (**جاءني**) ولـٰكنه ليس فيه إلا صفة مقدرة بالنظر إلىٰ معناه .

❀ ❀ ❀

ولما فرغ المصنف من بيان أحكام المبتدأ . . شرع في بيان أحكام الخبر فقال : (**ويقع الخبر مفرداً**) ، **والمراد بالمفرد في** (**باب الخبر**) : ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة بقرينة مقابلته بها ، فيشمل المثنىٰ ، والمجموع ، والمركب بأقسامه ، والوصف مع مرفوعه .

جامداً ، فلا يتحمَّلُ ضميرَ المُبتدَأ ، ومُشتَقّاً فيتحمَّلُهُ . . . .

وعرفه بعضهم : بما لعوامل الأسماء تسلط علىٰ لفظه ، عارياً من إضافة وشبهها ، أو ملتبساً بأحدهما ؛ نحو : (زيد منطلق) ، و(عمرو قائم أبوه) ، وذكر ابن مالك : أن قولك : (قائم أبوه) من هٰذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ، ومر بيانه في (بحث الكلام) بما لا مزيد عليه .

وقدم المفرد ؛ لأنه الأصل في خبر المبتدأ ؛ لأن الخبر متحد بالمبتدأ دائماً ، ولا يتصور الاتحاد بلا تأويل إلا في المفرد .

قوله : (**جامداً**) صفة لـ (مفرداً) ، **المراد بالجامد** : ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه ؛ نحو : (هٰذا زيد ، وهٰذا أسد) مشيراً إلى السبع ، فـ (أسد) : اسم جامد لا ضمير فيه ، ما لم يؤول بمشتق ؛ لأن الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلا علىٰ تأويله بالمشتق ، والجامد إذا كان خبراً . . لا يحتاج إلىٰ ذٰلك ؛ لأنه يكفي في صحة الإخبار : كونه صادقاً علىٰ ما صدق عليه المبتدأ ؛ فلذٰلك قال الشارح : (**فلا يتحمل**) الخبر الجامد (**ضمير المبتدأ**) أي : ضميراً يعود إلى المبتدأ ، خلافاً للكسائي في ذٰلك ، فذهب إلىٰ أن الجامد كله متحمل للضمير ، واستبعد ابن مالك إطلاقه وقال : (**الأشبه** : أن يكون حكم بذٰلك في جامد عرف لمسماه معنىً ملازم له لا انفكاك عنه ؛ كالإقدام والقوة للأسد) انتهىٰ « ياسين » باختصار .

(**و**) يكون الخبر أيضاً (**مشتقاً فيتحمله**) أي : يتحمل ضميراً يعود إلى المبتدأ ؛ كـ (زيد قائم) .

والمراد بالمشتق : ما تضمن معنىٰ فعل وحروفه من الصفات ؛ كذا في « شرح الكافية » لابن مالك .

وفي تعليق المصنف : **المراد بالجامد** في هٰذا الباب و(باب النعت) : ما لا يؤخذ من المصدر للدلالة علىٰ حدث وصاحبه ، فتدخل فيه : أسماء الزمان والمكان والآلة .

ما لَمْ يرفعْ ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، ويجبُ إبرازُ المُتحمَّلِ ـ وإن أُمِنَ اللَّبسُ ـ إذا جرى الوصفُ علىٰ غيرِ مَنْ هوَ لهُ .

وبالمشتق : ما أخذ من مصدر للدلالة علىٰ ذٰلك ، قال : (ويستثنى : المشتق الذي جرىٰ مجرى الجامد ، فلا يتحمل ضميراً ؛ نحو : هٰذه البطحاء) .

وإنما تحمل المشتق الضمير ؛ لأنه بمنزلة الفعل في المعنىٰ ، فلا بد له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل ؛ إما ظاهراً أو مضمراً ، ولا يتحمل إلا ضميراً واحداً .

وقيل : إن قدر خلفاً من موصوف . . استتر فيه ضميران ؛ أحدهما للمبتدأ ، والآخر للموصوف الذي صار خلفاً عنه ؛ نحو : (زيد ضارب) أي : رجل ضارب .

وإن كان ذٰلك المشتق صلة (أل) . . ففيه ثلاثة ضمائر : للمبتدأ ، وللموصوف الذي صار خلفاً عنه ، ولـ (أل) ، فإذا أكد . . قيل فيه : زيد القائم نفسه نفسه نفسه ، (**ما لم يرفع**) ذٰلك المشتق اسماً (ظاهراً) أي : لفظاً ؛ نحو : (الزيدان قائم أبواهما) ، أو محلاً ؛ نحو : (الكافر مغضوب عليه) ، أما إذا رفع ظاهراً . . فإنه لا يرفع ضميراً

قال الكردي : (قوله : « ما لم يرفع ظاهراً » نحو : زيد قائم أبوه ، ومنه : زيد ممرور بداره) انتهىٰ .

(**أو**) ما لم يرفع الخبر المشتق (**ضميراً بارزاً**) ، فإن رفع ضميراً بارزاً . . لم يتحمل ضميراً ؛ نحو : (زيد قائم إلا هو) إذا قدر (هو) مرفوعاً بـ (قائم) لا مبتدأ ؛ أي : بدلاً منه ، ومنه : ما سيأتي في قوله : (ويجب إبراز المتحمل . . .) إلىٰ آخره بصيغة اسم المفعول .

وعبارة الكردي : قوله : (**أو ضميراً بارزاً**) نحو : (زيد قائم أنت إليه) ، ومنه : (عمرو مغضوب عليه) .

(**ويجب إبراز المتحمل**) بفتح الميم علىٰ صيغة اسم المفعول (**وإن أمن اللبس إذا جرى الوصف علىٰ غير من هو له**) أي : علىٰ مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له .

مثال ما ألبس : (غلام زيد ضاربه هو) إذا كانت الهاء للغلام ، فإن كانت الهاء لزيد . . فقد جرى الوصف علىٰ من هو له ، وإنما وجب الإبراز إذا كان اللبس مأموناً ؛ نحو : (غلام هند ضاربته هي) إجراءً لهـٰذا النوع من الخبر علىٰ سنن واحد . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (قوله : « وإن أمن من اللبس » أي : خلافاً للكوفيين عند أمن اللبس ؛ نحو : « غلام هند ضاربته هي » ، وأما عند خوف اللبس . . فاتفاقاً ؛ نحو : « غلام زيد ضاربه هو » إذا كانت الهاء في « ضاربه » للغلام .

قوله : « إذا جرى الوصف . . . » إلىٰ آخره ، ومثله الفعل ، وخص الوصف بالذكر ؛ لأنه هو الذي هنا بصدده ، بل ولا يختص ذٰلك بباب الخبر ، فالصلة والنعت والحال كذٰلك .

مرادهم بجريان الوصف أو الفعل في ذٰلك علىٰ غير ما هو له : أن يكون خبراً مثلاً لغير المتصف به في المعنىٰ ؛ كما في المثالين المذكورين) انتهىٰ منه .

(**ويقع الخبر جملة لها ؛ أي : فيها رابط**) قال في « التسهيل » : (ولو طلبية ؛ خلافاً لابن الأنباري ، وقسمية ؛ خلافاً لثعلب) انتهىٰ منه ؛ لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له .

قال في « المغني » : (وهي عبارة عن الفعل وفاعله ؛ كـ « قام زيد » ، أو عن المبتدأ وخبره ؛ كـ « زيد قائم » ، وما كان بمنزلة أحدهما ؛ نحو : ضرب اللص ، وأقائم الزيدان ؟ وكأن زيداً قائم ، أو ظننته قائماً) ، وللدماميني في هـٰذا المقام ما ينبغي مراجعته .

وقضية **إطلاقه** ـ أي : إطلاق المصنف الجملة ـ : أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية ، أو إنشائية ، أو قسمية ، أو مصدرة بحرف تنفيس ؛ حتىٰ يصح : (زيد اضربه)

وجوباً يربطُها بالمُبتدَأ الَّذي سِيقَتْ له ، اسميَّةً كانَتْ أو فعليَّةً ، ويجوزُ حذفُهُ إن عُلِمَ ، ونُصِبَ بفعلٍ ، . . . .

علىٰ أن الخبر نفس جملة (اضربه) من غير تقدير القول ؛ وهو كذٰلك ، خلافاً لابن الأنباري ؛ كما مر .

قوله : (**فيها رابط**) إنما احتاجت إلىٰ رابط ؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل ، فإذا قصد جعلها جزء الكلام . . فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**وجوباً**) وإنما وجب الرابط ؛ لأن الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها ، فلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ ، وهٰكذا إذا وقعت صلة ؛ كما مر ، أو نعتاً ، أو حالاً ، ويجوز حذفها بقلة . انتهىٰ « كردي » .

(**يربطها**) أي : يربط ذٰلك الرابط تلك الجملة (**بالمبتدأ الذي سيقت**) تلك الجملة (**له**) أي : لذٰلك المبتدأ ؛ للإخبار بها عنه (**اسمية كانت**) تلك الجملة (**أو فعلية**) وتعريفهما لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ ممارسة لهٰذا الفن ، (**ويجوز حذفه**) أي : حذف ذٰلك الرابط (**إن علم**) بقرينة ، واحترز بهٰذا القيد من نحو : (زيد أكرمته في داره) ، فلا يجوز : (أكرمت في داره) ، ولا (أكرمته في دار) ، ومن نحو : (الرغيف أكلت منه) ، وكان ينبغي ذكر هٰذا بعد الضمير ؛ لأنه الذي يحذف منه . انتهىٰ « ياسين » .

قال الكردي : (قوله : « إن علم » أي : فلا يجوز من نحو : « زيد هو قائم » وإن أجازه قوم ؛ لأنه حذف بلا دليل ، إذ الباقي صالح للخبرية ، فلا يتنبه للحذف ، ولا من نحو : « زيد ضربته في داره » كما في الصلة ؛ قاله الدماميني) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**ونصب بفعل**) كقراءة الإسماعيلي : (أفحكمُ الجاهلية يبغون) برفع (حكم) أي : يبغونه ، وكقراءة ابن عامر : ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1] ؛ كما مثل به الشارح فيما سيأتي .

---

(١) سورة النساء : (٩٥) .

أو وصفٍ ، أو جُرَّ باسمِ فاعلٍ ، أو حرفِ تبعيضٍ ، أو ظرفيَّةٍ ، أو بمسبوقٍ مُمَاثِلٍ لفظاً ومعمولاً ؛ نحوُ : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، وقولِهِ :

أَصِخْ فَالَّذِي تُوصَىٰ بِهِ أَنْتَ مُفْلِحُ ....

وخصها بالتمثيل ؛ لما ذكره ابن مالك في « التسهيل » : إن حذف الرابط إن كان مفعولاً والمبتدأ (كل) أو شبهه في العموم والافتقار . . جائز إجماعاً ، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذٰلك ، ونازعه الدماميني في دعواه الإجماع في ذٰلك .

قوله : (أو) نصب بـ (وصف) مثال المنصوب بوصف : نحو : (الدرهم أنا معطيك) أي : معطيكه .

قوله : (**أو جر باسم فاعل**) ، ومثال المجرور باسم الفاعل : قول الشاعر : (من الطويل)

.... وما كل من وافىٰ منىٰ أنا عارف

أي : عارفه .

قوله : (أو) جر بـ (**حرف تبعيض**) مثاله : قول الخنساء : (من المتقارب)

كأن لم يكونوا حمىً يتقىٰ إذ الناس إذ ذاك من عزَّ بزَّا

أي : من عزيز منهم .

قوله : (أو) جر بحرف (**ظرفية**) مثال المجرور بحرف ظرفية : قوله : (من المتقارب)

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر

أي : يوم نساء فيه ، ويوم نسر فيه .

وقوله : (أو) جر (بـ) حرف جر (مسبوق) بحرف (مماثل) له (**لفظاً ومعمولاً** ؛ **نحو** : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [1] ، **وقوله**) أي : قول الشاعر : (من الطويل)

(**أصخ فالذي توصي به أنت مفلح**) فلا تك إلا في الخيار منافسا

---

(١) سورة النساء : (٩٥) .

وروابطُ الجملةِ بما هيَ خبرٌ عنهُ أوصلَها في « المُغنِي » إلىٰ عشرةٍ علىٰ خلافٍ في بعضِها ، واقتصرَ منها هنا علىٰ أربعةٍ :

أحدُها : الضَّميرُ ، وهوَ الأصلُ في الرَّبطِ ، . . . .

البيت مجهول القائل ، ورد في « حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل » ، و« حاشية الحمصي على الشارح » ، **والشاهد فيه** : (أنت مفلح) أي : به ، بحذف العائد ؛ لأنه سبق بمماثل له في قوله : (فالذي توصي) .

فهٰذا البيت مثال للمجرور بالمسبوق بالمماثل المذكور قبله ؛ أي : (أنت مفلح به) فحذف العائد المجرور ؛ لكونه مجروراً بحرف جر ، سبقه حرف جر مماثل لفظاً ومعمولاً ، فالجار فيهما هو الباء ، والمجرور فيهما أيضاً هو الهاء ضمير الغيبة .

و(**أصخ**) بمهملة فمعجمة ؛ من الإصاخة ، **بمعنى** : الإصغاء ؛ أي : استمع إلى الذي يوصي به ، فالذي توصني به أنت مفلح به .

(فالذي) : مبتدأ أول ، وجملة (توصي به) : صلة الموصول ، و(أنت) : مبتدأ ثان ، و(مفلح) : خبر (أنت) ، والرابط محذوف تقديره : أنت مفلح به ، وجملة المبتدأ الثاني : خبر قوله : (فالذي) انتهىٰ « كردي » .

(**وروابط الجملة**) الثانية (**بما**) أي : بجملة سابقة (**هي**) أي : تلك الثانية (**خبر عنه**) أي : عن السابقة ، ذكر الضمير ؛ اعتباراً بلفظ (ما) في قوله : (بما) أي : وروابط الجملة الثانية بجملة سابقة هي خبر عنها (**أوصلها**) المصنف (**في « المغني » إلىٰ عشرة ، علىٰ خلاف**) أي : مع وجود خلاف بين العلماء (**في بعضها**) أي : في بعض تلك العشرة ، (**واقتصر**) المصنف (**منها**) أي : من تلك العشرة (**هنا**) أي : في متن « القطر » (**علىٰ أربعة**) سيأتي تفصيلها فيما بعد بقوله : (**أحدها**) أي : أحد تلك الأربعة المذكورة هنا : (**الضمير ؛ وهو الأصل في الربط**) أي : في ربط الجمل بعضها ببعض ، وإنما كان أصلاً في الربط ؛ لأنه وضع لمثل هٰذا الغرض .

وَمِنْ ثَمَّ يُربطُ به مذكوراً (كزيدٌ أبوهُ قائمٌ) وعمرٌو قائمٌ أخوهُ ، ومحذوفاً كما مَرَّ .

والثَّاني : الإشارةُ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : (﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾) إن قُدِّرَ (ذٰلكَ) مُبتدَأً ثانياً ، ....

قال في « المغني » : (قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل به الربط ، وذٰلك الربط به في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون معطوفاً بغير الواو ؛ نحو : « زيد قام عمرو فهو » ، أو « ثم هو » .

والثانية : أن يعاد العامل ؛ نحو : « زيد قام عمرو ، وقام هو » .

والثالثة : أن يكون بدلاً ؛ نحو : « حسن الجارية أعجبتني هو » ، فلفظ : (هو) بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على « الجارية » ، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرىٰ ، وقياس قول من يجعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه : أن تصح هٰذه المسألة) انتهىٰ « عليمي » .

(**ومن ثم**) أي : ومن أجل كون الضمير أصلاً في الربط (**يربط به مذكوراً**) ومحذوفاً ، وأما غيره . . فلا يربط به إلا مذكوراً ؛ لأن وضع الظاهر موضع المضمر ، لنكتة تفوت مع الحذف .

وكذا : لام العهد مع الحذف لا ينساق الذهن إلا إلى الضمير ؛ أي : ومن ثم يربط به مذكوراً (كـ « **زيد أبوه قائم ، وعمرو قائم أخوه** » ، **ومحذوفاً كما مر**) في قول الشارح .

ويجوز حذفه إن علم وأمن لبس ؛ نحو : (الدرهم أنا معطيك) أي : معطيكه مثلاً .

(**والثاني**) من الروابط التي اقتصر عليها المصنف في هٰذا المتن : (**الإشارة ؛ نحو قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [1] **إن قدر « ذٰلك » مبتدأ ثانياً**) وهٰذا إشارة إلىٰ رد قول ابن الحاج : إن المسألة مخصوصة بما إذا كان المبتدأ موصولاً أو موصوفاً ، وكانت الإشارة إشارة البعيد ، ثم التمثيل بالآية علىٰ قراءة الرفع ، وقرأ

---

(١) سورة الأعراف : (٢٦) .

وإلَّا بأن قدَّرْناهُ تابعاً لـ (لباسُ) علىٰ أَنَّهُ بدلٌ أو عطفُ بيانٍ . . فالخبرُ مُفرَدٌ .

(و) الثَّالثُ : إعادةُ المُبتدَأ بلفظِهِ ؛ نحوُ : (زيدٌ قامَ زيدٌ) ، وأكثرُ وقوعِ ذٰلكَ في مقامِ التَّهويلِ والتَّعظيمِ ؛ نحوُ : (﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾) فالقارعةُ : مُبتدَأٌ أوَّلٌ ، وما : اسمُ استفهامٍ مُبتدَأٌ ثانٍ ، والقارعةُ : خبرُهُ ، . . . .

نافع وابن عامر والكسائي بالنصب نسقاً علىٰ (لباساً) أي : أنزلنا لباساً موارياً وزينة ، وأنزلنا أيضاً لباس التقوىٰ ، (وإلا) أي : وإن لم نقدر ذٰلك مبتدأ ثانياً (**بأن قدرناه تابعاً لـ « لباس » علىٰ أنه بدل**) منه (**أو عطف بيان**) له ؛ أي : لا نعت ، خلافاً للفارسي ومن تبعه ؛ لأن النعت لا يكون أعرف من المنعوت . . (**فالخبر مفرد**) ، فلا حاجة إلى الرابط .

(**والثالث**) من تلك المواضع الأربعة : (**إعادة المبتدأ بلفظه**) أي : أو بمعناه ؛ كما في (**نحو : زيد قام زيد**) أو : زيد قام أبو عبد الله ، (**وأكثر وقوع ذٰلك**) أي : وقوع الربط بإعادة لفظ المبتدأ (**في مقام التهويل والتعظيم**) ، **والتهويل** : التخويف من المكاره ، **والتعظيم** : التشريف بالمكارم .

قوله : (**في مقام التهويل** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فوضع الظاهر موضع المضمر لهٰذا السبب ، وهو في معرض ذٰلك جائز قياساً ، وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول ، وعند الأخفش : يجوز في الشعر وغيره وإن لم يكن بلفظ الأول ؛ نحو : (زيد قائم أبو الطاهر) إذا كان (أبو الطاهر) كنية (زيد) انتهىٰ « حمصي » .

ومثال ذٰلك المذكور من إعادة المبتدأ بلفظه : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [1] **فالقارعة : مبتدأ أول ، وما : اسم استفهام مبتدأ ثان ؛ والقارعة : خبره**) أي : خبر المبتدأ الثاني ؛ وهو (ما) الاستفهامية ، ويجوز أن تكون (القارعة) : مبتدأ

---

(١) سورة القارعة : (١ ـ ٢) .

وهما خبرُ الأوَّلِ ، والتَّقديرُ : القارعةُ ، أيُّ شيءٍ هيَ ؟! كما تقولُ : أيُّ رجلٍ زيدٌ ؟! إذا أردتَ التَّعظيمَ والتَّفخيمَ لشأنِهِ .

(و) الرَّابعُ : العمومُ ؛ بأن تكونَ جملةُ الخبرِ مُشتمِلةً على اسمٍ أعمَّ مِنَ المُبتدَأ ، فيكونُ المُبتدَأُ داخلاً تحتَهُ ؛ نحوُ : (زيدٌ نِعْمَ الرَّجلُ) فـ (أل) في (الرَّجلُ) للجنسِ ، فهوَ مُشتمِلٌ علىٰ كلِّ أفرادِهِ و(زيدٌ) فردٌ منها ، فدخلَ في العمومِ ، فحصلَ الرَّبطُ ، ومنهُ قولُهُ :

مؤخراً ، و(ما) : خبراً مقدماً ؛ لما فيه من معنى الاستفهام ؛ كأنه قيل : القارعة أي شي هي ؟! (**وهما**) أي : المبتدأ الثاني وخبره (**خبر**) المبتدأ (**الأول ، والتقدير : القارعة أي شيء هي ؟! كما تقول** : « **أي رجل زيد ؟!** » **إذا أردت التعظيم والتفخيم**) عطف تفسير لما قبله (**لشأنه**) أي : لشأن زيد وأمره .

(**والرابع**) من تلك الأربعة : (**العموم ؛ بأن تكون جملة الخبر مشتملة على اسم أعم من المبتدأ ، فيكون المبتدأ داخلاً تحته**) أي : تحت ذٰلك الاسم الأعم ، أراد بأعمية ذٰلك من المبتدأ : صدقه ؛ أي : صدق ذٰلك الاسم عليه ؛ أي : على المبتدأ ، حتىٰ لا ينافي قوله .

فـ (أل) في (الرجل) للجنس ، ولا ما قرروه في (باب نعم وبئس) من أن (أل) في فاعلهما للجنس دون الاستغراق ؛ مثال ذٰلك العموم : (**نحو**) قولهم : (« **زيد نعم الرجل** » **فـ** « **أل** » **في** « **الرجل** » **للجنس ، فهو** ») أي : الجنس (**مشتمل علىٰ كل أفراده**) أي : علىٰ كل أفراد الرجل وآحاده ؛ أي : صادق عليه (**وزيد فرد**) أي واحد (**منها**) أي : من أفراده ؛ أي : من أفراد ذٰلك الجنس ، (**فـ**) زيد (**دخل في العموم**) أي : في عموم ذٰلك الجنس ، (**فحصل الربط**) بين الجنس وأفراده بذكر (زيد) الذي هو داخل في الأفراد .

(**ومنه**) أي : ومن الربط بالعموم : (**قوله**) : أي : قول ابن ميادة في « ديوانه » بيتاً

. . . . فَأَمَّا ٱلصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

والرَّبطُ بالعمومِ تَبِعَ فيهِ هنا وفي « أوضحِهِ » جماعةً مِنَ النُّحاةِ ، وذكرَهُ في « المُغنِي » كالمُتبرّي منهُ ثُمَّ قالَ : ويلزمُهُم أن يجيزوا : (زيدٌ ماتَ النَّاسُ ، وعمرٌو كلُّ النَّاسِ يموتونَ ، وخالدٌ لا رجلَ في الدَّارِ) ، وخرجَ المثالُ والبيتُ بما هوَ مذكورٌ فيهِ ، فراجعْهُ .

ذكر منه الشارح عجزه ، وتمامه : (من الطويل)

ألا ليت شعري إلىٰ أم معمر سبيل (**فأما الصبر عنها فلا صبرا**)

والشاهد فيه : مجيء الخبر جملة ملتبسة برابط هو العموم ، وحيث إن جملة (لا صبر لي) في محل رفع خبر عن (الصبر) ، والرابط بينهما : العموم في اسم (لا) لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم .

(**والربط بالعموم تَبِع فيه**) المصنف (**هنا**) أي : في « قطر الندىٰ » (**وفي « أوضحه » جماعةً من النحاة ، وذكره**) أي : وذكر العموم (**في « المغني » كالمتبري منه**) أي : من ذكر العموم في الروابط ؛ حيث قال في « المغني » : (كذا قالوا) ، (**ثم**) بعدما ذكره فيه كالمتبري منه . . (**قال**) المصنف فيه : (**ويلزمهم**) أي : ويلزم أولـٰئك الجماعة الذين ذكروا العموم في الروابط (**أن يجيزوا**) أي : أن يحكموا بجواز قولهم : (**زيد مات الناس**) بحكم عموم جملة الخبر للمبتدأ ، وجواز قولهم : (**وعمرو كل الناس يموتون**) بحكم عموم جملة الخبر للمبتدأ ، وبجواز قولهم : (**وخالد لا رجل في الدار**) بذٰلك الحكم المذكور .

(**وخرج**) في « المغني » : (**المثال**) يعني قوله : زيد نعم الرجل (**والبيت**) يعني قوله : (من الطويل)

. . . . فأما الصبر عنها فلا صبرا

(**بما**) أي : علىٰ ما (**هو مذكور فيه**) أي : في « المغني » (**فراجعه**) أي : فراجع

. . . .

أيها النحوي « المغني » إن أردت معرفة ما خرجهما عليه ، فنقول في بيان ما خرجهما عليه : أما المثال . . فخرجه علىٰ أن الرابط فيه إعادة المبتدأ بمعناه ؛ بناءً علىٰ قول الأخفش في صحة الربط بها ، كما مر ، وأما البيت . . فقال فيه : (هو من باب « أما العبيد . . فذو عبيد » ، فهو من باب تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه) ، قال : (وليس العموم فيه مراداً ؛ إذ المراد فيه : من لا صبر له عنها ، لا أنه لا صبر له عن شيء) انتهىٰ ما قاله في « المغني » .

وقيل : المراد : لا صبر لأحد عنها ، وظاهر كلامه في « المغني » : أنه نفىٰ كون العموم من أسباب الروابط بين الجمل ، والله أعلم .

تنبيه

واعلم : أنه ذكر في « **المغني** » من الروابط عشرة ، وذكر هنا أربعة منها ، والباقي هنا ستة ، فنقول في بيان تلك الستة علىٰ سبيل العد السابق هنا :

والخامس منها : العطف بالفاء ؛ نحو قولهم : (زيد يطير الذباب فيغضب) .

والسادس : العطف بالواو عند هشام بن معاوية : (زيد قامت هند وأكرمها) .

والسابع : الضمير النائب عن المضاف إلى الضمير الرابط ، وعن الضمير ؛ نحو قوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾[1] أزواجهم ، فنون (يتربصن) هو الرابط ؛ لنيابتها عما ذكر .

والثامن : الشرط ؛ نحو : (زيد يقوم عمرو إن قام) .

والتاسع : (أل) إذا قلنا بنيابتها عن الضمير ـ كما مر ـ نحو : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[2] ؛ أي : مأواه .

---

(١) سورة البقرة : (٢٣٤) .

(٢) سورة النازعات : (٤٠ ـ ٤١) .

ولمَّا كانَ مِنَ الجملةِ الواقعةِ خبراً ما لا يحتاجُ إلىٰ رابطٍ . . نبَّهَ علىٰ ذٰلكَ بقولِهِ : (إلَّا في نحوِ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾) ممَّا الجملةُ المُخبرُ بها نفسُ المُبتدَأ في المعنىٰ ؛ أي : فلا تحتاجُ إلىٰ رابطٍ اكتفاءً بها عنهُ ؛ لأنَّها مُفسِّرةٌ للمُبتدَأ ، والمُفسِّرُ عينُ المُفسَّرِ ، هٰذا إن قُدِّرَ (هوَ) ضميرَ الشَّأنِ ، وإلَّا بأن قُدِّرَ ضميرَ المسؤولِ عنهُ . . . .

والعاشر : إعادة المبتدأ بمعناه عند الأخفش ؛ نحو : (زيد قام أبو عبد الله) انتهىٰ من « الكردي » .

❀ ❀ ❀

(ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلىٰ رابط . . نبه) المصنف **(علىٰ ذٰلك بقوله : إلا في نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾)**[1] استثناءً من قوله : (ويقع الخبر جملة لها رابط) إلا في نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، **(مما الجملة المخبر بها)** عن المبتدأ **(نفس المبتدأ في المعنىٰ ؛ أي : فلا تحتاج)** تلك الجملة **(إلىٰ رابط ؛ اكتفاءً)** أي : استغناء **(بها)** أي : بتلك الجملة **(عنه)** أي : عن رابط **(لأنها)** أي : لأن تلك الجملة **(مفسرة)** أي : مبينة **(للمبتدأ ، والمفسر)** بكسر السين المشددة **(عين المفسر)** بفتحها ؛ أي : نفس المبتدأ في المعنىٰ .

والمراد بالنفس : ذات الشيء ، **والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنىٰ** : أنها وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملة ؛ كما قاله ابن مالك في « شرح التسهيل » .

(هٰذا) أي : قولنا هٰذه الآية مما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ في المعنىٰ **(إن قدر)** لفظ **(« هو » ضمير الشأن)** أي : ضميراً يعود إلى الشأن والحال ، **(وإلا)** أي : وإن لم يقدر لفظ (هو) ضمير الشأن **(بأن قدر)** لفظ هو **(ضمير المسؤول عنه)** أي : قدر ضمير يعود إلى المفرد الذي هو المسؤول عنه ؛ وهو الله عز وجل ، قال الكردي :

---

(١) سورة الإخلاص : (١) .

فالخبرُ مُفرَدٌ وهوَ (اللهُ) ، وأحدٌ : خبرٌ بعدَ خبرٍ ، أو بدلٌ .

قالَ الدَّمامينيُّ تبعاً للمُراديِّ : والتَّحقيقُ : أنَّ مثلَ هـٰذا ليسَ مِنَ الإخبارِ بالجملةِ بل بالمُفرَدِ علىٰ إرادةِ اللَّفظِ ؛ ....

(قوله : « وإلا ؛ بأن قدر ضمير المسؤول عنه » بنصب « ضمير » ، وفي « قدر » ضمير مستتر يعود إلىٰ لفظ « هو ») . . (**فالخبر**) حينئذ (**مفرد** ؛ **وهو**) أي : ذٰلك الخبر لفظ (« **الله** » ، و« **أحد** » : **خبر بعد خبر**) أي : خبر ثان لهو ، (**أو**) لفظ أحد (**بدل**) كل من كل عن لفظ (الله) أي : بناء علىٰ حسن وجواز إبدال النكرة الغير الموصوفة ؛ وهو لفظ (أحد) عن المعرفة ؛ وهو لفظ الجلالة إذا استفيد منها ـ أي : من تلك النكرة ـ ما لم يستفد من المبدل منه .

وأجاز الزمخشري أن يكون لفظ (أحد) خبر مبتدأ محذوف .

وأجاز أبو البقاء أن يكون (الله) بدلاً من (هو) ، و(أحد) خبر (هو) ، وتعتبر الأحدية بحسب الوصف ؛ بمعنىٰ : أنه أحد في وصفه ؛ مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما ، أو بحسب الذات ؛ أي : لا تركيب فيه أصلاً ، وعلى الوجهين تظهر فائدة (أحد) عليه ، ولا يكون مثل : (زيد أحد) ، ولم يورد العاطف بين الجملتين ؛ لكمال الازدواج والمناسبة بينهما ، لأن الثانية كالسمة للأولىٰ ، وتعريف الضمير مع تنكير أحد ؛ لعلمه بصمديته ، بخلاف أحديته . انتهىٰ من « العليمي » .

(**قال الدماميني تبعاً للمرادي**) أي : والمصنف في « المغني » ، وقد تقدمت ترجمتهما في أوائل الكتاب : (**والتحقيق**) : أي : القول المحقق بالأدلة : (**أن مثل هـٰذا**) المذكور من الآية (**ليس من الإخبار بالجملة**) أي : بجملة (الله أحد) عن المفرد الذي هو هو (**بل**) هـٰذا الإخبار من الإخبار (**بالمفرد**) الذي هو لفظ (الله أحد) عن المفرد الذي هو لفظ (هو) علىٰ أنه ضمير يعود على المسؤول عنه (**علىٰ إرادة اللفظ**) أي : لفظ (الله أحد) ، لا معناه ؛ أي : هو إخبار بالمفرد الذي هو لفظ

كما في عكسِهِ ؛ نحوُ : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ . . كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ ٱلْجَنَّةِ » .

(و) يقعُ الخبرُ أيضاً (ظرفاً زمانيّاً) أو مكانيّاً ، حالةَ كونِهِ (منصوباً) لفظاً بما تعلَّقَ بهِ . . . .

(الله أحد) عن المفرد الذي هو لفظ (هو) العائد إلى المسؤول عنه ، لا إلى الشأن ، والتقدير : المسؤول عنه مقول فيه : الله أحد ، الله الصمد ، (كما) أي : كالإخبار الذي هو موجود (في عكسه) أي : عكس ما ذكر من الآية ؛ وذٰلك العكس هو الإخبار عن الجملة ؛ وهي : (لا حول ولا قوة) بالمفرد ؛ وهو قوله : (كنز من كنوز الجنة) .

ومثال ذٰلك : (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم : كلمة (« لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة ») .

قال الكردي : (قوله : « أن مثل هٰذا . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : أن مثل : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ يعني مع القول : أن « هو » ضمير الشأن .

قوله : « بل هو من الإخبار بالمفرد علىٰ إرادة اللفظ » قال في « المغني » : إن الجملة التي يراد بها لفظها بحكم المفردات . انتهىٰ .

وإنما جاز وقوعه خبراً عن ضمير الشأن وهو لا يخبر عنه إلا بجملة ؛ لكونه في المعنىٰ جملة وإن أريد من اللفظ) انتهىٰ « كردي » .

وهٰذا الحديث المذكور آنفاً من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله تعالىٰ عنه قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أدلك علىٰ كلمة من كنوز الجنة ؟ » ، أو قال : « علىٰ كنز من كنوز الجنة » ، فقلت : بلىٰ ، فقال : « لا حول ولا قوة إلا بالله » انظر « صحيح مسلم » في (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) ، و« سنن النسائي » ، و« مسند أحمد » .

(ويقع الخبر أيضاً) أي : كما يقع مفرداً وجملةً (ظرفاً زمانياً أو مكانياً ، حالة كونه منصوباً لفظاً بما تعلق به) أي : إن كان معرباً ؛ كـ (أسفل ، وغداً) في المثالين

. . . .

الآتيين ، وإلا . . فمحلاً ؛ كما في : (ضربي زيداً إذ ، أو إذا كان قائماً) ، و(قيامي حيث قام زيد) ، و(قدومي أين قدم زيد) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**بما تعلق به**) أي : بما يتعلق هو به من (مستقراً) أو (استقر) كما يأتي . انتهىٰ منه .

قوله : (**ويقع الخبر**) أي : في الظاهر .

قال بعضهم : (تسمية الظرف والجار والمجرور خبراً مجاز) لأنه ليس نفس المبتدأ ، ولا مشبهاً به المبتدأ ، ولأن الظرف ليس بمرفوع . انتهىٰ .

وقد يقال : إنه حقيقة اصطلاحية ، لٰكنه لا يناسب اعتماد المصنف : أن الخبر هو المتعلق المقدر .

قوله : (**منصوباً**) قيد بذٰلك وإن كان الظرف من حيث كونه ظرفاً لا ينفك عن النصب ؛ لئلا يتوهم أنه لا يقع خبراً ما دام منصوباً ، فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ معنىً ، وليحترز عن المرفوع فإن فيه تفصيلاً طويلاً ؛ ولذا تركه في هٰذا المختصر ، وسنبينه .

قوله : (**لفظاً**) أي : إن كان معرباً ، فإن كان مبنياً . . كان منصوباً محلاً .

قوله : (**بما تعلق به**) وهو الأصح ، **وقيل** : الناصب له المبتدأ ، وإنه عمل فيه النصب لا الرفع ؛ لأنه ليس الأول في المعنىٰ ، **ورد** : بمخالفته المشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث .

وقيل بالمخالفة ، **ورد** : بأنها معنىً لا تختص بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن تكون عاملة ؛ لأن العامل اللفظي شرطه : أن يكون مختصاً ، فالعامل المعنوي الأضعف أولى . انتهىٰ « عليمي » .

(نحوُ : ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ ﴾) ، والرَّحيلُ غداً .

(و) يقعُ أيضاً (جارّاً ومجروراً) منصوباً أيضاً محلّاً بذٰلكَ (كـ ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾) ، . . . .

ومثال كون الظرف ظرفاً خبراً : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ ﴾)[1] ، وقولهم : (**والرحيل**) أي : السفر واقع (**غداً**) .

(**ويقع**) الخبر (**أيضاً**) : أي : كما يقع ظرفاً (**جاراً ومجروراً**) حالة كونه (**منصوباً أيضاً**) أي : كالظرف (**محلاً بذٰلك**) أي : بما تعلق به .

قوله : (**منصوباً**) جعل الجار والمجرور كشيء واحد فقال : منصوباً بالإفراد ، ويحتمل كونه حالاً من المجرور فقط ؛ بناء علىٰ أن النصب أصالة إنما هو له ، وأما الحرف . . فلا حظ له في الإعراب إلا بتبعيته الاسم ، ولا خلاف أن الظرف والجار والمجرور منصوبان كذٰلك ، وإنما الخلاف في ناصبهما خبرين : فذهب ابن خروف وابن أبي العالية علىٰ أن كلاً منهما معمولا الابتداء .

وذهب الكوفيون إلىٰ أنهما معمولان للمخالفة ؛ لأنه لما خالف الخبر الذي هو الظرف والجار والمجرور المبتدأ في كونهما مرفوعين كالمبتدأ ؛ لأنهما منصوبان بالمتعلق المحذوف . . قالوا : العامل فيهما : المخالفة للمبتدأ في الرفع اللفظي ، ولما كان الخبر في : (زيد قائم) موافقاً للمبتدأ في الرفع . . عمل فيه المبتدأ الرفع بالموافقة ؛ وهٰذا هو معنى المخالفة ، وهو قول ضعيف ، **والمشهور** : أنهما منصوبان بالمتعلق المحذوف وجوباً ؛ وهو قول الجمهور .

مثال الجار والمجرور الواقع خبراً : (**كـ**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾)[2] توهم بعضهم : أن (الحمد) مرفوع بالجار والمجرور فاعلاً ؛

---

(١) سورة الأنفال : (٤٢) .

(٢) سورة الفاتحة : (٢) .

وشرطُهُما : أن يكونا تامَّينِ بالمعنى المُتقدِّمِ ، فلا يجوزُ (زيدٌ أمسِ) ، ولا (زيدٌ بكَ) .

ولمَّا كانَ الخبرُ إذا وقعَ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً راجعاً في التَّقديرِ إلى المُفرَدِ أو إلى الجملةِ . . قالَ : (وتعلُّقُهُما) حينئذٍ ؛ إمَّا (بمُستقِرٍّ) ونحوِهِ ؛ ممَّا هوَ اسمُ فاعلٍ ، . . .

بناء على عمل الظرف وإن لم يعتمد ، وأن الفاعل يقدم ، والتقدير : لله الحمد .

وبعضهم توهم أن المجرور معمول للمصدر ، واللام للتقوية ؛ كما في قولك : (أعجبني الحمد لله) .

(**وشرطهما**) أي : وشرط وقوع الجار والمجرور والظرف خبراً : (**أن يكونا**) أي : أن يكون كل منهما (**تامين بالمعنى المتقدم**) في الموصول ، وتقدم هناك : أن التام منهما : ما تتم به الفائدة بلا ذكر متعلقه ؛ كـ (جاء الذي عندك ، أو في الدار) .

وقال أبو حيان : (والتام منهما : ما كان متعلقه كوناً عاماً ؛ كالحصول والكون والثبوت) ، (**فلا يجوز** : « **زيد أمس** » ، **ولا** : « **زيد بك** ») لعدم تمامهما ، ظاهره : ولو كان مع قرينة تدل على المتعلق الخاص ؛ نحو : (مسافر أمس) ، و(واثق بك) ، لكن التعليل بعدم الفائدة يؤخذ منه : جواز الإخبار بهما مع القرينة .

(**ولما كان الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً راجعاً في التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة**) ومثل الخبر في التقدير : الصفة والحال ، بخلاف الصلة ؛ فإنها لا تكون إلا جملة . . (**قال**) المصنف ، جواب (لما) الشرطية : (**وتعلقهما**) أي : تعلق الظرف والجار والمجرور (**حينئذ**) أي : حين إذ وقعا خبراً (**إما بمستقر ونحوه ؛ مما هو اسم فاعل**) كـ (حاصل ، وكائن) مما هو اسم فاعل (كان) من الكون التام .

ونبه الشارح بقوله : (ونحوه) على أن تعبيره : (بمستقر) للتمثيل لا للتقييد ، وعبارة الكردي : وإنما لم يقيده ؛ لنظير ما ذكرناه في الصلة ، ولا يكون عاماً إلا إذا كان من كون مطلق ، أو كون حصول ، أو كون ثبوت ، أو نحوها من الأكوان التي لا يخلو منها فعل .

وهوَ اختيارُ طائفةٍ محتجّينَ بأنَّ المحذوفَ هوَ الخبرُ في الحقيقةِ ، والأصلُ في الخبرِ : الإفرادُ ، وصحَّحَهُ في « الأوضحِ » ، ورجَّحَهُ ابنُ مالكٍ بأمورٍ ؛ منها : أنَّ اجتماعَ اسمِ الفاعلِ والظَّرفِ قد وردَ ؛ كقولِهِ :

.... فَأَنْتَ لَدَىٰ بُحْبُوحَةِ ٱلْهَوْنِ كَائِنُ

(**وهو**) أي : تقدير متعلقهما بمستقر ونحوه مما هو اسم فاعل من كون عام (**اختيار طائفة**) من النحاة ؛ وفاقاً للأخفش تصريحاً ، ولسيبويه إيماءً ، حالة كون تلك الطائفة (**محتجين**) أي : مستدلين علىٰ تقديرهم اسم فاعل من كون عام : (**بأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر : الإفراد**) وكون المحذوف هو الخبر في الحقيقة هو **الأصح** ، **وقيل** : الخبر هو الظرف والمجرور ، والعامل صار نسياً منسياً ، **وقيل** : الخبر مجموعهما ؛ **لأن المقصود من الكلام** : الإخبار بوجود الشيء في الظرف ، إلا أنهم حذفوا بعضه لزوماً ، وسموا الباقي باسم الخبر مجازاً .

وقال شيخ الإسلام زكريا : (الخلاف لفظي ؛ لأن القائل : « بأن الخبر هو المحذوف » نظر إلى العامل الذي هو الأصل ، وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره ، والقائل : « بأن الخبر هو مجموعهما » نظر إلى المعنى المقصود) انتهىٰ « عليمي » .

(**وصححه**) أي : وصحح المصنف (**في « الأوضح »**) تقدير اسم فاعل من كون عام في متعلقهما .

(**ورجحه**) أي رجح هٰذا التقدير (**ابن مالك**) في بعض كتبه (**بأمور**) ثلاثة :

(**منها**) أي : من تلك الأمور : (**أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد**) في كلام بعض شعراء العرب ، ولك أن تمتنع من دلالة هٰذا الشعر على الأولوية ، فغايته : الدلالة علىٰ مجرد الجواز ، وذٰلك الشعر : (**كقوله**) عجز بيت ، صدره : (من الطويل)

لـك الـعـز إن مـولاك عـز وإن يـهـن (**فأنت لدىٰ بحبوحة الهون كائن**)

البيت بلا نسبة إلىٰ قائله .

ولَمْ يَرِدِ اجتماعُ الفعلِ والظَّرفِ في كلامٍ يُستشهدُ بهِ .

اللغة : **البحبوحة** : وسط الشيء ، و(**الهون**) : الذل والهوان ، **والشاهد فيه** : قوله : كائن ؛ وهو متعلق الظرف الواقع خبراً ، وقد صرح به شذوذاً ، ولكن استدل به علىٰ أن المتعلق اسم لا فعل .

قوله : (**العز**) بكسر العين المهملة وتشديد الزاي : الشرف والقدر .

(**إن عز**) بفتح المهملة وتشديد الزاي : من عز ، من باب (حن ، يحن) أي : إن عز وشرف (**مولاك**) أي : ناصرك ، يقال : عز صاحبك : إذا صار عزيزاً ؛ أي : ذا عزة وشرف عند الناس .

(**وإن يهن**) مولاك ؛ بضم الهاء علىٰ صيغة المعلوم ، ويصح قراءته علىٰ صيغة المجهول ؛ أي : وإن يكن صاحبك مهاناً عند الناس ؛ أي : صار ذا إهانة وحقارة وذل ؛ و(**الهون**) بضم الهاء : الهوان والذل والحقارة ، **وبحبوحة الشيء** ـ بموحدتين مضمومتين بينهما مهملة ساكنة ـ : وسط الشيء .

قال الدماميني : (ولقائل أن يقول : لا نسلم تعلق « لدىٰ » بـ « كائن » ، بل يتعلق بمحذوف ؛ وهو « كائن » الذي هو اسم فاعل من « كان » الناقصة ، سلمنا أنه متعلق بـ « كائن » ، إلا أن « كائناً » في البيت كون خاص ؛ وهو الثبوت وعدم التزلزل ، وهو اسم فاعل من « كان » التامة ؛ بمعنىٰ : ثبت واستمر ، وحينئذ فلا شاهد في البيت) .

وقال الشمني : (الكون بمعنى : الثبوت ؛ وهو الكون العام الذي يقدر في متعلقات المجرور والمضاف) انتهىٰ .

وهٰذا لا يدفع كلام الدماميني ؛ لأنه لم يجعله بمعنىٰ : مطلق الثبوت ، بل بمعنى : الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل . انتهىٰ « عليمي » .

(**ولم يرد اجتماع الفعل**) من نحو : استقر (**والظرف**) الذي هو معموله (**في كلام يستشهد به**) أي : يصح الاستشهاد به ؛ لكونه من كلام الفصحاء .

ومنها : أنَّ الفعلَ المُقدَّرَ جملةٌ بإجماعٍ ، واسمُ الفاعلِ ليسَ بجملةٍ ، والمُفرَدُ أصلٌ وقد أمكنَ ، فلا عُدولَ عنهُ .

ومنها : تعيُّنُهُ اتِّفاقاً بعدَ (أمَّا) و(إذا) الفُجائيَّةِ ؛ لامتناعِ إيلائِهِما الفعلَ ، . . . . . .

(**ومنها**) أي : ومن الوجوه والعلل التي استدل بها ابن مالك علىٰ ترجيح تقدير الاسم : (**أن الفعل المقدر**) في تقدير متعلق الظرفين (**جملة بإجماع**) النحاة ؛ كاستقر وحصل (**واسم الفاعل**) المقدر في بيان متعلقهما ؛ نحو : كائن ومستقر (**ليس بجملة**) لأن الوصف المستتر فيه فاعله كالمفرد ؛ لعدم ظهور فاعله ، (**والمفرد : أصل**) للفعل (**وقد أمكن**) تقديره (**فلا عدول عنه**) أي : عن تقديره إلىٰ تقدير الفعل .

(**ومنها**) أي : ومن تلك الوجوه والعلل التي استدل بها ابن مالك علىٰ ترجيح تقدير المفرد على الجملة : (**تعينه**) أي : تعين تقدير المفرد (**اتفاقاً**) أي : باتفاق النحاة (**بعد « أما »**) الشرطية إذا وقع بعدها الجار والمجرور ، (**و**) بعد (**« إذا » الفجائية ؛ لامتناع إيلائهما**) أي : إيلاء أما وإذا (**الفعل**) لفظاً ولا مقدراً ، فتقول فيهما : (أما عندك . . فزيد) ، و(جئت ؛ فإذا عندك أسد) ، **ورد هـٰذا الامتناع** : بأنه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين (أما) والفاء بغير المفرد أو جملة الشرط ؛ لأنه لازم الحذف ، وهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات ؛ كما أجاب به الزعفراني ابن جني لما أجاز النصب في : (فإذا زيد ضربته) .

وقال له ابن جني : (يلزمك إيلاء « إذا » الفجائية الفعل ، ولو سلم أن المحذور أعم من ذٰلك . . فلا يلزم منه جواز الفصل ، وإنما يلزم لو قدر قبل معموله ، أما لو قدر بعد المبتدأ ؛ بأن يقال : « أما في الدار . . فزيد استقر » . . فلا يلزم ذٰلك ، وكذا يقال في « إذا » نحو : فإذا في الدار أسد حضر) انتهىٰ « حمصي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**بعد « أما » و« إذا » الفجائية**) فتقول : (أما زيد

(أو باستقر) ونحوِهِ ممَّا هوَ فعلٌ ، وهوَ اختيارُ أكثرِ البصريِّينَ مُحتجِّينَ : بأنَّ المحذوفَ عاملٌ في الظَّرفِ والمجرورِ ، والأصلُ في العاملِ أن يكونَ فعلاً ، ورجَّحَهُ ابنُ الحاجبِ بوجوبِ تقديرِهِ في الصِّلةِ .

قالَ في « المُغنِي » : والحقُّ عندي : أنَّهُ لا يترجَّحُ تقديرُهُ اسماً ولا فعلاً ، بل بحسبِ المعنىٰ ، ....

فمنطلق) ، ولا تقول : (أما ينطلق) ، وتقول : (خرجت ؛ فإذا الأسد حاضر) ، ولا تقول : (فإذا حضر الأسد) ، قالوا : ولأن تقليل المقدر أولىٰ .

قال في « المغني » : (وليس بشيء ؛ لأن الحق : أنا لم نحذف الضمير ، بل نقلناه إلى الظرف ، فالمحذوف فعل أو وصف ، وكلاهما مفرد) ، وقال الدماميني : (وهو كلام حق) انتهىٰ منه .

قوله : (أو بـ « استقر ») معطوف علىٰ قوله : (إما بـ « مستقر ») أي : وتعلقهما حينئذ : إما بـ (مستقر) أو بـ (استقر) أي : بمسماه (ونحوه) أي : نحو استقر (مما هو فعل) عام ؛ نحو : (ثبت ، وكان ، وحصل) ، وهـٰذا إذا أريد الماضي (وهو اختيار) أي : اختار تقدير المتعلق فعلاً (أكثر البصريين) وعليه : الزمخشري والفارسي ، وهو الذي رأيته في كتاب سيبويه (محتجين بأن المحذوف عامل في الظرف والمجرور ، والأصل في العامل : أن يكون فعلاً) لأن العامل إنما يعمل ؛ لافتقاره إلىٰ غيره ، والفعل أشد افتقاراً إلىٰ غيره ؛ لأنه حدث يقتضي صاحباً وزمناً ومحلاً وعلةً ، فيكون افتقاره من جهة الأحداث ومن جهة التحقق ، وليس في الاسم إلا الثاني .

(ورجحه) أي : رجح كون المتعلق فعلاً (ابن الحاجب ؛ بوجوب تقديره) أي : تقدير المتعلق فعلاً (في الصلة) لأن الصلة لا تكون إلا جملة .

(قال) ابن هشام (في « المغني » : والحق عندي : أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً ، بل) يقدر المتعلق (بحسب المعنىٰ) أي : باعتبار ما يناسب المعنىٰ ؛

ثُمَّ قالَ : وإن جهلتَ المعنىٰ . . فقدِّرِ الوصفَ ؛ لأنَّهُ صالحٌ للأزمنةِ كلِّها ، وإن كانَ حقيقةً في الحالِ .

(محذوفَينِ) وجوباً ، وذٰلكَ المُتعلَّقُ المحذوفُ مِنْ حيثُ هوَ في الحقيقةِ . . هوَ الخبرُ علىٰ ما صحَّحَهُ في « الأوضحِ » لا الظَّرفُ ، وإنَّما أُطلِقَ عليهِ الخبرُ ؛ لنيابتِهِ عنِ المحذوفِ ، ولهٰذا لا يُجمَعُ بينَهُما إلَّا شذوذاً .

أي : معنى المقام ؛ أي : إن ناسبه الفعل . . يقدر الفعل ، وإن ناسبه الاسم . . يقدر الاسم ؛ لأن المسألة متحاذية الأطراف ، لأن أصالة إفراد الخبر وأصالة الفعل في العمل متقابلان ، وتعين الاسم بعد (أما) و(إذا) والفعل بعد الموصول متكافئان ، وكل منهما لخصوص المحل ، فلا يصلح كون واحد منهما مرجحاً .

(**ثم قال**) ابن هشام في « المغني » : (**وإن جهلت المعنىٰ**) أي : المعنى المناسب للمقام ؛ بأن لم تدرِ : هل أريد الماضي أو الحال أو الاستقبال ؟ (**فقدر الوصف ؛ لأنه صالح للأزمنة**) الثلاثة (**كلها وإن كان**) الوصف (**حقيقة في الحال**) الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة ؛ كما قاله القرافي .

وقوله : (**محذوفين**) حال من (مستقر) و(استقر) أي : حالة كون كل منهما محذوفين (وجوباً) لقيام القرينة ، وسد الظرف مسده . انتهىٰ « ياسين » .

(**وذٰلك المتعلق المحذوف من حيث هو**) هو ، لا من حيث كونه وصفاً أو فعلاً (**في الحقيقة هو الخبر**) عن المبتدأ (**علىٰ ما صححه في « الأوضح » ، لا الظرف**) والمجرور ، (**وإنما أطلق عليه**) أي : على الظرف (**الخبر**) أي : اسم الخبر (**لنيابته**) أي : لنيابة الظرف (**عن**) الخبر (**المحذوف**) وجوباً ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل نيابة الظرف عن الخبر المحذوف (**لا يجمع بينهما**) أي : بين الخبر المحذوف والظرفين (**إلا شذوذاً**) منه ـ أي : من الشاذ ـ قوله : (من الطويل)

. . . . فأنت لدىٰ بحبوحة الهون كائن

وظاهرُ كلامِهِ : أنَّ المُتعلَّقَ لا يكونُ إلَّا كوناً مُطلَقاً ، وبهِ صرَّحَ في « التَّسهيلِ » .

قالَ في « المُغنِي » : وهوَ شرطٌ لوجوبِ الحذفِ ، وصرَّحَ فيهِ بجوازِ تقديرِ الكونِ الخاصِّ لدليلٍ ، . . . .

(وظاهر كلامه) أي : كلام المصنف ؛ يعني قوله : (محذوفين وجوباً) : (أن المتعلق لا يكون إلا كوناً مطلقاً) عن التقييد بالخصوص ؛ لأنه هو الكون العام .

وقال في « الخضري » : (وهو الذي يجب حذفه عند الجمهور ؛ لأنه كون عام يفهم بدون ذكره ، ويسمى الظرف حينئذ : « مستقراً » لاستقرار معنىٰ عامله فيه ؛ أي : فهمه منه ، ولأن الضمير يستقر فيه إذا قلنا : بأنه الخبر .

أما الكون الخاص . . فيمتنع حذفه بلا قرينة ، وأما معها . . فتارة يجوز ؛ كـ « بزيد » في جواب : « بمن مررت ؟ » ، وتارة يجب ؛ كـ « يوم الجمعة صمت فيه » على الاشتغال ، ويسمى الظرف في كل ذٰلك : « لغواً » لخلوه عن الضمير ، فمدار اللغو والمستقر علىٰ خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه ؛ كما يقتضيه كلام « المغني » ، وعليه اقتصر الدماميني ، لٰكن قد يقدر المتعلق خاصاً ؛ كـ « زيد على الفرس ، أو من العلماء ، أو في البصرة » أي : راكب ، ومعدود ، ومقيم ، ولا يخرجه ذٰلك عن الاستقرار ؛ إذ يجوز تقدير العام لتوجيه الإعراب ، وخصوصه بمعرفة المقام ؛ كما صرح به الدماميني في أول « شرح التسهيل ») .

(وبه) أي : بكون المتعلق كوناً مطلقاً (صرح في « التسهيل ») أي : صرح ابن مالك به في « التسهيل » .

(قال) ابن هشام (في « المغني » : وهو) أي : كون المتعلق عاماً (شرط لوجوب الحذف) أي : حذف المتعلق .

(وصرح) ابن هشام أيضاً (فيه) أي : في « المغني » (بجواز تقدير الكون الخاص لدليل) أي : عند وجود دليل يدل علىٰ أنه كون خاص ؛ كقولك : (بزيد) في جواب من سألك : (بمن مررت ؟) .

وبجوازِ حذفِهِ حينئذٍ ، وعليهِ خُرِّجَ قولُهُم : (مَنْ لي بكذا ؟) أي : مَنْ يتكفَّلُ لي بكذا ؟ ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ التَّقديرُ : مقتولٌ ، أو يُقتَلُ .

والأصلُ فيهِ : أن يُقدَّرَ مُقدَّماً على الظَّرفِ كسائرِ العواملِ معَ معمولاتِها .

وقد يعرضُ ما يقتضي ترجيحَ تقديرِهِ مُؤخَّراً ، وما يقتضي إيجابَهُ .

(وبجواز حذفه حينئذ) أي : حين إذ وجد دليل يدل علىٰ أنه كون خاص ، (وعليه) أي : علىٰ جواز حذف الكون الخاص لوجود دليل يدل عليه (خرج) أي : من التخريج ؛ أي : حمل (قولهم) أي : قول العرب : (من لي بكذا ؟) فإن المتعلق المحذوف في هـٰذا المثال كون خاص تقديره : (أي : من يتكفل لي بكذا ؟) فإن التكفل المحذوف واجب الذكر ؛ لكونه كوناً خاصاً ، فحذفوه مع كونه واجب الذكر ؛ لوجود دلالة المقام عليه .

(و) خرج عليه أيضاً : (قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾[1] ، التقدير) أي : فيقال في تقدير المتعلق : (مقتول) الأول منها بالآخر علىٰ تقدير الاسم ، (أو) يقال فيه : (يقتل) الأول منها بالآخر علىٰ تقديره : فعلاً خاصاً .

(والأصل فيه) أي : الغالب في تقدير ذٰلك المتعلق : (أن يقدر مقدماً على الظرف) والجار والمجرور (كسائر) أي : قياساً علىٰ سائر (العوامل) سواها ؛ سواء كانت من الأفعال أو الصفات إذا اجتمعت (مع معمولاتها) لأن الأصل : تقديم المؤثرات علىٰ آثارها ؛ لأنها مقدمة عليها طبعاً ، وكذا تقدم عليها وضعاً ، (وقد يعرض) أي : يظهر ويوجد لها ؛ أي : للعوامل (ما يقتضي ترجيح تقديره) أي : ترجيح تقدير العوامل (مؤخراً) عن معمولاتها على الأصل (وما يقتضي إيجابه) أي : إيجاب تقديرها مؤخرة عن معمولاتها .

---

(١) سورة البقرة : (١٧٨) .

. . . .

فالأول ؛ أي : مثال الأول ؛ وهو تقدير المتعلق مقدماً على الظرف : نحو : (في الدار زيد) لأن المحذوف هو الخبر ، وأصله : أن يتأخر عن المبتدأ .

ومثال الثاني ؛ وهو إيجاب تقديره مؤخراً : نحو : (إن في الدار زيداً) لأن (إن) لا يليها مرفوعها ؛ وهٰذه في « المغني » في الباب الثاني ، لٰكنه رجع عنه في الباب الخامس فقال : (وكنا قدمنا في نحو : « في الدار زيد » : أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن زيد ؛ لأنه في الحقيقة هو الخبر ، **وأصل الخبر** : أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً ؛ لمعارضة أصل آخر ؛ وهو أنه عامل في الظرف ، **وأصل العامل** : أن يتقدم على المعمول ، إلا أن يقدر المتعلق فعلاً . . .) إلىٰ آخره . انتهىٰ « حمصي » .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (**ترجيح تقديره مؤخراً**) أي : عن الظرف والمبتدأ جميعاً ، وقوله : (**وما يقتضي إيجابه**) أي : إيجاب تأخيره كذٰلك ، فالأول ؛ نحو : (في الدار زيد) ، فيقدر : في الدار زيد مستقر مثلاً ؛ لأن المحذوف هو الخبر ، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ ، فيترجح تقديره مؤخراً .

والثاني ؛ نحو : (إن في الدار زيداً) ، فيجب هنا تقديره مؤخراً ؛ لأن (إن) لا يليها مرفوعها .

ثم قال ابن هشام في موضع آخر من « المغني » بعد هٰذا الموضع : (وكذا قدمنا في نحو : « في الدار زيد » : أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن « زيد » لأنه في الحقيقة الخبر ، **وأصل الخبر** : أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً ؛ لمعارضة أصل آخر ؛ وهو أنه عامل في الظرف ، **وأصل العامل** : أن يتقدم على المبتدأ ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً . . فيجب أن يتأخر ؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هٰذا ؛ أي : لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل .

وفيهِ أيضاً : ويلزمُ مَنْ قَدَّرَ المُتعلَّقَ فعلاً أن يُقدِّرَهُ مُؤخَّراً في جميعِ المسائلِ ؛ لأنَّ الخبرَ إذا كانَ فعلاً . . لا يتقدَّمُ على المُبتدَأ .

وإذا قلت : « إن خلفك زيداً » . . وجب تأخير المتعلق ، فعلاً كان أو اسماً ؛ لأن مرفوع « إن » لا يتقدم منصوبها ، وإذا قلت : « كان خلفك زيد » . . جاز الوجهان ولو قدرته فعلاً ؛ لأن خبر « كان » يقدم مع كونه فعلاً **على الصحيح** ؛ إذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية) انتهى . انتهىٰ من « كردي » .

(**وفيه**) أي : وفي « المغني » (**أيضاً**) أي : كما كان فيه ما ذكر قبل : (**ويلزم من قدر المتعلق**) أي : متعلق الظرف (**فعلاً أن يقدره**) أي : أن يقدر ذٰلك المتعلق (**مؤخراً في جميع المسائل**) والمواضع عن المبتدأ ؛ سواء تقدم الظرف على المبتدأ أم لا ، فيه : أن ابن هشام لم يقبل على العموم ، بل أجاز الوجهين فقط في باب (كان) كما تقدم آنفاً (**لأن الخبر إذا كان فعلاً . . لا يتقدم على المبتدأ**) لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، خلافاً للأخفش والمبرد في تجويزهما ذٰلك ، ويشكل هٰذا علىٰ ظاهر قول سيبويه في « الكتاب » حيث قال : (إنك إذا قلت : « فيها زيد » . . فكأنك قلت : « استقر فيها زيد » وإن لم تذكر فعلاً) انتهىٰ .

ومثل الفعل الواقع خبراً في ذٰلك معموله ، فلا يقال في السعة : (عمراً زيد ضرب) إذ لا يقع المعمول إلا حيث يقع عامله غالباً . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « ويلزم من قدر . . . » إلىٰ آخره ؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً . . لا يتقدم على المبتدأ ، **وفيه نظر** ؛ لأن العلة في امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلاً في باب المبتدأ : هي خشية التباس الاسمية بالفعلية ، وذٰلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير ، **وأجيب** : بأن المقدر عندهم في حكم الملفوظ ، فامتنع المقدر وإن كانت علة المنع لا توجد في المقدر) انتهىٰ منه .

وفي « حاشيةِ الكشَّافِ » للتَّفْتَازَانِيِّ : إن ممَّا يجبُ التَّنبيهُ عليهِ : أنَّهُ إذا قُدِّرَ في الظَّرفِ (كانَ) أو (كائنٌ) . . فهوَ مِنَ التَّامَّةِ بمعنىٰ (حصلَ وثبتَ) ، والظَّرفُ بالنِّسبةِ إليهِ لغوٌ ، لا النَّاقصةِ ، وإلَّا . . لكانَ الظَّرفُ في موضعِ الخبرِ بتقديرِ (كانَ) أُخرىٰ ، وتتسلسلُ التَّقديراتُ .

(**وفي « حاشية الكشاف »**) و« الكشاف » اسم كتاب للزمخشري في التفسير (لـ) سعد الدين (**التفتازاني**) : و(**إن مما يجب التنبيه عليه : أنه**) أي : أن الشأن والحال (**إذا قدر في**) متعلق (**الظرف**) لفظ (**كان**) علىٰ ما رجحه أكثر البصريين ، (**أو**) قدر لفظ (**كائن**) علىٰ ما رجحه غيرهم . . (**فهو**) أي : لفظ الكون على المذهبين (من التامة بمعنىٰ : « **حصل وثبت** » ، **والظرف بالنسبة إليه**) أي : بالنسبة إلىٰ تقدير (كان) التامة (**لغو**) وهو ما كان متعلقه خاصاً ، سمي لغواً ؛ لخلوه عن الضمير (**لا**) من كان (**الناقصة ، وإلا**) أي : وإن لم يكن من (كان) التامة بأن كان من (كان) الناقصة . . (**لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير « كان » أخرىٰ**) أي : ناقصة (**وتتسلسل التقديرات**) **والتسلسل** : توقف أمر علىٰ أمر يتوقف علىٰ غيره إلىٰ ما لا نهاية .

قال شيخنا : (لك أن تقول : لا يلزم التسلسل بتقدير « كان » الثاني ؛ لأنه ـ أي : لأن كان المقدر في الظرف الثاني ـ بمعنىٰ : حصل وثبت ، فيكون من « كان » التامة) .

قوله : (**وإلا**) أي : وإن كان من (كان) الناقصة . . لكان الظرف مستقراً ، فتتسلسل التقديرات إلىٰ ما لا نهاية ، وهو محال .

والمستقر من الظرف : ما كان متعلقه عاماً ؛ كـ (كان) الناقصة ، سمي مستقراً ؛ لاستقرار معنىٰ عامله فيه ؛ أي : فهمه منه ، ولأن الضمير يستقر فيه إذا قلنا : بأنه الخبر ، فمدار المستقر واللغو علىٰ عموم المتعلق وخصوصه . انتهىٰ « خضري » بتصرف .

فائدةٌ

اعلمْ : أنَّ الظَّرفَ عندَهُم بحسبِ مُتعلَّقِهِ قسمانِ : مُستقَرٌّ ؛ بفتحِ القافِ ، ولغوٌ .

فالمُستقَرُّ : ما كانَ مُتعلَّقُهُ عامّاً واجبَ الحذفِ ؛ نحوُ : ﴿ وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ .

واللَّغوُ : ما كانَ مُتعلَّقُهُ خاصّاً ؛ كالقيامِ والقعودِ ، ....

ترجمة التفتازاني

هو مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني سعد الدين ، الشهير بالتفتازاني ، المتوفىٰ بسمرقند سنة (٧٩١هـ) ، إمام في اللغة والنحو والمنطق ، من مصنفاته : « إرشاد الهادي في النحو » ، و« تهذيب المنطق والكلام » ، و« المطول في شرح التلخيص » ، و« حاشية الكشاف » ، ولٰكنها لم تتم . انتهىٰ « بغية الوعاة » للسيوطي .

❁ ❁ ❁

قال الشارح : (فائدة) : وهي **لغةً** : ما استفيد من علم أو جاه ، **واصطلاحاً** : اسم لجملة مخصوصة من العلم لها بداية ونهاية .

(**اعلم : أن الظرف عندهم**) أي : عند النحاة (**بحسب**) واعتبار (**متعلقه**) من حيث العموم والخصوص ، لا من حيث وجوب حذفه أو ذكره (**قسمان : مستقر ـ بفتح القاف ـ ولغو**) .

(**فالمستقر : ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾) والآية بتمامها : ﴿ وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ [١] .

(**واللغو : ما كان متعلقه خاصاً ؛ كالقيام والقعود**) ويدخل : ما كان متعلقه مذكوراً . انتهىٰ « خضري » .

---

(١) سورة الزخرف : (٨٥) .

سواءٌ وجبَ حذفُهُ ؛ نحوُ : (أيومَ الجمعةِ صُمتَ فيهِ ؟) أو جازَ ؛ نحوُ : (يومَ الجمعةِ) جواباً لِمَنْ قالَ : (متىٰ قمتَ ؟) .

ووجهُ تسميةِ الأوَّلِ (مُستقَرّاً) ، والثَّاني (لغواً) : أنَّ المُتعلَّقَ العامَّ لمَّا كانَ إذا حُذِفَ انتقلَ الضَّميرُ الَّذي كانَ مُستقِرّاً فيهِ إلى الظَّرفِ . . سُمِّيَ ذٰلكَ الظَّرفُ : مُستقَرّاً ؛

قال الكردي : (قوله : « بتقدير كان أخرىٰ » أي : ناقصة أيضاً .

وقوله : « وتتسلسل التقديرات » أي : لـ « كان » ، وذٰلك لأنا إذا أوجبنا في « زيد في الدار » مثلاً كون الجار متعلقاً بـ « كان » الناقصة . . يكون اسم « كان » فيه ضميراً راجعاً لـ « زيد » ، ويكون « في الدار » خبراً لها ، فلا بد أن يتعلق بـ « كان » أخرىٰ ناقصة أيضاً ، وتقتضي « كان » هٰذه أيضاً خبراً لها ، فتحتاج إلىٰ تقدير « كان » أخرىٰ ناقصة متعلقاً لها . . . وهٰكذا إلىٰ ما لا نهاية له ، فتتسلسل التقديرات ، وما يستلزم التسلسل باطل .

وقوله : « مستقر بفتح القاف » لأن أصله : مستقر فيه ؛ كما سيأتي) انتهىٰ منه .

قوله : (**سواء وجب حذفه**) أي : حذف ذٰلك المتعلق (**نحو : أيوم الجمعة صمت فيه ؟**) بنصب (يوم) بـ (صمت) محذوفاً مفسراً بالمذكور بعده ؛ ولذٰلك وجب حذفه ، لمنع الجمع بين المفسِّر والمفسَّر .

(**أو جاز**) حذفه ؛ أي : حذف ذٰلك المتعلق (**نحو : يوم الجمعة**) حالة كونه (**جواباً لمن قال**) لك : (**متىٰ قمت ؟**) أي : سافرت .

(**ووجه تسمية الأول**) من القسمين : (**مستقراً ، والثاني : لغواً : أن المتعلق العام**) في الأول (**لما كان إذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقراً فيه**) أي : في المتعلق العام ، وقوله : (**إلى الظرف**) متعلق بـ (انتقل) . . (**سمي ذٰلك الظرف : مستقراً**) فيه ؛ للضمير المنتقل من المتعلق إليه .

قال الحمصي : (هو ـ أي : انتقال الضمير من المتعلق إلى الظرف ـ مذهب

لاستقرارِ الضَّميرِ فيهِ ، فهوَ في الأصلِ مُستقَرٌّ فيهِ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الصِّلةُ فيهِ اختصاراً ؛ لكثرةِ دورهِ بينَهُم ؛ كقولِهِم في (المُشترَكِ فيهِ) : مُشترَكٌ .

البصريين ، **وقيل** : لا ضمير في الظرف مطلقاً ؛ تقدم أو تأخر ، وإن الضمير حذف مع المتعلق ، ثم الظاهر : أن الانتقال مع الحذف ، ويحتمل أنه قبله ، ولا يضر أنه يلزم تفريغ العامل من الضمير ، وهو ممتنع ؛ لأنا لا نسلم امتناعه ، بدليل : أنه بعد الحذف فارغ ، إلا أن يقال : إنه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فراغه عنه ، بخلافه قبل الحذف .

ويحتمل أنه بعده ، وهو ظاهر كلام الشارح ، ولا يضر أنه يلزم حذف الفاعل ؛ لأنه أمر اعتباري تقديره غير مستمر) انتهىٰ منه .

أي : سمي الظرف مستقراً (**لاستقرار الضمير فيه**) أي : في ذٰلك الظرف ، **وقضيته** : أنه لا يسمىٰ بذٰلك إذا رفع الظاهر ؛ نحو : (زيد في الدار أبوه ، أو عنده أخوه) لأن رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه ، إلا أن يريد ما من شأنه أن يستقر فيه علىٰ فرض كون الفاعل ضميراً ، **فليحرر** .

علىٰ أنه لا يأتي علىٰ قول من يقول بحذف الضمير مطلقاً ، أو إذا تقدم .

وقد جعل السيد الظرف المستقر : ما كان عامله المحذوف مفهوماً منه وإن كان كوناً خاصاً ، **وعلله** : بأنه استقر فيه معنىٰ عامله .

(**فهو**) أي : فهٰذا الظرف (**في الأصل**) أي : في أصل لفظه (**مستقر فيه ، ثم حذفت الصلة**) وهي ؛ أي : الصلة لفظة (« **فيه** » **اختصاراً**) للكلام (**لكثرة**) أي : لكثرة (**دوره بينهم**) أي : دورانه علىٰ ألسنتهم الموجب للثقل عليها . انتهىٰ منه ، فهو ؛ أي : فقولهم في هٰذا الظرف : مستقر فيه (**كقولهم**) أي : نظير قول العرب (**في**) لفظ (« **المشترك فيه** ») : **مشترك**) بحذف الصلة منه ؛ لكثرة دورانه علىٰ ألسنتهم ، ومثله أيضاً : قولهم في (المندوب إليه) : مندوب ؛ بحذف الصلة اختصاراً .

وَلمَّا كانَ الآخرُ لَمْ ينتقلْ إليهِ شيءٌ مِنْ مُتعلَّقِهِ . . سُمِّيَ : لغواً ، أو مُلغىً ؛ كأنَّهُ أُلغِيَ ، ولَمْ يعتبرِ اعتبارَ الأوَّلِ ؛ قالَهُ الدَّمامينيُّ .

قاعدةٌ

كلُّ ظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ ليسَ بزائدٍ . . . .

(**ولما كان**) الظرف (**الآخر**) وهو ما كان متعلقه خاصاً (**لم ينتقل إليه شيء من متعلقه**) بعد حذفه . . (**سمي**) ذٰلك الآخر : ظرفاً (**لغواً** ، **أو**) ظرفاً (**ملغىً**) به ؛ بضم الميم وسكون اللام مقصوراً : اسم مفعول من (ألغى) الرباعي (**كأنه**) أي : كأن ذٰلك الظرف الآخر (**ألغي**) وعطل عن تحمل الضمير (**ولم يعتبر**) ذٰلك الآخر عندهم (**اعتبار**) الظرف (**الأول**) أي : المستقر حين عطلوه عن تحمل الضمير ، ولم يعتنوا به اعتناءهم بالأول ، (**قاله**) أي : قال هٰذا التعليل : الشيخ (**الدماميني**) اسمه : محمد بن أبي بكر ، تقدمت ترجمته .

قوله : (**سمي لغواً**) قال الكردي : (**وقيل** : سمي لغواً ؛ لأنه فضل ، **وقيل** : لأنه لا يعمل ، لا في ظاهر ولا في ضمير ؛ كما سمي الحرف الذي لا يعمل : مهملاً ، ولوقوعه في القرآن والحديث سلك بعضهم طريق الأدب فسماه : ظرفاً خاصاً ؛ أي : خاصاً عامله ، وسمي المستقر : ظرفاً عاماً ؛ أي : عاماً عامله ؛ إذ الملحوظ في الأول : الكون الخاص ؛ كالقعود والقيام ، وفي الثاني : العام ؛ كالوجود والحصول ، كما مر) انتهىٰ منه .

قال الشارح : (**قاعدة**) **وهي لغةً** : كالقانون والنظام والأساس والضابط ، ألفاظ مترادفة في المعنى الاصطلاحي ، وهو : كلي يتعرف منه أحكام الأفراد المندرجة تحت موضوعه ، ولٰكن **المراد بها هنا** : المعنى العرفي ؛ وهو كونها من أسماء التراجم ، **فمعناها هنا** : اسم لجملة من العلم ، مشتملة علىٰ مسائل ولو واحدة ؛ أي : فهي عرفاً : (**كل ظرف**) خاص وعام ، (**أو**) كل (**جار ومجرور**) مختص أو عام (**ليس بزائد**)

أي : حقيقة أو حكماً ، فشمل الباء و(من) في : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[1] و﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾[2] ، و(لعل) : في لغة عقيل ؛ نحو قوله : (من الطويل)

.... لـعـل أبـي الـمـغـوار مـنـك قـريـب

و(لولا) فيمن قال : (لولاي ، ولولاك ، ولولاه) علىٰ قول سيبويه : (إن لولا جارة للضمير) .

وإنما لم يحتج الزائد إلىٰ متعلق ؛ **لأن معنى التعلق** : الارتباط المعنوي ، **والأصل** : أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت علىٰ ذٰلك بحرف الجر الزائد إنما تدخل في الكلام ؛ تقوية له ، ولم تدخل للربط . انتهىٰ « ياسين » .

وقال الكردي : (قوله : « ليس بزائد » احترز به عن نحو : « بحسبك درهم » ، وفي حكم ذٰلك : الشبيه بالزائد ؛ نحو : « رب » و« لعل ، ولولا » إذا جرتا ، وفي كاف التشبيه خلاف) .

(ولا مما يستثنىٰ به) احترز به من نحو : (عدا ، وخلا ، وحاشا) إذا خفض بها ، وحينئذ فموضع المجرور نصب ؛ لأنه مستثنىً بعد تمام الكلام فينصب ؛ كما ينصب في : (قام القوم إلا زيداً) .

وترك عد كاف التشبيه من ذٰلك وإن قال الأخفش وابن عصفور : بأنها لا تتعلق بشيء ؛ لأنه إذا قيل : (زيد عمرو) فإن قدر المتعلق : استقر . . فلا دليل للكاف عليه ، أو قدر فعلاً مناسباً للكاف ؛ وهو أشبه . . فهو متعد بنفسه لا بالحرف ؛ لما قاله في « المغني » .

والحق : أن جميع الحروف الجارة ، الواقعة في موضع الخبر ؛ تدل على الاستقرار . انتهىٰ « عليمي » .

---

(١) سورة الرعد : (٤٣) .

(٢) سورة فاطر : (٣) .

لا بُدَّ أن يتعلَّقَ بالفعلِ ، أو ما يُشبهُهُ ، أو ما أُوِّلَ بما يُشبهُهُ ، أو ما يُشيرُ إلىٰ معناهُ .

(**لا بد**) له من (**أن يتعلق بالفعل ، أو**) بـ (**ما يشبهه**) أي : أو بما يشبه الفعل في الدلالة على الحدث والزمان من الوصف ؛ كاسمي الفاعل والمفعول مثلاً .

مثال تعلقه بالفعل أو بما يشبهه : كقوله تعالىٰ : ﴿ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾[1] .

(**أو**) أن يتعلق بـ (**ما أول بما يشبهه**) أي : أو أول بما يشبه الفعل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ ﴾[2] ؛ أي : وهو الذي هو إلـٰه في السماء ، فـ (في السماء) : جار ومجرور متعلق بـ (إلـٰه) وهو اسم غير صفة ؛ بدليل : أنه يوصف ولا يوصف به ، وإنما صح التعلق به ؛ لتأوله بـ (معبود) الذي هو اسم مفعول يشبه الفعل .

(**أو**) من أن يتعلق بـ (**ما يشير إلىٰ معناه**) أي : إلىٰ معنى الفعل ، وعبارة « المغني » : أو بما فيه رائحة الفعل ؛ كقوله : (من الرجز)

أنا أبو المنهال منك في بعض الأحيان ....

وقوله : (من مشطور الرجز)

أنـــا ابـــن مـــاويـــة إذ جـــد الـــنـــقـــر

وقول الآخر : (من الرجز)

أنـــا أبـــو ســـعـــد إذا الـــلـــيـــل دجـــا ....

وقوله : (**في بعض الأحيان**) في البيت الأول ، وقوله : (**إذ جد النقر**) في البيت الثاني ، فتعلق (في بعض) و(إذ جد) بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل ، بل لما فيهما من معنى الفعل ؛ وهو قولك : (أنا الشجاع) في الأول ، و : (أنا الجواد) في الثاني ، وكذا قوله : (إذا الليل دجا) متعلق بـ (أبي سعد) لما فيه

---

(١) سورة الفاتحة : (٧) .

(٢) سورة الزخرف : (٨٤) .

والمُتعلَّقُ ؛ إمَّا أن يكونَ ملفوظاً بهِ ، أو مُقدَّراً ، والمُقدَّرُ ؛ إمَّا واجبُ الحذفِ ، أو لا ، وواجبُ الحذفِ في ثمانيةِ مواضعَ ، ذكرَها في « المُغنِي » .

من معنى الكناية ، لا لأن هـٰذه المذكورات مؤولات ، بل لما فيها من معنىٰ ذٰلك ؛ كما ذكرنا ، نص عليه في « المغني » .

(**والمتعلق**) أي : ومتعلق كل من الظرف والجار والمجرور (**إما أن يكون ملفوظاً به**) كما في الفعل والوصف ، (أو) يكون (مقدراً) به ؛ كما في قولك : (يوم الجمعة صمت فيه) كما مر .

(**والمقدر : إما واجب الحذف** ، أو لا) يكون واجب الحذف ؛ كما في قولك : (فرسخين) أو (بعمرو) لمن قال لك : (كم سرت ؟) و : (بمن مررت ؟) .

(**وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في « المغني »**) :

أحدها : أن يقعا صفة ؛ نحو : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[1] .

الثاني : أن يقعا حالاً ؛ نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾[2] ، ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾[3] ، **فمعناه** : عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول ، فهو كون خاص به .

الثالث : أن يقعا صلة ؛ نحو : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[4] .

الرابع : أن يقعا خبراً .

الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر ؛ نحو : ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾[5] .

---

(١) سورة البقرة : (١٩) .

(٢) سورة القصص : (٧٩) .

(٣) سورة النمل : (٤٠) .

(٤) سورة الأنبياء : (١٩) .

(٥) سورة إبراهيم ﷺ : (١٠) .

السادس : أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه ؛ كقوله لمن ذكر ما تقادم عهده : (حينئذ الآن) ، وأصله : حين إذ كان ذٰلك واسمع الآن .

السابع : أن يكون المتعلق محذوفاً علىٰ شريطة التفسير ؛ نحو : (يوم الجمعة صمت فيه) .

الثامن : من القسم بغير الباء ؛ نحو : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[١] ، ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[٢] ، وقولهم : (لله لا يؤخر الأجل) ، ولو صرح بالفعل في ذٰلك . . وجبت الباء . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : وهي في ثمانية مواضع :

١ ـ أن يقع صفة ؛ كـ (مررت بطائر فوق غصن) .

٢ ـ أو صلة ؛ كـ (رأيت الذي عندك) .

٣ ـ أو حالاً ؛ كـ (رأيت الهلال بين السحاب) .

٤ ـ أو خبراً ؛ كـ (زيد عندك) .

٥ ـ أو مشتغلاً عنه ؛ كـ (يوم الجمعة صمت فيه) .

٦ ـ أو مسموعاً بالحذف لا غير ؛ كقولهم في المثل لمن ذكر أمراً تقادم عهده : (حينئذ الآن) أي : كان ذٰلك حينئذ ، واسمع الآن .

٧ ـ أو رفع اسماً ظاهراً ؛ نحو : (أعندك زيد) .

٨ ـ وفي القسم بغير الباء نحو : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ انتهىٰ منه .

(**ولا يخبر باسم الزمان**) أي : باسم مدلوله الزمان ؛ منصوباً كان ، أو مجروراً

---

(١) سورة الليل : (١) .

(٢) سورة الأنبياء : (٥٧) .

عنِ) المُبتدَأُ الجوهرِ المُعبَّرِ عنهُ باسمِ (الذَّاتِ) فلا يقالُ : (زيدٌ اليومَ) لعدمِ الفائدةِ ،
فإن حصلَتْ . . جازَ ؛ كأن يكونَ المبتدأُ . . . .

بـ (في) ، بل أو مرفوعاً ، **والمراد باسم الزمان** : ما هو أعم من الظرف اصطلاحاً ، وهٰذا تقييد وتفصيل لقوله : (ويقع الخبر ظرفاً وزيادة فائدة) انتهىٰ منه .

(**عن المبتدأ الجوهر المعبر عنه باسم الذات**) أي : لا يخبر باسم الزمان عن المبتدأ بالذات ؛ أي : عن اللفظ الدال على الذات المسماة تلك الذات بالجوهر ، **والغرض من هٰذا** : أنه ليس المراد بالجوهر هنا ما اشتهر استعماله فيه من الألفاظ مما يقابل الصورة ، فيقال : هٰذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته .

والمعنىٰ : لا يخبر باسم الزمان ؛ أي : باسم مدلوله الزمان ؛ كـ (اليوم والليلة) عن اسم مدلوله الذات ؛ أي : الذات المشخصة ؛ كزيد وعمرو (**فلا يقال** : **زيد اليوم**) وهند الليلة (**لعدم الفائدة**) في الإخبار به عنه .

قال في « شرح الجامع » : (**الذات والجوهر والعين والجثة** : ألفاظ متقاربة المعنى ، **المراد بها** : ما يقابل المعنىٰ) .

وإنما قال : (لعدم الفائدة) لأن من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة ، فلا فائدة في الإخبار عنها بزمن مخصوص ؛ لأنه لا فائدة لتخصيص شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله .

والتعليل بعدم الفائدة : إما بناء علىٰ أنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ، أو المراد : بيان الكلام المعتد به ، لا مطلق الكلام ، (**فإن حصلت**) الفائدة في الإخبار به عنه . . (**جاز**) الإخبار به عنه ؛ وذٰلك ـ أي : حصول الفائدة في الإخبار به عنه ـ بأحد أمور ثلاثة :

١ ـ إما بتخصيص الزمان بوصف .

٢ ـ أو إضافة مع جره بـ (في) كما ذكره الشارح بقوله : (**كأن يكون المبتدأ**

عامّاً ، والزَّمانُ خاصّاً ؛ نحوُ : (نحنُ في شهرِ كذا) أو (في زمانٍ طيِّبٍ) .

وفُهِمَ منهُ : أنَّ المكانَ يُخبرُ بهِ عنِ الجوهرِ ؛ نحوُ : (زيدٌ أمامَكَ) ، وعنِ اسمِ المعنىٰ ؛ نحوُ : (الخيرُ عندَكَ) ، وأنَّ اسمَ المعنىٰ يُخبَرُ عنهُ بالزَّمانِ ؛ وهوَ كذٰلكَ إذا كانَ الحدثُ غيرَ مُستمرٍ ؛ نحوُ : (الصَّومُ غداً) ، وإلَّا . . فلا ؛ لعدمِ الفائدةِ .

عاماً ، والزمان خاصاً ؛ نحو : نحن في شهر كذا) هٰذا راجع لقوله : (تخصيص الزمان بإضافة) ، وقوله : (**أو « في زمان طيب »**) راجع لقوله : (تخصيص الزمان بوصف) .

٣ ـ أو بتخصيص الزمان بعلمية ؛ نحو : (نحن في رمضان) .

(**وفهم منه**) أي : من قوله : (ولا يخبر بالزمان عن الذات) : (**أن المكان يخبر به عن الجوهر**) أي : عن الذات (**نحو : زيد أمامك**) .

(**و**) فهم منه أيضاً : أن اسم المكان يخبر به (**عن اسم المعنىٰ ؛ نحو : الخير عندك**) **والمراد باسم المعنىٰ** : ما لا يدل على الذات .

(**و**) فهم منه أيضاً : (**أن اسم المعنىٰ يخبر عنه بالزمان ؛ وهو**) الحكم المفهوم من الخارج ، كائن (**كذٰلك**) أي : كما فهم منه (**إذا كان الحدث غير مستمر ؛ نحو : الصوم غداً**) والقتال اليوم ، (**وإلا**) أي : وإلا يكن الحدث غير مستمر ؛ بأن كان مستمراً . . (**فلا**) يصح الإخبار بالزمان عن اسم المعنىٰ ؛ نحو : القتال زمان أو حين (**لعدم الفائدة**) **والظاهر** : أن قوله : (وهو كذٰلك) راجع إلىٰ جميع المسائل المفهومة من كلامه ؛ أي : يصح الإخبار في جميع ذٰلك إن أفاد الإخبار في جميعها ، فإن لم يفد الإخبار بالمكان عن الذات ، أو عن المعنىٰ . . امتنع ؛ نحو : (زيد مكاناً) ، و(القتال مكاناً) ، وإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنىٰ ؛ نحو : (القتال زمان) . . امتنع ذٰلك الإخبار ؛ ولهٰذا قال الشاطبي : (التقييد باسم الزمان وباسم الجوهر بالنظر للغالب ؛ من أن اسم الزمان لا يفيد الإخبار به عن الذات ، ويفيد

(و) أمّا نحوُ قولِهِمْ : (اللَّيلةَ الهلالُ) ممَّا ظاهرُهُ أنَّهُ أُخبِرَ فيهِ باسمِ الزَّمانِ عنِ الجوهرِ . . فهوَ (مُتأوَّلٌ) بحذفِ اسمِ معنىً مُضافٍ ، هوَ المُبتدَأُ في الحقيقةِ ؛ كـ (رؤيةُ الهلالِ اللَّيلةَ) فالإخبارُ إنَّما هوَ عنِ اسمِ المعنىٰ ، لا عنِ الجوهرِ ، وقيلَ : لا تأويلَ ، بلِ (اللَّيلةَ) خبرٌ عنِ (الهلالُ) لشبهِهِ باسمِ المعنىٰ ؛ مِنْ حيثُ إنَّهُ يحدثُ في وقتٍ دونَ وقتٍ آخرَ .

ولمَّا كانَ مِنَ المُبتدَأُ ما لا خبرَ لهُ ؛ لأنَّهُ في معنى الفعلِ ، لٰكنْ لهُ مرفوعٌ يغني عنهُ . .

الإخبار به عن المعنىٰ ، وأن اسم المكان يفيد الإخبار به عن الذات وعن المعنىٰ هٰذا) انتهىٰ « عليمي » .

(**وأما نحو قولهم**) أي : قول العرب : (**الليلة**) أي : في الليلة الماضية (**الهلال**) أي : طلوعه وظهوره (**مما**) أي : من التركيب الذي (**ظاهره أنه**) أي : أن الشأن والحال (**أخبر فيه**) أي : أخبر في ذٰلك التركيب (**باسم الزمان**) وهو الليلة (**عن الجوهر**) والذات ؛ وهو الهلال . . (**فهو**) أي : فذٰلك التركيب (**متأول بحذف**) أي : علىٰ حذف (**اسم معنىً مضاف**) بالجر صفة لاسم معنىً (**هو**) أي : ذٰلك اسم المعنىٰ هو (**المبتدأ في الحقيقة**) تقديره : (**كـ**) قولك : (**رؤية الهلال**) واقع (**الليلة**) أي : في هٰذه الليلة البارحة .

قوله : (**اسم معنىً مضاف**) بالجر صفة لاسم معنىً ؛ **وهو الأوفق** ، وفي بعض النسخ : (مضافاً) بالنصب علىٰ أنه حال من (اسم معنىً) فيصح منه الحال ؛ لتخصصه بالإضافة وإن لم يكن معرفة ، (**فالإخبار**) به حينئذ (**إنما هو عن اسم المعنىٰ ، لا عن الجوهر** ، وقيل : **لا تأويل**) فيه (**بل « الليلة » خبر عن « الهلال » لشبهه**) أي : لشبه الهلال (**باسم المعنىٰ ؛ من حيث إنه**) أي : إن الهلال (**يحدث في وقت دون وقت آخر ، ولما كان من المبتدأ ما**) أي : قسم (**لا خبر له**) أي : لفظاً ولا تقديراً (**لأنه في معنى الفعل**) وحكمه (**لٰكن له مرفوع يغني عنه**) أي : عن

نبَّهَ عليهِ بقولِهِ : (ويُغني عنِ الخبرِ) في حصولِ الفائدةِ (مرفوعُ وصفٍ) يُكتفىٰ بهِ ، فاعلاً كانَ أو نائبَهُ ، والمُرادُ بالوصفِ : اسمُ الفاعلِ ، واسمُ المفعولِ ، والصِّفةُ المُشبَّهةُ ، واسمُ التَّفضيلِ ، والمنسوبُ (معتمِدٌ) ذٰلكَ الوصفُ ليصحَّ الاكتفاءُ بالمرفوعِ (علىٰ) أداةِ (استفهامٍ) حرفاً كانَتْ أو اسماً ، (أو) أداةَ (نفيٍ) كذٰلكَ ، . . . .

الخبر ؛ وهٰذا هو القسم الثاني من قسمي المبتدأ الذي أراده بقوله في أول الباب : (أو وصفاً رافعاً) . . (نبه عليه) أي : علىٰ هٰذا القسم (بقوله : ويغني) المبتدأ (عن) طلب (الخبر في حصول الفائدة مرفوع وصف يكتفىٰ به) بالبناء للمفعول نعت (مرفوع) أي : مرفوع وصف يستغني به المبتدأ عن طلب الخبر ؛ لحصول الفائدة به (فاعلاً كان) ذٰلك المرفوع ؛ نحو : أقائم الزيدان ؟ (أو نائبه) أي : نائب الفاعل ؛ نحو : (أمضروب العمران ؟) .

(والمراد بالوصف) هنا : (اسم الفاعل واسم المفعول) كما مثلنا لهما آنفاً ومثل لهما المصنف أيضاً فيما سيأتي ، (والصفة المشبهة) باسم الفاعل في العمل ؛ مثالها : ما حسن وجهه ، (واسم التفضيل) مثاله : ما أفضل منك أحد ، (والمنسوب) مثاله : (ما قرشي أبـواك) ، و(أقرشي أبـواك ؟) ، والمعنىٰ : أمنسوب أبـواك إلىٰ قريش ؟ (معتمد ذٰلك الوصف) علىٰ واحد مما سيذكره (ليصح الاكتفاء بالمرفوع) أي : ليصح ويحصل اكتفاء ذٰلك الوصف بالمرفوع عن طلب الخبر ؛ هٰذا ما رجحه في « المغني » .

وقيل : هو ـ أي : الاعتماد علىٰ واحد مما سيأتي ـ شرط لعمله في المرفوع .

وقوله : (علىٰ أداة استفهام) متعلق بقوله : (معتمد) أي : معتمد ذٰلك الوصف علىٰ أداة استفهام (حرفاً كانت) تلك الأداة كما مر مثاله آنفاً (أو اسماً) كما سيذكره الشارح قريباً بقوله : (كيف جالس العمران ؟) ، (أو) معتمد ذٰلك الوصف علىٰ (أداة نفي كذٰلك) أي : حرفاً كانت تلك الأداة ؛ كما مر ، أو اسماً ؛

أو فعلاً ، فالاستفهامُ بالحرفِ ؛ نحوُ :

(أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَىٰ) أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا ؟ ....

وبالاسمِ ؛ نحوُ : (كيفَ جالسٌ العَمرانِ ؟) .

(و) النَّفيُ بالحرفِ ؛ نحوُ : (ما مضروبٌ العَمرانِ) ، و ....

كما سيأتي للشارح بقوله : (غير قائم الزيدان) ، هٰكذا زعم ابن مالك ؛ قياساً علىٰ سماع (ما) والهمزة ، وقصره أبو حيان عليهما ؛ إذ لم يسمع سواهما ، لٰكن لا بد أن يكون الباقي صالحاً لمباشرة الاسم ، بخلاف (لم ، ولن) لأنهما لا يليهما إلا الفعل .

(أو) كانت أداة النفي (فعلاً) نحو : (ليس قائم الزيدان) كما سيأتي للشارح ، (فـ) مثال (**الاستفهام بالحرف ؛ نحو**) قوله صدر بيت بلا نسبة إلىٰ قائله في « التسهيل » و« أوضح المسالك » : (من البسيط)

(أقاطن قوم سلمىٰ أم نووا ظعنا ؟) إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

في اللغة : القاطن : هو المقيم ، **والظاعن** : هو المرتحل ، **والشاهد في قوله** : (أقاطن قوم) حيث جاء فاعل الوصف مرفوعاً ، ساداً مسد الخبر ؛ لأن المبتدأ وصف مسبوق باستفهام ، وقال العليمي : (**القاطن** : من القطن ؛ وهي الإقامة ، **والظاعن** : من الظعن ؛ وهو الارتحال ، **والظاهر** : أن العطف في « أم نووا » من عطف الفعلية على الاسمية) انتهىٰ .

(و) مثال النفي (**بالاسم ؛ نحو : كيف جالس العمران ؟**) كيف : اسم استفهام في محل النصب على الحال من مرفوع الوصف ، مبني على الفتح ، و(جالس) : مبتدأ سد مرفوعه مسد الخبر مرفوع بالضمة ، و(العمران) : مرفوع بالوصف علىٰ أنه فاعله ، ومثله : (أين جالس العمران ؟) .

(و) مثال (**النفي بالحرف ؛ نحو : « ما مضروب العمران »** ، و) مثال النفي

بالفعلِ ؛ نحوُ : (ليسَ قائمٌ الزَّيدانِ) ، وبالاسمِ ؛ نحوُ : (غيرُ قائمِ الزَّيدانِ) ، ومنهُ قولُهُ :

غَــيْــرُ مَــأْسُــوفٍ عَــلَــىٰ زَمَــنٍ ... يَــنْــقَــضِــي بِــٱلْــهَــمِّ وَٱلْــحَــزَنِ

(**بالفعل ؛ نحو : ليس قائم الزيدان**) ، والوصف بعد (ليس) مرفوع علىٰ أنه اسمها ، وفاعله ـ أي : فاعل الوصف ـ سد مسد خبرها ، مرفوع بالوصف علىٰ أنه فاعل له .

وفي « شرح العمدة » : أن النواسخ لا تدخل على المبتدأ الذي له مرفوع يغني عن الخبر ؛ لأنه منزل منزلة الفعل ، فلا يعمل فيه عوامل الأسماء ؛ كما لا تعمل في الفعل ، ومن مقتضىٰ هٰذا : ألا يعمل فيه الابتداء ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، إلا أنه معنىً ، فأشبه المعنى الذي يرفع به الفعل إذا قيل : (أيقوم زيد ؟) ، فجاز أن يعمل فيه . انتهىٰ « عليمي » .

(و) منه ؛ أي : ومن النفي (**بالاسم ؛ نحو : غير قائم الزيدان**) غير : مبتدأ استغنىٰ بمرفوعه عن الخبر ، وعلامة رفعه ظاهرة في آخره ، و(غير) مضاف ، (قائم) : مضاف إليه مجرور ، و(الزيدان) : فاعل سد مسد الخبر ، مرفوع علىٰ أنه فاعل لـ (قائم) .

(ومنه) أي : ومن النفي بالاسم : (**قوله**) أي : قول أبي نواس : (من المديد)

(غــيــر مــأســوف عــلــىٰ زمــن ... يــنــقــضــي بــالــهــم والــحــزن)

(غير) : مبتدأ مكتفٍ بمرفوعه عن الخبر ، وهو في معنى النفي ، والوصف بعده مخفوض لفظاً بالإضافة ، وهو في قوة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : (ما مأسوف علىٰ زمن ينقضي مصاحباً بالهم والحزن) ، والنائب عن الفاعل : الظرف ؛ أي : الجار والمجرور في قوله : (علىٰ زمن) ، فهو مما ناب فيه شبه الجملة عن الفاعل ، وهٰذا ما قاله ابن الشجري ، وتبعه ابن مالك ، وجوزه ابن الحاجب ، لٰكن اختار ما جزم به ابن خروف ؛ وهو : أن يكون (غير) خبراً مقدماً ، والأصل : زمن ينقضي بالهم والحزن

والنَّفيُ في المعنىٰ ؛ كالنَّفيِ الصَّريحِ ؛ نحوُ : (إنَّما قائمٌ الزَّيدانِ) ، ولا فرقَ في المرفوعِ أيضاً بينَ أن يكونَ اسماً ظاهراً ؛ كما مرَّ ، أو ضميراً بارزاً ؛ كقولِهِ :

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ....

غير مأسوف عليه ، ثم قدمت (غير) وما بعدها ، ثم حذف (زمن) دون وصفه ، فعاد الضمير المجرور بـ (علىٰ) علىٰ غير مذكور ، فأتىٰ بالاسم الظاهر مكانه ، وفيه : حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة ، وهو جائز في الشعر ، وقيل فيه غير ذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

(**والنفي في المعنىٰ كالنفي الصريح ؛ نحو** : « **إنما قائم الزيدان** » ، **ولا فرق في المرفوع**) أي : في مرفوع الوصف (**أيضاً**) أي : كما لا فرق بين كونه فاعلاً أو نائب فاعل . انتهىٰ « كردي » .

أي : لا فرق (**بين أن يكون**) المرفوع (**اسماً ظاهراً**) أي : غير ضمير ، وهٰذا اتفاقي . انتهىٰ « كردي » ، (**كما مر**) من الأمثلة السابقة ، (**أو**) أن يكون المرفوع (**ضميراً بارزاً**) خلافاً للزمخشري وابن الحاجب في منعه . انتهىٰ « كردي » ، (**كقوله**) : (من الطويل)

(**خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما**) إذا لم تكونا لي علىٰ من أقاطع

البيت بلا نسبة ، **والشاهد فيه** : (ما وافٍ بعهدي أنتما) حيث جاء الفاعل ؛ وهو (أنتما) ساداً مسد خبر المبتدأ ؛ وهو قوله : (وافٍ) وهو مسبوق بـ (ما) النافية ، وهو وقوله تعالىٰ : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [1] مما يرد به علىٰ مذهب المانعين ؛ لرفع الوصف المذكور ضميراً منفصلاً علىٰ أنه فاعل به ؛ لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدي في البيت إلى الإخبار عن المثنىٰ بالواحد ، وفي الآية إلىٰ فصل العامل من معموله بأجنبي . انتهىٰ .

---

(١) سورة مريم : (٤٦) .

وجَعْلُ النَّفيِ بالفعلِ والاسمِ ؛ كالحرفِ . . فيهِ تجوُّزٌ ؛ لخروجِ الوصفِ عن كونِهِ مُبتدَأً حقيقةً ، . . . .

وأجيب عن الأول : باحتمال أن يكون (أنتما) مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله : (ما وافٍ بعهدي) ، والتقدير : أنتما يا خليليَّ إذا لم تكونا لي علىٰ من أقاطع . . فما أحد وافٍ بعهدي .

وعن الثاني : بأن (عن آلهتي) متعلق بمحذوف ، والتقدير : أراغب أنت ترغب عن آلهتي .

وما أجاب به في « التصريح » من أن المراد بالظهور : ضد الاستتار . . لا يجدي ؛ لما صرح به في « الأمالي » من أن الصفة لا ترفع ضميراً منفصلاً ؛ كما مر . انتهىٰ « عليمي » .

(**وجعلُ النفي بالفعل**) كما في (ليس) ، (**و**) النفي بـ (**الاسم ؛ كـ**) النفي بـ (**الحرف . . فيه**) أي : في هٰذا الجعل (**تجوز**) أي : ارتكاب مجاز ، وإنما قلنا فيه تجوز (**لخروج الوصف**) حينئذ (**عن كونه مبتدأ حقيقة**) أي : لصيرورته حينئذ **في الأول** ـ أي : في جعل النفي بالفعل ـ كالنفي بالحرف ؛ كـ (ليس) اسماً لـ (ليس) كما مر ، بل وفي النفي بـ (ما) كذٰلك إذا جعلناها حجازية ، **وفي الثاني** ـ أي : ولصيرورة الوصف في الثاني ـ أي : في جعل النفي بالاسم كالنفي بالحرف مضافاً إليه لـ (غير) .

وإنما اشترط في استغناء الوصف بمرفوعه عن طلب الخبر : اعتماده علىٰ نفي أو استفهام ؛ لأن الاستفهام والنفي بالفعل أولىٰ ، فأرادوا تشبيهه بالفعل . انتهىٰ من « المطالب السنية » نقلاً عن الملا جامي .

وإنما استغنىٰ هٰذا الوصف بمرفوعه عن الخبر ؛ لأنه في معنى الفعل وحكمه ؛ بدليل : أن الفعل لا يصغر ولا يوصف بغيره ولا يخبر عنه ؛ أي : عن الفعل ، فكذا

واعتمادُهُ علىٰ ما ذكرَهُ شرطٌ لازمٌ عندَ جمهورِ البصريّينَ ، وما أوهمَ خلافَ ذٰلكَ . . مؤوَّلٌ عندَهُم .

ـ أي : فكالفعل ما في معناه ؛ أي : في معنى الفعل وتأويله ـ لا يخبر عنه ، ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفٍ به ؛ نحو : (أقائم أبواه زيد ؟) ، أو كان الوصف رافعاً لضمير غير منفصل ؛ نحو : (أقائمون الزيدون ؟) ، أو لم يتقدمه استفهام أو نفي . . لم يكن مبتدأ ؛ لفقدان شرطه ، بل يكون خبراً مقدماً ، و(الزيدون) : مبتدأ مؤخراً . انتهىٰ من « الفواكه الجنية » مع حاشيته « المطالب السنية » .

(**واعتماده**) أي : واعتماد هٰذا الوصف (**علىٰ ما ذكره**) المصنف من استفهام أو نفي . . (**شرط لازم**) أي : واجب في استغنائه بمرفوعه عن الخبر (**عند جمهور البصريين**) خلافاً للأخفش والكوفيين ؛ فإنهم جوزوا وقوع هٰذا الوصف المذكور مبتدأ بلا خبر من غير اعتماد علىٰ ما ذكر ، (**وما أوهم**) أي : وتركيب أوهم (**خلاف ذٰلك**) أي : خلاف اشتراط اعتماده علىٰ ما ذكر في استغنائه بمرفوعه عن الخبر . . (**مؤول عندهم**) أي : عند جمهور البصريين ؛ فمنه : قول بعض الطائيين : (من الطويل)

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرت

فأولوه علىٰ أن (خبير) : خبر مقدم ، و(بنو لهب) : مبتدأ مؤخر ؛ لأن (فعيلاً) يستوي فيه المذكر وغيره ؛ علىٰ حد قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[1] ، خلافاً للكوفيين والأخفش ؛ فإنهم قالوا : إن (خبيراً) وصف ابتدئ به ، واكتفىٰ بمرفوعه ، و(بنو لهب) : فاعله مرفوع به ، ولا حاجة له إلى الاعتماد علىٰ واحد من النفي أو الاستفهام ؛ لأنهم لا يشترطون في اكتفائه بمرفوعه اعتماده علىٰ واحد من الأمرين ، **والأصح الراجح** : مذهب البصريين ؛ لأن سيبويه وافقهم على اشتراط الاعتماد علىٰ واحد من الأمرين .

---

(١) سورة التحريم : (٤) .

ثُمَّ هٰذا الوصفُ معَ مرفوعِهِ ؛ إِمَّا أَنْ يتطابقا ، أو لا ، فإن تطابقا إفراداً ؛ نحوُ : (أقائمٌ زيدٌ ؟) . . جازَ في الوصفِ وجهانِ : الابتدائيَّةُ والخبريَّةُ ، إلَّا في نحوِ : (أقائمٌ اليومَ امرأةٌ ؟) فيتعيَّنُ الأوَّلُ ، . . . .

(**ثم**) بعدما فرغنا مما ذكرناه في هٰذا الوصف . . نقول : إن (**هٰذا الوصف مع مرفوعه**) الذي اكتفىٰ به عن طلب الخبر : (**إما أن يتطابقا**) في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، (**أو لا**) يتطابقا في ذٰلك .

(**فإن تطابقا إفراداً**) أو ضده (**نحو : أقائم زيد ؟**) ومثله : (أجالس عمرو ؟) . . (**جاز في الوصف وجهان**) : أحدها : (**الابتدائية**) أي : كون الوصف مبتدأ ، وكون المرفوع بعده مغنياً له عن طلب الخبر ، (**و**) ثانيهما ؛ أي : ثاني الوجهين : (**الخبرية**) أي : كون الوصف خبراً مقدماً ، وكون مرفوعه مبتدأ مؤخراً (**إلا في نحو**) قولك : (**أقائم اليوم امرأة ؟ فيتعين الأول**) أي : ابتدائية الوصف ، وكون مرفوعه مكتفىً به ؛ لأنه يلزم على الثاني ـ أي : على الوجه الثاني ؛ أي : علىٰ خبرية الأول ، وابتدائية الثاني ـ : عدم تطابق المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث ، وتذكير الوصف الرافع لضمير المؤنث الحقيقي ، وذٰلك لا يجوز .

وأفهم الحصر بقوله : (إلا في نحو : أقائم اليوم امرأة ؟) : أنه لا يتعين الأول في : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى ﴾[1] ، خلافاً لمن عينه وعلله ؛ أي : علل ذٰلك التعين : بأنه على الثاني يلزم الفصل بين (راغب) ومعموله ـ وهو الظرف ـ بأجنبي ؛ لأن اللزوم ممنوع كما عرفت ، ولا يتعين الأول في : (قائم رجل) كما قيل ؛ لأنه يلزم على الثاني : وقوع النكرة مبتدأ بلا مسوغ ؛ وذٰلك لأن الوقوع بعد الاستفهام مخصص .

وعبارة الكردي : قوله : (**جاز الوجهان : الابتدائية والخبرية**) رجح الأول : بأن الأصل : عدم التقديم والتأخير .

---

(١) سورة مريم : (٤٦) .

فهٰذا يقدحُ في قولِهِم : إنَّهُ متىٰ أوقعَ تقدُّمُ الخبرِ في إلباسِ المُبتدَأ بالفاعلِ . . وجبَ تأخيرُهُ ، وإن تطابقا تثنيةً وجمعاً ؛ نحوُ : (أقائمانِ الزَّيدانِ ؟ وأقائمونَ الزَّيدونَ ؟) . . تعيَّنَ خبريَّةُ الوصفِ على اللُّغةِ الفصحىٰ ؛ . . . .

قوله : (**إلا في نحو : أقائم اليوم امرأة ؟**) أي : مما يلزم من جعل الوصف فيه خبراً الإخبارُ بالمذكر عن المؤنث ، فإنك إذا جعلت الوصف في المثال خبراً مقدماً . . صار التقدير : (آمرأة اليوم قائم ؟) ، وذٰلك لا يجوز ، وإنما ذكر (اليوم) في المثال ؛ تخلصاً من تجريد (قائم) المسند إلى المؤنث من تاء التأنيث . انتهىٰ منه .

قوله : (**فهٰذا**) أي : جواز الوجهين ؛ أي : الابتدائية والخبرية في الوصفين المطابق لمرفوعه ، وغير المطابق ، وفي نسخة : التعبير بالواو الاستئنافية ؛ **وهو أولىٰ** من نسخة التعبير بالفاء التفريعية ؛ كنسخة الكردي ، لأنه قال : (فلا يقدح) إذ ليس المقصود من ذكره بعد الحكم السابق أن يتفرع منه هٰذا القدح ؛ كما يتبادر من الفاء ، إلا أن يقال : أن الفاء فيها بمعنى الواو الاستئنافية .

والمعنىٰ : أي : جواز الوجهين في الوصفين (**يقدح**) أي : يضر ويناقض (**في قولهم**) أي : في قول النحاة في (باب الفاعل) : (**إنه**) أي : الشأن والحال (**متىٰ أوقع تقدم الخبر**) على المبتدأ (**في إلباس المبتدأ بالفاعل**) كأن تقول في (زيد ضرب) : (ضرب زيد) . . (**وجب تأخيره**) أي : تأخير الخبر عن المبتدأ ، (**وإن تطابقا**) أي : وإن تطابق الخبر والمبتدأ (**تثنية وجمعاً**) **الأولىٰ أن يقال** : (أو جمعاً) بلفظ (أو) التفصيلية ؛ أي : جمع مذكر سالماً ؛ لأنه المراد إذا أطلق مع المثنىٰ ؛ كما يدل عليه المثال : (**نحو : أقائمان الزيدان ؟**) في مطابقتهما في التثنية ، (و) نحو : (**أقائمون الزيدون ؟**) في مطابقتهما في الجمع .

وقوله : (**وإن تطابقا تثنية أو جمعاً**) شرط جوابه : قوله هنا : (**تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحىٰ**) قيدها بالفصحى ؛ احترازاً عن اللغة الضعيفة ؛ وهي لغة : (أكلوني

لتحمُّلِهِ الضَّميرَ ، وإن لَمْ يتطابقا . . تعيَّنَ ابتدائيَّةُ الوصفِ ، وما بعدَهُ فاعلاً أو نائباً عنهُ مُغنياً عنِ الخبرِ .

البراغيث) فإنه لا يتعين عليها خبرية الوصف ، بل يجوز فيها الوجهان ، فمن أطلق التعين ولم يقيده بالفصحىٰ فمراده : على اللغة الفصحىٰ ؛ بدليل : ما في باب الفاعل (**لتحمله**) أي : لتحمل الوصف (**الضمير**) أي : لأن الوصف إذا وقع ظاهراً . . كان حكمُه في اللغة الفصحىٰ حكمَ الفعل في لزوم الإفراد ، وأما علىٰ غير الفصحىٰ ؛ وهي لغة : (أكلوني البراغيث) ، و« يتعاقبون فيكم ملائكة في الليل والنهار » ، **قيل** : ومنها : « أو مخرجي هم » . . فيجوز كون (أقائمون) مبتدأ ، و(الزيدون) فاعلاً ؛ لخلو الوصف عن الضمير ، وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ .

قال المصنف في حواشي « شرح ابن الناظم على الألفية » : (**وجه الامتناع** : أن الضمير يعود إلىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، ولك أن تقول : يجوز كونه مبتدأ مخبراً عنه بما بعده ـ علىٰ قول سيبويه ـ في قولهم : « خير منه أبوه » ، ومفسر الضمير موصوف مقدر) انتهى . انتهىٰ « عليمي » .

(**وإن لم يتطابقا**) أي : المبتدأ والخبر ؛ أي : لا إفراداً ولا تثنيةً ولا جمعاً ؛ نحو : (أقائم الزيدان أو الزيدون ؟) . . (**تعين ابتدائية الوصف** ، و) كون (**ما بعده**) أي : ما بعد الوصف (**فاعلاً**) له ؛ أي : للوصف (**أو**) كونه (**نائباً عنه**) أي : عن الفاعل (**مغنياً**) للوصف (**عن**) طلب (**الخبر**) .

❋ ❋ ❋

والأصلُ : أن يُخبرَ عنِ المُبتدَأ الواحدِ بخبرٍ واحدٍ ؛ كما مرَّ ، (وقد يتعدَّدُ الخبرُ) جوازاً على الأصحِّ ؛ لأنَّ الخبرَ كالنَّعتِ ، فجازَ تعدُّدُهُ وإن اختلفَ الجنسُ ؛ نحوُ : ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ .

---

٣٢ ـ مبحث تعدد الخبر

أي : مبحث جواز تعدد الخبر **على الأصح** ، وغير الأصح : يقدر لكل خبر بعد الخبر الأول مبتدأ ؛ قال به ابن عصفور وكثير من المغاربة ، والخلاف إنما هو في غير العطف ، وأما في العطف . . فقد نقل الماتن الإجماع علىٰ جواز تعدده ؛ كما في الصفات نحو : (من المتقارب)

إلى الملك القرم وابن الهمام ... وليث الكتيبة في المزدحم

(**والأصل**) أي : الغالب الكثير في كلامهم : (**أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد ؛ كما مر**) من الأمثلة في أول الباب إلىٰ هنا ، (**وقد يتعدد الخبر**) لمبتدأ واحد (**جوازاً**) أي : تعدداً جائزاً (**على الأصح ؛ لأن الخبر كالنعت ، فجاز تعدده وإن اختلف الجنس**) أي : جنس الخبر بالإفراد والجملة .

مثال اختلافه إفراداً وجملة : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾)[1] ؛ لأن (حية) : خبر أول لـ (هي) مفرد ، و(تسعىٰ) : خبر ثان له جملة ، ويجوز أن تكون جملة (تسعىٰ) صفة لـ (حية) .

قوله : (**لأن الخبر كالنعت**) **قد يفرق بينهما** : بأنه يلزم على التعدد في الخبر عمل عامل واحد رفعين بطريق الاستقلال على الراجح ؛ من أن الرافع للخبر هو المبتدأ ، واللازم باطل ، ولا كذٰلك النعت ؛ لأن عامل المنعوت في النعت ليس علىٰ طريق الاستقلال والأصالة ، بل من جهة التبعية ، فافترقا . انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة طه : (٢٠) .

والتَّعدُّدُ علىٰ ثلاثةِ أنواعٍ :

أحدُها : أن يتعدَّدَ لفظاً ومعنىً ، لا لتعدُّدِ المُخبَرِ عنهُ ، وعلامةُ هـٰذا النَّوعِ : صحَّةُ الاقتصارِ علىٰ كلِّ واحدٍ مِنَ الخبرَينِ أوِ الأخبارِ ؛ نحوُ : (زيدٌ فقيهٌ ، شاعرٌ ، كاتبٌ) فإنِ استعملتَهُ بالعطفِ . . جازَ اتفاقاً .

ثانيها : أن يتعدَّدَ لفظاً لا معنىً ؛ لقيامِ المُتعدِّدِ فيهِ مقامَ خبرٍ واحدٍ ؛ نحوُ : (هـٰذا حلوٌ حامضٌ) ، . . . .

(**والتعدد**) أي : تعدد الخبر (**علىٰ ثلاثة أنواع : أحدها : أن يتعدد لفظاً ومعنىً ، لا لتعدد المخبر عنه ، وعلامة هـٰذا النوع : صحة الاقتصار علىٰ كل واحد من الخبرين ، أو**) من (**الأخبار ؛ نحو : « زيد فقيه شاعر كاتب » ، فإن استعملته**) أي : استعملت الإخبار (**بالعطف**) أي : بطريق عطف بعضه علىٰ بعض . . (**جاز**) الإخبار (**اتفاقاً**) بين البصريين والكوفيين نحو هـٰذا المثال ؛ يعني قوله : (زيد فقيه شاعر كاتب) **فالكاتب** : هو الذي ينثر الكلام بالفقرات وينظمه بالقوافي ، **والشاعر** : هو الناظم له علىٰ إحدى البحور الستة عشر ، وإنما جاز تعدد الخبر لمبتدأ واحد ؛ لأن الخبر محكوم به على المبتدأ ، ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة ، ولأن الخبر كالنعت ، والشيء الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة .

(**ثانيها : أن يتعدد لفظاً لا معنىً ؛ لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد ، نحو : هـٰذا حلو حامض**) **وضابط هـٰذا النوع** : ألا يصح الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، وهـٰذا الضابط يتناول نحو قولك للأبلق : (هـٰذا أبيض أسود) لأنه لا يصح الإخبار ببعضه عن المبتدأ ؛ أي : حقيقة ؛ إذ لو أريد صحة الإخبار ولو مجازاً . . خرج نحو : (هـٰذا حلو حامض) عنه ، **وقضية ذٰلك** : امتناع العطف فيه ، لـٰكن صرح الرضي بجواز العطف فيه ، وهو قضية تصريحه أيضاً ؛ بأنه مثل قولك : (هما عالم وجاهل) ، **بل قضيته** : وجوب العطف ، وقال السيد : (إن نظر إلىٰ تأويله بالأبلق . . **كان الأولىٰ** :

ولا يجوزُ في هٰذا العطفُ ؛ لأنَّ مجموعَهُما بمنزلةِ الخبرِ الواحدِ ؛ . . . .

تركه ؛ أي : العطف ، وإن نظر إلىٰ أن الخبر والمبتدأ متعددان معنىً ؛ أي : بعضه أبيض وبعضه أسود . . **كان الأولىٰ** : أن يُؤتىٰ به) انتهىٰ « حمصي » .

قوله : (**لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد**) **إن قلت** : إذا كان المجموع في المعنىٰ خبراً واحداً بمنزلة مفرد . . لزم خلو كل منهما على انفراده من الضمير ، فلزم خلو الخبر المشتق عن الضمير ؛ علىٰ أنه يبطله وجوب التثنية في قولك : (هٰذان حلوان حامضان) .

أجيب : بأن في كل منهما ضميراً استحقه المجموع ؛ كما أجري علىٰ كل منهما إعراب استحقه المجموع ، دفعاً للتحكم ؛ لأن المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا إعرابه ، وتحمل أحدهما للضمير وإعرابه دون الآخر تحكم ، وبأن في كل منهما ضميراً ؛ صرح به الرضي وغيره .

ونقل عن أبي علي الفارسي : أن المتحمل للضمير هو الثاني ؛ لأن الأول نزل من الثاني منزلة الجزء ، وفي المقام تطويل لا يناسب المرام . انتهىٰ منه .

(**ولا يجوز في هٰذا**) النوع (**العطف ؛ لأن مجموعهما بمنزلة الخبر الواحد**) والعطف يقتضي المغايرة ، ولا مغايرة هنا ، فيكون من باب عطف بعض الكلمة علىٰ بعضها الآخر ، وهو لا يجوز ، وليس الثاني أيضاً بدلاً ؛ لأنه ليس المراد أحدهما ، بل كلاهما ، ولا صفةً ؛ لامتناع وصف الشيء بما يناقضه .

ونقل عن الأخفش : جواز الصفة فيه علىٰ معنىٰ : حلو فيه حموضة ، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد ؛ نحو : (مررت بالضارب القاتل) ، **ورد** : بأن الصفة كالفعل ، وهو لا يوصف ، ولٰكن لو صح هٰذا الرد . . لم يصح التصغير ، وهو جائز بلا خلاف ، ولا خبر مبتدأ محذوف ؛ **لأن المراد** : أنه جمع الطعمين . انتهىٰ « **عليمي** » .

إِذِ المعنىٰ : (هـٰذا مُزٌّ) ، خلافاً لأبي عليٍّ ، ولهـٰذا امتنعَ توسُّطُ المُبتدَأ بينهُما وتقدُّمُهُما عليهِ على الأصحِّ .

ثالثُها : أن يتعدَّدَ لتعدُّدِ صاحبِهِ ؛ إمَّا حقيقةً ؛ ....

وإنما قلنا : مجموعهما بمنزلة الخبر الواحد (**إذ المعنىٰ**) أي : معنىٰ هـٰذا حلو حامض : (**هـٰذا مز**) بضم الميم وتشديد الزاي ؛ وهو : المتوسط بين الحلاوة والحموضة ، **والمزازة** : كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة ؛ إذ هما ضدان لا يجتمعان ، وإنما الموجود فيه طعم بين بين .

وهـٰذا ـ أي : كون مجموعه خبراً واحداً ـ يخالف (**خلافاً لأبي علي**) الفارسي ، وقد تقدمت ترجمته ، **اسمه** : الحسن بن محمد الفارسي ؛ لأنه جوز عطف أحدهما على الآخر ، (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل كونهما بمنزلة الخبر الواحد (**امتنع توسط المبتدأ بينهما**) أي : بين لفظي : حلو ، وحامض (**وتقدمهما عليه**) أي : على المبتدأ (**على الأصح**) لـٰكن كون هـٰذا سبباً لامتناع العطف والتوسط ظاهر ؛ لأن بعض الكلمة لا يعطف علىٰ بعض ولا يقدم علىٰ آخر ، وأما كونه سبباً لمنع تقدمهما على المبتدأ . . فغير ظاهر ، وإنما علله بعضهم : بأن قولهم : (الرمان حلو حامض) جار مجرى المثل . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**خلافاً لأبي علي الفارسي**) فإنه أجاز العطف ، ووافقه الرضي .

قوله : (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل هـٰذا التعليل . . . إلىٰ آخره ، إنما يستقيم هـٰذا التعليل ؛ لتوسط المبتدأ بينهما ، لا لمنع تقدمهما عليه ، فليطلب له تعليل آخر ، وقد سبق .

قوله : (**على الأصح**) أي : فيهما ؛ كما في « التصريح » انتهىٰ « كردي » .

(**ثالثها**) أي : ثالث تلك الأنواع الثلاثة : (**أن يتعدد**) الخبر (**لتعدد صاحبه**) وهو المبتدأ (**إما حقيقة**) مفعول مطلق لـ (تعدد صاحبه) أي : ثالثها : أن يتعدد

نحوُ : (بنوكَ فقيهٌ ، وشاعرٌ ، وكاتبٌ) .

وقولِهِ :

يَـدَاكَ يَـدٌ خَـيْـرُهَـا يُـرْتَـجَـىٰ وَأُخْـرَىٰ لِأَعْـدَائِـهَـا غَـائِـظَـةْ

الخبر ؛ لتعدد صاحبه تعدداً حقيقياً ؛ وهو : ما كان باللفظ والمعنىٰ ، ولتعدده حينئذ صورتان :

إحداهما : أن يكون المبتدأ متعدداً لفظاً ومعنىً ؛ بأن يكون له اسمان أو أسماء متعاطفة ؛ نحو : (زيد وبكر وعمرو فقيه وشاعر وكاتب) .

والثانية : أن يكون صاحبه متعدداً معنىً فقط ؛ أي : لا لفظاً ، ومثل لها ـ أي : لهٰذه الصورة ـ الشارح بقوله : (**نحو** : بنوك فقيه و**شاعر وكاتب**) لأن قوله (بنوك) اسم جمع لـ (ابن) ، لا جمع له ؛ كـ (عالمين) ، فهو في المعنىٰ جمع بمعنىٰ : أبناؤك ، فهو مثال لكون صاحبه جمعاً ، **والصواب** : (بنوك ناثر وشاعر وكاتب) **فالناثر** : هو الذي ينثر الكلام بالفقرات وينظمه بالقوافي ، **والشاعر** : هو الناظم له علىٰ أحد البحور الستة عشر العروضية ، **والكاتب** : هو الذي يكتب الكلام العربي بخط جيد حسن مزين علىٰ قواعد أهل فن الرسم واصطلاحاتهم . انتهىٰ من الفهم السقيم .

(و) نحو (**قوله**) أي : قول طرفة بن العبد في ملحق « ديوانه » ، **وقيل** : أنشده الخليل : (من المتقارب)

(يـداك يـد خـيـرهـا يـرتـجـىٰ وأخـرىٰ لأعـدائـهـا غـائـظـة)

والشاهد فيه : (يداك يد يرتجىٰ خيرها وأخرىٰ) ، قال العليمي : (**واعلم** : أن تعدد الصاحب حقيقة له صورتان :

إحداهما : أن يكون أسماء متعاطفة ؛ كما مثلنا له أولاً .

الصورة الثانية : أن يكون مثنىً ؛ كالبيت المذكور ، أو جمعاً ؛ كما مثل له الشارح بقوله : بنوك فقيه . . .) إلىٰ آخره .

أو حكماً ؛ نحوُ : ﴿ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ ﴾ ، وهٰذا يجبُ فيهِ العطفُ ، وصرَّحَ ابنُ مالكٍ في « التَّسهيلِ » بعدمِ التَّعدُّدِ فيهِ . . . .

وقوله : (**أو حكماً**) معطوف علىٰ قوله : (إما حقيقة) أي : أو أن يتعدد الخبر ؛ لتعدد صاحبه حكماً .

مثال التعدد حكماً : (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ ٱعْلَمُوٓا۟ (أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ) فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا ۖ وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٌ ۚ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ (١) .

فالحياة الدنيا وإن كانت مفرداً لفظاً ومعنىً . . فهي في حكم المتعدد بالنظر إلىٰ أخبارها .

قال الكردي : (قوله : « يداك يد . . . » إلىٰ آخره ، قيل : **المراد باليد الأولى** : النعمة ، **وبالثانية** : الجارحة ، فقوله : « يداك » من باب تثنية المشترك ، أو الحقيقة والمجاز ، وفي كل منهما خلاف مر في حد المثنىٰ ، و« يد خير » : خبر أول لـ « يداك » ، و« أخرىٰ » : خبر ثان ، و« غائظة » : نعت أخرىٰ ؛ كما أن « خيرها يرتجىٰ » نعت لـ « يد » ، و« أعدائها » متعلقة بـ « غائظة » ، واللام فيها لتقوية العامل .

قوله : « أو حكماً » ، **والمبتدأ الحكمي** : هو المبتدأ الذي كانت أخباره مقسمة علىٰ أجزائه) .

قوله : (وهٰذا) النوع الثالث (**يجب فيه العطف**) أي : لا بد أن يقدر في مثله العطف سابقاً على الإخبار ، وأن لكل جزء إعراب بما يستحقه المجموع ؛ دفعاً للتحكم ، (**وصرح ابن مالك في « التسهيل » بعدم التعدد فيه**) أي : في هٰذا النوع

---

(١) سورة الحديد : (٢٠) .

وفي النَّوعِ الثَّاني ، وفي « شرحِهِ » بأنَّ التَّعبيرَ فيهِما بغيرِ لفظِ الوحدةِ لا يقالُ إلَّا مجازاً ،
فما في « الشَّرحِ » مِنْ حكايةِ الإجماعِ على التَّعدُّدِ فيهِما منظورٌ فيهِ ؛ اللَّهمَّ إلَّا أن يُرِيدَ
إجماعَ مَنْ تقدَّمَ .

الثالث (**وفي النوع الثاني ، وفي « شرحه »**) أي : في « شرح التسهيل » (**بأن التعبير فيهما**) أي : في النوعين الأخيرين الثاني والثالث (**بغير لفظ الوحدة لا يقال إلا مجازاً**) ويوافقه ما في « الأوضح » حيث **اعترض** على ابن الناظم في جعله النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر **بما حاصله** : أن نحو : (حلو حامض) في معنىٰ خبر واحد ، وأن قوله : (يداك . . .) إلىٰ آخره في قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، وأن نحو : ﴿ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ [1] الثاني تابع لا خبر .

ونظر فيه الأشموني فقال : (أما ما قاله في الأول . . فليس بشيء ؛ إذ لم يصادم الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ لا في المعنىٰ .

وأما الثاني . . فهو أن كون « يداك » في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ واحداً ؛ إذ النظر إلىٰ كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى اللفظ لا إلى المعنىٰ .

وأما الثالث . . فلأنه لا منافاة بين كونه تابعاً وبين كونه خبراً هو تابعٌ من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبرٌ من حيث عطفه على الخبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ؛ كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ) انتهى . انتهىٰ « حمصي » .

(**فما في « الشرح »**) أي : « شرح التسهيل » (**من حكاية الإجماع على التعدد**) أي : تعدد الخبر (**فيهما**) أي : في النوع الثاني والثالث . . (**منظور فيه**) أي : معترض فيه ؛ أي : في ذٰلك الإجماع (**اللهم ؛ إلا أن يريد إجماع من تقدم**) لا من تأخر ؛ أي : إجماع المتقدمين لا المتأخرين .

---

(١) سورة الحديد : (٢٠) .

فائدةٌ

إذا تعدَّدَتْ مُبتدَآتٌ متواليةٌ . . فلكَ في الإخبارِ عنها طريقانِ :

أحدُهُما : أن تجعلَ الرَّوابطَ في المُبتدَآتِ ، فتُخبِرَ عن آخرِها ، وتجعلَهُ معَ خبرِهِ خبراً لِمَا قبلَهُ ، وهٰكذا إلىٰ أن تُخبِرَ عنِ الأوَّلِ بتاليهِ معَ ما بعدَهُ ، وتضيفَ غيرَ الأوَّلِ إلىٰ ضميرِ متلوِّهِ ؛ نحوُ : (زيدٌ عمُّهُ خالُهُ أخوهُ أبوهُ قائمٌ) . . . .

وعبارة « الكردي » : قوله : (**وفي « شرحه »** . . .) إلىٰ قوله : (**إلا مجازاً**) أي : لا يقال فيها ؛ أي : ما وقع فيها خبراً هما خبران أو ثلاثة مثلاً إلا مجازاً .

وعبارة « الشرح » : فما كان من النوع الأول . . صح أن يقال فيه : (خبران أو ثلاثة) بحسب تعدده ، وما كان من النوع الثاني أو الثالث . . فلا يعبر فيه بغير لفظ الواحدة إلا مجازاً . انتهىٰ .

(فائدة)

هي مأخوذة من « التسهيل » : (**إذا تعددت مبتدآت متوالية . . فلك في الإخبار عنها طريقان : أحدهما : أن تجعل الروابط في المبتدآت ، فتخبر عن آخرها ، وتجعله مع خبره**) أي : وتجعل آخر المبتدآت مع خبره (**خبراً لما قبله**) أي : للمبتدأ الذي قبل المبتدأ الأخير . . . (**وهٰكذا**) تفعل (**إلىٰ أن تخبر عن**) المبتدأ (**الأول بتاليه**) أي : بتالي المبتدأ الأول من المبتدآت (**مع ما بعده**) أي : مع ما بعد ذٰلك التالي من المبتدآت وأخبارها ، (**وتضيف غير الأول**) أي : غير المبتدأ الأول (**إلىٰ ضمير متلوه**) مثاله : (**نحو : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم**) .

قوله : (**فتخبر عن آخرها**) أي : آخر المبتدآت ؛ وهو لفظ : (أبوه) في هٰذا المثال ، فتجعل (قائم) خبراً عنه .

قوله : (**لما قبله**) وهو (أخوه) .

والمعنىٰ : أبو أخي خالِ عمِّ زيدٍ قائمٌ .

والأُخرىٰ : أن تجعلَ الرَّوابطَ في الأخبارِ ، فتأتيَ بعدَ خبرِ الأخيرِ بهاءٍ آخراً لأوَّلٍ ، وتالٍ لمتلوٍّ ؛ نحوُ : (زيدٌ هندٌ الأخوانِ الزَّيدونَ ضاربوهُما عندَها بإذنِهِ) . . . .

قوله : (**وهٰكذا**) أي : وتجعل آخره مع ما بعده ؛ وهو (أبوه قائم) خبراً لما قبله ؛ وهو (خاله) .

قوله : (**إلىٰ أن تخبر عن الأول بتاليه**) وهو (عمه) .

قوله : (**نحو : زيد عمه خاله**) أي : فكل واحد مما بعد (زيد) وهو المبتدأ الأول مضاف إلىٰ ضمير متلوه ؛ كما ترىٰ .

قوله : (**والمعنىٰ : أبو أخي خال عم زيد قائم**) وذٰلك لأن ضمير (عمه) راجع إلىٰ (زيد) ، وضمير (خاله) راجع إلىٰ (عم) ، وضمير (أخوه) راجع إلىٰ (خال) ، وضمير (أبوه) راجع إلىٰ (أخ) انتهىٰ « كردي » .

(و) الطريق (**الأخرىٰ : أن تجعل الروابط في الأخبار ، فتأتي بعد خبر الأخير**) أي : بعد خبر المبتدأ الأخير (**بهاء**) أي : بالروابط ؛ الرابط الأول من الروابط لمتلو الآخر بعد خبر المبتدأ الأخير (**آخراً لأول ، وتال لمتلو ؛ نحو : زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه**) ، **وقد علمت** : أن قول الشارح : (آخراً لأول) سبق قلم ، **وأن الصحيح** : (أولاً لآخر) كما في « التسهيل » أي : الرابط الأول من الروابط ؛ وهو واو (ضاربوهما) في المثال للمبتدأ الأخير من المبتدآت ؛ وهو (الزيدون) ، والرابط التالي للرابط الأول ؛ وهو (هما) لمتلو الآخر من المبتدآت ؛ وهو (الأخوان) ، وتالي التالي المذكور ؛ وهو هاء (عندها) لمتلو متلو الآخر من المبتدآت ؛ وهو (زيد) .

نعم ؛ لو قال الشارح : (آخر الأول ومتلو التالي) . . لاستقام ، **والمعنىٰ** : آخر من الروابط ؛ وهو (بإذنه) لأول من المبتدآت ؛ وهو (زيد) ، ومتلو متلو الرابط

والمعنى : الزَّيدونَ ضاربو الأخوَينِ عندَ هندٍ بإذنِ زيدٍ ، وهٰذا المثالُ ونحوُهُ لَمْ يوجدْ مثلُهُ في كلامِ العربِ ، وإنَّما وضعَهُ النُّحاةُ للاختبارِ والتَّمرينِ ، قالَهُ أبو حيَّانَ .

الأخير ؛ وهو هاء (عندها) التالي ؛ أي : لتالي المبتدأ الأول ؛ وهو (هند) ، ومتلو متلو المتلو المذكور ؛ وهو واو (ضاربوهما) لتالي تالي تالي المبتدأ الأول ؛ وهو (الزيدون) .

قال الدماميني : (ولا يتعين الترتيب المذكور إذا أمن اللبس) انتهىٰ .

فلو قيل في مثال الشارح : (زيد هنداً الأخوان الزيدون ضارباه عندهم بإذنها) . . لم يمتنع . . **والمعنى** : الأخوان ضاربا زيد عند الزيدين بإذن هند . انتهىٰ من « الكردي » .

قال الشارح : (**والمعنىٰ**) أي : معنىٰ هٰذا المثال : (« **الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد** » ، **وهٰذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام**) الفصحاء من (**العرب** ، **وإنما وضعه النحاة** ؛ **للاختبار والتمرين** ، **قاله أبو حيان**) .

وهٰذا المثال والمثال السابق قبله قد عجز عن تركيبهما كثير من مشايخنا ؛ وهما من المسائل المعقدة في شرح « المجيب » ، وقد زادهما ـ لا سيما الأخير ـ التعقدَ شرحُ الكردي ، والله أعلم .

قلت : ومثل هٰذين المثالين لا ينبغي للطالب أن يصرف زمنه ويشغل همته في البحث عنهما ؛ لأنهما ليسا من كلام فصحاء العرب ، لا يجدي جدوىٰ ، ولا يزيد نفعاً للطالب ؛ كما قاله أبو حيان وغيره .

ولنرجع إلى المسائل المعقدة في شرح « المجيب » بشرحها إعراباً ومعاني بعدما كملنا الكتاب إن شاء الله تعالىٰ ؛ لأننا الآن في الخط السريع لمرور هٰذا الشرح العجيب .

❋ ❋ ❋

واعلمْ : أنَّ الأصلَ في الخبرِ أن يتأخَّرَ عنِ المُبتدَأ ؛ لأنَّـهُ وصفٌ لهُ في المعنىٰ ، فحقُّهُ أن يتأخرَ عنهُ وضعاً ؛ كما هوَ مُتأخِّرٌ عنهُ طبعاً ، . . . .

---

٣٣ ـ مبحث تقديم الخبر على المبتدأ

(**واعلم : أن الأصل**) والأولىٰ (**في الخبر : أن يتأخر عن المبتدأ ؛ لأنه**) أي : لأن الخبر (**وصف له**) أي : للمبتدأ (**في المعنىٰ ، فحقه**) أي : فحق الخبر (**أن يتأخر عنه**) أي : عن المبتدأ (**وضعاً**) : أي : في وضعه في الكتاب .

قال الكردي : (قوله : « وضعاً » أي : لفظاً ؛ بأن يوضع في اللفظ في موضعه بعد أن يوضع المبتدأ) انتهىٰ منه .

(**كما هو**) أي : كما أن الخبر (**متأخر عنه**) أي : عن المبتدأ (**طبعاً**) أي : طبيعة وعادة ؛ لأنه محكوم به على المبتدأ ، وحق المحكوم به أن يتأخر عن المحكوم عليه .

قوله : (**لأنه وصف له في المعنىٰ**) أي : فلا نقض بـ (المنطلق زيد) ، **والمراد** : لأن معناه وصف لمعناه ؛ لأن المبتدأ والخبر اصطلاحاً : لفظ (زيد) ولفظ (قائم) مثلاً ، **ويمكن أن يكون المراد** : وصف اللفظ بصفة معناه المطابق .

وأورد : أن الدليل جار في الفاعل ومع ذٰلك لم يقدم الفاعل على الفعل .

وأجيب عنه : بأن تقديم الحكم في الجملة الفعلية ؛ لكونه عاملاً في المحكوم عليه ، ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول ، وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون المعنوي ؛ لأن اللفظي طارئ ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه ، وبأن الفعل محتاج إلى الاسم ، والاسم مستغن عن الفعل ، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل .

قوله : (**فحقه أن يتأخر عنه**) أي : **فاللائق والمناسب** : أن يتأخر عنه ذكراً ؛ لأن تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب ، ولا شك أن ترتيب الألفاظ علىٰ وفق ترتيب المعاني أمر لائق .

(و) لٰكنَّهُ (قد يتقدَّمُ) عليهِ حيثُ لا مانعَ ؛ إمَّا جوازاً (نحوُ : في الدَّارِ زيدٌ) ، أو وجوباً ؛ بأن يكونَ لهُ صدرُ الكلامِ ، إمَّا بنفسِهِ ؛ كالاستفهامِ (و) ذٰلكَ . . . .

(**ولٰكنه قد يتقدم**) الخبر (**عليه**) أي : على المبتدأ (**حيث لا مانع**) له ؛ أي : للخبر من التقدم على المبتدأ ؛ ككون المبتدأ مما يلزم الصدارة مثلاً ، وذٰلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ، وأهمل المصنف ذكره هنا ؛ اتكالاً علىٰ ذكرها في كتب القوم ؛ كـ « ألفية ابن مالك » .

وقوله : (**إما جوازاً**) منصوب على المفعولية المطلقة ؛ علىٰ أنه صفة لمصدر محذوف تقديره : وقد يتقدم الخبر على المبتدأ ؛ إما تقدماً جائزاً ، أو على الحالية تقديره : وقد يتقدم عليه حالة كون تقدمه عليه جائزاً مثلاً ؛ كما أشار إلىٰ ذٰلك الشيخ الحمصي ؛ حيث قال في « حاشيته علىٰ هٰذا الشرح » : (أي : تقديماً جائزاً ، أو تقديماً ذا جواز) .

مثال تقدمه عليه جوازاً : (**نحو**) قولك : (**في الدار زيد**) ، ومثله : (في داره زيد) إجماعاً ، وكذا : (في داره قام زيد) ، و(في دارها عبد هند) عند الأخفش ؛ قاله في « التسهيل » .

قال الكردي : (قوله : « إما جوازاً » أي : إما تقدم جواز ، وإما حال كونه جائزاً ، والأول أَولىٰ في مثله ؛ لأن مجيء المصدر حالاً غير مطرد **على الأصح**) .

قوله : (**في الدار زيد**) قال العليمي : (الجمهور يوجبون في نحو هٰذا الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون ذٰلك ، وأن يكون المرفوع فاعلاً ؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط) .

(**أو**) يتقدم الخبر على المبتدأ ؛ إما (**وجوباً**) أي : تقدماً واجباً ، أو تقدماً ذا وجوب ؛ وذٰلك (**بأن يكون له**) أي : للخبر (**صدر الكلام**) وأوله (**إما بنفسه كـ**) أسماء (**الاستفهام**) وأسماء الشروط ، (**و**) مثال (**ذٰلك**) أي : مثال أسماء الاستفهام :

نحوُ : (أينَ زيدٌ ؟) إذ لو أُخِّرَ . . لخرجَ ما لهُ صدرُ الكلامِ عن صدريَّتِهِ ، أو بغيرِهِ ؛ نحوُ : (صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُكَ ؟) ، أو يُوقعَ تأخيرُهُ في لَبْسٍ ظاهرٍ ؛ نحوُ :

. . . . عِـنْـدِي دِرْهَـمٌ وَلِـي وَطَـرْ . . . .

(**نحو** : « **أين زيد ؟** » **إذ لو أخر**) اسم الاستفهام عن المبتدأ . . (**لخرج ما له صدر الكلام**) وهو : أين (**عن صدريته**) أي : عن أوليته والحال أنها واجبة .

قال العليمي : (قوله : « بأن يكون له صدر الكلام » شرطه ـ كما قال ابن مالك في « الكافية الكبرىٰ » ، وابن الحاجب ـ : أن يكون الاستفهام مفرداً ، فلو كان جملة . . جاز تأخيره ؛ نحو : « زيد أين أبوه ؟ » إذ لا يبطل بتأخيره صدارته ؛ إذ خبر المبتدأ الأول ليس له الصدر ، بل لجزئه ؛ وهو « أين » لأن ما يقتضي صدر الكلام يكفيه أن يقع صدراً لجملته ؛ بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها ؛ كـ « إن » وسائر ما يحدث معنىً من المعاني في الجملة التي تدخلها ، فلا يقال : « إن من تضربه . . أضربه » ، وإنما جاز : « الذي إن تضربه . . يضربك » لأن الموصول لا يؤثر في صلته) .

(**أو**) يكون له صدر الكلام (**بغيره**) أي : بغير اسم الاستفهام متقدماً عليه ، أو متأخراً عنه ؛ كلام الابتداء والإضافة إلى اسم استفهام (**نحو : صبيحة أي يوم سفرك ؟**) ، بخلاف ما إذا لم يكن للخبر الصدارة ، لا بنفسه ولا بغيره ؛ نحو : (زيد هل ضربته ؟) فإنه يجوز تقدمه وإن كان مصاحباً للاستفهام في الجملة ، ومثله : (زيد هل أنت مار به ؟) بالنسبة إلىٰ (زيد) انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**صبيحة أي يوم سفرك ؟**) لأن الاستفهام له الصدر ، والمضاف إليه يسري ، ويصير المجموع ككلمة واحدة ، (**أو يوقع تأخيره**) أي : تأخير الخبر عن المبتدأ (**في لبس ظاهر ؛ نحو** : « **عندي درهم** » ، و) قولك : (**لي وطر**) أي : حاجة

إذ لو أُخِّرَ . . لتوهِّمَ أَنَّهُ صفةٌ للنَّكرةِ ، فالتُزِمَ تقدُّمُهُ ؛ دفعاً للإلباسِ ، أو يكونَ المُبتدَأُ محصوراً فيهِ الخبرُ بـ (إلَّا) لفظاً ؛ نحوُ :

. . . . مَـــا لَـــنَـــا إلَّا ٱتِّـــبَـــاعُ أَحْـــمَـــدَا

عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ، أو معنىً ؛ نحوُ : (إنَّما قائمٌ زيدٌ) . . . .

(**إذ لو أخر**) الخبر عن المبتدأ . . (**لتوهم أنه**) أي : أن الخبر (**صفة للنكرة**) الواقعة مبتدأ ، (**فالتزم تقدمه**) أي : تقدم الخبر على المبتدأ (**دفعاً لـ**) ذٰلك (**الإلباس**) والتوهم .

قوله : (**في لبس ظاهر**) قيد اللبس بالظاهر ؛ احترازاً عن اللبس الغير الظاهر ؛ نحو : (عندي درهم تام ، ولي وطر مهم) ، فإن فيه لبساً غير ظاهر ؛ لاحتمال كون النكرة فيه منعوتة بنعتين ، لٰكن احتمال كونها منعوته بالأول فقط ومخبراً عنها بالثاني ، وهو الظاهر ، فجاز فيه التقدم .

ومنه : قوله : ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ﴾[1] ، وكذا يجب تقدمه في قولهم : (عندي أنك فاضل) عند الجمهور ؛ لئلا يلتبس (أن) المفتوحة بالمكسورة ، وجوزه الأخفش والفراء ؛ قياساً علىٰ (أن) المصدرية في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ ﴾[2] بجامع أن كلتيهما حرف مصدري ، وقد يفرق بينهما : بأن لا بأس في نحو : (وأن تصوموا) ، بخلاف : (عندي أنك فاضل) عند تقديم (أن) انتهىٰ « كردي » .

(**أو يكون المبتدأ محصوراً فيه الخبر بـ « إلا » لفظاً ؛ نحو**) : (من الرجز)

. . . . (**مـــا لـــنـــا إلا اتـــبـــاع أحـــمـــدا**)

(**عليه الصلاة والسلام ، أو**) يكون المبتدأ محصوراً فيه الخبر (**معنىً**) لا لفظاً (**نحو : إنما قائم زيد**) لأنه في معنىٰ : (ما قائم إلا زيد) .

---

(١) سورة الأنعام : (٢) .

(٢) سورة البقرة : (١٨٤) .

إذ لو أُخِّرَ . . لأوهمَ الانحصارَ في الخبرِ ، أو بعودِ ضميرٍ مُتَّصِلٍ بالمُبتدَأ علىٰ بعضِ مُتعلَّقِ الخبرِ ؛ نحوُ : (على التَّمرةِ مثلُها زبداً) ، . . . .

وإنما لم يقدم المحصور بـ (إلا) معها وإن انتفى المحظور ؛ حملاً على المحصور بـ (إنما) ، وطرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة (**إذ لو أخر**) الخبر عن المبتدأ . . (**لأوهم الانحصار**) أي : انحصار المبتدأ (**في الخبر**) وهو غير مراد لنا (**أو بعود ضمير متصل بالمبتدأ علىٰ بعض متعلق الخبر**) ، وإنما قال الشارح : (علىٰ بعض متعلق الخبر) وفي الحقيقة في المثال : متعلق الجار والمجرور ، **والمراد** : متصل بالمبتدأ الذي يمتنع تقديمه على الخبر ، فلا يرد : (على الله عبده متوكل) إذ لا يجب التأخير فيه .

ونُوزِع في صحة المثال ؛ للفصل بين العامل ، وهو (متوكل) ، والمعمول ؛ وهو (على الله) بالأجنبي ؛ وهو (عبده) إذ المبتدأ أجنبي من الخبر .

وأجيب : بأن الفصل بالأجنبي إنما يمتنع إذا لم يكن مستقراً في مركزه ؛ بدليل : أنهم جوزوا في : (كانت زيداً الحمىٰ تأخذ) أن يكون الضمير في (كانت) للقصة ، و(الحمىٰ) : مبتدأ ، و(تأخذ) : خبره ، و(زيداً) : مفعول (تأخذ) مع وجود الفصل بالأجنبي في الوجهين ؛ لأن الأجنبي في الوجه الأول مستقر في مركزه ، بخلافه في الوجه الثاني . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**نحو : على التمرة مثلها زبداً**) هو كناية عن كثرة زبد خلط بالتمر ، والظاهر : (على التمر) بلا تاء ؛ لأنه تعريف للتمر ، لا للتمرة الواحدة ، إلا أن يدعىٰ أنه تعريف للتمر ؛ بأنه علىٰ كل تمرة مثلها منه زبداً ؛ قاله العليمي .

وقال الخضري : (قوله : « على التمرة » : خبر مقدم عن « مثلها » ، و« زبداً » : تمييز لـ « مثل » ، أو حال منه ، ويجوز رفعه بياناً ، أو بدلاً من « مثل » ، أو هو المبتدأ ، و« مثلها » : حال منه وإن كان نكرة ؛ لتقدمها عليه ، وحينئذ فهو من

أو علىٰ مضافٍ إليهِ الخبرُ ؛ كقولِهِ :

المسألة الأولىٰ ، لا من هـٰذه ، وعلىٰ كل فـ « مثل » : إما معرب رفعاً ونصباً ، أو مبني على الفتح ؛ لإضافته إلى المبني ، كما قرئ بهما : ﴿ مِثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [1] .

وبحث الدماميني في الشاهد : بأن الخبر المتعلق العام المحذوف ، وهو يصح تقديره مؤخراً على الأصل ؛ كما يذكر الخاص مؤخراً نحو : « على الله عبده متوكل » .

ويمكن الجواب : بأنه مبني علىٰ كون الظرف هو الخبر) انتهىٰ منه .

وقال الكردي : (قوله : « على التمرة مثلها زبداً » ، فـ « مثلها » : مبتدأ مؤخر ، و« على التمرة » : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لئلا تعود الهاء المتصلة بمثلها على التمرة ، وهي متأخرة رتبة ؛ لأنها بعض متعلق الخبر ، **لأن الخبر ـ على الصحيح ـ** : هو الاستقرار ، والجار والمجرور متعلق به ، ومتعلق الخبر رتبته التأخير كالخبر ، فيعود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً ، وهو ممتنع إلا في مواضع معدودة ، ليس هـٰذا منها ، وهـٰذه العلة موجودة أيضاً في رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر في نحو : « ضرب غلامه زيداً » مع جريان الخلاف في جوازه ، بخلاف ما هنا ، فممنوع قولاً واحداً ، وقد أشار ابن عقيل إلى الجواب عن ذٰلك بالفرق بينهما ؛ وهو اتحاد العامل في نحو : « ضرب غلامه زيداً » ، واختلافه في مثل : « على التمرة مثلها زبداً » انتهىٰ منه ، وهو من أمثال العرب ، و« زبداً » يعرب هنا : تمييزاً ، **والزبد** : خلاصة اللبن واحدته : « زبدة ») انتهىٰ .

(أو) يعود ضمير متصل بالمبتدأ (**علىٰ مضاف إليه الخبر ؛ كقوله**) وهو لنصيب

---

(١) سورة الذاريات : (٢٣) ، (مثل) بالرفع قراءة حمزة والكسائي وخلف وأبي بكر . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٣٧٧) .

. . . . وَلَـٰكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

إذ لو أُخِّرَ . . للزمَ عودُ الضَّميرِ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورتبةً .

الأكبر ؛ بوزن : (زبير) عبد أسود لبني مروان ، يخاطب به امرأة ، وهو عجز بيت تمامه : (من الطويل)

أهابك إجلالاً وما بك قدرة   علي (ولكن ملء عين حبيبها)

والشاهد في : (ملء عين حبيبها) حيث وجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ ؛ كما ذكر ، فـ (ملء) : خبر مقدم ، و(حبيبها) : مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تقديمه على الخبر ؛ لئلا يعود الضمير إلىٰ ملابس الضمير ، وهو (عين) كما ذكره الشارح بقوله : (إذ لو أخر) الخبر عن المبتدأ . . (**للزم عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً**) وهو لا يجوز .

❋ ❋ ❋

(وقد يُحذَفُ كلٌّ مِنَ المُبتدَأ والخبرِ) جوازاً ؛ للعلمِ بهِ ، وقدِ اجتمعَ حذفُ كلٍّ منهُما وبقاءُ الآخرِ . . . .

٣٤ ـ مبحث حذف كل من المبتدأ والخبر

(**وقد يحذف كل**) أي : قليلاً يحذف كل (**من المبتدأ والخبر**) جميعاً ، حذفاً (**جوازاً**) أي : جائزاً ، أو ذا جواز (**للعلم به**) أي : لعلم كل منهما من المقام ، فهو حذف اقتصار ؛ وذٰلك بأن يدل عليه دليل حالي أو قالي ، ثم الكلية في كلام المصنف منتقضة بنحو أن يقال : (أزيد حسن جميل ؟) ، فيقال : (ما أحسنه وأجمله !!) ، فلا يجوز أن يقتصر علىٰ (ما) ، ولا أن تحذف ؛ لأن المثل وشبهه لا يغيران ، لٰكن الصورة الثانية لا نقض بها ؛ لأن الحذف هنا بلا دليل ، ولم يذكر الدواعي المقتضية للحذف ؛ لأنها وظيفة أهل المعاني . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر**) أي : يحذف المبتدأ مع إبقاء الخبر ، ويحذف الخبر مع إبقاء المبتدأ ، وقد يحذفان جميعاً ؛ نحو قولك : (نعم) في جواب من قال لك : (هل زيد قائم ؟) .

(**جوازاً**) أي : حذفاً جائزاً (**للعلم به**) أي : بالمحذوف منهما ؛ أي : لأجل كون المخاطب عالماً به ، أو عند علمه به ؛ أي : بالحذف ، أو المحذوف منهما ، والمعنى الثاني أليق باللام في مثلها هنا وإن كان التعليل في اللام أكثر ؛ لأن العلم شرط لجواز الحذف لا علة .

واحترز بـ (العلم به) عن الحذف بدونه ؛ ولذا امتنع حذف ضمير الشأن في نحو : (هو الأمير قادم) لأن ما بعده جملة تامة تستغني عنه ، وجاز حذفه في بابي : (إن) و(كان) نحو : (إن بك زيد مأخوذ) ، و(كان الأمير قادم) لأن عدم النصف فيهما دليل عليه . انتهىٰ « كردي » .

(**وقد اجتمع حذف كل منهما**) أي : كل من المبتدأ والخبر (**وبقاء الآخر**) منهما

في (نحوِ : ﴿ سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ ﴾) فسلامٌ : مُبتدَأٌ ، والمسوِّغُ لهُ الدعاءُ ، والخبرُ محذوفٌ (أي : عليكُم) وقومٌ : خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ؛ أي : (أنتُم) .

قالَ ابنُ إيَازٍ : وإذا دارَ الأمرُ بينَ كونِ المحذوفِ مُبتدَأً ، وكونِهِ خبراً . . فأيُّهُما أولىٰ ؟

قالَ الواسطيُّ : الأَولىٰ : كونُ المحذوفِ المُبتدَأَ ؛ لأنَّ الخبرَ محطُّ الفائدةِ .

وقالَ العبديُّ : الأَولى : الخبرُ ؛ لأنَّ التَّجوُّزَ في آخرِ الجملةِ أسهلُ ، وفي المحذوفِ مِنْ نحوِ : (زيدٌ وعمرٌو قائمٌ) أقوالٌ ؛ . . . .

(**في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[1]) ، فـ « **سلام** » : مبتدأ ، **والمسوغ له**) أي : سوغ الابتداء به قصد (**الدعاء**) أي : وقوعه في معرض الدعاء ، (**والخبر محذوف ؛ أي : عليكم** ، و« **قوم** » : **خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي : أنتم**) ، ولا يتأتىٰ هـٰذا الاجتماع في الحذف إلا في كلامين .

(**قال ابن إياز**) الحسين بن بدر بن إياز العلامة النحوي جمال الدين : (**وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً . . فأيهما أولىٰ**) بالحذف ؟

(**قال الواسطي**) القاسم بن القاسم الواسطي : (**الأولىٰ : كون المحذوف المبتدأ ؛ لأن الخبر محط الفائدة**) .

(**وقال العبدي**) أحمد بن بكر بن بقية العبدي : (**الأولىٰ**) بالحذف : (**الخبر ؛ لأن التجوز في آخر الجملة أسهل**) وأيسر .

(**وفي المحذوف من نحو** : « **زيد وعمرو قائم** » **أقوال**) ثلاثة ؛ ذهب سيبويه والمازني إلىٰ أن المذكور خبر الأول ، وخبر الثاني محذوف .

وابن السراج وابن عصفور إلىٰ عكسه ؛ أي : إلىٰ عكس ما قاله سيبويه والمازني ؛ وهو : أن المذكور خبر الثاني ، وخبر الأول محذوف .

---

(١) سورة الذاريات : (٢٥) .

و(**ثالثها**) إلى (**التخيير**) بينهما .

وفي « المغني » : أن مذهب سيبويه : أن المحذوف فيه من الأول ؛ لسلامته من الفصل ، وكأن فيه إعطاء الخبر للمجاور مع أن مذهبه في : (من الرجز)

يا زيد زيد اليعملات . . . .

أن الحذف من الثاني . انتهىٰ .

وعليه يتخرج قول « المنهاج » : (الأذان والإقامة سنة) ، فلا حاجة إلىٰ أن يقال : التقدير : كل منهما سنة ، والخلاف إنما هو عند التردد ، وإلا . . فلا خلاف : أن الحذف من الأول في نحو قوله : (من المنسرح)

نحن بما عندنا وأنت بما   عندك راض والرأي مختلف

وإن تكلف بعضهم خلافه ، ومن الثاني في قوله : (من الطويل)

. . . .   فإني وقيار بها لغريب

وعبارة الكردي : قوله : (**أقوال**) أي : ثلاثة ؛ **أولها** : خبر الأول هو المحذوف ، والمذكور خبر للثاني ، **ثانيها** : العكس . انتهىٰ .

ترجمة ابن إياز

اسمه : الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، أبو محمد العلامة جمال الدين ؛ كذا ساق نسبه ابن رافع في « تاريخ بغداد » قال : (وكان أوحد زمانه في النحو والتصريف ، قرأ على التاج الأرموي ، وقرأ عليه التاج ابن السباك ، وسمع من ابن القبيطي جزءاً ولم يحدث به ، وأجاز له الشيوخ ، وكان دمث الأخلاق) .

ومن تصانيفه : « قواعد المطارحة » ، و« الإسعاف في الخلاف » ، مات ليلة

وقد يجبُ حذفُ كلٍّ منهُما ، فيجبُ حذفُ المُبتدَأ ، ولَمْ يُنبِّهْ عليهِ هنا ؛ . . . .

الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدىٰ وثمانين وست مئة (٦٨١ هـ) ، وقال الصفدي : (ولي مشيخة النحو بالمستنصرية) .

وقال الشرف الدمياطي : (رأيته شاباً في زي أولاد الأجناد يقرأ النحو علىٰ سعد بن أحمد البياني) .

وقال أبو حيان : (ابن إياز أبو تعاليل) ، وقال ابن مكتوم : (لم أطلع له علىٰ غوامض في النحو ، وله « شرح الضروري » لابن مالك ، و« شرح فصول ابن معطي ») انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

ترجمة الواسطي

هو الإمام القاسم بن القاسم بن عمرو بن منصور ، أبو محمد الواسطي ، المتوفىٰ بحلب سنة ست وعشرين وست مئة هجرية ، لغوي ونحوي ، من مصنفاته : « اللمع » و« شرح التصريف الملوكي » ، وغيرهما . انظر « بغية الوعاة » .

ترجمة العبدي

اسمه : أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية ، أبو طالب العبدي النحوي ، المتوفىٰ سنة (٤٠٦ هـ) ، إمام في النحو واللغة ، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي ، من تصانيفه : « المختصر في النحو » انظر « بغية الوعاة » ، و« هدية العارفين » .

❁ ❁ ❁

(**وقد يجب حذف كل منهما**) أي : كل من المبتدأ والخبر علىٰ حدته (**فيجب حذف المبتدأ**) علىٰ حدته في أربعة مواضع ، (**ولم ينبه**) المصنف (**عليه**) أي : علىٰ حذف المبتدأ في أربعة مواضع (**هنا**) أي : في هـٰذا المتن ؛ يعني : « قطر الندى » اختصاراً ، وقد نبه عليه في بعض كتبه ؛ كـ « التوضيح » :

إذا أُخبِرَ عنهُ بنعتٍ مقطوعٍ لمجرَّدِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ ؛ كـ (مررتُ بزيدٍ الكريمِ) ، أو بمخصوصِ (نِعْمَ ، وبئسَ) مُؤخَّراً عنهُما ؛ كـ (نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ) إذا قُدِّرَ خبراً ،

الأول منها : ما ذكره بقوله : وقد يجب حذف المبتدأ فقط فيما (**إذا أخبر عنه**) أي : عن ذٰلك المبتدأ المحذوف (**بنعت مقطوع**) عن منعوته (**لمجرد مدح**) المنعوت ؛ نحو : (الحمد لله الحميد) بقطع (الحميد) إلى الرافع ؛ أي : هو الحميد .

والثاني منها : ما ذكره بقوله : (**أو**) قد يجب حذف المبتدأ فقط فيما إذا أخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد (**ذم**) للمنعوت ؛ نحو : (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) برفع (الرجيم) علىٰ أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو الرجيم .

والثالث منها : ما ذكره بقوله : (**أو**) قطع عن متبوعه لمجرد (**ترحم**) أي : طلب رحمة له من الله تعالىٰ ؛ نحو : (اللهم ؛ ارحم عبدك المسكين) برفع (المسكين) علىٰ أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو المسكين .

و(**كـ**) قولك أيضاً : (**مررت بزيد الكريم**) أي : هو الكريم الجواد .

والرابع منها : ما ذكره بقوله : (**أو**) أخبر عنه ؛ أي : عن ذٰلك المبتدأ المحذوف (**بمخصوص « نعم »**) نحو : (نعم الرجل زيد) ، (**و**) أخبر عنه **بمخصوص** (**بئس**) نحو : (بئست المرأة دعد) ، حالة كون ذٰلك المبتدأ المحذوف (**مؤخراً**) في تقديره (**عنهما**) أي : عن مخصوص (نعم) ومخصوص (بئس) ، فتقول في تقديره : مؤخراً عنهما ؛ أي : عن المخصوصين لنعم وبئس (**كـ : نعم الرجل**) هو (**زيد**) أي : المخصوص بالمدح زيد (**إذا قُدِّر خبراً**) ، و(بئست المرأة هي دعد) أي : المخصوصة بالذم دعد .

قوله : (**بنعت مقطوع**) : أي : مما هو نعت في الأصل ، وإلا . . فهو في حال كونه خبراً لمبتدأ محذوف لا يكون نعتاً ، وإنما وجب الحذف حينئذ ؛ لأنهم

. . . .

أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها قبل جعله خبراً لمبتدأ محذوف ؛ وهو إيلاؤه المنعوت ، ولا كذٰلك لو صرح بالمبتدأ ، وقيل غير ذٰلك . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**أو مؤخراً عنهما**) هٰذا القيد وإن كان لا يضر لٰكنه غير محتاج إليه ؛ إذ الكلام فيما إذا وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، ولا يكون كذٰلك متقدماً . انتهىٰ منه .

وعبارة المصنف في « التوضيح مع التصريح » : (وأما حذفه) أي : حذف المبتدأ فقط وجوباً . . فهو (فيما إذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لمجرد مدح ؛ نحو : « الحمد لله الحميد » ، أو ذم ؛ نحو : « أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين » ، أو ترحم ؛ نحو : « مررت بعبدك المسكين ») برفع : (الحميد) و(عدو المؤمنين) و(المسكين) علىٰ أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوباً ، والتقدير : (هو الحميد) ، (هو عدو المؤمنين) ، (هو المسكين) ، وإنما وجب حذفه ؛ لأنهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ؛ كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهروا الناصب . . لأوهم الإخبار لا الإنشاء ، وأجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب ، واحترز بقوله : (لمجرد مدح . . .) إلىٰ آخره من أن يكون النعت للإيضاح ، أو التخصيص ، فإنه إذا قطع إلى الرفع . . جاز ذكر المبتدأ وحذفه ؛ كإظهار الناصب وإضماره ، (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنىٰ « نعم ») في إفادة المدح ، (أو) بمخصوص بمعنىٰ (بئس) في إفادة الذم (مؤخر) ذٰلك المخصوص (عنهما) أي : عن نعم وبئس (نحو : « نعم الرجل زيد » ، و« بئس الرجل عمرو » إذا قدرا) أي : زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوباً ؛ كأن سامعاً سمع : (نعم الرجل) ، أو (بئس الرجل) ، فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو ؟ فقيل له : هو زيد أو عمرو ، أما إذا قدرا مبتدأين ، وخبرهما الجملة قبلهما ، أو محذوف علىٰ رأي ابن عصفور . . فليسا

أو بصريحِ القسمِ ؛ نحوُ : (في ذمَّتي لأفعلَنَّ كذا) أي : يميني ، . . . .

مما نحن فيه ، (فإن كان) المخصوص (مقدماً) علىٰ نعم أو بئس (نحو : زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل . . (فمبتدأ) أي : هو مبتدأ (لا غير) والجملة بعده خبره ، والرابط بينهما العموم الذي في (الرجل) انتهىٰ منهما ؛ أي : من « التوضيح مع التصريح » انتهىٰ من الصفحة الماضية .

ومما يجب فيه حذف المبتدأ فقط : ما إذا أخبر عنه ؛ أي : عن المبتدأ (**أو بصريح القسم**) واليمين ، فهو معطوف علىٰ قوله : (ما إذا أخبر عنه بنعت مقطوع) ، وسيأتي في الشرح : أن القسم الصريح : ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسماً به ؛ لكون ذٰلك اللفظ لا يستعمل إلا في القسم .

وفي بعض النسخ : (أو أخبر عنه بما يدل على القسم) **وهو أولىٰ** ؛ لعمومه (**نحو : في ذمتي لأفعلن كذا**) ومعنىٰ ذٰلك : (**أي**) : قسمي و(**يميني**) كائن في ذمتي لأطلق زوجتي مثلاً ، وأمانتي وعهدي لأفعلن كذا ، والمقسم عليه ؛ كالطلاق والإعتاق والرجعة .

وإعرابه : (في ذمتي) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : يميني وقسمي كائن في ذمتي وأمانتي ، وإنما وجب حذف ذٰلك المبتدأ ؛ لقيام جواب القسم ، وهو قوله : (لأفعلن) مقامه ؛ أي : مقام ذٰلك المبتدأ ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

قوله : (لأفعلن) اللام : موطئة للقسم مبنية على الفتح ، (أفعلن) : فعل مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، والنون المشددة : حرف دال على التوكيد مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنا ، (كذا) : مفعول به محكي مبني على السكون ، والجملة الفعلية : جواب القسم لا محل لها من الإعراب .

أو بمصدرٍ جيءَ به بدلاً مِنَ اللَّفظِ بفعلِهِ ؛ كـ ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ أي : صبري .

وأمَّا حذفُ الخبرِ وجوباً . . فقد نبَّهَ عليهِ بقولِهِ : (ويجبُ) . . . .

وفي « التصريح مع التوضيح » : ومن حذف المبتدأ وجوباً : قولهم : (في ذمتي لأفعلن) ، فـ (في ذمتي) : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ؛ لسد جواب القسم مسده (أي : في ذمتي ميثاق أو عهد) ذكره أبو علي الفارسي . انتهىٰ منهما .

ويحذف المبتدأ أيضاً وجوباً إذا أخبر عنه بنعت مقطوع ، (أو) أخبر عنه (بمصدر جيء به) حالة كونه (بدلاً) وعوضاً (من اللفظ) أي : من التلفظ (بفعله) أي : بفعل ذٰلك المصدر ؛ مثاله : (كـ) قولك : (﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[1] ؛ أي : صبري) ، ففي قوله : (صبر جميل) أي : في قول الراجز :

شكا إلي جملي طول السرىٰ صبر جميل فكلانا مبتلىٰ

أي : أمرنا صبر جميل .

فائدة

الصبر الجميل : هو الذي لا شكاية معه ، **والصفح الجميل** : هو الذي لا عتاب معه ، **والهجر الجميل** : هو الذي لا إذاية معه . انتهىٰ « خضري » .

فقولك : (صبر جميل) أي : حسن لا شكاية معه عليها ، وإنما وجب حذفه ؛ لأنه بدل عن اللفظ بفعله ، وهم لا يجمعون بين البدل والمبدل منه .

ومثله : نحو قولهم : (سمع وطاعة) أي : شأني سمعك فيما قلت ، وطاعتك فيما أمرت ، وإنما أبدلوه عن اللفظ بفعله ؛ لأنهم قصدوا به الدلالة على الثبوت والدوام ، والفعل لا يدل علىٰ ذٰلك ؛ لأنه إنما يدل على التجدد والحدوث .

(وأما حذف الخبر وجوباً . . فقد نبه عليه) المصنف (بقوله : ويجب ؛

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (١٨) .

أيِ : الحذفُ (في الخبرِ) في أربعِ مسائلَ : الأُولىٰ والثَّانيةُ : (قبلَ جوابَي « لولا ») الامتناعيَّةِ ؛ أيِ : الدَّالَّةِ على امتناعِ الثَّاني لوجودِ الأوَّلِ ، . . . .

أي : **الحذف في الخبر في أربع مسائل**) بحسب ما ذكره المصنف هنا ، وبقي صور أخرىٰ ، ذكرها المنكت وغيره ؛ **منها** : خبر (من) في حكاية النكرات إذا لحقتها علامات الإعراب في الاسم المحكي ، فقيل : (منو ومنا ومني) في جواب من قال : (جاءني رجل) ، أو : (رأيت رجلاً) ، أو : (مررت برجل) ، فتلك العلامات دليل الإعراب في الاسم السابق ، و(من) : مبتدأ ، وأغنت تلك العلامة عن خبره فقامت مقامه ، فلا يجمع بينهما ، فلا يقال : منو الرجل ، بل يقال : منِ الرجل بحذف علامة الإعراب وإثبات النكرة ، ويلغز في هـٰذه المسألة فيقال : ما الذي يبنىٰ وفي آخره دليل الإعراب ؟ وقد أشار إلىٰ ذٰلك أبو سعيد فرج بن لب الأندلسي في نونيته بأربعة أبيات يمكن اختصارها في بيت واحد ؛ وهو قوله : (من الرجز)

ما حرف إعراب بمبني وقد ناب عن اسم حل في المكان ؟

(**الأولىٰ والثانية**) منها واقعتان (**قبل جوابي « لولا » الامتناعية**) احترز بهـٰذا القيد عن (لولا) التحضيضية ، **فائدته** : التنبيه علىٰ بيان المحل الذي يقع فيه المبتدأ المذكور ، وإلا . . فالتحضيضية لا تدخل إلا على الأفعال ، فلا حاجة للاحتراز ، وما ذكره المصنف مفرع علىٰ أن الاسم الواقع بعد (لولا) غير مرفوع بها ، وهو مذهب الجمهور ، ووراءه أقوال منتشرة .

(**أي : الدالة على امتناع الثاني**) أي : الجواب (**لوجود الأول**) وهي الجملة الشرطية .

قوله : (**الدالة على امتناع الثاني**) وهي : الداخلة علىٰ جملتين : اسمية ففعلية ؛ لربط امتناع الثانية بوجود الأولىٰ ، قال الرضي : (ربما دخلت « لولا » هـٰذه على الفعلية) .

(وبعدَ القسمِ الصَّريحِ) وهوَ : ما يُعلَمُ بمجرَّدِ لفظِهِ كونُ النَّاطقِ بهِ مُقسِماً ؛ . . . .

وفي « الكردي » : تقييدها بالامتناعية هو لمجرد التوضيح ؛ إذ ليس لنا (لولا) بعدها مبتدأ غيرها ، وإنما ذكر هٰذا القيد ؛ توطئة لإفادة تفسيرها بقوله : (أي : الدالة . . .) إلىٰ آخره ، ومحل وجوب حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية إذا كان الخبر المحذوف كوناً عاماً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1] ، (فأنتم) : مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره : لولا أنتم موجودون ، وإنما حذف ؛ لوجود القرينة الدالة علىٰ حذفه ؛ وهي كلمة (لولا) الامتناعية ؛ لدلالتها على الوجود ؛ أي : علىٰ وجود الشيء لامتناع غيره ، ووجب حذفه ؛ لقيام جواب (لولا) مقام الخبر المحذوف ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

وقولنا : (إذا كان الخبر المحذوف كوناً عاماً) خرج به : ما إذا كان الخبر المحذوف كوناً خاصاً ؛ كالقيام والجلوس ، فحينئذ في حذفه تفصيل ذكرناه بقولنا : إن دلت قرينة علىٰ حذفه ؛ أي : علىٰ حذف الخبر . . جاز حذفه ؛ أي : حذف الخبر ؛ نحو قولهم : (لولا أنصار زيد ما سلم زيد) أي : لولا أنصار زيد حموه وحفظوه من العدو ما سلم منه ، فدلالة المبتدأ على النصرة تدل علىٰ أن المحذوف شيء يدل على الحماية والحفظ ، فإن فقدت القرينة الدالة على المحذوف . . تعين ووجب ذكره ؛ أي : ذكر الخبر ؛ لفقدان القرينة الدالة عليه . ومثال فقدان القرينة : نحو قولك : (لولا زيد سالمنا وصالحنا ما سلم من العدو) انتهىٰ من « التتمة على المتممة » .

(و) المسألة الثانية : أن يكون الخبر واقعاً (**بعد القسم الصريح** ؛ **وهو**) أي : القسم الصريح : (**ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً**) لكون ذٰلك اللفظ لا يستعمل إلا في القسم ؛ كما قال الشارح في « الفواكه » : (بأن يكون اللفظ المقسم

---

(١) سورة سبأ : (٣١) .

نحوُ : ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾ و(أيمنُ اللهِ) ، و(أمانةُ اللهِ) بخلافِ غيرِهِ ؛ نحوُ : (عليَّ عهدُ اللهِ) فلا يُعلَمُ ذٰلكَ إلَّا بقرينةٍ ؛ كذكرِ جوابٍ بعدَهُ ، فهٰذا يجوزُ فيهِ الإثباتُ والحذفُ .

به نصاً) أي : صريحاً في اليمين قبل ذكر المقسم عليه (**نحو** : ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾)[١] ؛ أي : حياتي قسمي (**وأيمن الله**) عز وجل ؛ أي : اسمه تعالىٰ قسمي ، (**وأمانة الله**) قسمي ، (**بخلاف غيره**) أي : غير ما ذكر من الأمثلة من (عمرك) وما بعده ؛ وذٰلك الغير (**نحو** : **علي عهد الله**) فإنه يستعمل في غير القسم ؛ نحو : (عهد الله يجب الوفاء به) ، **وعهده** : إيصاؤه إلىٰ عباده ، وإيحاؤه إليهم ، ومنه : ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ ﴾[٢] ، وكلامه الذي يوحيه إلىٰ عباده من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ؛ وهو الذي يقسم به ، وعليها فـ (عهد الله) من إضافة المصدر إلىٰ فاعله صورة ومعنىً ، لا صورةً فقط ، وقد يكون (عهد الله) من قولك : عاهدت الله ؛ أي : أقسمت له بعهده ، فهو مضاف إلى المفعول ، (**فلا يعلم ذٰلك**) أي : استعمال عهد الله في القسم (**إلا بـ**) الـ (**قرينة**) لأنه ليس نصاً في القسم ، والقرينة علىٰ كونه مستعملاً في القسم (**كذكر جواب**) القسم (**بعده**) كقولك : (عهد الله قسمي لأفعلن كذا) ، فلا يجب حذف الخبر بعده ؛ لأنه غير ملازم للقسم ، إذ يستعمل في غيره ؛ نحو : عهد الله يجب الوفاء به ، (**فهٰذا**) القسم الذي يستعمل في القسم وفي غيره (**يجوز فيه الإثبات**) أي : إثبات الخبر وذكره (**والحذف**) أي : حذف الخبر ، فتقول فيه : (علي عهد الله لأفعلن كذا ، وعهد الله لأفعلن كذا) ، **ولك أن تقول** : **القياس** : وجوب الحذف أيضاً عند القرينة ؛ لتحقق شرط الوجوب من الدلالة عليه ، وسد لفظه ـ أي : لفظ القسم ـ مسده ؛ أي : مسد الخبر .

ويمكن **أن يجاب عنه** : بأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذٰلك ، بل اعتبروا معه : أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام ، لا من قرينة خارجية

---

(١) سورة الحجر : (٧٢) .

(٢) سورة طٰه : (١١٥) .

. . . .

عن الكلام ؛ اعتناء بالخبر ، لكونه ركن الإسناد ومحط الفائدة . انتهىٰ « حمصي » باختصار .

قوله : (**لعمرك**) بالضم وبالفتح ، ويتعين الفتح مع لام القسم ، مصدر (عمر) بكسر الميم ، أو (عمر) بتشديدها ، فيكون محذوف الزوائد ، ويكون أصله : تعميرك ؛ بمعنى : البقاء ، ومن قال في قول الشاعر : (من الخفيف)

أيها المنكح الثريا سهيلاً عمرك الله كيف يلتقيان ؟!

أي : كيف ترىٰ لقاءهما ؟ بنصب الجلالة ، وجعل الكاف موضع الفاعل ، والنصب بإسقاط الخافض ؛ أي : تعميرك على الله .

ومن رفعها فالكاف في موضع المفعول ؛ وهي ـ أي : الجلالة ـ الفاعل ؛ أي : ينعمر قلبك بالله ، أو بتعمير الله قلبك ، **وقيل** : على النصب ، التقدير : أسأل الله تعميرك ، وعلى الرفع : عمرك الله تعميراً ، وإن نصبتهما . . **فالمعنىٰ** : أسأل عمرك الله . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « لعمرك » الأصل : تعميرك ، ففيه زيادتان : التاء والياء ، فحذفتا ، **ومعناه** : البقاء ، قال في « القاموس » : **العمر** ـ بالضم والفتح ـ : البقاء ، وبالفتح : الدين ؛ أي : العبادة أيضاً ؛ ومنه : لعمري .

فإن قيل : حكم الفقهاء بأن « لعمرك » كناية لا ينعقد به اليمين إلا بالنية ، قالوا : والمراد من العمر : البقاء والحياة ، وإنما لم يكن صريحاً ؛ لأنه يطلق مع ذٰلك على العبادات والمفروضات .

أجيب : بإمكان الجمع ؛ بأن **مراد النحويين بصراحة العمر** : إشعاره بالحلف مطلقاً ، وعدم استعماله إلا فيه وإن لم يعتد به شرعاً إذا حمل على العبادات ، **ومراد الفقهاء بنفي صراحته** : نفي كونه يميناً معتداً به شرعاً على الإطلاق .

ومحلُّ وجوبِ الحذفِ في الأُولىٰ : إن تعلَّقَ الامتناعُ علىٰ نفسِ المُبتدَأ ؛ كما هوَ الغالبُ في (لولا) ، وهـٰذا هوَ المُرادُ بقولِهِم : يجبُ الحذفُ ؛ إذا كانَ الخبرُ كوناً مُطلَقاً ؛ . . . .

والحاصل : إذا لم يرد به البقاء والحياة . . لم يخرج عن الحلف ، إلا أنه لم يعتد به شرعاً . انتهىٰ منه .

قوله : (**وأيمن الله**) بفتح همزة (أيمن) وضم ميمه ، وفيه لغات أخرىٰ ؛ من اليمن ؛ وهو البركة ، ونظر بعضهم في هـٰذا المثال ؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ، لجواز أن يكون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير حينئذ : قسمي أيمن الله ، بخلاف المثال الأول ؛ لمكان لام الابتداء . انتهىٰ .

قوله : (**وأمانة الله**) **المراد بها** : ما فرض الله على الخلق من طاعته ؛ كأنها أمانة له تعالىٰ يجب عليهم أن يؤدوها إليه تعالىٰ ، وأنشد سيبويه : (من الوافر)

إذا ما الخبز تأدمه بلحم ... فذاك أمانة الله الثريد

قوله : (**فهـٰذا يجوز فيه الإثبات والحذف**) الثاني باتفاق ، والأول وفاقاً لسيبويه ، فقد حكي : (علي عهد الله) ، ومنعه بعض المتأخرين .

(**ومحل وجوب الحذف**) أي : حذف الخبر (**في**) المسألة (**الأولىٰ**) وهي مسألة (لولا) الامتناعية (**إن تعلق الامتناع**) الخبر (**علىٰ نفس المبتدأ**) أي : علىٰ وجوده لا ذاته ؛ إذ المبتدأ ذات ، والذات لا يعلق عليه شيء (**كما هو**) أي : كما إن تعلق امتناع مضمون الخبر علىٰ وجود المبتدأ هو (**الغالب**) الكثير (**في « لولا »**) الامتناعية (**وهـٰذا**) أي : تعلق امتناع مضمون الخبر بوجود المبتدأ (**هو المراد بقولهم**) أي : بقول النحاة : (**يجب الحذف**) أي : حذف الخبر (**إذا كان الخبر كوناً مطلقاً**) وهو الذي لا يخلو عنه فعل ، وهو مجرد الوجود والحصول ونحوهما ؛ كالثبوت من الأفعال العامة التي لا يخلو عنها فعل ، **والكون المقيد** : هو الكون الخاص ؛ كقيام زيد وحداثة عهد .

نحوُ : (لولا زيدٌ . . لأكرمتُكَ) أي : لولا زيدٌ موجودٌ ، فإن تعلَّقَ علىٰ نسبةِ الخبرِ إلى المُبتدَأ . . جازَ الحذفُ إن دلَّ على الخبرِ دليلٌ ، وإلَّا . . وجبَ ذكرُهُ ؛ نحوُ : « لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِٱلْإِسْلَامِ . . لَهَدَمْتُ ٱلْكَعْبَةَ » .

مثال كون الخبر كوناً مطلقاً : (**نحو**) قولهم ؛ أي : قول العرب : (« **لولا زيد . . لأكرمتك** » أي : لولا زيد موجود ، **فإن تعلق**) امتناع مضمون الجواب (**علىٰ نسبة الخبر إلى المبتدأ . . جاز الحذف**) أي : حذف الخبر (**إن دل على الخبر**) المحذوف (**دليل**) نحو : (لولا أنصار زيد حموه من العدو . . ما سلم زيد) فدلالة المبتدأ على النصرة يدل علىٰ أن المحذوف شيء يدل على الحماية والحفظ ، (**وإلا**) أي : وإن لم يدل دليل على الخبر المحذوف . . (**وجب ذكره**) أي : ذكر الخبر ؛ لعدم قرينة تدل عليه (**نحو**) قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أم المؤمنين رضي الله تعالىٰ عنها : (« **لولا قومك** ») قريش ؛ بكسر الكاف خطاباً لعائشة (« **حديثو عهد** ») أي : قريبو زمن (« **بالإسلام** ») ضعفاء الإيمان . . (« **لهدمت الكعبة** ») المشرفة ، ولبنيتها علىٰ قواعد إبراهيم عليه السلام ، ولجعلت لها بابين ؛ باباً يدخل منه ، وباباً يخرج منه .

وإنما وجب فيه ذكر الخبر ؛ وهو (حديثو عهد) لأن امتناع هدم الكعبة علق علىٰ نسبة القوم إلىٰ حداثة العهد بالإسلام ، ولا دليل عليه لو حذف ؛ ومن ذٰلك : قوله : (من البسيط)

لولا زهير جفاني كنت منتصراً ولم أكن جانحاً للسلم إذ جنحوا

انتهىٰ « كردي » .

وهٰذا الحديث من رواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ـ أو قال : بكفر ـ . . لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله ، ولجعلت بابها وضوءاً ـ أي : لاصقاً بالأرض ـ ولأدخلت فيها الحجر » .

(و) الثَّالثةُ : الخبرُ المحذوفُ قبلَ (الحالِ المُمتنِعِ كونُها خبراً) عنِ المُبتدَأ المذكورِ قبلَها ؛ بأن يكونَ المُبتدَأُ مَصدَراً عاملاً في مُفسَّرِ صاحبِ الحالِ ؛ . . . .

والشاهد فيه : (لولا قومك حديثو عهد) حيث ذكر الخبر ؛ وهو (حديثو) وجوباً ؛ لأنه كون خاص ، ولا دليل عليه لو حذف .

(و) المسألة (**الثالثة : الخبر المحذوف قبل الحال الممتنع كونها**) أي : كون تلك الحال (**خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها**) أي : قبل تلك الحال ، **والمراد** : امتناع كونها خبراً مطلقاً ، ولا فرق في تلك الحال بين أن يكون اسماً أو فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو جملة اسمية ؛ سواء كانت مقرونة بالواو ، أو مجردة عنها ؛ لورود السماع بذٰلك ، خلافاً لمن منع بعض ذٰلك ، (**بأن يكون**) ذٰلك (**المبتدأ مصدراً**) صريحاً ، بخلاف المؤول بالمصدر ، فلا يجوز نحو : (أن اضرب زيداً قائماً) ، خلافاً لبعضهم .

قال العليمي : (وهل يجوز إتباع هٰذا المصدر بالتوابع ؛ نحو : « ضربي زيداً كله » ، أو « ضربي زيداً الشديد قائماً » ؟ اختار ابن مالك وفاقاً للكسائي الجواز ، ولم يذكر عليه شاهداً ، وقيل بالمنع ؛ لغلبة معنى الفعل عليه ، لا سيما ولم يسمع الإتباع مع الاستقراء ، حتىٰ ذهب ابن درستويه إلىٰ أنه لا خبر له ؛ لكونه بمعنى الفعل ، **إذ المعنىٰ** : لا أضرب زيداً إلا قائماً .

وهل يجوز إدخال « كان » الناقصة عليه ؛ نحو : « كان ضربي زيداً قائماً » ؟ اختار السيرافي وابن السراج الجواز ، وابن عصفور المنع ، **ووجهه** : أن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه خبر « كان » وهو قبيح) انتهىٰ منه .

(**عاملاً في مفسر صاحب الحال**) أي : في اسم مفسر ؛ أي : مبين لضمير هو صاحب الحال ؛ سواء كان ذٰلك المفسر مفعولاً ؛ كـ (زيداً) في : (ضربي زيداً قائماً) ، أو فاعلاً في المعنىٰ ؛ نحو : (قيام زيد ضاحكاً) ، أو فاعلاً ومفعولاً ؛ نحو : (تقاتلنا قائمين) ، بخلاف ما إذا كان عاملاً في صاحب الحال نفسه ؛ بأن يجعل

كما سيأتي ، أو مُضافاً إلى المَصدَرِ المذكورِ ؛ نحوُ : (أكثرُ شربي السَّويقَ مَلْتُوتاً) ، أو إلىٰ مؤوَّلٍ بهِ ؛ نحوُ : (أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً) .

(قائماً) في المثال حالاً من (زيد) ، والفاعل فيهما واحد ؛ وهو (ضربي) فلا يغني الحال فيه عن الخبر ؛ لأنه من صلة المصدر ، فلا بد من الإتيان بعد الحال في المثال بقولك : (شديداً) ونحوه ؛ كـ (مبرحاً) ، بخلاف ما إذا كان عاملاً في المفسر .

قوله : (**كما سيأتي**) أي : في تمثيل المصنف بقوله : (ضربي زيداً قائماً) انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**أو**) يكون (**مضافاً**) معطوف علىٰ قوله : (بأن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً) أي : أو يكون المبتدأ مضافاً (**إلى المصدر المذكور**) أي : مضافاً إلىٰ مصدر عامل في مفسر صاحب الحال المذكورة إضافة بعض لكل ، أو إضافة كل للجميع (**نحو**) قولك : (**أكثر شربي السويق ملتوتاً**) أي : مخلوطاً ، **والسويق** : ما يتخذ من الحنطة أو الشعير ، سمي بذٰلك ؛ لانسياقه من الحلق سوقاً سهلاً .

وقوله : (**أو إلىٰ مؤول به**) معطوف علىٰ ما سبق أيضاً ؛ أي : بأن يكون ذٰلك المبتدأ مضافاً إلىٰ شيء مؤول بالمصدر المذكور (**نحو : أخطب ما يكون الأمير قائماً**) أي : أخطب أكوان الأمير إذا كان قائماً ، فـ (ما) : مصدرية عند الجمهور ؛ ولذٰلك أولناه بما ذكره ، وإنما أولناه بالأكوان ؛ لأجل إضافة (أفعل) التفضيل ؛ ضرورة أنه بعض ما يضاف إليه ، فلا بد من تعدده ، ولا يقدر بين (ما) والمصدر شيء ، وبعضهم يقدر بين (ما) والمصدر شيئاً ، وبعضهم يقدر محذوفاً ؛ أي : أخطب أزمان كون الأمير قائماً .

وقيل : (ما) نكرة موصوفة بالجملة بعدها ؛ وهي : (يكون الأمير) ، والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف ، والتقدير : أخطب شيء يكون الأمير فيه خطيباً إذا كان قائماً ، ففيه : الذي قدرته خبر (يكون) ، والهاء من (فيه) هو العائد إلى الموصوف المذكور . انتهىٰ « عليمي » .

ويجوزُ تقديمُ هٰذهِ الحالِ على المَصدَرِ عندَ البصريّينَ وتوسُّطُ معمولِها بينَها . . . .

قال الكردي : (قوله : « أو إلىٰ ما أول به » أي : أو كان المبتدأ مضافاً إلىٰ شيء أول بالمصدر المذكور .

قوله : « أخطب ما يكون الأمير » قدره الدماميني في « شرح التسهيل » تبعاً للأخفش في تقدير الخبر بمصدر مضاف إلىٰ صاحب الحال بـ« أخطب أكوان الأمير كونه قائماً » ، فالمبتدأ ـ وهو « أخطب » ـ أضيف إلىٰ « ما » المصدرية وصلتها ، وهي في تأويل المصدر ؛ وهو « الكون » ، وقد عمل في مفسر صاحب الحال ؛ وهو « الأمير » ، وصاحب الحال هو الهاء في « كونه » المقدر ، قال : وإنما قدرناه بالأكوان ؛ لأجل إضافة « أفعل » التفضيل ؛ ضرورة أنه بعض ما يضاف إليه ، فلا بد من مقدره ؛ أي : من تقديره) انتهىٰ منه .

(**ويجوز تقديم هٰذه الحال**) أي : الممتنع كونها خبراً (**على المصدر عند البصريين**) نحو قولك : (قائماً ضربي زيداً) ، و(ملتوتاً أكثر شربي السويق) ، و(قائماً أخطب ما يكون الأمير) سواء تعدى المصدر أم كان لازماً ، **وقيل** : يمتنع ، وعليه الفراء ؛ سواء كان الحال من ظاهر أو مضمر ، **وقيل** : يجوز إذا كانت الحال من مضمر ، وعليه الكسائي وهشام بن معاوية ، **وقيل** : يجوز إذا كان المصدر لازماً .

ففي المسألة أربعة أقوال :

ذكر المصنف أولها ، أما الثاني . . فالمنع ، وعليه الفراء .

وأما الثالث . . فالجواز إذا كانت الحال من مضمر ؛ نحو : (**مسرعاً قيامك**) ، والمنع إذا كانت من ظاهر ؛ نحو : (مسرعاً قيام زيد) ، وعليه الكسائي وهشام .

وأما الرابع . . فالمنع إن كان المصدر متعدياً ، وعليه الكسائي والفراء وهشام ؛ نحو : (ملتوتاً شربك السويق) ، والجواز إن كان لازماً .

(و) يجوز (**توسط معمولها**) أي : معمول تلك الحال (**بينها**) أي : بين تلك

وبينَ المَصدَرِ ومعمولِهِ ، لا توسُّطُها بينَ المَصدَرِ ومعمولِهِ ؛ للفصلِ بينهُما .

وخرجَ بقولِهِ : (المُمتنِعِ . . .) إلىٰ آخرِهِ : الصَّالحُ جعلُها خبراً للمُبتدَأ ، فالرَّفعُ فيهِ واجبٌ ؛ كـ (ضربي زيداً شديدٌ) ، . . . .

الحال (**وبين المصدر ومعموله**) وعليه البصريون والكسائي ؛ نحو : (ضربي زيداً فارساً راكباً) ، وإنما جاز ذٰلك ؛ لعدم الفصل بين المصدر ومعموله ، **وقيل** : يمتنع ، وعليه الفراء . انتهىٰ « ياسين » .

قال الكردي : (قوله : « وتوسط معمولها . . . » إلىٰ آخره ؛ نحو : « ضربي زيداً في الدار قائماً » علىٰ أن « في الدار » ظرف لـ « قائماً » ، و« أخطب ما يكون الأمير على المنبر » أي : قائماً على المنبر) .

(**لا توسطها**) أي : لا توسط الحال (**بين المصدر ومعموله**) ، فلا يجوز نحو : (ضربي قائماً زيداً) ، ونحو : (شربي ملتوتاً السويق) ، (**للفصل بينهما**) أي : بين المصدر ومعموله ؛ وهٰذا ما عليه الكسائي وهشام والفراء .

قوله : (**للفصل بينهما**) ، فلا يجوز ذٰلك ؛ للزوم المحذور ، وهو الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ؛ وهو الحال ، لأن العامل في الحال في هٰذا الباب هو (كان) التامة المقدرة ، أو مصدرها ، لا المصدر المذكور ، فصارت أجنبية عنه ، ولا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ؛ لضعفه في العمل . انتهىٰ « كردي » .

(**وخرج بقوله : « الممتنع . . . » إلىٰ آخره : الصالح جعلها خبراً للمبتدأ ؛ فالرفع فيه واجب**) ، قال الشارح في « شرح متممة الآجرومية » : (أي : فالرفع واجب أو الإتيان بخبر) ، (**كـ**) قولك : (**ضربي زيداً شديد**) ، فلا يصح النصب علىٰ أنه سد مسد الخبر ؛ لأنه ربما وقف عليه بالسكون علىٰ لغة ، فيتوهم أنه خبر لا حال ، ولأن (شديداً) يصح أن يوصف به الضرب ، فيكون الخبر بنفسه ، فيتعين رفعه ، ولا وجه لنصبه ، وإذا كان الخبر ملفوظاً به . . فليس هناك خبر محذوف ،

وأمَّا قولُهُم : (حُكْمُكَ مُسَمَّطاً) أي : حكمُكَ لكَ مُثبتاً . . فشاذٌّ .

(و) الرَّابعةُ : (بعدَ واوِ المُصاحبَةِ الصَّريحةِ) في معنى المُصاحَبةِ ؛ بأن تكونَ نصّاً في المعيَّةِ ؛ كما سيأتي ، . . . .

ويكون المعنىٰ : وصف الضرب بالشدة ، وليس هـٰذا هو المعنى المراد ، **بل المراد** : تقييد الضرب بالزمان الذي وقعت فيه الحال المذكورة ، فالمعنيان مختلفان . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**وأما قولهم**) أي : قول العرب مثلاً : (**حكمك مسمطاً**) أي : بميم مشددة مفتوحة بين مهملتين (**أي : حكمك لك** مثبتاً . . **فشاذ**) .

وفي « القاموس » : (متمماً) ، وأن صاحب الحال فيه هو الضمير في (لك) يعني : أن انتصاب ما يصلح خبراً على الحالية في هـٰذا الباب مع خلاف الخبر قليل شاذ خارج عن القياس ؛ يحفظ ولا يقاس عليه غيره ؛ أي : حكمك نافذ لك إذ كان مسمطاً .

قال العليمي : (**وشذوذه من وجهين** : النصب مع صلاحية الحال للخبرية ، وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ، ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في (حكمك) لأن الذوات لا توصف بالنفوذ) انتهىٰ منه .

(**و**) المسألة (**الرابعة**) من المسائل الأربع : الخبر المحذوف (**بعد واو المصاحبة**) أي : الدالة علىٰ صحبة ما قبلها لما بعدها (**الصريحة**) أي : التي كانت نصاً صريحاً (**في**) دلالتها علىٰ (**معنى المصاحبة ؛ بأن تكون**) تلك الواو (**نصاً**) صريحاً (**في**) الدلالة على (**المعية**) أي : علىٰ صحبة ما قبلها لما بعدها (**كما سيأتي**) بيان ذٰلك في آخر هـٰذا الباب عند ذكر مثالها .

قوله : (**بأن تكون نصاً في المعية**) قال العليمي : (**الظاهر** : أنهم أرادوا بالصريح والنص هنا : معنى الظاهر والمتبادر ، لا معنى النص المشهور ، وإلا . . فالواو في

فإن لَمْ تكنْ نصّاً فيها ؛ كما إذا قلتَ : (زيدٌ وعمرٌو) وأردتَ الإخبارَ باقترانِهما . . جازَ ذكرُهُ ؛ لعدمِ التَّنصيصِ على المعيَّةِ ، والحذفُ ؛ اعتماداً علىٰ أنَّ السَّامعَ يفهمُ مِنِ اقتصارِكَ علىٰ ذكرِ المُتعاطفَينِ معنى الاقترانِ والاصطحابِ .

وأشارَ إلىٰ أمثلةِ ما تقدَّمَ مِنَ المسائلِ الأربعةِ . . . .

مثالهم تحتمل العطف ، **والمعنىٰ حينئذ** : كل رجل وضيعته مخلوقان أو معلومان له تعالىٰ ، أو نحو ذٰلك .

وقوله : « الصريحة » صفة للواو ؛ أي : الصريحة في المصاحبة ؛ بألا تحتمل غيرها ، أو المصاحبة المصرح بها ، فهو من باب : ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [1] ، والمعنى المصرح بها ـ أي : بالواو ـ : بألا تحتمل غيرها) انتهىٰ منه .

وفي « الكردي » : قوله : (**الصريحة في معنى المصاحبة**) إشارة إلىٰ أن (الصريحة) نعت للواو ، وقد يقال : أن واو المصاحبة مجموعة من قبيل الأعلام الاصطلاحية المركبة ، فـ (الصريحة) نعت للمجموع . انتهىٰ « موضح » .

(**فإن لم تكن**) الواو (**نصاً فيها**) أي : في المعية (**كما إذا قلت** : « **زيد وعمرو** » **وأردت الإخبار باقترانهما . . جاز ذكره**) أي : ذكر الخبر (**لعدم التنصيص على المعية** ، و) جاز (**الحذف**) أي : حذف الخبر (**اعتماداً علىٰ أن السامع يفهم من اقتصارك علىٰ ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب**) أي : والمصاحبة عطف مرادف علىٰ ما قبله ؛ ومنه قوله : (من الطويل)

. . . . وكل امرئ والموت يلتقيان

أي : المحاسبة .

(**وأشار**) المصنف (**إلىٰ**) ذكر (**أمثلة ما تقدم من المسائل الأربعة**) ، وقوله : (**الأربعة**) نعت للأمثلة لا للمسائل ؛ لمكان التاء ، لأنه إذا كان المعدود مذكراً . .

---

(١) سورة الحاقة : (٢١) .

علىٰ طريقِ اللَّفِ والنَّشرِ المُرتَّبِ بقولِهِ : (نحوُ : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾) فأنتُم : مُبتدَأٌ ، والخبرُ محذوفٌ ؛ أي : صددتُمونا ، بدليلِ : ﴿ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ ﴾ ، وهـٰذا كما ترىٰ ممَّا تعلَّقَ فيهِ الامتناعُ على النِّسبةِ ، وقد تقدَّمَ : أنَّ حذفَ الخبرِ فيهِ للدَّليلِ جائزٌ . . . . .

أنث اسم العدد ، وهنا الأمثلة جمع مثال ؛ وهو مذكر ، أي : أشار إليها (**علىٰ طريق اللف**) والجمع (**والنشر**) أي : التفصيل (**المرتب**) كل من اللف والنشر ؛ أي : المذكور كل منهما علىٰ ترتيبه ؛ وهو : ذكر متعاطفين أو متعاطفات ، ثم ذكر متعاطفين أو متعاطفات علىٰ ترتيب الأول ؛ أي : ذكر أمثلة المسائل الأربعة (**بقوله**) الأولىٰ منها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾)(١) ؛ أي : أنتم صددتمونا (**فـ « أنتم »** : مبتدأ) أي : عند الجمهور ، خلافاً للفراء في أن المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل معنىً ، وإن التقدير في نحو : (لولا علي . . لهلك عمر) أي : لولا وجد علي . . لهلك عمر ، فيكون التقدير في آية المثال : لولا وجدتم ، فحذف الفعل ، وانفصل الضمير . انتهىٰ « كردي » .

(**والخبر محذوف**) تقديره : (**أي : صددتمونا بدليل**) ما قبله ؛ وهو قوله : (﴿ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ ﴾)(٢) ، ولم يقل الفراء : الصواب كذا ؛ أي : مثل ما ذكره ؛ لأن الجمهور علىٰ أنه لا يذكر الخبر بعد (لولا) أبداً ؛ ذهاباً منهم إلىٰ أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً . انتهىٰ منه .

(**وهـٰذا**) المثال (**كما ترىٰ**) وتعرف منه كائن (**مما تعلق فيه الامتناع**) أي : امتناع وجود الجواب (**على النسبة**) الكائنة بين المبتدأ والخبر ؛ وهي وجود الصد ، (**وقد تقدم : أن حذف الخبر**) أي : خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (**فيه**) أي : في خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (**للدليل**) أي : لوجود دليل يدل علىٰ حذف الخبر . . (**جائز**)

---

(١) سورة سبأ : (٣١) .

(٢) سورة سبأ : (٣٢) .

لا واجبٌ ، فالأَولى : التَّمثيلُ بما يكونُ فيهِ الخبرُ كوناً مُطلَقاً ، وإنَّما حُذِفَ ؛ لأَنَّهُ معلومٌ بمقتضىٰ (لولا) إذ هيَ دالَّةٌ على امتناعِ الوجودِ ، والمدلولُ على امتناعِهِ هوَ الجوابُ ، والمدلولُ علىٰ وجودِهِ هوَ المُبتدَأُ ، فإذا قيلَ : (لولا زيدٌ لأتيتُكَ) . . لَمْ يُشكَّ في أنَّ وجودَهُ يمنعُ مِنَ الإتيانِ ، فصحَّ . . . .

إذا كان كوناً خاصاً لا عاماً ، (لا واجب) لأنه لا يقدر من كون خاص ؛ أي : تقدم بقول الشارح : فإن تعلق علىٰ نسبة الخبر إلى المبتدأ . . جاز الحذف . . . إلىٰ آخره .

(**فالأولىٰ**) للمصنف حينئذ (**التمثيل بما يكون فيه الخبر كوناً مطلقاً**) نحو قوله : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1] ، ونحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾[2] ، و﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾[3] ، (**وإنما حذف**) الخبر وجوباً (**لأنه معلوم بمقتضىٰ « لولا » إذ هي دالة على امتناع الوجود**) وعبارة « التتمة » مع « المتممة » : مثال ما كان فيه الخبر كوناً مطلقاً : نحو قوله : (﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾) أي : لولا أنتم موجودون . . لكنا مؤمنين ، (وإنما حذف الخبر) في هٰذا المثال (لوجود القرينة الدالة علىٰ حذفه) أي : علىٰ حذف الخبر (وهي) أي : تلك القرينة (كلمة « لولا » لدلالتها على الوجود) أي : علىٰ وجود الشيء لامتناع غيره ، (ووجب حذفه) أي : حذف الخبر (لقيام الجواب) أي : جواب لولا (مقامه) أي : مقام الخبر المحذوف ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه . انتهىٰ .

والدال على امتناع الوجود ـ أي : وجود الخبر ـ هي كلمة لولا (**والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول علىٰ وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : « لولا زيد . . لأتيتك » . . لم يشك في أن وجوده يمنع من الإتيان**) أي : من إتيان المتكلم ، (**فصح**

---

(١) سورة سبأ : (٣١) .

(٢) سورة البقرة : (٢٥١) .

(٣) سورة القصص : (٨٢) .

الحذفُ ؛ لتعيُّنِ المحذوفِ ، ووجبَ ؛ لسدِّ الجوابِ مسدَّهُ .

(و) نحوُ : (لَعمرُكَ لأفعلَنَّ) فعمرُكَ : مُبتدَأٌ ، والخبرُ محذوفٌ ؛ أي : قسمي ، للعلمِ به ، ووجبَ لسدِّ الجوابِ مسدَّهُ ، وعَمرُكَ ـ بفتحِ العينِ ـ مِنْ عُمِّرَ الرَّجلُ ـ بكسرِ الميمِ ـ : إذا عاشَ زمناً طويلاً ، ثُمَّ استعملَ في القسمِ مُراداً بهِ الحياةُ .

(و) نحوُ : (ضربي زيداً قائماً) فـ (ضربي) : مُبتدَأٌ ، وهوَ مَصدَرٌ عاملٌ في (زيداً) النَّصبَ ، و(قائماً) : حالٌ مِنَ الضَّميرِ المُستكِنِ في (كانَ) المحذوفةِ ، وهوَ . . . . . .

الحذف) أي : حذف الخبر (**لتعين المحذوف**) أي : لتعين حذف المحذوف الذي هو الخبر ، (**ووجب**) حذفه ؛ أي : حذف الخبر (**لسد الجواب**) أي : جواب لولا (**مسده**) أي : محل المحذوف الذي هو الخبر ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

(و) مثال حذف الخبر بعد القسم الصريح : (**نحو**) قولهم ؛ أي : قول العرب : (**لعمرك**) أي : حياتك قسمي (**لأفعلن**) كذا ؛ أي : لأعتقن عبدي ، أو لأطلقن زوجتي ، (**ف « عمرك »** : مبتدأ) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**والخبر محذوف**) وجوباً لسد جواب القسم مسده ، تقدير ذٰلك الخبر : (**أي : قسمي**) وإنما حذف ذٰلك الخبر (**للعلم به**) أي : بذٰلك الخبر من القسم ، (**ووجب**) حذفه (**لسد الجواب مسده**) أي : محله ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

(و) قولهم (**« عمرك » بفتح العين**) وسكون الميم مأخوذ (من) مصدر (**عمر الرجل ؛ بكسر الميم**) عمراً ؛ بفتح العين وضمها مع سكون الميم فيهما : (**إذا عاش زمناً طويلاً**) وعمر تعميراً ، (**ثم**) بعدما وضعوا كذٰلك (**استعمل في القسم**) واليمين (**مراداً به**) مطلق (**الحياة**) طالت عمره أم لا .

(و) مثال حذف الخبر قبل الحال الممتنع كونها خبراً عن المبتدأ : (**نحو : « ضربي زيداً قائماً »** ، **ف « ضربي »** : مبتدأ ، **وهو مصدر عامل في « زيداً » النصب** ، **و« قائماً » حال من الضمير المستكن في « كان » المحذوفة ، وهو**) أي : ذٰلك

سادٌّ مسدَّ الخبرِ ، والأصلُ : (ضربي زيداً حاصلٌ إذا كانَ) ، أو (إذ كانَ قائماً) فحُذِفَ (حاصلٌ) . . . .

الحال (**ساد**) أي : قائم (**مسد الخبر**) المحذوف وجوباً ؛ لسد هـٰذه الحال مسده .

وضابط هـٰذه المسألة : أن يكون المبتدأ مصدراً عامله في مفسر صاحب الحال ومرجعه ، ومفسر صاحب الحال علىٰ صيغة المعلوم (زيداً) في المثال المذكور ، وصاحب الحال الضمير المستتر في (كان) التامة المحذوفة .

وعبارة « الفواكه مع المطالب السنية » : مثاله : (نحو : « ضربي زيداً قائماً » ، ف « ضربي » : مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لفاعله) وهو ياء المتكلم ، (و« زيداً » : مفعوله) أي : مفعول الضرب ، (و« قائماً » : حال من ضمير المفعول) أي : من ضمير يعود إلىٰ مفعول الضرب ؛ وهو زيد ، (المستتر) ذٰلك الضمير (في « كان ») التامة (المحذوفة هي) أي : كلمة كان (والخبر) معطوف علىٰ ضمير هي (وما تعلق به) أي : بالخبر معطوف أيضاً علىٰ ضمير (هي) ، وخبر المبتدأ هو لفظ : (حاصل) المحذوف ، وما تعلق به ـ أي : بالخبر ـ هو (إذا) الظرفية ؛ وتقدير ذٰلك المحذوف من (كان) وخبر المبتدأ وما تعلق به .

أي : (**والأصل**) وأصل الكلام : (**ضربي زيداً حاصل**) هـٰذا هو الخبر المحذوف (**إذا**) وهو ما تعلق بالخبر (**كان**) وهي (كان) المحذوفة (**أو إذ كان قائماً**) حال من فاعل (كان) التامة ، و(كان) : سد مسد الخبر المحذوف ، إن شئت . . قلت : (إذا) بالألف التي هي ظرف لما يستقبل من الزمان إن أردت الاستقبال ؛ أي : حاصل وقت كون زيد ووجوده في الزمان المستقبل ، حالة كونه قائماً ، هـٰذا إن أردت الاستقبال .

وإن شئت كونه في الزمان الماضي . . قلت : (إذ كان قائماً) بسكون الذال من (إذ) التي هي ظرف لما مضىٰ من الزمان إن أردت المضي ؛ أي : ضربي زيداً حاصل وقت كونه ووجوده في الزمان الماضي ، حالة كونه قائماً (**فحذف**) لفظ : (« **حاصل** »

الَّذي هوَ الخبرُ ، ثُمَّ الظَّرفُ ، و(كانَ) المحذوفةُ تامَّةٌ ، وهـٰذهِ الحالُ لا يصحُّ جعلُها خبراً عن (ضربي) لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنىٰ ، والضَّربُ لا يوصفُ بالقيامِ .

وإنَّما لَمْ تُجعَلْ (كانَ) ناقصةً ، والمنصوبَ خبرُها لأمرَينِ :

أحدُهُما : التزامُ تنكيرِ الحالِ ، فإنَّهُم لا يقولونَ : (ضربي زيداً القائمَ) فلمَّا التُزِمَ تنكيرُهُ . . عُلِمَ أنَّهُ حالٌ لا خبرٌ .

الثَّاني : وقوعُ الجملةِ الاسميَّةِ مقرونةً بالواوِ موقعَهُ ؛ . . . .

الذي هو الخبر ، ثم) حذف (**الظرف**) أي : ظرف الخبر الذي هو (إذا) أو (إذ) لدلالة الحال الذي هو (قائماً) عليه ؛ أي : علىٰ ذٰلك الظرف ، وإنما دلت الحال علىٰ ذٰلك الظرف المحذوف ؛ لأن الحال تشابه ظرف الزمان ، ألا ترىٰ أن معنىٰ (جاءني زيد راكباً) : جاءني زيد زمن ركوبه ؟! (و« **كان** » **المحذوفة**) مع ظرفه الذي هو إذا أو إذ (**تامة**) أي : لا تتعدىٰ إلى المنصوب ، (**وهـٰذه الحال**) أي : التي هي لفظ (قائماً) دالة علىٰ هـٰذا الخبر المحذوف بواسطة (إذا) أو (إذ) ، ووجب حذف الخبر ؛ لسد هـٰذه الحال مسده (**لا يصح جعلها**) أي : جعل هـٰذه الحال (**خبراً عن** « **ضربي** » **لأن الخبر وصف**) للمبتدأ (**في المعنىٰ ، والضرب**) الذي هو المبتدأ هنا (**لا يوصف بالقيام**) لكون كل منهما معنىً من المعاني ، والذي يوصف بالمعنىٰ هو الذات ، (**وإنما لم تجعل** « **كان** ») هنا (**ناقصة**) طالبة للمنصوب (**والمنصوب**) حينئذ (**خبرها ؛ لأمرين**) أي : لعلتين : (**أحدهما : التزام تنكير الحال**) أي : كون الحال نكرة (**فإنهم لا يقولون**) في جعلها صفة للضرب : (**ضربي زيداً القائم**) علىٰ أن (القائم) صفة لضربي (**فلما التزم تنكيره**) أي : تنكير الحال . . (**علم أنه**) أي : أن قائماً (**حال**) من فاعل (كان) التامة (**لا خبر**) لـ (ضربي) الذي هو المبتدأ .

والأمر (**الثاني**) من الأمرين المذكورين ؛ أي : والعلة الثانية في عدم صحة وقوعه ؛ أي : وقوع (قائماً) خبراً للمبتدأ ، بل إنما يكون حالاً من فاعل كان : (**وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو**) الحالية (**موقعه**) أي : موضع (قائماً) ، والجملة

كالحديثِ : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ ٱلْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » .

الاسمية المقرونة بالواو الحالية يجب كونها حالاً ؛ لاقترانها بالواو الحالية ، فلا يصح كونها خبراً للمبتدأ المذكور قبلها ، مثال ذٰلك ؛ أي : مثال التزام كون الجملة الاسمية المقرونة بالواو حالاً لا خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها : (**كالحديث**) الوارد من رواية أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (« **أقرب ما يكون العبد من ربه** ») إذ كان (« **وهو ساجد** ») أي : إذ أو إذا كان ووجد ذٰلك العبد وهو ساجد لربه ، وتمام الحديث : « فأكثروا الدعاء » أي : في السجود .

وقدروا (إذا) إذا أرادوا المستقبل ، و(إذ) إذا أرادوا الماضي ، وإنما اختاروا تقدير الظرف دون غيره ؛ لأن التقدير مجاز ، وهم يتوسعون في الظروف أكثر من توسعهم في غيرها .

واختاروا في التقدير ظرف الزمان ؛ لأن المبتدأ حدث ؛ وهو (الضرب) في مثال المصنف ، أو مضاف إلى الحدث ؛ نحو : (أكثر شربي السويق) مثلاً ، واسم الزمان لا يخبر به إلا عن الحدث ؛ أي : المعنىٰ دون الجثة ؛ كما قال ابن مالك في « خلاصته » : (من الرجز)

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

نحو : (الهلال الليلة) فهو أخص من ظرف المكان .

واختاروا منه : (إذا) أو (إذ) لأنهما يفيدان العموم ؛ لأن (إذا) لاستغراق الزمان المستقبل ، و(إذ) لاستغراق الزمان الماضي .

فإن قيل : هلا كانت (كان) المقدرة ناقصة مع أن حذف الناقصة أكثر في كلامهم ؟

فالجواب : أنه منع من ذٰلك : التزام تنكير الاسم الذي قلنا : إنه حال ، فلا يقال : (ضربي زيداً القائم) ، ولو كان خبراً لـ (كان) المقدرة . . لكان ما التزم فيه التنكير خبراً لها مع أن خبر (كان) يكون نكرة ويكون معرفة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ كُنتَ أَنتَ

(و) نحوُ : (كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ) بالضَّادِ المُعجمَةِ والمثنَّاةِ التَّحتيَّةِ ، وهيَ الحِرفةُ ، سُمِّيَتْ بذٰلكَ ؛ لأَنَّهُ إذا تركَها . . ضاعَتْ ، فيكونُ قد ضيَّعها ، أو ضاعَ بتركِها ، فـ (كلُّ) : مُبتدَأٌ ؛ و(رجلٍ) : مضافٌ إليهِ ، و(ضيعتَهُ) : معطوفٌ على المُبتدَأ ، والخبرُ محذوفٌ ؛ أي : مقرونانِ ؛ لدلالةِ الواوِ . . . .

ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[1] ، أو إنما لم نجعل الاسم المنكر المنصوب ؛ وهو (قائماً) حالاً من الاسم الظاهر ؛ وهو (زيداً) في المثال المذكور ؛ لأن (زيداً) معمول للمصدر ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فيكون الحال من تتمة معمولات المصدر ، فيكون الخبر محذوفاً من دون شيء يسد مسده . انتهىٰ « فاسي » باختصار .

(و) مثل المصنف للمسألة الرابعة ؛ وهي الأخيرة من المسائل الأربع التي يجب فيها حذف الخبر ؛ وهي : ما إذا كان الخبر واقعاً بعد واو المصاحبة الصريحة في معنى المعية بقوله : (نحو : « كل رجل وضيعته » بـ) فتح (الضاد المعجمة ، و) سكون (المثناة التحتية ؛ وهي الحرفة) والصناعة . انتهىٰ « مصباح » .

(سميت) الحرفة (بذٰلك) أي : باسم الضيعة (لأنه إذا تركها) صاحبها ولم يتعهدها بالحراثة والسقي . . (ضاعت) وتلفت وخربت ، (فيكون) صاحبها (قد ضيعها) وأتلفها بترك تعهدها ، (أو ضاع) وتلف وهلك صاحبها (بتركها) أي : بترك تعهدها وحراثتها وزرعها إذا لم يكن له مصارف إلا منها ، (فـ) تقول في إعراب هٰذا المثال : (« كل » : مبتدأ) مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، (« ورجل » : مضاف إليه) مجرور بالكسرة (« وضيعته ») بالضم : (معطوف على المبتدأ) مرفوع بضمة ظاهرة في آخره ؛ وهو مضاف ، والهاء : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، (والخبر محذوف) وجوباً تقديره : (أي : مقرونان) ، وإنما قدرنا : مقرونان (لدلالة الواو) أي : واو المعية التي عطفت ما بعدها علىٰ ما قبلها ؛ وهي الواو

---

(١) سورة المائدة : (١١٧) .

وما بعدَها على المُصاحَبةِ والاقترانِ ، ووجبَ ؛ لقيامِ الواوِ مقامَ (معَ) .

في قوله : وضيعته (**وما بعدها**) وهو لفظ : الضيعة (**على المصاحبة**) أي : مصاحبة ما بعدها لما قبلها (**والاقتران**) أي : اقتران ما بعدها لما قبلها ، (**ووجب**) حذف الخبر (**لقيام الواو مقام « مع »**) الدالة على المعية والمقارنة والمصاحبة . انتهىٰ .

قوله : (**ووجب حذف الخبر لقيام الواو مقام « مع »**) هـٰذا مشكل ؛ فإن الخبر ليس (مع) حتىٰ إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده . . يكون الحذف واجباً ، وإنما الخبر هو قولنا : (مقرونان) الذي قدر بعد المعطوف والمعطوف عليه ، وليس ثم شيء سد مسده .

وقال بعضهم : إنما وجب الحذف ؛ لقيام المعطوف مقامه .

قال في « الفواكه الجنية » : (**واستشكل** : بأنه من تتمة المبتدأ ، فكيف سد عن الخبر وينوب عنه ؟! وليس لك أن تقول : إن التقدير : كل رجل مقترن بضيعته ، وضيعته مقترنة به فيكون الكلام علىٰ هـٰذا جملتين ؛ لأنه لا يجديك نفعاً في وجوب حذف خبر المعطوف ؛ وهو « ضيعته » لعدم سد شيء مسده) انتهىٰ .

وأجاب بعضهم : بأن المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر من حيث هو خبر الأول ، فيجب حذفه من هـٰذا الوجه وإن كان لا يسد مسده من حيث إنه خبر ، ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه .

وقال الكوفيون : الخبر هو لفظ (وضيعته) لأنه بمنزلة : (مع ضيعته) ، فكما يتم الكلام في (كل رجل مع ضيعته) بدون تقدير شيء . . فكذا هـٰذا ، ورفع (ضيعته) للخبرية ، لا لكونها تابعة ، لـٰكن تستحقه الواو ؛ لأنه الخبر في الحقيقة ، إلا أنه امتنع إعراب ما كان حرفاً ، وأجري علىٰ ما بعده ، وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام .

والله الموفق لنيل المرام ، والمأمول من فيض فضله حسن الختام ، بمحبة سيدنا محمد عليه وعلىٰ آله وصحبه وتابعيهم علىٰ نهج السلام ، أفضل الصلاة وأزكى السلام .

❋ ❋ ❋

٣٥ ـ الخاتمة

وهٰذا آخر ما بشرني الله بإتمامه ، بعدما وفقني بابتدائه ، والحمد لله علىٰ ما هدانا ، والشكر له علىٰ ما حبانا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وأسأله أن يديم نفعه بين عباده ، بمنه وكرمه وإحسانه وجوده .

اللهم ربنا يا ربنا ؛ تقبل منا إنك أنت السميع العليم ، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، وجد علينا بحار فيضك ، وعلوم أسرارك ، إنك أنت الجواد الكريم .

وصلى الله وسلم علىٰ سيدنا ومولانا محمد سيد الأولين والآخرين ، وخاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين ، آمين آمين ألف ألفي آمين .

هنا وقف الإلهام ، وجفت الأقلام ، وانفك اللجام ، عن مراكب التمام ، قبل ما تم المراد ، وقال النوام ، تحت أشجار الفيافي والفئام ، استراحة من تعب السنين ، في جميع الليالي والأيام ؛ ليحصل له النشاط في سيره بقية الأيام ، إلىٰ أن يكمل المنىٰ والمرام ، في تاريخ هجرة مصطفى الكرام ، عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام ، في جوف الليلة الثالثة عشر ، من شهر الله المحرم رجب الفرد ، من شهور سنة : ألف وأربع مئة وسبع وثلاثين (١٤٣٧/٧/١٣) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والصلات ، وأزكى التحيات ، وصلى الله وسلم علىٰ سيدنا محمد ، وآله وصحبه أجمعين ، آمين آمين يا رب العالمين .

❁ ❁ ❁

وما أحسن قول من قال بعيانه ، وعفا بجنانه : (من الطويل)

إلٰهي ذنوبي قد تعاظم خطرها ... وليس علىٰ غير المسامح متكل

إلٰهي أنا العبد المسيء وليس لي ... سواك ولا علم لدي ولا عمل

إلٰهي أقلني عثرتي وخطيئتي ... لأني يا مولاي في غاية الخجل
إلٰهي ذنوبي مثل سبعة أبحر ... ولٰكنها في جنب عفوك كالبلل
ولولا رجائي أن عفوك واسع ... وأنت كريم ما صبرت علىٰ زلل
إلٰهي بحب الهاشمي محمد ... أجرني من النيران إني لفي وجل
وباللطف والعفو الجميل تولني ... وبالخير فامنن عند خاتمة الأجل

وما أحسن قول أبي نواس : (من الكامل)

يا رب إن عظمت ذنوبي كثرة ... فلقد علمت بأن عفوك أعظم
إن كان لا يرجوك إلا محسن ... فمن الذي يدعو ويرجو المجرم ؟!
ما لي إليك وسيلة إلا الرجا ... وجميل عفوك ثم إني مسلم

وما أحسن قول من قال : (من الرجز)

والنفس من أنفس شيء خلقا ... فكن عليها ما حييت منفقا
ولا تسلط جاهلاً عليها ... فقد يسوق حتفها إليها

❁ ❁ ❁

قد تم الجزء الثاني من هٰذه التعليقة

ويليه الجزء الثالث منها ، وأوله : (باب النواسخ لحكم المبتدأ والخبر)

❁ ❁ ❁

ونسأل الله الجواد الكريم إتمامها لنا علىٰ أحسن حال وخير ، في تاريخ : (١٣/٧/١٤٣٧هـ) .

❋ ❋ ❋

محتوى الكتاب

❊ ❊ ❊

بعون الله عز وجل تم تصحيح هـٰذا المجلد الثاني من هـٰذه التعليقة : في شهر الله المبارك ، شهر شعبان ، شهر فيه ليلة يفرق فيها كل أمر حكيم ، في الليلة السابعة عشر منه ، في تاريخ : (١٤٣٧/٨/١٧) من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، بيد مؤلفه ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات ، آمين .

❊ ❊ ❊